مصر

في الحرب العالمية الأولى

لطيفة محمد سالم

دار الشروق

مصر
في الحرب العالمية الأولى

طبعة دار الشروق الأولى ٢٠٠٩

رقم الإيداع ٢٠٠٨/٧٣٧٢

ISBN 978-977-09-2368-3

٨ شارع سيبويه المصرى

مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر

تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩

فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧(٢٠٢)

email: dar@shorouk. com

www. shorouk. com

لطيفة محمد سالم

مصر
في الحرب العالمية الأولى

دار الشروق

المحتـــويات

مقدمة

يعود السبب في اختيار موضوع الدراسة إلى أهميته، إذ لم يسبق أن أُخضع لمنهج علمي ألمَّ بمختلف الجوانب. حقيقة هناك كتابات مرت على تلك الفترة، لكنها لم توفها حقها، ومثّلت مجرد المدخل لثورة ١٩١٩. ومن ثم كان لا بد من دراسة متأنية، تغوص في الأعماق لتصل إلى الجذور، لا تقتصر فقط على المعالجة السياسية، وإنما تفتح أيضا النوافذ على المجتمع المصرى، لترصد التفاعل الذي سرى بين جنباته.

ومما لا شك فيه أن فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) هى من أهم الفترات الصاخبة في تاريخ مصر الحديث، فرغم قصر عمرها، فإن وقائعها المتلاحقة أثرت في النضال المصرى، حيث إن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والوطنية شكّلت قوة ضاربة، ودفعت مصر لتفجر ثورتها عام ١٩١٩.

واعتمدت الدراسة على مصادر ومراجع متنوعة، تأتى في مقدمتها الوثائق التى تواجدت في جهات متفرقة، واحتاج البحث فيها إلى صبر وتؤدة، إذ ينقصها التنظيم والترتيب. وكذلك الحال في الدوريات لكثرتها وعدم اكتمال أعدادها، فقد عمل فيها الزمن الشيء غير القليل، فمنها الممزق والمتآكل والمفقود. أما المذكرات الشخصية، ففُضِّل الاعتماد على الأصل المخطوط منها رغم نشر بعضه، وقد عُدَّت وحدة متكاملة، وكشفت عن وقائع مهمة، ووضع في الاعتبار المعايشة الكاملة لما ورد فيها، وسبر أغوارها للتحقيق فيما سطرته. كما أن للمراجع أهميتها، نظرا لأن هناك بعضا من كتابها إما أنهم أسهموا في الأحداث، وإما أنهم كانوا شهود عيان لها. وبعد استقاء المادة من تلك الينابيع المتعددة، طُبقت عليها قواعد منهج البحث

التاريخي، لتحقيق الهدف الذي سعت إليه الدراسة.

وتضم الدراسة خمسة فصول، بالإضافة إلى مقدمة وتمهيد وختام وقائمة المصادر والمراجع. ويشير التمهيد إلى السياسة البريطانية إبَّان عهد الاحتلال.

ويشمل الفصل الأول «الحالة السياسية» إعلان الحرب وأثره في الموقف السياسي داخل مصر، وخطوات إنجلترا بشأن تغيير حالة مصر السياسية، وترنحها ما بين الضم والحماية، وعزل خديوها عباس حلمي الثاني، وتولية الأمير حسين كامل سلطانا عليها، واعتلاء الأمير فؤاد عرش السلطنة، ونهاية الحرب وتشكيل الوفد المصرى، ثم الاعتراف الدولى بالحماية.

ويتناول الفصل الثاني «الحياة الاقتصادية» الوضع المالي الذي ارتبط بالبنوك التي امتنعت عن الدفع، وما تبع ذلك من إصدار البنكنوت وانخفاض قيمته مما أثر في السوق المالية، وانعكاس ذلك على ميزانية الدولة. كما يلقى الضوء على الزراعة التي دخل تحتها القطن، وهو المحصول النقدي الذي مثَّل المؤشر المهم للاقتصاد، والموقف من باقي المحصولات والإنتاج الحيواني. ويُبين أهمية الصناعة، وكيف أن ظروف الحرب خلقت وعيا بالاتجاه إليها، وتعدد أنواعها، وكذلك تأثر التجارة سواء الداخلية أو الخارجية بالأحداث التي عاشت فيها مصر.

ويضم الفصل الثالث «الأوضاع الاجتماعية» قوى المجتمع، وموقع كل قوة على خريطته، بداية من القمة ووصولا إلى القاعدة: الأجانب، ملاك الأراضي، المثقفين، التجار، العمَّال، الفلاحين. ويتعرض لأمراض المجتمع: الفقر، الجرائم، سلوك جنود الإمبراطورية البريطانية.

ويُركز الفصل الرابع «التعليم والثقافة» على التغييرات التى دخلت على العملية التعليمية، والسياسة البريطانية إزاء ذلك، وامتداد يد الإصلاح بشأن التوسع في المدارس، وإعداد المناهج، والاهتمام بالتعليم الزراعى والتجارى والأهلي (الخاص) وتعليم البنات والتعليم العالي. وبالنسبة للثقافة، فقد حُددت بثلاثة مجالات: الصحافة، الفكر، المسرح.

ويتعرَّض الفصل الخامس «الميدان الحربي» للصراع العسكري بين الدولة العثمانية وإنجلترا على مصر، وتمثَّل في الحملة العثمانية الأولى، وتهديد غرب

مصر، والضغط على الجبهة الجنوبية، والحملة العثمانية الثانية. وكذلك يُبرز المجهود الحربي لمصر، وكيف أصبحت معسكرا لقوات الإمبراطورية البريطانية، ودور كل من الجيش المصري، والرديف، وفيلق العمال، وفيلق الجمَّالة، والعمل في الميدان الحربي، وجمع الدواب، ومصادرة الأقوات، والخدمات الصحية، وتحصيل الأموال، والاستحواذ على المباني والأراضي، وما أُلزمت به المصالح الحكومية.

ويُعرِّج الفصل السادس «الحركة الوطنية» على تأثير الأحداث السابقة على الشعب، وسياسة المواجهة التي انتهجتها السلطة البريطانية، وإجراءات القمع، والترجمة العملية للمصريين تجاه ذلك، واستمرارية السياسة التي ارتكزت على المزيد من العنف، وأخيرا الحركة الوطنية خارج مصر.

ويأتي الختام ليكون حصاد ما توصلت إليه الدراسة أثناء تلك الفترة المفصلية الحرجة في تاريخ مصر الحديث.

وعلى الله قصد السبيل،

د. لطيفة محمد سالم

مدينة نصر، أول يناير ٢٠٠٨

تمهيد

اتجاهات الاحتلال

مع صباح ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ احتل الإنجليز القاهرة بعد هزيمة الثورة العرابية، في الوقت الذي كانت فيه مصر من الناحية الرسمية لها استقلالها الذاتي بمقتضى تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١، ومالأت إنجلترا الرأي العام العالمي، وأعلنت أن مهمتها في مصر موقوتة، وتعددت تصريحات مسئوليها بأن الجلاء عن أرضها آجله قريب، ولكن ما أعلنه ساستها شيء والواقع شيء آخر.

سارت سياسة إنجلترا أثناء الاحتلال في أربعة اتجاهات تمكنت من خلالها السيطرة على الموقف في مصر. وتمثلت في محاولة إقناع الدول بأن مصر لإنجلترا والسعي للاعتراف بالوضع القائم فيها، وتخطيط علاقاتها مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر، والارتباط بينها وبين الخديو الحاكم المستمد سلطته من خليفة المسلمين في الآستانة، وموقفها تجاه الحركة الوطنية. وامتزجت هذه الاتجاهات في تركيبة خاصة، تمكنت إنجلترا بها من أن تحقق أغراضها.

الاتجاه الأول

منذ البداية راحت إنجلترا تعمل على تهيئة المناخ الدولي، وكانت فرنسا أولى الدول التي هنأتها بانتصارها في التل الكبير واعتبرته انتصارا لها في الجزائر وتونس، ورغم ذلك فمنذ اللحظة الأولى لاحتلال إنجلترا مصر رأت ضرورة إبعاد النفوذ الفرنسي عنها، وكانت المراقبة الثنائية أولى تلك الخطوات، فألغتها في ١٨ يناير

١٨٨٣ حيث عقدت عزمها على الانفراد بالمراقبة المالية، ولم تعبأ بالمعارضة الفرنسية، ومضت تعمل على الحد من الدولية التي تفشت في الإدارة المصرية وإحلال الإنجليزية محلها، فأصبح الإنجليز يسيطرون على الجيش والبوليس والمالية والأشغال والحقانية والمعارف.

وتأزم الموقف بين الدولتين، وكانت حادثة فاشودة عام ١٨٩٨ التي أرادت منها فرنسا مناوأة النفوذ الإنجليزي في مصر، لكن سرعان ما صفيت الأمور أمام الخطر الألماني الذي يهددهما، وكان للملك إدوارد السابع Edward VII ملك إنجلترا وللورد كرومر Cromer المعتمد البريطاني في مصر دور في سياسة التعاون بينهما الذي انتهى بالوفاق الودى عام ١٩٠٤، ووضح فيه تبادل المصالح بين الدولتين بشأن الأوضاع في مصر ومراكش، ووافقت الدول عليه، وبذلك أصبح لإنجلترا وضع شرعي في مصر، ولم تعد نقطة ضعف في الدبلوماسية الإنجليزية.

ولما كانت روسيا حليفة لفرنسا في ذلك الوقت، رأت إنجلترا أن تعقد معها عام ١٩٠٧ اتفاقا هادفة الاستئثار بالمسألة المصرية.

أما ألمانيا، فحسَّنت إنجلترا علاقتها بها وتراجعت عن موقفها بشأن المشروعات الاستعمارية الألمانية في غرب إفريقيا حتى لا تعارضها في مصر.

وأيدت الولايات المتحدة موقف إنجلترا في مصر، فمجد روزفلت Roosevelt رئيسها الاحتلال الإنجليزي، وقد اعترف جراى Grey وزير الخارجية البريطاني بأن حكومته كانت على تفاهم مع الحكومة الأمريكية في هذا الشأن.

الاتجاه الثاني

تلوَّنت سياسة إنجلترا تجاه الدولة صاحبة السيادة على مصر، فكثيرا ما كانت تعلن لها عن نيتها في سحب جيوشها منها، وكثيرا ما حددت الميعاد، ولكنها لم تنفذ. وقلقت الدولة العثمانية لهذا الوضع، فاستعانت بجمال الدين الأفغاني صاحب صيحة وحدة العالم الإسلامي التي هي قبلته، وعندما أرادت تعيين الحدود بين مصر وممتلكاتها رأت أن تضم العقبة وملحقاتها وشبه جزيرة سيناء إلى ولاية الحجاز،

وأرسلت الفرمان الجديد لعباس حلمي الثاني في ١٧ يناير ١٨٩٢ حاملا هذا المعنى.

اعتبرت إنجلترا أن ذلك تهديد للمصالح البريطانية في مصر، وأمر كرومر بعدم قراءة الفرمان، ومضى ضغط إنجلترا على الآستانة حتى تراجعت عن الأمر، وتبع ذلك أن طلب كرومر من ناظر الخارجية المصرية عدم إحداث أي تغيير في العلاقات بين مصر والدولة العثمانية إلا بموافقة إنجلترا.

وعادت الدولة العثمانية مرة أخرى في أوائل عام ١٩٠٥ لعرقلة مسار إنجلترا في مصر بعد أن تحسنت ظروفها الداخلية والخارجية، فنضجت مسألة الجامعة الإسلامية، وأصبح الشعور الوطني في مصر قريبا منها بفضل مجهودات الحزب الوطني، وظهور ألمانيا كدولة قوية يمكن للدولة العثمانية الاعتماد عليها، فأثارت مسألة الحدود، وعندما أحست إنجلترا بالموقف أعدَّت سيناء للأعمال الحربية، وسرعان ما اعتدى الأتراك عليها، واحتلوا طابة لمد السكة الحديد من معان إلى العقبة، وعندئذ طالبت إنجلترا الدولة العثمانية باسم مصر أن تجلو عن طابة، هذا في الوقت الذي توقعت فيه الآستانة تأييد الدول لها، فخاب أملها في ذلك، ففرنسا وروسيا ميولهما لإنجلترا، وألمانيا فضَّلت الحياد. لهذا تراجعت وانسحبت في مايو ١٩٠٦ بالرغم من أنها الدولة صاحبة السيادة الشرعية، ولكن وقوف إنجلترا لها بالمرصاد وعدم موافقتها على نقل شبر من الأرض المصرية لها بدا وكأن إنجلترا أصبحت صاحبة السيادة الرسمية على مصر.

ووقعت الحرب الطرابلسية في صيف عام ١٩١١ إذ أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في برقة وطرابلس الغرب، ووقفت مصر منها موقف الحياد، وهذا ما أملته عليها سلطات الاحتلال، وكان ذلك باكورة أعمال كتشنر Kitchener المعتمد البريطاني الجديد، بالرغم من مخالفته لمعاهدة لندن ١٨٤٠، ولكن إنجلترا لم تستطع أن تحول بين المصريين وإخوانهم الطرابلسيين، فقدموا لهم الذخيرة والأموال والمؤن والمعونات الطبية.

وتكرر حياد مصر في حرب البلقان عام ١٩١٣، وبذلك أصبح ما يربط مصر بالدولة العثمانية لا يقره ولا يعترف به أحد، ونجحت إنجلترا في الاستحواذ على

مصر، وما لبث أن قامت الحرب العالمية الأولى لينقطع كل رباط بين مصر والدولة العثمانية.

الاتجاه الثالث

رأت إنجلترا أن تُحدِّد الشكل الذى تتخذه العلاقة بين كل من الخديو وحكومته وبين سلطات الاحتلال، تلك التي كان عليها أن تكون سيدة الموقف. وكان توفيق أول حاكم لمصر في ظل الاحتلال، علمته الثورة الوطنية المعروفة بالثورة العرابية (١٨٨١ - ١٨٨٢) أنه لا بد وأن يرتمى في أحضان إنجلترا، فهو مدرك أنه مدين بعرشه للإنجليز، ومن هنا أصبح طوع أمرهم.

وجاء عباس حلمي الثاني، فأشعره الإنجليز أنه تولى العرش بفضلهم إذ تم حساب سنه بالتقويم الهجرى، ولم يتعين له مجلس وصاية. ورغم محاولات كرومر لكسبه، فإنه أراد أن تكون له شخصيته، فكون حاشية جديدة، وأعطى العفو لكثير من رجال الثورة العرابية، وراح يرسل أوامره رأسا إلى المديريات، وأقال رئيس النظار مصطفى فهمي الموالى للإنجليز، وعين حسين فخري بدلا منه في ١٥ يناير ١٨٩٣، فكان لهذا دوي كبير داخل مصر وخارجها، واندهشت إنجلترا ورفضت الوزير الجديد، وأصر عباس على موقفه، ولكن انتهى الأمر بتكوين نظارة رياض بعد أن هددته الحكومة الإنجليزية بالعزل.

والواقع أنه منذ البداية رأى الخديو توثيق صلتـه بالجيش وتقويض سلطة كتشنر سردار الجيش المصري، وبذلك يصبح له النفوذ على الجيـش، وكانت حـادثة أزمة الحدود عام ١٨٩٤ حين سافر إلى مديرية الحدود، وأبدى انتقاداته لنظام الجنود وتدريبهم أمام السردار الذي غضب وأبلغ لندن، فأمرت بعزل ناظر الحربية وكان عباس قد عينه، وطلبت من الخديو أن يقدم الاعتذار وإلا عزل. ورضخ للأمر، خاصة بعد أن صرحت إنجلترا بوجوب تولى الأمير محمد علىّ عرش مصر مكانه.

وراح الخديو يسلك طريق الود والصداقة مع كرومر في الوقت الذي يقوم فيه بمجهودات سرية ضد الإنجليز، ففي عام ١٨٩٥ ألف بالاتفاق مع مصطفى كامل لجنة سرية للدفاع عن مصر ضد الإنجليز بالكتابة في الصحافة في مصر وباريس بأسماء

مستعارة، ولم يكن ذلك يتم عن وطنية عباس إذ إنه لجأ إلى ذلك لصرامة رقابة كرومر وطغيانه وسيطرته، حيث لم يترك له شيئا إلا الشكل الرسمى والعنوان الظاهرى. هذا بالإضافة إلى سوء العلاقة التي كانت السمة بين عباس والدولة العثمانية. إذن فلا بد له من الاعتماد على الحركة الوطنية التي كانت تعطيه ولا تسلبه.

أرادت إنجلترا إحباط مساعى عباس، ورأت أنه من المصلحة أن تغير كرومر بآخر يمكن له أن يهادن الحركة الوطنية من جهة ـ خاصة بعد حادثة دنشواي ـ والخديو من جهة أخرى. ووقع الاختيار على جورست Gorst صاحب الخبرة فى الإدارة المصرية والعلاقات الطيبة مع عباس، ومـن ثم أراد أن يستخدمه للقضاء على الحركة الوطنية.

ونجحت سياسة الوفاق بعد العداء، وأُطلقت يد عباس في بعض الشئون العامة والأوقاف، وأعطى بعض الحقوق في منح الرتب والنياشين، بل إنه عند تشكيل نظارة بطرس غالي في نوفمبر ١٩٠٨ سمح له بترشيح بعض أنصاره، وتخلى عباس عن الحزب الوطنى وحاربه عن طريق حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذي تأسس عام ١٩٠٧، ووصل جورست إلى ما كان يصبو إليه.

لم يستمر الأمر على هذا الحال، إذ أرادت إنجلترا أن يعود العهد الكرومري لمصر عقب وفاة جورست، بعد أن أيقنت أنه لا بد من تركيز كل السلطة في يد رجلها وحده خاصة بعد اغتيال بطرس غالي، فأصبح من الخطأ عزو الحركة الوطنية إلى عباس.

واختارت لندن كتشنر ليحكم مصر، ذلك العسكري الصارم الذي كانت تربطه بعباس ذكريات تركت بصماتها السيئة في نفسيته، فكان لا بد له من الانتقام، فأصبح الحاكم بأمره حتى فيما يمتلكه الخديو، فسحبت منه السلطة الخاصة بإدارة الأوقاف وأصبح لها نظارة مستقلة تحت الرقابة الإنجليزية، ووافقت الدولة العثمانية على ذلك، وعندما اعترض عباس هُدد بالعزل، وأُشيع أن كتشنر يريد أن يكون له المقام في قصر عابدين. ولم يصبح للخديو عمل غير زيارة مزارعه، وانزوى بعيدا لدرجة أنه فكر في أن يتخلص مما هو فيه بالتنازل عن العرش لولي عهده. هذا في الوقت الذي صمم كتشنر على ضرورة خلعه، فعندما سافر إلى لندن في يونيو ١٩١٤ كان

عاقدا النية على تنفيذ ذلك، وسرعان ما قامت الحرب العظمى وتولى وزارة الحربية الإنجليزية وتم له ما أراد.

الاتجاه الرابع

كان لا بد لإنجلترا من وأد الحركة الوطنية، فمنذ اللحظة الأولى لاحتلالها اعتقدت أنه بتلك الإجراءات التى اتخذتها عقب تصفيتها للثورة العرابية قد استأصلت جميع الاتجاهات الثورية، لكنها لم تتمكن، فالنزعة الوطنية استمرت مسيطرة على المصريين الذين أرادوا الانتقام منها، فتكونت «جمعية الانتقام»، وواضح من اسمها مهامها، لكن لم يكتمل برنامجها بعد أن أجهز الإنجليز عليها. ومضى طريق المقاومة بواسطة الصحافة، فكانت «الأستاذ» التي أنشأها النديم في ٢٣ أغسطس ١٨٩٢ وجهة المثقفين الذين أخذوا على عاتقهم زعامة الحركة الوطنية، وقد ساعدهم على ازدياد نشاطهم الخديو الذي تقرب منهم، وسمح لهم بعقد الجلسات في قصره، وبذلك تأسس الحزب الوطني سرا عام ١٨٩٦ الذي برز فيه مصطفى كامل ومحمد فريد.

كان كرومر بالمرصاد للحركة الوطنية فأراد احتواءها حتى يمكنه الإطاحة بها، والتفريق بين عباس وبينها، لكنه لم يتمكن أمام تيار الحركة، فنفى النديم المتقد حماسة، لكن مصطفى كامل حمل لواء المحاربة عن طريق بعض الصحف سواء القائمة أو التى أنشأها داخل مصر وخارجها، وأراد تأليب الرأى العام الدولى ضد إنجلترا، واعتمد على فرنسا التى ما لبثت أن خيبت آماله عقب الوفاق الودى عام ١٩٠٤ فاتجه إلى ألمانيا ليضمها للقضية المصرية، لكن مجهوداته لم تلق النجاح الذي كان ينتظره حتى الدولة العثمانية التي رأى أنها الجديرة بزعامة العالم الإسلامى وآمن بتبعيتها، لم تستطع أن تقدم له المساعدة.

وجاءت حادثة دنشواى عام ١٩٠٦ والأحكام الجائرة التي صدرت ضد الفلاحين نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية، واستغل مصطفى كامل هذه الحادثة لإعلان الحرب على إنجلترا لما اتخذته من إجراءات قاسية، وكانت النتيجة أن رأت الحكومة الإنجليزية ـ وفقا لتخطيطها ـ تقويض السياسة الكرومرية في الحكم المطلق، فأقصت كرومر عن منصبه، فاعتبر ذلك نصرا قويا للحركة الوطنية.

وأعلن رسميا عن تأسيس الحزب الوطني في أكتوبر ١٩٠٧ وحُددت مبادئه «الجلاء، واستقلال مصر كما أقرته معاهدة لندن، وإيجاد حكومة دستورية بالبلاد، ونشر التعليم، وترقية الاقتصاد، وتحسين الحالة الصحية، وبث الشعور الوطني في الشعب».

وكان قد تأسس حزب الأمة قبله في سبتمبر من العام نفسه، وضمَّ الباشوات من كبار ملاك الأراضي ولقى التشجيع من الإنجليز، ليضربوا به الحزب الوطني، فكسبوا بذلك رضاء الطبقة الأرستقراطية عن احتلالهم لمصر التي كان لها منهجها الخاص، وقد ركزت على الحياة البرلمانية. ومن هنا انحصر مؤيدو حزب الأمة، بينما كان الحزب الوطني يُمثل ـ إذا جاز التعبير ـ حزب الأغلبية.

وأصبح على جورست أن يتخذ سياسة جديدة تجاه الحركة الوطنية، بأن يخفف من وطأة الحكم الاستبدادى في الوقت الذي يسعى فيه للقضاء عليها باتباع المسالمة، فأراد توسيع اختصاصات مجالس المديريات، وخوَّل لمجلس شورى القوانين جعل جلساته علنية وحق سؤال النظار، ولكن ذلك لم يثن الشعب عن الوقوف أمام الاحتلال، في وقت كان للثورة التركية أثرها في مصر، وصمم المصريون على الدستور والحرية.

واتسع نطاق الحركة الوطنية، وعبرت عن نفسها فى شكل اجتماعات ومظاهرات ومقالات صحفية عنيفة، لعب فيها المثقفون دورا بارزا، وكان من جراء ذلك حملة من الاعتقالات الواسعة، لكنها ذلك لم توقف المسيرة الوطنية.

رأت إنجلترا تغيير نظارة مصطفى فهمي بأخرى يسخط عليها الشعب حتى توزع الكراهية والمسئولية بين سلطات الاحتلال وبينها، فتشكلت نظارة بطرس غالي في ١٢ نوفمبر ١٩٠٨، وأعقب ذلك وضع قانون بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات بعد أن كانت من اختصاصات محاكم الجنح حتى ترهب الصحفيين الذين ـ كما ادعت ـ يسممون أذهان الشعب، وعدَّلت بعض نصوص قانون العقوبات، فلفقت التهم للأبرياء، وحوكم محمد فريد بناء على ذلك، ثم تقرر العودة إلى قانون المطبوعات لعام ١٨٨١ في ٢٥ مارس ١٩٠٩، وهو يعطي السلطات الإدارية حق فرض الغرامات على الصحف أو إنذارها أو تعطيلها أو إغلاقها، واحتج الحزب

الوطني وصحيفته على ذلك بإثارة الرأي العام، وقامت المظاهرات لتعلن رفضها، لكن كانت دائما القوة هى المسيطرة على كل شيء.

وجاء مشروع مد امتياز قناة السويس أربعين سنة من ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٨ في نظير أربعة ملايين جنيه تدفع على أربعة أقساط انتصارا للحركة الوطنية التي رفضت وبإصرار على تنفيذ ذلك، إذ تمكن محمد فريد من الحصول على نسخة من المشروع فى أكتوبر ١٩٠٩ ونشرها في اللواء، وطالبت اللجنة الإدارية للحزب الوطني بعرض المشروع على الجمعية العمومية، فاضطر المسئولون تحت الضغط إلى دعوة الجمعية التي رفضت المشروع.

وبازدياد الغضب الذي امتلأت به النفوس، اغتيل بطرس غالي الذي تمت على يديه أحداث القمع، إذ كان آله في يد الإنجليز، أقر اتفاقيتي الحكم الثنائي للسودان، ورأس اللجنة في قضية دنشواي، وأعاد قانون المطبوعات، ووافق على مد امتياز قناة السويس. اغتاله إبراهيم الورداني من أتباع الحزب الوطني وأحد أعضاء الجمعية السرية ـ جمعية اليد السوداء ـ التي شكلت للانتقام من الخونة، وحكم عليه بالإعدام، وقبض على كثير من أعضاء الجمعية، وكلف برونيات Brunyate المستشار القضائى بوضع مشروع قانون العقوبات، فجعل التعدي على الخديو جناية لاجنحة ومعاقبة من يتعدى بالطعن على الاحتلال.

وراحت اليد العليا تبطش يمينا ويسارا، وتقبض على الناس وتزج بهم في السجون، وتفتش البيوت، وتضطهد الحركة الوطنية، ووُضع نظام خاص في المدارس، هدف منه منع الطلبة من الاشتراك في المظاهرات، والمعاقبة بالسجن لكل من يشترك في اتفاق جنائي لارتكاب الجنايات حتى ولو لم يشترك في ارتكابها. وبناء على ذلك، قُدم عبد العزيز جاويش للمحاكمة أمام المحاكم الجنائية، إذ رأت سلطات الاحتلال أنه يحرض على كراهية الحكومة والعيب في حق ذات ولي الأمر، وذلك عندما كتب مقدمة كتاب «وطنيتي» للشيخ على الغاياتي الذي حكم عليه هو الآخر بالسجن وعلى محمد فريد الذي كتب تقريظا لنفس الكتاب، وأمام هذه الظروف غادر هؤلاء الوطنيون الأرض المصرية علّهم يستطيعون خدمة الحركة الوطنية خارج مصر بعيدا عن بطش الإنجليز.

وحينما تولى كتشنر منصب المعتمد البريطاني، أخذ يعمل منذ اللحظة الأولى على تصفية الحركة الوطنية وخاصة أتباع الحزب الوطني، فاتسعت حركة الاعتقالات، وجرت التحريات حتى على من كان خارج مصر من المصريين، وقوى سلطته، وأصبح وكأنه ملك شرقي مطلق الإرادة لا ترد له كلمة ولا يدانيه أحد، وتخيل أنه بالعنف والضغط على المصريين سيقضي على الحركة الوطنية، لكن ذلك لم يتحقق فازدادت وارتفعت الأصوات تطالب بالاستقلال والدستور والبرلمان، فرأى أنه لا بد من التمويه بإيجاد شكل نيابي يحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ويكون أوسع اختصاصا، فأنشئت الجمعية التشريعية في أول يوليو ١٩١٣، ووُضعت الشروط لأعضائها لتجعلها هيئة أرستقراطية تعمل لمصلحتها ولمصلحة إنجلترا، لكن هذا لم يمنع أن تواجدت فيها عناصر وطنية أصبح لها دور في تاريخ مصر النضالي.

وهكذا تبلورت سياسة إنجلترا تجاه مصر طوال فترة الاحتلال لتبدأ مرحلة جديدة مع قيام الحرب العالمية الأولى.

الفصل الأول

الحالة السياسية

إعلان الحرب وأثره في الموقف السياسي داخل مصر

في أواخر القرن التاسع عشر ظهرت ألمانيا كدولة موحدة أرادت أن تفرض مطالبها على دول أوربا بأن يكون لها مثل ما لهم، وبدأت تسعى لتحقيق ذلك، وكان أول عمل تقوم به هو إثارة المسألة المراكشية ١٩٠٤/ ١٩٠٥ وذلك على أثر عقد الوفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ ولكنها فشلت، وكان من نتائج ذلك انضمام روسيا إلى دول الوفاق الثنائي عام ١٩٠٧ . وعادت ألمانيا مرة أخرى وأثارت هذه المسألة عام ١٩١١ وقد عرفت باسم «أزمة أغادير» فرأت فرنسا أن تشترى سكوتها بمنحها القسم الداخلى من الكنغو الفرنسية.

وعلى الفور راحت ألمانيا تستعد لتقوية أسطولها الحربي لكي تستطيع الوقوف أمام إنجلترا، وبزيادة عدد قواتها المسلحة، ثم بالتقرب من الدولة العثمانية في الوقت الذي كانت فيه الأخيرة آخذة في الضعف والتدهور، فمنذ إعلان الدستور العثماني الذى كان بادرة تقسيم جديد للدولة، حدثت عدة حوادث أثبتت ذلك، ففى عامي ١٩٠٨، ١٩٠٩ قامت النمسا بضم ولايتي «البوسنةوالهرسك»، وكانت تديرهما بمقتضى معاهدة برلين عام ١٨٧٨ واحتلتهما عسكريا ما يقرب من ثلاثين عاما، واستقلال كل من بلغاريا والجبل الأسود، والحربين البلقانيتين الأولى والثانية، وارتداد الراية العثمانية نحو الآستانة، وأخيرا غزو إيطاليا لطرابلس الغرب وبرقة وإجلاء العثمانيين عنها، وعن بعض جزر الأرخبيل والبحر المتوسط.

لذا كان يبدو أنه لا سبيل إلى إبقاء الدولة العثمانية، فسارعت ألمانيا إليها إذ رأت

فيها خير حليف للوقوف أمام الدول الأوربية وخاصة إنجلترا، وكان الإمبراطور وليم William الثانى إمبراطور ألمانيا قد أظهر ميله الشديد للدولة العثمانية، إذ كان من سياسته مد سكة حديد «برلين ـ بغداد ـ البصرة»، وزار الأراضي المقدسة بفلسطين، وظهر بمظهر الحامى للإسلام حتى لقد أطلق على نفسه اسم «الحاج وليم».

بدأت العلاقات بين الدولة العثمانية وألمانيا تتحول إلي مفاوضات خاصة من الناحيتين الاقتصادية والحربية، وفي ٢٢ يوليو ١٩١٤ اقترح أنور باشا وزير الحربية في الدولة العثمانية على السفير الألماني عقد محالفة دفاع ضد روسيا، وفعلاً عقدت هذه المحالفة في ٢ أغسطس ١٩١٤ بين كل من الدولة العثمانية من جهة وألمانيا والنمسا من جهة أخرى، وتضمنت هذه المعاهدة السرية تقديم المساعدات الحربية للدولة العثمانية من ألمانيا في حالة نشوب حرب، وأن تتولى ألمانيا الدفاع عنها إذا ما هددت بحرب، وعلى أثر ذلك انضمت البعثة الحربية الألمانية تحت قيادة «فون ساندرز» Von Sandars للجيش العثماني[١].

وفي ١٠ أغسطس وصلت سفينتان ألمانيتان هاربتان من الأسطول الفرنسي ودخلتا خليج «جناق»، وكان على الدولة العثمانية كبلد محايد عدم السماح لهما بالدخول، واحتجت إنجلترا لدى الدولة وطالبت بإعادة السفينتين، ولكنها لم تأبه فى الوقت الذى راحت تدلل على حُسن نيتها بأنها تريد فقط أن تحتفظ ببعض الخبراء الألمان للتدريب الحربي. وفى الخفاء بدأت تعمل على التعبئة العامة للجيش وإقامة الاستعدادات.

وأمام هذا الموقف هدَّدت إنجلترا بتغيير الوضع السياسي في مصر، ففى ١٧ أغسطس أعلمت سفيرها بالآستانة بتبليغ الدولة «إن حكومة جلالة الملك لا تقصد تغيير الحالة الحاضرة بمصر إذا وقفت الدولة العثمانية على الحياد»[٢]. وبناء على ذلك رددت الدولة أقوالها فى مسألة الحياد هذه، ولكن كان ذلك مجرد إيهام، حيث إن الشواهد دلت على اشتراكها الفعلي في الحرب.

وتغلغل النفوذ الألماني داخل الدولة العثمانية حتى الصحافة اصطبغت بالألمانية،

---

(١) Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, vol. II, pp.1-3.

(٢) The Near East, Nov. 20, 1914,p. 71.، الكتاب الأبيض، الشعب، ٢٥ نوفمبر ١٩١٤.

إذ رأى الساسة أنه بانضمامهم لألمانيا سيتخلصون من الامتيازات، وسيستردون ولاياتهم، ويقفون أمام عدوتهم الكبرى روسيا، وتعود مصر إليها، بل وتدخل الهند والبلاد الإسلامية في كنف الخلافة الإسلامية، وتصبح الدولة العثمانية سيدة الشرق بعد انهزام إنجلترا وحلفائها.

ومضت الدولة في سياستها هذه، فتعرضت للسفن البريطانية وهي تحمل بضائع من روسيا إلي البحر المتوسط، تفتشها وتؤخر إبحارها في مياه الدردنيل، وراحت تعد حملة لغزو مصر.

وفي النصف الأول من سبتمبر ١٩١٤ كان الجيش العثماني آخذا في التجمع على حدود مصر، وجُمعت الجمال الكافية للحملة لاختراق سيناء والوصول لمصر، وفي نفس الوقت قرر مجلس الوكلاء بأن تقوم الحكومة العثمانية بتبليغ الحكومة المصرية الإرادة السنية القاضية بإلغاء الامتيازات، وتطلب منها التنفيذ في مصر بصفتها ولاية عثمانية، وقرر المجلس أيضا إرسال احتجاج لإنجلترا على طرد قنصلي ألمانيا والنمسا من مصر بصفة غير قانونية، وعلى أثر ذلك قدم ماليت Malet السفير الإنجليزي بالآستانة احتجاجا للباب العالى على جمع الجيوش العثمانية بالقرب من الحدود المصرية، وحذره من عواقب هذه السياسة التي ترمي إلى مهاجمة مصر فجأة وإغلاق قناة السويس، فأجابه الصدر الأعظم بأنه لا غرابة في هذا الأمر، فالاستعداد قائم بالفعل فى جميع أنحاء البلاد، وأن للدولة العثمانية الحق في ذلك، لأن مصر أعلنت حالة الحرب على ألمانيا والنمسا وهما غير محاربتين للدولة العلية صاحبة السيادة على مصر، وطردت قنصليهما من مصر بغير وجه حق[1].

واستمرت الدولة في سياستها ودلت أعمالها على أنها أصبحت في حالة حرب مع إنجلترا، فقد تم إرسال فيلقي الموصل ودمشق للجنوب، وذلك بقصد إعداد هجوم على مصر عبر قناة السويس عن طريق غزة والعقبة، وتسليح فيلق كبير من العرب الرحالة لمساعدة هذه الحملة، وجمعت النقالات ومهدت السبل حتى الحدود المصرية، وأرسلت الألغام إلى العقبة وأُلقيت في خليجها لحماية الجيش ضد أي

---

(١) محمد فريد، مذكرات، الكراسة الثالثة، ص ص ٨٨ ـ ٩٠.

هجوم بحري. وفي ٢٦ سبتمبر أوقفت مدمرة إنجليزية خارج الدردنيل، وأجبرتها على العودة، وأعطى قائد الدردنيل الأوامر بإغلاق المضايق.

وتوتر الجو بين الدولة وإنجلترا،وكانت الأولى تحس أن الثانية تعد لها عملا عدائيا في مصر، فهي تخشى أن تضمها إليها، وراحت تذيع فى الدول الصديقة أن إنجلترا نقضت اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ليس فقط باحتلالها قناة السويس، وإنما أيضًا بتسليحها للوقوف أمامها. وقد كان من الطبيعى أن يخلق موقف إنجلترا نوعا من القلق والريبة للحكومة العثمانية بالنسبة للحالة في مصر ومن تلك الإجراءات التى اتُخذت حتى إن مصر غدت و كأنها جزء من الإمبراطورية البريطانية، فالأحداث تؤيد ذلك، إذ أصبح كل شيء فى مصر يبدو في صف إنجلترا.

وفى ١٢ أكتوبر ١٩١٤ كتب السفير الإنجليزي إلى حكومته يقول: «لقد أكدت للصدر الأعظم في مناسبات عدة بأن حكومة جلالة الملك لن تغير الحالة في مصر، ومع ذلك فإن التصريح بأن مصر كدولة في حالة حرب، وطرد وكيلي ألمانيا والنمسا اللذين تسلما أوراق اعتمادهما من الباب العالى، ووصول كتائب عسكرية من الهند. هذا كله خلق جوا من القلق فى تركيا»[١] ومضت الحكومة العثمانية تندد بأعمال إنجلترا في مصر، ففى أول نوفمبر ١٩١٤ أرسل السلطان منشورا إلى الدول الكبرى «ليلفت نظرها إلى أن وجود الجنود الإنجليز في مصر لا يسمح بممارسة حقوق سيادته»[٢].

وبإعلان إنجلترا الحرب على الدولة العثمانية في ٥ نوفمبر، رأت ضرورة السيطرة التامة على مصر والقضاء على التبعية الاسمية لها، خاصة وقد كانت تعلم جيدا أن مصر هى الهدف المقصود. فعملت منذ اليوم الأول لنشوب الحرب معها على جعل مصر أشبه بمستعمرة إنجليزية «فمنذ الأول من أغسطس أخذت الحاميات الإنجليزية ترسل إلى الإسكندرية وضواحيها لحفر الخنادق وإقامة الاستحكامات»[٣] وقد أقيمت معظمها على السواحل المصرية، ووقفت السفن الحربية البريطانية في

---

(١) Fahmy, The Legal Principles Governing the International Status of Egypt, p. 162.

(٢) Chafik, Status Juridique International de l'Egypte, p. 46.

(٣) محمد بهي الدين بركات، مذكرات، ١٨ أغسطس ١٩١٤، ص ٥.

عرض البحر المتوسط على مسافات قريبة من تلك السواحل، ونصبت المدافع فى حصن كوم الدكة والمكس وحصنت المدرعات ميناء الإسكندرية ووزعت الجنود الإنجليزية لمراقبة حدود مصر وبالذات الحدود الشرقية(١).

ورغم ذلك، فقد أعلنت مصر حيادها، فعندما قامت الحرب وقبل إعلان إنجلترا الحرب على ألمانيا بيوم اجتمع مجلس النظار برئاسة حسين رشدى - رئيس النظار والقائمقام الخديو الذى كان بالآستانة - في ٣ أغسطس ١٩١٤ وأوصى بتعليمات يجب مراعاتها في الموانئ المصرية بخصوص سفن المتحاربين في أثناء تلك الحرب بين إمبراطور ألمانيا وإمبراطور روسيا والحرب بين إمبراطورية النمسا والمجر ومملكة الصرب لضمان حياد قناة السويس، وبذلك تقرر سريان قواعد الحياد بمصر(٢).

ولم يكن غريبًا على مصر أن تسلك هذا المسلك وخاصة أن الدولة صاحبة السيادة الاسمية عليها لم تشترك في الحرب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد وقفت مصر قبل ذلك على الحياد في الحرب الطرابلسية التركية وحرب البلقان في وقت كان عليها الاشتراك فيهما بجانب الدولة صاحبة الحق الشرعي في مصر.

ولم يرق ألمانيا حياد مصر، فعقب إعلان ذلك الحياد، توجه قنصل ألمانيا إلى حسين رشدى بسراي بولكلي بالإسكندرية، وسأله عن معنى ذلك الحياد والحامية الإنجليزية موجودة على أرض مصر، فلم يجبه في الحال، ووعده بالإجابة عقب معرفة الرد، وعلى أثر ذلك اجتمع النظار وتناقشوا في المسألة، ولكنهم لم يتوصلوا إلى حل، فرفعوا الأمر للوكالة البريطانية التى بدورها رفعته للندن(٣). وكان هذا يعنى أن إعلان الحياد كان صوريا، حيث أشارت كل الشواهد إلى أن مصر غدت جزءًا من الإمبراطورية البريطانية.

وفي حقيقة الأمر فقد كان رشدى يرغب في استمرار حياد مصر، ويحلل إلجود Elgood سبب تراجعه عن ذلك بأنه كان يلتمس من يؤيده، فلم يجد أحدا لأن الخديو

---

(١) الأهرام، ٣ أغسطس سنة ١٩١٤.

(٢) Récueil des Documents Relatif à la Guerre, 4 Août 1914, p. 4.

(٣) الأهالى، ٧ أغسطس سنة ١٩١٤.

كان إذ ذاك بالآستانة، وأعضاء الجمعية التشريعية متفرقين في الأقاليم[١]. والواقع أن رشدى منذ بادئ الأمر كان ضعيفا أمام الإنجليز الذين كانوا يحيطون به من كل جانب وعلى رأسهم باينج Byng قائد جيش الاحتلال، وشيتهام Cheetham نائب المعتمد البريطاني في مصر، لذا كان عليه أن يذعن لرغبات إنجلترا، وأولها دخول مصر الحرب بجانبها.

وجندت إنجلترا بعض الصحف المصرية لتقوم بحملة ضد حياد مصر، وبضرورة دخولها الحرب إلى جانبها، ومارست ضغوطها، وانتهى الأمر بخضوع رشدى واستسلامه، فأمضى قرار الخامس من أغسطس[٢]، الذى زج بمصر إلى الميدان الحربى، وجعلها خاضعة للأوامر البريطانية، وأقحمها في تلك الحرب التى قدمت لها وضحت من أجلها، وخرجت مصر عن حيدتها، وأصبحت رهن إشارة إنجلترا، وبالتالى دخلت دائرة إمبراطوريتها.

ويتضح لنا من ديباجة القرار بأنه «أشير على الحكومة المصرية» وكان معنى هذا أنه أُملى على مصر، ويؤيد ذلك لويد Lloyd بقوله: «إنه لا يمكن الادعاء بأن التصريح قد أوصت به موجة من الحماس التلقائي من جانب الحكومة المصرية للقضية الإنجليزية، وعدا هذا فرئيس النظار كان بطبيعته ذا دهاء وحذر، وكان يعمل في تلك الآونة آخذا على عاتقه المسئولية الجسيمة المترتبة على قيامه بالحكم بالنيابة عن الخديو في أحوال لم يسبق لها مثيل من قبل، لدرجة أنه لا يكاد يكون محتملا أن يصدر تصريحا محددا بمحض إرادته»[٣].

من هذا نرى أن رشدي قد أخرج مصر عن حيادها، وكان فى استطاعته أن يخلق حالة تضطر إنجلترا لتقديم نوع من الحكم الذاتي على الأقل. فهى في موقف عصيب، وكان قرار النظارة الرشدية هو الذي سيحدد الطريق الذي ستسلكه إنجلترا، ويعلِّق أحد شهود العيان بقوله: «لقد كانت لحظة محيرة لرشدي باشا رئيس النظار، فالخديو خارج البلاد، وكان زملاؤه متفرقين وليس أمامه ملجأ للاستشارة، ومصلحة

(١) Elgood, The Transit of Egypt, p. 208.

(٢) Récueil des Documents Relatif à la Guerre, 5 Août, 1914, pp. 11-15.

(٣) Lloyd, Egypt since Cromer, vol. I, pp. 187, 188.

مصر تقتضي الحياد، ومصلحة بريطانيا تقضي بالاشتراك في الحرب، فانطوى رشدي أمام تهديد نائب المعتمد البريطاني إلى الثانية لا إلى الأولى، وأنه لو كان على رأس النظارة رجل أشد صلابة لاستغل الفرصة للمساومة، ولكنه لم يشترط شيئا ولم يطلب تعويضا، وحاقت العاقبة بمصر من جراء هذا الإهمال، وليس في وسع رشدى أن يقول كلمة تخفف من وقع تسليمه، فقد كان من الممكن له أن يساوم، ولكنه لم يفعل ذلك الشيء الذي جعل مصر تعاني من ذلك»[١]، وربما كان رشدي يظن أن عدم إصداره قرار الخامس من أغسطس والتمسك بحياد مصر قد يفضيان إلى ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية، إذ قال في خطاب له في ١٧ أغسطس ١٩١٤ إلى الخديو عباس «إنه غدا واثقا عن طريق المستشارين العائدين من إنجلترا أنه لولا ذلك القرار لكان قد أعلن ضم مصر إلى الإمبراطورية نهائيًا»[٢].

هكذا صدر هذا القرار رغم عدم سلامته قانونيا باعتبار أن مصر لم تكن إذ ذاك تملك توقيع أى اتفاق سياسي على هذه الدرجة من الخطورة بغير موافقة الباب العالي صاحب الحق الشرعي فيها، فهو إذن يتعارض مع الفرمانات التي تنص على أن إجراءات الحرب يجب أن يصدر بها أمر من السلطان وحده، وكانت الدولة العثمانية حتى ذلك الوقت على الحياد، ومع ذلك فقد كانت مصر بمقتضى قرار مجلس النظار هذا قد «سحبت نفسها من سيادة الباب العالي»[٣].

ودخلت مصر الحرب مجانا، وقد حاول رشدي أن يبرر مسلكه هذا بتلك المحاولات التي أُذيعت في ذلك الوقت والتي جاءت بناء على طلب بعض الشخصيات المصرية بشأن إعطاء مصر تعويضا بناء على موقفها من دول الوفاق. ويذكر بهى الدين بركات في مذكراته بأنه جاء على لسان «نائب من نوابنا المعروفين ـ المكباتي بك ـ ومستشار من مستشارينا المشهورين بالذمة والضمير ويظهر أنها على أفواه الناس يقولون: إن رشدي باشا ينتظر قدوم ونجت باشا سردار الجيش المصري وهو الذي سيقوم بالأعمال في مصر ليطلب منه مكافأة الأمـة المصرية في خطتها في الحرب الحاضرة، ولقد كاشف عمال الوكالة البريطـانية بذلك، وقد اختلفت

(١) Elgood, Egypt and the Army, pp. 109, 110.

(٢) عباس حلمى الثاني، مذكرات، المصرى، ١٥ يولية ١٩٥١.

(٣) O' Rourke, A. The Juristic Status of Egypt and Sudan, p. 39.

ماهية تلك المكافأة، فمن قائل إنها الجلاء عن مصر وعقد معاهدة هجومية دفاعية معها، ومن قائل بل إن ما تطلبه أكثر تواضعا من ذلك وهو منحها المجلس النيابي المنشود»[١].

ويؤيد لطفي السيد بأن رشدي قد فاتح ونجت Wingate بشأن هذا الأمر وبين له بأن «مصر مستعدة لمناصرة بريطانيا بشرط أن تعترف باستقلال مصر، فارتاح ونجت لهذه الفكرة ووعده بأن يعرض الأمر على حكومته» وبدأت تلك المحاولات في الاتساع، فطلب لطفي السيد من جراهام Graham مستشار الداخلية إعلان استقلال مصر وتنصيب الخديو ملكا عليها، وفي حديث جمع رشدي مع لطفي السيد ومحمد محمود، أبان الأول ما دار بينه وبين ستورز Storrs السكرتير الشرقي للوكالة البريطانية بشأن ذلك الموضوع، وبأن الأخير يؤيد فكرة الاستقلال، وسيخابر أباه العضو في البرلمان لإثارة هذه المسألة. وفي لقاء بين لطفي السيد وعدلي يكن وستورز طرحت المسألة المصرية، ووضع في بيت نجيب باشا صورة المعاهدة بين مصر وإنجلترا التي تضمنت اعترافها باستقلال مصر، واعتراف مصر بمصالح إنجلترا في قناة السويس[٢]. لكن كل ذلك كان للإيهام بأن الحكومة تعد شيئا جديدا، ولم يخرج الأمر عن حيز الاجتماعات، وانتشرت تلك الشائعات، وأصبحت خير مخدر لأعصاب المصريين.

كانت الخطوة التالية بعد قرار الخامس من أغسطس تنفيذ ما جاء فيه، ومن أهم بنوده قطع علاقات مصر مع أعداء إنجلترا، وأخضع الرعايا الألمان والنمساويون إلى مراقبة شديدة، وسيطر الإنجليز على المواصلات السلكية واللاسلكية، فمنع شيتهام ممثل إنجلترا في مصر إرسال برقيات الشفرة الصادرة من ممثلي دول الأعداء[٣].

وراحت إنجلترا تطبق إجراءاتها على السفن الألمانية والنمساوية، ففي ٧ أغسطس أمرت سلطة ميناء الإسكندرية إنزال شحنة ثلاث سفن ألمانية: Achaira, Hidar, Paros وأرسى هلبها، وطُلب من ربانها رفع آلاتها بدون الحصول على إذن من قواد

---

(١) محمد بهي الدين بركات، المصدر السابق، ص ص ٨، ٩.

(٢) أحمد لطفى السيد، قصة حياتى، ص ص ١٦٢ ـ ١٦٦.

(٣) Ministère des Affaires Etrangeres, copies des lettres recues, 26 Août, 1914, No. 1983, p. 319. Autriche -Hongrie.

السفن الألمانية، ومضت البحرية البريطانية تنقب عن تلك السفن المعادية في البحر المتوسط منذ أوائل أغسطس، فقد حدث في السادس عشر منه أن طرادا إنجليزيا أخذ يستولى على السفن النمساوية وأحضرها إلى الإسكندرية، إذ اعتبرتها السلطة غنيمة من الغنائم، أما عن بقية السفن التجارية الألمانية التي كانت بميناء الإسكندرية، فعُدَّت من الغنائم، ونزل إليها موظفو مصلحة الموانئ والفنارات ونزعوا منها الآلات التي تسيرها حتى لا تتحرك من مكانها(١).

وفي بور سعيد منعت السفينة الألمانية Derfflinger من الرحيل وحجزت السفينة Andros، وأرسلت ألمانيا تشكو من تصرفات الجيش الإنجليزي مع سفنها وبحارتها، واحتجت أيضا على القرار السابق بجملته وخاصة على المادة التي تعطي لإنجلترا حقا لقواتها البحرية والحربية بممارسة الحرب في مصر، قد بينت ألمانيا أن بلدا كمصر يطبق فيه نظام الامتيازات الأجنبية يتنافى معها تلك الحقوق التي أعطيت لإنجلترا بمقتضى ذلك القرار، وأن هذا يحرج ألمانيا كقوة لها امتيازات في مصر، وأنه من المفروض أن يكون الأمر للحكومة المصرية إذ إنها الملزمة بالمحافظة على تلك الامتيازات(٢).

لم تهتم إنجلترا باعتراضات ألمانيا، واتجهت إلى تعطيل الصحيفة الألمانية في مصر Aegyptische Nahrichten، فقد كانت جهود جراهام القضاء على أي نفوذ يمكن له أن يؤثر على المصريين ويكون موجها ضد إنجلترا.

أما بالنسبة لدولة النمسا والمجر، فقد احتجت أيضا على قرار الحكومة المصرية الصادر في ١٣ أغسطس الذي ينص على سريان جميع أحكام قرار الخامس من أغسطس وتطبيقه عليها، وطلبت استفسارا قانونيا لذلك القرار وأوضحت أن الإمبراطورية العثمانية لم تعلن الحرب عليها فكيف إذن تكون مصر تلك الدولة التابعة قانونيا لها أن تقطع علاقاتها وتصبح في حالة حرب معها(٣).

---

(١) الأهرام، ١٦ أغسطس سنة ١٩١٤.

(٢) Ministère des Affaires Etramgeres. No. 1777. 1778. 1781. 6. 7. 22 Août. 1914. Allemagne. pp. 315-317.

(٣) Ibid. 20 Août 1914. Autriche Hongrie. p. 323.

جاءت بعد ذلك الخطوة التالية لخروج رجال الوكالة الألمانية من مصر، ففي أوائل سبتمبر سنة ١٩١٤ قصد چنرال من ضباط أركان حرب جيش الاحتلال الإنجليزي، وقابل ممثل أعمال وكالة ألمانيا السياسية في دار الوكالة، وأبلغه بضرورة خروج الوكالة وقناصلها من مصر في ظرف ثلاثة أيام، وقدم له بلاغا بذلك، فرفضه، فكان رد الإنجليزي بأنه إذا حل الميعاد سيخرجهم بالقوة، فأبلغ الألماني نظارة الخارجية وطلب حمايته، ولكن عدلي يكن قابله وقال له: «أصرح فيما يختص بالقرار الذي قرره قائد جيش الاحتلال بشأنك أن هذا العمل لم يصدر عن الحكومة المصرية بل هو نتيجة قرار قررته السلطات الإنجليزية، وليس في وسع الحكومة المصرية منع تنفيذه»[1].

وتحت تهديد مكسويل Maxwell قائد جيش الاحتلال الإنجليزي، ترك البلاد قناصل كل من ألمانيا والنمسا والمجر ورحلوا لبلادهم بضغط منه، ولم تستطع الحكومة المصرية ولا رئيسها أن تحمى ممثلى الدولتين. وتبعا لذلك أقفلت أبواب القنصليات الألمانية والنمساوية في القاهرة والإسكندرية وبور سعيد وسافر المعتمدان بعد أن وكلا معتمدي أمريكا وإيطاليا حماية رعايا دولتيهما في مصر. ورأت إنجلترا ضرورة القضاء على أي حركة نشاط ألماني في مصر يتمثل في الرعايا الألمان والنمساويين.

ومضى شهر أغسطس ولم تتخذ تدابير لتسجيل الألمان والنمساويين المقيمين في مصر أو لمنع الاحتياطيين منهم في الجيش من السفر، وفي سبتمبر مُنع الاحتياطيون العزاب من السفر ثم المتزوجون. وفي أكتوبر صدر أمر بتسجيل الأسماء بالنسبة للذين جاوزوا ثمان وأربعين سنة، فقد كانت لهم رخصة بالإقامة في البلاد وممارسة أعمالهم، وتبعهم الاحتياطيون العزاب فقد أرسلوا إلى الإسكندرية ثم إلى مالطة، وفحصت أوراق الذين كانت أعمارهم ما بين الثامنة عشرة والخامسة والأربعين، ومن لم يستطع تقديم دليل على أنه معفى من الخدمة العسكرية، أُرسل إلى مالطة، فبلغ عدد الذين أبعدوا إليها ألفا وستمائة وواحدا وخمسين شخصا حتى أواسط ديسمبر ١٩١٤، أما بقية الرعايا فخضعوا لمراقبة شديدة، وقد صدر إعلان من مكسويل أمر

---

(١) المحروسة، ٦ سبتمبر ١٩١٤.

باستدعاء الرعايا الألمان في منطقة القناة لتقديمهم إلى الحكومة، لعمل اللازم، إما لترحيلهم أو للضغط عليهم[١].

هكذا راحت السلطة العسكرية في مصر تنكل برعايا الدولتين، وعلا صوتها بالاحتجاج على التصرفات الوحشية لعساكر الإنجليز تجاه رعاياها، وعلى سبيل المثال فقد كان Hans Gigotte يملك عزبة بالقرب من السويس، فأوقف عن مزاولة عمله بواسطة الجنود الإنجليز، وسجن في سجن السويس، ثم نقل للقاهرة ووضع تحت المراقبة[٢].

وبعد إعلان الحماية على مصر، وتقدم الأعمال العسكرية في الشام رأت السلطة العسكرية أنه لا غنى عن اتخاذ تدابير أشمل من الأولى ضد الألمان والنمساويين لاسيما بعد أن عرفت أن كثيرين منهم يبثون في صدور المصريين الاعتقاد بقوة ألمانيا ونصرتها في الحرب.

وفي أوائل ١٩١٥ طُلب من جميع الألمان والنمساويين على اختلاف أعمارهم أن يغادروا البلاد، وذلك رغم احتجاجات كل من برلين وفينا والآستانة والتنديد بأنه ليس من وجه الحق أن تأمر السلطة الإنجليزية التي لم يعترف الباب العالي باحتلالها لمصر معتمدي ورعايا ألمانيا والنمسا بمغادرتها، لكن كل هذا لم يزعزع إنجلترا عن أي تصرف فرضته على مصر، ومضت في البرنامج الذي رسمته لنفسها للسيطرة عليها، وإبعاد ما يمكن إبعاده من أي خطر يهدد أمنها فيها.

ومضى قائد الاحتلال في مصر بناء على تلك السلطة المخولة له من لندن في تنفيذ بقية إجراءاته، إذ أصبح هو الآمر الناهي والمتصرف الوحيد في الشئون المصرية جميعها، فهو يقوم بكل عمل دون استشارة، يصدر كل الأوامر وتنفذ دون أن يعلم حتى رئيس النظار القائمقام الخديو الحاكم الشرعي للبلاد، وحتى الجمعية التشريعية خاف الإنجليز من صدور أي صوت معارضة منها تجاه تصرفاتهم، فرأوا إسكاتها، إذ

---

(١) مصلحة أقسام الحدود، دفتر كوبيا، عملية الضبط الإفرنجي، جـ ١٠، ١٩١٤.

(٢) Ministère des Affaires Etrangers, copies des lettres, recues, p. 316, No. 1779, 12 Août 1914. Allemagne.

يعلمون أن من أعضائها لهم سابقة فى الاعتراض، وكان قد انتهى الفصل التشريعى الأول والوحيد فى يونية ١٩١٤، وتحدّد موعد انعقادها العادى في ١٧ نوفمبر، فرأت إنجلترا أن تعطلها نهائيا حتى نهاية الحرب، ولكن للتمويه عملت على تأجيلها في بادئ الأمر إلى أول يناير ١٩١٥ (١).

هذا في الوقت الذي أخضعت البلاد فيه طولا وعرضا، وفرضت الرقابة على الصحف والبرقيات والرسائل، وكممت الأفواه حتى لا يخرج أحد يعارضها. وفي نفس الوقت وصل لمصر أعداد هائلة من الجنود الهندية، وأصبحت مصر معسكرا لجيوش إنجلترا وحلفائها، وبذلك تمكن الإنجليز من السيطرة عليها سيطرة تامة.

وأعقب ذلك صدور قانون التجمهر في ١٨ أكتوبر ١٩١٤ واعتبار كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل في طريق أو محل عمومى ولو لم يكن له قصد جنائى، يخول لرجال السلطة أن يأمروا المتجمهرين بالتفرق، ومن لم يطع هذا الأمر يخضع للعقاب. والقصد من ذلك القانون هو منع ما يكدر أو ما يجعل الحالة خطرة، وكان علي رجال البوليس تنفيذ ذلك وتشتيت أي تجمهر، ولكن لم تكن لديهم المقدرة على معرفة إذا كان هذا الاجتماع ليكدر السلام أو لشيء آخر، فأخذوا يمنعون أي اجتماع ويؤرقون الناس في حياتهم. وللأسف فإن هذا القانون طبق فقط على المصريين ولم يطبق على الأجانب، ذلك لأن جمعية محكمة الاستئناف المختلطة كانت سلطتها مقصورة على المسائل المدنية والمخالفات. أما قانون التجمهر فمن قوانين الجنح، لأن العقوبة المنصوص عليها فيه عند مخالفة أمر رجال البوليس أكثر من حبس أسبوع، وقد تبلغ ثلاث سنوات، كما أن الغرامة تزيد على مائة جنيه، وقد تصل إلى خمسين جنيها(٢) وارتفعت الأصوات بالشكوى من اختلاف معاملة المصريين عن الأجانب، وأن يكون القانون الاستثنائى نافذا على الجميع.

وراحت أيدى السلطة تبطش بالآمنين وتمنع أي اجتماع سواء أكان في مقهى أو ناد

---

(١) Récueil des Documents Relatif a la guerre, Anneè 1914, pp. 118, 119.

(٢) الأفكار، ٢٢، ٢٥ أكتوبر ١٩١٤.

أو في طرقات، ولكن رغم ذلك لم تستطع أن تمد يدها إلى تلك الاجتماعات السرية التى كانت تعقد، والتي أخذت على عاتقها قيادة الحركة الوطنية أثناء الحرب.

وامتدت اليد إلى الصحافة، ففرضت الرقابة الصارمة عليها، وعطل بعضها، وظهر البعض الآخر وبه أماكن المقالات بيضاء تعني حذف الرقابة لها، فقد كانت الرقابة تقوم بمراجعة كل ما يكتب عن الحرب، وبالذات عن تحركات الجيش الألماني قبل طبعها، وتم ذلك في أول نوفمبر قبل أن تعلن الأحكام العرفية على البلاد، تلك الأحكام التي تحول السلطة العسكرية إلى يد حديدية.

خطوات تغيير وضع مصر السياسي

بعد قرار الخامس من أغسطس رأت إنجلترا ضرورة عمل شيء آخر، فلم يكفها إقحام مصر في هذه الحرب بل لا بد من تغيير وضعها السياسي، وذلك لتوقعها دخول الدولة العثمانية الحرب، رغم تأكيد الأخيرة في استمرار حيادها، ولكنها كانت على يقين من دخولها، لذا قررت تغيير الحالة السياسية في مصر، بعد أن رأت أن الفرصة قد حانت لإنهاء السيادة العثمانية وإحلال السيادة الإنجليزية على مصر قانونيا، ومن ثم أرسل جراي إلى شيتهام في ٢٧ سبتمبر ١٩١٤ برقية يبلغه فيها بإنهاء السيادة العثمانية على مصر ووضعها تحت الحماية البريطانية إذا ثبت ما يشير إلى هجوم عثماني على مصر، وضرورة عزل الخديو عباس وتعيين الأمير حسين كامل مكانه، وأنه في إمكانه إعلان الأحكام العرفية على مصر، أما بالنسبة للامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، فبلغه بالنظر فيها فيما بعد[1].

من هذا نرى أن إنجلترا منذ بادئ الأمر فكرت في عزل عباس، وهذا فعلا ما كانت تنويه حتى قبل الحرب، فقد سافر كتشنر لبحث ذلك الموضوع وبمجيء الحرب أتيحت هذه الفرصة بل وأيضا لتغيير الوضع السياسي في مصر.

كان على إنجلترا في ذلك الوقت وهي حليفة كل من روسيا وفرنسا أن تعلمهما بهذه الخطوة حتى لا تلقي أية معارضة، فاستدعى جراي كل من ممثلي الدولتين في لندن وأبلغهما بذلك ـ أنه إذا دخلت الدولة العثمانية الحرب فستعلن الحماية

(١) F. O., Grey to Cheetham. No. 231. 27 Sept., 1914.

البريطانية على مصر - وعندما رأى منهما عدم المعارضة، أسرعت وزارة الخارجية البريطانية بتبليغ القرار رسميا ببرقية مرسلة إلى كل من برتي Berty سفيرها بفرنسا وبوكانان Bucanan سفيرها في روسيا ليبلغا الأمر رسميا إلى كل من الحكومتين، وبيَّنت لهما أنه سيستمر العمل بنظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، وقد أرسلت صور من هذه المذكرة إلى كل من شيتهام بالقاهرة وماليت بالآستانة[1].

عندما وصلت هذه المذكرة إلى شيتهام وكان على دراية كافية ويعلم جيدا شعور المصريين في ذلك الوقت، تخوف من إعلان الحماية على البلاد، وعلى الفور كثرت اجتماعاته بحسين رشدى الذى تخوف هو الآخر من هذا الأمر، وأكد له أن ذلك الإجراء قد يفضى إلى قيام الثورة في البلاد ونحى نفسه عن مسئولية ذلك، بل وهدد باستقالته، لأنه كان يأمل نوال شيء لصالح مصر من إنجلترا بعد توقيعه على قرار الحرب. وعندما أحس شيتهام بهذا الموقف المعقد رأى أن يرسل لحكومته يطلب التريث فى إعلان الحماية والاكتفاء بإعلان الأحكام العرفية بعد أن اتفق مع قائد القوات البريطانية، وأوضح أن ذلك سوف يهدئ الحالة، وأشار ببقاء رشدي في منصبه وبجانبه رجال الدين لأن الحصول على تأييدهم أمر له أهمية كبرى لما لهم من تأثير على الشعب، خصوصا بعد أن تعلن الحرب على الدولة العثمانية صاحبة الخلافة الإسلامية، كذلك ذكر أنه يمكن اتخاذ الإجراءات تدريجيا للوصول إلى إعلان الحماية، وأخيرا ألح في ضرورة فرض الأحكام العرفية على البلاد[2].

جاءت بعد ذلك الخطوة المتوقع حدوثها وهي إعلان الأحكام العرفية، فعلى أثر نشوب الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا في الأول من نوفمبر، أصبح من المتوقع حدوثه أن تعلن الحرب بينها وبين إنجلترا، لذا سارعت الأخيرة بإعلان الأحكام العرفية على مصر، ومما يذكر أنه عندما أراد مكسويل إعلانها، لقى معارضة من جانب حسين رشدي في بادئ الأمر لدرجة أنه هدد بالاستقالة[3]، لكنه كعادته دائما يتمنع في أول الأمر ثم ما يلبث أن يخضع لليد العليا المتحكمة في كل شيء، وفي ٢ نوفمبر صرَّح مكسويل أنه أُمر من قبل الحكومة الإنجليزية أن يأخذ على عاتقه

---

(١) Ibid, Grey to Berty, Bucanan, No. 771, 878, 15 Oct. 1914.

(٢) Ibid, Cheetham to F. O. No. 237, Nov. Ist, 1914.

(٣) Marlowe, Anglo-Egyptian Relations 1800-1953,p. 215, Elgood, Egypt and the Army, p. 111.

«مراقبة القطر المصرى لكي يضمن حمايته». وبناء على ذلك أصبحت مصر تحت الحكم العسكرى، وهذا في حد ذاته يدل على أن إنجلترا قد عقدت العزم لفرض سلطاتها على مصر والقضاء على سيادة الدولة العثمانية، وفي الوقت نفسه أصدر مكسويل إعلانا حذر فيه الأهالي من تكدير السلام العام ومساعدة أعداء إنجلترا، ودعاهم إلى اتباع جميع الأوامر التي تصدرها السلطة العسكرية[١]، وقد أبلغ شيتهام هذا المنشور إلى حسين رشدى، فأدخل عليه بعض التعديل بخصوص السلطة، فيما يتعلق بالوسائل الحربية التي أصبحت منحصرة في يد القائد العسكري.

وفي ٧ نوفمبر أعلن مكسويل بأنه من يوم ٥ نوفمبر أصبحت بريطانيا العظمى والدولة العثمانية في حالة حرب وبيَّن أن دولته تحارب لغرضين وهما: «الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد علي في الأصل في ميدان القتال، واستمرار هذا القطر في التمتع بالسلم والرخاء اللذين تحققت بهما مدة الاحتلال البريطاني. ولعلم بريطانيا بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمي القطر المصري فقد أخذت على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصري أية مساعدة، ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالي وتطلب إليهم الامتناع عن أي عمل من شأنه عرقلة حركاتها أو أداء أى مساعدة لأعدائها»[٢]. ومنذ ذلك الحين خول للقائد العام للجيوش البريطانية في مصر السلطة والسيطرة، وعلى الفور طبق قرار مجلس النظار الصادر في الخامس من أغسطس على الدولة العثمانية، واعتبرت مصر منذ ذلك الوقت في حالة حرب معها.

وقد اتفق حسين رشدي مع شيتهام على أن يبقى في منصبه عندما يتلقى منه مذكرة رسمية تنقل إليه نسخة من المنشور القصير الذي كتبه مكسويل يعلن فيه حالة الحرب مع الدولة العثمانية، متكفلا بالمسئولية التامة في الدفاع عن البلاد، كذلك طلب من الشعب بألا يساعد العدو وبأن يكون كل ناظر له سلطته في الأمور الملكية الخاصة به[٣].

---

(١) Récueil des Documents Relatif a la guerre, p. 157, 6 Nov. 1914.

(٢) Ibid, p. 158.

(٣) Ibid, pp. 157-159.

هكذا أعلنت الأحكام العرفية، ووضعت مصر تحت الحكم العسكري الذي أنزلها إلى مرتبة الإذلال، وأصبحت تلك الأحكام وصمة في جبينها، تلك الأحكام التي صدرت بموافقة رئيس النظار ونظّاره، فقد كان من الممكن أن يتشددوا في الموقف، ولكن كبقية الإجراءات التي اتخذتها إنجلترا منذ بداية الحرب خضعوا لها مستسلمين، وبذلك أصبح الجيش البريطاني وسطوته فوق كل شيء فهو السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في البلاد، حيث امتدت الأحكام العرفية على كل مظهر من مظاهر الحياة المصرية.

وفي ٦ نوفمبر بعث مكسويل بمذكرة إلى لندن يبلغها أنه اتخذ كل الإجراءات لمنع المصريين من تقديم أية مساعدة للعدو وخاصة الدولة العثمانية، ثم أصدر بلاغا حذر فيه من توزيع المنشورات التي تعادي إنجلترا وهدّد بالمحاكمة أمام مجلس عسكري[١].

وانتهى الأمر بأن أصبحت مصر في حالة حرب مع الدولة صاحبة السيادة عليها من الناحية القانونية De Jure. وبذلك نجد أن إنجلترا التي سبق أن استخدمت السيادة العثمانية للتخلص من الخديو إسماعيل وعزله، تعمل على هدم هذه السيادة، متعلّلة بأنها إنما تريد أن تغدقها على المصريين أنفسهم في سبيل تطويرهم نحو الحكم الذاتي[٢].

وكثرت الاجتماعات بين شيتهام وحسين رشدي بشأن الحالة السياسية في مصر، وكان من خطة الأول تنفيذ الأمور تدريجيا، فهو على يقين من أن لندن تنوي تغيير الحالة السياسية في مصر، لذا أجرى محاولات كثيرة لإقناع رئيس النظار بتقبل إعلان الحماية وقد أيقن أنه من الممكن أن يوافق على الحماية في مقابل إعطاء مصر نوعا من التعويض نظير انفصالها عن الدولة العثمانية[٣].

وأخيرا رأى حسين رشدي أن يعمل شيئا ـ في نظره ـ لصالح مصر بأن يحصل على بعض الامتيازات من إنجلترا، فأعد مذكرة شفوية لشيتهام تحدد العلاقة بين الدولتين،

---

(١) Ibid, p. 175.

(٢) Wingate, Wingate of the Sudan, p. 212.

(٣) F. O., Cheetham to Grey, No. 235, Nov. 1st, 1914.

وقد سجّل سعد زغلول محتوياتها فيقول: «كان رشدي قد قدم قبيل هذا التاريخ ـ ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ـ مذكرة إلى شيتهام قال فيها: أما قرار الحكومة البريطانية بتعديل حالة مصر السياسية، فإنه ينبغى وضع نظام سياسي إداري لهذا القطر يوفق بين حماية مصالح إنجلترا السياسية، وفوائد الأوروبيين المالية والتجارية، ويكون من شأنه أن يحقق بقدر الإمكان آمال الأمة حتى ترضى عن الحالة الجديدة، وإليك ما يمكن عمله: إعلان أن مصر دولة ملكية دستورية مستقلة بالقيود الآتية:

أولاً: أن يكون لإنجلترا حق حماية قناة السويس والمحافظة بوجه الإجمال على سلام القطر المصري.

ثانيا: أن يكون لإنجلترا حق المراقبة المالية مراقبة تؤدى إلى إلغاء صندوق الدين واستبداله بهيئة إنجليزية.

ثالثا: ضرورة موافقة الحكومة الإنجليزية على القوانين المختصة بالأجانب.

رابعا: ضرورة موافقتها على عقد أية معاهدة مع أي دولة أجنبية. وبأن يكون للحكومة المصرية حاكم وراثي بشارات الملك المعتادة كالعلم الوطني والجيش الوطني والسكة الوطنية وامتيازات الشرف الوطنية.

وتستلزم الطريقة الجديدة للدولة تعديل القانون النظامي المالي بجعل رأي الجمعية التشريعية قطعيا في بعض المسائل لا سيما المسائل الآتية:

أولا: الحقوق والواجبات المترتبة على الصفة المصرية كحق الانتخاب والخدمة العسكرية.

ثانيا: المحاكم الشرعية.

ثالثا: الأوقاف.

رابعا: المجالس الحسبية.

خامسا: التعليم المدني والديني.

سادسا: فرض الضرائب الجديدة، وكل تعديل في الضرائب الموجودة أو إلغاوها.

سابعا: إعطاء امتيازات تتعلق بأكثر من مديرية». ويعقب على ذلك «عرض على رشدي باشا هذه المذكرة ورغبت أن تضاف إليها القوانين المدنية والجنائية

الخاصة بالوطنيين فلم يعارض، ولكنه أشار إلى تشدد الإنجليز، ومن الغريب أن يعد الآن فى عرفه وفي عرف زملائه من لم يرض عن الحالة الجديدة من غير فائدة للجمعية أو بفائدة لا تذكر طائشا متهورا في الرأى»[1].

كان هذا هو نص المذكرة التي أعدها حسين رشدي لشيتهام، ومن يتمعن فيها يجد أنها مجحفة بحق مصر، فهي في حد ذاتها حماية قبل أن تصدر الحماية، وإنجلترا فيها هي سيدة الموقف، فمصالحها السياسية تفيض بها المذكرة وليست إنجلترا فحسب، ولكن الأجانب أيضا فهي تعضد مصلحتهم، فكيف أمكن له أن يطالب بأن تكون مصر دولة مستقلة ملكية دستورية، وإنجلترا واضعة يدها عليها بهذا الشكل، لقد أعطاها الحقوق الكثيرة: حق احتلال البلاد بحجة المحافظة على سلامتها كما فعل من قبل في قرار الخامس من أغسطس حينما قال «نظرا لأن وجود جيش الاحتلال في القطر» وهذا اعتراف صريح من رئيس النظار باحتلال إنجلترا لمصر، وقد كررها مرة ثانية في المذكرة، كذلك الحق في السيطرة على قناة السويس. لم يكتف بالسيطرة السياسية، أطلق يدها في السيطزة المالية، فجعل لها حق المراقبة المالية بعد إلغاء صندوق الدين، والإشراف على قوانين الأجانب، بل والسيطرة على العلاقات الخارجية.

إذن ماذا يبقى لمصر بعد ذلك؟ إنه منَّ عليها بأشياء بسيطة، ليست لها أهمية إطلاقًا. وكان في إمكانه وهو يعلم تمام العلم أن إنجلترا آنئذ في وضع يُمكنها أن تضحى بأى شيء يقرب مصر إلى الاستقلال السياسي نتيجة لظروف الحرب وتقدم ألمانيا فيها. ولكن كانت مواقفه ضعيفة، ورغم أنه هدد بالاستقالة في أكثر من مرة، فإنها اقتصرت على الناحية الشكلية فقط. ومع الضعف الظاهر في المذكرة، نراه ما لبث أن تراجع عنها وقبل أن تكون مصر تحت الحماية البريطانية دون قيد أو شرط.

من هذا نرى أن مسلكه خلا من الحنكة والإقدام، وهذا في حد ذاته شجع الإنجليز على سوق المصريين للحرب عنوة، ولم يقنع كل من حسين رشدي وعدلى يكن بهذا بل جاوزاه إلى حد التطوع بالأحاديث والتصريحات التي هللوا فيها للسياسة

---

(١) سعد زغلول، مذكرات، كراسة ٥٣، غير مرقمة، ص ص ٢ ،٣،كراسة ٢٥، ١٠ مارس ١٩١٥، ص ص ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢.

الإنجليزية، وبتلك الحماية التي احتضنوها واعتبروها أمنية من الأماني الوطنية التي تتوق مصر إليها.

مصر ما بين الضم والحماية

على أثر دخول الدولة العثمانية الحرب، رأت إنجلترا حتمية تغيير الوضع الراهن في مصر، وكان عليها أن تسلك أحد طرق أربعة لتغيير تلك الحالة، فإما أن تضمها إليها، وإما أن تدمجها في إمبراطوريتها مع إعطائها حكما ذاتيا، وإما أن تستكمل السيطرة عليها بأن تحل محل الدولة العثمانية وذلك بإعلان الحماية عليها، وإما أن تعطيها الاستقلال التام مع عقد معاهدة تصبح بها مصر دولة محالفة لإنجلترا.

وفي حقيقة الأمر فإن دخول الدولة العثمانية الحرب قد عجل باتخاذ أي من هذه الخطوات، لكن ليس معنى ذلك أن إنجلترا لم تفكر في تغيير الحالة إلا عندما دخلت الحرب مع الدولة العثمانية. ففي شهر سبتمبر سنة ١٩١٤ قررت وزارة الخارجية إنجلترا تغيير الحالة السياسية في مصر بإعلان الحماية عليها بعد أن تأكدت من تحالف ألمانيا مع الدولة العثمانية، ومن تلك الإجراءات الحربية التي تقوم بها الأخيرة هادفة قناة السويس الطريق الموصل للقوات الهندية إلى فرنسا هذا من ناحية، ولأهميتها الاستراتيجية وحاجة إنجلترا للسيطرة عليها من ناحية أخرى.

وكان من دواعي قلق إنجلترا أيضا أنه إذا انتصرت ألمانيا فستكون سيدة الشرق، وبالتالي ستغير الوضع في مصر بإرغام إنجلترا الجلاء عنها والسيطرة عليها. وأخيرا عقدت إنجلترا عزمها على ضم مصر للإمبراطورية البريطانية، فقد أرادت أن تشدد قبضتها عليها، وأن تعزز مركزها فيها إبان فترة الحرب، وذلك بجعل مركزها فيها قانونيا.

فمنذ بداية الحرب واجهت إنجلترا مشكلتين: الأولى هى الوضع الدولي لمصر، والثانية هي الاحتواء على طبقة رجال السراى، تلك الطبقة العليا التي تنتمي للأتراك، وتغلبت إنجلترا على المشكلة الثانية وأصبح رجال السراي والنظار موالين لها. أما بالنسبة للمشكلة الأولى فكان لزاما عليها أن تغير الوضع في مصر وبأن تجعل صفتها شرعية فيها، فهي تشعر أن مركزها ـ بالرغم من أنه كان قويا فعلا بفضل وجود جيش

الاحتلال الذى عُزز بإضافة جيوش الإمبراطورية لمواجهة أعباء الحرب ـ ضعيفا من الوجهة القانونية «فقد كان حاكم مصر هو الخديو، وكان مجلس النظار هو مستشاره، ولم يكن للقنصل البريطاني موضع ما في الدستور، ولم يحتفظ له بسلطات ما في أي معاهدة أو اتفاق أبرم بين طرفين، ولم يكن الموظفون الإنجليز قانونيا غير خدام للخديو، ومع ذلك كان ثم قيد واحد على سلطة الخديو اعترف به القانون وهو سلطة تركيا»[1].

وفي لندن كان أغلبية الوزارة ترى ضم مصر إلى الإمبراطورية حتى يمكن إنجلترا من حل مسألة الامتيازات الأجنبية بحزم وبسرعة، لأنها أصبحت عقبة في الأعمال التشريعية والتنفيذية، لهذا صرح جراي بضم مصر إلى بريطانيا. وكان مما يبرر خطوة الضم وجود إنجلترا في حالة حرب مع الدولة العثمانية مما يترتب عليه أن تصبح مصر جزءا من الإمبراطورية البريطانية بحق الفتح.

كذلك اعتقدت إنجلترا أنه بعدم الضم ستنتصر الدعاية العثمانية في مصر، وستنشأ عن ذلك القلاقل والاضطرابات واختلال الأمن، وسينضم المصريون إلى أعداء إنجلترا عن طريق الجهاد، ومن هنا سيقاومون الحكم الأجنبى في بلادهم، لهذا رأت ضرورة تحديد مركزها في مصر، خصوصا وهي تعلم أن أكثر المصريين من أتباع الحزب الوطني، وذلك الحزب نصير الدولة صاحبة الخلافة والحق الشرعي في البلاد.

لكن جاءت الأخبار من مصر ترفض الضم وتفضل عليه إعلان الحماية، بعد أن أيقن المسئولون أن الحالة العامة لا تسمح بتنفيذ فكرة الضم، بينما كانوا يرون أن الحماية هي «النتيجة الطبيعية والمنطقية إلى حد لا يمكن مهاجمتها لسياسة كرومر التي كانت تهدف دائما إلى إبقاء الحكم في أيدي المصريين ومن ورائهم الإنجليز، وأنها التطور الطبيعي الذي لا ينطوى على أي تغيير في السياسة الإنجليزية، والذي يفهمه المصريون بدون صعوبة، وفوق ذلك فإن من مزاياها أنها لا تجرح العزة الوطنية، فقد كانوا يزهون أشد الزهو بوجود حاكم مستقل»[2].

---

(١) Lloyd, op. cit., pp. 192, 193.

(٢) Ibid, p. 194.

والقانون الدولي يفسر الحماية بوجه عام بأنها علاقة بين دولتين، إحداهما قوية والأخرى ضعيفة، وتقوم الأولى بموجبها بحماية الثانية من أي غزو أو اعتداء يقع عليها، فهي عقد بين اثنين تطلب إحداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى، وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية. إذن فمن الضروري أن تطلب الدولة الصغرى أن تكون تحت حماية الكبرى.

وبعبارة أوضح، فإن نظام الحماية يمتاز بتلك المرونة التي يحافظ فيها على الشكل الظاهرى لنظام الحكم في مصر، وإن كان في حقيقته يجعل لإنجلترا السيادة التامة عليها، خاصة بعد أن أنكرت جميع أسس الحماية وأغفلت نصوصها القانونية، حيث مضت تتصرف بمفردها دون أي اعتبار للطرف الآخر في ذلك العقد ذى الطرفين الموجب والسالب.

وفي ١٠ سبتمبر نصح شيتهام وزير الخارجية الإنجليزية بإعلان الحماية على مصر بعد أن رأى أنه يجب أن تظهر إنجلترا بمظهر من لا يريد من وراء الحرب توسعا إقليميا، وبخاصة فإن مركزها في مصر كان مركز المستعمر بالفعل إن لم يكن بالقانون. وقد بيَّن أحد المسئولين البريطانيين في مجلس العموم البريطاني سبب تفضيل الحماية بقوله: «لقد فُضلت الحماية على الضم، لأن الضم يجعل الشعب المصري من رعايا التاج البريطاني، أما الحماية فهم رعايا لحاكمهم»[1].

خشيت إنجلترا من ضم مصر أن يثور المسلمون، فكيف يمكن أن يرفرف علم الإنجليز فوق أرض مصر، فإن ذلك لن يرضى علماء الدين ولا الشعب المصري. هذا بالإضافة إلى أن الضم يحتاج إلى أعداد كبيرة من الإنجليز تضاف للوظائف، وإلى حامية أكبر تكون تحت الأمر لأن مصر لن تكون هادئة أبدا لو أعلن ضمها وأصبحت تابعة مباشرة للتاج البريطاني لا للخلافة الإسلامية.

من أجل ذلك فضَّل رجال الإنجليز في مصر إعلان الحماية عليها، بحيث تصبح مصر من اختصاص وزارة الخارجية، ورأوا أن الحماية تعد خطوة في سبيل الحكم الذاتي كتمهيد لتعاون المصريين مع إنجلترا.

---

(١) House of Commons, vol. 114, April 8, 1919, p. 1824.

وأخيرا وفي ١١ سبتمبر ١٩١٤ قبل جراي إعلان الحماية البريطانية على مصر. وعلى أثر قبوله جرت المراسلات مع شيتهام حول إيجاد صيغة ملائمة يصدر بها منشور الحماية، إذ كان رجال الوكالة البريطانية يخشون ظهور شعور ديني معاد لبريطانيا.

وتراجعت لندن عن رأيها على أثر نشوب الحرب مع الدولة العثمانية، فقد رأت ضرورة ضم مصر نهائيا إلى الإمبراطورية البريطانية، ورفض فكرة الحماية، واعتبار مصر كنيوزلندا وأستراليا يحكمها مباشرة حاكم عام بريطاني، وبلغت مرحلة الاقتناع بالفكرة أنها أُعدت للتنفيذ، وطُلب من كتشنر لما له من خبرة سابقة في مصر، بأن يتعاون في ترشيح الحاكم الجديد من كبار رجال الإنجليز ليكون حاكما مباشرا لمصر.

وفي ١٣ نوفمبر ١٩١٤ صدر قرار بضم مصر إلى ممتلكات التاج البريطاني وإلغاء جنسيتها، ومنح المصريين الرعوية البريطانية، وأرجأت إنجلترا بحث مسألة الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة للمستقبل لطمأنة الدول الأجنبية وعلى قولها «لمراعاة شعور الفرنسيين بصفة خاصة»، وبأن يعلن الضم في ١٩ نوفمبر اليوم الذي تصل فيه القوات الهندية إلى مصر[١].

ومضى جراى في تنفيذ القرار، فكانت أولى خطواته هي الموافقة الدولية حتى يصبح الوضع قانونيا، لذا أرسل إلى حكومتى فرنسا وروسيا بمذكرة تفصيلية عن الأسباب التي دفعت حكومته لاتخاذ هذا القرار، وأعرب لفرنسا عن استعداد إنجلترا للتنازل عما لها في مراكش مقابل تنازل فرنسا عما لها في مصر. وعلى الفور جاء رد روسيا معلنا موافقتها على قرار الضم، وبينت أنها تعتبر مصر من الممتلكات البريطانية حتى من قبل أن تصبح روسيا وبريطانيا حليفتين، وعرضت إنجلترا على روسيا مقابل ذلك تسوية مسألة القسطنطينية والبواغيز لصالحها[٢].

وعلى أثر ذلك أُعدت المسودات في الحال الأمر الملكي الذي سيصدره

---

(١) F. O., Grey to Cheetham, No. 344, Nov. 13, 1914.

(٢) Ibid, Buchanan to Grey, No. 611, Petrograd, Nov. 19, 1914.

الملك چورج الخامس George V، يعلن فيه للجميع بأن مصر أصبحت تحت التاج البريطاني.

وبعد أن انتهت الإجراءات اللازمة لضم مصر، فوجئت لندن برفض فرنسا الموافقة على الضم، إذ وصلت برقية من السفير البريطاني في فرنسا تعني هذا، ومتضمنة بأن إنجلترا قد ضمت قبرص إليها، فإذا تكرر ذلك مع مصر، فإن هذا سيسبب صدمة للرأي العام، وبين لجراي أن وزير الخارجية الفرنسي يكتفى بوضع بديل للخديو عباس، وبأنه يفضل إعلان الحماية على مصر بدلا من الضم حتى لا يقال بأن إنجلترا ستجنى فوائد من وراء الحرب، وكي لا تظهر فرنسا أمام شعبها بأنها مخلب قط للنار التي تشعلها إنجلترا، وأن هذا ـ ضم مصر ـ سيتخذه الألمان ذريعة ضد إنجلترا، ويكفى جدا ما قامت به من ضرب منطقة الشيخ سعيد والاستيلاء عليها، وأنه إذا كانت إنجلترا ترى أن الضم ضرورة، فإنه يقترح وجوب إصدار إعلان أو تبادل للمذكرات بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حتى يدرك الشعب أنه كان هناك اتفاق بين الحكومتين، وأعرب الوزير أيضا عن عدم رغبته في ضم مراكش، وتأجيل هذه المسائل لما بعد الحرب، كذلك أبان السفير ـ سفير إنجلترا في فرنسا ـ بأن سفير روسيا في باريس يفرك يديه فرحا لأن عملية ضم مصر لممتلكات بريطانيا سيتيح الفرصة لتسوية مسألة البحر الأسود(١).

وفي ١٩ نوفمبر أبلغت لندن سفيرها في باريس بأن سلامة الموقف الداخلي في مصر هو أهم هدف لها في الوقت الحاضر، وأبلغت أيضا سفيرها في بتروجراد بأنها لا ترغب فى إحداث تغيير كبير في النظام القائم في مصر تفاديا لحدوث اضطرابات داخلية، وأنه من الخير تأجيل البحث في جميع التعديلات الإقليمية حتى يتفق عليها بين الحلفاء بعد أن تضع الحرب أوزارها. هذا في الوقت الذي وفدت البرقيات من مصر ترفض فكرة الضم، ففي ١٤ نوفمبر كتب شيتهام للخارجية البريطانية يرفض بشدة الفكرة، وذكر أنه أخذ رأى المستشارين الإنجليز بمصر، وبين أن ما يُحدثه قرار ضم مصر وإحلال حاكم بريطاني عام مكان الحكومة المصرية «تغير أكبر بكثير مما قدرناه، وستتطلب الآثار التي ستترتب عليه أن تكون موضع اعتبار دقيق»(٢).

---

(١) Ibid. Berty to Grey. No. 491. Bardaux. Nov. 19. 1914.

(٢) Ibid. Cheetham to Grey. No. 344. Nov. 14. 1914.

هذا وقد سبق أن كرومر أصر، وجورست أعلن، وكتشنر صرح بأن احتلال مصر إجراء مؤقت، فكيف يمكن التراجع، ويُسجل ستورز قوله: «كيف تنتزع من دولة صغيرة آخر مظهر للكيان الفردي، وبدا لنا أن قرار ضم مصر سيكون نهاية لصدق كلمتنا فلن يعود أحد يصدقنا... إن النظار المصريين قبلوا المسئولية الخطيرة في مصر محمية، ولو أن بريطانيا ضمت مصر إليها فسوف يستقيل جميع هؤلاء كرجل واحد، وسيكون لهذا عواقب لا يمكن التنبؤ بها، وقد بعث شيتهام ببرقية احتجاج إلى لندن وصاغ الاحتجاج كل من جراهام وبرونيات وشيتهام وأنا، وكانت البرقية التماسا بتخفيف حكم الإعدام من ضم مصر للإمبراطورية إلى وضعها تحت الحماية، وذلك بمجرد إلغاء السيادة التركية عليها، وتثبيت الاحتلال البريطاني لمصر، وإكسابه مظهرا شرعيا باعتباره قانونا إلى جانب كونه أمرا واقعا، والمحافظة على عرش أسرة محمد علي سليما مع استمرار الوضع الذي كانت مصر تتمتع به قبل الاحتلال وبعده... وقد كنت من أعداء الضم وأنصار الحماية، فلقد فات الوقت ولم يعد ممكنا في القرن العشرين أن نقضي على قومية الأجناس أو نحاول ابتلاعها وحتى لو كان ذلك ممكنا عمليا في أي مكان آخر، فإنه ليس ممكنا في مصر، إن طمى النيل الذي امتصه العبريون والفرس واليونانيون والرومان والأتراك امتصاصا كاملا بحيث محا كل أثر لهم، هذا الطمى ليس بالبيئة المناسبة لأية تجربة جديدة[1]».

هكذا كان الخلاف. إما الحكم على مصر بالإعدام بضمها إلى الإمبراطورية أو الحكم عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة بوضعها تحت الحماية... أما استقلال مصر أو الحكم عليها بالبراءة، فلم يكن موضع تفكير إطلاقا لا من الوكالة البريطانية في مصر، ولا من رجال لندن، ولا ممن يهمهم الأمر من النظار المصريين وعلى رأسهم حسين رشدي.

وللمرة الثانية وقف رجال الوكالة البريطانية ضد فكرة الضم بعد مشاورات عدة، وقدموا الحجج والبراهين على عدم صلاحيتها، وبينوا أنه من المستحسن أن تصدر وسائل الرقابة المختلفة التي تتطلبها الحرب من الحكومة المصرية عن أن تصدر باسم الحاكم الإنجليزي للإمبراطورية.

---

(١) Storrs, Orientation, pp. 136, 137.

وكتب شيتهام لجراي في ١٨ نوفمبر ١٩١٤ يقول: «وقد أضيف إلى هذه الاعتبارات المباشرة أن النظام الراهن للحكم عن طريق أهل البلاد ليس أعظم أشكال الحكم كفاية غير أنه يفهم هنا، كما أنه يعوض العيوب الإدارية التي تنجم عن الضم، فالضم يجب أن ينطوي على أن تكون بريطانيا العظمى مسئولة مباشرة وبدرجة أكثر عن وجود مستوى أعلى من الحكم، والقيام بحماية أدق للمصالح الإنجليزية، وقد يتم هذا في النهاية إلا أنه لا يحدث ذلك إلا إذا أُبعد الموظفون المصريون على نطاق واسع. وعلى الرغم من أن الكفايات ستزيد زيادة كبيرة يكون لها اعتبارها، فإنه سوف توجد طبقة لها أثر من المتذمرين(١)».

كذلك أوضح شيتهام أن وجود نظام الامتيازات الأجنبية في مصر يزيد مركز إنجلترا في مصر صلابة وتعقيدا إذا انضمت للإمبراطورية في الوقت الذي كان يُخشى من أثر القرار في المناطق العربية التي بدأت فيها حركات التحرر والوقوف أمام دولة الخلافة، وعملاء الإنجليز فيها يثيرون شعور الكراهية ضد الأتراك، فإذا جاءت بريطانيا وضمت مصر فسيتحول الشعور ضدها.

ونتيجة لذلك دعا جراي مجلس الوزراء وعرض عليه الموقف، فقرر أن يلغى القرار الأول الصادر في ١٣ نوفمبر والقاضي بضم مصر، وأن تعلن الحماية البريطانية عليها، وكان ذلك فى ١٩ نوفمبر ١٩١٤ غير أنها لم تعلن إلا في ١٨ ديسمبر، والسبب أن المفاوضات طالت بين حسين كامل المرشح لعرش مصر وبين السلطات البريطانية في مصر حول قبوله العرش.

وكان بلندن حزب يؤيد الحماية ويفضلها على الضم يتزعمه كرومر إذ يقول: «لا نستطيع أن ننكر أن هناك بعض الخلل فى التوازن والأفضلية لو قورنت الحماية بالضم البسيط العادي... ولا شك عندى مطلقا في أن الحكومة البريطانية قد سلكت سبيل الحكمة والصواب في مجاراتها للرأى العام وتفضيلها الحماية على بسط السيادة التامة»(٢).

وأخيرًا فضَّلت إنجلترا نظام الحماية على الضم، وأُبلغ إلى الممثلين في مصر،

---

(١) Lloyd. op. cit., p. 197.

(٢) الوطن، ٢٦ فبراير ١٩١٥.

ذلك لأنه كان يتفق مع سير الاحتلال لمرونته وتفاوت معناه، فهو إذن يحمل معنى السيطرة، ولا يختلف كثيرًا عن منطقة النفوذ السياسي، وينتهى في حالة الوسط دفاعا عن البلاد المحمية، كما أن تعرضه لشئون البلاد المحمية أمر قابل للشد والجذب. فالدول الحليفة لإنجلترا مثلا والمشتركة معها في الحرب تستطيع بذلك النظام أن تقبله لأنه يمكنها من القيام بكل شئون الحرب في مصر بدون تقييد بالمستقبل، وتستطيع مصر الرضوخ له كحكم القوة مع أمل في المستقبل، وبقبول شركاء إنجلترا للحماية ورضوخ مصر لهم، تستطيع إنجلترا من هذا وذاك أن تقضى أغراضها في مصر[1].

وراحت إنجلترا تدَّعى وتؤيدها في ذلك صحافتها بأنها أعلنت الحماية على مصر نتيجة لدخول الدولة العثمانية الحرب، وانفصام العلاقة بينها وبين مصر، وبأنها بذلك أعطتها الاستقلال تحت ظل الحماية. وهكذا تحولت الحماية المقنعة التي مارستها إنجلترا على مصر طوال فترة احتلالها لها إلى حماية سافرة.

عزل الخديو عباس حلمي الثانى

في صيف ١٩١٤ سافر كتشنر عاقدا العزم على السعى لدى حكومته لإقناعها بخلع الخديو عباس الثانى عدوه اللدود، وعلة هذه النقمة هى بقايا تلك الحفيظة القديمة التي تركت الرجلين عدوين لا يتصافيان بعد أزمة الحدود، وشعر الخديو بما اعتزمه كتشنر فى سفرته تلك السنة، فاستحسن أن يجعل رحلته الصيفية إلى الآستانة لا إلى أوربا حتى إذا سعت الحكومة البريطانية عند الباب العالى في مسألة خلعه لو اقتنعت برأي سفيرها فيكون على مقربة ليستطلع الخبر، وليحسن العلاقة بينه وبين رجال الحكومة العثمانية، وليبذل ما في وسعه لإحباط سعي الإنجليز، وهو لا يجهل أنهم لاقون من الصدر الأعظم سعيد حليم أذنا صاغية في تلك الآونة، لأنه كان يطمع في خديوية مصر[2].

وفي ٢٣ يوليو ١٩١٤ سافر عباس إلى الآستانة بعد أن أمضى بعض الوقت

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩، جـ ١، ص ٤٣.

(٢) عباس محمود العقاد، سعد زغلول، ص ١٧٥.

في باريس، وعند نشوب الحرب قرر العودة إلى مصر غير أن الحكومة الإنجليزية رفضت عودته، وأبلغت شيتهام قرارها، ومع ذلك فإن حسين رشدى لم يكف عن مطالبة الخديو بالعودة حتى إنه أرسل إليه في ٣٠ أغسطس يبلغه بأنه « متى وصلت الجنود الهندية إلى مصر فإنى سأطلب من الوكالة البريطانية عودة سمو الخديو في الحال وأهدد بالاستقالة في حالة معارضتها»[١]. وفي حقيقة الأمر لم يحدث هذا، وكان ذلك في حد ذاته تخديرا لأعصاب الخديو وهو بعيد عن عرشه.

وفي ٣ سبتمبر ١٩١٤ زار ماليت سفير إنجلترا عباس وطلب منه السفر لإيطاليا وترك الآستانة، ولكن الخديو رفض خشيه نفيه، ومرة أخرى يذكر له بأن وجوده في الآستانة يشجع الأتراك على إرسال مائة ألف عسكري لإخراج الإنجليز من مصر، وقد أخبره بأن دورية خيالة عددها عشرون شخصا من العرب وصلت رفح فحيتها النقطة المصرية على الحدود، وبعد أن مكثت الدورية يومين في الأراضى المصرية رجعت، وقد بعثت إنجلترا بمذكرة للصدر الأعظم في ٢٣ سبتمبر للفت نظره لهذه الحادثة[٢]. وأفهمه بأن البرقيات التى وصلت إلي مصر كانت ذات معنى سياسي، فالبرقية الأولى إلى حسين رشدى أبلغه فيها بأنه يود أن يكون بين المصريين، والثانية إلي سعد زغلول يعزيه في وفاة حميه مصطفى فهمى ويرجو له طول البقاء ليخدم أميره وبلاده زمنا طويلا، ثم الثالثة التى تبشر بشفائه. وفي ٢٧ سبتمبر أفهمه بأن عليه الذهاب إلي نابولى في الحال، فلما ذكر له أنه ليست لديه أية نية في الإقامة بها، رد عليه بلهجة التأكيد «إنك لن تعود لمصر مرة أخرى»[٣]. وقد سجَّل محمد فريد في مذكراته هذه الحادثة إذ قال: «إن سفير إنجلترا قصد الخديو في قصره وطلب منه أن يغادر الآستانة إلي غير مصر، إلي إيطاليا مثلا أو سويسرا، لأنه يشاع بأنه يتفق مع الأتراك على إرسال جيش لطردهم ـ الإنجليز ـ من مصر فأجابه الخديو بالرفض رغما عن تهديد السفير له بأن هذا المنع يؤثر على مصالحه المادية والأدبية أيضا»[٤].

ورفض الخديو لاعتقاده بأنهم يودون القبض عليه ونفيه إلي مالطة أو غيرها

---

(١) الأهرام، ٢٦ مارس سنة ١٩٢٧.

(٢) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الأولى، ص ص ٣٥١، ٣٥٢.

(٣) Beaman. The Dethronement of the Khedive. p. 65.

(٤) محمد فريد، المصدر السابق، ص ٩٠.

حتى لقد أظهر خوفه في حالة ما إذا عرضوا عليه العودة لمصر نفسها، وطلب من محمد فريد مقابلة أنور باشا وطلعت بك ليتفق معهما على الجواب الذى يعرض على السفير الإنجليزي فى هذه الحالة، فكان الجواب أن يدعي المرض[١]. وفي مصر وضع الخط التلغرافي المباشر بين حسين رشدى والخديو تحت رقابة رسل بك Russell الحكمدار الإنجليزي للبوليس المصري[٢].

وازدادت رغبة الخديو في استمرار حكمه لمصر في الوقت الذى تأكد من أن الإنجليز لا يريدونه أن يعود إليها، فحاولوا أن يهددوه بنسف المحروسة ثم راحوا يحدثونه عن حرارة الجو في مصر، وانتهى الأمر بإقناعه باستحالة تحقيق رغبته بالعودة إلي عرشه. وعندئذ بدأ نشاطه في الآستانة وكان أول عمل يقوم به حتى يضمن ولاء المصريين له هو تقربه إلى محمد فريد، ففى ذلك الوقت كان بسويسرا وعندما عرف كل ما حدث ترك سويسرا إلى الآستانة بعد أن تأكد هو الآخر أن الفرصة قد حانت لتحسين علاقته بالخديو حتى يستطيع أن يكون له السند للوقوف أمام الإنجليز، ولعله كان يطمع في دخول مصر مع الخديو لأنه كان على ثقة كبيرة من انتصار ألمانيا، وعلى علم بتغلغل النفوذ الألماني فى الآستانة، وأنه بانتصار كل من الدولة العثمانية وألمانيا ستتخلص مصر من إنجلترا.

ويحدد محمد فريد موقف الخديو بعد أن رفضت إنجلترا عودته إلى مصر يقول: «تقابلت مع يوسف باشا فشرح لي الحالة وقال إن الخديو ممنوع من السفر لمصر، وإن الإنجليز يخشون من أن يقوم بحركة ضدهم هناك، وأن هناك رأيين متنازعين: الأول الاتفاق مع الإنجليز على منح مصر الدستور، وانفصالها عن الدولة العلية، وقبول الاحتلال بشروط معينة، والثاني: الاتفاق مع الترك على استرداد استقلال مصر بالقوة بمساعدتهم وعودة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال، وأن الخديو يميل إلى الشق الثاني، واتفق فعلا مع أنور باشا على تنفيذ هذا الرأى»[٣]. لقد فكر عباس في القيام بثورة يكون هو محركها ورئيسها، وأن يكون القائد ويفتح مصر بمساعدة الأتراك.

---

(١) نفس المصدر، ص ٩١.

(٢) عباس حلمى، المصدر السابق، المصري، ١٥ يوليو ١٩٥١.

(٣) محمد فريد، المصدر السابق، ص ص ٨٤، ٨٦.

بهذا نرى أنه فضل الاتجاه إلى المناوئين لإنجلترا حتى يستطيع تنفيذ أغراضه. لقد غير سياسته وأخذ يدلي بتصريحات، ففي حديث له مع ڤون كارل Von Karl يصرح «بأنه من الطبيعي أن أتمسك بتركيا في هذه الحرب فمصر جزء من الإمبراطورية العثمانية»(١). وفي الحال طلب الخديو من محمد فريد أن يتوسط له لدى رجال الحكومة التركية، ويقنعهم بإخلاصه في العمل، لأن العلاقة بينهما كانت قد ساءت بسبب موقفه من الحرب الطرابلسية، حيث أطلع الإنجليز على خطط تهريب الأسلحة والضباط. وقد تم فعلا اللقاء بين محمد فريد وطلعت وعرف منه: «أنهم مفكرون فيها ـ مصر ـ ومتفقون على تخليصها، وأنهم يستعدون لذلك انتظارا للفرصة، وأن الخديو غير مخلص، ولكن ممكن استعماله كآلة لما له من النفوذ عند العمد والأعيان على شرط عدم إطلاعه على تفصيل الخطط»(٢).

ووضعت الخطة على أساس إثارة حماس المصريين إلى جانب الدولة صاحبة الخلافة الإسلامية، وأعد عباس منشورا لإرساله إلى مصر يتضمن الهجوم على السياسة الإنجليزية، وما أعدته الدولة من عتاد وعدة لاسترجاع مصر، وإعادة العرش للخديو الشرعي،وتلك السياسة الجديدة التى تمنح الدستور الكامل، وتطلق الحرية والاستقلال والتقدم(٣).

وكان على الخديو أن يرضى ألمانيا حيث إن انتصارها يثبت دعائم حكمه في مصر، فأرسل في أوائل سبتمبر إلى إمبراطورها برقية يهنئه فيها على سلامة ابنه ونجاته، فرد عليها بأخرى يتمنى فيها سعادة مصر. وأعقب ذلك أن ذهب عباس إلى سفارة ألمانيا بالآستانة وأظهر استعداده لتقديم المساعدة، وفعلا تم الاتفاق على أن تقوم الآستانة بإرسال حملة إلى مصر يكون الخديو على رأسها مع القائد الألماني، بشرط ألا يترتب على هذه الحملة جعل مصر إيالة عثمانية، بل لها أن تحتفظ بامتيازاتها بمقتضى الفرمانات، وأن تبقى مصر للمصريين، وأن يعود الخديو للعرش، وقد أيد إمبراطور ألمانيا خطة الخديو هذه لدي الحكومة العثمانية عن طريق سفيره في الآستانة.

---

(١) The Times, May 3, 1915, p. 7.

(٢) محمد فريد، المصدر السابق، ص ص ٨٤، ٨٦.

(٣) نفس المصدر، ص ٩٨.

غير أن هذه الخطة ما لبثت أن أُحبطت، إذ أعد الأتراك حملتهم بقيادة جمال باشا وبدون علم عباس، ورفضوا حتى أن يصاحبها إذ كان أنور باشا يخشى تدخله في القيادة لعدم استعداده العسكري، وكان يرى أنه لا يسافر من الآستانة إلا بعد أن يتم النصر للجيش التركي على قناة السويس»[١].

وهذا هو تفسير الحيرة التي اعترت بعض الكتاب الإنجليز المعاصرين لتلك الفترة أمثال إلجود Elgood بصدد سلوك الخديو في خلال الحرب حيث يقول: «إنه مما يثير الدهشة فعلا أنه أي الخديو لم يزر سوريا وفلسطين ليشجع جنود الحملة التي ألفت لغزو مصر. وقد يبدو بوصفه خديويا شرعيا أن يكون مشتركا مع الجيش، وإلا فإنه من المحتمل جدا أن القسطنطينية كانت تتوجس خيفة من صدق النية»[٢].

ولما رأى عباس أن الأمر تعقد بالنسبة لقيادة الحملة له رغب في تعيين عمه الأمير إبراهيم حلمي قائمقام له يرافق جمال باشا قائد الحملة ويدخل معه مصر نائبا عنه حتى يعود، وتكلم في ذلك مع الصدر الأعظم. وكان سفير ألمانيا قد وافق عندما عرض الخديو عليه ذلك، ولكن الصدر الأعظم لم يعطه ردا صريحا بحجة أخذ رأى أنور باشا، ثم وصلته برقية من قومندان الحملة بمنعه من السفر إلا بعد أن يجتاز الجيش العثماني قناة السويس، وأرجع جمال باشا رجال الخديو للآستانة، وهذا دليل على إنه لا يريد الخديو ولا رجاله عند دخوله مصر، لأنهم سيغيرون إدارة الحكم، فقد أدلى طلعت بحديث لألماني يدعى بودل Budle بأن مجلس النظار سيجتمع قبيل دخول الجيش العثماني مصر ليقرر ما يتبع في إدارتها وأنه سيدعو الخديو للمجلس ليبدى ملاحظاته[٣].

ولما تعقد الموقف إلى هذا الحد أدرك عباس أن وجوده في الآستانة سيكون خطرا على حياته، فغادرها إلى ڤينا في ١٥ ديسمبر ١٩١٤. ولم تمض سوى أيام قليلة حتى عزلته إنجلترا من حكم مصر.

---

(١) نفس المصدر، ص ٩٧.

(٢) Elgood, Egypt and the Army, p. 98.

(٣) محمد فريد، المصدر السابق، الكراسة الرابعة، ص ١٠٥.

منذ أن أعلنت الحرب وإنجلترا تفرض سلطتها الفعلية على مصر حيث أصبحت الحاكمة الحقيقية للبلاد. وجاءت هذه الحرب فرصة للإطاحة بمن يناوئها في سياستها، فقررت عزل عباس ووضع مصر تحت الحماية البريطانية وإنهاء السيادة العثمانية، وكانت على يقين من تحالف الدولة العثمانية مع ألمانيا ومجهوداتهما تجاه مصر. لذا رأت تغيير الأوضاع كلية فيها.

وقع اختيار لندن على الأمير حسين كامل لتعيينه على عرش مصر بعد عزل الخديو، ففي ٢٧ سبتمبر ١٩١٤ أرسل جراي إلى شيتهام يبلغه بأنه في حالة حدوث أى هجوم عثمانى على مصر، تعلن الحماية البريطانية ويتولى خديوية مصر الأمير حسين كامل[١].

اختارت حسين كامل ليمثل الصورة المزيفة لحاكم مصر. فلم يبد فيه الشعب أو النظار رأيا، ككل إجراء اتخذته إنجلترا منذ نشوب الحرب بحكم سيطرتها على شئون البلاد كلية.

ويبين ستورز سبب اختيار حسين فيقول: «إنه لم يكن هناك شك فيما يتعلق باختيار الحاكم الجديد، لقد كان حسين معروفا ومحترما لدى المصريين باعتباره مزارعا عمليا، ومحترما أيضا لدى الأجانب والسلك الدبلوماسى باعتباره سيدا تربى فى بلاد التويلرى العظيم، وباعتباره أيضا شقيق توفيق وابن إسماعيل»[٢].

وبدأت الاتصالات بين شيتهام والأمير حسين، ففي بادئ الأمر ذهب الأول سرا لمقابلة الثاني ليفاتحه في قبول منصب الخديوية، وطالت المقابلة الأولى بينهما نظرا لخطورة وسرية الموضوع فتواعد على لقاء ثان، فكان أيضا طويلا وسريا وعقب انتهائه أرسل شيتهام للخارجية يبلغها بأن حسين لا يستطيع أن يقبل الخديوية فى الوقت الذى ستثور فيه مشاعر المصريين بدخول الحرب ضد الخليفة بدون منح مصر أي وعد بمنحها الاستقلال الذاتي تحت السيادة البريطانية[٣].

---

(١) F. O., Grey to Cheetham, No. 231, Sept. 27, 1914.

(٢) Storrs, op. cit., .p. 136.

(٣) F.O., Cheetham to Grey, No. 235, Ist Nov. 1914.

إذن فالأمير لم يرفض العرش من حيث المبدأ، ولكنه يخاف من النتيجة إذا لم تنتصر إنجلترا في الحرب، ومن صدى هذا التعيين في العالم الإسلامي، ماذا سيقول عندما تعين دولة مسيحية حاكما لمصر خلفا للخديو الذي خلعته لانضمامه لخليفة المسلمين.

وأعيد جس نبض الأمير، ولكنه رفض أيضا، ويقول ستورز: «وكانت الحوادث تلح علينا، وسئمت الحكومة البريطانية التأخير، فقررت أن تحل هذه العقدة بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية، ولكن بعد أن رفضت فكرة الضم، عاد شيتهام مرة أخرى يبحث مع حسين الأمر ليقنعه بتولى عرش مصر، فوجده خائفا من قبول ذلك المنصب، فقد كان أمراء البيت المالك يقولون إن تركيا هي التي ستكسب الحرب، وأنها ستقبض عليه، وتقضي على حياته، وكانت زوجته الأميرة ملك هانم إحدى جاريات والدة عباس، وهي تشعر بولاء نحو أم الخديو وترى في تولي زوجها العرش خيانة له، وكان حسين ضعيفا أمامها، هذا بالإضافة إلى أن الأمير كمال الدين الابن الوحيد له متزوج من ابنة الخديو، وكانت زوجته تهدده بالطلاق إذا قبل أبوه الجلوس على العرش مكان أبيها... لكن رغم ذلك فقد كانت داخلية حسين تدفعه إلى أن يكون حاكما لمصر مكان عباس الذى يكرهه ويسميه الشاب المعتوه، ويعتبر نفسه أحق بالعرش منه. ولكنه ظل يماطل على أمل الحصول على شروط أفضل في الوقت الذي كان هناك ضغط تركي يمارس سرا عن طريق مبعوثين من الآستانة لإطالة المباحثات حتى منتصف يناير، وهو الموعد الذي سيكون فيه الأتراك على استعداد للهجوم على مصر. ولا أعتقد أن الأمير تأثر تأثرا كبيرا بهذا الضغط على الرغم من أن الحريم في تلك الأيام كان مقصورا على الأتراك. وكان الضغط العائلى كالطواحين التي تطحن ببطء ولكنها تطحن أجزاء متناهية في الصغر. وكان الأمير حسين يعتقد أنه يقدم لبريطانيا معروفا بقبول العرش، ولهذا فهو يطالب بتحقيق رغباته، ويطالب بتحويل مصر إلى مملكة يحكمها ملك مصري، ولكن كان من المستحيل أن يحمل أمير تابع ـ لملك بريطانيا ـ نفس اللقب الذي يحمله مولاه... لهذا جرؤت أن أقترح إبدال لقب ملك بلقب سلطان وهو لقب عربي معناه (حامل سلطة الحكم) وقد قبل الطرفان (الأمير والحكومة الإنجليزية) اقتراحي، ولما كان لقب (صاحب الجلالة) مستحيلا أيضا لأن ملك إنجلترا يحمل لقب صاحب الجلالة، فلقد اقترحت أن نسميه

(صاحب العظمة) وهى مرادفة لصاحب السمو القديمة المبجلة، وكان أى تقهقر في الحرب للحلفاء في أي جبهة قد يلقي بنا في أزمة شنيعة تجعلنا ندلل لبيع تاج تقل الرغبة فيه، ونضطر إلى أن نعرض مزيدا من المغريات المقبولة»[1].

وأخيرا عرضت الحكومة البريطانية على حسين كامل عرش مصر مع لقب سلطان ولا شيء غير ذلك، ولكن حسين اعترض، وأشار إلى أن الوثيقة لا تحوى ذكرا للوراثة في أسرته أو من بين سلالة محمد علي، وأنه لم يسمح له باختيار علم لمصر، وما إذا كان المصريون سيكونون رعايا بريطانيين أم يحتفظون بكيانهم وجنسيتهم في ظل حماية بريطانية؟ ويمضي ستورز في قوله: «وكنت أرى أن الأمير حسين على حق تماما في هذه النقط الثلاث. ولكن لدينا تعليمات من لندن، وبدا أنه من المستحيل إقناعه بالقبول. وكان الحل البديل لذلك هو إعلان الحماية البريطانية على مصر دون أي سلطان، وكنت أعلم أن فرض العلم البريطاني على مصر وهو يحوى الصليب على ثلاثة أشكال سيكون له أثر سيئ فيها، بل سيكون له أثر أسود في جميع أنحاء بلاد العرب. وسوف يؤدي هذا إلى تقوية الحزب الخديوى التركي عندما يعرف الناس أن الأمير حسين رفض أن يتولى العرش لأن كرامته لا تقبله... وجهزنا برقية إلى لندن تحوى رفض الأمير العرش... ولجأت إلى محاولة أخرى فأوفدت على شعراوى باشا وهو من أصحاب الأراضي الأثرياء ـ وكان على علاقة وثيقة بالأمير طول حياته ـ لمقابلته وإقناعه بقبول العرش، وأوفدت أيضا إمبراوز سينادينو وهو يوناني على صلة بالوكالة طوال الخمس والثلاثين سنة الماضية لمقابلة حسين كامل وإقناعه بقبول العرش، واتفقت معهما على أن يذهب كل واحد منهما على حدة للأمير»[2].

وبدأ كلاهما يبذل المحاولات لإقناع حسين كامل، وكانت محاولة سينادينو أقوى من علي شعراوي، لذا طلب ستورز من شيتهام تأجيل البرقية ـ التي تحوى رفض حسين للعرش ـ المرسلة إلى لندن، وقابل ستورز حسين بناء على ميعاد استطاع سينادينو أن يحدده معه، يقول: «استقبلني بقصره بهليوبوليس وجلست معه من العاشرة مساء حتى منتصف الليل، فبدأ يذكر لي الأمثلة على إخلاصه لإنجلترا، وتحدث دون تحفظ على الإطلاق فقال إنه يقبل العرش، ولكنه لا يستطيع أن يقبله

---

(1) Storrs, op. cit., p. 137.

(2) Ibid, p. 138.

بالصورة التي تعرضها عليه حكومة صاحب الجلالة، وتوسلت إليه من أجل مصلحته ومصلحة البلاد أن يثق بالحكومة البريطانية التي لم تخدعه حتى الآن، ومع ذلك فقد ظل الأمير رافضا. وفي الساعة الحادية عشرة والنصف مساء قلت للأمير إننى أخشى أن أكون متطفلا على وقت فراغه، فسألني عما إذا كنت سأنصرف متأثرا بصورته كرجل عنيد؟ قلت كلا: ولكني متأثر بصورة أمير لا ثقة له في لورد كتشنر أو في الحكومة البريطانية، وعندئذ بدا على الأمير بعض التردد وقال لا يمكن أن أتركك ترحل ولديك مثل هذا الانطباع عني، فماذا تعتقد أنه من الأفضل أن أفعله؟ قلت له: اسمح لنا أن نضع نصا قويا للوراثة وأن نترك مسألة العلم والجنسية لحكم المندوب السامي البريطاني الذي سيأتي، وأشرت إلى أن سلطانا على العرش يكون في موقف أفضل كثيرا للمساومة من مطالب بالعرش مهما كان جليل الشأن، وقلت له أيضا إنه بعد ما تواجه وزارة الخارجية البريطانية هذا البرهان الواضح على حسن نيته فليس من المستحيل أن تمنحه قدرا أكبر من الثقة، وفكر الأمير برهة وقال: إذا ضمنت لى أن المندوب السامي البريطاني سوف يبت في المسألتين الأخريين لمصلحتي، وتحقق لي الوراثة في العرش فإني أقبل. قلت إن هذا ليس قبولا على الإطلاق بل مجرد تأجيل لموعد المطالب، وإنني آسف لأن مثل هذا الشيء الصغير يحول بينك وبين عمل كل الخير الذي أعرف أنك تكون قادرا على عمله، وإنه لم يعد أمامنا الآن إلا إرسال البرقية التي تضمن رفضك»[1].

وبعد انصراف ستورز دخل سينادينو للأمير وسأله عما حدث فأبلغه. فسأله لماذا لم تجب إجابة صريحة بأنك قبلت العرش، فقال: «لقد تركته يفهم على طريقة الخواجات» فرد عليه قائلا بأن هذه المسألة تقتضي إجابة صريحة واضحة، وراح سينادينو يؤكد له أن لديه معلومات مؤكدة بأن الإنجليز سيكسبون الحرب. فرد عليه بأنه قرر قبول العرش بدون شروط.

وفي اليوم التالي استدعى حسين رئيس النظار وأبلغه ما حدث وبأنه قرر قبول العرش، ثم أمسك بالهاتف وطلب ستورز، وصرَّح له أنه على أتم استعداد لقبول اقتراحه الذي قدمه في الليلة السابقة، فرد عليه بأن هذه المسألة أخطر من أن يتلقى

---

(١) .Ibid

فيها ردا بالهاتف، وأنه من واجب الأمير أن يحضر بنفسه إلى قصر الدوبارة ليبلغ شيتهام أنه قرر قبول العرش بدون قيد أو شرط[١].

قبل حسين هذا الازدراء، ونفَّذ ما طلب منه، وقبل شيتهام أوراق الموظف الجديد الذي حضر إليه خاضعا. وعلى الفور أرسل برقية للندن بذلك النبأ، وصيغت المعلومات، وأصدرت الأوامر إلى السلطان الجديد بألا يبت في أمر كبير أو صغير بغير موافقة دار الحماية، ورفع مرتبه من مائة ألف جنيه ـ مرتب الخديوية ـ إلى مائة وخمسين ألف جنيه في السنة[٢].

من هنا نرى أن حسين لم يفكر إلا في نفسه ولقبه ووراثة أبنائه، وحتى تمسكه في بادئ الأمر بتعويض مصر بإعطائها الاستقلال الذاتي ما لبث أن تنازل عنه.

وعقب قبول السلطان الجديد العرش سمحت السلطة العسكرية للصحافة المصرية بنشر ما يهيئ الأذهان للتغيير السياسي الذي كانت إنجلترا تنوي إجراءه[٣].

وجاء يوم ١٩ ديسمبر ١٩١٤ فخرج الأمير من قصره متجها إلى عابدين وفي فناء القصر اكتظ المدعوون بالسرادق المقام فيه، ويذكر الهلباوي ـ الذي كان من بين المدعوين ـ تأثير الحفلة على الحاضرين إذ يقول: «جاءنا الأمير عند دخوله فحييناه بدموع لم نستطع إخفاءها، لأنه خيل إلينا في ذلك الوقت إننا نشيع جنازة البقية الباقية من استقلال مصر، وأن إنجلترا قد استبدلت هذه الجنازة بمهزلة من المهازل استخفافا بعقولنا واحتقارا لكرامتنا. وما انسكب من دمع صديقي لطفي بك من العبرات في ذلك الموقف أفقدنا شطرا عظيما من صداقة السلطان لأنه عدها منا سوء معاملة أو قلة وفاء»[٤].

وقد أشاع حسين كامل أنه قبل العرش لخوفه من أن تجيء إنجلترا بحاكم أجنبي إلى مصر، فمن أقواله «إنما قبلت العرش لأحتفظ به لابن أخي، ولو لم أقبله لجاء الإنجليز بأجنبي يحكم البلاد»، وقد صرح حسين رشدي أيضا بأن إنجلترا قد أحضرت

---

(١) Ibid.

(٢) إبراهيم الهلباوي، مذكرات، الملف الثالث، ص ١٠٢.

(٣) الوطن، ٢ نوفمبر ١٩١٤، الشعب، ٦ نوفمبر ١٩١٤.

(٤) إبراهيم الهلباوي، المصدر السابق، ص ١٠٢.

أغا خان زعيم الطائفة الإسماعيلية لكي يتولى حكم مصر، وهناك من المراجع التي تناولت هذا الموضوع تزعم هذا الزعم[1].

ولكن بالرجوع إلى مذكرات أغا خان نجد أن إنجلترا قد أحضرته لمصر، ليس ليحكمها إنما ليهدئ من روح المصريين المتذمرة، يقول في مذكراته: «كان كتشنر متيقظا لكل طارئ في الشرق ـ وبالذات في مصر ـ فقد أرسل إليّ مهمة دبلوماسية أو شبه دبلوماسية أيّدتها الوزارة ووافق الملك جورج الخامس عليها واهتم بها، وتعلّقت تلك المهمة بمصر حيث الوضع السياسي مضطرب ودقيق، فعباس بالآستانة ومصر بدون حاكم والنتيجة في مصر شيء يقارب الفوضى، وكان الشك أعمق ما يكون في الرأى العام الإسلامي. لهذه الأسباب أصبح من الضروري المحافظة على الأمن الداخلي في مصر. إذن فقد كانت مهمتي أن أوضح هذا الرأى وأعمل على استقراره، لقد طلب مني أن أصطحب معي زميلا لي، ولذا لجأت إلى صديق قديم وعزيز لي هو سير عباس على بك الذي كان عندئذ العضو الهندي في المجلس الدائم. وهكذا سافرنا إلى القاهرة بأسرع ما استطعت، وهناك استقبلنا استقبالا يكاد يكون ملوكيا، كنا هناك ضيفين رسميين على القائد العام البريطاني، وانصرفنا فورا إلى أداء مهمتنا الدقيقة الشاقة المتشعبة إلى طبقات كثيرة من المجتمع المصرى، فكان علينا أولا أن نكسب القصر أو بالأحرى الشخصيات الرئيسية في العائلة المصرية الحاكمة، كان هناك حسين كامل وأخوه أحمد فؤاد، وكمال الدين حسين المتزوج من ابنة الخديو عباس، والعلماء وشيوخ الأزهر، كما كان هناك عامة الشعب المصري، منهم المتعلمون الذين يجلسون في مقاهيهم يطالعون ويناقشون إلى ما لا نهاية وشوق كل عدد من كل صحيفة يتتبعون أخبار الحرب، والفلاحون الذين كانوا ولا يزالون المصدر الحقيقي لقوة مصر، كان علينا أن نقنع هـؤلاء أن يؤيدوا أو يؤازروا قضية الحلفاء»[2]. وجعل الإنجليز وظيفة أغا خان في مصر سرية للغاية حتى يمكن لهم أن يهددوا المصريين بإحضاره كاحتمال تنصيبه حاكما عليهم، وتذكر المنار: «زار مصر محمد سلطان أغاخان زعيم طائفة الإسماعيلية أقدم الطوائف الباطنية جاءها عائدا من لندرة... وقد نزل ضيفا على مكسويل بمصر فلقى من الحفاوة والتكريم

---

(١) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، جـ١، ص ٧٤.

(٢) محمد أغا خان، مذكرات، ترجمة دار العلم للملايين، ص ص ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٤.

من الحكومة المصرية وكبراء الإنجليز، وقد تم حديث بين محرر المنار وأغا خان بشأن تقدم المسلمين... أما حديثنا عن حالة مصر ومسألة الحماية الإنجليزية عليها فلا يجوز نشره»[١].

وكما هيأت إنجلترا أذهان المصريين إلى عزل عباس وتنصيب حسين كامل على العرش، عملت على الإعداد لقبول نظام الحماية، وأُلقى هذا على الصحافة أولا ثم على تصريحات المسئولين ثانيا، ففتحت الأبواب للترحيب بالحماية بل والمطالبة بسرعة تنفيذها[٢]، ولعب حسين رشدي دورا إيجابيا في ذلك، وانتهى الأمر بإعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤، وأعقبه عزل عباس حلمي وتعيين حسين كامل حاكما لمصر. وأنكرت إنجلترا جميع أسس الحماية، وأغفلت نصوصها القانونية، وخالفت تصريحاتها بشأن عدم تغيير الوضع الراهن حتى الوريث الشرعي لعباس حلمي لم تعينه مكان أبيه، وجدير بالذكر أنه عندما ألغت إنجلترا الحماية قالت عنها «كانت عملا غير مرض»[٣].

وجاء بلاغ إنجلترا للسلطان الجديد ليسجل صفحة من الهوان في تاريخ مصر الذي عاشته طيلة سنوات الحماية، ففيه أُعلم الحاكم الجديد بأن الحقوق التي كانت للسلطان العثماني وللخديو السابق على مصر قد سقطت عنها وآلت إلى جلالة ملك بريطانيا العظمى، وأن أفضل وسيلة للقيام بالمسئولية الخاصة بالدفاع عن مصر هى إعلان الحماية البريطانية إعلانا صريحا عليها، وأن تكون الاتصالات بين حكومة مصر والدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته في مصر[٤].

هذا هو دستور الحماية الذي وصفته «المانشيستر جارديان» بأنه بمثابة ضم مصر إلى إنجلترا، أما «التايمز» فقد علقت عليه في الافتتاحية تحت عنوان «مصر تحت العلم البريطاني»[٥].

كان ذلك كافيا لترجمة الوضع الذي غدت فيه مصر، والذي أصبحت فيه

---

(١) المنار ، المجلد الثامن عشر، مارس ١٩١٥، ص ص ١٥٩، ١٩٠.

(٢) الوطن، ١٦ ديسمبر ١٩١٤، المحروسة ١٧ ديسمبر ١٩١٤.

(٣) عبد الرحمن فهمي، مذكرات، الملف الأول، ص ٤.

(٤) Récueil des Documents Relatif a la guerre, pp. 191, 2, 3, 4, 5, 18, 19 Dec., 1914.

(٥) The Times, Dec. 19, 1914.

إنجلترا صاحبة التصرف في كل شيء حتى صارت مصر أشبه بمستعمرة إنجليزية بعد أن قضى على استقلالها الداخلي والحقوق التي كانت لها ولخديويها بمقتضى الفرمانات. وقد صرح لويد بأن ما تم كان نية مبيتة، ففي ١٨ نوفمبر كتب شيتهام إلى جراي يقول: «إن الفكرة التي تنطوي عليها الحماية هي الاندماج في الإمبراطورية البريطانية دون أن تفقد مصر شخصيتها»(١). وكتب كرومر «بعد أن بقي مصير مصر السياسي معلقا مدة ثلاث وثلاثين سنة سوى بصورة نهائية، لقد أدمجت البلاد في الإمبراطورية البريطانية، ولم يكن هناك أي حل آخر ممكن»(٢).

كلف السلطان حسين عقب جلوسه على عرش مصر حسين رشدي بتشكيل أول وزارة في ظل الحماية، تلك التي كان راضيا عنها والتي بفضلها وصل إلى ذلك العرش واعتبرها مزيلة للخلافات الداخلية وموحدة للعناصر بما ينطوي عليها من مزايا كان يتوهمها متجاهلا ما تنطوي عليه من سلطة وسيادة استعمارية، ويعلق إلجود على ذلك بقوله «وتلك نبوءة كانت تنطوي على تفاؤل أكثر من أن تكون صداقة»(٣).

وشُكلت الوزارة ورأسها حسين رشدي وأمسك بزمام الداخلية، وإسماعيل سرى تولى الأشغال العمومية والحربية والبحرية وأحمد حلمي الزراعة ويوسف وهبة المالية وعدلي يكن المعارف وعبد الخالق ثروت الحقانية وإسماعيل صدقي الأوقاف(٤). وجرت تغييرات كبيرة داخل الديوان الخديوى، فأصبح ديوانا سلطانيا بعد أن أُبعد كل من كانت له علاقة شخصية بعباس حلمي، فعزل أنصاره ورجال حاشيته بعد أن ألصقت بهم التهم.

ورحب المسئولون بالمناصب الجديدة في ظل الحماية واعتبروها نظاما دائما لمصر إلى الحد الذي أقر فيه عبد الخالق ثروت إعجابه بها وتبعه باقي أعضاء الوزارة(٥)، وبذلك لم يُقدر الموقف تقديرا صحيحا، فقد كانت إنجلترا في حاجة

---

(١) Lloyd, op. cit., p. 206.

(٢) Cromer, Abbas II, p. 13.

(٣) Elgood, The Transit of Egypt, p. 218.

(٤) Récueil des Documents Relatif a la guerre, p. 202.

تغير مصطلح النظارة وأصبح وزارة، وبالطبع أُلغيت وزارة الخارجية

(٥) Storrs, op. cit., p. 142.

ملحة لمساعدة مصر، وكان يمكنهم نيل عهد مكتوب بأن الحماية إجراء وقتي تقتضيه الحرب تحصل مصر بعده على استقلال سياسي. لكن مضت تصريحاتهم على صفحات الصحف وترديدهم لأفضال النظام الجديد الذي خضعت له مصر بل والتغني بضعف مصر وأنها إن لم تكن إنجلترا أعلنت الحماية عليها فسوف تبحث لها عن دولة قوية تحميها(١). وحتى أثناء الحرب لم تُستغل الصعوبات التي كانت تتعرض لها إنجلترا بطلب شيء لصالح مصر وقت أن كانت القوات العثمانية تهدد قناة السويس. وهكذا وضع دستور الحماية وأيده أصحاب المصالح الحقيقية، وانتقلت البلاد إلى دور تاريخي جديد ومرحلة قاسية من مراحل النضال الوطني.

وفي ٢١ ديسمبر ١٩١٤ اجتمع مجلس الوزراء أول اجتماع له في عهد الحماية تحت رئاسة الحاكم الصوري الجديد وقرر، أولا: إلغاء وظيفة قاضي مصر الذي كان يعين من قبل الباب العالي كدليل على العلاقات الدينية بين مصر ودولة الخلافة، وبذلك انقطع آخر رباط كان يربط مصر بالدولة العثمانية، وقد اعترض هذا القاضي عند إعلان الحماية لمخالفة ذلك للفرمانات العثمانية، وفي ٣٠ ديسمبر ١٩١٤ سافر محمد فوزي أفندي آخر قضاة مصر متجها إلى الآستانة.

ثانيا: إصدار مرسوم بتعيين رئيس ونائب مصريين للمحكمة الشرعية العليا وكانا قبل ذلك تركيين، ورئيس ونائب مصريين أيضا لمحكمة مصر الشرعية الابتدائية.

ثالثا: إصدار قانون معدل لبعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، وتقرر أن يكون تعيين رؤساء المحاكم الشرعية ونوابها وقضاتها بأمر من السلطان بناء على طلب وزير الحقانية ومسئولية الوزراء(٢).

وتبعا للتغيير الجديد سري الأمر أيضا على خطبة الجمعة، فأصبح يدعى فيها للسلطان حسين بدلا من السلطان العثماني مع إبقاء الدعاء للخليفة دون ذكر اسم شخص معين لعدم إثارة الرأى العام وأصبح لمصر علم ـ راية ـ جديد اختص بها، يحمل ثلاثة أهلة ويتوسط كل منها نجمة، وحل مكان العلم العثماني.

ومارست إنجلترا السلطة الفعلية والرقابة الكلية حتى على اختصاصات مجلس

---

(١) La Phare d'Alex., 23 Dec. 1914, Le Journal du Caire, 12 Dec. 1914, The Times, Jan. 8, 1915.

(٢) أحمد شفيق، حوليات مصر...، ص ص ٥٦، ٥٧.

الوزراء، وأخذ كل من شيتهام ومكسويل وجراهام على عاتقهم ومنذ البداية الضغط على المصريين بمختلف الطرق، وعندما جاء أول يناير ١٩١٥ موعد انعقاد الجمعية التشريعية رأى الإنجليز أن الوقت لم يعد مناسبا لعقدها، وذلك تتمة للضغط وكبت الحريات وتكميم الأفواه، فأجلت إلى ١٥ إبريل ١٩١٥ وفي ١١ إبريل أُجلت إلى أول نوفمبر سنة ١٩١٥، وأخيرا وفي ٢٨ أكتوبر صدر مرسوم بتأجيلها بدون تحديد لميعاد آخر، وبإيقاف العمل بأحكام القانون النظامي الأساسي القاضي بتحديد انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات بدلا من الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم بحكم القانون، أو الذين يكونون توفوا أو شطب اسمهم منعا لأي سبب كان[١]. وقد وافق حسين رشدي أيضا على ذلك الإيقاف لأنه رأى أنه باستمرار اجتماعات الجمعية إمكانية خروج أصوات المعارضة، وخصوصا وأنه كان يعلم أن سعد زغلول متزعم لحزب المعارضة في الجمعية، وأنه لن يسكت على كل هذه الإجراءات التي تحدث.

ويذكر سعد زغلول بصدد هذا: «فاستطردت الكلام ـ مع ستورز ـ إلى الجمعية التشريعية فقال إنها الآن نائمة بسبب الحرب، فقلت إن نومها قد طال وثقل فهل ستستمر نائمة، فقال إلى أن تنتهي الحرب، قلت إن المجالس الشورية في بلاد الحرب تنعقد، قال ولكنها لا تبحث الأشياء إلا ظاهرا فقط، فقلت إن هذا الظاهر حرمت منه أيضا الجمعية التشريعية لأنها أهملت أخذ رأى أعضائها في مهام الأمور ولو بصفة غير رسمية، فقد تقررت الميزانية وهي من أهم الأمور بدون أن يستشار أحد من الأعضاء فيها، وفي ظني أن الجمعية تعاون الحكومة على أعمالها وتخفف من المسئولية عنها، فقال إن عدم عقدها لم يكن لقلة الثقة فيها بل لكثرة اشتغال الوزراء بمهام الأعمال، وعدم وجود وقت عندهم يتفرغون فيه لمشاركة الجمعية في أعمالها، فقلت مبتسما إن منعت الوزراء كثرة الأعمال من الاشتغال مع الجمعية.فلا أظن أن هذه الكثرة تمنعهم من مشاورة أعضائها، فقال إنني أؤكد لك بأن الحكومة واثقة بالجمعية وأنها تشتغل بتوسيع اختصاصها، فقلت إن كان توسيع الاختصاص بالمعنى الذي قرأناه في الجرائد، أن يكون رأي الجمعية نافذا في مسائل الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية فهو قليل الأهمية بالنسبة لما كنا نأمله، ومع

(١) Gouvernment Egyptienne. Conseil des Ministres, No. 11, 8, Nov. 1915.

ذلك فقد قيدوه بقيود قللت من فائدته ، وما دامت نية الحكومة نحو الجمعية حسنة، فمن اللازم إظهار هذه النية لا إخفاؤها. وتقييد الجمعية بتلك القيود من شأنه أن يوهم قلة ثقة الحكومة بالجمعية وأن الأوفق أن يبدأ بالإطلاق لا بالتقييد لأنك إذا دعوتني للتنزه في هذه الحديقة بشرط ألا أجول في مكان معين فيها ولا أتعداه إلى سواه، شعرت من الضيق وقلة الثقة بخلاف ما إذا أذنتني بالتجول فيها بلا شرط، فإني أكون كثير المنة والشكر لك ولا أشعر بشيء من الضيق، فقال ولكنني أخشى إذا أطلقت الأمر لك أن تفسد الزهر والثمر، فالتزم بدعوة البوليس لإخراجك، وهناك يكثر صياحك وتعلو الضجة منك[1]».

ومن ذلك يتبين أن سعد زغلول لم يكن راضيا عما حل بالجمعية، ولم يكن بمفرده، فهناك آخرون، فحسين بك هلال اعترض على دخول مصر الحرب وخروجها عن الحياد، وقدم مذكرة لحسين رشدي بهذا المعنى، وأحمد عبد اللطيف المحامي لما وصلته الدعوة للشخوص إلى القصر مع زملائه، رفض وأعلن لكبير الأمناء أنه يعد النظام الجديد باطلا ولذلك فهو لا يشترك في أية حفلة من حفلاته[2].

وهكذا قضى على آخر مظهر لشبه الحياة النيابية في مصر بقيام الحرب، وبالسلطة التي فرضتها إنجلترا عليها، وبالموقف المخزى الذي وقفه كل من السلطات ووزرائه بصدد هذه الجمعية، فقللوا من شأنها وصرحوا بعدم صلاحيتها.

مصر في ظل الحماية

ترتب على إعلان الحماية أن رفعت إنجلترا وظيفة المعتمد والقنصل العام البريطاني إلى وظيفة المندوب السامي، وقد اختير لهذا المنصب السير هنري مكماهون McMahon، وأخطأت إنجلترا عندما عينته فهو غير ملم بأحوال مصر، وليست له أية خبرة سابقة بشئونها على غرار من كانوا قبله، ولم يكن في وضع يجعله

---

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٥، ٨، ١٠ مارس ١٩١٥، ص ص ١٣١٣، ١٣٢٢، ١٣ إبريل ١٩١٥، ص ١٣٣٨، كراسة ٥٣، ص ص ٤، ٥.

(٢) الأهرام، ٢٢ مارس ١٩٢٧.

يوثر على المصريين كرجل له شهرة عالية وواسعة النطاق بنفس الطريقة التي كان يتبعها كتشنر من قبله.

وصل مكماهون إلى مصر في ٩ يناير ١٩١٥ ليتولى مهام المنصب الجديد، فكان أول عمل يقوم به هو إطلاق أيدي المستشارين الإنجليز في البلاد فأصبح هؤلاء هم الحكام الحقيقيون «وكان منصب المستشار المالي في عهد الحماية أهم منصب في مصر، لأن المستشار أصبح رئيس الوزراء الفعلي، أما رئيس الوزراء فقد كان عبارة عن إنسان ميكانيكي يبصم القرارات، وتقتصر واجباته على تلقي الزهور والرياحين أو الأحجار والرصاص حسب مقتضيات الحال[١]».

ومنذ بادئ الأمر رسم مكماهون لنفسه سياسة معينة وهي الاستئثار بالسلطة وإهمال السلطان حسين، وتحقير حسين رشدي، فقبل إعلان الحماية كان المعتمد البريطاني لا يستطيع تنفيذ مشروع أو إصدار مرسوم قبل الحصول على موافقة الوزراء المفوضين، وعلى ذلك فقد كان هذا المعتمد وموظفو قصر الدوبارة يترددون على جميع الحفلات التي يقيمها رجال السلك السياسي حتى وطدوا صداقتهم بممثلي الدول، وبذلك تزول العقبات ويحل الوئام محل الخصام، ولكن بعد إعلان الحماية أصبح عميد قصر الدوبارة هو الحاكم بأمره حتى لقد انقطع الموظفون الإنجليز تدريجيا عن زيارة المفوضيات الأخرى والاختلاط بالأجانب في مصر[٢].

ترتب على ذلك أن أصبح السلطان وحكومته كمية مهملة مما أدى إلى تذمره وانطوائه على نفسه، ومع مرور الأيام اشتدت الجفوة بينه وبين مكماهون حتى صار كل منهما لا يرى الآخر، وأخذت السلطات تتركز كلها في أيدى المستشارين بعد أن اعتبرهم المندوب السامى مسئولين رأسا أمامه وعليهم أن يوجهوا مكاتباتهم له مباشرة للرجوع إلى لندن بشأن أية تعليمات أو توجيهات، وقد نعجب حينما نعلم أن هؤلاء المستشارين كانوا يعتبرون موظفين لدي السلطان نفسه.

وعمل مكماهون منذ اللحظة الأولى لوصوله على جعل السلطان يشعر بأن درجة نائب جلالة ملك إنجلترا فوق مستوى درجة سلطان مصر، أليس صاحب الجلالة

---

(١) آخر ساعة المصورة، ١٥ يناير ١٩٣٩، ص ٣٧.

(٢) نفس المصدر، ٥ فبراير ١٩٣٩، ص ٢٥.

هو الذى اختار حسين وعينه، إذن فحسين مدين لجلالته بتعيينه حاكما لمصر، فهو الخاضع الذليل لسيده وبالتالى لنائب سيده.

صدرت الأوامر إلى السلطان الجديد بألا يبت في أمر كبير أو صغير بغير موافقة دار الحماية، ولتسهيل هذه المهمة أنشئ خط هاتفي مباشر بين مكتبه في قصر عابدين وبين مكتب المندوب السامي، وحتى ذلك استكثره النائب لكثرة مشغولياته، لذا أصبح الخط مباشرا مع السكرتير الشرقي لدار الحماية، فتضايق السلطان لذلك، وطلب أن يكون هذا الخط بين ستورز وبين السكرتير السلطاني الخاص، وكاد الأول يجن من الهاتف المباشر فمثلا سكرتير السلطان يسأل:

إن صاحب العظمة يريد أن يقيم مأدبة غذاء في القصر للعلماء فهل يدعوهم أو لا يدعوهم؟ وبعد خمس دقائق يسأله: إن رئيس الوزراء يطلب مقابلة السلطان هل يقابله أم لا؟ وتمر خمس دقائق أخرى، فيسأل السكرتير: إن أحد الأمراء يطلب سلفة من السلطان فهل يدفع له السلطان المبلغ المطلوب أم أن إخلاص هذا الأمير للإنجليز موضع شك؟.

هذا الوضع كان يثير ستورز إذ يقول: «بدأت آسف لتركيب الهاتف المباشر الخاص الذى يربط مكتبى في قصر الدوبارة بقصر عابدين، لقد وافقت على هذا بفكرة أن أوفر على نفسى استدعاءات السلطان الدائمة، لكن أراكيل نوبار بك سكرتير السلطان الخاص أصبح يستعمل الهاتف كالنفير، ينفخ فيه باستمرار يدمر به روحى وأسفاه»[1].

وقد ذكر سعد زغلول في مذكراته عن ضعف مركز السلطان أمام قوة الإنجليز يقول: «حادث السلطان مكاتب جريدة إيطالية محادثة نشرتها جريدته، ولكن قلم المطبوعات هنا حذف منها بعض الجمل، واقتضى لنشرها بتمامها في بعض الصحف العربية تحت عنوان (مخابرات بين الوزاراة ومكماهون) وبلغنى أن السير مكماهون استاء لهذا الحديث ونشره، وأرسل يعنف السلطان على محادثته لرجال

---

(١) Storrs, op. cit., p. 146.

الصحافة، حتى قيل إنه منع السلطان من الاجتماع بهم ومحادثتهم في الشئون العامة»[1].

وهكذا اعتبر المندوب السامي البريطاني حاكم مصر موظفا صغيرا عنده، وما عليه إلا أن يذهب إليه ويعرض عليه ما يريد ويطلب منه ما يشاء، أما مكماهون نائب جلالته لا يذهب إلى قصر عابدين إذ أصبح هو الملك الحقيقي غير المتوج. لقد وضعت إنجلترا هذه السياسة لإذلال السلطان وتحقيره حتى يشعروه أنهم كل شيء وأنه بفضلهم اعتلى العرش.

ولم يكتف الإنجليز بهذا بل ذهبوا إلى أكثر من ذلك، فعندما عينوه سلطانا على مصر أنعم ملك إنجلترا عليه بوسام الحمام. وانتظر السلطان أن يذهب إليه مكماهون ـ كالعادة المتبعة في مثل هذه الأحوال ـ ويسلمه الوسام في قصره، وإذا بنائب الملك يقول للسلطان إنه لا يذهب لقصر عابدين، وإنما على السلطان أن ينتقل إلى دار الحماية في قصر الدوبارة ليتسلم الوسام. وساءت العلاقات حتى إن سعد زغلول يقول: «علمت أن الخلاف المشار إليه سابقا حصل منذ زمان طويل عقب إهداء نيشان عظيم الشأن إلى السلطان من جلالة ملك إنجلترا، حيث أراد مكماهون نائب الملك أن يسلم هذا النيشان إلى المهدى إليه في حفلة رسمية تنعقد بدار الحماية الإنجليزية، فكبر ذلك على السلطان وتخابر مع مكماهون في هذا الشأن، ونتج عن هذه المخابرة أن عدل عن هذه الحفلة الرسمية إلى وليمة بسيطة حضرها السلطان ووزراؤه وبعض كبار الإنجليز وغيرهم، ولما أقبل السلطان على دار الحماية دخل من باب خاص وأدخل في غرفة خاصة على غير شعور المدعوين، وهناك سلم إليه السيد مكماهون ذلك النيشان، وتنبه بحفظ هذا الأمر وصار مكتوما عن الجرائد وعن سائر الناس»[2].

وكنتيجة لموقف مكماهون راح السلطان يتصرف بأسلوب يقضى بتسديد الضربات له، فكثيرا ما اتخذ من مرضه وسيلة للتنصل من لقائه، وعلى أثر هذا الجفاء حاول التقرب من الشعب وبالذات من الفئة المتعلمة ـ وخاصة بعد الاعتداء عليه

---

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراس ٢٥، ١٧ مارس ١٩١٥، ص ١٣٢٤.

(٢) نفس المصدر، ٢٦ مارس ١٩١٥، ص ١٣٢٦.

واحتقار الطلبة له ـ فزار مدرسة الحقوق للمرة الثانية في ١٠ إبريل ١٩١٦ وخاطب الطلبة(١). وأعقب ذلك أن أفرج عن بعض المعتقلين كخطوة له للتقرب من المصريين ضد الإنجليز، فقد كانت السلطات قد اعتقلت أمين الرافعي وعبد الرحمن الرافعي وعبد الله طلعت وهم من رجال الحزب الوطني، فدعاهم السلطان من معتقلهم لمقابلته وشملهم بعطفه ورضاه وأمر بإطلاق سراحهم(٢).

وكانت الخطوة التى تلت ذلك هى تفكير السلطان في تكوين حزب ضد إنجلترا، يذكر سعد زغلول بهذا الصدد: « أخبرنى عاطف أن عظمة السلطان قال في حديث له إن وقتي قد جاء، وأفاد عاطف أنه يريد أن يكوِّن حزبا من الأمة فإنه قد تقبل الرأي وتركه بالبشاشة وقال لهم أنتم أولادي وأنا أبوكم»(٣).

من هذا نري أن العلاقة ساءت بين السلطان حسين والمندوب السامي البريطاني، لدرجة أن الأول امتنع عن مزاولة أعماله الرسمية، وتنقل في أملاكه بالريف تفاديا لاحتكاكه بمكماهون، وكان دائم الشكوى من ازدياد قوة الموظفين الإنجليز. وقد بلغ من الاستياء ما جعله يشكو لبعض الإنجليز من أنه لم يلق من مكماهون الرعاية الواجبة، وكذلك من المستشارين وعلى رأسهم سيسل Cecil المستشار المالي، وهذا مما أدى إلى قيام الجفاء بينه وبينهم(٤).

وازداد الأمر سوءا، ففي أواخر ١٩١٦ عين هنس Hens مستشارا للداخلية الذى قام بدوره هو الآخر على عزل السلطان «وكان أول عمل يعمله بالداخلية هو منع اتصال موظفي الإدارة بالسلطان»(٥).

وكان من نتيجة هذا الخلاف أن أدلى السلطان بتصريحات إلى بعض مراسلي الصحف الأجنبية، لمح فيها إلى زهده في العرش ورغبته في اعتزال الحكم وعلى أثر هذا، عالجت إنجلترا الأمر بأن سحبت مكماهون وعينت ونجت بدلا منه كاستمرار لسياستها، وهى ألا تعين في مصر من يُمثلها إلا إذا كانت لديه دراية واسعة وخبرة

---

(١) الوطن، ١٢ إبريل ١٩١٦.

(٢) وادي النيل، ٢٧ يونية ١٩١٦.

(٣) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٦، ٢٩ يونية ١٩١٦، ص ١٤٠٠.

(٤) Chirol, The Egyptian Problem, p. 132.

(٥) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٩، ٢٩ أكتوبر ١٩١٦، ص ١٥٩٢.

فائقة في مصر مثل كرومر وجورست وأخيرا كتشنر، لهذا اختارت رجلها الجديد، أولا لدرايته الواسعة بشئون مصر وأحوالها، فقد احتك بالمصريين كنتيجة لاشتغاله بالجيش المصري فترة طويلة، إذن فهو أقدر من مكماهون على تدعيم الحماية وامتلاك زمام الأمور. ولتلك الصداقة الشخصية التى كانت تربطه بالسلطان منذ ثلاثين عاما، حقيقة أن الحكومة الإنجليزية لم تكن تحرص على صداقة حسين، ولكنها خشيت من أن يتقرب للأمة ويشترك الاثنان ضد إنجلترا، وبذلك يزداد الخطر عليها في ذلك الوقت العصيب الذى كان دوى انتصار ألمانيا عظيما. هذا بالإضافة إلى أن ونجت أكفأ الناس للعمل في مصر خاصة في مثل هذه الظروف بعد غرق اللورد كتشنر. وقد كان أيضا للحملة العثمانية على قناة السويس الشغل الشاغل لإنجلترا، ولأهمية مصر الحربية كان لا بد من وضع نظام جديد خصوصا بعد أن ثبت أن هناك صدى لدسائس ألمانيا والدولة العثمانية في مصر. لذا كان من الضروري أن يعين مكان مكماهون رجلا عسكريا صارما كمندوب سام وكنائب للملك لتكون له السلطة المطلقة لكبح جماح أية مؤامرة، وهذا ينطبق على ونجت ذلك الرجل العسكري الذى يمكن له بسهولة السيطرة على الموقف. وأخيرا رأت إنجلترا ضرورة زيادة الضغط على المصريين والقضاء على أي حركة وطنية بعد أن ظهرت تلك الحركات التى هدفت اغتيال السلطان ووزرائه. وبتعيين ونجت اشتدت الأحكام العرفية وازداد الضغط لجعل مصر تساهم بأكبر قدر ممكن من المجهود الحربي.

وفى ١٢ أكتوبر ١٩١٦ كان ونجت بالخرطوم عندما وصلته برقية التعيين، وكان السلطان حسين في ذلك الوقت بأسوان يقوم برحلة نيلية، فسر جدا لتعيينه وأرسل إليه رسالة عاجلة يدعوه لمقابلته بأسوان وهو في طريقه إلى القاهرة للتفاهم في علاقتهما المستقبلة، وتمت فعلا المقابلة وضاعت مرة أخرى من السلطان حسين فرصة لا تعوض من حيث إنه كان في استطاعته بعد أن وضحت له نوايا إنجلترا أن يطالب ونجت بوعد موثق صريح يحدد موقف مصر السياسي عقب الحرب، بعد تلك التضحيات التى قدمتها لإنجلترا، ولكن لم يكن حسين كما عاهدناه غير شخص أنانى لا يطلب إلا ما يكون فيه مصلحة له، وتمت المقابلة وكانت كلها شكوى حسين من مكماهون وتصرفاته وازدرائه له.

وصل ونجت في أواخر ديسمبر ١٩١٦ القاهرة ليشغل منصبه المعد له، وليلقى

على عاتقه سياسة جديدة. وقد أحيط بمظاهر العظمة والأبهة إذ كانت له صلات بضباط الجيش المصري وله علاقات بكبار الشخصيات، كل هذا ساعده على فرض نفوذه دون معارض له أو رقيب عليه بعد أن أصبح الحاكم بأمره في طول البلاد وعرضها تسانده السلطة في تنفيذ أوامره، تلك السلطة التى طغت على كل شيء بمصر واستأثرت بكافة الأمور فيها، وما على السلطان إلا الطاعة، وما على الوزراء ورئيسهم إلا الاستجابة، وما على المصريين إلا التضحية.

أخذ ونجت يعمل منذ وصوله على معالجة مسألتين حيويتين:

أولا: علاقة مصر بإنجلترا، تلك العلاقة التى ترتبت على إعلان الحماية.

ثانيا: الدور الذى يجب على مصر أن تقوم به لمساعدة إنجلترا أثناء الحرب، وتقديم المزيد من المجهود الحربي[١].

كان أول نشاط قام به هو نقل سيسل المؤيد لسياسة مكماهون، ففى ٣١ يناير ١٩١٧ حرر برقية إلى هاردنج Harding وكيل وزارة الخارجية تقول: «لا يوجد عدم وفاق بينى وبين سيسل، غير أن علاقاته مع السلطان والوزراء ليست على ما يرام، وأعتقد إزاء هذه الحقيقة أننى لا أريد أن ألاقـى أية عراقيل في سبيل تعاملى مع الوزراء المصريين»[٢]. وعلى الفور ودون انتظار رد لندن نُحى سيسل وأحل مكانه برونيات.

بعد ذلك شرع في تنفيذ سياسته، ووضع نصب عينيه أولا وقبل كل شيء السعى لدى الحكومة المصرية لزيادة مجهودها الحربي في سبيل خدمة إنجلترا رغم علو سهمها في هذا المجال، فقد اشتركت في حرب القناة ضد الأتراك، وقدمت الرجال والجمال والأموال والمحصولات والمستشفيات.

وجاء دور تحديد العلاقة السياسية بين مصر وإنجلترا، فبعد مرور سنتين من الحرب أحست إنجلترا أن تيار الحرب رفع كثيرا من أهمية مصر كحلقة اتصال في النظام الإمبراطوري، وخافت من شبح الجامعة الإسلامية، فقد كان يزعج كثيرين في

---

(١) Wingate, op. cit., p. 215.

(٢) Ibid.

وزارة الخارجية عندما كانت تفكر في أن هذه الجامعة تنتقل زعامتها وتئول لمصر بعد انهيار الدولة العثمانية، وكذلك كانت ترى أن الإشراف على مصر سيكون عاملا جوهريا وفعالا لإحكام الإشراف على ميراث الدولة العثمانية.

ولهذا فكرت في تغيير النظام السياسي في مصر وإعلان ضمها إلى الإمبراطورية، وكان جراي قد أعلن في عام ١٩١٦ بأن إنجلترا هي صاحبة السيادة على مصر، وأنها عازمة على استبقائها حتى إن كيرزون Curzon زعيم المعارضة في مجلس اللوردات اعتبر أن مصر قد غدت جزءا من الإمبراطورية البريطانية وأنها تعتبر بمثابة هند صغيرة بالنسبة لها، في حين كانت وجهة نظر لويد الارتباط الدائم بين مصر والإمبراطورية وذلك بالسيطرة التامة على مصر. وفي لندن ارتفعت أصوات من يؤمنون بفكرة ضم مصر إلى الإمبراطورية كما ضمت قبرص إليها. وقد نصح بفكرة الضم النهائي الجنرال كليتون Clyton مدير المكتب العربى للمخابرات بالقاهرة، والذى كان يشرف على الشئون السياسية في دار الحماية، فقد قدم تقريرا في ٢٢ يوليو ١٩١٧ أوضح فيه ما كشفته الحرب من أهمية خطيرة لمصر، وما لقناة السويس من أهمية حيوية للإمبراطورية، وأن هذا الأمر ضروري لكي تضمن إنجلترا مركزها في خط برلين - بغداد، هذا في الوقت الذى عدد فيه مخاطر ذلك الأمر كالخوف من استقالة الوزراء والموظفين، مما يتعذر إدارة الحكم وتخلخل الأوضاع الداخلية ورد الفعل في أوساط المسلمين عامة وفي البلاد العربية خاصة، لكنه انتهى بإصراره على الضم والتخلص من أسرة محمد على كلية[1].

كان إذن على ونجت أن يعمل لجس نبض السلطان ووزرائه نحو تغيير نظام الحكم، فعكف على مفاوضتهما في أمر العلاقات بين إنجلترا ومصر ليعلم مدى استعداد السلطان ووزرائه لذلك.

ومرة أخرى ضاعت فرصة تحديد علاقة مصر بإنجلترا، وكان في إمكان السلطان وحسين رشدى التفاوض مع ونجت على منح مصر الاستقلال في ذلك الوقت الحرج الذي تجرى فيه انتصارات ألمانيا في أوربا، أو ارتباطها معها بمعاهدة دفاعية، ولكن لم يحدث هذا إذ سرعان ما لمس ونجت أنه لا توجد أية معارضة من قبل السلطان

---

(١) Lloyd. op. cit., pp. 248. 251. 262. 267. Wingate. op. cit., p. 236.

وحكومته لنظام الحماية، حيث دارت المفاوضات واقتصرت المطالب على مجرد إطلاق أيديهما بدرجة أكبر في نظام الحكم الداخلى.

وفي ٢٤ مارس ١٩١٧ أرسل ونجت تقريرا إلى هاردنج بشأن المقابلة الطويلة التى تمت بينه وبين السلطان وحكومته حيث قال: «ليس لدى أي نوع من الشك في أن السلطان ووزراءه يرحبون بأن يمنح المصريون درجة أكبر من نظام الحكم الداخلي في بلادهم أوسع من تلك الدرجة التي يتمتعون بها حاليا»[١].

وبعد مشاورات بين ونجت والسلطان حسين الذى كان مقتنعا بالمزايا التى تعود على مصر من ضمها إلى الإمبراطورية، كتب ونجت لسكرتير الدولة بلندن في ٢٧ يوليو ١٩١٧ عن السياسة الواجب اتخاذها في مصر لاستمرار مركز الإنجليز فيها ولضمان تعاون المصريين معها، وأن ذلك لم يتم إلا بإلغاء السلطنة وضم مصر، وأن هذا الوضع سيؤثر على الشعب، وبالتالي فمن الضروري أن يكون الضم بتكتيك معين حتى يقابل بسلبية من المصريين.

كان بلندن فريق آخر ـ غير فريق الضم ـ ينادى بالتمسك باستمرار نظام الحماية ويعتمد رأيه على أن تصريح الحماية على مصر كان مصحوبا بعبارة صريحة تعبر عن عزم إنجلترا على التعجيل في طريق التقدم نحو منح مصر الحكم الذاتى، وتبعا لذلك وإنه لدى بريطانيا أحد أمرين إما أن تعود بسياستها إلى الوراء أي التمسك بنظام الحماية وإما التقدم في سبيل التحرر التدريجي. وهى لا تريد أن ترخي قبضتها عن مصر كما أنها ليست على استعداد لإيلام هؤلاء المصريين الذين تعاونوا معها طوال فترة الحرب[٢].

ووضعت بعض الاعتبارات الأخرى التى حولت من مسار الإقدام على ضم مصر، فالخوف من معاداة الوزارة المصرية التى تعاونت معها من جهة، ثم التذمر السائد بين الفلاحين الذين أصبحوا للمرة الأولى قابلين للهياج من جهة أخرى، ورفض فكرة إدماج مصر في الإمبراطورية البريطانية، وصرح بأن ذلك أمر غاية في الصعوبة ويجب أن يؤخذ بشىء من التروى[٣].

---

(١) Wingate, op. cit., p. 220.

(٢) Marlowe, op. cit, p. 226.

(٣) Chirol, op. cit., p. 125.

هكذا بترت فكرة الضم ورفضت مقصودة وعن عمد، وخاصة بعد أن اقتنع الإنجليز وتصوروا أن دستور الحماية يمنح الحرية السياسية الواسعة، ويظهر مقدرة الشعب المصري في حكم نفسه(١).

وأخيرا وللمرة الثالثة قررت بريطانيا التمسك بنظام الحماية، وبذلك أصبحت مصر الشاغل الوحيد لدى إنجلترا، فتارة تنوى ضمها إليها لتصبح إحدى مستعمراتها، وتارة أخرى تجعل الأوضاع كما هي عليه. وبعد الاتفاق على استمرار نظام الحماية رأت لندن أن الوقت قد حان لإلغاء الامتيازات الأجنبية ووضع إجراءات أخرى لاحتياجات الوضع الجديد. ففى دستور الحماية يصرح كيل نائب الملك بأن الامتيازات الأجنبية لم تعد ملائمة لتقدم البلاد. وذلك للرغبة في السيطرة التامة على مصر، وكانت إنجلترا في الأعوام السابقة للحرب ترغب في تسوية هذه المسألة بنيل موافقة فرنسا وإيطاليا وبقية الدول على إلغائها،وكان جراي قد طلب من كتشنر تشكيل لجنة لبحث مسألة المحاكم القضائية برمتها، فوضعت تقريرا عام ١٩١٤ اقترحت فيه إدماج المحاكم الأهلية في المحاكم المختلطة وتوحيد الاختصاص، غير أن وزير الخارجية لم يوافق على ذلك(٢).

وقد شغل هذا الموضوع لندن، فقدمت المذكرات إلى وزارة الخارجية من رجال القانون الإنجليز يطلبون فيها من الوزارة تشكيل لجنة تهتم بهذا الموضـوع، في الوقت الذى كان يفد على وزارة الخارجية المذكرات من القانونيين الإنجليز بمصر الخاصة بموضوع الإصلاح القضائي الذى سيدخل مصر كنتيجة لإلغاء الامتيازات الأجنبية.

وفي ٢٤ مارس ١٩١٧ شُكلت اللجنة من أربعة أعضاء، اشترط أن يكون منهم إنجليزى ذو شخصية قانونية في مصر(٣)، للنظر في أمر إصلاح القضاء في حالة إلغاء الامتيازات الأجنبية، ولوضع التعديلات التى يستدعي إدخالها في القوانين والنظم القضائية والإدارية في البلاد التى يتطلبها إلغاء الامتيازات في ظل نظام الحماية، وقد

---

(١) House of Lords, Vol. XXXVII, Nov. 25, 1919, p. 324.

(٢) Lloyd, op. cit., p. 269.

(٣) House of Commons, vol. 113, March 30, 1919, p. 2373.

رأس هذه اللجنة يوسف وهبة وزير المالية. وكان برونيات هو العنصر الفعال فيها بصفته مستشارا للمالية ومستشارا للقضاء، كذلك ضمت بريسفال Pricival وكيل محكمة الاستئناف.

كما كان الغرض من اللجنة، وضع القوانين والنظم التى تنسجم مع الحماية، وسُميت «لجنة الامتيازات»، وقد وضعت عدة مشروعات قوانين كقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات وقانون المرافعات، وبعض فصول من القانونين المدني والتجاري، وقطعت شوطا بعيدا في وضع النظام القضائي الذي كان مزمعا وضعه على أساس إدماج القضاء الأهلي مع القضاء المختلط وجعلهما نظاما موحدا مختلطا في قواعده وهيكله مع تغليب العنصر الإنجليزي، وجعل النائب العام إنجليزيا[١].

تقدم إلى هذه اللجنة عشرة من المحامين الإنجليز، وطالبوا باعتبار اللغة الإنجليزية لغة رسمية للمحاكم، توضع بها القوانين وتترجم منها إلى اللغة العربية أو اللغة الفرنسية إذا دعا الأمر إلى ذلك، واستلزموا أن يسن القانون الأهلي وفقا للأصول الإنجليزية والقانون الجنائي بصفة خاصة، وأن يجلس قاض إنجليزي إلى جانب القاضى المصري للنظر في المسائل الأهلية[٢].

وفوق ذلك فإنهم زعموا أن المصريين يقبلون هذه المطالب عن طيب خاطر، وأنها لازمة لضمان المصالح الإنجليزية في مصر، وقد أعد سعد زغلول ردا على المشروع وأرسله إلى صحف الأهرام والمقطم ومصر لتنشره، فمنع الرقيب نشره. وفيه يستنكر هذا الإجراء غير القانوني، ويبين أن مصر لن تقبله وأن هدف إنجلترا من ذلك جعل المصريين غرباء في بيوتهم[٣].

وقد استمرت اجتماعات هذه اللجنة إلى شهر نوفمبر ١٩١٨ وبلغت جلساتها ١٢٨ جلسة، ووضعت نظاما لمصر ـ عرف باسم مشروع برونيات ـ كذلك وضعت قانونا للعقوبات مأخوذا من القانون الأنجلو ساكسوني.

---

(١) Le Groupe d'Etude d'Islam, L'Egypte Independent, pp. 40, 41.

(٢) القضية المصرية (تقرير اللجنة الخصوصية لمصر)، ص ٥٠.

(٣) ما كتبه سعد زغلول ردا على مطالب المحامين الإنجليز العشرة، أوراق خاصة بالوفدى إبراهيم فرج.

وأرسلت نسخ المشروع إلى نقابة المحامين المصريين فرفضته واحتجت عليه «لأنه مبني على أساس القضاء على كل استقلال بل و على كل وجود للقضاء المصري»[1].

وكان عدلي يكن وزير المعارف و عبد الخالق ثروت وزير الحقانية قد اقترحا في أواخر عام ١٩١٧ بحث الإصلاح التشريعي لا التعديلات التى تترتب على إلغاء الامتيازات الأجنبية فحسب، وشُكلت لجنة لهذا الغرض[2]، ضمت إنجليزا ومصريين، ومضت اجتماعاتها وتمخضت عن فكرتين متعارضتين: الأولى إنجليزية تنطوى على إعادة اقتراحات كرومر التى وضعها عامي ١٩٠٤، ١٩٠٦ الخاصة بأن تترك الدول لإنجلترا أمر المصادقة على تغيير الأحكام الموجودة، وأن تكون مسئولة عن كل ما يرتبط بالأجانب الذين يمكن لهم أن يشتركوا في سن القوانين. أما الثانية فهى مصرية وترمى إلى أن يمارس المصريون حقوقهم مع بعض التحفظات.

ورأت إنجلترا ضرورة إشراك الأجانب في مجالس المديريات والمجالس المحلية والقروية وتشكيل لجنة من أجل ذلك الغرض، وطُلب من محمد على علوبة الاشتراك فيها، فتردد في البداية لكنه وافق حتى يسهم في معارضة أي نص يضر بمصر، خاصة بعد أن ظهرت بوادر انتصار ألمانيا وحلفائها، وقد اتضح ذلك في إحدى جلساتها، عندما أبدى رئيس قلم قضايا الحكومة وهو أجنبي ضرورة إشراك الأجانب في المجالس، فرد عليه علوبة بقوله «أنت تريد إشراك الأجانب من القرى، وليس في قرانا ما أعلم سوى بقال رومي وهو مسيطر فعلا على كثير من أهلها ويتحكم في شئونهم لأنه ليس بقالا فحسب وإنما هو مراب وبائع خمور، وكيف تغلغل هذا النفوذ من قرانا، ونحن نسعى إلى استقلال بلادنا ببرلمان مصري ومحاكم مصرية»[3]. ورغم تعدد تلك اللجان وتشعبها، فإن الأمر أسفر في النهاية عن مشروع برونيات الخاص بمنح الأجانب حق التشريع، ولعل ذلك يغري الدول بالتنازل عما يحق لها بموجب الامتيازات الأجنبية.

---

(١) إبراهيم الهلباوي، المصدر السابق، الملف الثالث، ص ١٣١.

(٢) Lloyd, op. cit., p. 273.

(٣) محمد علي علوبة، مذكرات، ص ص ١٢٤ ـ ١٢٦.

وفيما يختص بالدستور، فقد قضى مشروع برونيات بإنشاء مجلسين أحدهما يسمى مجلس الأعيان أو الشيوخ ويضم الوزراء، والمستشارين الإنجليز، وبعض كبار الموظفين الإنجليز، هؤلاء معينون، ويتكون أيضا من أعضاء منتخبين، ينتخبون بطريقة كثيرة القيود والشروط، منهم خمسة عشر أجنبيا ينتخبهم الأجانب، وثلاثون مصريا يجرى انتخابهم على قواعد محدودة، بحيث تكون الأغلبية لهذا المجلس للأجانب إذا ضم إليهم الوزراء والمستشارون الإنجليز. وهذا المجلس يملك وحده السلطة التشريعية. أما المجلس الآخر، فهو مجلس النواب واقتصر على المصريين وسلطته استشارية[1]. وليس له رأي قاطع في عظيم ولا ضئيل من مصالح البلاد، وللحكومة أن تتخطاه بإرسال القوانين مباشرة إلى مجلس الأعيان، وبالإضافة إلى ذلك فالقوانين التى تصدر من هذا المجلس أو من ذاك لا تعتمد إلا بعد إقرارها في وزارة الخارجية البريطانية[2]. ولقد كان من أهداف هذه التعديلات أيضا استدراج الأجانب إلى الرضا بإلغاء امتيازاتهم ريثما تنحصر السلطة كلها في يد المندوب السامي البريطاني. وبذلك تتحول مصر إلى مستعمرة بريطانية.

وعرض المشروع على حسين رشدى، لكنه رفضه عندما تنبه لخطورة نتائجه، وأعد مذكرة هاجمه فيها، وعدد التضحيات التى قدمتها مصر من أجل إنجلترا وحلفائها طوال الحرب، وأعطى صورة للنظام الدستورى الذى يجب منحه لمصر ويتكون من مجلس نيابي ومجلس للأعيان يُشكل كلاهما من المصريين، ويختار أعضاء مجلس النواب بطريق الانتخاب. أما مجلس الأعيان فبالتعيين لمدى الحياة، ولا يصدر قانون إلا بعد تصديق المجلسين عليه واعتماد السلطان له. أما القوانين التى كان تنفيذها على الأجانب في عهد الامتيازات يقتضي مصادقة الدول عليها، فهذه القوانين لا يسري أحدها عليهم إلا بعد قبول بريطانيا. وفي كلا المجلسين لا يجوز البحث في شئون الديْن العمومي، وبصفة عامة في جميع التعهدات والالتزامات الناشئة عن اتفاقات دولية، وأن يكون الوزراء مسئولين بطريق التضامن أمام مجلس

(١) Lloyd, op. cit., pp. 277, 278.

(٢) عباس محمود العقاد، سعد زغلول، ص ٢٠٠.

النواب. وختم رشدى مذكرته بانفعال شديد لدرجة أنه هدد بتقديم استقالته إذا خرج مشروع برونيات إلى حيز الوجود[1]. وقد حُسب له هذا الموقف.

هكذا رُفض المشروع، بعد أن أثار الاحتجاجات التى وجدت فيه تجاهلا للشعور الوطني الذى ألهبته حوادث الحرب، وانتهى الأمر بانزوائه. علمنا أنه بمجيء ونجت إلى مصر كان عليه أن يضمها للإمبراطورية، ودخل فى مناقشات مع السلطان ورئيس وزرائه عرف منها أنه لا مانع لديهما في سبيل أشياء ظاهرية، ولكن بعد أن رفضت فكرة الضم، وتقرَّر الاستمرار في نظام الحماية القائم، رأي السلطان حسين أن تصريح الحماية الذى ناله من إنجلترا لم يحدد شكلا للوراثة بل تركها لوقت آخر، وعندما أحس بقرب نهاية حياته، رأى أن تكون ذريته وارثة عرش مصر، لذا سعى في عقد مشروع اتفاق مع إنجلترا هادفا معالجة أمر الوراثة.

ومذكرات سعد زغلول تعطى ضوءا على هذا المشروع الذى فتح الباب لمشاريع أخرى قامت عليه، إذ يقول: «أطلعنى ـ حسين رشدى ـ على مذكرة ومشروع اتفاق بين السلطان والحكومة الإنجليزية يتضمن أن تكون حكومة مصر حكومة ملكية مقيدة تحت رئاسة سلطان وراثي ووزراء ينتخبهم هو، ويكون من حقه أن يعطى حق الحكم الذاتي بالتدريج، وألا يكون له وكلاء فى الخارج، ولكنه يقبل وكلاء الدول الأجنبية، وأن يكون للدولة الحامية الحق في أن تحتل أي نقطة من الديار المصرية على مصاريف من طرف الحكومة المصرية لا تزيد على مبلغ معين، وأن يكون فيها سردار الجيش، والمستشار المالي الذي يكون له حق الحضور في مجلس الوزراء ولا يعرض شيء من شأنه تنقيص مال الحكومة إلا بإذنه، ومستشارون في كل وزارة يكون من حقهم الشورى لا التنفيذ، ولا تقبل الحكومة للوظائف الفنية إلا من الإنجليز، ولا تنفذ أي قانون لم تصدق عليه الجمعية التشريعية»[2].

هكذا بعد أن ذاقت البلاد الأمرين من جراء الحرب التى جرتها إليها إنجلترا،وبعد ذلك الإذلال المضنى للمصريين بإعلان الحماية عليهم، وبعد فوات الفرص في المطالبة بشيء لصالح مصر، بعد هذا كله زاد السلطان الأمر سوءا بذلك المشروع

(١) Marlowe, op. cit, p. 228.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣١، ٢٥ يوليو ١٩١٧، ص ١٧٥٥.

الذى ينزل مصر إلى مرتبة العبودية، إن كل ما كان يهمه وراثة العرش الذى أقلقه كثيرا من قبل أن يتولى العرش، وفي مقابل ذلك اعترف باستمرار الحماية ولم يعارضها أبدا، ورضي عن تصرفات إنجلترا أثناء فترة الحرب بل أعطاها الحق بالإضافة إلى حقوق الحماية في الاحتلال لأى بقعة من مصر، كذلك أطلق يد المستشار المالي في ميزانية مصر، وأطلق سيف السردار فيها حتى الوظائف وافق على أن يحتلها الإنجليز.

إن السلطان حسين لم يأت بجديد لمصر فقد وضع ذلك المشروع فى دائرة الحماية، ولكنه زينها بإطار رفيع يعطيه حق التدرج للحكم الذاتي، ويجعل رأي الجمعية التشريعية تنفيذيا.

واختلفت الآراء بصدد ذلك المشروع، إذ اعتُبر أنه خطوة في سبيل الحكم الذاتي فانقسمت إلى رأيين، أصحاب الرأي الأول يقولون إن الاتفاق الآن أحوط، لأنه ربما ينتهى الأمر لإنجلترا وحلفائها ولا يكون لمصر نصيب من أن تنال أكثر مما تناله الآن، وأنه لا يليق بسلطان تعين من الإنجليز أن يبدى مطالب ضدهم في مؤتمر الصلح، لأن ذلك خروج عن حد اللياقة، وأصحاب الرأي الثانى، يقولون إن الاتفاق الآن يكون هربا من عرض مسألة مصر على مؤتمر الصلح[١].

وحاول عدلى يكن فتح مسألة مصر والتفكير في إعطائها نوعا من الاستقلال فيذكر سعد زغلول «حضر عندى أول أمس عدلي باشا بعد أن مر قبله مرتين في ليلتين متعاقبتين، وفهمت منه أن السنوسى أغار على الحدود المصرية، وأن السلطة العسكرية مشغولة بهذه المسألة، وفكر في انتهاز هذه الفرصة لفتح باب المخابرة مع رجال الإنجليز بشأن إعطاء مصر نوعا من الاستقلال، فقلت إن الفتح لا يصح أن يكون على كل حال من الوزراء، لأنه ربما يقال بأنهم يساومون الإنجليز مساومة وينتهزون فرصة ضيقهم، فاستحسن ذلك، ولكن المسألة لا يصح أن تهمل والواجب البحث فيما يطلب»[٢].

وقد أعدَّ لطفى السيد هو الآخر مشروعا يقول سعد زغلول « وقد رأيت لطفى

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر. كراسة ٢٦، ٢٩ نوفمبر ١٩١٥، ص ص ١٣٨٢، ١٣٨٣.

حضر مشروع طلب من السلطان في قضية مصر. وقد تناقشنا في موضوع الطلب لعلّي ألمس تعديلا فيه من بعض الوجوه ـ عن مشروع السلطان ـ وما استقر عليه الرأى هو: أن تكون الحكومة دستورية بأن يكون لها سلطان وراثي يدير الشئون بواسطة وزارة تنتخب أعضاءها ومجلس نواب تنتخب الأمة أعضاءه، ويُرجع إليه الأمر في التشريع ومسئولية الوزارة، وأن يبقى الموظفون الإنجليز في وظائفهم، حتى لا تخلو منهم والتى خلت يعين فيها مصري، وإذا احتاجت الحكومة إلى موظف ملكي أو عسكري أجنبي، فلا تختاره إلا من أكفأ الإنجليز، وتبقى وظيفة المستشار المالي على الاختصاص الذى تفسره المذكرة المقدمة من شريف باشا الخاصة بإنشاء هذه الوظيفة مع ما اتفقت عليه الحكومة الإنجليزية والحكومة المصرية من إعطائه إليه من اختصاصات صندوق الدين عند إلغائه، وأن يكون رئيس أركان الحرب في الجيش المصري من الإنجليز، وأن يكون للحكومة الإنجليزية الحق في أن تحتل القنال والمدن الثلاث التى عليه وهي بور سعيد والسويس والإسماعيلية للدفاع عنها إذا خيف أو حصل الاعتداء عليها، وأن تتكفل بالدفاع عن نفسها بجيشها الخاص، وعند الضرورة تنجدها الحكومة الإنجليزية بجيوش من عندها، وأن يكون لمصر الحق في أن تعقد مع الدول الأجنبية المعاهدات التجارية دون سواها، ولا يكون لها ممثلون في الخارج إلا وكلاء إنجلترا[١].

وفي نفس الوقت ـ أغسطس ١٩١٧ ـ تقدم أمين يحيى بتقرير إلى ونجت يصدق فيه على الحماية هو الآخر، ويطلب للأمة مجلس نواب. وقد عرض هذا المشروع على عليّ شعراوى ومحمد محمود، وطلب منهما الاشتراك معه في ذلك وتأييد المشروع[٢].

وعندما أحس حسين رشدى أنه حتى هذه المشاريع لن تنفذ، وبدت قرائن الأحوال بأن الصلح يتم بين المحاربين على إرجاع الأحوال إلى ما كانت عليه قبل الحرب. وعليه تعود مصر إلى تبعية الدولة العثمانية أو تستقل كما استقل غيرها، أراد حسين رشدى وعدلى يكن أن يظهرا أنهما متفقـان مع إنجلتـرا وراضيان بحمايتها،

---

(١) نفس المصدر. كراسة ٣١، ٩، ١١، ١٢أغسطس ١٩١٧، ص ص ١٧٦٢، ١٧٦٣.

(٢) نفس المصدر، ١٩ أغسطس ١٩١٧، ص ١٧٦٤.

وأن رئيس الوزراء يريد السفر إلى لندن للتفاوض فيما يلزم وضع الحماية عليه من الأسس، وهدد بأنه إذا رفضت إنجلترا ذلك، فستكون النتيجة تقديم استقالته في الحال[1].

وفي تقرير ونجت لحكومته في ٢٤ ديسمبر ١٩١٧ يبين أن رشدى قدم إلى برونيات مسودة مشروع سياسي لتحديد العلاقات بين مصر وإنجلترا، ولكن ونجت عارضه بحجة انشغال حكومة لندن في ذلك الوقت بموضوع الامتيازات الأجنبية، وفي الحال ظهر خوف حسين رشدى وتنصل من اعتزامه تقديم هذا البرنامج السياسي الجديد، متعللا بأن حديثه مع برونيات في هذا الموضوع كان ذا صيغة شخصية خالصة[2].

من هذا نرى أن كل مشاريع التنظيمات خرجت عن تنظيم أية علاقة حرة مع إنجلترا، ومن منح أي شيء لصالح مصر، إنها لم تخرج عما تريده إنجلترا، فهي مشروعات فاشلة لم يكن لها أي نتيجة حتى إن إنجلترا لم تسع إليها.

الأمير فؤاد يتولى السلطنة

كما سبق القول فإن الشغل الشاغل للسلطان حسين كان عرش مصر، فقد أعرب قبل وفاته بسنتين عن تخوفه من أن الحكومة الإنجليزية تعيد العرش إلى وارث الخديو عباس حلمى، لذا اهتم السلطان بأن يوضع نظام لوراثة العرش في أقرب وقت ممكن. وكانت رغباته الخاصة تنحصر في:

١ ـ أن يتولى العرش بعده إما ابنه الوحيد كمال الدين حسين أو أحمد فؤاد.

٢ ـ أن يتولاه الأمير يوسف كمال إذا لم يكن للأمير كمال الدين أو فؤاد ذكور.

وقد أريد بترشيح الأمير يوسف كمال في الدرجة الثانية أن يكون استعدادا للمفاجآت إذا مات الأولان بدون أن يكون لهما أبناء ذكور[3].

---

(١) نفس المصدر، كراسة ٢٩، ١٤ أكتوبر ١٩١٦، ص ١٥٩١.

(٢) F. O., Wingate to Harding, No. 27, Decembre, 1917.

(٣) عبد الرحمن فهمي، المصدر السابق، الملف ١٦، ص ١٥٩٠.

وكان حسين كامل قد ارتاب فيما سجَّله كرومر في كتابه «عباس الثانى» بشأن عدم جعل سلطنة مصر وراثية، وفاتح مكماهون في هذا الشأن، فقال له إنه رأى شخصي لا رأي حكومته ويعلق سعد زغلول «ولكن من يعلم أن حكومته كانت تسترشد في أمر التغيير الذى تم بمصر باللورد المشار إليه وسكوت مكماهون عن تقرير النظام الوراثي الموعود به في عهد الولاية الموجهة إلى السلطان، يبين أن هذا لم يكن رأيا شخصيا بل رأي الحكومة الإنجليزية»[١].

وأصبح موضوع الوراثة محيرا لكل من السلطـان وحسين رشدى بعد ما أحس الأول أن ابنـه يزهـد العرش في الوقت الذى توافد على العاصمة أمراء بيت محمد على، كل منهم يطمع في أن يستولي هو على عرش مصر، وكان على رأسهم الأمير أحمد فؤاد «وقد أثار ذلك سخط العارفين بأخلاق هذا الأمير وبعده عن الوطنية»[٢].

وبذل السلطان قبل وفاته كل المساعى لحمل ابنه على قبول العرش، فكتب خطابات الاسترحام إلى ملك إنجلترا ووزير خارجيته، ولكل من يهمهم الأمر في لندن، وتدخل حسين رشدى في المسألة وتوسل وترجي، في هذا الموضوع[٣].

وأخيرا رأت إنجلترا أن توافق على مبدأ وراثة كمال الدين عرش أبيه، ولكنها في نفس الوقت وضعت استعدادات عدم موافقة الأمير، فما كاد السلطان يعرف جواب لندن بموافقتها على تعيين ابنه، حتى صرح الابن برفض ذلك العرش، رغم المؤثرات والإلحاحات سواء من السلطان أو الوزراء، وعلى رأسهم حسين رشدى. وحينما ضغط عليه السلطان بضرورة قبول العرش، أجابه بأنه سينتحر بالرصاص. وأعقب ذلك بخطاب رسمي يتضمن تنازله عن العرش[٤].

كانت إنجلترا بدورها غير راضية عن تولى كمال الدين العرش، وقد أبلغت السلطان حسين ذلك، والسبب هو تلك الميول التركية التى كانت مسيطرة عليه،

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٥، ١٧ مارس ١٩١٥، ص ١٣٢٣.

(٢) نفس المصدر، كراسة ٣١، ٢٢ أكتوبر ١٩١٦، ص ١٧٢٦.

(٣) نفس المصدر، ٢٣ سبتمبر ١٩١٧، ص ١٧٧٣.

(٤) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 8 October, 1917.

فهو متزوج من ابنة الخديو السابق عباس الأميرة نعمت الله، وبينما كان ونجت يلح على وزارة الخارجية البريطانية في وجوب إسناد العرش إلى الوريث الشرعي - كمال الدين - وأبدى استعداده الشخصي لحمل هذا الأمير على العدول عن إحجامه، فكرت وزارة الخارجية البريطانية عكس ذلك تماما، حيث كانت واثقة أن كمال الدين لا يميل إلى إنجلترا، وأبدت رغبتها في تفضيل الأمير فؤاد عليه، إذ رأت أنه سيكون أسلس قيادا منه[1].

إذن كانت إنجلترا تشك في كمال الدين بل وتعارض في توليته العرش لخوفها من عدم تعاونه معها فهو مائل للعزلة واستقلال الرأى، وكانت في الوقت نفسه تخشي أن يكون عرضة للتأثير من جانب العناصر المعادية لها، لذا أصر ونجت عندما علم برأي حكومته ضرورة كتابة تنازل رسمي منه عن العرش[2]. ويُسجل سعد زغلول: «قال لي - الأمير كمال الدين - إن خطاب التنازل حرره برونيات ونقح فيه، وأن المسودات التى سبقته محفوظة عنده اليوم لأن فيها خط ونجت وغيره»[3].

ولم يكن عدم تمسك الأمير بالسلطنة وطنية منه. فكثيرا ما كان يردد أنه لا وطن له ولا يعرف إلا أنه مسلم فقط، هذا بالإضافة إلى أنه كانت له زوجة فرنسية وابن منها. وأحدث رفض الأمير عرش مصر دويا كبيرا، وانتشرت الشائعات بأن الأنظار متجهة للأمير عبد المنعم الذى أرسل إلى إنجلترا يطالب بحقه فهو الابن الأكبر لعباس حلمى، لكنها رفضت حيث سقط حقه في الوراثة بخلع والده، وبأنها أصبح لها الحق في اختيار السلطان الجديد. وكان عباس قد حاول الحصول منها على وعد بإعادته للعرش أو حتى بتعيين ابنه، ولكنه أخفق في هذا[4].

ودار البحث من جانب إنجلترا عن إيجاد خلف للسلطان حسين، يكون مرضيا عنه، ومحترما من المصريين، وراغبًا في التعاون مع السلطات الإنجليزية، وقادرا على الطاعة وإذا لم يوجد مثل هذا الشخص، فلا جدوى من بحث مسألة ضم مصر إلى

(١) Wingate, op. cit., p. 221.

(٢) Lloyd, op. cit., p. 258.

(٣) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣٠، ١٢ أكتوبر ١٩١٧، ص ١٦٥٩.

(٤) أحمد شفيق، مذكراتي في نصف قرن، جـ ٣، ص ص ٣٩، ١٥٢، ١٥٣.

الإمبراطورية. واقتُرح فى الدوائر الإنجليزية أن تحول شئون مصر من إشراف وزارة الخارجية إلى إشراف وزارة المستعمرات، وبهذا تصبح مشكلتها إدارية، وتخرج من نطاق الوزارة التى لا تختص إلا بالشئون السياسية[١].

كان الأمير فؤاد بالعاصمة منذ أيام مرض السلطان حسين ورفض ابنه للعرش، فاستحسنه الإنجليز، وبدأت الحكومة في تسوية ديونه.

ولم يكن حسين راضيا تماما عن فؤاد كوريث للعرش، في الوقت الذى كان فيه الوزراء غير ميالين إليه أو راغبين فيه، فقد كانت شخصيته ضعيفة، ولم يكن محبوبا من أحد ولا يثق به أحد، ويذكر سعد زغلول «فهمت من رشدي أن السلطان لا يود أن يزوره الأمير فؤاد، وفهمت من عدلي أنه لا يود أن يشتغل مع رشدي إذا كان يسلك مع فؤاد مسلكه مع السلطان، لأن للبرنس فؤاد ميولا لا تتفق مع مصلحة البلاد، فلو لم يجد من المقربين عنه ما يقضي بتعديلها استمر فيها»[٢].

هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن أكبر أفراد الأسرة الخديوية، ولكن لم يسيطر عليه الكره الشديد للإنجليز، لهذا فقد رأت الحكومة البريطانية تعيينه، لأنها اعتبرته أفضل من أى مرشح آخر مع علمها بأنه كان ضئيل الشهرة، وإذا تولى عرش السلطنة فلن يحصل على تأييد من الشعب، أو يكون له نفوذ كبير عليه، فقد قضى شطرا طويلا من حياته بالخارج ولا سيما في إيطاليا، كما لم يكن له أصدقاء في البلاط، لذا فهو سيضطر ـ كما اعتقدت إنجلترا ـ أن يستند دائما عليها[٣]، فاختارته ليكون مطواعا سهل الانقياد. وعُين سلطانا على مصر في ٩ أكتوبر ١٩١٧، وبرهنت بهذا العمل السياسي على أن لديها كل الحق في مصر، وبذلك أظهرت أنها القوة الفعلية المسيطرة عليها.

ووضح في بلاغ إنجلترا لفؤاد التدخل البريطاني السافر، فقد اعتبرت نفسها مصدرا لولاية العرش «إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوؤ

---

(١) Lloyd, op. cit., pp. 284, 262, 267.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣١، ٢٣، ٢٨ سبتمبر ١٩١٧، ص ص ١٧٧٣، ١٧٧٧٢.

(٣) Lambelin, R., L'Egypte et l'Engleterre vers l'Independence, p. 127.

هذا العرش السامي[1]». ولم يكن هناك أي توسع في اختصاصات الحاكم. وعهد السلطان الجديد لحسين رشدي بتشكيل الوزارة الجديدة بعد أن أوضح له التعاون مع إنجلترا «وقد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها»[2].

واستجاب حسين رشدي للمرة الثانية، وشكّل الوزارة الثانية في عهد الحماية، وأصبح رئيسها ووزير الداخلية فيها، وكان إسماعيل سري وزيرا للأشغال والحربية والبحرية، وأحمد حلمي للزراعة ويوسف وهبة للمالية وعبد الخالق ثروت للحقانية وإبراهيم فتحي للأوقاف[3].

ومنذ أن عينت إنجلترا فؤادا سلطانا على مصر غمرته بإحساس أنه جاء للعرش بأمرها، وأنه يمكن تنحيته بكلمتها فهي التي وهبته المركز وهي المتحكمة في تصرفاته وخطواته، ففي اليوم التالي لاعتلائه العرش أراد كعادة خلفاء محمد على تأدية صلاة الجمعة في مسجد محمد علي الجد الأكبر بالقلعة. وهنا تدخلت السلطة العسكرية ومنعته من الصلاة هناك. فكان ذلك من أول الاحتكاكات بين فؤاد والإنجليز، فقد بينوا له أن هذه المنطقة حربية، وحتى السلطان يحرم من دخولها، وكان هذا إذلالا كبيرا وتقييدا لحريته وتصرفاته الشخصية[4]. ورغم أن هذا الإذلال لم يكن ذا قيمة كبيرة، فإنه ترك أثرا في نفسية السلطان الجديد.

أعقب ذلك أن أقدم فؤاد على عمل يتفق مع هواه ويثبت كيانه، وكان لا يميل إلى وزيرين في وزارته، فأراد التخلص منهما وإحلال آخرين محلهما، فأحمد حلمي كان لا يرتاح إليه وإبراهيم فتحي كان يكرهه شخصيا، وقدم فيه بلاغا للحكومة يتضمن الطعن في تصرفاته في الوزارة. واقترح حسين رشدي على السلطان إدخال سعد

---

(١) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 9 Octobre 1917.

(٢) Ibid. 10 Octobre 1917.

(٣) Ibid.

(٤) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣٠، ١٢ أكتوبر ١٩١٧، ص ١٦٥٨.

زغلول وعبد العزيز فهمي في الوزارة بأن يحل عبد العزيز فهمي محل فتحي وسعد محل أحمد حلمي رغبة منه في أن يضمن لمركزه ـ بعد أن تضع الحرب أوزارها ـ لونا من الاطمئنان بتحالفه مع الزعماء الذين كانوا يحظون إذ ذاك بتأييد كبير من الشعب[1].

وصادف اقتراح رئيس الوزراء قبولا لدى السلطان، فأبلغ المندوب السامي ونجت الذي كتب لحكومته يقول: «إني أعرف سعدا جيدا، وبالرغم من أنه يشتهر بروحه الوطنية، فإن له بلا ريب نفوذا كبيرا على الشعب كخطيب كما أنه متمتع بقوة في البلاد، أما عبد العزيز فهمي فهو محام أيضا يشتهر بأمانته واستقامته التامة». وأضاف قائلا عن الوزيرين المطلوب إبعادهما «كانا قد عينهما كتشنر، وأنهما مواليان جدا للإنجليز ولا يرغبان في البقاء في الوزارة لاستياء الشعب منهما، وأن إدخال سعد زغلول وفهمي سوف يقوى النزعة الوطنية بلا شك في الوزارة الجديدة، ولكني من جهة ذلك لست معارضا بالكلية، فسعد الآن وكيل الجمعية التشريعية، وقد حصل بفضل مواهبة الخطابية على مركز فائق جدا. ولست متأكدا من أنه ليس من الحكمة أن نحصل على تأييده للحكومة بدلا من أن نجعله معارضا لها في حالة إبعاده عن الوزارة»[2].

ولم تكن لندن ترغب في إحداث أي تغيير في الوزارة، فهي لا تميل إلى تعيين رجلين مثل سعد وفهمي، كما رأت ألا تنفذ أي طلب للسلطان خوفا من إثارة ما كانت تلك الحكومة تعتبره سياسة خطرة تخفف من الرقابة الإنجليزية الشديدة. وأخيرا فقد كان إبراهيم فتحي من مؤيدي الحماية وعميل من عملائها. ومذكرات سعد زغلول تعكس تشوقه لدخول الوزارة وكثرة محادثاته مع حسين رشدي والسلطان ومكماهون وونجت.

ولقد استطاع ونجت أن يلعب دورا مهما في هذه الأزمة وكان موقفه متناقضا، فقد رأينا كيف أظهر رغبته في تعيين الوزيرين، ولكن لويد يصرح بأن ونجت هو الذي رفض اقتراح السلطان ويؤيده في ذلك سعد إذ يقول «إن ونجت لا يرى وجها لتغيير

(١) Lloyd, op. cit., p. 273.

(٢) Wingate, op. cit., p. 224.

وزارة الأوقاف، لأن وزير هذه الوزارة عرضة للقيل والقال، فلا ينبغي تصديق كل ما يقال في حقه[1]».

ويُرجع سعد زغلول سبب عدم تعيينه في الوزارة هو أن برونيات رأى أن في إشراك سعد شيئا سياسيا، وقد كانت سياسة إنجلترا في ذلك الوقت هي إسكات أي صوت يمكن له أن يعارض أو يناقش أي أمر من الأمور التي فرضتها الحرب على مصر.

وسرعان ما وضعت إنجلترا حدا لكل هذه المساعي، وجاء الخبر من لندن في ١٣ ديسمبر ١٩١٧ بأن الحكومة الإنجليزية لا ترى محلا للتغيير في الوزارة، ولا في السياسة أثناء الحرب، وأن إبراهيم فتحي حائز لثقة مكماهون وكتشنر ولم يثبت عليه شيء مما نسب إليه[2]. وكان من المتوقع أن ترفض شخصية سعد زغلول، فهو معروف ـ كما أقر ونجت ـ أنه شريك مخالف وأن سياسته دائما هجومية علي الوزارة، وسحبت التغييرات المقترحة على الفور.

وهكذا عندما أراد السلطان ـ منذ بادئ الأمر ـ أن يستغل الموقف لمصلحته الشخصية، بأن يكون المصدر الرئيسي لتعيين الوزراء، إذ كانت تسيطر عليه فكرة بأنه إنسان رفيع الشأن، على المقام، فالوزراء لم يوجدوا إلا لتقديم النصح له وأنه يجب أن يتحكم فيهم، ضربت بإرادته عرض الحائط.

وقد أثرت فيه هذه الأزمة وآلمته كثيرا حيث قال في حديث له مع سعد زغلول «ولقد تكلمت مع ونجت في حقوقي بالنسبة لتغيير الوزراء وهو ما كان للخديو فقال: إن الحماية من شأنها ألا تبقى تلك الحقوق على حالها»[3].

وفي تقرير أرسله ونجت إلى حكومته يعلل فيه الباعث على سلوك فؤاد هذا

---

(١) Lloyd. op. cit., p. 273، سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٨، ٧، ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٧، ص ص ١٥٠٥، ١٥٠٦.

(٢) نفس المصدر، ١٦، ١٧، ١٨ ديسمبر ١٩١٧، ص ص ١٥٠٨، ١٥٠٩، قدَّم إبراهيم فتحي استقالته لرئيس الوزراء في ١٩ ديسمبر ١٩١٧ الذي قبلها، وتم تعيين أحمد زيور وزيرا للأوقاف بعد أربعة أيام.

(٣) نفس المصدر، ٢١ ديسمبر ١٩١٧، ص ١٥١٨.

بخوفه من الخديو السابق[١]. وفي حقيقة الأمر فإن فؤاد أراد مناوأة إنجلترا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كان يشعر أن الأمة غير راغبة فيه لذا أراد أن يعوضهم ويجعل من نفسه شخصا محبوبا بأن تكون وزارته مرضيا عنها بتعيين هذين الرجلين، هذا بالإضافة إلى حرصه على الاستفادة منهم في كيفية الإدارة، كما أن شعوره باحتقار حسين رشدي له جعله أيضا يطلب ذلك.

وهذا أمر يعده بعض الإنجليز خطأ سياسيا كبيرا من جانب حكومة إنجلترا إذ ضاعت بعدم إدخال سعد زغلول وعبد العزيز فهمي الوزارة، ضم العناصر الوطنية إلى الحكومة، وأن هذا الخطأ السياسي ليبدو جليا جدا في ضوء ما حدث بعد ذلك بعام[٢].

ساءت العلاقات بين الإنجليز وفؤاد، ولم يحدث ما كان متوقعا. فقد اختارته إنجلترا حتى لا يخلق العقبات أمامها، وفعلا حدث منذ أن تولى العرش أن سهل لها أمورا، ولكن ليست كل الأمور التي جعل عجلتها تدور، إنه فعلا جند المصريين لها، أعطاها كل شيء لدرجة أنه وهبها ثلاثة ملايين جنيه، وفي نفس الوقت راح يناوئها، ويحاول أن يمارس أوتوقراطيته عليها، ففشل في تنفيذ أي شيء أراده وعندئذ مضى يمارس تلك الأوتوقراطية على الوزراء، محاولا السيطرة عليهم فساءت العلاقات بينهم، فكتب ونجت إلى لندن يقول: «إنني أفهم لماذا يفضل بعض الوزراء كامل عن فؤاد، إن كامل كان يمثل بالنسبة لهم قوة أكبر، وهو راع لحقوق المصريين أكثر من فؤاد»[٣].

وكثيرا ما صرح إسماعيل سري بأن فؤاد رجل استبدادي بالرغم من أنه كان يرغب في أن يجعله رئيسا للوزارة بدلا من حسين رشدي الذي كان يكرهه[٤]. وقد نتج عن ذلك أن أصبح الأخير غير قادر على تسيير أمور الحكومة، فصار لا يدرس أغلب المسائل التي تعرض عليه في مجلس الوزراء «وإذا استفهم مستفهم من زملائه عن أمر ما يكون خاصا بوزارة الداخلية التي يتولى أمورها ارتبك فى الجواب». ويتابع

(١) F. O., Wingate to Harding, Oct. 19, 1918.

(٢) Wingate, op. cit., p. 225.

(٣) Ibid., p. 223, Wingate to Harding, October 12, 1917.

(٤) سعد زغلول، المصدر السابق كراسة ٢٨، ٢٨ فبراير ١٩١٨، ص ١٥٣٧.

سعد زغلول سوء هذه العلاقة «فهمت منه ـ السلطان ـ أنه غير راض عن رشدي، ومن أسباب عدم الرضا التي ذكرها أنه كان يدافع عن إبراهيم فتحي إلى آخر لحظة، وأنه لم يرتب للتغيير الترتيب اللازم الذي يؤدى إلى النجاح، فكان يلزم أن يسعى أولا فى الإسقاط ـ إسقاط فتحي ـ ثم في انتخاب غيره، ولم يفعل ذلك وبعد أن حصلت المعارضة ـ معارضة لندن ـ في التغيير حضر مع إبراهيم فتحي وتركه تحت وصعد هو وطلب تسامح عظمته، فرفض بتاتا ـ السلطان ـ وقال إن رشدي باشا أراد بهذا أن يسلبني كل مسئولية لى، قلت إن مقاصد مولانا السامية لا تستحق إلا كل تعضيد، قال متأثرا كأن هذه الكلمة مست موضع الألم أليس كذلك إني لا أستحق هذا، قلت كذلك يا مولاي، ولكن قصد رشدى لا يمكن أن يكون سيئا، وإن كان الخطأ في قوله، وقد علمت منه أنه كان مستعدا استعدادا تاما لأن يضحي بمركزه خدمة لعظمتكم وتنفيذا لكلمتكم. قال عظمته أعلم ذلك وقد قدم رشدى بالفعل استعفاء بغير تاريخ، فقلت أرخه يوم ١٦ ديسمبر، وما أردت بالطبيعة أن أستعمله ضده، ولكنى أطلعت عليه ونجت، ومن هذه الأسباب أيضا أنه تكلم مع برونيات وأفضى إليه بخطته السياسية. فما كان من هذا الأخير إلا أن سطر ما جرى منه بالقلم وأرسله إلى لوندرة»[١].

من هذا نرى مدى ما وصلت إليه العلاقة بين السلطان ورشدى وتصاعدت إلى درجة أن رئيس الوزراء كان لا يزوره أبدا ليعرض عليه أي أمر يختص بالوزارة. «وقد كانت الأمور التى يقررها مجلس الوزراء تعرض عليه بعد أن يكون الاتفاق قد تم بين الحماية وبينهم، ولقد بلغ من الأمر أن عرض عليه بيان الحكومة في مسألة احتكار القطن لنفسها باللغة الإنجليزية التي لا يفهمها، ورشدى باشا يسعى أغلب أوقاته الآن في سراى السلطان ويكثر الاجتماع بالأمير كمال، ومقابلته في نادى محمد على لجماعة من الإنجليز الذين حضروا للبحث في مسألة القطن، وكان هذا الأمر مدعوا للعلم، ولم يأخذ عظمته خبرا بهذا إلا من غير رشدى، وسعي في أن يسرق من الأوقاف مقدار ألف وخمسمائة فدان من أطيان المرحوم السلطان حسين بمبلغ مائة وخمسين ألف جنيه»[٢].

---

(١) نفس المصدر، كراسة ٢٨، ٢١ ديسمبر ١٩١٧، ص ص ١٥١٧، ١٥١٨.

(٢) نفس المصدر، ٢٠ مارس ١٩١٨، ص ١٥٥٣.

أما الحكومة الإنجليزية، فسعت منذ البداية للتقليل من نفوذ السلطان حتى حينما أراد الحصول على قسط من الإصلاحات الخاصة بالامتيازات والتقدم الدستوري، فكان الرفض من سياستها، وقد أحس أن موقفه سيكون صعبا إذا ما انتهت الحرب دون أن يحصل على أي امتياز مادي لمصر، لكن الإنجليز أبوا «لأنهم يريدون أن يفهموا عظمته من أول الأمر ألا يشارك في سياسة الملك»[1] حتى لا يتوهم السلطان أن له سلطانا وأن بيده وبإمكانه الأمر والنهي.

وخسر فؤاد إنجلترا ولم يستطع أن يكسب منها شيئا، وخسر الوزراء وعلى رأسهم حسين رشدي، وخسر الشعب إذ جاء بدون رغبته، هذا في الوقت الذى لم ينجح أبدا في أن يجعل لنفسه شعبية بين المصريين.

نهاية الحرب وتشكيل الوفد المصري

ظهرت ظروف دولية ساعدت على نهاية الحرب ولعبت دورا مهما في حياة مصر السياسية، وكان لها التأثير القوي في نفوس المصريين، فقد تغير الوضع الدولي في هذه الفترة، قام الروس بالثورة البلشفية عام ١٩١٧، وكان لسقوط روسيا القيصرية أولى نتائج هذه الحرب، وعلى أثر ذلك انفجرت مراجل الشعور القومي في كل مكان، وكانت له انعكاساته على مصر.

وفي العام نفسه دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب بعد أن رأى رئيسها ولسون Wilson أن الإنجليز وحلفاءهم لن يستطيعوا الثبات أمام الألمان إذا لم تعاونهم أمريكا بل وتشترك معهم في الحرب، ولكنه لم يستطع أن يقنع الشعب الأمريكي بأن انتصار ألمانيا يعرض سلامة الولايات المتحدة للخطر إلا حينما ضربت الغواصات الألمانية البواخر الأمريكية في عرض الأطلنطي. عند ذلك أعلن ولسون الحرب على ألمانيا، وهنا بدت للإنجليز فرصة أمل النصر وبخاصة بعد أن قاومت «فردان» الحصن الواقع بين ألمانيا وفرنسا مقاومة عنيفة بقيادة الجنرال بيتان. ومن هنا تغيرت كفة الميزان وازدادت رجحانا بالنسبة للحلفاء.

وعقب دخول ولسون الحرب أعلن في ٨ يناير ١٩١٨ مبادئ مهمة اتخذتها

---

(١) نفس المصدر، كراسة ٣٠، ١٧ نوفمبر ١٩١٧، ص ١٦٨٨.

الشعوب نصيرا لها، أعلن تعميم «مبدأ مونرو» وتطبيقه في أنحاء العالم، وبين أن لكل شعب حقا في اختيار السياسة التى تتفق معه، وبالتالي له الحق في تقرير مصيره هو وحده ولا أحد غيره لا فرق بين شعب ضعيف وآخر قوي، ونادي بإنشاء جمعية أمم لوضع الكفالات لضمان الاستقلال السياسي وسلامة الأملاك لجميع البلدان صغيرها وكبيرها على السواء، وأن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولي أو باتفاق بين متنافسين وأعداء، وأن الأماني القومية يجب أن تحترم، وأنه لا يجوز أن تساد الشعوب أو تحكم إلا بمحض إرادتها ورغبتها، وأخيرا أضاف بأن ممتلكات الدولة العثمانية يجب أن تكون سيادتها مضمونة[1].

واعتبر الناس أن تلك المبادئ إنجيلا بين المتحاربين وعهدا صريحا بين المتحالفين، ومنهم إنجلترا التى صرح رئيس وزرائها علنا باقتناعه بهذه المبادئ، وبأن بلاده تلتزم بها بعد الحرب، كذلك وافقت فرنسا عليها.

جاءت تصريحات ولسون أملا لكل أمة ضعيفة، اعتبرتها دستورا وميثاقا وازدادت فرحتها عندما صدر التصريح الإنجليزي الفرنسي في ٧ نوفمبر ١٩١٨ الذى انصب على إنصاف الشعوب العربية التى كانت تخضع للحكم العثماني[2].

بالإضافة إلى ذلك، فقد ظهرت مملكة العرب كدولة مستقلة عقب قيامها بالثورة على العثمانيين، فتلك البلاد المتأخرة حضاريا نالت هذا الاستقلال بفضل معاونة إنجلترا لها، فمن مصر خرجت الثورة العربية ومراسلات الحسين ـ مكماهون تكشف عن التعضيد الإنجليزي للعرب والإيعاز بالثورة ضد الأتراك بل وبمساعدتهم في الهجوم على الجناح التركي.

وفي ١٨ يوليو ١٩١٨ اشتدت الهجمات على الجيش الألماني، الذى دب فيه اليأس واستسلم للقنوط، وبدا كل شيء مبشرا لإنجلترا وحلفائها بالظفر. وفي نوفمبر قامت الثورة في ألمانيا واضطرت الحكومة الألمانية إلى طلب الصلح. كما طلبته الدولة العثمانية، واستسلمت النمسا وبلغاريا وبقية دول وسط أوربا.

---

(١) عبد الرحمن فهمي، المصدر السابق، الملف الأول، ص ص ٦ ـ ٩.

(٢) Wingate, op. cit., p. 228.

كان لانهيار الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر وانهزامها سببا في إيقاظ الوعي القومي في الشعوب العربية وخاصة في مصر، إذ أصبحت غير مدينة بالتبعية لها، وكان لتحرر شعوب وسط أوربا من الحكم العنصري والألماني والنمساوي، ونيل كل من العرب والبلغار واليوغسلاف والسلوفاك استقلالهم، واشتداد الحركة الثورية في إيطاليا وألمانيا لدرجة أن الجماهير الشعبية هناك أوشكت على قبض السلطة. هذا كله جعل المصريين يتوقعون هم أيضا تغيير الحكم في بلادهم. هذه الأحداث فضلا عن الأوضاع داخل مصر أثنـاء الحرب قد تفاعل وتبلور في صحوة جديدة.

وكانت مصر قد شهدت منذ أوائل القرن العشرين تلك الحركات الاستقلالية متمنية أن ينالها هي الأخرى هذا الاستقلال، رأت إيران قد نجحت في الوقوف أمام الاستعمار وقامت بثورتها، وفي الدولة العثمانية تمكنت تركيا الفتاة من الإطاحة بالسلطان عبد الحميد وإقامة حكم نيابي، وحتى أفغانستان أعلنت ثورتها ضد إنجلترا ونجحت في ذلك، وتلك الانتفاضة الثورية في الهند، وثورة أيرلندا التى أثبتت أنه من الممكن لإمبراطورية بريطانيا العظمى أن تنسلخ منها مستعمراتها.

أحست مصر بأن الوقت قد جاء، فإن إنجلترا أفهمتها أن إعلان الحماية عليها جاء نظرا لظروف الحرب، وأدخلتها بالتالى في حرب لا ناقة فيها ولا جمل، قدمت فيها جميع مواردها، حاربت وضحت برجالها حتى إن اللنبي قائد الحملة المصرية اعترف بأن الجانب الأعظم من الفضل في نجاح حملة فلسطين وسوريا إنما يرجع إلى مصر. لقد حارب المصريون في فرنسا وفي الدردنيل وفي السودان وفي شبه الجزيرة العربية، واعتقدوا أنه سيطبق عليهم المبدأ القاضى بألا تحكم الشعوب على غير رضاها.

وبدأ الشعب بجميع طبقاته ينتظر خيرا من إنجلترا بعد تلك التضحيات الكبرى، وعندئذ بدأت الحركة الوطنية تظهر بوضوح بعد أن كتمت أنفاسها حوادث الحرب، وبعد أن تأكدت أن النصر أصبح لإنجلترا وحلفائها ولم تعد هناك دولة عثمانية صاحبة سيادة على مصر. كان شعور المصريين منذ نشوب الحرب متجها للدولة العثمانية صاحبة الخلافة والحق الشرعي في مصر وكانت أغلبية الأمة المصرية تتمنى فوز الأتراك والألمان، ولكن باندحارهم رأوا أن تركيا وألمانيا لن يقدرا على

تخليصهم من الإنجليز، إذن لا بد من الوقوف أمام إنجلترا وجها لوجه، وخصوصا بعد أن نشر في الصحف موافقة بعض الدول من حليفات إنجلترا بالحماية على مصر وإقرار النظام السياسي الكائن فيها.

وقد فكرت الطبقة الحاكمة أيضا في وضع مصر وعلاقتها مع إنجلترا وأنه بانتهاء الحرب يجب أن تنظم الحماية في إطار يمنح بعض السلطة لمصر، وكان في نية السلطان حسين أن يسافر بعد انتهاء الحرب مباشرة إلى لندن لتنظيم الحماية[١]. غير أنه كان لا يطمع في أكثر من توسيع درجة الاستقلال الداخلي في ظل الحماية البريطانية، وعندما بدا في الأفق أن النصر لإنجلترا يبدو قريبا فكر أن يكتب خطابا يوجهه إليها رأسا ويسألها فيه حل المسألة المصرية بما يرضى الأمة، فعهد إلى حسين رشدى بهذه المهمة وتنفيذ المشروع، ولكن مرض السلطان ووفاته حال دون ذلك[٢]. وتدرج الأمر إلى أن قام حسين رشدى وعدلى يكن في الأيام الأخيرة من الحرب بوضع مشروعات لم تخرج عن الحكم الذاتي، وتوسيع اختصاصات الجمعية التشريعية، وكانا يرغبان في السفر إلى لندن لنفس الغرض ألا وهو تنظيم الحماية[٣]. وفي أواخر أغسطس ١٩١٨ اتفق السلطان فؤاد مع حسين رشدى على أن نهاية الحرب ستكون فرصة لتحديد شكل الحماية بمنح جزء كبير من الاستقلال الذاتي[٤]. ومن هذا يتضح أن الوقت قد حان لإعطاء مصر، وقد اختلفت وجهات النظر في الشيء الذى يعطي لها بين المصريين وبين السلطان ووزرائه.

مضى الذين كانوا ينتظرون نصرا ألمانيا عثمانيا ويرحبون به فيما مضى، وجدوا الآن أن الفرصة حانت لتغيير موقفهم، فقاموا يرددون بأن مصر بمساعداتها في الحرب ماديا وأدبيا لها الحق في أن يعم هذا النصر عليها، وأن ينالها الاستقلال، أما المعتدلون فقد رأوا أن الساعة حلَّت للمطالبة بحكم ذاتي طبقا لما صرح به الساسة البريطانيون مرارا من أن تدخل إنجلترا في مصر تدخل وقتي.

كان ونجت على دراية تامة بالشعور العام وقتذاك، فأرسل إلى بلفور Balfour وزير

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٥٣، غير مرقمة، ص ٥.
(٢) أحمد شفيق، حوليات مصر...، ص ص ١٤٤، ١٤٥.
(٣) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٥٣، ص ٥.
(٤) Roux, Ch. L'Egypte et l'Occupation Anglaise à L'Independance Egyptien, p. 256.

الخارجية يبلغه بأن التصريح الإنجليزي الفرنسي له رد فعل في مصر بين طبقات الأمة بأن تعامل مصر بنفس معاملة غيرها، وأبان بأن هناك شائعات لا يمكن تجاهلها تقضى بأن المصريين يريدون مندوبا أمريكيا ليبلغ أمانيهم إلى ولسون، ثم أضاف إليه قائلا «فإذا كان في إمكانك أن تزودني ببعض التوجيهات بالنسبة لوجهات نظر حكومة جلالته في حالة بحث الصحف لموضوع مستقبل مصر فسيكون لذلك مساعدة كبيرة لي»(١).

واهتمت وزارة الخارجية بالأمر واقترح رئيس القسم المصري صيغة للرد على ونجت، بين فيها أن مصر وضعت تحت الحماية نتيجة لعمل تركيا، وأنها بذلك أصبحت جزءا من الإمبراطورية البريطانية، وبذلك ليس للرئيس ولسون أن يتدخل في شئونها(٢).

وعلى الفور أرسل جراهـام لونجت يقول: «نحن لا علم لنا بوجود المطالب الوطنية التى أشرت إليها، ولا بالطريقة التى ستقدم بها، ولا بد قبل إدخال أي تعديل على النظام القائـم في مصر من بحث عميق، وأخذ رأي المسئولين الإنجليز والمصريين، وأود أن أؤكد لك أننا سوف لا نتخذ قرارا في هذا الشأن إلا بعد التشاور معك»(٣).

ويذكر محمد بهي الدين بركات «وبينما نحن في هذه الحال إذا بنا نسمع مفاوضات الهدنة بين الألمان والولايات المتحدة وفيها يؤكد د. ولسون أنه متمسك بخطته التى قالها في ٨ يناير وما بعدها كأساس لصلح عادل، فطربنا لهذه النغمة، وقال كل في نفسه هل لمصر حظ في الصلح القادم بصفة كونها من الشعوب الصغيرة التى نادى باستقلالها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؟ وهلا تسري على المصريين القواعد التى فاه بها من حيث وجوب إشراك الأمم الحاكمة أو المستعمرة؟»(٤).

من هذا يتبين أن مبادئ ولسون وموافقة إنجلترا عليها قد لعبت دورا مهما وأيقظت الأماني الوطنية وأثرها كان واضحا حيث التطلع للتحرّر.

---

(١) F. O., Wingate to Balfour, Nov. 9. 1918.

(٢) Ibid, The Chef of the Egyptian Section to Wingate, Nov. 9, 1918.

(٣) Ibid. Graham to Wingate, Nov. 13, 1918.

(٤) محمد بهي الدين بركات، المصدر السابق، ص ٤٨.

وفي أثناء ذلك انتشر خبر مشروع برونيات فخلق عاصفة من الغضب لدى المصريين. وتتابعت تقارير ونجت على أثر ذلك لوزارة الخارجية محذرا من تحفز المصريين للمطالبة بحقوقهم وبضرورة تحديد معنى الحماية وبين رغبة المصريين - من السلطان إلى الفلاح - في تحقيق استقلال مصر الذاتي[١].

تبع ذلك ظهور فكرة إرسال وفد رسمي لمؤتمر الصلح للمطالبة بحقوق مصر، واعتبار مسألة مصر مسألة دولية وليس لأي دولة أن تنفرد بالنظر فيها، وأن هذه المسألة المهمة تحتاج إلى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر حتى لا يأتى يوم انعقاده إلا ومصر مستعدة للمطالبة بحقوقها كاملة[٢].

وقد تعددت الروايات واختلفت الآراء حول صاحب الفكرة في تأليف الوفد المصري، فالرواية الأولى تقضى بأن عمر طوسون هو المحرك الأول لفكرة تشكيل وفد وإرساله للمطالبة بحقوق مصر، ويرجع السبب في أنه فكر في ذلك للضغط الذى مارسته السلطة العسكرية عليه، يذكر سعد زغلول «وهو - أي عمر طوسون - يشكو من السلطة ومصادرة أطيانه في أبى قير»[٣].

هذا بالإضافة إلى ميوله العثمانية، إذ كانت معروفة، فموقفه من الدولة العثمانية في حربها ضد إيطاليا في طرابلس، وقيامه وقتذاك بالدور الكامل لمساعدتها واضحا، وهذا مما دفعه إلى الوقوف ضد إنجلترا.

وقد تكلم عمر طوسون مع محمد سعيد في شأن صلة مصر بإنجلترا على ضوء تصريحات ولسون والتصريح الإنجليزي الفرنسي، فاقترح عليه أن يتحدث مع سعد زغلول لشخصيته البارزة في الهيئة الاجتماعية وفي الجمعية التشريعية[٤].

أما الرواية الثانية، فتبين أن أعضاء في الجمعية التشريعية هم الذين خلقوا فكرة إرسال وفد لمؤتمر الصلح إذ تقول إنه «في يوم من أيام شهر سبتمبر ١٩١٨ بينما كان لطفى السيد وسعد زغلول وعبد العزيز فهمى خارجين من مجلس إدارة الجامعة

---

(١) Wingate, op. cit., p. 220.

(٢) عمر طوسون، مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية، ص ص ٤، ٥.

(٣) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣٢، ٢٥ أكتوبر ١٩١٨، ص ١٨٤٣.

(٤) عمر طوسون، المصدر السابق، ص ٥.

المصرية، وأثناء سيرهم اعترض محمد محمود السبيل واضعا العصاة أمامهم في عرض الرصيف وقال: إلى أين تذهبون؟ إنني أريد أن أتحدث في مصير مصر. لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ولا بد من النظر في تأليف وفد كي يسافر للمطالبة بحقوق مصر. وذهبوا إلى منزل والد محمد محمود واستدعوا علي شعراوي وتناقشوا في ضرورة السعي للحصول على حقوق البلاد، فأبى سعد زغلول الموافقة على ذلك قائلا: إن الوقت غير مناسب لأن الإنجليز منتصرون وعددهم ومعداتهم كثيرة تملأ البلاد. وهذا وضع لا أمل معه في الحصول على شيء منهم، ثم استطرد قائلا: أرى الأولى أن تؤلف جمعية يساعد أعضاؤها بعضهم بعضا»[1].

وأبدى عبد العزيز فهمي المخاوف من ذلك، لأن جمعية من هذا القبيل تكون بطبيعتها سرية، وذلك مخالف للقانون ويدخل تحت العقاب فأجابه سعد زغلول «إذن تكون جمعية أصدقاء»[2]. وقد قال عبد العزيز فهمي في خطبة له في ١٣ فبراير ١٩٢٥ بعد أن أصبح رئيس حزب الأحرار الدستوريين «وعندما شرعنا فى تأليف الوفد بإلحاح المرحوم علي شعراوي وسعادة محمد محمود باشا واجتمعنا أول مرة في منزل سعادة محمد محمود، نفر سعد من الفكرة بدعوى قوة الأحكام العرفية، وأراد أن نؤسس جمعية يكون الغرض منها السعي في مصالحنا الشخصية ـ أو بالعربي الفصيح كما أفهمنا ـ ليعينه على تحقيق ما يتطلع إليه من كرسي الوزارة، فنفرنا منه وأسفنا جميعا على أنه كان معنا»[3].

وفي حقيقة الأمر فإن مذكرات سعد زغلول تعكس رغبته فى دخول الوزارة، وبالسعي لدى الجهات لتحقيق ذلك وبالتالى لا يستبعد ما ذكره عبد العزيز فهمي.

ولما وجد سعد زغلول أن الأمة مستعدة للنضال، واستاء من حالة مصر السياسية غيَّر سياسته، فيسجِّل القول: «لقد فاتحت بعضهم في لزوم التفكير في مصيرها ـ مصر ـ بعد الحرب»[4]. وعلى أثر ذلك دعا أصحابه محمد محمود وأحمد لطفى السيد

---

(١) عبد العزيز فهمي، هذه حياتي، ص ص ٧٢، ٧٣.

(٢) فتح الله بركات، مذكرات، الكراسة الأولى، ص ٦١.

(٣) خطبة ألقاها بدار حزب الأحرار الدستوريين في ١٣ فبراير ١٩٢٥.

(٤) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٨، ٢٠ مارس ١٩١٨، ص ١٥٥٣.

وعبد العزيز فهمي إلى عزبته بمسجد وصيف للتحدث فيما ينبغي عمله عندما تسنح الفرصة للبحث في المسألة المصرية بعد إعلان الهدنة، فأجاب الدعوة محمد محمود وأحمد لطفى السيد واعتذر عبد العزيز فهمي لمرضه[1]. وقد فكروا مليا في الكيفية التي يطالبون بها الإنجليز لحق مصر، وفي أثناء رجوعهم قابلوا إبراهيم الهلباوى وفاتحوه في الموضوع وكلفوه بنشر الفكرة بين المحامين، ويذكر الهلباوى «إنه في خريف ١٩١٨ فكر الأستاذ أحمد لطفى السيد وبعض أصدقائه في تأليف وفد تكون مهمته أداء هذا الواجب ـ عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ـ وفى ذات يوم وأنا عائد من قريتى بالبحيرة صادفت الأستاذ لطفى السيد مع المرحوم سعد زغلول باشا آتيين من مسجد وصيف، وعلمت منهما أنهما كانا يتداولان أثناء السفر في هذا الأمر وعرضا عليّ أن أكون معهما، فحبذت الفكرة، وقلت أنا معكما قلبا وقالبا بشرط ألا أبرح مصر، لأن مركزى في مكتبى وأشغالى في مزارعى لا تسمح لي بالسفر معكم إلى الخارج. ومن فكرتى هذه خلقت فكرة جديدة وهى أن يكون الوفد ذا شقين: شق يسافر، وآخر يبقى باسم لجنة الوفد المركزية»[2].

وبالنسبة للرواية الثالثة، فهى تُرجع فكرة تأليف الوفد إلى حسين رشدى، فقد كان يعلم مدى تهاونه في حقوق الشعب المصري، وفي كل الإجراءات التعاونية التي نفذها لصالح الإنجليز فبوصفه مسئولا عن استرداد الوديعة التى في حوزة إنجلترا، فاتح عدلى يكن واتفقا على مخاطبة من يثق بهم من رجال الأمة لمطالبة الإنجليز بحقوق البلاد. وكان يستدعيهم إليه بواسطة سكرتيره فردا فردا وباسم غير اسمه حتى لا يلفت نظر السلطة إلى اجتماعاته بهم، وكان أول من خوطب سعد زغلول وعبد العزيز فهمي ولطفى السيد[3]. وقد وضع حسين رشدى وعدلى يكن مشروعا لتنظيم الحماية وفكر الأول في السفر، وتخابر مع قنصلى أمريكا وإيطاليا بشأن سفر البعض للخارج[4].

وفي مقابلة جمعت سعد زغلول ورئيس الوزراء في نادي محمد على، فُتح

---

(١) عباس محمود العقاد، المرجع السابق، ص ١٩٢.

(٢) إبراهيم الهلباوي، المصدر السابق، الملف الثالث، ص ١٣٠.

(٣) أحمد شفيق، حوليات مصر...، ص ص ١٤٦، ١٤٧.

(٤) فتح الله بركات، المصدر السابق، ص ص ٦١، ٦٢.

الموضوع وتحدَّث سعد عن سعي زملائه معه في قضية مصر فرد عليه رشدى: «إننا نحن والسلطان فؤاد متفقون على السفر لأوربا للمطالبة بحقوق مصر»، وبيَّن له «أن من المصلحة أن يكون إلى جانبنا فريق من الأمة يدافع عن حقوقها نعتمد عليه لأخذ شيء من الإنجليز»[1].

هكذا اختلفت الروايات وتعددت الآراء بشأن صاحب الفكرة الأساسية لمشروع الوفد. ومن المرجح أن الأمير عمر طوسون هو صاحب الفكرة في تأليف الوفد، وأنه لما أحس سعد زغلول بذلك خشي أن يفلت الزمام من يده، فأسرع يعقد الاجتماعات في داره ووضع لهذا الأمر اعتباره ليتزعم هو الحركة[2].

وعقب ذلك تم اللقاء الأول بين طوسون وسعد زغلول لما له من مكانة بين الهيئة الحاكمة من ناحية وبين الشعب من أخرى، وينقل الأخير تفاصيل تلك المقابلة فيسطِّر «في المساء حضرت وليمة رشدى باشا وجلست بجانب مستر شيتهام وفندت له نظام مجالس المديريات ونظام سائر الهيئات النيابية المصرية، ثم قابلنى البرنس عمر وقال لي إني أفكر في أن يقوم من المصريين طائفة للمطالبةبحقوقها في مؤتمر الصلح، فقلت فكرة جميلة جالت في بعض الرءوس من قبل وقد آن الآن أوانها، فقال تأمل فيها وانظر من يساعد عليها، ثم انصرف كل منا عن صاحبه، وزرت محمد سعيد في اليوم التالى فحادثنى في هذه المسألة، ثم توجهت معه عند محمود صدقي فتلاقيت مع عدلى وتكلم معى في تلك المسألة، ورأينا الأوفق توسيط قنصل أمريكا، فاجتمع به رشدى ولطفى السيد واتفقوا على ذلك، وفاتح هذا القنصل فلم يجد عنده استعدادا لتأييد المسعى، وقال ليس هنالك إلا واحد من طريقين: إما أن تطلب تركيا استقلال مصر بأن تقول إنها تركت إليها حقوقها، وإما الالتجاء إلى الحكومة الإنجليزية»[3].

اتفق لطفى السيد وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وسعد زغلول على الاجتماع لمناقشة تلك المسألة ووضع حل لها وفي ضرورة عمل شيء خصوصا بعد أن رفض

---

(١) عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص ٧٤.

(٢) Landau, J, Parliaments and Parties in Egypt, p. 151.

(٣) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣٢، ١٢ أكتوبر ١٩١٨، ص ١٨٤٠.

قنصل أمريكا التابع لصاحب المبادئ الأربعة عشر التوسط أو المساعدة لأمة تريد تقرير مصيرها.

بدأت أخبار الصلح تنشر في الصحف، وبدأ سعد زغلول يرتاب من اجتماعاته إذ يقول: «وفى اليوم التالى - ١٠ أكتوبر ١٩١٨ - ذهبت مع محمد محمود إلى عزبة مسجد وصيف وتغيب لطفى بك السيد وتخلف عبد العزيز بك فهمى، وأقمت يومين وليلتين، ثم عدنا وقرأت في الجرائد أخبار الصلح، ولم نهتد إلى طريقة، والأولى بنا السكوت وصرف النظر عن هذه المسألة»[١].

من هذا يتضح أنه لم يكن محركا للمسألة، بل إنه في كثير من الأحيان كان يصمم على ترك هذا الموضوع ويسوق الحجج «إنه لا يمكننا فعل شيء ما دامت الأحكام العرفية التى ساد الخوف منها على قلوبنا جارية»[٢].

وفي أواخر أكتوبر ١٩١٨ قدم حسين رشدى وعدلى يكن لونجت مشروعا لتنظيم الحماية، وهو مشروع يعارضان فيه مشروع برونيات[٣]، وردت إنجلترا على ذلك بمشروع آخر كان له رد فعله، فيذكر سعد زغلول «إن الحماية قدمت مشروعا يقضى بإعطاء مصر استقلالا داخليا تاما في مقابل رضائها بالحماية، وأنه من المصلحة جدا كما أشار عبد العزيز بك أن تعم هذه القضية ويعتقدها الناس»[٤].

أثارت التحركات ريبة ونجت، فهو على علم بكل ما يدور فيها، وبتحفز كل المصريين ضد إنجلترا، فأسرع بمحاولة احتواء وأقام حفلة بالإسكندرية في ٢٢ أكتوبر ١٩١٨ دعا إليها الأمراء، وكان من بين المدعوين حسين رشدى وعدلى يكن ومدحت يكن ومحمد سعيد والأمير عمر طوسون وسعد زغلول. وبالرغم من أن ونجت قد بث عيونه وأرهف سمعه لكل ما كان متوقعا أن يتبادله هؤلاء من أحاديث سياسية، فإنهم انتهزوا فرصة هذا اللقاء وتحدثوا في الوضع الراهن، وضرورة عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح[٥].

---

(١) نفس المصدر، ص ١٨٤١.

(٢) نفس المصدر، كراسة ٢٨، ٢٠ مارس ١٩١٨، ص ١٥٥٣.

(٣) فتح الله بركات، المصدر السابق، ص ٦١.

(٤) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣٢، ٢٥ أكتوبر ١٩١٨، ص ١٨٤٢.

(٥) عمر طوسون، المصدر السابق، ص ٦.

وفي لقاء آخر بين سعد زغلول والأمير طوسون وجد الأول أنه يمكن الاستفادة من أموال الأمير، ويذكر فتح الله بركات بأن سعد قد منى نفسه بمساعدة البرنس له بالأموال، فأخبر إخوانه بأنه يوجد من يساعدهم بالمال ولم يذكر اسمه[1]. وبالفعل فقد بين سعد للأمير أن المشروع يحتاج إلى مائة ألف جنيه، وبأنه يشك في أن المصريين يدفعون مبلغا جسيما مثل هذا، وأنه من الممكن لعلي شعراوي أن يدفع عشرة آلاف جنيه، ولكنه يشك في ذلك أيضا[2].

من هذا يتضح أن سعد زغلول عندما رأى أن هذا الموضوع أصبح جديا، والجميع يخوض غماره، أراد أن يظهر على مسرح الأحداث ويكون هو بطل الرواية حتى أموال المشروع وجه ذكاءه للاستفادة من الأمير بالحصول عليها منه دون ذكر اسمه، لكن طوسون لم ينسق لذلك، ورأى الاكتفاء بكتابة عريضة بعد انعقاد مؤتمر الصلح بها مطالب مصر، يوقع عليها الأعيان، وترسل إلى القناصل، وتُشرح فيها المسألة المصرية[3].

وعارض سعد زغلول وأفهم طوسون أن مثل هذه العريضة لا تأتي بالفائدة المقصودة لاحتمال معارضتها بعريضة أخرى يمكن الحصول على توقيعات عليها يزيد عددها بكثير عن عدد التوقيعات الأولى، وأن المفيد هو سفر البعض للخارج للمطالبة بحقوق مصر من الدول أمام مؤتمر الصلح، وعرض له بأن ذلك يحتاج إلى المال، وإن كان المال لا يمكن تدبيره إلا بطريق جمعه من الناس، فهذا احتمال يستدعي إذاعة الخبر، وحينئذ يُسد باب السعي في وجوه المصريين. وبعد أن شرح ذلك طويلا وأفاض، كان جواب الأمير استحسان تقديم العريضة، ففهم سعد زغلول من ذلك أنه لا يريد دفع المال. وتم الاتفاق بعد ذلك على عقد اجتماع مع محمد محمود، ولطفى السيد، وعبد العزيز فهمى، وغيرهم، للبحث في المشروع، وإذا منع هذا الاجتماع يرسلون منشورا إلى ممثلى الدول يخبرونهم فيه بالمنع وبمطالب مصر[4].

---

(١) فتح الله بركات، المصدر السابق، ص ٦١.
(٢) عمر طوسون، المصدر السابق، ص ٦.
(٣) فتح الله بركات، المصدر السابق، ص ٦٢.
(٤) عمر طوسون، المصدر السابق، ص ٧٢.

وقد اهتم لطفى السيد ومحمد محمود بضرورة إيجاد حل للمسألة ورأوا أن أول طلب يطلبونه هو «إلغاء الأحكام العرفية، وأنه عند الكلام فيه يحصل الكلام في غيره بطريقة عرضية جسا للنبض، وقد علموا من رشدى أنه يمكن السفر إلى الخارج»(١).

وفي ٩ نوفمبر ذهب محمد على علوبة عضو الجمعية التشريعية إلى منزل سعد زغلول والتقى به «قلت له إن الحرب قد انتهت بظفر إنجلترا وحلفائها، وأن الهدنة ستعلن عما قليل، وقد أعلن ولسون مبادئه، كما أعلن لويد جورج تأييد هذه المبادئ، وأن علينا كأعضاء الجمعية التشريعية وكنواب عن الأمة نحو هذه الأمة، وأنت الوكيل المنتخب عن الجمعية التشريعية أصبح واجبك أكبر من واجبنا، فما الذى نعمله؟ فسألنى سعد وما الذى يقضى أن نعمله؟ فأجبته بأن الفكرة فيما يجب أن يُعمل ـ أي وسيلة ـ لم تتبلور في ذهنى، ولكن المحقق هو أن من الواجب علينا عمل شيء لمصلحة بلادنا بتكوين جمعية مثلا تسعى في تحقيق ما تصبو إليه البلاد اعتمادا على مبادئ ولسون، ولا زلت أكرر لك يا باشا أنك المسئول الأول أمام الشعب، فأجابنى أن بعض أصدقائنا قد فكروا فى هذا الأمر، وأنه يتداول معهم فيما ينبغى أن يُعمل، وعند اتفاقهم على الفكرة تخبرنى بالنتيجة حتى نكون معا لتحقيقها، كما أنه سيخبرهم بمسعاي»(٢).

وفي الوقت الذى كانت فيه الاجتماعات تعقد في بيت سعد زغلول وغيره من أعضاء الجمعية التشريعية لإيجاد حل للمسألة المصرية والمطالبة بحقوق مصر، قامت حركة من بعض الشبان المصريين، فقد حدث أن اجتمع فريق من أعضاء المدارس العليا وهو يضم نخبة من الشبان المثقفين ـ عملت إنجلترا له حسابا وأغلقته ومنعت اجتماعاته في أوائل الحرب ـ «قد تذاكروا في حقوق بلادهم وضرورة المطالبة بها»(٣). وكان هذا الفريق يضم مصطفى النحاس القاضى بمحكمة طنطا، وعلى ماهر مدير إدارة المجالس الحسبية بوزارة الحقانية، وأمين الرافعى الصحفي، وقد كانت أفكار هؤلاء الثلاثة أميل إلى مبادئ الحزب الوطني. وفي سبتمبر ١٩١٨

---

(١) فتح الله بركات، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٢) محمد علي علوبة، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٣) فخري عبد النور، مذكرات، ص ١١.

عقد اجتماع في سان استفانو بالإسكندرية بين مصطفى النحاس وعلى ماهر ودار الحديث عن مبادئ ولسون وقرب إعلان الهدنة، وكان النحاس على صلة بسعد، لذا اتجهت نيتهم إليه وإخوانه من أعضاء الجمعية التشريعية للقيام بعمل لصالح مصر، وعلى الفور قصد كل من النحاس وعلى ماهر سعد زغلول، وعرضا عليه ما فكرا فيه، ويذكر الأول «وكلمته في الموضوع فقال لي كويس، ولكن فيه سوابق غير مطمئنة في ذلك، وفي الهند قامت مثل هذه الفكرة، وكُتب فعلا تقرير بذلك وأرسل إلى ولسون، فكانت النتيجة أن هذا التقرير وصل إلى نائب الملك في الهند، فقبض على الذين قدموه»[1].

أخفى سعد عليهم ما يقوم به هو وزملاؤه لأنه كان في اعتقاده أن الأوان لم يكن قد آن لإظهاره، إلا أن النحاس وعلى ماهر لم يقتنعا، يقول النحاس: «وفكرنا في الطريقة فإما أن الشبيبة تقوم بالأمر بما عندها من الحماس أو يكون الأمر للشيوخ، فرأينا أن الأمر إذا أوكل للشبيبة يقضى عليه، إذن فالأحكم أن نبتدئ بدور الشيوخ بحيث إنهم يجب عليهم أن يقوموا بحركة الإشعار الأولى، وافترضنا أنه في ذلك الوقت سيقابل بالقمع، وهنا يأتى دور الشبيبة، وطرح أمامنا هذا السؤال: من نختاره من الشيوخ؟ لم يتجه فكرنا إلا إلى سعد باعتباره الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، فاتفقنا نحن الشبيبة على الذهاب إلى عبد العزيز فهمى ليتوسط لدى سعد ليقود الحركة، وكان عبد العزيز فهمى ساكنا في مصر الجديدة، وكان على ماهر أيضا ساكنا في مصر الجديدة»[2].

تقابل على ماهر مع عبد العزيز فهمى فرفض الفكرة، ولكن النحاس لم يكتف ورأى تكرار المقابلة، فذهب مع على ماهر إليه وعرضا عليه الفكرة من جديد فوجداه يمتنع أيضا، وكانت حجحه أن هذا كله غير منتج، فرد عليه النحاس: «هذا هو تفكيرنا، وهذا التفكير يجب أن يظهر إلى حيز الوجود، فإذا لم تفعلوا يا شيوخ سنبدأ بدورنا نحن الشبيبة». فلما اقتنع عبد العزيز فهمى بأن حركة هؤلاء الشباب جدية كشف لهما عن مساعى سعد وزملائه[3]، وأفصح عن تلك الاجتماعات السرية المتوالية التى

---

(١) أوراق خاصة بالوفدي محمود سليمان غنام.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

تتم في بيت سعد لهذا الغرض، وأنهم فعلا قائمون بدور التنفيذ لأجل السفر للخارج وقال لهما: «نحن سائرون في طريقنا» وطلب منهما أن يكونا متصلين به اتصالا مستمرا حتى يأتي دورهم، مع سرية الأمر بينهم[1].

هكذا أصبح سعد زغلول متزعما لهذه الحركة، وقد نجح في مسعاه، فمنذ بادئ الأمر استطاع أن يقود هذه المسألة مستندا لما له من شعبية، فكان حريصا على أن تكون الاجتماعات إما في بيته ـ الذى عرف باسم بيت الأمة ـ وإما في عزبته بمسجد وصيف. لقد استطاع أن يجمع أكبر عدد من الشخصيات البارزة في ذلك الوقت أمثال على شعراوى وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى.

وقد توالت اجتماعاتهم وكانت سرية إلى أن بلغ على ماهر من سامى قصيرى مندوب صحيفة المقطم أن دار المندوب السامى لديها علم باجتماعات سرية تعقد في منزل سعد، وأنهم يترقبونها ويتتبعون خطاها، فقال النحاس لعلى ماهر «يجب أن نذهب لعبد العزيز فهمى ونخبره» فأجابه «إذن وجب الظهور»[2]. ولما علم سعد أن أنباء اجتماعاته قد تسربت إلى السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية، أسرع بإعلان تأليف الوفد، وبضرورة مواجهة الإنجليز بالمطالب المصرية[3].

هذا فى الوقت الذى كان فيه أهالى مصر على دراية ومعرفة بهذه الاجتماعات، فما إن جاء شهر نوفمبر ١٩١٨ حتى كانت مجالس القاهرة تتحدث عن اجتماعات سعد زغلول بإخوانه من أعضاء الجمعية التشريعية، ورغبتهم في تأليف وفد يسافر إلى باريس للمطالبة باستقلال البلاد لدى مؤتمر الصلح. وكان الجميع يودون الوقوف على ما يجرى وراء هذه الحجب الكثيفة لدرجة أنهم علموا بالميعاد الذى حدده ونجت لمقابلة سعد وإخوانه، وكانت أحاديثهم تدور همسا في المجالس الخاصة، لأن الأحكام العرفية معلنة والصحف مراقبة[4].

(١) فخري عبد النور، المصدر السابق، ص ١١.
(٢) أوراق خاصة بالوفدي محمود سليمان غنام.
(٣) فخري عبد النور، المصدر السابق، ص ١١.
(٤) نفس المصدر، ص ٩.

إذن كان المصريون يشعرون بضرورة جنى مصر ثمار النصر بعد تلك المساعدات التى قدمتها لإنجلترا وحلفائها، وبأن الوقت قد حان لتحقيق الوعود التى قُطعت لها، وأن ترفع عنها الحماية التى فرضتها عليها كإجراء خربي مؤقت، لذا سعدوا لاجتماعات سعد وإخوانه، إذ اعتبروهم المنادين بحقوقهم. وحينما قبضت السلطة على الزعماء كان ذلك إيذانا بثورة ١٩١٩ .

وجاء دور السلطان فؤاد، فقد كان على علم تام بتلك الاجتماعات وبذلك الذى ينتظره المصريون جميعا بعد انتهاء الحرب، فسعى هو الآخر إلى محاولة لإيجاد حل للمسألة المصرية، فاجتمع بونجت في ٣ نوفمبر ١٩١٨ وتكلم معه في رغبته بجعل مصر ملكية دستورية لها مجلس وطني[١]. وهذه المطالب هي مطالب شخصية لا أكثر ولا أقل، طلب أن يكون صاحب جلالة، ولكن طلبه هذا لم يجب عليه، لأنه كان من عادة ونجت دائما الصمت حتى يعرف رأي لندن، وهو الأسلوب المتبع في معظم الأحيان.

وهنا رأى فؤاد ضرورة الاتجاه لتأييد الحركة الوطنية للمطالبة بحقوق مصر[٢]، فهذه فرصة لمناوأة إنجلترا التي طالما عملت على الحد من سلطته وأوقفته عند حده، وقد أبان لرشدي وعدلي أنه موافق على المطالبة لمصر بحق من إنجلترا، وبدأ يشجع على تأليف وفد لنفس الغرض، ويذكر عبد العزيز فهمي أن السلطان كان مؤيدا لهذه الحركة ـ تأليف وفد والسفر ـ «لأننا نحن ـ رشدي والسلطان فؤاد ـ متفقان على السفر لأوربا للمطالبة بحقوق مصر، ومن المصلحة أن يكون إلى جانبنا فريق من الأمة يدافع عن حقوقها تعتمد عيه لأخذ شيء من إنجلترا»[٣].

وعقب إعلان الهدنة رأى فؤاد ضرورة بعث برقية إلى ولسون يهنئه فيها بالانتصار الذي أحرزه الحلفاء، ويشيد بالدور الفعال الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في كسب الحرب، ورجا في ختام برقيته أن تكون المطالب المصرية موضع عناية الرئيس الأمريكي وعطفه. وقد رأى ونجت أن هذه البرقية هي نتاج ذهن أذكى بكثير

---

(١) St. Antony's Papers, Number 11, Middle Eastern Affairs, Wingate to Harding, Nov. 6, 1918.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣٢، ١٥ نوفمبر ١٩١٨، ص ١٨٤٤.

(٣) عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص ٧٤.

من ذهن السلطان إذ يقول: «وأنا ميال للاعتقاد بأنها قد تكون من إعداد رشدي بالاشتراك مع محامي إيطالي قدير صديق للسلطان، كما أني ميال إلى الاعتقاد بأن لحزب سعد زغلول المتطرف إصبعا فيها»(١).

وفي ١١ نوفمبر ١٩١٨ حدث أن اجتمع لدى سعد زغلول بمنزله الأمير عمر طوسون وإبراهيم سعيد ومحمد محمود وعلي شعراوى وعبد العزيز فهمي. وأبدى عمر طوسون رغبته في عقد اجتماع للمذاكرة في حالة مصر وما يجب أن يقدم لها من الخدمة، على أن يكون هذا الاجتماع من أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والأعيان، ويذكر سعد: «فوافقت على ذلك وكتبت أسماء كثيرين من الذين ينبغي دعوتهم، وكان هو يعارض في البعض ويملي البعض، واشتدت معارضته للهلباوي فأقنعناه بوجوب دعوته، فاقتنع بعد عناء، وبعد أن تم تحديد الأسماء التي يجب دعوتها كُتبت صيغة الدعوة وأخذها الأمير لإرسالها، وحصل الاتفاق على تحديد اليوم، إما يوم الثلاثاء ـ ١٩ نوفمبر ـ القادم أو يوم الأربعاء، ومكان الاجتماع قصر الأمير بشبرا»(٢).

واختلفوا على صيغة الدعوة لهذا الاجتماع، فكان رأى الأمير أنها تكون «للمطالبة بحقوق مصر» ورأى آخرون أن تكون «للمطالبة باستقلال مصر». ووافق سعد الأمير ليكون ذلك مدعاة لتسهيل السفر للخارج، وهناك تحصل المطالبة بالاستقلال التام، وكتب لطفي السيد مسودة الدعوة، وعند الانصراف دعا سعد الأمير لتناول الغذاء عنده يوم الاجتماع، فقبل الدعوة وقال «إنه سيحضر معه أمين يحيى وهو معروف بموالاته التامة للسلطان، فأكد ذلك الظن بأن عظمته مرتاح إلى هذا المشروع، ثم انصرف الأمير ليوزع أوراق الدعوة»(٣) واحتاطوا لتدخل السلطة البريطانية.

وفي ١١ نوفمبر ١٩١٨ أُعلنت الهدنة، فتزاور وزراء مصر ورجال الحماية مهنئين بعضهم بعضا، وأرسل ملك إنجلترا إلى السلطان فؤاد يشكره فيها على مساعدة

---

(١) F. O., Wingate to Graham. Nov. 24. 1918.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣٢، ١٥ نوفمبر ١٩١٨، ص ١٨٤٤.

(٣) نفس المصدر، إبراهيم الهلباوي، الملف الثالث، ص ١٣٠.

مصر، وبأنها سينالها نصيب كامل فيما سيعم على الإمبراطورية البريطانية من الرخاء[1].

وفي نفس اليوم اتفق سعد زغلول مع عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي زميليه في الجمعية التشريعية، وهذا لكي تتوفر الصفة التمثيلية ـ وذلك هو السبب في استبعاد لطفي السيد وإحلال علي شعراوي محله ـ بأن يطلبوا من دار الحماية تحديد موعد يقابلون فيه ونجت للتحدث معه في طلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب مصر على الحكومة الإنجليزية بناء على نصيحة رشدي وبفضل وساطته[2].

وتردد ونجت ماذا يفعل؟ هل يمهلهم حتى يستأذن؟ وأخيرا بدا له أنه من المفيد أن يلتقي بهم، وإن كان قد خشى من أن يعتبر هذا اللقاء «اعترافا رسميا بريطانيا» بأن هؤلاء الزعماء يمثلون الشعب المصري، ولكنه تغلب على مخاوفه هذه بتحديد موعد للقائهم، لا لأنه يريد أن يعرف رأي سعد زغلول وجماعته فحسب، بل لأنه كان يعلم أيضا أنهم لم يطلبوا مقابلته بدون موافقة السلطان والوزراء، وبأن هذه المقابلة لن تكون إلا مناوشة أولية لا بد وأن يتبعها طلبات رسمية من السلطان ووزرائه.

وتحدد يوم ١٣ نوفمبر ولم يخبر سعد زغلول عمر طوسون بأمر هذه المقابلة، وهذا دليل على أنه أحس بضرورة انفراده بهذا العمل. وفي حقيقة الأمر فقد ساعده على النجاح في ذلك شخصيته البارزة في الجمعية التشريعية وتزعمه للمعارضة فيها.

من هذا نرى أن المسألة المصرية قد درست تماما أثناء المرحلة الأخيرة للحرب، والدليل أنه بعد يومين فقط من إعلان الهدنة اتصل على الفور المندوبون المصريون بالسلطات الإنجليزية.

وقد تحولت الفكرة من السفر إلى مؤتمر الصلح إلى السفر للندن والاتفاق مع الحكومة الإنجليزية. وواضح أن سبب الأخذ بهذه الفكرة هو أن البلاد وقتئذ تقع تحت الأحكام العرفية، وكان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية. هذا

---

(١) Chafik, op. cit., p. 69.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ٩٢.

بالإضافة إلى أن سعدا وزملاءه من مدرسة تفضل التفاهم المباشر مع إنجلترا، ومن ناحية أخرى فقد كان عمر طوسون هو صاحب الفكرة في إرسال وفد إلى المؤتمر. لذا تمكن سعد ـ لكي يبعده ـ أن يغير الخطة ويجعل السفر للندن. ويذكر محمد فريد «أن القصد الأصلي كان الاقتصار على السفر إلى بلاد الإنجليز للاتفاق مع الحكومة الإنجليزية على منح مصر بعض الامتيازات الداخلية»[1].

وقرر سعد زغلول وزملاؤه من أعضاء حزب الأمة وحسين رشدي وعدلي يكن بعد عدة اجتماعات للبحث والمشاورة، تأليف وفدين أحدهما رسمي يمثل الحكومة قوامه رشدي وعدلي، والثاني أهلي يمثل الأمة برئاسة سعد للسفر لإنجلترا لحل القضية المصرية مباشرة مع الحكومة الإنجليزية، فإذا رفض مطلبه يطالب وفد الحكومة احتياطيا بالحصول على أكبر قسط ممكن من الحرية لمصر[2]. وأبان الوزيران أن مؤتمر الصلح سيوافق رسميا على الحماية، وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد، فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة، وهما يريدان أن يعلما ما هي حقوقهما على إنجلترا تحت رايتها[3].

فالوفد إذن ليس مؤمنا كل الإيمان بأن المنتصرين في باريس سوف ينصرون قضيته، وقد أعد العدة لذلك بالتفاهم مع لندن، ودعا هذا الأمر لكل من رشدي وعدلي لتنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا في حدود الاعتراف باستقلال ذاتي يهيئ لمصر التمتع في شئونها الداخلية بالنظام الدستوري[4]. ويؤيد علوبة ذلك بقوله: «رأت هذه الجماعة ـ جماعة الوفد ـ أن تجعل فاتحة برنامجها أن تتجه إلى الشعب البريطاني قبل كل شيء لنيل عطفه على مصر والمصريين، ولتبين للرأي العام هناك أن النقطة التي تلتقي فيها منافع بريطانيا العظمى واستقلال مصر ليست نقطة معدومة بل إيجادها في حيز الإمكان»[5].

ويبدو من موافقة الحكومة على تشكيل وفدين أمر غير مألوف، نظرا لأن العرف

(١) محمد فريد، المصدر السابق، كراسة ١١، ص ٣١١.
(٢) أحمد شفيق، حوليات مصر...، ص ٢٧٢.
(٣) القضية المصرية، ص ٥١.
(٤) محمد حسين هيكل، مذكرات...، ص ص ٨٢، ٨٣.
(٥) محمد علي علوبة، المصدر السابق، ص ١٣٨.

قد جرى على أن تتولى الحكومات مهمة تسوية علاقاتها مع الدول الأخرى دون حاجة إلى وفود أهلية تصحبها لكنها تعلم ـ الحكومة ـ أنها لم تكن لتستطيع أن تدعى تمثيل الشعب المصري لأنها لم تتول الحكم على أساس نيابي، كذلك فإنها تدين بالتبعية للدولة صاحبة السيادة على مصر، لهذا فإن تأليف وفد يمثل الأمة في حد ذاته يعزز مركز الحكومة المصرية أثناء عرض مطالبها.

ووضعت الخطة لإبعاد عمر طوسون، إذ إن سعدا كان يعتقد أن الأمير وصديقه محمد سعيد يبغيان المحافظة على السيادة العثمانية، وهو يكره هذه السيادة، بل ويقبل أن يتعاون مع الإنجليز على أن يتعاون معها، كذلك خاف سعد من تزعم الأمير المشروع ورغبته ـ كعادته دائما ـ أن يكون هو الزعيم، وهو المسيطر على الموقف. وتردد في ذلك الوقت من أعضاء الوفد أنهم يريدون هذه الحركة «حركة شعب لا إمارة، وحركة استقلال لا خلافة»[1].

وفي الوقت نفسه تدخل السلطان فؤاد، وذلك لأن الأمير من الأسرة السلطانية، والسلطان لا يود تعكير العلاقات بينه وبين إنجلترا عن طريق أمير من أسرة محمد علي يقف أمامها ويطالب بحقوق مصر، فهو غير مرتاح لظهوره كصاحب الفكرة على رأس هذه الحركة، ودخول أعضاء البيت المالك في مآزق سياسية من المفروض أن يكونوا بمعزل عنها، أما من ناحية نفسية فؤاد فكان يرتاب من زعامة الأمير ومن تنحيته عن العرش وتوليه مكانه. كذلك لعب حسين رشدي دورا مهما في إبعاد طوسون، وذلك أيضا لمصلحته الشخصية فمحمد سعيد منافس رشدي حبيب لعمر طوسون، لذا خاف أن يقبض الأمير على زمام الحركة، ثم على زمام الحكم، فيغير رئيس الوزراء ويعين محمد سعيد.

وتشكلت هيئة مكونة من سعد زغلول وعلى شعراوي وعبد العزيز فهمي وأحمد لطفي السيد ومحمد علي علوبة ومحمد محمود من أجل المطالبة بحقوق مصر، وتم للثلاثة الأول ذلك اللقاء التاريخي مع ممثل الحماية البريطانية في ١٣ نوفمبر ١٩١٨، وتصدر سعد الحديث وطلب إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على المطبوعات، ثم اشترك الثلاثة في طلب الاستقلال التام وتحديد العلاقة مع إنجلترا

---

(١) عباس محمود العقاد، المرجع السابق، ص ١٩٤.

بصداقة الحر للحر لا صداقة العبد للسيد، وعند الاقتضاء وجوب السفر لإنجلترا لعرض مطالب مصر، وأنه من حقها الإشراف على الدين العام وإعطائها التسهيلات في قناة السويس، كما أوضحوا أن مصر بلد لها حضارتها التي ترتفع عن بلاد دونها حصلت على استقلالها[1].

وكانت تلك مواجهة صريحة وحازمة في وقت مفروضة فيه الحماية معلنة فيه الأحكام العرفية. وانتقلت أخبار المقابلة إلى المصريين في جميع البلاد، فكان لها أثرها في النفوس التي تهفو إلى الحرية والاستقلال إذ رأت في عمل سعد وزميليه ما يروي ظمأها.

أما عن دور الحزب الوطني فإنه في اليوم التالي لإعلان الهدنة، اجتمعت اللجنة الإدارية وقررت أن تستبدل بالمادة الأولى من مبادئها ما يأتي: «يطلب الحزب الوطني الاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأي احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال»[2]. وذلك رغم أن قيادة الحزب الوطني كانت بخارج مصر منذ هجرة محمد فريد واضطهاد كتشنر لأعضائه ومغادرة الكثير من أتباعه مع بدء الحرب، معتقدين أنه يمكن لهم خدمة وطنهم وهم بالخارج بعيدا عن أعين إنجلترا، كما أن البعض منهم حاربته إنجلترا ونفته خارج مصر إبان الحرب، ورغم ذلك فإن بقايا هذا الحزب قد أيقن أخيرا أنه لا فائدة من الدولة العثمانية عقب انهزامها حتى محمد فريد نفسه، فقد تغير من ناحيتها بعد أن أيقن نيتها.

الاعتراف الدولي بالحماية

منذ أن أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر، وهي تسعى بكل الطرق لجعل هذه الحماية شرعية، وذلك باعتراف أكبر عدد من الدول بها، لأنها تعلم أن هذه الحماية التي فرضتها على مصر لم تكن قانونية.

---

(١) عبد الرحمن فهمي، المصدر السابق، ص ص ١٢ ـ ١٦. أعلنت الهدنة الساعة ١١ في يوم ١١ من شهر ١١ عام ١٩١٨.

(٢) آدم، چوليت ، إنجلترا في مصر، تعريب على كامل، جـ٢، ص ٣٠٠.

كانت أولى الدول التي سعت إنجلترا لضرورة موافقتها علي هذا الإجراء فرنسا، ونحن نعلم التنافس الذي كان بينهما والذي انتهى بالوفاق الودى ١٩٠٤ وهو يقر عدم تغيير حالة مصر الراهنة في ذلك الوقت، ولكن إنجلترا بدورها حللت ذلك واعتبرت أن الحماية لا تغير من السياسة ولا من الوضع شيئا. وفي أوائل الحرب لم تكن الساعة تسمح بالمناقشات الدبلوماسية بين الحليفتين، وكان طبيعيا بعد أن رفضت فرنسا فكرة ضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية أن تعلن موافقتها على الحماية، إذ اعتبرتها أخف وطأة على الرأى العام هذا من جهة، ومن أخرى ففرنسا كانت حليفة لإنجلترا ضد ألمانيا، وهي تعلم أن وضع مصر الدولي والقانوني يرجعها إلى تبعية الآستانة وبالتالي فإن الأخيرة حليفة لألمانيا، إذن فإعلان الحماية على مصر وإنهاء السيادة العثمانية يجعلها ضد الألمان، وهذا في الحد ذاته مصلحة لفرنسا. ومن ثم كان من المنتظر أن تعترف فورا في مثل هذه الظروف بالحماية، وذلك في صبيحة إعلانها أى في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ نظير موافقة إنجلترا على المعاهدة الفرنسية المراكشية الموقعة في ٣٠ مارس ١٩١٢ [١]. وفي مقابل أيضا إعطاء فرنسا وعدا بسوريا ولبنان، وتم ذلك فعلا عن طريق اتفاقية سرية بينهما اشتركت فيها روسيا[٢]. وقد صرحت الصحف الفرنسية بأن فرنسا كانت على اتفاق مع الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٠٤ بشأن بسط الحماية البريطانية على مصر[٣].

وعقب توقيع معاهدة الصلح في ڤرساي، أراد بلفور وزير خارجية إنجلترا إحباط مساعي سعد زغلول ورفاقه، فعادت فرنسا تكرر موافقتها على الحماية، إذ كانت تخشي مما يحدثه استقلال مصر بين جيرانها في تونس والجزائر ومراكش، وما يترتب على الاستقلال من نتائج خاصة برءوس أموالها في مصر، هذا بالإضافة إلى اهتمامها بإرضاء إنجلترا والحفاظ على الوفاق.

كانت الدولة الثانية التى سعت إنجلترا لضمها إليها باعترافها بالحماية على مصر هي روسيا، وقد ترددت في بادئ الأمر، ولكنها اعترفت بها بعد أن تم الاتفاق مع

---

(١) The Times, Dec. 19. 1914.

(٢) Chirol, op. cit., p. 124.، هى المعروفة باسم اتفاقية سايكس بيكو التي عقدت عام ١٩١٦ بين إنجلترا وفرنسا وروسيا.

(٣) الأهرام، ١ يناير ١٩١٥، الأفكار ١٣ يناير ١٩١٥، وادي النيل، ٢٤ يناير ١٩١٥.

إنجلترا وفرنسا، وبعد أن أخذت وعدا منهما بالسيطرة على القسطنطينية (الآستانة) والمضايق بل وامتلاكهما، مع ضمان مراعاة المصالح الروسية في مصر. وتم ذلك عن طريق معاهدة سرية عقدت لأجل هذا الغرض(١). ولكن بقيام الثورة البلشفية في روسيا، حلت نفسها من كل الارتباطات التى سبق أن عقدتها.

أما إيطاليا فقد شرطت اعترافها بالحماية بأن تبقى مصالحها في مصر مصونة كما هي في ظل الامتيازات(٢). ولم يحدث إعلانها دهشة في روما حيث اعتبر من الأمور المنتظرة، ونشرت صحفها في ٢٤ ديسمبر ١٩١٤ بأنها مستعدة للاعتراف بها، وقالت الجورنال دي إيطاليا « إن إنجلترا كانت تعد نفسها منذ بضعة أشهر لهذا الحدث الذى هو نتيجة الحالة الفعلية، فإن الضرورة قضت بذلك فتم، وأن عمل إنجلترا هذا ليس فيه إلا تثبيت الحالة التى كانت موجودة منذ عام ١٨٨٢ »(٣).

وأيقنت إيطاليا أنه لا بد من فوائد جزيلة لها في طرابلس، ورغم ذلك فقد تلكأت في الاعتراف بها، وتجنبت الموافقة رسميا حتى لا يكون هذا بمثابة عمل عدائي لألمانيا والنمسا والدولة العثمانية، لكنها في نفس الوقت أبلغت إنجلترا أنها لا تعترض على إدخالها في شروط الصلح(٤). ومن هنا علقت «البال مال جازيت» عن نظام الحماية «وقد قابلته كل من فرنسا وإيطاليا بالارتياح، لأن موافقتهما العظيمة تحملانهما على توطيد النظام والأمان في القطر المصري»(٥).

لكن هذا الموقف المائع كان يقلق إنجلترا أشد القلق، وفي تقرير اللنبى الذى أرسله للندن أثناء ثورة ١٩١٩ طلب فيه ضرورة اعتراف إيطاليا رسميا بالحماية البريطانية حتى تصبح الحماية شرعية(٦). ورغم توقيع إيطاليا على معاهدة فرساي ـ التى أقرت الحماية على مصر ـ فإن إنجلترا لم تكتف بذلك، وأرادت تصريحا مثل تصريح كل من فرنسا والولايات المتحدة، وأصبح الأمر مصدر قلق لرجال لندن من

---

(١) Les Nouvelles, 27 Jan. 1915.

(٢) وادي النيل، ١٠ يناير ١٩١٥.

(٣) الأهرام، أول يناير ١٩١٥.

(٤) الجريدة، ٢٢ ديسمبر ١٩١٤.

(٥) الأهرام، ١٢ يناير ١٩١٥.

(٦) F. O., 371, Allenby to Earl Curzon, March 28, 1919.

ناحية، ولرجال الوكالة البريطانية في مصر من ناحية أخرى، خاصة بعد أن ظهر في مصر بعض الإيطاليين الذين شجعوا الثورة. فاجتمع هاردنج بالسفير الإيطالي في لندن للاستفسار عن سر موقف إيطاليا من مصر، وتأخيرها في الاعتراف بالحماية وهدفها من ذلك، وعرض عليه تعويض إيطاليا في سبيل ذلك الاعتراف الرسمي بإعطائها منطقتي «جوبلاند وقسمايو» من الممتلكات البريطانية في إفريقيا، وأبان السفير بأن التعويض لإيطاليا في إفريقيا ملزما لها نظرا لدخولها الحرب في صف إنجلترا و عليه يجب أن تنال تعويضا لذلك(١). وما لبث أن تم الاعتراف.

وبالنسبة لليونان، فتلقت خبر الحماية باطمئنان، فكان الظاهر من تلغرافات أثينا أن الصحف اليونانية قابلت إعلان الحماية بالارتياح، وأملت أن يؤدى إلى تحسين الحالة التجارية، لأن من مصلحة الجالية اليونانية نجاح التجارة، فاليونانيون لهم الباع في سوق التجارة المصرية. واستحسنت بقية الدول المحايدة الحماية. أما الدول الأقل أهمية أمثال رومانيا ودول إسكانديناڤيا وسائر الممالك الصغيرة، فقد أيدت الحماية بحكم القوة والمصلحة(٢).

وعن موقف الولايات المتحدة، تلك الدولة التى غيرت مجرى الحرب وجعلته في صالح دول الوفاق، فبالرغم من أنها لم تدخل الحرب إلا في آخرها، لكنها كانت مشجِّعة علي الحماية منذ البداية، وفي يوم إعلانها، أعطى سفير إنجلترا في واشنطن لحكومة الولايات المتحدة مذكرة رسمية تحتوى على الإجراءات التى اتخذت في مصر، وتشير إلى أن إنجلترا ستراعي المصالح الأجنبية فيها(٣). وفي ١٩ إبريل ١٩١٩ اعترفت رسميا بالحماية، نظرا لقوة إنجلترا في مؤتمر الصلح، ولتحول الكثير عن ولسون الذى خشى من إغضابها وكان في حاجة إليها لتحقيق أحلامه في تأسيس عصبة الأمم، وحرصت إنجلترا على اعتراف صاحب المبادئ الأربعة عشر حتى تقضي على الثورة المصرية.

---

(١) Ibid, Earl Curzon to Sir Rod, Octobre 14, 1919.

(٢) الجريدة، ٢٢ ديسمبر ١٩١٤.

(٣) Bourgeois, La Formation de L'Egypte Moderne, p. 40.

بهذا ضرب بحق تقرير المصير عرض الحائط، فاعترفت الدول بالحماية البريطانية على مصر، وستكتمل الدائرة بإقرار معاهدات الصلح لها.

هكذا عندما أحست مصر بأن السلام سيسود ويضع حدا لظلم إنجلترا الذى أقامته في مصر، وبأن الوقت قد حان لإنهاء الحماية المذلة وتلبية مطالبها، بعد ما نفد صبرها وأثارتها أحداث الحرب، ومتطلبات الإنجليز منها، وما عانته في سبيل الفوز النهائي، يكون في النهاية نصيبها الرفض البات إذا طلبت أن يسمع صوتها كسائر الشعوب.

بهذا حرمت مصر من عرف القانون الدولي ومن الإنصاف ومن أن تُمثَّل في مؤتمر الصلح لا لسبب يجيز للحجاز والهند وقبرص ويحرم مصر سوى انضمام الأولين لإنجلترا، وطلب الأخيرة الخلاص منها.

وكان طبيعيا أن مؤتمر ڤرساى لم يكن مستعدا لسماع صوت مصر أو لتحقيق مطالبها. لقد اجتمع ليحدد مصير الدول المنتصرة وعلاقاتها بالدول الخاضعة لها. وإنجلترا فصلت مصر عن الدولة العثمانية منذ إعلان الحماية عليها، فإذا وافق المؤتمر على سماع صوت مصر ومطالبها، إذن فواجب عليه أن يسمع مطالب سائر الشعوب الداخلة في نطاق الإمبراطورية البريطانية، والشعوب الخاضعة لفرنسا، والشعوب التى تحت نفوذ إيطاليا[1].

وفي شهر مايو ١٩١٩ أعلنت شروط الصلح التى قررها المنتصرون، وسُلِّمت إلى الوفد الألماني في مؤتمر ڤرساي يوم ٧ مايو ١٩١٩، فجاءت النصوص الخاصة بمصر من المادة ١٤٧ إلى المادة ١٥٤ مؤيدة للحماية التى فرضتها إنجلترا عليها في ١٨ ديسمبر ١٩١٤، وقد قبلتها ألمانيا ضمن ما قبلته من شروط الصلح، وصارت جزءا من معاهدة ڤرساي التى وُقعت يوم ٢٨ يونية ١٩١٩.

واعترفت النمسا بالحماية البريطانية على مصر في معاهدة سان چرمان في ١٠ سبتمبر ١٩١٩، وتبعتها بلغاريا فاعترفت بها في معاهدة نيوى في ٢٧ نوفمبر

---

(١) محمد حسين هيكل، مذكرات...، ص ص ٨٤، ٨٥.

١٩١٩، ثم المجر في معاهدة تريانون في ٤ يونيو ١٩٢٠، وأخيرا جاء الدور على الدولة العثمانية لتعترف بها، فأقرتها في معاهدة سيفر في ١٠أغسطس ١٩٢٠، تلك التى رفضها الكماليون، وأُبدلت بمعاهدة لوزان التى وُقعت في ٢٤ يوليو ١٩٢٣، وفيها تنازلت تركيا عن جميع حقوقها في مصر ابتداء من ٥ نوفمبر ١٩١٤. وبذلك تم الاعتراف دوليا بتلك الحماية التى فرضتها إنجلترا على مصر عقب قيام الحرب العالمية الأولى.

الفصل الثاني

الحياة الاقتصادية

المـاليـة

انتشرت البنوك الأجنبية في أنحاء مصر، فتهافت عليها أغنياؤها، فأودعوا فيها أموالهم بسخاء وبثقة وبأمانة، وكانت هذه الودائع دون فوائد، وكانت هذه البنوك ترسل الأموال لبلادها، وهناك يستثمرونها في خصوصياتهم، ومصر عمياء لا تري صماء لا تسمع، وإذا عادت هذه النقود إلى مصر، فإنها إنما تعود ليقترض منها المصريون بفوائد عالية، حتى الحكومة المصرية فقد أعطت أموالها للبنك الأهلي بفائدة ١، ٥ , ١٪ مع علمها بأن هذا البنك يرسل أموالها إلى الخارج، وكانت إنجلترا أكثر الدول استئثارا بهذه الكنوز لتبعية البنك الأهلي لها.

كان لنشوب الحرب العالمية الأولى عاملا بارزا في تغيير مجري الحياة الاقتصادية في مصر، فمنذ أن أعلنت الحرب قام الأفراد بسحب ودائعهم من البنوك وأقبلوا علي الأسواق لشراء ما بها احتياطيا لما تخبئه الأيام، وقد نتج عن ذلك أن البنوك لم تقو كلها علي استمرار دفع الأمانات إلى أصحابها، فأغلقت في وجوههم أبوابها، وإذا سئل أحدهم يسمع رد مدير البنك قائلا «نحن لا نقدر أن نعطيك أموالك الآن اذهب، ولا يؤاخذنا المصريون في أن نقول لهم العوض علي الله»[1].

وتبع ذلك أن كفت البنوك عن التسليف علي المحصولات فتقول الوطن: «قد باتت الحالة المالية والاقتصادية في مركز سيئ، والجمهور لا يفتأ يتزاحم علي البنوك

---

(١) الأفكار، ٦ أغسطس ١٩١٤.

لسحب أمواله منها وتحويل ما لديه من السندات والأوراق المالية إلى ذهب وفضة، والغالبية في البيوت المالية منعت معاملتها، وأقفلت أبواب التسليف على الأقطان ومختلف الحاصلات»[١].

وأحست الحكومة بتلك الأزمة فأصدرت أمرها في ٤ أغسطس ١٩١٤ بإعلان «الموراتوريوم Moratorium» - التأجيل الجبري - أي عدم دفع الودائع والأمانات والديون لأربابها إلى أول نوفمبر ١٩١٤، وتبع ذلك أن أجلت المواعيد التي يجب أن تعمل فيها البروتستات وجميع الإجراءات الخاصة بالمطالبة، وذلك فيما يتعلق بجميع الأوراق المالية الجائز التداول بها، وأنه لايجوز مطالبة الممولين وغيرهم من الملتزمين بالسداد أثناء مدة هذا التأجيل، أما الفوائد فتكون واجبة من تاريخ الاستحقاق إلى تاريخ الوفاء[٢].

وهذا الإجراء لم يعد بالنفع علي الأمة إذ إن التجار من أولى الذمم الواسعة لعبوا بالأمر ورفضوا تسليم البضائع الواجب تسليمها إلا إذا قبل الشارى أن يزيدهم في الثمن معتمدين في ذلك علي الأمر السابق بشأن التأجيل الجبري[٣]». وتوالت اجتماعات مجلس الوزراء وكان يحضرها شيتهام للبحث فيما يختص بالأزمة المالية.

وفي ٢٦ أكتوبر ١٩١٤ صدر أمر بانتهاء التأجيل الجبري، فساءت الحالة المالية، حتى إنه بلغت البروتستات التي أقيمت علي التجار في النصف الأخير من نوفمبر ١٩١٤ حوالي ٢٥٠٠ في دائرة محكمة مصر المختلطة، ١٥٠٠ في دائرة محكمة الإسكندرية المختلطة، ٥٥٠ في دائرة محكمة المنصورة المختلطة[٤].

وامتنعت الأموال عن التجارة، وهذا أدى إلى اضطراب في السوق المصرية، وكان ذلك بالإضافة إلى امتناع كثير من الناس عن شراء كل ما لم يكن ضروريا جدا من الأسباب التى دعت كثيرا من المحلات التجارية الكبري إلى تقليل مصاريفها قدر الإمكان ولو برفت مستخدميها، وبناء عليه أجلت الحكومة كل المشروعات التي

(١) الوطن، ٣ أغسطس ١٩١٤.

(٢) Conseil des Ministres, 4 Août, 1914.

(٣) الأهرام، ١٣ أغسطس ١٩١٤.

(٤) Conseil des Ministres, 5 Janvier, 1915.

كانت قد بدأت في تنفيذها[1]. وكان هذا الوضع، وامتناع البنوك عن فتح حسابات جارية داعيا لزيادة الربكة المالية. وبعد أن وقفت حركات البنوك الخاصة بالتسليف علي الغلال أصبح مخزونة في شون البنوك كرأس مال ميت غير قابل للتداول ولا للاستفادة منه. هذا عن المعاملات الداخلية، أما الخارجية فقد وقفت وقوفا تاما حتى إنه لم يتمكن الناس من دفع ما عليهم إلى الخارج أو تحصيل ما لهم هناك، بينما قلت الأموال المتداولة بين الناس، وقلت بالتالي الثروة التي يملكونها[2]. والنتيجة أن أقبلوا علي بيع حليهم ليدفع بعضهم ديونه التي حلت آجالها، وليقتات البعض الآخر بأثمانها، وكان من أثر ذلك أن انخفضت أثمانها بزيادة عرضها.

اعتمدت مصر في نظامها النقدي علي الذهب، وليس معني هذا أنه لم يكن لديها قبل الحرب أوراق نقدية، فقد خول للبنك الأهلي منذ إنشائه حق إصدار هذه النقود الورقية، لكنها لم تكن إلزامية بالرغم من قابلية صرفها بالذهب، حيث إن المصريين لم يطمئنوا إلى هذه العملة، واقتصر استخدامها علي فئات قليلة من أهل المدن والأجانب«لذا ظل تداولها محدودا بحيث لم يزد الموجود منها قبل نشوب الحرب العالمية الأولى عن ٢,٢٠٠,٠٠٠ جنيه. وقد نص قانون البنك الأهلي على أن يكون غطاء أوراق النقد على أساس النصف من الذهب، والنصف الآخر من أوراق مالية تحددها الحكومة المصرية»[3].

وبناءً علي ذلك أضحت أوراق البنكنوت هذه بمثابة نقود اختيارية وذات أهمية ثانوية، أما نقود الودائع فلم يكن لها أهمية تذكر، ويرجع قلة إقبال الناس على استعمال البنكنوت أو نقود الودائع إلى وفرة النقود الذهبية، ثم إلى قلة خبرة الأفراد بالشئون النقدية. وكانت شئون النقد أولى المسائل التي أولتها السلطات أهميتها، فالذهب هو النقد القانوني للمدفوعات التي تزيد عن جنيهين، وكانت الحاجة في بداية الحرب ماسة إلى هذا العون أولا لحلول موسم القطن ـ كانت مصر تستورد النقود الذهبية من إنجلترا في الشتاء وتحتفظ بها لتمويل محصول القطن حتي نهاية الموسم ثم تعيد تصدير أغلبها في الصيف، والواقع أن جزءا كبيرا من هذه النقود المستوردة لم

---

(١) الشعب، ١٥ سبتمبر ١٩١٤.

(٢) الغرفة التجارية، أغسطس ١٩١٤، ص ٦.

(٣) راشد البراوي، محمد حمزة عليش، التطوير الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ٢٠٥.

يكن ثمنا للصادرات وإنما بمثابة قروض تمنحها لتمويل محصول القطن ـ ودفع ثمن المحصول، ثانيا لضرورة وجود مزيد من الذهب بدلا من البنكنوت خشية الاندفاع علي البنوك[١].

وأضحى من الضروري النظر في طريقة توفير النقود التي تتداولها الأيدي سواء كان لتمكين البنوك من دفع قيمة ما هو مودع في خزاناتها للذين تزاحموا على أبواب البنوك، أو لتقديم النقود الصغيرة للأهالي، علاوة على ما هو مطروح للتبادل بينهم حتي تسد هذه النقود حاجة البلاد أثناء بيع القطن، وتحل محل الذهب الذي كان يرد لنفس هذا الغرض[٢]، وغدا من الصعب استيراد الكميات المطلوبة منه، تلك التي كانت تصل إليها كل عام في المواسم التجارية، وكان لا بد من مد السوق بالنقد لمواجهة الطوارئ. واتخذت الأوراق التي يصدرها البنك الأهلي أساسا لهذا النقد بشرط عدم تقديم كميات كبيرة منها للصرف حتى لا يستنفد الرصيد الذهبي، وفي ٢ أغسطس صدر قرار يجعل أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي لها نفس القيمة الفعلية للنقود الذهبية[٣].

وصُرح للبنك الأهلي بإصدار البنكنوت دون مراعاة أن يكون له الغطاء الذي نص عليه القانون، وألغي حق حاملها في استبدالها ذهبا، وقد كانت هذه الأوراق النقدية مغطاة إلى ٥٠٪ بالذهب، والنصف الآخر بسندات على الخزانة المصرية لغاية ٢,٣٥٠,٠٠٠ جنيه أُصدرت خصيصا لهذا الغرض، وذلك لمعالجة ندرة النقود وقلة الائتمان اللذين نشأ بسبب الحرب[٤].

وأصبح الأفراد ملزمين بقبول البنكنوت في التعامل بأي مقدار دون قيد أو شرط، وأعفى البنك الأهلي من التزامه بدفع مقابل النقد ذهبا، وصار النقد المصري نقدا إلزاميا يسيطر عليه البنك.

تبع ذلك أن اعتمدت الحكومة لتمويل محصول القطن علي البنكنوت بعد انقطاع

---

(١) National Bank of Egypt (1898-1938) p. 41.

(٢) الأهرام، ٢٧ مارس ١٩١٥.

(٣) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 3 Août 1914.

(٤) جاد لبيب، بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا، ص ص ١٨١، ١٨٢.

قدوم الجنيهات الذهبية اللازمة لتمويله، ولما كان فرق السعر القانوني لأوراق البنكنوت لم يكن كافيا، وللأفراد الحق في مطالبة بنك الإصدار بصرف قيمة أوراق البنكنوت بالذهب، لأجل هذا وذاك فرض السعر الإلزامي لأوراق البنكنوت المصرية، وكانت النتيجة هو الانتقال من مرحلة النقود الاختيارية إلى المرحلة الإلزامية.

زاد النقد المتداول ـ البنكنوت ـ في مصر زيادة كبيرة. وقد كان لوجود الجيوش التابعة للإمبراطورية البريطانية في مصر عاملا كبيرا في الإقبال على أموال البلاد إقبالا غير معتاد، فتقول صحيفة الفير «إن وجود عدد كبير من الجنود البريطانيين في البلاد عاد بالنفقات الكثيرة على مصر، ولم تقتصر الفائدة على المدن والجهات التى حشد فيها الجند، بل إن طلبات الجيش العديدة التي تناولت العمال والعلف والمؤن والنقليات والمهمات على اختلاف أنواعها أوجدت حركة رائجة في مصر»[١].

كذلك كان لارتفاع أسعار القطن من ١٤ ريالا سنة ١٩١٣ إلى ٣٨ ريالا ١٩١٦ إلى ٩٠ ريالا سنة ١٩١٩ عامل آخر في زيادة البنكنوت، وفي الإمكان تقدير الزيادة في الموارد المالية، فمثلا كانت تؤخذ أرقام ميزان التجارة من صادر ووارد ـ وقد زادت الصادرات على الواردات وكان الميزان التجاري في صالح مصر ـ يضاف إليها المبالغ التي وردت للبلاد للاحتياجات العسكرية، فتبين الزيادة الملحوظة في البنكنوت، أيضا زادت المبالغ المودعة في البنوك، وفيها استخدم لوفاء الديون ثم في الزيادة في رءوس الأموال المشغلة في الخارج، وعلي سبيل المثال فقد زادت رءوس الأموال المصرية بعد إعلان الحرب بسنتين ونصف زيادة تبلغ نحو ٣٠ مليون جنيه، وفي هذا المبلغ زيادة عشرة ملايين في السندات المحفوظة مقابل إصدار أوراق البنكنوت[٢].

من هذا نرى بداية انخفاض قيمة النقد الورقي، وازدياد الطلب على العملة المصرية لشراء القطن، ثم لارتفاع أسعاره ولتغطية احتياجات القوات البريطانية ثم زيادة الصادرات على الواردات، سبب ذلك كله ـ وطبقا لقانون جريشام ـ أن اختفي

---

(١) السفير، ٢ مايو ١٩١٦.

(٢) Récueil des Doc. Officiels, 1917, 12 Avril 1917.

الذهب من التداول، لأنه أضحي عملة جيدة وأصبح البنكنوت وهو النقود الرديئة الأداة الرئيسية للتعامل.

ولما زاد النقد المتداول ولم يقابله الرصيد الذهبي بل لم تستطع مصر صرف رصيد في الحصول على السلع الأجنبية، فأوجد هذا الوضع حالة من التضخم المالي، وهو مرض نقدي عبارة عن الزيادة غير الاعتيادية في كمية النقود المتداولة، ومن نتيجته أن يعتري الوحدة النقدية انخفاض في قوتها الشرائية. وأصبح البنك الأهلي لا يحول البنكنوت بالذهب، والعملة المصرية غير قابلة بأن تستبدل بالذهب، وصار الفلاحون ـ والمصريون عامة ـ ملزمين بقبول البنكنوت[1] في التعامل بأي مقدار وبدون قيد أو شرط، وحل الجنيه الإنجليزي (الإسترلينى) محل العملات المصرية والأجنبية في التداول.

وقد قاسى الشعب من تداول هذه الأوراق فلم يكن معتادا عليه أن يستبدل العملة التي كان يستعملها هو وآباؤه وأجداده بعملة أخرى، وكثرت الحوادث التي دلت على الجهل باستخدام هذه العملة، فلم يكن المصري يتصور كيف اختفى الجنيه الذهب من جيبه وحل مكانه قطعة من الورق، فاعتبر أن الدنيا قلت خيراتها باختفاء الذهب من يده وبغلاء الأسعار، فالمصريون جميعا لا يودون التعامل بالورق حتى المتمدين لا يثق إلا بالذهب والفضة، فما بال الفلاح القروي الذي لم ير في مدة حياته هذا الورق وإذا قيل له إن « الفلوس أبدلت بالورق سخر من قائله وضحك ولا يمكن أن يصدقه»[2]، وراحت الحكومة تسن قوانين العقوبات لمن لا يقبل التعامل بالبنكنوت.

وتعددت الحوادث، وامتلأت بها صحافة الفترة، فقد حدث أن ثلاثة أشخاص قطعوا ورقة بنكنوت ذات عشرة جنيهات إلى ثلاث قطع متساوية، لكل واحد منهم قطعة[3]. وتقول الشعب:«إن أوراق البنكنوت كثرت ويرى الجمهور مصاعب في صرفها ومنهم من دفع عشرة قروش عن ورقة ذات خمسة جنيهات»[4]. وتذكر

---

(1) Crouchley, A., The Economic Development..., p. 189.

(٢) الأفكار، ٦ أغسطس ١٩١٤.

(٣) الأهرام، ٣ أغسطس ١٩١٤.

(٤) الشعب، ٩ أغسطس ١٩١٤.

الأهرام: «أن الحمار أكل رغيف صاحبه وكان في الرغيف ورقة بعشرة جنيهات، وقالوا إن رجلا كان وضع الورقة ثمن قطنه إلى جانبه فأخذتها امرأته وأحرقتها تحت إبريق الشاي، وحدث أن وجدت امرأة تحت وسادة زوجها ورقة نقدية، فاعتقدت أن أحدا يسحر لها ليبعد عنها زوجها فأخذتها وحرقتها ورمتها في الترعة»(١).

واشتد الإقبال علي الفضة مما أدي إلى ندرة هذه العملة الصغيرة، وتسجِّل الأهرام: «أما الأزمة الفضية فيشكو من اشتدادها الخاص والعام في هذه الأيام، وكثير من التجار يحرمون من أشياء كثيرة لعدم وجود نقود فضية عندهم لإكمال ما يدفع لهم من الأوراق، فإذا اشترى المشتري بضاعة بثلاثين قرشا وأعطى التاجر ورقة بقيمة خمسين قرشا، لا يجد التاجر في خزانته عشرين قرشا فضة لتسوية الحساب فيضطر إلى استرداد المبيع»(٢).

ونتيجة لازدياد الطلب ارتفع مقدار ما ضرب من هذه العملة من ٢ مليون جنيه سنة ١٩١٤ إلى ٧ مليون جنيه في فبراير سنة ١٩١٨ (٣)، هذا بالرغم من أن العملة الفضية عملة خصوصية وكان من المفروض ألا تصيبها الأزمة، وقد أرجع السبب إلى وجود قوات الإمبراطورية في مصر، فازداد الطلب عليها، هذا بالإضافة إلى أجر العمال الذين استخدمتهم السلطة العسكرية. وأخيرا اضطرت الحكومة إلى إدخال كمية من الروبيات الهندية.

وطلب بنك إنجلترا من البنك الأهلي الموافقة على إحلال السندات البريطانية محل الذهب كرصيد لإصدار البنكنوت، وتبع ذلك أن أخذ نظام العملة المصرية ينتمى إلى نظام الإسترليني وتحول عن قاعدة الصرف بالذهب.

وهكذا أجازت الحكومة المصرية للبنك الأهلي حق إصدار أوراق بنكنوت من غير أن يكون ملزما بالاحتفاظ في خزائنه بما يعادل نصف قيمتها من الذهب ـ وبمقتضي هذا تمكنت إنجلترا من الحصول علي النقد المصري اللازم لها لشراء محصول القطن وغيره من الغلات المصرية، ثم لسداد نفقات جيوشها بمصر دون

---

(١) الأهرام، ٢١ يناير ١٩١٥.

(٢) نفس المصدر، ٦ فبراير ١٩١٥.

(٣) Crouchley. The Economie Development.... p. 206.

التنازل عن جزء من الذهب الذي في حوزتها. ولا ريب أن مثل هذا الوضع جعل في يدها قوة شرائية لا حد لها[١] ـ وثُبت سعر صرف الجنيه المصري ـ الإسترليني رسميا، فالبنك الأهلي أصبح مستعدا للقيام بالتحويلات دون تقاضي تكاليف تزيد عن أجر البرقية والمصاريف الفعلية، هذا بالإضافة إلى إطلاق حرية تحويل أحد النقدين إلى الآخر بسعر التعادل ٥ , ٩٧ من القروش دون قيد أو شرط، كذلك قرر وزير المالية أن «الونتو»[٢] يقبل في المعاملات على أن يكون تداوله اختياريا بسعر ١٥ , ٧٧ من القروش، وأن تقبله الخزانة المصرية دون قيد أو شرط، وبالتالي أصبح هناك فرق بين الجنيه الإنجليزي وبين الونتو، فالأول له سعر قانوني والآخر له سعر اختياري، كذلك تقرر تداول الجنيه الإنجليزي بقانون، بينما الونتو بقرار وزاري[٣].

وبذلك أصبح إصدار البنكنوت في مصر يتم مقابل تسليم البنك الأهلي أذونات الخزانة البريطانية أو إيداع جنيهات إسترلينية لحساب البنك في لندن. وبذلك انقضت الرقابة على البنكنوت المصدر، وارتبط الجنيه المصري بالإسترليني، وتعرض الاقتصاد المصري لأي اضطرابات نقدية في إنجلترا، فمثلا عندما تدهورت قيمة الجنيه الإنجليزي بالنسبة للذهب في نهاية الحرب العالمية الأولى تدهورت بالتالي قيمة الجنيه المصري[٤]، وحينما صدّرت إنجلترا مقادير كبيرة من الذهب لسداد ديونها انخفضت إلى أبعد مدي قيمة وحدة عملتها. ومن المساوئ أيضا أن بيع القطن كان بسبب هذه القروض مرتبطا مقدما وإلى حد كبير بالسوق البريطاني، كما أن مصر لم تكن في نهاية أجل هذه القروض تجد غير صادراتها ـ القطنية في الغالب ـ لتسدد بها ما عليها[٥].

ومن هنا يتبين أنه قد قضى علي سوق مصر المالية، وتحول عماد التعامل

---

(١) راشد البراوي، محمد حمزه عليش، المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(٢) الونتو أو البنتو كلمة إيطالية في الأصل، وأصبح نقدا ذهبيا مصريا منذ عام ١٨٤٥، وتمت معادلته بالليرة الفرنسية التي تساوي ٢٠ فرنكا ذهبيا.

(٣) محمد فهمي لهيطة، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي، ص ١٠٤.

(٤) محمد عبد العزيز عجمية، دراسات في التطور الاقتصادي، ص ٢١٤.

(٥) جاد لبيب، المرجع السابق، ص ١٨١.

من الوحدة المعدنية الذهبية إلى الوحدة الورقية الإلزامية، وأصبح أساس الثقة والاعتمادات ووثائق الائتمان معتمدا على الوحدة النقدية الإسترلينية بدلا من الذهب. ومن ثم غدت مصر جزءا من الكتلة الإسترلينية وسيطرت إنجلترا على المعاملات في داخل مصر وخارجها، إذ صارت مصر لا تستطيع أن تستورد ما يلزمها إلا من منطقة الإسترليني. وكنتيجة للإجراء النقدي السابق ازداد التضخم المالي، حيث ترتب على تثبيت سعر الصرف بين إنجلترا ومصر أن ارتبط الجنية المصري بالإنجليزي، وبالتالي أصبح البنك الأهلي يشتري الكمبيالات المسحوبة على لندن بسعر التعادل، ثم يصدر مقابلها أوراقا نقدية في مصر، ويودع ما يعادلها من أذونات الخزانة البريطانية. وقد نجم عن هذا التضخم ارتفاع نفقات المعيشة فقد زادت من ١٠٠ سنة ١٩١٣ إلى ٢١٢ سنة ١٩١٨ [١].

وأرجع كل ذلك إلى عدم وجود نظام مصر في مصري مستقل ينظم علاقة المصارف كلها ويجعلها تحت إشراف بنك مركزي، والنتيجة عدم استقرار سياسة الائتمان، كذلك كانت البنوك في مصر متخصصة في تمويل التجارة الخارجية، وفي أعمال الرهونات، فحرمت الزراعة والصناعة من الحصول على الأموال اللازمة لها بأسعار فائدة معقولة[٢].

ظل تفضيل الجمهور للنقود المعدنية ظاهرا باستمرار الطلب عليها ـ بالذات الفضة والنيكل ـ وقد لاقت الحكومة مصاعب كبيرة دون الحصول على اللازم من النقود الجديدة لسد الطلبات، فرغم استيرادها للروبيات الهندية ظلت الحاجة مُلحَّة، لذا ضربت نقود جديدة، ففى أكتوبر ١٩١٦ وجه السلطان حسين خطابا إلى نائب الملك طالبا التصريح للحكومة المصرية بضرب نقود جديدة، ورغم أن كل دولة ـ من المفروض ـ أن تكون حرة في إصدار عملتها بالشكل الذي تراه وبالرسم الذى تفضله، فإن إنجلترا ـ ككل إجراء لها ـ لم تدع لمصر الحرية في ذلك، وإنما قيدتها في صك هذه العملة وفي رسمها ووزنها وسعر تداولها[٣].

(١) National Bank, p. 52.

(٢) محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق، ص ٢١٥.

(٣) الوقائع المصرية، ١٩ فبراير ١٩١٦.

من هذا نرى إلى أي حد ساءت حالة السوق المالية، وانتشر مبدأ القرض انتشارا عظيما، وقد أرجع ذلك إلى أن الأموال التي بالسوق المالي بمصر أجنبية والذين يديرون دفتها أجانب، فليس بين البنوك العديدة في مصر بنك يعتبر وطنيا، فكلها ملك للمساهمين الأجانب أو فروع لبنوك أوربية، فأي أزمة خارجية يكون لها أصداؤها القوية في مصر، هذا بالإضافة إلى طريقة التقييد الخاصة بإصدار الأوراق المصرفية ـ البنكنوت ـ ذلك أن الإصدار قاصر علي مصرف واحد وهو البنك الأهلي، وبما أن مقدار النقود يتغير في فصول السنة تبعا لحركة الأسواق المالية الأجنبية، فكان حقا أن تتبع في إصدار الأوراق المصرفية هذه طريقة وسط بين الإباحية والتقييد حتى يمكن التمكن من زيادة هذه الأوراق أو إنقاصها حسب ما تقتضي الحالة[1].

ومع بداية الحرب ظهرت دعوة جديدة تهاجم الوضع المالي للبلاد وتطلب الاستقلال المالي والاقتصادي فتقول الجريدة: «الواقع أن علاقتنا المالية بالدول المحاربة علاقة تابع ومتبوع، فإننا في سوقنا المالية لسنا إلا غرباء، إن حالتنا المالية في السوق المصرية حالة منفعلة غير فاعلة وتابعة غير متبوعة، لأنه ليس لنا فيها رأي مسموع ولا فعل ما، فالذعر لحقه ثقة الناس بالبنوك الأجنبية التي هي البنوك الوحيدة في مصر»[2].

وتُسطر الشعب: «لو كانت تلك المصارف مصرية لما أقفلت ولما تأخر بعضها عن دفع الأموال التي هي حق شرعي من حقوق الوطنيين، ولو كانت حقيقة مصرية لاستمرت الأعمال في سيرها ولما توقف تيار الحركة كهذه الأيام السيئة، ولو كان لنا بنك وطني يدير عمله في بناء البلد لكان الآن في بحبوحة من العيش ترفع باسم ذلك المصرف الوطني وتقترض منه في تلك الأزمة حتى تنتهي الحرب»[3].

وتبعتهما بقية الصحف في التنبيه علي ضرورة إنشاء بنك وطني لحماية الحياة الاقتصادية في مصر. وأخذ طلعت حرب منذ بداية الحرب يدعو وينادي لإنشاء هذا البنك، وكان قبلها قد أسس شركة التعاون المالي، فلما انعقدت الجمعية العمومية

---

(١) الحال، ٢١ يونيو ١٩١٧.

(٢) الجريدة، ٤ أغسطس ١٩١٤.

(٣) الشعب، ١٧ أغسطس ١٩١٤.

لهذه الشركة في شهر مايو ١٩١٥ وقف فيها خطيبا وأخذ يتكلم عن شئون البلاد الاقتصادية، وما أصابها بسبب اعتمادها على الغير في كل معاملاتها وعدم اعتمادها على نفسها بإنشاء المصارف والبيوت المالية، وأظهر مساوئ البنوك الأجنبية، وبين ضرورة مساهمة الرأسمالية المصرية في تأسيس بنك مصري[1].

أما عن دور السلطة العسكرية بالنسبة للبنوك أثناء الحرب، فإنها لم تخفف يدها وسلّطت سلطتها عليها وتدخلت في أمورها، ومن مظاهر هذا التدخل حظرها على هذه البنوك دفع مبالغ مباشرة للأشخاص المعتقلين بمصر إلا بتوقيع قومندان المعسكر الذي يكون صاحب (الشيك) معتقلا فيه[2]. وحظرت هذه السلطة أيضا على تلك البنوك معاملة الموجودين في بلاد أعدائها بمقتضي منشور أصدرته في ٢٥ يناير ١٩١٥ .كما حددت السلطة بمقتضي إعلان عرفي صادر في ١٣ يونيه ١٩١٦ شكل الإقرار الذي يجب على كل شخص مكلف بدفع الأرباح الخاصة بالسندات التي لحاملها أو بدفع قيمة السندات المستهلكة أن يطلب تقديمه من المنتفع.

وبالنسبة لمالية الدولة، فقد تأثرت الحكومة بقيام الحرب تأثرا كبيرا، فالدولة تعتمد اعتمادا كليا على القطن في اقتصادها، ومنذ أن بدأت الحرب هبطت أسعاره ونقص محصوله وهو أهم صادرات مصر. وكان من نتيجة ذلك وقوف الحركة التجارية، ومن هنا ضعفت إيرادات الخزانة، وظهر العجز جليا، وأبواب هذا العجز كانت متعددة فالرسوم الجمركية هبط دخلها هبوطا فاحشا وكادت تقفل أبوابها بسبب وقوف حركة التجارة والنقل وقطع العلاقات مع أعداء إنجلترا، ورسوم الموانى والمنائر مسها الضرر وذلك لتناقص عدد السفن التجارية التي تطرق ثغور مصر البحرية، والرسوم القضائية والقيدية التي كان نقصها لقلة المعاملات التي تدعو إلى التقاضي وقلة عقود نقل الملكية، هذا بالإضافة إلى صدور الأمر العالي بتأجيل القضايا وتوقيف الأحكام بالبيع الجبري، وأخذت أيضا أبواب إيرادات السكة الحديد تنقص من خمسة عشر ألف جنيه يوميا إلى خمسة آلاف، إذ تأثرت من عجز محصول القطن وجمود حركة المبادلات التجارية، فمنذ الثالث من أغسطس ١٩١٤ قررت مصلحة السكة الحديد أن تنقص عدد قاطرات الركاب والبضائع وقللت سرعتها، خشية أن يطول زمن

---

(١) وادي النيل، ٢٨ مارس ١٩١٥.

(٢) الوقائع المصرية، ٢٨ أكتوبر ١٩١٥.

الحرب وينفد الفحم الذي في مخازنها، مع عدم استطاعتها جلب فحم من أوربا إما لتعذر نقله وإما لغلاء ثمنه(١). كذلك أوقفت المصلحة الأعمال الهندسية فيها، وذهبت إلى أبعد من ذلك إذ أغلقت بعض محطاتها، واقتصدت في المواد والأدوات التي تصنع منها المركبات لارتفاع ثمنها(٢). ونقصت أيضا إيرادات البريد والتلغراف التي أثر فيها وقوف دولاب الأشغال بوجه عام، ومس النقص إيجار الأملاك الأميرية ومتحصلاتها التي تأثرت من جراء هبوط أسعار القطن.

وأرسلت وزارة المالية لجميع المصالح تطلب الاقتصاد الكلي في المصروفات العمومية، وأوقفت زيادة الاعتمادات لكل وزارة وكل مصلحة(٣)، وبالتالي بدأت الوزارات في الاقتصاد في نفقاتها، فقررت وزارة الأوقاف توقيف جميع أعمال المباني والاكتفاء بعمل الترميمات الجزئية التى لا تستلزم نفقات كثيرة. وتبعتها بقية الوزارات، فأوقفت وزارة الأشغال معظم أعمالها الخاصة بالري، وكذلك كل العقود الخاصة بالمصارف والسدود وبالذات في منطقة الوجه البحري وذلك بسبب نقص الإيرادات، وذهبت الوزارات إلى أبعد من ذلك، فوفرت العدد الكثير من مستخدميها حتى إن الاهرام تقول: «أملنا أن ترأف الحكومة بهؤلاء المستخدمين وتتصور الحالة التي يصيرون إليها هم وعائلاتهم في الحال الحاضرة من الضيق والعوز، فتعدل عن هذا القرار»(٤). وشُكلت لجان خصوصية لدرس احتياجات كل وزارة في هذه الظروف الصعبة.

وفي أول مشروع ميزانية عام ١٩١٥ نقصت الإيـرادات عن العام الذي قبله مبلغ ٢,٨٣٢,٠٠٠ جنيه، أما المصروفات فقد وفرت المالية ١٢,٠٠٠ جنيه من بند الماهيات والأجور والمرتبات بسبب إلغاء بعض الوظائف ومنع الترقيات والعلاوات(٥)، وانخفض معدل إصدار الصحف، وعدل عن إنشاء المدارس،

---

(١) الوطن، ٦ أغسطس ١٩١٤، ١٨ يناير ١٩١٥، ١٦ مايو ١٩١٧، الأهرام. ٣، ٦ أغسطس ١٩١٤.

(٢) الوطن، ١٦ مايو ١٩١٧.

(٣) Ministry of Public Works, Irrigation Service, Basin Conversion Works, file, no 36 1/15, October 1, 1914.

(٤) الأهرام، ١٨ أغسطس ١٩١٤.

(٥) Récueil des Doc. Officiels, 26 Mars. 1915.

وأوقفت البعثات التعليمية، وألغيت إعانات الطلبة، وأقفلت المعامل الخاصة بالمصل، واقتصد من أغذية المسجونين[١]. أما عن الزيادة فقد كانت وزارة الحربية لها النصيب الأكبر في ذلك بسبب دخول مصر الحرب، وأيضا زيدت اعتمادات البوليس ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية والدواوين[٢].

وفي عام ١٩١٦ زادت إيرادات الدولة من السكك الحديدية والجمارك والدومين والبريد والأرباح الناجمة عن مبيع القطن وإصدار البنكنوت وسك نقود فضية. أما المصروفات فقد نقصت حتى إنها تركت مجالا لإجراء اقتصاد كلي شل جميع المصالح الأميرية[٣]، فألغيت العديد من الوظائف، وكثير من الأعمال أصبحت مربوطة لحساب السلطة العسكرية، كمصلحة المساحة والمطبعة الأميرية. وبالرغم من هذا الاقتصاد فإن وزير المالية كان دائما ما يرسل للمصالح والوزارات يطلب المزيد والمزيد[٤].

أما ميزانية عام ١٩١٧ فارتفع فيها رصيد الدولة، وأصبح دخل مصر الصافي الذي قدر بـ ٣٥ مليون جنيه يستغل في قروض حرب إنجلترا وحلفائها. ووضعت السياسة الإدارية تحت تصرف السلطة التي «ساعدت الإنجليز بينما أهملت العناية بالأشغال العامة التي تخص البلاد» [٥]. وزادت بعض الإيرادات في هذه الميزانية بسبب ارتفاع الأسعار، وانصبت على الجمارك والسكك الحديدية والأملاك الأميرية. وبالنسبة للمصروفات فقد زادت أيضا بفتح اعتمادات إضافية، وارتفاع الأجور، ومصاريف الأشغال العسكرية للجيش، وإنشاء فرق جديدة وثكنات[٦].

وفي ميزانية عام ١٩١٨ ارتفعت المصروفات فيها بسبب أعمال الحرب وتصاعد الأسعار، كما توقفت معظم الأعمال للاقتصاد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن

---

(١) الوطن، أول سبتمبر، ٥ أكتوبر ١٩١٤، الأهرام، ٢٨ نوفمبر ١٩١٥.

(٢) الأهرام، ٣ فبراير ١٩١٥.

(٣) Récueil des Doc. Officiels, 27 Avril, 1916.

(٤) وزارة المالية، إدارة عموم الحسابات، ٢١ أكتوبر ١٩١٦، منشور ٣٩، ملف ١٠٩/ ٣٥.

(٥) Lloyd, op. cit., pp. 236, 237.

(٦) Récueil des Doc. Officiels, Avril, 1917.

طلبات السلطة العسكرية للعمال جعلت كثيرا من الأعمال توصد أبوابها[1]. وأصبح الفرق واضحا بين سنوات الحرب وما قبلها، فارتفعت الإيرادات عام ١٩١٨/١٧ إلى ٢٣,١٦٦,٠٧٤ جنيها، وكذلك المصروفات فوصلت إلى ٢٢,٢٩٦,٩٤٨ جنيها، بينما كانت الإيـرادات عام ١٩١٤/١٣ هي ١٧,٧٠٣,٨٩٨ جنيها، والمصروفات ١٧,٦٥٩,٩٦١ جنيها، كذلك فإن الاحتياطي ارتفع في إبريل ١٩١٨ إلى ٦,٧٧٠,١٧٩ جنيها، بينما في إبريل ١٩١٤ كان ٥,١٠٣,٥٤٩ جنيها[2]. وبذلك يتبين كيف أثرت ظروف الحرب على مالية مصر.

الزراعـــة

ـ القطن

اعتمدت مصر في اقتصادياتها ـ منذ وقت طويل ـ على القطن، حيث يعتبر أهم المحصولات الزراعية بها، وهو يساهم في ثروتها مساهمة فعالة، وتتأثر ماليتها به، باعتباره المحصول النقدى. فإذا كان محصول القطن جيدا ووزع في الأسواق العالمية عاد هذا على مصر بالذهب وغطى إيراداتها ومصروفاتها.

وفي حقيقة الأمر فإنه منذ أن احتلت إنجلترا مصر، وهي دائبة علي العمل للنهوض بزراعة القطن، فمن أهم مبادئها جعل مصر مزرعة لها وموردا مهما يمد مصانعها في لانكشير بالقطن المصري إذ كانت دائما وأبدا في حاجة ماسة إليه واعتمادها الكلي منصب عليه، وقد ساعدها علي ذلك سيطرتها على مصر وتصرف مستشاريها فيها كما لو كانت مصر من ضمن ممتلكات التاج البريطاني، ومن هنا أصبحت إنجلترا لها اليد العليا في توجيه سياسة مصر الزراعية.

قامت الحرب العالمية الأولى، وخضعت اقتصاديات مصر ـ ومنها القطن ـ لظروف خارجية وداخلية أثرت عليها تأثيرا واضحا. فبإعلان الحماية البريطانية على مصر، أصبحت إنجلترا المتصرفة الوحيدة في شئون مصر وسيطرت سيطرة تامة

---

(١) Ministry of Public Works. Inspection General of Irrigation Lower Egypt, file, No 87, 13/1 g, general correspondence 1918 - 1919. February 2, 1918, pp. 140, 141.

(٢) Récueil des Doc. Officiels. 1918, pp. 21-26, The Times, Nov. 12, 1919.

على الحكومة التي وضعتها لتمثل خيال المآتة في جميع شئون مصر ومصالحها، فيا ترى كيف كانت السياسة القطنية للحكومة المصرية؟ أو بمعني أصح سياسة مستشاريها الإنجليز خلال سنوات الحرب؟ هل كانت مستوحاة من مصالح مصر الحقيقية؟ أو كانت تطبيقا معتدلا للمبادئ الاقتصادية التي بفضلها حلت الأزمات الكثيرة والخطيرة التي سببتها الحرب في كثير من البلاد المحاربة والمحايدة؟ وإذا لم تكن هذه السياسة قومية بحتة، فهل كانت على الأقل عادلة فيها مراعاة لمصالح المصريين ومصالح الإنجليز على السواء؟ أو أنها ضحت باستمرار بمصالح مصر في سبيل مصالح إنجلترا؟

سنجد الجواب على هذه الأسئلة ونحن نعدد الأحداث الرئيسية الخاصة بالقطن والتي جرت بمصر أثناء هذه الحرب، والحلول التي كانت غالبا غريبة وأحيانا متعارضة، وطبقت على مختلف المشاكل القطنية ونتجت من سياق هذه الأحداث، كهبوط أسعار القطن، وغل السلطات يدها عن العمل، ثم تدخلها وتحديد المساحة المزروعة قطنا والرقابة عليه، وفرض الاحتكار على الصادرات، وشح وسائل النقل وشراء جميع حاصل بذور القطن وما يتبعه من شراء جميع الحاصل القطني نفسه، وإلغاء السعر الأدنى في أثناء الهبوط الذي حددته لجنة البورصة، وفرض ضريبة علي القطن عندما ارتفع سعره، وإغلاق بورصة البضائع. ومن خلال هذه الوقائع، سيمكن الحكم على السياسة القطنية التي اتبعت أثناء الحرب.

كان من الطبيعي أن ينعكس الاضطراب الاقتصادي العالمي الناشئ عن شهر الحرب في أوربا تأثيره في سوق القطن المصرية، وقد كان هذا التأثير من البلوغ، حيث بدأت الحرب في أول أغسطس ١٩١٤ مع غداة جني القطن، ولما كانت الدول المتحاربة في أوربا هي التي تستنفد القسم الأوفر منه، ومن النتائج الطبيعية أن يكون لها في هذا المحصول تأثير شديد الوقع، فأول نتيجة ترتبت على افتتاح الأعمال الحربية، هي حدوث النقص العظيم في طلب القطن، وحينئذ ظهر للعيان أمران أحدهما أن محصول القطن يزيد عن الطلب زيادة كبيرة إذ بلغ المحصول ثمانية ملايين قنطار في حين أن المطلوب منه خمسة ملايين قنطار، أما الأمر الثانى فهو أن فريقا كبيرا من المزارعين لم يكن في وسعه إطلاقا تصريف محصوله[1]، إذ قل

---

(١) الشعب، ٢ أكتوبر ١٩١٤.

الإقبال على القطن المصري تبعا للقيود المفروضة بسبب الحرب وصعوبات النقل البحري بعد أن أصبحت الطرق التجارية التي تعتمد علي الطريق البحري معطلة، وبذلك أوقف دولاب التجارة.

تبع ذلك أن تدهورت الأسعار في البورصة تدهورا كبيرا، وذلك بسبب خوف مستوردي الأقطان المصرية في البلدان الأجنبية من خلق الأسواق التي يبيعون فيها منتجاتهم، ومن هنا أصبحت البلاد عن بكرة أبيها في أشد حالات الضنك والقلق، فانخفض سعر القنطار من نوع «الفولي جودفيربرون العفيفى» انخفاضا مطردا، فمن $\frac{١}{٢}$ ١٨ من الريالات لسعر القنطار إلى $\frac{٢١}{٣٢}$ ١٠ من الريالات[١]، وامتنعت البنوك في أثناء ذلك عن التسليف واستحوذ الخوف علي البنوك العقارية وسائر محال الرهونات والمقرضين، فبادر الجميع إلى الحصول علي ديونهم، فصار الفلاح في أقل من أسابيع في غاية الحيرة وقارب الأشراف على الخراب، وتبعا لذلك أقفلت بورصة مينا البصل مدة شهر أغسطس ووقف البيع فيها، وهي بورصة البيع والشراء للبضاعة وتسيطر على ثروة البلاد الزراعية، فمعني إقفالها تعطيل جميع الأعمال التجارية. ثم أعيد فتحها في شهر سبتمبر بعد أن ظلت معطلة خمسة وأربعين يوما، ولكن رغم فتحها فإنه لم يتم فيها بيع أو شراء يذكر، وكل ما جرى هو بعض أعمال للبيع على الكونتراتات من القطن الصيفي بسعر ١٤ ريالا ومن الجود فير بسعر $\frac{١}{٢}$١٣ من الريالات ومن الفولي جود نوباري بسعر ١٤ ريالا، وبيع بعض القطن العادي الوارد من الوجه القبلي بسعر ١١ ريالا. وقد كانت الأعمال قليلة جدا حتى لم تجد لجنة البورصة موجبا لإعلان الأسعار الرسمية[٢] وتصور المحروسة الحالة بقولها: «ويؤخذ من الأقاليم أن بعض صغار الفلاحين الذين استحكمت لديهم حلقات الضيق المالي عرضوا أن يبيعوا قطنهم بـ ١٠ ريالات على أن يسلفهم الشاري عشرين جنيها إلى ما بعد جني القطن، فأبى الشاري هذه السلفة»[٣].

وكان لا بد من اتخاذ إجراءات سريعة لتفادي آثار هذا الاضطراب الشامل بقدر الإمكان، وتجنيب الفلاح الاضطرار إلى بيع قطنه بأقل من قيمته الفعلية. وأدركت

---

(١) الأهرام، ١٥ سبتمبر ١٩١٤، ٢١ مارس ١٩١٥.

(٢) نفس المصدر، ٢١ سبتمبر ١٩١٤.

(٣) المحروسة، ١٩ سبتمبر ١٩١٤.

لجنة بورصة البضائع بالإسكندرية هذا الأمر، فقررت منذ يوم ٦ أغسطس ١٩١٤ تصفية كونتراتات القطن بسعر ١٥ ٣/٨ من الريالات، ولكنها فعلت ذلك دون أخذ رأي سيسل المستشار المالي الذي كان وقتئذ خارج مصر، وما إن عاد حتى أسرع بإلغاء هذا القرار[١].

وفي ٣ سبتمبر ١٩١٤ عُطلت بورصة البضائع بالإسكندرية تعطيلا وقتيا بسبب الأحوال الطارئة، وإقفال بورصة ليفربول ونيويورك، وذلك لتحفظ لكل من البائع والمشتري حريته في أثناء العطلة[٢]. وتدخلت الحكومة في الأمر إجابة لطلب الرأي العام بأسره، إذ لم تكن لتجهل أن القطن يكاد يكون الثروة الوحيدة في البلد، فكل هبوط مفرط في سعره يكون كارثة قومية.

ورأت المالية بعد بحث طويل أنه من الضروري الاتفاق مع الماليين في أوربا ومفاوضة الغزالين في مقدار المقطوعية للمعامل من القطن المصري ولا سيما إنجلترا، حيث كما هو معهود هي الدولة التي تستولي علي قطن مصر، فتقرر انتداب ثلاثة من كبار الماليين الأجانب للاتفاق مع أصحاب المعامل والماليين في لندن وليفربول ومنشستر لحل مسألة القطن[٣].

وكان الهدف الرئيسي لهذه البعثة تمويل محصول القطن الجديد والبحث عما إذا كان هناك طلب ما للقطن المصري، ويؤخذ مما أيدته اللجنة أنه من المرجح أن الصناعة القطنية في العالم قد يتيسر للقائمين بها شراء خمسة ملايين من القناطير علي ألا تأخذ هذا المقدار دفعة واحدة بل بطريق التدرج علي فترات متفاوتةفي بحر سنة[٤].

وأصبح الشاغل الأول للحكومة والأمة تصريف القطن، فجمعت الحكومة مجلسها الاستشاري في وزارة الزراعة، ودعت الغرفة التجارية أعيان البلاد وكبار ملاكها وفاوضتهم في الأمر، فاختاروا من بينهم لجنة تدافع عن مصالحهم[٥]،

---

(١) الأهرام، ٢٧ أغسطس ١٩١٤.

(٢) Récueil des Doc. Officiels, Note sur le Financial Adviser, 1915 p. 126.

(٣) Conseil des Ministres, 9 Octobre, 1915.

(٤) الأفكار، ٢٠ سبتمبر ١٩١٤، الشعب، ٢ أكتوبر ١٩١٤.

(٥) الجريدة، ٢٣ سبتمبر ١٩١٤.

وفوض إليها المفاوضة مع الحكومة والسعي لديها من جعل القيمة التي تسلف على كل قنطار لا تقل عن جنيهين، وفي أن يكون التسليف لمدة كافية بعد انتهاء الحرب تسمح لأصحاب الأقطان بتصريف أقطانهم بأثمان مناسبة، ويُفوض إليها المفاوضة مع أصحاب الشأن والسعي لديهم في تأجيل جانب من الديون التي تستحق في ذلك العام وتقسيطها لمدد مناسبة وبفوائد معتدلة.

ودعت الحكومة رجال البنوك وكبار المزارعين وتجار الأقطان وآل الخبرة من كل مشتغل بالقطن إلى اجتماع كبير عقدته في الداخلية، وكان الغرض منه النظر في مسألة محصول القطن، وقد أوضح المجتمعون أن المقدار الذي بيع من القطن لهذا العام ضئيل جدا، وجرى البحث في تدبير طريقة لإعطاء صغار الزراع النفقة التي تلزمهم لجني القطن ونقله وشراء الأكياس على أن تؤخذ من ثمن أقطانهم بعد بيعها، والعمل على بيع القطن بثمن موافق أو خزنه وإعطاء زرّاعه مبلغا معينا من المال على كل قنطار منه، وتقرر أن يعطي لكل قنطار أوراق مالية بقيمة جنيهين في الوجه البحري وجنيه ونصف في الوجه القبلي، وهذه الأوراق مضمونة بموسم القطن، وأن يودع القطن في شون البنك الأهلي ومخازن الأسواق العمومية والحلقات إلى أن تنفرج الأزمة[1].

وأخيرا وافق مجلس الوزراء على مبدأ شراء المليونين من القناطير، ولكن المستشار المالي عارض بما كان له من حق المنع، وقال إن هذا الإجراء لا يروق لانكشير. وبصدور أمر جعل تداول ورق البنك الأهلي إجباريا طفق البنك يزيد كميات ورقه النقدي ويحول إلى لندن كل الذهب الذي كان البنك مضطرا إلى الاحتفاظ به في خزائنه ضمانا قانونيا لـ ٥٠٪ من قيمة الورق المتداول، فكان من نتيجة ذلك أن استطاع أصحاب مصانع الغزل في إنجلترا الحصول على ما شاءوا وما يكفيهم من القطن المصري وبسعر منخفض جدا دون حاجة إلى نقل ما يوازي قيمة الثمن ذهبا كما كانوا يفعلون قبل الحرب، فأحرزوا بذلك أرباحا طائلة. أما في مصر فكأن الأمر على طرفي نقيض، فقد اضطر الفلاح إلى التنازل عن قطنه بـ ٨ ريالات أو ٩ ريالات أي بسعر يقل عن ثمن التكلفة. ودفع الضريبة التي ألحت الحكومة

(١) الغرفة التجارية، ١٨ سبتمبر ١٩١٤، ص ص ٣٥ ـ ٣٩، الأهرام، ١٦، ٢٠ أغسطس ١٩١٤.

بطلبها إلى بيع ماشيته بل وحلى امرأته بأثمان بخسة، واجتمع مجلس الوزراء وقرر في ١٠ سبتمبر ١٩١٤ تعيين موظفين رسميين مثمنين في العاصمة والأقاليم لتثمين الحلي والمصوغات لدفع الضرائب بقيمتها، وذلك بعد أن ثبت انتهاز التجار فرصة بيع الذهب والاستيلاء عليه دون تثمين[١].

لكن هذا لم يحل الأزمة، فلم تتوان البنوك العقارية في تحصيل قيمة الأقساط السنوية، وتوالت الحجوزات ونزع الملكيات وبلغت مبلغا لم يسبق له مثيل في التاريخ القضائي بمصر، وفتح الباب على مصراعيه للمرابين، ومُصدري الأقطان، وكل هؤلاء من الأجانب فتحكموا في السوق وفي الإنتاج وفي تحديد الأسعار، وراح الفلاح ضحيتهم.

وتعالت الصيحات تطالب الحكومة أن تتدخل وتؤجل الديون التي حل ميعادها سنة ١٩١٤ ولو إلى مدة عام واحد فلم تأبه لذلك، هذا في الوقت الذي أجلت فيه دفع الديون التجارية والأوراق المالية في حين أن ديون المزارعين كانت أولى بالتأجيل من الديون التجارية.

وراحت الحكومة تتصرف دون رحمة في تحصيلها للضرائب، فتقول الأهرام «إن الفلاحين في سبيل دفع الضرائب اضطروا إلى الاقتراض بفوائد فادحة أو بيع محاصيلهم بأثمان بخسة»[٢]، أما الشعب فتذكر «قامت الحكومة تطالب بالأموال الأميرية من غير تساهل فعظم الضيق، والزراع ليس لديهم نقود يجنون بها أقطانهم، فكيف يتسنى لهم أن يدفعوا الأموال الأميرية، وما خفي ذلك على الحكومة بل إنها تعلم جيدا حتى إنها استعدت لتشتري مصاغ نساء الزراع، وهذه الأمور رآها الناس في زمن حكومة إسماعيل باشا الذي اشتهر بجمع الأموال بطرق القسوة»[٣]، وقد ارتفع عدد الحجوزات من ١٦,٧٠٧ سنة ١٩١٣ إلى ٤١,٩٩٦ سنة ١٩١٤/ ١٩١٥، ورغم هذه الظروف الصعبة، رفضت الحكومة جباية الضريبة عينا

(١) الأهرام، ٢٧ مارس ١٩١٥.
(٢) المصدر نفسه، ٤ أكتوبر ١٩١٤.
(٣) الشعب، ٤ نوفمبر ١٩١٤.

حتى لقد بلغ ما جمعته الحكومة في سنة ١٩١٤/ ١٩١٥ ما يقرب من ٤,٨٩٦,١٣٠ جنيها[١].

وبذلك اشترك الفلاح في الحرب اشتراكا ماليا بعد أن كان مرتاح البال، هادئ التفكير، زرع القطن وظن أن المحصول يصبح أحسن حالا مما كان عليه في العام السابق للحرب، وعلقت آماله بذلك فصرف عليه أكثر مما كان يصرف حتى نجاه من الآفات والندوات الأولى، واطمأن لما رأى قطنه حاملا من اللوز ما يجعله يقدر محصوله ضعف ما كان في الأعوام السابقة، ولكنه فوجئ بانتشار دودة اللوز انتشارا فادحا، ثم اشتعال نار الحرب وما تبعها من غلق البورصة أبوابها، فانتشر الفلاحون في أنحاء البلاد يبحثون عن مشترين لقطنهم ويتساءلون فيما بينهم عمن يُعلمه بمكان لتاجر قطن «فتراهم يدخلون بيت التاجر أفواجا أفواجا يتسابقون لعرض بضاعتهم وذلك التاجر البسيط يشتريه بثمن بخس»[٢]. ورُفعت العرائض إلى الحكومة ومجالس المديريات تشرح ما وصلت إليه الحالة مثال ذلك العريضة التى رفعها محمد بك شريف عضو مجلس مديرية الدقهلية إلى رئيس مجلس المديرية فمن أقوالها: «كان من أقرب نتائج الحرب الحاضرة منذ ابتدائها وقوف حركة الأعمال في البلاد وتعطيل الأخذ والعطاء وتضعضع الثقة المالية في المعاملات، والسبب لوقوف حركة الأعمال الآن هو عدم تصريف محصول القطن على قلته ورداءته، وذلك لعدم تحديد أسعار له حتى إن الفلاح أصبح في حيرة بين أن يبيع وهو لا يعرف الثمن، فيذهب محصول قطنه بأبخس الأثمان وبين أن يضن به وهو محتاج إلى ثمنه ليسد به مال الحكومة أولا وعوزه ثانيا... وإن الحالة العمومية في البلاد وبالنسبة لمحصول القطن وعدم تصريفه سيئة جدا»[٣].

وتفاقمت الأزمة والقطن مكدس، وخشيت الحكومة أن تختل ميزانيتها، فاضطرت إلى اتخاذ قرارها لضمان تمويل محصول القطن عن طريق إصدار أوراق مالية إضافية من أجل تيسير عمليات شراء القطن عن طريق البنوك وتقديم سلفيات إلى المنتجين، وقرر مجلس الوزراء إصدار سندات على الخزانة في لندن وإصدار سندات أخرى في

---

(١) Allenby, Report by Her Majesty's Agent, p. 16.

(٢) العدل، ٢٥ نوفمبر ١٩١٤.

(٣) نفس المصدر، ١٨ أكتوبر ١٩١٤.

مصر إلى خمسة ملايين جنيه في كل منهما بحيث لا يتجاوز المبلغ كله في البلدين ثمانية ملايين جنيه منها خمسة ملايين بضمان الحكومة الإنجليزية وسندات وأسهم احتياطي مصري[١].

قوبل ذلك القرار بارتياح ظنا أنه يكفل سلامة مصر لكن سرعان ما خاب الأمل، فإن الحكومة لم تشتر قطن صغار الفلاحين الملهوفين إلا وفاء للضرائب المستحقة بأسعار في حدود ١٢٠ جنيها.

ورفض أكثر الفلاحين البيع لكونهم رأوا أن أسعار القطن بدأت تسير إلى الأمام، ولم يبع القطن رخيصا إلا صغار الفلاحين الذين لم يكن في استطاعتهم الصبر على الضنك والضيق[٢]. ولم تأت هذه الطريقة بالغرض المقصود الذي يدفع الخطر دفعا تاما، لأن الحكومة لا تستطيع أن تشتري أكثر مما يحتاجه الفلاح لسداد الأموال إلا القليل، وهذا القليل لا يجعل لليسر محلا، وعندما رأي البنك الأهلي أن يسلف على الأقطان، اشترط أن يبلغ قيمة التسليف على القنطار ٢٤٠جنيها إذا كان من النوع الجيد، وأن تكون مدة السلفية سنة.

وقد بلغ ما خسرته مصر في هذا الموسم بالنسبة لمحصول القطن ١٦ مليون جنيه، وساعدت الظروف الطبيعية أيضا على هذه الخسارة، فعدم اكتمال الفيضان، وقلة مياه الري قد أثرا فلم يتجاوز المحصول ٦,٨٧٨,٠٠٠ قنطار مقابل ٧,٦٦٤,٠٠٠ عام ١٩١٣، ٧,٤٩٩,٠٠٠ عام ١٩١٢ في مساحة تكاد تكون واحدة. وقد أُرجع ذلك إلى الري بالآلات الرافعة، وأكثر هذه الآلات تدار بالفحم الذى زاد سعره وتضاعف. وبهذا كلف الفلاح أكثر من أرباح الزراعة نفسها فضلا عن النزاع الذى قام بين الملاك والمستأجرين بسبب قلة ما يلزم من النقود للبدء بالجني، وعدم وجود أكياس فارغة لجنيه، والاضطرار أيضا إلى جنى الأقطان دفعة واحدة بدلا من ثلاث دفعات مثلما جرى في كثير من الزراعات غير القطن، كما هاجمته الدودة القرنفلية ودودة اللوز وفتكت بالمحصول[٣].

---

(١) Récueil Des doc. Officiels, 20 Octobre, 1914.

(٢) الأهرام، ٢١ مارس ١٩١٥.

(٣) المقتطف، مجلد ٤٦، مايو ١٩١٥، ص ٤٩٨، الوطن، ٢٦ أغسطس ١٩١٥.

أما عن تجارة محصول قطن ١٩١٤ فقد صُدر منه مليون، ٤٣٨ , ٨٧٢ قنطارا مقابل ٣ ملايين، ٧٤٨ , ٢٥٩ قنطارا في موسم ١٩١٣، والنقص كان يصدر إلى ألمانيا التي استوردت عام ١٩١٣ من القطن المصري ٦٣٣ , ٥٦٦ , ٢ قنطارا، والنمسا استوردت في نفس السنة ٠٩٤ , ١٦٠، وهولندا ٥٠٠ , ١٣ وبلجيكا ٣٣٢ , ٩٢، ورومانيا ٢٤٤. وهذه الدول لم يصدر إليها قنطار واحد من محصول ١٩١٤ حيث قطعت الصلة معها(١).

أما بالنسبة لبذرة القطن، فقد نزلت أسعارها ـ تبعا لنزول أسعار القطن ـ حتى أقفلت السوق بسعر حوالي ٦١ جنيها، وأرجع ذلك إلى رداءة نوع المحصول في هذه السنة، وارتفاع أجرة النقل بسبب قلة البواخر التي تنقل الصادرات، وعدم وجود طلبات عليها من أوربا، ثم عدم وجود مضاربين على الصعود، وعلى سبيل المثال فقد صدر منها عام ١٩١٤ = ٤٧٥ , ٧٩ إردبا مقابل ٠٠٩ , ١٧٩ سنة ١٩١٣ (٢).

وأخيرا قررت الحكومة في ٢٢ سبتمبر ١٩١٤ إنقاص المساحة التى تزرع قطنا، لأنها رأت أنه لو أصبح الفلاح مطلق التصرف في زراعة القطن، فإن محصول سنة ١٩١٥ مثلا لن يقل عن سبعة ملايين قنطار، وبفضلة محصول ١٩١٤ لكان هناك عشرة ملايين ونصف قنطار من الأقطان(٣).

غير أن قرار الحكومة بزرع ربع الأرض قطنا كان يعني زيادة مساحة زراعة الحبوب، ومتى ازداد محصول القمح والذرة والشعير نقص ثمنه، إزاء ذلك امتعض الملاك والمزارعون من هذا القرار لما فيه من تقليل دخلهم ونقص إيراداتهم، فأخذ المستأجرون يطلبون من الملاك نقص الإيجارات بواسطة السلطة القضائية، وأخذ الملاك يتذمرون لأن الديون التى عليهم، والأقساط التى يقومون بسدادها في كل عام لا تسمح لهم بأن يسامحوا في القيمة المقدرة لإيجارات أطيانهم من قبل، لذلك رأت الحكومة أن قرارها هذا سيؤدي إلى منازعات ومخاصمات لا تنقطع، فأصدرت قرارا باستبدال زراعة الربع بزراعة الثلث(٤).

---

(١) الأهرام، ٢٣ يناير ١٩١٥.

(٢) نفس المصدر.

(٣) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 22 Sep. 1914.

(٤) الأفكار، ٦ نوفمبر ١٩١٤.

وقد وافق على هذا القرار الجميع، لأن كثيرين من الملاك كانوا يشترطون على المستأجرين ألا يزرعوا أكثر من الثلث قطنا حتى تبقى أراضيهم حافظة لقوتها وخصوبتها، لكن الحكومة حرّمت على أصحاب الأراضي الواقعة في الحياض زراعة القطن على الإطلاق، وهؤلاء محرومون من الري الذى يسمح لهم بزراعة أراضيهم عدَّة مرات في العام ويعانون مشقات كثيرة ونفقات كبيرة لري أراضيهم التى لا تسقى إلا مرة واحدة في العام، وأن أطيانهم لا تزال بكرا حافظة لقوتها وعناصرها الحية[١]، وكان عقاب الذى يزرع أكثر من الثلث ألا تعطيه وزارة الأشغال ماء لتوفير الماء لزراعة الحبوب، وأن يعاقب فوق ذلك بالغرامة والحبس وتقليع ما زرع[٢].

وزاد الميل إلى إنقاص القطن الأسمر - ميت عفيفى - في خلال سنة ١٩١٥، وبرز القطن السكلاريدس لزيادة الطلب عليه، خصوصا لصنع غلاف عجلات السيارات، فبلغت أسعاره مبلغا يزيد بكثير على أسعار باقى أنواع الأقطان المصرية العادية حتى إن ٥ ,٥٧٪ من المساحة المعدة لزرع القطن في الوجه البحري قد زرعت من هذا النوع مقابل ٢٧٪ زرعت من نوع ميت عفيفى، أما الوجه القبلي فاحتكر زراعة القطن الأشموني ذي الوشيجة (التيلة) الخشنة والقصيرة، وذلك لأن الأشموني في تلك الناحية يجىء بمعدل في المحصول يزيد بكثير عن معدل محصول أي نوع آخر[٣].

وبدأت أسعار القطن ترتفع خلال عام ١٩١٥ نظرا لاحتياجات الحرب، فزاد الطلب عليه، فبلغ الوارد للإسكندرية حتى ٢١ أغسطس ١٩١٥ = ٦,٤٩٠,٠٠٠ قنطار. ومن الثابت أن كثيرين خزنوا أقطانهم نظرا لهبوط أسعار القطن في أسواقه، ولما فتحت أسواق المحصول الجديد بأسعار عالية بدأت تتوارد إليها كميات كبيرة من محصول ١٩١٤، وجاء هذا الأمر مع نقص محصول القطن عام ١٩١٥ بسبب المساحة المنزرعة قطنا داعيا لزيادة الأسعار إذ وصل سعر القنطار إلى ٢٢ ريالا[٤].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) الأهرام، ٦ إبريل ١٩١٥.

(٣) Récueil des Doc. Officiels. 27 Avril. 1916.

(٤) La Bourse Egyptienne, 6 Mai. 1916.

ولما رأى تجار الصادرات هذا الارتفاع باعوا كميات كبيرة من القطن، ونتج عن كثرة البيع سقوط في الأسعار، فانخفض سعر القطن حوالي عشرة بنوط. لكن السوق برهنت على نشاط كبير فوجدت المضاربة في البورصة، وهذا دفع الأسعار للنزول مستندة إلى حالة الأقطان المصرية في ليفربول وما هي عليه من ضعف، كما قرر قومسيون كونتراتات القطن في بورصة الإسكندرية في آخر ديسمبر ١٩١٥ إجراء تصفية غير اعتيادية في الكونتراتات لبلوغ الفرق في أسعارها بعد آخر تصفية فيها[١].

وتعرض محصول قطن هذا العام لوطأة اللوزة القرنفلية، ولاقي إنفاذ المشاريع المنوبة لإبادة الدودة مصاعب جمة بسبب الحرب، وشرعت وزارة الزراعة في درس مشروع جديد لتعديل طريقة الإبادة المستعملة، بالإضافة إلى أن البذور التى زرع منها القطن غير جيدة والكثير منها مصاب بدودة اللوز، والدودة كانت مشرنقة في أغلب البذور، وبالتالى ظهرت الدودة القارضة في جميع المزارع، وقد أضرت رطوبة الجو نمو الشجيرات، وانتشر الجراد في كل البلاد، وانتشرت آفات أخرى مثل بويضات الفراش والندوة العسلية حتى لقد قدر العجز بحوالي مليون قنطار[٢].

وقُدر عجز مليون آخر من الجنيهات لصعود ثمن الأكياس صعودا فاحشا، وهذا حمل المزارعين على استصراخ الحكومة لتعينهم وتساعدهم، لأن ثمن الكيس الواحد بلغ ثمانية جنيهات أو أكثر أي أن الثمن تضاعف، ومن ثم تكون الخسارة نحو مليون جنيه.

وقدر محصول القطن لعام ١٩١٥ من ٤ $\frac{٣}{٤}$ مليون من القناطير إلى ٤ $\frac{٧}{٨}$ مليون في حين كان محصول سنة ١٩١٤ ستة ملايين، ٤٩٠ ألف قنطار[٣]. واحتل القطن المصري ذلك العام (١٩١٥) ٨١٪ من صادرات مصر، فقد كانت صادراتها كلها تبلغ ٢٧,٠٤٦,٨١٢ جنيها مصريا، بلغ القطن منها ١٩,٤١٤,١٠٥ جنيها مصريا[٤]. وكان النقص عما قبل الحرب مليونا، ٣٥٠ ألف جنيه إنجليزي.

---

(١) الأهرام، ٥ يناير ١٩١٦، المقتطف، يناير ١٩١٦، ص ٨٨.

(٢) Conseil des Ministres, 26 Sep. 1915.

(٣) الأهرام، ٤ فبراير ١٩١٦، Le Journal du Caire, 27 Mars, 1916

(٤) مليكة عريان، مركز مصر الاقتصادي، ص ص ٤٧.

وأصدرت السلطة البريطانية تعليمات بمنع تصدير القطن المحلوج وغير المحلوج من القطن المصري إلى جميع الموانئ في أوربا والبحرين المتوسط والأسود إلا موانئ بريطانيا وأيرلندا وفرنسا وروسيا (ما عدا الموانئ البلطيقية) وإسبانيا والبرتغال، والسبب في منع تصدير القطن المصري إلى إيطاليا وسويسرا أن القطن يرسل منهما إلى ألمانيا والنمسا عند وصوله من الإسكندرية[1]، والسلطة قد حرمت العلاقة مع هاتين الدولتين ومن يتبعهما.

وتحكم تجار الصادرات وهم مضاربون في الوقت نفسه في مينا البصل حيث تتم العقود الخاصة بالقطن وكان معظمهم من الأجانب، ولم يكن في طاقة البلاد مقاومة سلطان المشترين من الأجانب الذين ليس عليهم أدنى رقابة.

أما بالنسبة لبذرة القطن هذا العام، فقد نقصت تبعا لنقصان محصول القطن، وزاد النقص بأن جانبا كبيرا منها فتكت الدودة به فلم يعد يصلح للعصر أو الزرع، ولم يزد الصادر على مليوني إردب بعد أن كان يصدر نحو أربعة ملايين، هذا بالإضافة إلى أن التصدير مُنع لألمانيا التى كانت تستورد نحو ٤٠٪ من البذرة الصادرة، ونتيجة لوضع البذرة هذا ارتفع سعرها فزاد ثمن الإردب ١٠٠ جنيه وبلغ في بعض الأصناف ١٠٧ من الجنيهات لارتفاع شحنها[2].

أما بالنسبة لمحصول القطن عام ١٩١٦ فنبت قويا وساعده الحر على النمو السريع، وكانت مياه الري وافرة حتى اعتقد المقدرون أنه يزيد على سبعة ملايين قنطار، لكن عندما بدأ لوزه يظهر اتضح أن فروعه السفلي قليلة جدا أو مفقودة، ثم ظهر أن زمام الأطيان المزروعة قطنا أقل مما كان قبل ذلك فضلا عن انتشار دودة اللوز ودودة البذر القرنفلية، والأخيرة قضت على ربع المحصول أو على أكثر من ربعه، ففى تقرير المستشار المالي يقول: «يقدر محصول القطن سنة ١٩١٦ بـ ٦,٠٢٠,٠٠٠ قنطار بمعدل ٣,٦٤ من القناطير في الفدان الواحد أي بنقص ١٠ر٤٠ في القنطار عن محصول ١٩١٥، وينقص ٠,٥٠ عن متوسط محصول السنوات العشر السابقة، ومجموع هذا النقص ينسب إلى دودة اللوز القرنفلية»[3].

---

(١) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 6 Mai, 1915.

(٢) المقتطف، ديسمبر ١٩١٥، ص ٥٩٣.

(٣) Récueil des Doc. Officiels. 12 Avril, 1917.

لهذا فقد قل الصادر منه عن محصول عام ١٩١٥ وبالتالي انخفض المخزون، وبناء على ذلك ارتفعت أسعاره حتى بلغ سعر الكونتراتات ٣٠ ريالا، وأصبح القطن العفيفي يباع قنطاره في الأرياف بستة جنيهات وسبعة والسكلاريدس بسبعة جنيهات وبثمانية، وهي أسعار لم ترها مصر إلا زمن الحرب الأهلية الأمريكية[١].

وفي أوائل سبتمبر ١٩١٦ أصدرت لجنة بورصة الإسكندرية قرارا بألا يزيد ثمن القطن في الكونتراتات عن ثلاثة وعشرين ريالا إلى غاية ٢٠ سبتمبر ويقول سعد زغلول إزاء هذا الإجراء: «تكدر الناس وخصوصا المزارعين من هذا القرار، واحتج أغلبهم عليه في الصحف، وأخذت الحكومة تنظر في الأمر، وبعد مضي يوم قررت أن تشترى هي مقدار سبعة وثمانين ألف قنطار قطنا بسعر أزيد من السعر الأمريكاني بمبلغ تسعة ريالات عن كل قنطار، وكان الفرق بين سعر النوعين سبعة فقط، وأن ما تدفعه الحكومة من الفرق يتحمله السماسرة، وعادت الأعمال في البورصة إلى مجاريها»[٢]. ولم يستفد غير الأجانب من جراء هذا القرار.

وإزاء هذا الوضع، ونظرا لارتفاع أسعار القطن صاح ملاك الأراضي وطالبوا بإلغاء التحديد الذى أصدرته الحكومة بزراعة ثلث الأرض قطنا وتم لهم ذلك في عام ١٩١٦، حيث ألغت الحكومة قرارها الخاص بزرع القطن وإباحته كما كان قبل الحرب[٣]، لكن فرصتهم ـ ملاك الأراضي ـ من الاستفادة من ارتفاع الأثمان لم تمتد، ففى يونيه ١٩١٧، قررت الحكومة بتوجيه من المستشار المالي تحديد سعر القطن بثلاثة وعشرين ريالا، وهو سعر يقل عن سعره الحقيقي، هذا في الوقت الذى اتجهت فيه الأسعار إلى التحسن.

وبلغ محصول قطن عام ١٩١٧ نحو ٦,٣٠٠,٠٠٠ قنطار، وبيع بأسعار عالية، مكنت المزارعين من وفاء ما عليهم للبنوك العقارية[٤]. وقد زادت المساحة المزروعة قطنا ما بين عامي ١٩١٤، ١٩١٧ من ٢٨٪ إلى ٤٠٪ من مساحة الأراضي المزروعة التى تروى ريا دائما، وجنى ملاك الأراضي عموما فوائد من ارتفاع إيجارات

---

(١) المقتطف، نوفمبر ١٩١٦، ص ٥٠١.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣١، ١٣ سبتمبر ١٩١٦، ص ١٧٠١.

(٣) المقطم، ١٤ فبراير ١٩١٦.

(٤) المقتطف، إبريل ١٩١٩، ص ٤٠٦.

الأراضي الزراعية الناشئ عن ارتفاع ثمن القطن، وكان أصحاب الأراضي الكبيرة أول من استفادوا من هذا، لأن نسبة كبيرة من الفلاحين كانت تملك عددا قليلا من الأراضي وكانوا يحاولون ـ مثل هؤلاء الذين لا يملكون أراض ـ أن يستأجروا أكبر قدر من الأراضي من جيرانهم من أصحاب الأراضي الكبيرة، وهؤلاء كانوا يفرضون إيجارات عالية لأراضيهم(١).

وعادت مرة أخرى فهبطت الأسعار، وهناك عوامل أثرت في سوق الإسكندرية، منها تقيد سوق القطن في ليڤربول، وعزم إنجلترا على تعطيل مقطوعية القطن الذى يقدم للمصانع، ثم «المضاربين على المكشوف» إذ منعتهم الحكومة من الاستمرار في عملهم، والمضاربة روح التجارة وسبب في ارتفاع الأسعار، وأخيرا قرار السلطة الخاص بتصفية عمليات البذرة وتحديد سعر لها(٢).

هذا وقد تعرض محصول هذا العام للدودة التى اشتدت وفتكت بأوراق القطن ودخلت في أزهاره، بالإضافة إلى استيلاء السلطة على الأنفار، فحرمت الأرض من خدمتهم، فزادت أجورهم وقلت أعدادهم.

ولعبت لجنة الصادرات بالإسكندرية دورا مهما في بخس أثمان الأقطان إذ يقول سعد زغلول : « إن لجنة الصادرات في الإسكندرية وهي مؤلفة من تجار أجانب لا مندوب للحكومة فيها لها امتيازات من الحكومة تسيء استعمالها ضد المزارعين، فهي التى تعين رتبة القطن وثمنه، فإذا كان المطلوب الصعيدى خفض ثمنه، وإذا كان المطلوب غيره فعلت به كذلك وأدنت رتبته»(٣).

أما بالنسبة لتصدير قطن ذلك العام، فقد نقصت صادراته ونتج هذا عن قلة وسائل الشحن، وبلغ الصادر منه حتى ٣٠ إبريل ١٩١٧ = ٣,٩٠٠,٦٩٥ قنطارا(٤) ووضعت العقبات في طريق التصدير ليس فقط إلى البلاد المعادية، ولكن أيضا في طريق التصدير إلى البلاد الحليفة إذ رأت إنجلترا أن تُشكل لجنة إنجليزية لمراقبة

---

(١) Chirol, op. cit., p. 222.

(٢) الشباب، ١٣ سبتمبر ١٩١٧، ص ١٣.

(٣) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣٠، ١٨ أكتوبر ١٩١٧، ص ١٦٦٦.

(٤) المقتطف، مايو ١٩١٧، ص ٥٠١.

تصدير القطن بأسعار مخفضة إليها، وحصر عمليات التصدير في يد فئة قليلة من البيوت الأجنبية[1].

وتبع ذلك أن أُلغيت كل تراخيص التصدير الصادرة للأفراد والبنوك وجعلها قاصرة فقط على عدد قليل من شركات التصدير التى حققت من وراء هذا الاحتكار الذى لا مبرر له أرباحا تصل إلى ملايين الجنيهات، وقد كان هذا الاحتكار أيضا وسيلة للتحكم في أسعار ما تشتريه من المحصول[2].

كذلك قامت الحكومة البريطانية بشراء بذرة القطن لعام ١٩١٧ بثمن يقل بكثير عن قيمتها الحقيقية، فقد اشترتها بحوالي ١ر١٠٠ر٠٠٠ جنيه إسترليني[3].

وأخيرا وفي ٨ سبتمبر ١٩١٧ وتحت تأثير الخوف من تعرض موارد الطعام الأساسية في البلاد لتهديد خطير، وللالتزامات التى فرضت على مصر لتموين الجيوش البريطانية، صدر مرسوم يقضي بتحريم زراعة القطن في مصر العليا، وتقييد زراعته بثلث الأراضي القابلة للزراعة في الأجزاء الأخري من البلاد[4].

وبالتالي نقصت المساحة المزروعة قطنا، وبلغت في الوجه البحري ١,٠٢٣,٨٨٨ فدانا وفي الوجه القبلي ٢٩١,٦٧٩ فدانا[5]، ومع أواخر ١٩١٧ وقفت حركة السوق القطنية فتكدست فيها الأقطان ولم يقبل عليها المشترون بعد تحزب التجار الأجانب الذين يعملون تحت ستار على نزول الأسعار، زد على ذلك قلة وسائل الشحن وبطئها وكثرة المعروض في مينا البصل والأسواق المحلية الأخرى، وأصبحت الأسعار اسمية فقط ولا يُشترى ولا يُباع، وتنحى البنوك عن مد التجار بالتسهيلات المعتادة، وبالأموال الكافية التى يستعينون بها على شراء ما تنتجه البلاد، مما نشأ عنه قلة الأموال لسد حاجة التجارة من جانب الطلب. وقد أثرت هذه الحالة أي حركة وقوف سوق القطن في مينا البصل تأثيرا ظهر أثره في الريف.

---

(١) الوقائع المصرية، ١٦ نوفمبر ١٩١٧.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ٥٨.

(٣) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 12 Août, 1917.

(٤) Conseil des Ministres, 9 Sept. 1917.

(٥) المقتطف، أغسطس ١٩١٨، ص ٢٠٥.

وفي موسم قطن ١٩١٨ أصيبت مصر بخسارة اقتصادية فادحة ذلك أن الحكومة الإنجليزية احتكرت محصول القطن جميعه في ذلك العام ـ بلغ المحصول ٥,٢٥٠,٠٠٠ قنطار ـ وما كان مخزونا من محصول ١٩١٧ للاحتفاظ للإمبراطورية البريطانية وحلفائها بالموارد اللازمة لهم، وحددت ثمن شرائه بـ ٤٢ ريالا للقنطار من رتبة فولى جودفير[١].

ووقف وزراء مصر ورجالها من هذا التصرف موقف المتفرج على قوة عليا تسيطر على الأمور وتوجهها كما تريد، وكان في إمكان حسين رشدى رئيس الوزراء الاعتراض على هذا التصرف الذى نجم عنه انهيار في النظام الاقتصـادي، فكيف يكون سعر قنطار القطن ٤٢ ريالا وهو يباع في ليفربول بـ ٧٥ ريالا وفي أمريكا بـ ٨٠ ريالا. ويصف سعد زغلول موقف الوزراء فيسطر « حضر عندى أول أمس يوسف بك نحاس بعد هجرة طويلة فهمت منه أنه أراد أن يأخذ على نفقته تخزين قطن الحكومة وشحنه في الوابورات، وأن يقدم على ذلك ما يشاء من بنك الإنجليز، وقد حكى لي عدلى أمس حكاية القطن قال: اجتمعنا ذات يوم عند رشدى باشا فالمستشار المالي برونيات قال إن الحكومة الإنجليزية تنتظر في هذه الأوقات مساعدة الحكومة المصرية لها وتعتمد كل الاعتماد عليها، وأنها أرسلت مندوبين من طرفها للاتفاق على مسألة القطن وبعد قليل من الأيام، يوم أو اثنين تكلم المستشار المذكور فيما إذا كان عين تحديد ثمن القنطار بمبلغ ٤٢ ريالا، فقال رشدى إنى أرى هذا الثمن موافقا، وقال عدلي إن المسألة محتاجة بأن تبحث، وانصرف الكل على نية البحث» ثم يُعلق «فانظر كيف نساس وكيف ندار وكيف رجالنا يرضون لوطنهم بالضرر ولكرامتهم بالامتهان»[٢]

ومن المؤسف أنه أنيط هذا الأمر إلى لجنة أجنبية، وعندما سأل سعد زغلول ونجت وبحث عن سر عدم ضم أي مصري لهذه اللجنة أجاب: «إن هذه اللجنة في مخابرة مستمرة مع السلطة العسكرية وتموين الجيوش والمسائل الحربية المهمة لا يمكن أن يطلع على مخابرتها أجنبي» فرد عليه سعد: «عظيم هذا السبب إني ما كنت أعلم ذلك من قبل، ومع هذا فإن هؤلاء الأعضاء الأجانب أخذوا في استطلاع آراء الناس

---

(١) National Bank, Assemblée General, 24 Mars. 1919, pp. 11, 12.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٨، ٧ إبريل ١٩١٨، ص ص ١٥٦٥ - ١٥٦٧.

وأفكارهم، ولكن المسألة التى هي في غاية الأهمية وعليها مدار ثروة القطر قررتها الحكومة من غير أن يسأل أحد من أرباب الشأن بها» فقال «إن ما فعلته الحكومة هو خير للمصريين، ولكنهم لا توسط عندهم فهم يبالغون في الأشياء ويذهبون من طرف إلى طرف، وأنا مكثت فيهم ثلاثين سنة، لكنك تعرفهم أحسن منى، فهم من الصعب إرضاؤهم»[1].

وهاجم سعد زغلول اللجنة إذ قال لونجت «إن الخواجات الذين حضروا البحث في مسألة القطن مع كونهم مكثوا عدة أسابيع لم يجتمعوا بأحد من المصريين لاستطلاع رأيهم، قال: إنهم لم يمكثوا إلا قليلا وقد اجتمعوا بالوزراء وهم مصريون ويمثلون مصر، قلت يمكن أن يقال هذا في غير هذا القطر الذى له نظام شبه دستوري وله نواب منتخبون من أبنائه»[2].

وأدت الرقابة على القطن إلى خسارة كبيرة لأصحاب الأراضى بتحديد السعر بالقدر الآنف الذكر، فانخفضت أسعار العقود في الإسكندرية إلى أقل من ٤٢ ريالا، هذا بالإضافة إلى أن معظم المنتجين المصريين لم يكونوا بعد حتى ١٢ مارس ١٩١٨ قد باعوا كل محصولهم عن ١٩١٧ .

ويلغ ما خسرته مصر من جراء هذا التحديد ٣٢ مليون جنيه، وقد اعترف ملنر Milner في تقريره بما كان لهذا الاحتكار من الأثر في تفجير ثورة ١٩١٩، يقول «وهناك ما يدل على أن التحكم في أسعار القطن زاد استياء الناس لأن هذا التحكم يحرم المزارع مزية المزاحمة في الأسواق الأجنبية مع كون إيجار أطيانه في ازدياد»[3]. ومن المؤكد أنه إذا لم تكن إنجلترا قد أقدمت على احتكار محصول قطن ١٩١٨، لكانت مصر كسبت أموالا عوضت عليها ما كانت خسرته في سنوات الحرب، وقد نتج عن هذا الوضع لمحصول قطن ١٩١٨ أن توقفت عمليات الوساطة والمضاربة على الأقطان، وأصبح المستخدمون في هذا المجال والسماسرة يرثى لحالهم.

وكان من نتائج هذا الاحتكار قفل بورصة الإسكندرية بتاريخ أول أغسطس ١٩١٨

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر، ٢٩ مارس ١٩١٨، ص ص ١٥٥٥، ١٥٥٧.

(٣) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر، ص ١٥.

وحرمان عائلات عديدة تعتمد في دخلها المباشر عليها، وذلك في وقت ارتفعت فيه تكاليف المعيشة. وخلق ذلك هزات جديدة وخطيرة في الحياة الاقتصادية. لقد كان من المعقول في زمن الحرب أن توضع البورصة تحت نظام محكم لمنع الوثبات الفجائية، لهذا كان واضحا أن إغلاق البورصة في حد ذاته هو إجحاف بمصالح البلد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان سعر ٤٢ ريالا المقرر للفولي جودفير سكلاريدس غير عادل، لأنه لم يتمش مع التخفيض في المساحة الكلية المزروعة، وكذلك الأضرار التى تحملها القطن نتيجة للآفات، وقلة الماشية التى تخدم الزراعة، ثم الارتفاع الكبير في إيجارات الأراضي وأسعار الوقود والأيدي العاملة والماكينات الزراعية والغلاء، فضلا عن أنه لم يراع أيضا اطراد الطلب وتزايده من جانب المغازل، والسعر الذى كان يباع به القطن الكلاريدس في ليڤربول.

ولم يكن للفلاح أي مرجع يشتكى إليه، لأن اللجنة التى تُستأنف إليها القرارات كانت مشكلة من نفس مصدري القطن ـ أعضاء لجنة التحكيم هذه هم أنفسهم تجار القطن ـ ومن حقها الذى كثر استعماله خفض السعر المعروض، ومن هنا كان الفلاح يتجنب الاستئناف والشكوى مخافة زيادة الضرر عليه.

من هذا يتبين أن المشترى هو الذي يقرر السعر على ما يهوي، ويتسلم البضاعة من اللجنة بسعر أقل من السعر الذى قدره هو لنفسه، ورغم ذلك فقد رفع الفلاح شكواه، ولكن كانت عدد الدعاوى القليلة التى حكم فيها بتحسين تقدير الرتبة هي الدعاوي التى كان فيها التقدير الأول دون المعقول، بحيث لم يكن من الممكن الدفاع عنه[1].

كانت هذه هي الأوضاع الغريبة التى أساءت إلى مصلحة البلد وأغضبت المصريين أيما إغضاب، وربحت الحكومة الإنجليزية والحكومة المصرية مليونين من الجنيهات، وهذا القدر يقل بعشر مرات عما ربحته بيوتات الإصدار، وكل ذلك على حساب الفلاح، وكان من السهل أن تحصل الحكومة المصرية على نصيبها من هذه الأرباح برفع رسوم إصدار القطن أو بفرض ضريبة وقتية عليه، عندئذ يقبلها المصريون بنفس راضية بشرط بقاء السوق حرة، على أنه يجب أن يستبعد من المليون

(١) يوسف نحاس، جهود النقابة الزراعية المصرية في ثلاثين عاما، ص ص ١٢، ١٣.

الذى عاد على الخزانة المصرية من هذه العملية مقدار الضريبة التى كانت تؤخذ على عمليات الشراء والبيع في البورصة، وطائفة من الإيرادات الأخرى التى لا يستهان بها كالمواصلات التليفونية والتلغرافية والبريدية والسكك الحديدية مما كانت حركة البورصة تجلبه وأودى به إقفالها.

ويتضح مما سبق أن السياسة القطنية في بحر هذه السنوات كانت تتسم بانعدام المنطق دلت في مجموعها على تذبذبها وتخبطها وإجحافها الشائن بمصالح مصر على حساب مصالح إنجلترا، وقد أثبتت هذه السياسة وكشفت عن خلو البلاد من تلك الهيئات التى تعمل على إدارة أزمات المسائل الناشئة عن الحوادث الطارئة مثل النقابات الزراعية والتعاونية ونقابات التسليف والبنوك الأهلية الحقيقية، لقد أوضحت الحرب شدة الغبن على البلاد، وعدم مسئولية القائمين بالأمر، إذ سلموا أمور مصر إلى الإنجليز الذين تحكموا فيها.

ـ المحاصيل الزراعية الأخرى

الزراعة في مصر هي أهم مصدر للثروة فيها، ومنذ الاحتلال البريطانى نمت هذه الحرفة وجعلتها من مستلزمات اقتصادياتها، ورغم ذلك فقد اعتمدت في تموينها على استيراد الحاصلات الزراعية، ففى سنة ١٩١٣ بلغت الواردات منها ٩٧٨ , ٢٤١ , ٤ جنيها من مجموع واردات مصر البالغة ١٩٥ , ٨٦٥ , ٢٧ جنيها، وجاءت الحرب وخلقت ظروفا اقتصادية جديدة، فقد انقطع أكثر الوارد على مصر، وأقفلت أكثر الدول التى كانت تصدر القمح إليها أبوابها.

هذا عن الظروف الخارجية، أما الداخلية، فتوقفت أعمال الري لخفض المصروفات، وقلة الفحم وغلو ثمنه الذي عرض الزراعة لارتباك كبير، وفي فترة الحرب لم تتغير المساحة المنزرعة ومساحة المحصول ولكن كل الذي حدث هو تغيير نسب المحاصيل المختلفة تبعا لمتطلبات الظروف التى تحكمت فيها إنجلترا، سواء لمصلحتها الخاصة كما حدث في اتباع سياستها القطنية، أو لمصلحة جنود إمبراطوريتها التى وقع عليها عبء تموينهم، أو لانقطاع الوارد وتوقف عمليات الشحن في البواخر وغلاء الأسعار مما أدى إلى ازدياد الطلب على تلك الحاصلات.

ومنذ بداية الحرب وعندما أحست الحكومة بتلك الأزمة القاسية التى ستعانى منها مصر من جراء نقص المواد الغذائية أصدرت قرارها فى أوائل أغسطس ١٩١٤ تحرم فيه تصديرها، وخسرت مصر في الأراضي خسارة كبيرة بلغت من ٢٥ إلى ٣٠٪ من قيمتها، وهبطت أجورها، فالفدان الذى كان يؤجر باثنى عشر جنيها لم يعد صاحبه يجد من يستأجره بثماني جنيهات، هذا فضلا عن قلة عدد المستأجرين[١].

كان من نتيجة تخفيض مساحة القطن المزروعة زيادة في المحاصيل نظرا لاحتياجات السكان والوافدين إليها، وأصبح القمح على قمة المزروعات فحاجة القطر له في ازدياد، وكان لتخفيض زراعة القطن وفرة في المياه، فاستفاد الأرز، وتمكنت مصلحة الري من أن تخزن كمية كبيرة من المياه، وأسفر عن ذلك إنتاج محصولات وفيرة، وجاء معدل المحصول من القمح دون سواه أقل لسبب ملاءمة الأحوال لانتشار الصدى، لكن ما لبث أن زاد هذا المحصول وأصبح ٢٨٠ ألف فدان[٢]. وحدثت زيادة كبيرة في محصول السكر، وقدر مجموع المساحة المزروعة قصبا بـ ١١٨ , ٥٢ فدانا تغل ٣٨ مليون قنطار من القصب[٣].

لكن لم تلبث أن أصيبت مصر بكارثة الجراد، فقد هاجمتها أسراب منه أتت على جانب كبير من المحصولات الزراعية، وكان أشد وطأة على بنى سويف والفيوم، وقدر ما كان يتلفه يوميا من ٥٠٠ جنيه إلى ألف جنيه[٤].

وخدمة لمصالح إنجلترا رأت أن تعقد قرضا مع الحكومة المصرية بمبلغ ٠٠٠ , ٠٠٠ , ٣٢ جنيه لينفق على إنجاز أعمال الري، وعهدت إلى البنك الأهلي لدرس هذا المشروع، وتم الاتفاق بين مكماهون ووزير الأشغال والبنك الأهلي على أن هذا القرض يؤخذ على ستة عشر قسطا في ست عشرة سنة. وعرضت وزارة الزراعة على الحكومة الإنجليزية جدول الأعمال التى تريد إتمامها بهذه الأموال من أعمال صرف في البحيرة والغربية، وتحويل طرق الري في الأراضى الواقعة بين قنا

(١) المحروسة، ١٨ نوفمبر ١٩١٤، الأهرام، ١٨ نوفمبر ١٩١٤.

(٢) Ministère d'Agriculture, Rapport d'Allégation Commerciaux et Agriculture, p. 23.

(٣) Récueil des Doc. Officiels, 1916, p. 99.

(٤) مصر، ٨ مارس ١٩١٥.

وديروط، وأعمال أخرى للصرف في الوجه البحري عامة، أما الضمانة التى تقدم عن هذا القرض، فهى زيادة الضرائب التى تنجم عن إصلاح الأراضي[١].

وينتقد سعد زغلول المشروع «هذا المشروع ليس من المشروعات المستعجلة حتى تتوجه الهمم لتنفيذه في هذه الأيام العصيبة التي اشتد الخناق على الناس فيها، وأصبحوا لا يدرون من أمر مستقبلهم شيئا، فالحرب لا تزال قائمة ونيرانها تستعر بين أكثر أمم الأرض، ومن لم يدخل فيها مشغول بتوفيرالأسباب الواقية من شررها، وما عند الناس من المال أصبح غير كاف لحاجاتهم الوقتية، فكيف يتأتي لهم وهم يرزحون تحت الأعمال الثقيلة أن يفكروا في مثل هذا المشروع، ولكن السلطان ووزراءه يبذلون منتهى وسعهم في تمهيد الأفكار لهم بما يتحدثون في مجالسهم الخصوصية ويوصون بنشره في الجرائد»[٢].

وفي حقيقة الأمر فقد قاست مصر من قلة المياه وقلة مشروعات الري في أثناء فترة الحرب، وكان لذلك أثره الكبير على الإنتاج الزراعي، فمنذ بداية الحرب جاء فيضان ١٩١٥ متأخرا عن ميعاده، ولم يبلغ أعلى منسوبه في أسوان إلا في ٢٨ سبتمبر مع أن متوسط التاريخ الذى يبلغ فيه الفيضان أعلى المنسوب في سنوات عديدة لم يتجاوز ٥ سبتمبر، وأعلى منسوب وصل إليه النيل ١٩١٥ هو ١٨ سم و ٩١م، وكان نتيجة ذلك أن ظل خمسون ألف فدان بدون مياه[٣].

ترتب على هذا أن نقص محصول القمح، هذا بالإضافة إلى انقطاع الوارد وازدياد الهجرة لمصر ـ سواء من اليهود أو الأرمن ـ وتموين القوات المحاربة، ومما أساء الموقف سماح الحكومة بتصدير القمح، ففي عام ١٩١٥، صُدر ٤٠٠ ألف إردب قمح[٤]، ومن هنا راح التجار يصدرونه كما يتراءى لهم ويتركون الشعب يموت جوعا، فقد حدثت حوادث دلت على أن كثيرا من الناس كانوا يقدمون على الموت لقلة الخبز، فالقمح هو أهم مادة يعتمد عليها شعب مصر في غذائه لدرجة أن مقياس « الشبع» عندهم بعدد الأرغفة التى يتناولونها، وقد ارتفعت أسعار المأكولات

---

(١) الأهرام، ٦ مارس ١٩١٥.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٥، ٩ مارس ١٩١٥، ص ص ١٣١٧، ١٣١٨.

(٣) Récueil des Doc. Officiels, 1916, p. 97.

(٤) Rapport d'Allégation Commerciaux et Agriculture, p. 23.

والمحصولات الغذائية ارتفاعا متواليا، وهنا رأت الغرفة التجارية أن ترفع إلى الحكومة طلبها بمنع تصدير القمح للخارج لارتفاع ثمنه، ولأنه كان يخشى من قلة المحصول في سنة ١٩١٦ بعدما أباحت الحكومة زرع الأرض قطنا كالعادة. وكانت الغرفة التجارية تخشى نفاد المخزون وقلة المحصول، فيكون من وراء ذلك المزيد من ارتفاع الأسعار، [١].

استعيض عن قلة القمح بزيادة المساحة المزروعة ذرة، لكن الأزمة لم تنفرج ففي بداية ١٩١٥ أصاب الكساد سوق الإنتاج الزراعي، فكما أصيب القطن كان نصيب الأرز البوار حتى أصبح يباع بـــ ٣ جنيهات الضريبة لأن الفلاح محتاج إلى المال، والسمسم نقص ثمنه عن سنة ١٩١٤ جنيها في الإردب، لكن ما لبث الأمر أن راجت السوق لمحاصيل الدريس والشعير والتبن حيث إن السلطة العسكرية ساعدت على ذلك، ووصل ثمن الحمل من الدريس إلى ٧٠ قرشا بعد أن كان بـ ٤٠ قرشا، وكذلك وصل حمل التبن إلى ٣٠ قرشا وإردب الشعير إلى ١٠٠٠ قرش[٢] ونقص محصول قمح ١٩١٦/١٩١٥ مقدار ٢٢٨,٠٠٠ إردب ورغم هذا فقد أباحت الحكومة تصديره، فنجد أنه صدر منه في أول يناير ١٩١٥ إلى آخر أغسطس لنفس العام ٩٢٤, ١٩٥ إردبا، إذا أضفنا إلى العجز في المحصول صار هذا العجز حتى نهاية أكتوبر سنة ١٩١٥ = ٩٢٤, ٤٢٣ إردبا.

وشابه الذرة القمح فيما طرأ عليه منذ بداية الحرب، فالذرة هو طعام الفلاح وكان محصوله قد زاد مقداره مليونا، ٧٩١ ألف إردب وهى كمية كبيرة كان يجب أن تجعل ثمن الذرة معتدلا مع أن متوسط ثمن الإردب في شهر سبتمبر ١٩١٤ نحو ٩٤ قرشا، وبلغ المتوسط سنة ١٩١٥=١٠٤ من القروش والسبب راجع إلى كثرة الصادر الذي بلغ ٤٠٥, ٢٥٦ من الأرادب. هذا بالإضافة إلى زيادة المقطوعية المحلية لوجود القوات البريطانية، وهذه الزيادة لم تحسب لها لجنة التموين حسابا في الإحصاء ولا مصلحة الزراعة بتقدير متوسط ما تستهلكه البلاد في كل سنة من كل صنف[٣].

---

(١) الأهرام، ٢٩ أكتوبر ١٩١٥.
(٢) نفس المصدر، ٢٥ أغسطس ١٩١٥.
(٣) نفس المصدر، ٢٩ أكتوبر ١٩١٥.

ومنذ أوائل ١٩١٥ أعيدت زراعة الدخان[١]، وكان ذلك للظروف التى فرضتها الحرب، إذ حرم على مصر الاستيراد من البلاد المحاربة، وبعض هذه البلاد هي التى تورد الدخان إلى مصر مثل تركيا، فلما انقطعت العلاقات كان على مصر أن تبذل جهدها لتعويض هذا النقص لذا شرعت في إعادة زراعته.

كذلك زيدت المساحة التى تزرع قصب السكر، فبينما كانت في ١٩١٤/ ١٩١٥= ٥٢,١٨١ فدانا أصبحت في ١٩١٥/ ١٩١٦= ٥٩,٢٢٤ فدانا[٢]، لنفس الظروف السابقة.

وأسهمت لجنة الزراعة والتجارة في مشروع أعدته لإنتاج المحصولات الزراعية في الأرض المصرية لتحل محل المنتجات الزراعية التى كانت مصر تستوردها من الخارج والتى وقفت الحرب حائلا دون استيرادها.

ومنذ ١٩١٦ بدا التناقص ملحوظا في مساحة الأراضي التى تزرع أرزا، فقل سنة ١٩١٦= ١٧٤,٠٠٠ فدان عن مثلها سنة ١٩١٥ [٣]. وبدأت مصر تنتج البطاطس على نطاق واسع، حيث كان من أهم السلع الغذائية التى احتاجت إليها الجيوش البريطانية وتمون بها. وراحت السلطات المسئولة تبذل كل جهدها منذ بداية الحرب ـ ثم على وجه التحديد بعد أن أصبحت الإسكندرية قاعدة البحر المتوسط ومركزا لحملة غاليبولى ـ لتشجيع توسيع زراعة الحبوب، فعلى سبيل المثال كانت مهمة مكلوب (Maclop) كبير مفتشى وزارة الزراعة، طوافه بالأقاليم داعيا لتشجيع المزارعين للإكثار من زراعة الحبوب بدلا من القطن. وكان الجنرال مري Murray قائد القوات البريطانية في مصر قد أصدر تصريحا بهذا الشأن[٤].

واتُخذت الإجراءات لتنفيذ ذلك بمختلف الطرق، وعلى سبيل المثال فقد وافق مجلس الوزراء على فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣١٠٠ جنيه لمصلحة الأملاك الأميرية لأجل زرع نحو ٢١٠٠ فدان من أطيانها ذرة فوق الزراعات المعتادة[٥].

---

(١) مصر، ٢٣ يناير ١٩١٥.

(٢) Le Progres Egyptien, 11 Avril, 1916.

(٣) الأخبار، ١٩ نوفمبر ١٩١٦.

(٤) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 22 Fev. 1917.

(٥) Conseil des Ministres, 18 Juillet, 1917.

وجاءت الزيادة فى هذه المحصولات على النحو التالى:

المحصول	عام ١٩١٦	عام ١٩١٧
الذرة الشامية	٢٣٨,٧٢٥	٢٦٦,٩٩١
البرسيم	١,١٨٧,٠١٣	١,٣٤٦,٧٨٥
الشعير	٤٢٢,٧٦٥	٤٢٨,٥٠٧
الأرز	١٤٤,٨٠٧	٢٥٦,٦٩٥
العدس	٦٢,٢٨٦	٩١,٨١٦
الحلبة	٥٧,٣٧٨	٩٢,٤١٤ [١]

واستمرت هذه الحالة حتى نهاية الحرب حتى إنه صدرت الأوامر بمنع بعض الزراعات قطعيا وإحلال الحاصلات الغذائية محلها، مثل ذلك القرار الذي صدر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٨ لتحريم زراعة الخشخاش في الأراضي المصرية، والاستعاضة عنه بزراعة الحبوب، وفرضت غرامة على من يخالف ذلك الأمر[٢] وساعد علي هذا أن فيضان النيل سنة ١٩١٨ ـ رغم تأخره ـ إلا أنه جاء طبيعيا، ولم يحدث ري في بعض مساحات صغيرة في الوجه القبلي. حيث إنه حدث نقص طفيف أثر فيها.

من هذا نرى أن وزارة الزراعة اهتمت اهتماما بالغا بحبوب مصر وحاصلاتها الغذائية، وقد سعت لجنة التجارة والزراعة بالنهوض بها واختلاق الطرق الصالحةلزيادتها فأنشات «لجنة تجارة المحاصيل» التى قامت بدراسة شاملة لمحاصيل مصر الزراعية، وقدم كل من أعضائها تقريره، فكان التقرير الأول عن زراعة الأرز وتوسيعه قدمه شكور باشا، وبين فيه الأنواع التى تزرع فى مصر كلها، والمناطق التى تنتجه في أنحاء مصر، كذلك قدم دودجيون (Dudgeon) تقريره عن زراعة النيلة في مصر، وإمكانات زراعة القنب الهندي[٣]. وعليه يتبين أنه لم يعد الاهتمام فقط بالحاصلات الموجودة في مصر، بل تعدى الاهتمام إلى ضرورة خلق محصولات جديدة، والرقي بالمستوى الزراعي.

وكان للحرب العالمية الأولي أعظم الأثر في انتشار زراعة الخضراوات في مصر

(١) المقتطف، إبريل ١٩١٨، ص٢٧٤.

(٢) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 14 Octobre 1918.

(٣) Rapport d'Allégation Commerciaux et Agriculture, pp. 39, 45.

بعد أن امتنع ورودها من الخارج في وقت كانت في أشد الحاجة إليها لتموين أهلها وجيوش الإمبراطورية، هذا بالإضافة إلى أن زراعتها في ذلك الحين كانت مربحة لدرجة كبيرة جعلت أصحاب الأراضي يهتمون بها ويبالغون في إنتاجها إلى حد زاد على حاجة الاستهلاك الداخلي، ولم يكن هناك مجال لتصديرها والحرب قائمة، فغمرت الأسواق وكانت النتيجة هبوط أسعارها[1].

ـ الإنتاج الحيواني

ارتبط الإنتاج الحيواني بالزراعة، ومن ثم فقد تعرض لأزمات، فمصر ليست بالبلاد الغنية، فحيواناتها ليس لها طابع التخصص، فهي تربي لكل غاية لأجل اللبن واللحم والحراثة، ومن هنا كان سمتها هزيلا. إذن فلا بد من الاستيراد. وبقيام الحرب انقطع الوارد واعتمدت مصر على إنتاجها لتغطى به احتياجات سكانها وتلك الأعداد الهائلة التي وفدت عليها سواء من المهاجرين أو من جنود الإمبراطورية.

ومنذ بداية الحرب قل عدد المواشى المذبوحة، فعلى سبيل المثال بلغ ماذبح في فبراير ١٩١٤= ٧٣,٠٦٥ رأسا، بينما ذبح في فبراير ١٩١٥= ٢٢,٣٢٦ رأسا، وكان أكثر النقص في الأغنام، فانخفض عددها من ٨١٦,١٨٤ رأسا عام ١٩١٤ إلى ٧٩٦,٧٥٧ رأسا عام ١٩١٧، كذلك الماعز نقصت من ٣٣١,٠١٦ رأسا عام ١٩١٥ إلى ٣٠٢,٠٠٦ رأسا عام ١٩١٧. واشتدت الأزمة لقلة الإنتاج الحيواني وللضيق المالي الذى استحكمت حلقاته. وبالنسبة للثيران فقد زاد استهلاكها لتغطية متطلبات السلطة وأثر هذا في ارتفاع الأسعار حتى إن الثور الذي كان يباع قبل الحرب ما بين عشرة جنيهات وعشرين أصبح يباع بأربعين جنيها وبخمسين أيضا. وقل عدد الجمال، وأُرجع ذلك إلى استغلالها في المعارك الحربية التي دارت على أرض مصر. ففي عام ١٩١٤ كان هناك ١١٨,٤١٤ رأسا فوصلت عام ١٩١٧ إلى ٩٦,٧٩٠ رأسا[2].

---

(١) حسين علي الرفاعي، الصناعة في مصر، ص ٢٨٥.

(٢) المقطف، مايو ١٩١٥، ص ٥٠٠، يناير ١٩١٨، ص ٦٠، إبريل ١٩١٩، ص ٣٧٩، ٣٨٠، The Egyptian Gazette, June 16, 1915، الوطن، ٨ يونيو ١٩١٧، المحروسة ٢٤ مارس ١٩١٧.

وأصيبت الفصيلة البقرية بالطاعون، فانتشر في أنحاء البلاد، وارتكز في الوجه القبلي. وقد حاولت وزارة الزراعة أن تقاوم ذلك الوباء، فوافق مجلس الوزراء على منح وزارة الزراعة اعتمادا بمبلغ ١١,٤٠٠ جنيه للقيام بالنفقات اللازمة لمقاومة هذا الطاعون[١]. وأسست الوزارة «المجلس الاستشاري في الأمور الزراعية» في ٢٠ ديسمبر ١٩١٧ فقرر بأكثرية الآراء أن يمنع ذبح إناث البقر والجاموس مدة سنتين مهما كان سنها إلا إذا أثبت لوزارة الزراعة أن إحدى هذه المواشي أنها كبرت وهزلت أو مرضت ولم تعد صالحة للعمل أو الإنتاج، وكذا إناث الجمال التي لا يزيد سنها على ثلاث سنوات مدة سنتين أيضا وذكور البقر التي لا تتجاوز سنها ثلاث سنوات مدة سنة واحدة[٢].

الصناعة

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى كان النشاط الاقتصادي مرتكزا في أيدي العناصر الأجنبية تموله وتشرف عليه وتنهض بشئونه، ذلك أن العشرين سنة التي سبقت الحرب، رأت تفوقا لرءوس الأموال الأجنبية، إذ بلغت عام ١٩١٤ ما يعادل ٩١٪ من مجموع الأموال التي تستغل فى الشركات المساهمة دون أن يشمل ذلك قناة السويس[٣].

والواقع أن الرأسمالية المصرية كانت قد أخذت ـ قبيل نشوب الحرب ـ تحس بالضيق لطغيان النفوذ الاقتصادي الأجنبي، واجتاح هذا التيار مصر وندد بتغلغل الأجانب، وكان أول صوت عبر عن ذلك الضيق هو صوت طلعت حرب الذي رأى أن السبيل إلى تحرير مصر الاقتصادي هو إنشاء بنك مصري برءوس أموال مصرية.

ولا ريب في أن الوضع الاقتصادي لمصر في ذلك الوقت هو الذي دفع إلى

---

(١) Conseil des Ministres, 5 Sep. 1917.

(٢) المقتطف، يناير ١٩١٨، ص ٦٠.

(٣) ويقسم رأس المال الأجنبي إلى ٤٦,٢٦٧,٠٠٠ جنيه رأسمال فرنسي، ٣٠,٢٥٠,٠٠٠ جنيه رأسمال إنجليزي، ١٤,٢٩٤,٠٠٠ رأسمال بلجيكى، أمين مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العهد الحديث، ص ٤٤٨.

التفكير في ذلك، فالأرض الزراعية محدودة، والسكان تتزايد، وإنجلترا هي صاحبة السيطرة على أسعار المحاصيل من جهة، وارتفاع أسعار الأرض، وانخفاض الأرباح من جهة أخرى، قد عجل بضرورة إنقاذ مصر.

وبذلك يمكن القول بأن الرأسمالية المصرية عندما نشبت الحرب كانت على قدر من الوعي يدفعها إلى الاستفادة من هذه الفرصة التي تهيأت لها، وتمثل هذا الوعي في ارتفاع رءوس الأموال المصرية في البنوك ارتفاعا سريعا خاصة في البنك الأهلي والبنك الإنجليزي المصري، إذ زاد رصيدهما في عام ١٩٢٠ إلى ٣٥,٥ مليون جنيه بعد أن كان ٦,٥ مليون جنيه عام ١٩١٤ [١] وفوق ذلك فقد دخلت الرأسمالية المصرية ميدان الصناعة بعد أن انخفضت أرباح الزراعة نتيجة لهبوط أسعار القطن، حيث إنه بنشوب الحرب انقطع سيل رءوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى البلاد، وتعذر أيضا استيراد معظم السلع المصنوعة في الخارج، وصُفيت أعمال الرأسماليين الأجانب من رعايا ألمانيا وحلفائها، ففي عامي ١٩١٥، ١٩١٦ أوقفت حوالي ١٧ شركة، ٦٢ بيتا من البيوت الألمانية والنمساوية، وأقفل أيضا البنك الشرقي الألماني، وهو أحد البنوك التجارية المهمة في مصر[٢]، وأخيرا اشتداد الحاجة إلى صناعات تسد حاجة الجيش والشعب. كل هذا أتاح للرأسمالية المصرية فرصة النزول إلى السوق في ظل حماية إلزامية جاءت بها ظروف الحرب، وتبعا لذلك، أُنشئت الشركات المحلية التي عادت على مصر بالفوائد الكثيرة أثناء الحرب وبعدها[٣].

من هذا يتضح أن الحرب خلقت المناخ الذي هيأ للرأسمالية المصرية النمو، فأصبحت تتطلع خلال الحرب إلى الصناعة إذ علمتها مقدار الأرباح التي يمكن لها أن تجنيها من هذا الباب، وأنه بزيادة نفوذها الاقتصادي يجعلها تتطلع إلى مزيد من السلطة السياسية.

وتحول لفيف من البورجوازيين إلى الأعمال المالية في ظل الحرب أفادت مصر

---

(١) نفس المرجع، ص ٤٨٩.

(٢) Crouchley, The Economic Development..., p. 77.

(٣) Ibid, p. 160.

اقتصاديا، وكان من نتيجتها أنه على أثر انتهاء الحرب أنشئ بنك مصر سنة ١٩٢٠ لتمويل الصناعات المصرية، ولهؤلاء كان طلعت حرب يوجه نداءاته لاستثمار الأموال في الصناعة، ونجح في ذلك.

وامتلأت الصحافة بالصيحات الداعية لاستثمار رءوس الأموال المصرية في مجال الصناعة، وأنشئت صحيفة لهذا الغرض عام ١٩١٦ تحت اسم «L'Indisponsable Journal de propagande de l'industrie» لتحث على تشجيع المصريين لاستثمار أموالهم في الصناعة، وبضرورة إحلالها محل الرأسمال الأجنبي في جميع المجالات[١]، فتقول الحرية «تألفت الشركات في مصر لغير المصريين، وعملت عملا متواصلا واستثمرت، فإذا نظرت إلى السوق المالية المصرية فلا تجدها إلا اسما على غير مسمى، إذ إن الأموال الموجودة فيها ليست لنا، فلا يمكننا أن نحرك يدا ونخطو خطوة... أما السوق الصناعية، فإذا نظرنا إليها فلا نجد إلا فقرا وجدبا»[٢].

وراحت صحيفة الإصلاح تنادي البورجوازيين باستثمار رءوس الأموال المصرية في المجالات الصناعية[٣]، وأخذ سيد درويش يتساءل.

ثـروتـنـا فـيـن الاقـتـصـاديـة
وفـيـن كـبـارنـا وفـيـن ألـوفـاتـهـم
حـاطـيـنـهـا فـي إيـديـن أفـرنـجـيـة
وأهـم يـا فـرحـتـنـا بـكـثـرتـهـم
الـمـصـري أولـى بـقـرش المصري
يـفـضـل فـي بـلـده ميـتـبـعـزقـش
هـم بـمـالـهـم وإحـنـا بـروحـنـا
دى إيـد لـوحـدهـا متصقفش

عندما نشبت الحرب وقفت حركة الواردات، وانصرفت الأمم إلى شئون الحرب،

(١) L'Indisponsable, 8 December 1916.

(٢) الحرية، ١٣ نوفمبر ١٩١٧.

(٣) الإصلاح، ٢١ يونية ١٩١٧.

ونتج عن ذلك أن فقدت مصر بعض أسواق تصريف محاصيلها، كما انقطع ورود بعض الأصناف المصنوعة، فارتفع ثمنها ارتفاعا كبيرا، فكان ذلك سببا شديدا وباعثا قويا على إيقاظ المصريين وحكومتهم وحملهم على التفكير في سد النقص الذي شعروا به، إذ رأوا أنهم عالة على غيرهم من الأمم الصناعية، وأنه ليس لهم كيان اقتصادي مستقل خصوصا بعد أن أدركوا أن عوامل ومقومات الصناعة متوفرة في مصر.

وقد وجدت الصناعة مناخا ملائما في ذلك الوقت، فالشعب محتاج للغذاء والكساء وجيوش الإمبراطورية البريطانية في حاجة إلى المصنوعات من ذخيرة وصيانة أسلحة وصناعات معدنية مختلفة، هذا بالإضافة إلى تضخم البطالة التي انتشرت في أوائل الحرب ـ نظرا لتوقف معظم الأعمال ـ واستعداد العمال لقبول العمل بأجور مخفضة نسبيا، رغم الارتفاع المطرد في تكاليف المعيشة[1]، مع كفاءتهم في جميع الميادين من برادة ونجارة وحدادة ونقش وسبك معادن. وساعدت إنجلترا أيضا على قيام الصناعة في مصر، فنحن نعلم أنه منذ احتلالها عملت على القضاء على الصناعة المحلية، ويتبين ذلك في تقارير كرومر، ولكن نظرا لضرورة تموين جيوشها، راحت تخفف من قبضتها على مصر من هذه الناحية.

ونشَّطت الحرب كل الأفكار الصناعية التي لم يكن لها صدى قبل ذلك، وتجلى هذا في الصحافة، فظهرت الدعوة فيها للصناعة في كافة منتجاتها، فنادت الأهرام داعية إلى إنشاء مصانع للقطن ونسيجه تقول: «إن مصر لا مصانع لها لنسج القطن، فحياتها المالية مستمدة من أوروبا التي يجيئها منها الذهب ثمنا لمحصولاتها، وقد وقفت سوقها في الأزمة هذه، وتعطلت مصالحها، لذا وجب العمل لإنقاذ الموقف، وذلك بخلق الصناعات التي يحتاج إليها القطر»[2].

وامتلأت العناوين في الصحف والمجلات تحت اسم «الصناعة في القطر المصري». فراحت الإكسبريس تقول «ألا يكفينا خجلا ما نشعر به الآن في أزمة الأسواق المصرية، فلو عندنا مغازل ما بعنا القطن بـ ٨ ريالات، ولست أدري لو

---

(١) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى ١٩١٩، ص ١٥٤.
(٢) الأهرام، ٣ سبتمبر ١٩١٤.

انقطع عنا وارد الإبرة، فكيف نخيط أثوابنا، إن الجريدة تطالب بتوجيه أموال مصر إلى الصناعة، وباستخدام العمال المصريين أهل النشاط في هذا المجال»[١].

وتبع ظهور الدعوة لإقامة الصناعة الوطنية ترقية التعليم الصناعي وحث الناس على تشجيع الصناعة المصرية، فصدرت التعليمات لمجالس المديريات بتوسيع المدارس الصناعية فيها والعمل بجد على زيادة نشاطها لمواجهة ظروف الحرب[٢]، وشجعت الورش الصناعية وعملت على توسيعها حتى بلغت في أغسطس ١٩١٥ عشرين ألف ورشة صناعية أنفق عليها ٤٠٠ ألف جنيه[٣].

وسرعان ما انفتح أمام مصر ميدان الإنتاج الصناعي، إذ أظهرت الحرب خطر الإهمال والتواطؤ، كما أدركت الحكومة خطر الاتكال على المصنوعات الأوربية، ومن هنا وجهت هي الأخرى نشاطها للرقى بالصناعات الموجودة، وبخلق صناعات جديدة تسد متطلبات الأمة بعد أن سلمت بأن الزراعة وحدها لا تكفى بالسير بمصر في طريق التقدم، وفي ٨ مارس ١٩١٦ قرر مجلس الوزراء إنشاء «لجنة للتجارة والصناعة» من كبار الرأسماليين المصريين، وذلك لدراسة الأسس التي تشاد عليها الصناعة والنهوض بها وتوسيع نطاقها وترويج أسواقها، وخاصة أن عوامل قيام الصناعة متوفرة في مصر، حيث توجد المواد الأولية والقوى المحركة وانخفاض أجور الأيدي العاملة وكثرتها والأسواق[٤].

وعقدت هذه اللجنة ثماني وثلاثين جلسة، كان أولها في ١٣ مارس ١٩١٦ وزار أعضاؤها الورش والمصانع الموجودة بالقاهرة والإسكندرية وبقية مدن مصر للوقوف على الحالة الصناعية للبلاد، وزاروا أيضا مدارس المهندسخانة والفنون والصناعات والتجارة العالية والمتوسطة، وأجروا محادثات شتى مع التجار وكبار الصناع، وكان يعرض نتائج المناقشات والزيارات هذه في اجتماعات اللجنة المتوالية.

وشكلت لجان فرعية من أعضاء اللجنة، وأضيف إليهم آخرون من إدارة التعليم

---

(١) الإكسبريس، ٢٤ يناير ١٩١٥.

(٢) وزارة الداخلية، مجالس المديريات، ١٩١٤.

(٣) الإكسبريس، ١٥ أغسطس ١٩١٥.

(٤) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 13 Mars, 1916، تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ص ٢٢١، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٦٧، ٢٦٩.

الفني والصناعي والتجاري للقيام بأبحاث خاصة، وهذا أدى إلى تمام الإلمام بحالة الصناعات في مصر، وقدمت اللجنة تقارير عن تأثير الحرب على التجارة والصناعة في مصر.

وكان أول أعمال اللجنة استبدال الأصناف التي انقطع ورودها بأصناف من مصنوعات البلاد، وإيجاد الأسواق المصرية لها، وتخير الوسائل الكفيلة بتمهيد الصعوبات التي يلقاها التجار وأرباب الحاصلات من اختلال نظام التعامل بين الأمم بسبب الحرب، ثم النظر في التدابير التي تضمن لتجارة مصر وصناعتها ـ بعد أن تنتهي الحرب ـ نهضة تعتمد عليها مصر للاستغناء عن الأسواق الأجنبية، مع القيام بتوثيق رابطة التعامل لسد ما ألحقته الحرب من تغيير في النظام الاقتصادي للبلاد[1].

وقدمت اللجنة اقتراحاتها، وهي تتلخص في تعديل نظام الجمارك، وإعفاء الصناعات من الضرائب الداخلية، وفتح باب المدارس الصناعية والتجارية على مصراعيه، والتوسع في خفض أجور النقل بالسكك الحديدية، ومنح التسهيلات الخاصة بنقل المصنوعات المعدة للتصدير والاستهلاك المحلي في بعض الأحوال والمناسبات، ومنح الأفضلية في المناقصات الحكومية للحاصلات المصرية والمصنوعات الوطنية، ومنح إعانات مؤقتة وامتيازات بشروط خاصة لبعض المشروعات الصناعية أو الخاصة باستخراج المعادن، وتقديم القروض بقصد تمكن الأفراد من الحصول على المال الكافي لإنشاء بعض الصناعات أو ترقيتها وتحسينها، والتوسع فى منح المساعدات المالية للمشروعات ذات المنفعة العامة، وإنشاء معهد للأبحاث الصناعية يتكفل بالنفقات والأعمال التمهيدية اللازمة لشرح الأساليب الجديدة وغيرها مما يعجز عنه الأفراد والجماعات والشركات الصناعية والفنية، كذلك إنشاء معمل فني لتحليل وإجراء التجارب وعمل الأبحاث العلمية، وإقامة المتاحف والمعارض التجارية والصناعية مما يكفل تنشيط الرقي الصناعي بفضل ما يمنح فيها من الجوائز، والمساعدة على إنشاء النقابات والتعاون، وتعيين طائفة من الإخصائيين بصفة مفتشين ومعلمين متجولين للمساعدة على ترقية

---

(١) وادي النيل، ١٧ مارس ١٩١٦.

الصناعات الصغيرة بالإرشاد ووسائل النصح والإيضاح، ونشر المعلومات العامة المتعلقة بالمسائل الصناعية والتجارية[1] أيضا نادت بإنشاء بنك صناعي للمساعدة في النهضة الصناعية حتى لا تكون المشروعات في حاجة إلى الاستعانة بالمصادر الأجنبية، لأن وجود هذا البنك ضروري للتسهيلات المصرفية لمساعدة الصناعات القائمة[2].

وعهدت اللجنة إلى طلعت حرب بوضع نظام لإنشاء شركات تعاون في المدن والقرى لتحسين تلك الصناعات، ولتنظيم وسائل الحصول على الخدمات وتصريفها، وأحالت اللجنة على قطاوي باشا درس المواد المتعلقة بصناعة البناء، وشرعت في فحص تقرير كبير عن صناعة الفخار والخزف[3]، وبينت اللجنة أن سبب اضمحلال الصناعة راجع إلى تخصص مصر فى الزراعة دون غيرها، ونظام الضرائب وحمله على الصناع، والمنافسة الأجنبية وما تدره من ضرر على البلاد، وافتقار مصر إلى الرأسمالية، وأخيرا نظام البنوك وفشله في تمويل الصناعات الأهلية. وتعلقت الآمال بهذه اللجنة في إحياء الصناعة الموجودة، وإيجاد المعدومة، والبحث عن الأسواق التي تروج فيها المتاجر والمصنوعات الوطنية.

تنقسم الصناعات إلى صغيرة وأخرى كبيرة، أما عن الأولى فهي تقتصر على ورش صغيرة يشتغل بها عدد يسير من العمال، وهناك أيضا من يزاولون عملهم في حوانيت ضيقة يساعدهم صبيان، وهذه الطائفة صاحبة المقام الأول في الصناعة، لأنها تضم الشطر الأعظم من الصناع، وهي منتشرة في جميع أنحاء مصر، وتتمثل في صناعات البناء، النسيج وملحقاته، الصباغة، الحدادة، أشغال المعادن، النجارة وملحقاتها، الدباغة، الأحذية، صناعة الدقيق، الصناعات الكيماوية (الزيوت، الصابون، الشمع) ثم صناعات الزخارف من صياغة، نجارة دقيقة، حفر المعادن.

وتخصصت مدن مصر في هذه الصناعات، فالقاهرة على رأس الحركة الصناعية والفنية، والمحلة الكبرى تخصصت في نسج الأقمشة القطنية، ودمياط نسيج الحرير

---

(١) محمد فهمي لهيطة، المرجع السابق، ص ٢٨٦.

(٢) تقرير لجنة الصناعة والتجارة، ص ص ١٩، ٢٠.

(٣) Bulletin Commercial. Sep. 3., 1916.

والأحذية والنجارة الدقيقة، وقليوب وأخميم لنسج الأقمشة القطنية، وأسيوط للنسيج والتطعيم وعمل الشيلان، وقنا للفخار، ونقادة للنساجة القطنية والحريرية.

وساعدالنشاط الذي أحدثته الحرب في معظم الصناعات على زيادة عدد المشتغلين بالحرف الصغيرة، ويعمل هؤلاء الصناع في أماكن رديئة، فإذا كان الصانع من أهل القرى اشتغل في كوخه بين الأقذار، وإن كان من أهل المدن مارس مهنته في ورشة منزوية في بعض مهاجر المدينة وخرائبها، فهمهم إيجاد مكان رخيص الأجرة، ولا يهمهم الحالة الصحية رغم ما يستفيدون من مكاسب وأرباح منذ نشوب الحرب، هذا بالإضافة إلى اتباع الأساليب القديمة في العمل وهذا في حد ذاته يسرف في الخامات، ويعطل الإنتاج ويؤدى إلى رفع الأسعار. وقد تقدمت صناعات الصابون والدباغة والأحذية والقمصان تقدما عظيما بعد الحرب مباشرة(١).

أما الصناعات الكبيرة، فهى تلك التى تتناول كميات وفيرة من الخامات، وتباشر في مصانع كبيرة تدار بالقوة الآلية مع استخدام عدد عظيم من العمال فيها.

ـ الصناعات المعدنية

صناعة الحديد: وهي صناعة واسعة النطاق، نشطت إبان الحرب، وتشمل المنشآت المعدنية بكافة مظاهرها المتنوعة وأشكالها المتعددة، كتشييد الورش والمباني العمومية والجسور والخزانات والآلات والأجهزة وسكك الحديد والمحركات والمراجل والمضخات وآلات الري.

ويوجد في مصر كثير من المصانع والورش الكبيرة خاصة بإنشاء المصنوعات الحديدية، وتصليح المصنوعات القديمة ويشتغل بها عدد كبير من الصناع وبعضهم متخصص في «تصليح الأوتوموبيلات والموتسكلات من شكمانات ورفارف وقزازه وسلندرات»(٢). وأهم هذه الورش: عنابر السكك الحديدية، وهي تعمل لتصليح القاطرات والعربات ومركزها بولاق، ولها ورش فرعية في الإسكندرية وطنطا

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ص ٥٣، ٥٤.

(٢) Ministry of Public Works. Fourth Circle of Irrigation No. 10 - 2/15. p. 4, 8, 13، أذونات ورش.

وبولاق الدكرور والواسطة والمنيا وسوهاج والأقصر والسيدة زينب، ويبلغ مجموع العمال بها حوالي ٥,٠٠٠ عامل، وهناك أيضا ورش الترسانة وتقوم بإصلاح السفن الأميرية وبأعمال مهمة لمصلحة الري، وورش السجون ومركزها طرة والقناطر، وورش القلعة وتقوم بإصلاح وعمل مصنوعات جديدة للجيش، وهناك ورش تابعة لمصلحة الصحة والمساحة ومخازن البوليس ومصلحة خفر السواحل والمواني والمنائر، كذلك وجدت ورش صغيرة تعمل بصنع المسامير والصواميل والسلاسل وأحذية الخيل والنوارج وحديد المراكب[١].

صناعة الذهب والفضة: صياغة المعادن صناعة دقيقة، وما من مدينة في مصر إلا وبها سوق للصاغة، وقلما نجد قرية من القري الكبيرة إلا وبها واحد أو أكثر من الصياغ، ويبلغ عدد المحترفين لهذه الصناعة ٢,٢٣٢ صائغا طبقا لإحصاء مارس ١٩١٧، وكانت القاهرة عدد صياغها ٦٠٩ وتلتها الإسكندرية إذ بلغ عددهم ٢٧٨، واختلف المبلغ المتداول في تجارة المصوغات من سنة لأخرى إذ هو يتعلق بحالة موسم القطن، والظروف المالية للدولة.

صناعة الأَسرة: بالرغم من انقطاع الواردات ـ من الخامات ـ فإن مصنع الأَسرة الذي أنشئ عام ١٩١٣ تمتع برخاء ويسر بسبب الإقبال على منتجاته بعد أن أتقن عماله أعمالهم، إذ أصبحت لا تقل إتقانا وتهذيبا عما يناظرها من البضائع الأوربية[٢].

صناعة الساعات: انقطع الوارد وبدأت مصر تصنع الساعات وتذكر الوطن أنه «عندما رأت مصلحة السكة الحديد والتلغراف تعذر مجيء الساعات الكبيرة من أوربا، طلبت من يعقوب أفندى صانع الساعات أن يصنع لها ساعة كبيرة، وبعد ستة أشهر تمكن من صنع الساعة، ولقد أشاد الخبراء بصنعها»[٣]، وإن لم يكن ذلك تعميما، فإنه يعد محاولة ناجحة.

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ١٣٧.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٠٤.

(٣) الوطن، ٢٤ أغسطس ١٩١٧.

- الصناعات الكيماوية

صناعة الورق: مع بداية الحرب بلغت أزمة الورق أشدها. فهددت الحياة الأدبية في البلاد، وعانت منها الصحافة والتجارة ودوائر الحكومة والكتاب والمؤلفون وأصحاب المطابع وعمالها وتلاميذ المدارس، وكل فرد من أفراد الأمة، وظهر ذلك جليا في صغر حجم الصحف وارتفاع أسعارها وقلة طبع الكتب العلمية حتى إن حركة المطابع وقفت واستغنت عن كثير من عمالها، وتبعا لهذه الحال كان من الضروري التفكير مليا، بل والعمل المتواصل على إنشاء مصانع للورق، خصوصا وأن مواردها الأولية متوفرة في مصر[1]. وشنت الصحافة حملة واسعة على ضرورة إقامة هذه الصناعة، وقد استطاع «خليل عفيفى بك» أحد أعيان الزقازيق إنشاء مصنع للورق، تمكن في ظرف عام واحد من إنتاج من ٣,٥ إلى ٤ مليون كيلو من مختلف الأوراق[2].

كما وجد مصنع آخر لورق اللف الخشن أنشئ عام ١٩٠١ ولكنه كان فاشلا. وبنشوب الحرب امتنعت مزاحمة النمسا، فأخذ المصنع ينتج ويستهلك إنتاجه، وربح أرباحا عالية حتى بلغ إنتاجه ١٠٠ طن عام ١٩١٦ من ورق اللف، ٢٠ طنا من الورق الأبيض[3]، ووجهت الحكومة اهتمامها لتلك الصناعة فغطت السوق باحتياجاتها.

صناعة الصابون: صنعت في مصر كميات كبيرة من الصابون وذلك لسد طلبات المصريين واستخدمت أيضا لخدمة الجيوش الموجودة في مصر، وبالرغم من الارتفاع الفاحش في أثمان التلك وزيت الكبريت اللازمين لعمل الصابون، فإنه قد أصبح في طاقة المعامل أن تصنع الصابون بالزيت الأبيض المكرر نوعين راجا رواجا عظيما وحلا محل الصابون الذى كان يرد من فلسطين وسوريا واليونان بعد أن انقطع وروده. فظهر الصابون البلدي في الأسواق، وهذا دفع أصحاب الأموال إلى تأسيس

---

(١) La Bourse Egyptienne, 18 Mai, 1917.

(٢) مصر، ١١ يوليو ١٩١٦.

(٣) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ٢٠٢.

مصابن كبيرة وكثيرة، فزاد عددها أثناء الحرب، كذلك زاد إنتاج شركة الملح والصودا من كميات الصابون[1].

صناعة الكحول: مع بداية الحرب أُدخلت عليها تحسينات كبيرة، حتى إنه أنتج ١١ر٠٠٠ر٠٠٠ كيلو من الكحول عام ١٩١٥، ولكن قلة الخامات خفضت من كمية الإنتاج في ١٩١٦ إذ أصبح حوالي ٩,٠٠٠,٠٠٠ كيلو، وكانت له أيضا أسواق رائجة في البلاد الأجنبية أثناء الحرب.

تكرير الكونياك: منذ نشوب الحرب اتسعت صناعة تكرير الكونياك والكروم، ونشطت هذه التجارة مع إنجلترا على أثر امتناع فرنسا عن التصدير وزادت المقطوعية المحلية له.

صناعة الكاوتشوك: أنشئ مصنع للكاوتشوك لسد الطلبات بعد وقف الاستيراد، وأصبح به عدد من الصناع المصريين المهرة استطاعوا الوفاء باحتياجات مصر[2].

ـ الصناعات الغذائية

صناعة السكر: انتعشت صناعة السكر وارتفعت أرباحها على النحو التالي:

مليم	جنيه	
٩٥٠	٥٤,٠٦٧	صافي أرباح السنة المنتهية في ٣١/ ٨/ ١٩١٤
٩٧١	١٧١,٩٢٩	صافي أرباح السنة المنتهية في ٣١/ ٨/ ١٩١٥
٩٣٧	٣٠٢,١٤٩	صافي أرباح السنة المنتهية في ٣١/ ٨/ ١٩١٥ [3]

ولكن الشركة عاملت الأهالي والتجار بقسوة بالغة. فقد استطاعت إقناع الحكومة باحتكار عصير القصب في معاملها، فتحكمت في الأسعار لأنه عند بداية الحرب وحدوث أزمة القطن ١٩١٤ هب الأهالي يكثرون من زراعة القصب وتهافتوا على شركة السكر، فأرادت أن تعاقبهم على عدم زراعة القصب قبل الحرب، وكانت تعلم أن الفرصة قد أتيحت لها، وقد منعت الحرب المزاحمة من الخارج، فأصبحت

(١) حسين علي الرفاعي، المرجع السابق، ص ٥٥٣. الإكسبريس، ٦ يناير ١٩١٨.
(٢) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ص ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٥.
(٣) الغرفة التجارية، إبريل ١٩١٨، ص ١٤٠.

الشركة هي الحاكم بأمرها، فوصل إنتاجها من السكر في العام أثناء الحرب حوالي ١٠٠,٠٠٠ طن وهذا القدر يزيد على مقطوعية الأسواق المصرية بنسبة ٢٠٪، وبفضل انقطاع التجارة النمساوية من البحر المتوسط أصبح في استطاعة الشركة أن تصدر إلى الخارج أكثر من ٢٠,٠٠٠ طن بأسعار رابحة، وكثر عدد العمال المشتغلين فيها حتى وصلوا إلى ١٧,٠٠٠ عامل، وراجت منتجات السكر رواجا كبيرا، وتهافت الطلب عليها سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية، مما أدى إلى توسيع ورش الأشغال المعدنية فيها، فأصبحت فيما يختص بمعدات الصناعة وآلاتها مستقلة بعض الاستقلال عن المصانع الأجنبية. وهى من هذا الوجه وكما سجَّل تقرير لجنة التجارة والصناعة «تؤدى خدمة جليلة بتكوين صناع وطنيين مهرة في جميع الحرف والصناعات»[١].

صناعة الزيوت: بلغ ما حولته المعاصر في ١٩١٤/ ١٩١٥ من بذرة القطن إلى زيوت وأقراص= ١,٢٢٠,٠٠٠ إردب، وهو يعادل ربع محصول البذرة، وتُخرج ما ينيف عن ١٠,٠٠٠ طن من الكسب، وهذا يعادل عصر حوالى ١٤٠,٠٠٠ برميل من الزيت، وأهم المعاصر وُجدت في كفر الزيات[٢].

وفي الوجه القبلى اقتصر الزيت على الخس والسمسم والدخن، أما في الوجه البحرى فانحصر في بذور الكتان والقطن، وكثرت المصانع الصغيرة لاستخراج الزيوت من السمسم البلدى المصري، واستخراج السيرج والطحينة من السمسم والسوداني وعمل الحلوى بسائر أنواعها، واستثمرت الأموال في ذلك فأقيمت المصانع مثال مصنع الخضرى ـ الذى راجت بضاعته من الزيوت ـ على شاطئ المحمودية[٣].

كذلك قدمت شركة الملح والصودا إنتاجها من الزيت «ولولا زيت هذه الشركة الآن لتعذر حصول القطر على هذا الصنف بعد أن امتنع وروده من اليونان وغيرها من البلاد الأوروبية»[٤].

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ١٨٠.

(٢) نفس المصدر، ص ص ١٥١، ١٨٥.

(٣) الإكسبريس، ١٣ إبريل ١٩١٧.

(٤) نفس المصدر، ٦ يناير ١٩١٨.

صناعة البيرة: من بين الصناعات المصرية العديدة التى كانت الحرب سببا في اتساع نطاق أعمالهـا صناعة البيـرة، وكانت النمسا تصدر البيرة إلى مصر، وقضت الحرب على المزاحمة الخارجية حتى إن مصانع البيرة راجت رواجا عظيما وزادت أرباحها، ومثلت زيادة مقطوعية البيرة في مصر دليلا على أن معامل البيرة الوطنية قامت مقام المعامل الأجنبية بل وسبقتها[١]. ويشتمل مصنع بيرة التاج بالقاهرة على معدات وآلات متقنة، وارتفع الإنتاج من ٣٠,٠٠٠ هكتولتر إلى ٩٠,٠٠٠ هكتولتر في العام منذ نشوب الحرب، كذلك سدت صناعة البيرة متطلبات الجيوش البريطانية[٢].

صناعة العلف المسكر: وهو خليط من العسل غير النظيف والتبن وأُنشئ له مصنع بوشر العمل فيه منذ منتصف عام ١٩١٥، وبلغ مجموع إنتاجه في مدة عام ٢٣,٥٠٠ طن، وقد أُوقف على تموين الجيوش البريطانية، إذ استغلته السلطة لإطعام خيولها وبغالها[٣].

صناعة السمن الصناعي: زاد إنتاجه، وغطى احتياجات السلطة العسكرية[٤].

صناعة النشا: ظهرت هذه الصناعة عقب بدء الحرب، حيث توفرت لها الخامات، فالنشا يستخرج من الحاصلات الزراعية وخاصة القمح والذرة والأرز[٥].

صناعة الكازوزة: راجت هذه الصناعة رواجا واضحا، وكانت متقنة الصنع، فعلى لسان شاهد عيان «وقد سررت عندما شاهدت الاستعدادات العظيمة والنتائج الحسنة، وقد تناولنا شيئا من أصناف الكازوزة، وتفقدنا آلات المصنع فكان شيئا من الإذهال»[٦].

---

(١) المحروسة، ١٨ يناير ١٩١٧.

(٢) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ٢٠٤.

(٣) نفس المصدر، ص ١٩٨.

(٤) Ministry of Finance, Report on the Work of the Government Analytical Laboratory Assembley Office, p. 15.

(٥) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ٨٥.

(٦) العدل، ٨ مايو ١٩١٥.

- صناعات الثروة الحيوانية

صناعة الجلود: لما كانت الزراعة صاحبة المنزلة الأولى في مصر وكانت تربية المواشي عاملا من أهم عوامل الزراعة، توفر في كل عام كمية عظيمة من الجلود الخام، والعادة في تصريف هذه الجلود أن جانبا كبيرا من جلود الضأن والجاموس ينظف ثم يجفف ويملح لوقايته من التعفن، وبعد ذلك يصدر البعض إلى أوربا للدباغة، والبعض يعالج بالصناعة داخل البلاد، فجلود الضأن تحول إلى فراء وسجاجيد، وجلود الماعز يصنع منها القرب، وكثير من الجلود يقدم للدباغة. ووجد في القاهرة والإسكندرية حوالي أربعين مدبغة، وأثرت الحرب على هذه المدابغ، فكثر الإقبال عليها، فرفعت أسعارها، وأسرعت في عملها مما انعكس على انخفاض مستواها.

صناعة الأحذية: تقدمت تقدما عظيما في فترة الحرب، فقد أنشئت مصانع عديدة لعمل الأحذية إما بصفة مصانع ملحقة ببعض المحال الكبيرة المشتغلة بتجارة الأحذية، وكان ذلك بالقاهرة والإسكندرية وسائر المراكز التجارية الكبرى أو بصفة مصانع مستقلة تقدم ما تصنعه من الأحذية إلى أصحاب المحال التجارية الصغيرة، وتنحصر معظم الأشغال التى تقوم بها المصانع المستقلة في عمل الأحذية الرخيصة، واشتهرت دمياط بنوع خاص في صناعة هذا النوع من الأحذية[١].

تنقية الصوف: لم يصنع الصوف في مصر، ولذا أثرت الحرب فيه فوصل سعر القنطار إلى أربعة جنيهات وخمسة بعد أن كان لا يتجاوز الجنيهين، واقتصرت حرفة الصوف في مصر على تنقيته، فكثرت الورش لهذا الغرض، وبعد تنقيته كان يفرز كل لون منه على حدة. وبعد ذلك تكدس هذه الأصواف وتعبأ في أكياس وتشحن إلى ليفربول وجنوه وغيرهما من بلدان أوربا[٢].

صناعة الألبان ومنتجاتها: مع بداية الحرب وانقطاع الوارد، أنشئت مصانع لإنتاج الألبان والزبد والجبن والكريمة على طراز مصانع ألبان أوربا وانتشرت في أنحاء مصر[٣].

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ص ١٤٧ - ١٤٩.

(٢) La Verité, 17, Avril 1918.

(٣) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ٢٠٦.

- الصناعات المعمارية

صناعة البناء: نشطت وأصبح أكثر بدائع أشغال الزخرفة والتصوير بالجبس بأيد مصرية، وخصصت في المدارس الصناعية أقسام للمبانى.

صناعة الطوب: أُنشئ مصنع كبير للطوب بالعباسية تدار أجهزته بآلتين بخاريتين إحداهما بقوة ٢٢٥ حصانا والأخرى بقوة ٧٥ حصانا وجميع عماله مصريون.

صناعة مربعات الأسمنت: يوجد في مصر خمسون معملا، وأهمها المصنع الذى يشغل مساحة قدرها ١٦,٠٠٠ م٢ ويشتمل على ٩ مكابس مائية قوية، وعلى عدة مطاحن ومساحق آلية وخلاطات كلها تدار بآلة بخارية قوتها ٢٧٥ حصانا، ووصل إنتاجه اليومى أثناء الحرب ١,٠٠٠ م٢ من أنواع المربعات على اختلاف أصنافها، فأنتج مربعات للإصطبلات ولتغطية الجدران والحمامات ولتبليط الأسطح.

صناعة الفخار: انتعشت هذه الصناعة بنشوب الحرب لوقوف الوارد، فقد أصبح في طاقة المصنع أن يعنى بمطالب مصر، وقد توسع إذ بلغ أربعة أفران عاملة، واثنى عشر دولابا ومضربا للطوب.

شركة الأسمنت: أصبح إنتاجها في أثناء فترة الحرب يضارع الأسمنت الأوربي، وعمال المصنع كلهم مصريون، وأصبح إنتاجه له سوق رائجة لدي عدد كبير من مصالح الحكومة، ومعظم المقاولين الخصوصيين، فالحرب جعلت المصنع يبيع إنتاجه بسهولة تامة.

مصنع سورناجه: نشطت أقسامه، وضمت الطوب المصنع بالآلات على اختلاف أنواعها والأنابيب وملحقاتها المصنوعة من الفخار والأدوات الصحية، والأدوات المصنوعة من الفخار الذى يقاوم النار والجير المائي والأسمنت والجبس الرمادي والأبيض، وأُسس عام ١٩١٦ قسم جديد هو قسم الفخار والصيني المزخرف وأدوات المعامل والعوازل الكهربائية، وبنى أيضا أول فرن لإعداد عمل الصينى والقيشانى عام ١٩١٧ (١).

---

(١) نفس المصدر، ص ص ١٦٢، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤.

ـ صناعة الأخشاب

وجدت في مصر مصانع كبيرة للأخشاب في القاهرة والإسكندرية ودمياط وطنطا والمنصورة، وقد اهتمت مصر بتلك الصناعة، فخصص في المدارس الصناعية عدد كبير من تلاميذها للتخصص في ذلك المجال، واشتهرت صناعتهم بالجودة والإتقان، كذلك شجعت هذه الصناعة في الورش الصناعية بكل من بولاق والمنصورة وأسيوط، وكانت أيضا للحكومة مصانع تصنع فيها عربات النقل والمركبات وعربات السكك الحديدية، كذلك قام العمال المصريون بتصليح المحطات والمكاتب والأكشاك وغيرها، ونشطت الورش واتسعت أعمالها، وذلك لكثرة ما لديها من أشغال السلطة التى تضمَّنت العربات والمركبات وكباري الخشب وأرجل الحمير والصناديق، وثبت أن مصنوعات هذه الورش لا تقل عما يناظرها في المصنوعات الأوربية.

وأحدثت الحرب تأثيرا واضحا في صناعة الأثاث لقلة الواردات من المصنوعات الخشبية، فقد هبطت قيمتها من ١١٨,٠٠٠ جنيه عام ١٩١٣ إلى ٢٠,٠٠٠ جنيه عام ١٩١٥، ١٤,٧٦٢ جنيها عام ١٩١٧ وهذا دفع التجار الذين يستوردون الأثاث من الخارج إلى إنشاء ورش جديدة وتوسيع ورشهم القديمة ، وأُدخلت الآلات الميكانيكية الحديثة لنشر الأخشاب وخرطها وإعطائها الأشكال المناسبة المطلوبة.

ـ صناعة الغزل والنسيج

شركة الغزل الأهلية: وهى شركة كبيرة لديها٢٠ ألف مغزل،٦٥٠ نولا تديرهما آلة بخارية قوتها ١,٠٠٠ حصان، وآلة احتياطية قوتها ٦٥٠ حصانا، ويقوم بالعمل فيها ٨٠٠ عامل معظمهم وطنيون، وبنشوب الحرب سافر رؤساء العمال الأوربيون فكانت فرصة للعمال المصريين، حيث أحلوا مكان هؤلاء الرؤساء، فأثبتوا كفاءتهم في مزاولة ما عهد إليهم من الأشغال، واستطاعت الشركة أن تنتج بعد قيام الحرب من الغزل ٣٥٠٠ رطل إنجليزي، ومن النسيج ما يتراوح بين ٨ ، ٩ ملايين ياردة، وبذلك زاد إنتاجها عما كان عليه قبل الحرب بما يتراوح بين ١٥ ،٢٠٪، وكانت الشركة قبل الحرب تصدر منتجاتها وخاصة لتركيا، ولكن بانقطاع علاقات مصر معها، رأت

الشركة حتمية تصريف منتجاتها داخل مصر، فسعت بكل الطرق لاكتساب ميل الجمهور إلى منتجاتها ونجحت في ذلك.

المغزل الأهلي بالإسكندرية: نشطت أعماله حتى إنه في عام ١٩١٦ استنفد ٥٠,٠٠٠ قنطار من القطن، وصنع من الخيوط ما قدره ٣,٥٠٠,٠٠٠ رطل إنجليزي، ومن المنسوجات ما يتراوح بين ٨ ، ٩ ملايين من الياردات. وقد كان للحرب أثر عظيم في الاعتماد على الخيوط الأهلية بعد الخيوط الرفيعة التى كانت ترد من إنجلترا وإيطاليا والصين[١].

صناعة الحرير: اهتمت مصر بها، فعملت على تربية دودة القز[٢]، ولكن الإنتاج لم يكن يحقق الطموحات المطلوبة.

صناعة الملابس: نالت اهتماما كبيرا، فأُنشئت المصانع الجديدة، منها ذلك المصنع الذى كان الهدف منه تموين الجيوش البريطانية من جهة، وسد احتياجات الشعب وتوريد الملابس إلى المصالح الأميرية والشـركات الخاصة من جهة أخرى، وبالذات بعد توقف الواردات الألمانية والنمساوية من الملابس الجاهزة التى كانت باسطة نفوذها على الأسواق المحلية، ووصل معدل إنتاجه إلى ٣٠٠ بدلة في اليوم، وذلك لكثرة المشتغلين به من العمال، وبفضل آلاته ومعداته التى تدار بالقوة الكهربائية.

واستحدثت أثناء الحرب صناعة الملبوسات الكتانية، فأنشئ لها مصنع بالقاهرة عام ١٩١٦ وجهز بمعدات وآلات حديثة الطراز، وتعددت منتجاته من أقمشة وقمصان صوف قصيرة وسراويل قصيرة وفانلات وصداريات صوف وأطقم داخلية وجوارب رجالى وحريمى وعنتريات وكوفيات وطرح وشيلان وفانلات للألعاب الرياضية وبدل للأطفال[٣].

وارتبطت بصناعة الملابس تأسيس معامل للحياكة لشغل جميع أصناف

(١) نفس المصدر، ص ص ٦٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٧٥، ١٧٦.

(٢) L'Egypte Contemporaine, Dec. 1914, p. 228. La Bourse Egyptienne, 22 Août, 1917.

(٣) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ص ١٢٧، ٢٠٢.

البياضات[1]، وأيضا الفانلات والملابس الداخلية والقمصان وأصناف أخرى بلغت في حدود الخمسين صنفا التى حاكت واردات أوربا بجودتها الفائقة ومتانتها وإتقاناتها[2]. كذلك تأسس مصنع للملابس الجاهزة والحياكة بالترعة البولاقية في يولية ١٩١٦ واحتوى على مختلف الأنواع من الجوارب للسيدات والرجال والأولاد سواء من الحرير أو القطن ومعاطف للسيدات وصدارى للرجال وأحزمة وأثواب مختلفة، وكلها ذات ألوان جميلة ثابتة تدل على حسن الذوق فضلا عن إتقان الصنعة[3].

صناعة الطرابيش والقبّعات: كانت الطرابيش ترد من النمسا، وبعد انقطاع العلاقات قام إسماعيل عاصم باشا بإنشاء مصنع للطرابيش في قها يضم ١٨٠ عاملا وعاملة وآلته قوتها ٢٤ حصانا بخاريا، وأصبح ما يخرجه يوميا ٨٠٠ طربوش، فأقبل الناس على شرائها متهافتين عليها، وهذا في حد ذاته شجع أصحاب المصانع على توسيع أعمالهم، فتضاعفت مقطوعية مصنع الطرابيش بسبب ازدياد القوي الشرائية[4]، ولقيت منتجاته نجاحا في الأسواق الخارجية لما لها من إتقان لا يقل عن الطرابيش المستوردة.

حتى صناعة القبعات ازدهرت وانتشرت في السوق المصرية، كما صنعت القبعات الحربية لسد احتياجات الجيوش البريطانية، فافتُتح مصنع شبرا للقبعات عام ١٩١٦ لسد الطلبات المتزايدة[5].

صناعة السجاجيد: على أثر قيام الحرب زيد من نشاط المدارس الصناعية بأسيوط ونجع حمادى وبني سويف في صناعة السجاد، فتقدمت مصر في عمل السجاجيد من الصوف ذي اللون الطبيعي وحالف هذه الصناعة الكثير من النجاح[6].

صناعة الحصر والقش (السمار): نشطت أثناء فترة الحرب، وتركزت في المنوفية

---

(١) ديوان معية سنية، دفتر صادر، رقم السجل ٤١٦، ٢٨ يونية ١٩١٦.

(٢) الديوان العالي السلطاني، محفوظات الوارد الرسمي وغير الرسمي، ٢٠ يوليو ١٩١٦.

(٣) العمران، يولية ١٩١٦، ص ص ١٦٥، ١٦٦.

(٤) الإصلاح، ٢١ يونيو ١٩١٧، التجارة، ٨ سبتمبر ١٩١٨.

(٥) Le Journal du Caire, 15 Jan. 1916.

(٦) La Bourse Egyptienne, 20 Jan, 1915.

والغربية وكفر الحصر ودمياط، وأقبل الأهالى على استعمال السلال المزخرفة المصرية الصنع، فراجت رواجا عظيما(١).

صناعة الزكايب والأكياس: كانت قبل الحرب تشكل مشكلة بالنسبة لتصدير القطن، ولكن بقيامها وكأغلبية ما صنع في مصر صنعت هذه الأكياس، وغطت الاحتياجات(٢).

الصناعات النسائية: تقدمت بشكل ملحوظ إبان الحرب، ففى عام ١٩١٦ أُفتتح مصنع الأشغال النسوية، وظهر فيه فن المرأة المصرية في التطريز والليسيه، فنقلت رسوماتها من الفن المصري في العصور اليونانية والرومانية والقبطية والعربية. وبلغ الكثير من الأشغال التى أخرجتها المرأة المصرية حدا رائعا من الجودة، فلقيت إقبالا في شرائها، وفي عام ١٩١٧ زاد عدد العاملات بالمصنع، فطرزن الملابس النسوية الداخلية الرقيقة حتى بلغت قيمة الأشغال التى صنعتها أيدى العاملات في أحد الأسواق التى أقيمت ٤,٠٠٠ جنيه. كذلك أُنشئ مصنع للأشغال النسوية بالإسكندرية كان مثلا فائقا في إنتاج الدانتل والبرودرى والفلترية على الأقمشة الحريرية(٣).

وبدأت المرأة تغزل الخيوط العادية والمستعملة في التطريز ونسج الأقمشة، وتقوم بصنع الناموسيات وشباك الصيد ومناديل الرجال وطواقي الصبيان والعصبات وأشغال السنارة والإبرة من كروشيه وتريكو وعمل الشيلان والتلافيح، كذلك اشتغلت في صناعة الأكلمة وفرز «الفحم الحيواني» المستعمل في تكرير السكر، وعملت في صناعة الشيكولاته وبقية أنواع الحلوى(٤).

ـ صناعة التبغ

لقد شجع ما أصاب البلاد الأخرى التى تصنع السجائر من العطل فى سنى الحرب

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ١٢٨.

(٢) Le Progres Egyptien 16, Mai 1915.

(٣) La Bourse Egyptienne, 22 Août, 1917.

(٤) محمد فهمي لهيطة، المرجع السابق، ص ص ٣٠٥، ٣٠٦.

هذه الصناعة في مصر، فأبيحت زراعة الدخان، وأصبحت المقطوعية تكفى مصر بل وتصدر لبريطانيا وأستراليا وفرنسا وإيطاليا، وزادت القيمة المصدرة في كل سنة من سنوات الحرب عن الأخرى[1].

وبذلك يتبين أن القائمين على أمر الصناعة تمكنوا بمجهوداتهم من سد حاجة مصر إلى الكثير من الأصناف التى انقطعت، وبفضل هذه المجهودات أمكن التقليل من الغلاء الفاحش ويسجل تقرير رسمي القول «فبأي أسعار مدهشة كنا نضطر إلى ابتياع ما نحتاج إليه من السكر والزيوت والأسمنت والكحول والطرابيش وأنواع الأثاث إذا كانت الصناعة المنتجة لهذه الأصناف غير موجودة في مصر»[2].

وكان من أهم نتائج قيام لجنة التجارة والصناعة إقامة المعرض الصناعي بحديقة أنطونيادس بالإسكندرية، حيث عرض فيه ستة وعشرون نوعا من الصناعات قام بها صناع مصريون لأول مرة منذ نشوب الحرب، وكثر زواره وكان ذلك في حد ذاته تشجيعا للصناعة المصرية.

بهذا نرى أن الحرب كانت بمثابة حماية للصناعات الوطنية، فأدت إلى تحسن وضع الصناعات القائمة التى كان بعضها مهددا بالإفلاس، إذ استطاعت أن تثبت مركزها وتجني أرباحا وفيرة بسبب احتكارها للسوق المحلية، وأتاحت الحرب الفرصة للمنتجين لإنشاء المصانع ولكن على جانب آخر فإن رغبتهم في عرض السلع في السوق في أقصر وقت، جعلتهم يغفلون الأخذ بأساليب الإنتاج الحديثة، وذلك لتعذر استيراد الآلات الكبيرة ذات الكفاية الإنتاجية، زد على ذلك نقص التعليم الصناعي الحديث. لهذه الأسباب كانت معظم المشاريع التى ظهرت لمواجهة ظروف الحرب من النوع الذى يتبع نظم الإنتاج الفني المحدود. ومع هذا وبالرغم من صغر حجم المشروعات الصناعية وحرصها على تحقيق ربح عاجل، فإنها أثبتت أن هناك استعدادا للرقى بالصناعة، وكانت بمثابة الحجر الأساسي للنهضة التى تمت في الفترة التالية للحرب.

---

(١) مليكة عريان، المرجع السابق، ص ٩٧.

(٢) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ٦٠.

التجـــارة

تنقسم التجارة إلى قسمين، لكل منهما سماته الخاصة، الأول يختص بالتجارة الداخلية، والآخر ينصب على التجارة الخارجية.

ـ التجارة الداخلية

قامت الحرب فكان لها تأثير كبير وواضح على الحالة التجارية الداخلية، فمصر منذ الاحتلال البريطاني وهي تعتمد كل الاعتماد على الواردات الأجنبية، وذلك لتغطية احتياجاتها المحلية من دقيق وبترول وماشية وفواكه ومصنوعات، فلما كانت الحرب انقطعت هذه الواردات، وبالتالى أصبح على مصر أن تكفى نفسها وأن تغطى احتياجات جيوش الإمبراطورية المرابطة على أرضها من تموين وخلافه، وهذا في حد ذاته موقف عصيب مرت به مصر أثناء هذه الفترة كانت أولى نتائجه ذلك الارتفاع الكبير في الأسعار إذ ارتفعت عما كانت عليه قبل الحرب بمعدل ٢٣٧٪ (١).

وتعددت الأسباب التى أدت إلى ذلك، وكما ذكر، فقلة الموارد من البضائع والمحاصيل المجلوبة من أوربا بسبب انقطاع معظم المصانع إلى صنع الذخيرة والأسلحة ومهمات الجيوش، وانفصام العلاقات مع ألمانيا وحلفائها، حرمت مصر مما يصدر إليها، وكان ممكنا للدول المحايدة أن تستمر في علاقاتها التجارية مع مصر، ولكن هناك عقبات، فقد قطعت طرق المواصلات بين مصر والدول الغربية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى حرب الغواصات التى شنتها ألمانيا على السفن قلل من البضائع الواردة، إذ أُغرقت الباخرة «نيس» في البحر المتوسط وكانت محملة ببضائع قيمتها ٢٠٠ ألف جنيه لصالح التجار المصريين. ولم يعد من السفن التجارية في ميناء الإسكندرية إلا سفن الدول المحايدة وهي قليلة جدا، هذا بالإضافة إلى الارتفاع الكبير لقيمة الشحن للبضائع الواردة، وعلو السوكرتاه على كل ما يرد من الخارج(٢).

وهذا انعكس على داخلية البلاد، فبإعلان الحرب ارتفعت الأسعار، وبسرعة فائقة

---

(١) Galatoli, Egypt in Mid Passage, p. 15.

(٢) الشعب، ٢ أغسطس ١٩١٤، المقطم، ٤ ديسمبر ١٩١٥.

أقبل الناس على شراء تلك المواد وخزنها خوفا من نفادها وأصبح الرث العتيق يباع في الأسواق بأثمان باهظة حتى البضائع الموجودة في المخازن منذ عشر سنوات وأكثر والتى كان أصحابها يتمنون بيعها وأكل الدهر عليها وشرب، أصبحت بأغلى الأثمان ذات قيمة وكثر الطلب عليها[١].

ومما زاد رفع أثمان البضائع احتياجات الجيوش البريطانية إلى جانب كبير منها وإقبالها على شرائها من غير تدقيق ولا حساب، فربح التجار وتحمل الشعب عبء خسارة ثقيلة، لأن التجار اضطروه للشراء بالأثمان التى يشترى بها العسكريون، وكان من نتيجة ذلك نشأة فئة ربحت واستفادت من هذه الظروف، وضحى البعض بوظائفهم، وتركوا أعمالهم وأنشئوا «الكانتينات» لتموين القوات البريطانية[٢].

كذلك غنم أصحاب الحوانيت من جراء ذلك مبالغ طائلة وربح تجار الماشية والألبان والخضراوات وأصحاب القهاوى والحانات وتجار الكحول والدخان والسجائر والمطاعم، وأنفقت الجيوش البريطانية في مصر ما يقرب من ٨٥ مليون جنيه مصري[٣]. وهذا الذي دفع الحكومة لإصدار أوراق البنكنوت وإحلاله محل النقد الذهبي، وكان من نتيجته التضخم المالي الكبير، فكثرت النقود بين أيدى الناس ورخصت، وبالتالي غلا ما يشترى بها.

فوق ذلك فقد دخل الميدان التجارى الوسطاء، فغزت المضاربة التجارية السوق، فارتاده أناس ليسوا بتجار ولا بباعة بل هم مضاربون يشترون البضائع ويرغبون غيرهم في ابتياعها منهم بثمن غال، فيزداد الثمن أضعافا حينما يصل إلى يد من يضطر إلى شرائها، وبهذه الطريقة يربح الوسيط في ظرف بضعة شهور ثلاثة وأربعة آلاف جنيه[٤].

ولعب التجار دورا مهما في المساعدة على ارتفاع الأسعار وغلو الأشياء، ففشا داء الاحتكار والتلاعب بالأثمان، فبمجرد أن أعلنت الحرب خزنوا القمح في

---

(١) المقطم، ١٤ فبراير ١٩١٦، وادي النيل، ٢٥ نوفمبر ١٩١٧.

(٢) الأخبار، ١ مارس ١٩١٦.

(٣) الإكسبريس، ١١ أغسطس ١٩١٥، Issawi, Egypt in Revolution, p. 31.

(٤) المقطم، ٧ فبراير ١٩١٨.

مخازنهم، والبعض أخفاه عن الأعين في أماكن مجهولة، ورفعوا أثمان حاجياتهم وطمعوا وازدادت رغبتهم في الثراء، فمثلا صنف معين يكون في ساعة معينة بعشرة قروش إذا به باثني عشر، فبخمسة عشر، فبعشرين وهذا كله بعد ساعات معدودة من نفس اليوم، وتلاعبوا بالأسعار فمثلا طن الفحم بيع في صباح بـ ١٨٠ قرشا وفجأة ارتفع إلى ٢٠٠ قرش، وفي نفس اليوم وصل إلى ٣٠٠ قرش [١].

وكان أغلب هؤلاء التجار أجانب، فعندما أحسوا بالأزمة أكثروا من شراء البضائع بأثمان بخسة وكفوا عن البيع حتى واتتهم الفرصة فانتهزوها، أما المصريون من التجار فاكتفوا بالاشتغال بالتجارة البسيطة ولم يتربحوا مثل الأجانب الذين أصبحت التجارة كلها بأيديهم، وحاولت الحكومة، الضغط عليهم عن طريق الاجتماع بقناصلهم ومطالبتهم بالتوقف عن استغلال الشعب[٢] ولكن بدون فائدة. واستمرت الأسعار تعلو، فرأت الحكومة أنه يجب عليها أن تظهر بمظهر المحافظة على مصلحة مصر وحماية شعبها من أثر الحرب باتباع سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولكن ككل إجراء سياسي حدث لمصر أثناء الحرب كانت الإجراءات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومة، فهي لا تصدر أي أمر إلا بعد موافقة إنجلترا، وأن يكون وفقا لمصالحها ومتمشيا مع اقتصادها وتموين جيوشها على أرض مصر.

وأقدمت الحكومة على منع تصدير المواد الغذائية والحاصلات المصرية للخارج، وفرضت عقوبة على كل من يجرؤ على التصدير، وأناطت المراقبة بخفر السواحل وبمصلحة الجمارك، ولصقت الإعلانات تحذر على من يضبط بأي بضاعة مصدرة بأنها ستوقع عليه عقوبة الإعدام[٣]. لكنها عادت وأباحت التصدير، فارتفعت الأثمان لمجرد سماع شكوى بعض التجار، فصُدر الأرز والفول السودانى والسمسم والزيوت والخضراوات والسكر والدقيق والبيض والبصل[٤]. وهذا الموقف المذبذب من الحكومة شجع القائمين على التجارة باحتكارها ورفع أسعارها.

---

(١) وادي النيل، ١٧ فبراير ١٩١٦ الوطن، ٥ أغسطس ١٩١٤، The Egyptian. Gazette, August 6. p. 1914.

(٢) الشعب، ١٧ أغسطس ١٩١٤.

(٣) الحكومة المصرية، كوبيا السواحل الغربية، ٢٠ مارس ١٩١٦، ص ٢٠١.

(٤) المؤيد، ٢٤ فبراير ١٩١٥.

ورأت الحكومة أن تعمل على فك الأزمة من ناحية أخرى، ففاوضت جماعة من التجار المشهورين لكى تشترى منهم كميات وافرة من الأرز والسكر والبن وسائر المواد الغذائية ثم تخزنها هي، وبالتالى تبيعها للشعب بأثمانها، ولكن هذه الطريقة لم تؤت ثمارها، وإزاء ذلك الوضع علت صيحات الناس تستنجد بالحكومة لوضع حد للأزمة، وفي الوقت نفسه طالبت الصحافة بوضع تسعيرة للمواد الغذائية حتى لا يغالي التجار. ولُبيت الدعوة، وكانت الإسكندرية هى أولى المحافظات التى نفذت، ففى ٨ أغسطس ١٩١٤ رأت البلدية تحديد الأسعار، وأعلنت أنه كل عشرة أيام ستلصق التعريفة المقررة على الجدران وتنشر في الصحف. وخول أيضا للمجلس البلدي حق الشراء بالجملة من الأسواق المحلية أو الخارجية من الحبوب والمواد ذات الضرورة الأولى، ثم بيعها بالسعر الأصلي للجمهور، وأن تنشئ المأمورية مخابز بلدية ومطابخ اقتصادية، وخصص لهذا الأمر ٠٠٠ , ٥٠ جنيه[١].

وفي ٢٠ أغسطس ١٩١٤ تبعت القاهرة والمحافظات الإسكندرية في تحديد الأسعار، وذلك عن طريق لجنة مختلطة شكلت من المحافظ أو المدير بصفته رئيسا ومن أعضاء يعينهم وزير الداخلية لكل محافظة أو مديرية، وتقرر أن تحدد اللجنة في كل أسبوع أقصى الدرجات للأسعار، ورأت هذه اللجان أن يعاقب كل من امتنع عن البيع بالتسعيرة بغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ قرش، وغلق محله على الأقل أسبوعا[٢].

واجتمع هارفى باشا (Harvey) حكمدار بوليس القاهرة[٣] بمأمورى الأقسام لضرورة العمل على تنفيذ التسعيرة، والرقابة على التجار وفرض العقوبة عليهم، وكثرت قضايا التسعيرة في أنحاء مصر حكم فيها على التجار، ولكن لم تمض على تشكيل اللجان عام حتى ساءت الأمور.

وفى حقيقة الأمر، فإن لجان التسعيرة لم تحل الأزمة إطلاقا بل عملت على ازديادها، فكانت مضرة أكثر منها نافعة، فساعدت التجار على إخفاء ما لديهم من

(١) الأهرام، ٩، ١٣ أغسطس ١٩١٤، الوطن، ١٠ أغسطس ١٩١٤.

(٢) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 20 Août, 1914.

(٣) مدير الأمن حاليا.

بضائع لدرجة أنهم ربحوا أكثر من قبل تسعير المواد، هذا بالإضافة إلى عدم إدخال كل المواد في التسعيرة، مما ساعد على عدم التحكم في السوق، إذ أخرج من التسعيرة الدقيق والخبز والفحم بأنواعه، كذلك زيدت التسعيرة على الملح، وذلك على أثر استجابة طلبات التجار الذين رفعوا أصواتهم منادين برفع الثمن المقرر في التسعيرة وخاصة القمح والدقيق.

وضرب الناس بتلك التسعيرة عرض الحائط، لا سيما بعد أن أصبحت تمتد إليها يد التعديل والتغيير كلما اعترض بدال أو احتج بائع أو صاح تاجر سواء أكانت دعواه صحيحة أو كاذبة، فكلما شكا أحدهم أصغت له اللجنة وصدقت أقواله وأجابته إلى طلبه برفع الصنف الذى يقول إنه لا يقدر أن يبيعه بالسعر المحدد في التسعيرة، تلك التى أوجدت ارتباكا شديدا في المعاملات، لأنها قابلة للتغيير كل أسبوع، وهذه القابلية تجعل أملا عند المزارع مثلا في أن الأسعار تتحسن يوما فيوما فيمسك يده عن البيع، ومن ذلك أن أسعار بعض المحصولات جعلت في محل الإنتاج أكثر من سعرها الرسمي في محل التصريف[1]. وفي الواقع فإن كثيرين من أعضاء لجنة التسعيرة كانوا يفضلون الراحة على التعب، فكم من مرة وضعوا أسعارا لأصناف كانت تباع بأقل من الأسعار التى عينوها وأمروا باتباعها والخضوع لها[2]، ويقول محمود بيرم التونسي ساخرا من قرارات لجنة التسعيرة:

تعريفة محكة التقدير
من لجنة التعسير لا التسعير
اجتمعت في أسعد الأوقات
وحددت سعر الغذا كالآتى
القمح كل حبة بدرهم
ومثله الأرز وحب السمسم
والتبن لم يوجد بالمثقال
في الخصب فالمثال بالريال

(١) الأفكار، ٢٨ فبراير ١٩١٨.
(٢) الأهرام، ٢٨ نوفمبر ١٩١٥.

مـــن اشـــتـــرى صـــاعـــا مـــن النخالة

فـــهـــذا يـــعـــد مـــن ذوى الـــنـــبـــالـــة[1]

ثم رأت الحكومة في ٢٤ أغسطس ١٩١٤ تشكيل لجنة للتموين مكونة من ثمانية أعضاء تحت رئاسة سعيد ذو الفقار مهمتها بحث حالة مصر من حيث التموين بالمواد الغذائية وغيرها من أصناف الحاجيات الأولية، والسعي وراء الحصول على ما يمكن لسد كل نقص في موارد البلاد الاقتصادية، ولكنها تداخلت مع لجان التسعيرة، إذ أصبح عليها أن تقدم لها من آن لآخر كشفا ببيان الأصناف التى يجب عدم تعرض هذه اللجان لأثمانها، وكان من شأن هذا التداخل أن تغالت اللجنة فيه، فأخرجت من المواد القابلة للتسعيرة مادة الخبز، وهى القوت الوحيد للفقير والمسكين[2]. وبهذا نرى أن هذه اللجنة أيضا لم تعمل على تخفيف الأزمة بل زادت من حدتها.

كذلك أنشأ مجلس الوزراء «لجنة الزراعة والتجارة» في ٨ إبريل ١٩١٦ لتنظيم التسويق للحاصلات الزراعية بعد انقطاع العلاقات التجارية مع ألمانيا وحلفائها، ولبحث المنتجات التى ترد من الخارج والعمل على إنتاجها في الأراضى المصرية. لكن هذه اللجنة أيضا لم تعمل على حل الأزمة، ومن هذا يتبين أن الحكومة بدلا من أن تخفف من وطأة الوضع عملت على زيادته. وتسبب أيضا في ارتفاع الأثمان غلو النقل داخل البلاد، وذلك لأن السلطة العسكرية أمرت بجمع المراكب التجارية على النيل وخصصتها للأعمال الحربية، ولهذا أصبح النقل بطريق النيل صعبا ونادرا، والنقل بالسكك الحديدية غاليا ومحدودا[3].

وساعد على ازدياد الموقف حرجا احتياجات الجيوش البريطانية إلى التموين، لذا عملت الحكومة على إنقاص المساحة التى تزرع قطنا، وتعويض ذلك بزراعة الحبوب لصالح السلطة التى زاد طلب جنودها على الحاصلات، فانتزعت من أفواه الشعب لصالحها. وفى أواخر ١٩١٥ أُنشئت لجنة للنظر في تموين تلك الجيوش[4].

(١) الأهالي، ١٣ ديسمبر ١٩١٧.

(٢) المنبر، ١٥ أكتوبر ١٩١٥.

(٣) وادي النيل، ٧ فبراير ١٩١٦، الأفكار، ٢٨ فبراير ١٩١٨.

(٤) الأخبار، ٢٦ نوفمبر ١٩١٥، الأهرام، ٢ ديسمبر ١٩١٥.

وصدر في ٢٦ سبتمبر ١٩١٧ مرسوم سلطاني بإنشاء مصلحة للتموين، لتكون مهمتها حصر جميع المسائل الخاصة بتموين البلاد، ودرس الأسعار المحلية، وتتبع ما يحدث من التقلبات في الأسواق، وعرض جميع الاقتراحات التى ترى فائدتها لأجل وضع القواعد لتحديد الأسعار، ووضع نظام لتوزيع المأكولات والحاجيات الأولية، ثم كان عليها القيام بحاجة القوات البريطانية، وتوزيع هذا العبء على مختلف الجهات، وقد أصبحت هذه المصلحة وثيقة الصلة بالسلطة العسكرية(١).

وهذا الإجراء أدي إلى وجود حالة أخرى من الظلم لأن حاجات القوات بطبيعة الحال هى التى أوليت النصيب الأكبر من العناية دون حاجة الشعب، ومرة أخرى وقع عبء تقديم المؤن الغذائية على صغار أصحاب الأراضي دون كبارهم، وعلى فقراء الشعب دون أغنيائهم، وترتب على ذلك تلك الزيادة الهائلة في الأسعار، وهذا الغلاء الفاحش الذي قاست منه مصر حتى إنه لم يعد في مقدرة الطبقات سواء الفقيرة أو المتوسطة القدرة على شراء الطعام.

أما عن المواد التي أصابها الغلاء، فكان أهمها الحبوب، فعلى سبيل المثال إذا نظرنا إلى القمح والأرز ورمزنا لأسعاره قبل عام ١٩١٤ برقم ١٠٠ فتكون الزيادة:

السنة	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨
النسبة للقمح	٩٨	١١٢	١٢٣	١٩٩	٢٤٢
النسبة للأرز	٩٣	٨٩	٩٨	١٥٣	١٦٨ (٢)

وارتفع سعر الذرة وهو الغذاء الأساسي للفلاح إلى ٣٠٠ قرش للإردب رغم أن سعره كان محددا بـ ١١٠ من القروش وسعر العدس إلى ٢٣٥ قرشا للإردب بعد أن كان يباع بـ ١٢٠ قرشا(٣). وساءت الحالة وتحير الناس في العمل، ووصلت حالتهم إلى درجة من الهياج خصوصا إزاء ارتفاع أثمان الغلال، ويصف مندوب الأهرام

---

(١) مجلس الوزراء، جلسة ٩ مارس ١٩١٨.

(٢) Crouchley. The Economic Development..., p. 198.

(٣) السفير، ٣٠ أكتوبر ١٩١٦.

يقول: «مررت بأحد الأسواق فرأيت أرمل تحمل مقطفا وحولها أولادها، عائدة من السوق وهى تدعو على أصحابه بالموت، فسألتها عن السبب فقالت: إن أولادي سيموتون جوعا، ولم أستطع أن أشترى حبوب لأن التجار قد أوصلوا كيلة القمح إلى ٢٧ قرشا ونصف القرش»[١].

وكسدت الأسواق حتى الفلاحون لم يعودوا يرغبون في البيع بها، بل فضلوا البيع فى قراهم، لأن التجار يقصدونهم في منازلهم كى لا يدعوا فرصة الشراء لغيرهم طمعا في الربح وجمع الثروة. وتجمع الناس وأرسلوا المندوبين لمديري المديريات لعرض شكواهم من ارتفاع أسعار الغلال ولكن بدون جدوى. وعندئذ وجدت الغرفة التجارية المصرية أن من أهم اختصاصاتها البحث في إيجاد التعاون والتوازن الاقتصادي، والسعي لإصلاح الأمور وتحسينها، فوالى مجلس إدارتها اجتماعاته منذ أغسطس ١٩١٤ واختير من بين أعضائه لجنة على رأسها طلعت حرب للنظر في الأثمان، وفي ٨ أغسطس اجتمع مجلس إدارة الغرفة التجارية تحت رئاسة عبد الخالق مدكور وبقية الأعضاء، وأحضروا لهذا الاجتماع حوالي سبعين تاجرا من تجار الغلال والدقيق وأصحاب المخابز بالقاهرة[٢].

ولم تثمر تلك المجهودات واستمرت الأسعار في الارتفاع، وعندما اشتكى الناس من ذلك، أسرع التجار ـ للعمل على زيادة الأزمة ـ بتحويل غلالهم من الأسواق إلى مخازن بعيدة عن أنظار البوليس، لدرجة أن منهم من خزنها في المدافن[٣] ورغم أن تقليل المساحة التي زرعت قطنا عام ١٩١٥ قد سببت زيادة في مساحة الأراضي التي زرعت قمحا، ولكن الطلبات العسكرية من ناحية، وإصابة المحصول من ناحية ثانية، وإباحة التصدير من ناحية ثالثة، وأخيرا انقطاع الوارد من الدقيق، كل هذا ساعد على تأزم الموقف، ثم ازداد بإنقاص المساحة المزروعة حبوبا بإعادة زراعة القطن كما كانت عليه. ولم تكتف الحكومة بإباحة التصدير، بل زادت التسعيرة إلى أن أخرجت كلا من القمح والدقيق والخبز منها.

---

(١) الأهرام، ٢٢ إبريل ١٩١٧.
(٢) نفس المصدر، ١١ أغسطس ١٩١٤.
(٣) نفس المصدر، ١ فبراير ١٩١٥.

ولعب الوسطاء والمضاربون ـ وغالبيتهم من الأجانب ـ دورا في الأزمة، بالإضافة إلى أن كبار المزارعين وأصحاب الأراضي الواسعة التي امتلأت جيوبهم بالثروة بسبب ارتفاع سعر القطن عامي ١٩١٦، ١٩١٧، أصبحوا في غير حاجة لبيع حبوبهم، فحفظوا حاصلاتهم الزراعية أزمانا لا يفرطون فيها إلا بأثمان يفرضونها، ولم يكتفوا بهذا بل إنهم يأخذون غلال مزارعيهم ويشترونها منهم بالأسعار المقررة ويخزنونها.

من هذا يتبين أنه ليس تجار الغلال وحدهم، إنما معهم هؤلاء، جميعهم يتحكمون ويحبسون المحصول عن الشعب. زد على ذلك فإن بعض الشركات قد استعانت بالبوليس على أخذ كميات كبيرة من الغلال الداخلة في التسعيرة بمجرد ورودها إلى ساحل روض الفرج وأثر النبي، وهذا حرم الجمهور من الحصول على شيء منها[١].

وفرضت لجنة مراقبة التموين ـ التي أُنشئت لسد احتياجات السلطة البريطانية ـ نفوذها وسطوتها على سوق الغلال بكافة الطرق، فشددت على مسألة القمح، بل وهددت بإيقاع العقوبة على من يثبت أن لديه أى مقدار مخزون من الغلال، وعلى أثر ذلك انتشر التفتيش بالأراضي والمنازل، وأعلنت عن جوائز مالية لكل من يرشد عن كميات من القمح مخبأة[٢] وأنشئ بالإسكندرية في مينا البصل مكتب لتوزيع الحبوب تحت إدارة لجنة التموين المحلية لمراقبة جميع القمح ودقيقه الذي يصل للإسكندرية.

وتبعا لارتفاع سعر الغلال، ارتفعت أسعار الدقيق ففي يوم واحد نراه من ١٦٠ قرشا إلى ٢٤٠ قرشا[٣]، واجتمع تجار الدقيق وكلهم من الأجانب اليونانيين وتداولوا في الأمر، وصمموا على رفع الأسعار بدرجة كبيرة لم يسمع بها من قبل لعلمهم أن الطلب كثير والعرض قليل والمصري محتاج، والواجب عليهم حسب شروط الاجتماع أن يتحكموا في المصريين وأن يمتصوا دماءهم[٤].

---

(١) الأفكار، ٢٨ فبراير ١٩١٨.

(٢) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 16 Mai, 1918.

(٣) الوطن، ٥ أغسطس ١٩١٤.

(٤) الشعب، ٧ أغسطس ١٩١٤.

وانتهز التجار فرصة غلاء الدقيق في اليونان، فصدروا إليها كميات كبيرة تزيد على ٥٠,٠٠٠ كيس، ولم يعودوا يحتاجون إلى طلب الترخيص، فكلما لاحت لهم الفرصة، وكلما رأوا من مصلحتهم تصدير الدقيق صدروه[1]. وأخذ تجار وابورات الطحين يضاربون بسعره في اليوم ثلاث مرات، فيبيعون الأقة تارة بثلاثة ونصف، ومرة بثلاثة وعشرة، ومرة بثلاثة، والازدحام شديد أمام وداخل وابورات الطحين، ولا يمر يوم دون المضاربة والملاكمة، والنساء في ثورة لاحتياجهن لشراء الدقيق ليقتتن به هن وأولادهن ويذكر مراسل السفير «لقد رأينا امرأة أخذت طشتا كبيرا وركبت الكهرباء (الترام) ونزلت في السوق لبيعه حتى تستطيع أن تجد الثمن الذي تدفعه لشراء الدقيق»[2].

وعندما سعرت الحكومة الدقيق كانت تسعيرتها حبرا على ورق، وينقل لنا شاهد عيان مظاهرة نسائية من أجل الحصول على الدقيق أمام باب مخزن، فكان الصياح «لمين نشتكي ولمين نبكى ما دام القاضي بربري والنائب تركي»[3].

تبع ذلك ارتفاع أسعار الخبز حوالي ٤٥٪، وكانت الإسكندرية كالعادة أكثر غلاء من باقي مدن مصر إذ وصل ثمن الرغيف ٣ قروش، ونقص وزنه، وصغر حجمه. وعندما حددت الأسعار قامت المخابز بحركة تعطيل مضربة عن العمل[4].

وإذا انتقلنا إلى الفحم نجد أنه تأثر تأثرا واضحا وبالغا بقيام الحرب، فارتفع سعره ارتفاعا بالغا وصل إلى:

السنة	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨
النسبة	١٣٥	٢٠٢	٢٤٦	٨٦٨	١١٠٧ [5]

وأُرجع ذلك إلى قلة الوارد منه، وارتفاع الشحن والنقل، وقد أسهم التجار في الزيادة، فتعطلت أكثر الآلات البخارية المستعملة لري الأراضي، وتوقفت أعمال

(١) وادي النيل، ١١، ٢٢ فبراير ١٩١٥.

(٢) السفير، ٥ أغسطس ١٩١٤.

(٣) نفس المصدر، ٢ فبراير ١٩١٧.

(٤) الأهرام، ١٢ نوفمبر ١٩١٦، ٤ ديسمبر ١٩١٦.

(٥) Crouchley, The Economic Development..., p. 198.

وزارة الأشغال من مشروعات الري وخلافه[١]، وأخذ البعض من كبار ملاك الأراضي يتركون الأرض بدون زراعة، فيقول مندوب المقطم «علمت أن أحد كبار المزارعين شرق الجيزة قد فضل ترك ٢٠٠ فدان بورا على أن يشترى طن الفحم بـ ٤ جنيهات عدا مصاريفه»[٢]. وبالتالي ساءت حالة الفلاحين وأصبحوا في حيرة شديدة.

وجرت الحالة على البترول (الكيروسين) وتعرض لنفس الظروف السابقة، فصدرت أوامر الحكومة بتوزيعه في الأقسام بالبطاقات وعين المراقبون على التوزيع، ورغم ذلك فلم يستفد الجمهور إذ استطاع الوسطاء أن يحولوا بينهم وبين الأسعار المحددة، وتألفت لجنة بالإسكندرية «لجنة غاز البترول» لتموين البلاد[٣]، لكنها لم تنجح في مهمتها لدرجة أن محمود بيرم التونسي ردد عنه:

وهـــو لما قـد حــازه مــن الشرف
يوضع فـي بلور أصـحـاب الترف
وبــمـــا عـــــدوه فــــي الــجــهــاز
كيما يـقـال دخـلـت بـالـجـاز[٤]

أما عن السكر، فقد قفز ثمنه واستمر حتى بعد دخوله في التسعيرة، ولعبت شركة السكر دورا في الأزمة، فتحكمت في السوق، وفي اختيار العملاء، وفي تحديد الكميات[٥]، وذلك بعد أن خلا الجو لها ومنعت الحرب المزاحمة الأجنبية في الأسواق، بل وأعطتها الفرصة لتصدير السكر للخارج، وكانت النتيجة المزيد من الأرباح لها.

وأصاب الغلاء الزيت حين كفت المعامل عن صنعه لعدم وجود البذرة عندما احتكرتها السلطة، والزيت هو المادة الدهنية الوحيدة التي يتغذى بها الفقير بعد أن وصلت أسعار المسلى أقصاها.

---

(١) Public Works Ministry, Inspection General of Irrigation, No. IX 28, 43/1. 1916, 1917, pp. 35, 61.

(٢) المقطم، ١٣ نوفمبر ١٩١٥.

(٣) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 18 octobre, 1917.

(٤) الأهالي، ١٣ ديسمبر ١٩١٧.

(٥) الإكسبريس، ٦ يناير ١٩١٨.

وبإدخال الحكومة الزيت في التسعيرة جعل شركة الملح والصودا تمتنع عن تشغيل وابوراتها في إخراج الزيت من البذرة، وبينت أنه باتباع التسعيرة ستخسر الشركة، لأن السعر المقرر له لا يقوم بنفقات عصره. والذي تسبب في هذه الأزمة هو أن بعض الشركات المعاكسة لشركة الملح والصودا وأصحاب المعاصر الصغيرة أرادوا منافستها، فأعلنوا استعدادهم لبيع الزيت الفرنساوي وغيره بسعر أقل مما تبيع به شركة الملح والصودا، فلما أوقفت معاملها عجز هؤلاء عن عمل هذا النوع من الزيت، فانعدم كلية من السوق[1].

وإذا تناولنا الإنتاج الحيواني وما قاسته مصر منه، نجد أن الحرب قد أثرت تأثيرا واضحا عليه، وككل شيء في مصر قد مسه الغلاء أيضا وحرم منه الفقير أبدا، حتى الغني لم يصبح هو الآخر قادرا على شرائه بعد أن انقطع الوارد من الخارج، وازدادت طلبات السلطة العسكرية عليه.

وعندما سعرت اللحوم امتنع القصابون عن الذبح، واعتصموا مطالبين بزيادة الأسعار، ولم تستطع الحكومة أن تحزم الأمر اللهم إلا إصدار الفتاوى للتقليل من ذبح الضحية والسماح بنحر الخيول[2]. وتبع ذلك ارتفاع منتجات الألبان.

أما عن الدواجن فمرت بظروف الحرب القاسية إذ أثر عليها ارتفاع سعر الذرة، كما أن الترخيص بتصدير البيض قلل من الإنتاج ورفع الأسعار من ١١٥ قرشا لكل ألف بيضة إلى ٣٠٠ قرش في ظرف أربعة وعشرين ساعة[3]، بالإضافة إلى احتكار الإنتاج لصالح القوات.

وأصبح الصابون مغشوشا لقلة الزيت، ولارتفاع أثمان الكربونات، ووصلت مواد العطارة إلى أربعة أثمانها، وتعذر الحصول على معظمها[4]، ودارت الأدوية والعقاقير والزجاج والورق في نفس الفلك، وأصبحت المحصولات الزراعية من الدرنيات فالبطاطا لا يستطيع أكلها إلا الأغنياء، ووصلت الأقة من البطاطس إلى ٦

---

(١) نفس المصدر، ٢٤ فبراير ١٩١٨، التجارة، ٣ مارس ١٩١٨.
(٢) الوقائع المصرية، ٢ أكتوبر ١٩١٦، ١٧ سبتمبر ١٩١٧، ١٢ سبتمبر ١٩١٨.
(٣) المنبر، ٥ أكتوبر ١٩١٥.
(٤) الحرية، ٢٤ يناير ١٩١٥، الأهرام، ١٩ مايو ١٩١٥.

قروش بعد أن كان سعرها قرشا واحدا[1]، وارتفعت الطماطم ٨٤٪ عن سعرها قبل الحرب، وزادت أثمان الثوم والزيتوت والعنب[2].

وتعرضت الأقمشة لارتفاع الأسعار، فالأصواف انقطعت وارداتها، والأقمشة الشعبية كالبفتة والشيت أصبح على الفقير ومتوسطي الحال عدم القدرة على شرائها، وكذلك الحرير[3].

أما الأحذية فكاد الناس أن تستغنى عنها، والطرابيش رغم أنها مصنوعة على أرض مصر، فإن أسعارها ارتفعت إلى درجة كبيرة، وغدا السبرتو «كالريحة»[4]، والملح زاد ١٠٠٪ وهو من أهم الحاجيات وقوام الطعام، فاحتكره التجار وتلاعبوا به، وأصبحت علبة الكبريت نادرة[5]، وزادت أثمان الثروة السمكية، حتى الماء أصبح له سعر مرتفع، فإذا سئل السقا عن سبب رفع الثمن قال «إن جلد القرب غال، وإن الماء غال، وإن نفقاتي صارت كثيرة بسبب الغلاء»[6].

كان ذلك أهم ما أصاب السوق التجارية المصرية أثناء تلك الفترة، بعد أن أقحمت إنجلترا مصر في حرب لا مصلحة لها فيها، وقد أثر هذا الوضع على المجتمع المصري مما سيكون له نتائجه.

- التجارة الخارجية

يقصد بها المعاملات التجارية والمالية التى تحدث بين أفراد وحكومات وحدات سياسية مختلفة، أو بعبارة أخرى انتقال السلع والأموال عبر الحدود السياسية. فالفرق إذن بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية هو «مبدأ اجتياز الحدود السياسية» لدولة ما، فيمكنها حظر التجارة مع دولة أخرى معادية، أو فرض الرسوم الجمركية مراعاة لصالح الاقتصاد القومي.

---

(١) وادي النيل، ٢ سبتمبر ١٩١٥، الأهرام، ١٣ سبتمبر ١٩١٥.
(٢) المنار، مايو ١٩١٨، ص ٣٦٥، الوطن، ٩ نوفمبر ١٩١٨.
(٣) المقطم، ١٩ مايو ١٩١٥، ١٥ نوفمبر ١٩١٧، ٧ فبراير ١٩١٨، الحرية، ٢ أكتوبر ١٩١٨.
(٤) وادي النيل، ١٩ مارس ١٩١٦، ٢٧ يناير ١٩١٧.
(٥) الحرية، ٧ أكتوبر ١٩١٧، وادي النيل ١٩ أغسطس ١٩١٨.
(٦) الأخبار، ١ فبراير ١٩١٦.

والتجارة الخارجية من أهم العوامل التى يمكن بواسطتها تقدير حركة الاقتصاد بأى بلد، ومن ثم فإن الإحصاء الجمركي يعتبر بمثابة مرآة تنعكس فيها الصورة العامة لهذه الحركة، ومصر ـ منذ الاحتلال الإنجليزي لها ـ اعتمدت في اقتصادها على الاستيراد من الخارج لمعظم المصنوعات اللازمة لها، ومقابل ذلك فهى تصدر للبلاد الأجنبية حاصلاتها الزراعية بما يفى بأثمان هذه الواردات وبتكاليفها.

ويتأثر المزارعون في مصر من التغير في مقادير محصولاتهم وقيمتها تبعا لقانون العرض والطلب الخاضعين لعوامل متقلبة وشتى، فضلا عن أن التجارة في مصر شأنها في سائر البلاد الزراعية البحتة معرضة لتقلبات كثيرة، ناشئة عن دورية الزراعة، والتباين في مقادير المحصولات وأثمانها، وكذلك تتعرض التجارة لما ينشأ عن العوامل السالفة الذكر مع الاختلاف في المقدرة على الشراء لدى الأشخاص المرتزقين من الزراعة. وإمكانات مصر الاقتصادية ترتكز على محصول زراعي واحد هو القطن، وهذا المحصول معرض من حيث قيمته وكميته لتقلبات أشد وأعظم مما يصيب سائر المحصولات المعادلة في الأهمية، وينشأ عن ذلك عيبان: أولا عدم التوازن بين العرض والطلب، ثانيا الاختلاف العظيم في إيراد الأفراد مما يؤدى إلى اختلال الميزانيات.

قامت الحرب العالمية الأولى فأدت إلى حرمان مصر من العديد من السلع، كما أنها حالت دون تصريفها لأهم منتجاتها، وأصبحت سياسة التخصص الاقتصادي غير ملائمة، لأنه يشترط لنجاحها ركنان أساسيان: حرية التجارة، وانتظام وسائل النقل، وذلك لا يتوفر أثناء الحروب.

واختل الوضع الاقتصادي، إذ رأت الحكومة منذ ٢ أغسطس ١٩١٤ منع تصدير المواد الغذائية، وجاء قرار ٥ أغسطس ليزج بمصر في تلك الحرب، فأعلنت ولاءها لإنجلترا التى أملت عليها شروطها فيما يختص بأعدائها، فمنعتها من التعامل معهم، وكان نتيجة ذلك أن أُقفلت البيوتات التجارية، وكان معظمها ألمانيا ونمساويا. كذلك أوقفت أعمال المحال التجارية التى يديرها الأوربيون لسفر أصحابها للالتحاق بجيوشهم.

وقُطعت واردات كانت ترد لمصر من ألمانيا والنمسا وحلفائهما، تلك التى

أصبح من المتعذر إحضارها من مكان آخر، كالقاطرات والمواد المعدنية والأدوية والسجائر والأدوات الكتابية والمنسوجات والمصابيح والمطاط والسكر والنيلة والكحول، وكان التاجر الألماني أو النمساوي يأتى بالزخارف وما يتفق والذوق المصري، «فالطربوش» هو شعار المصري« والشال» تفضله المصرية والأدوات المنزلية «والملابس وأدوات المائدة وأنواع الصابون التى كانت تباع بأثمان زهيدة، كانت تستورد من محلات ألمانية»(١).

وعلى سبيل المثال فإن قيمة ماصدر لمصر من القاطرات والعربات في عام ١٩١٣ بلغ ٠٠٠, ٤٥٠, ١ فرنك كان نصيب ألمانيا منها ٠٠٠, ٣٠٠, ١ فرنك. أما صادرات مصر لألمانيا والنمسا فكانت تفوق صادرات مصر إلى دول أخرى، وارتكزت على الجلود والمنسوجات والقطن، إذ تبلغ ما ثمنه نحو ٠٠٠, ٧٠٠, ٥ جنيه وسائر البلاد تشترى بنحو ٠٠٠, ٠٠٠, ٢٨ جنيه(٢).

وفرضت الحكومة على تجار الصادرات أن يودعوا تأمينا في خزينة الجمرك لا يقل عن ٥٠٪ عن الأقطان التى يصدرونها إلى الخارج، ولا يرد إليهم هذا التأمين إلا بعد ثلاثة شهور إذا ثبت أن هذه الأقطان لم تصل إلى ألمانيا والنمسا «وكأن الحكومة لم يكفها ما لحق الفلاح من كساد وضياع تعبه فجاءت اليوم تعرقل مساعيه بهذا القرار الذى كان ضربة قاضية على تجار الصادرات وعلى الفلاح، إن الفلاح يجد بوارا في قطنه فضلا عن بخس ثمنه»(٣).

وفُرضت الرقابة على السواحل، وأُوقفت الحركة التجارية بميناء الإسكندرية بالنسبة للسواحل الغربية، وذلك حتى لا يتسرب أي شيء للسنوسيين أعداء إنجلترا، وفي ٢٠ مارس ١٩١٦ ألصقت السلطة العسكرية في شوارع الإسكندرية إعلانا تهدد فيه بإعدام من يهرب بضائع إلى تلك الجهة(٤).

كذلك انقطعت العلاقات الاقتصادية مع الدولة العثمانية عقب دخولها الحرب

(١) وادي النيل، ٦ يناير ١٩١٦.
(٢) المقتطف، أكتوبر ١٩١٤، ص ٣٧٠.
(٣) السفير، ٢٨ أكتوبر ١٩١٤.
(٤) كوبيا السواحل الغربية ١٦/ ١٩١٧، ٢٠ مارس ١٩١٦، ص ٢٠١.

في صف ألمانيا وحلفائها، وكان من أثر ذلك انقطاع ما كان يرد من تركيا من الجبن والحيوانات الحية والفواكه الجافة والطازجة والطباق[١].

وكانت السلطة العسكرية هى المهيمنة على مصالح مصر منذ إعلان الحرب. فأصدرت الأوامر تلو الأخرى، وحبست الذهب وأمرت بعدم تحويله في المعاملات المالية إلى بلاد الأعداء، وائتمر الجمهور بهذا الأمر، فبطلت كل معاملة مالية بين مصر وألمانيا والنمسا وبلغاريا وتركيا[٢].

وبدخول إيطاليا الحرب ضيقت دائرة التجارة، وحال دون ورود تلك البضائع والسلع المصدرة منها إلى مصر، وزادت مقاديرها في الفترة الأولى التى كانت إيطاليا فيها على الحياد، وكانت مصر تستورد منها الثياب والكبريت وزجاجات المصابيح والفحم[٣].

ومنذ أوائل ١٩١٥ فرضت الحكومة رسوما جمركية جديدة على الواردات، فجعلت الرسوم على المشروبات الروحية ١٠٪ من قيمتها وخشب البناء ٨٪ والدخان والسيجار بين ٣٢، ٤٢ قرشا على كل كيلو جرام، كذلك زيدت الرسوم ٢٪ على السكرر المكرر[٤].

أما بالنسبة للرسوم الجمركية المقررة على الصادرات، فكانت على جميع الأصناف بوجه عام ١٪ من قيمتها، ويُحصل الجمرك فضلا عن ذلك عوائد رصيف قدرها ٢ في الألف لحساب مصلحة المواني والمنائر، وعوائد تبليط قدرها في الألف لحساب بلدية الإسكندرية، وزيدت عوائد الرصيف إلى ستة أضعاف منذ ديسمبر ١٩١٥، فارتفعت بذلك من ٢ في الألف إلى ١٢ في الألف، فأصبح مجموع العوائد والرسوم المفروضة على الصادرات $\frac{1}{4}$ ٢٪ من قيمتها «وقد جاءت هذه الزيادة التي حصلت على غير انتظار في الضرائب غير المقررة مخالفة في روحها وتطبيقها لمقتضى العرف إن لم تكن مناقضة لنصوص الاتفاق، والأرجح أن الباعث عليها ما أحدثته الحرب من الشدة المالية»[٥].

---

(١) الأهرام ٧ نوفمبر ١٩١٥ ، Allenby, op. cit., p. 17.

(٢) الأهرام، ٢١ أغسطس ١٩١٥.

(٣) الأخبار، ٢٧ مايو ١٩١٥.

(٤) Récueil des Doc. Officiels, 27 Avril, 1916.

(٥) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ١٠٢.

وفي الواقع، فقد بلغ العجز في الـوارد من ٥٥ إلى ٦٠٪ في الستة أشهـر الأولى من الحرب بالنسبة لمتوسط السنيـن السابقة للحـرب[١]، وذلك بسبـب إيقاف التجارة بين مصر والبلاد المحاربة وإلى نقصها بين مصر وإنجلترا وحلفائهـا، بالإضافة إلى عدم توفر الأموال لجلب البضائع من الخارج لما أصـاب مصر من الخسائر في محصولها، ووقوف المعاملات التأجيلية بين مصر وأوروبا. وضاقت دائرة الدول المصدرة لمصر، وأصبحت تستورد أكـثر حاجاتهـا وما يلزمها من إنجلترا. ولكن بعد مرور فترة من الحرب كان من الصعب عليها أن تورد لمصر، لأنه في النصف الأول من عام ١٩١٥ أعلنت ألمانيا الحصار على السواحل الإنجليزية والأيرلندية بواسطة الغواصات والألغام التي بثتها في البحار، فدمرت البواخر التي اصطدمت بها، وأنذرت بواخر الدول المحايدة وتوعدتها حتى لا تدنو من المـوانئ الإنجليزية.

وعندما عادت الحكومة وسمحت للتجار بالتصدير، أُصيبت مصر بالأزمة الاقتصادية، وطبق ذلك على الحبوب والدقيق، فرغم حاجة مصر الملحة لهما، فإنه سمح بتصديرهما بدون قيد أو شرط.

وكانت حجة الحكومة في السماح بتصدير الحبوب كالقمح والفول والعدس والذرة بأنواعها أن في البلاد كميات تفى بحاجتها، وأنه بسبب منع تصديرها قد نقصت أسعارها إلى درجة أضرت بمجهود المزارعين. وهنا رأت أن تترك أمر بيع هذه الأصناف طبقا لقانون العرض والطلب، فاتخذت إجراءين اعتقدت أنها بهما ستوفق بين مصالح الجمهور، فأولا حذفت أصناف الحبوب المذكورة هذه من جدول المواد الجاري تسعيرها، ثم أباحت تصديرها إلى الخارج على أمل أنه مع ضمان بيعها بين الجمهور بسعر معتدل، يمكن أن يستفيد فريق المزارعين في تصريف محصولهم بأثمان طبيعية تعوض عليهم ما أصابهم بسبب الضائقة المالية[٢].

أثر هذا تأثيرا سيئا على البلاد، فقد أخذ التجار يصدرون الصنف، وكان من نتيجة ذلك أن ارتفعت الأسعار، وعندئذ رأت الحكومة في ١٢ سبتمبر ١٩١٦ منع تصدير

---

(١) الأهرام، ٢٨ نوفمبر ١٩١٥.

(٢) نفس المصدر ٥ مايو ١٩١٥.

القمح والذرة الشامية والعدس والأرز والفول والمحصولات الغذائية وتقاوي الخضراوات[١].

وفي حقيقة الأمر، فقد كانت لاحتياجات الجنود التابعة لإنجلترا بمصر المقام الأول، فعلى مصر أن تمون هذه الأعداد الوفيرة دون النظر لمصلحتها الاقتصادية، إذ إنه يجب عليها أن تقدم كل ما يمكن تقديمه لمساعدتها، وإن لم يحدث ذلك بخاطرها، فسيكون بيد عليا قوية مسيطرة هي السلطة العسكرية، لذا تم تموين القوات وسد احتياجاتهم[٢].

ومهما يكن من قول فإن الصادرات منذ قيام الحرب كان النقص فيها بمعدل ١٤٪ عما قبلها[٣]، لكنها زادت على الواردات، فكان من نتيجة ذلك أن أصبح الميزان التجاري في صالح مصر، ففي عام ١٩١٥ كانت أهم الأصناف التي زادت صادراتها الذهب والفضة والأشياء الثمينة وتقدر زيادتها بـ ٤٨٢,٠٠٠ جنيه والسكر وزيادته ٤٧٢,٠٠٠ جنيه والقمح ٤٠٠,٠٠٠ جنيه والذرة وزيادته ٢٦١,٠٠٠ جنيه والفول واللوبيا ٢٣٤,٠٠٠ جنيه، وقد قدرت الصادرات في هذا العام من أول يناير إلى آخر أكتوبر بـ ١٩ مليونا، ٧٨٠ ألف جنيه يقابلها في مثل هذه المدة من سنة ١٩١٤ = ١٨ مليونا، ٧٦٩ ألف جنيه، ومثلها في سنة ١٩١٣ = ٢٢ مليونا، ٦٢٦ ألف جنيه ومثلها سنة ١٩١٢ = ٢٣ مليونا، ٦١٢ ألف جنيه[٤]. والخلاصة أن الصادرات الزراعية زادت زيادة كبيرة في أثناء ذلك العام ما عدا القطن وذلك لانقطاع ما كان يصدر منه إلى ألمانيا والنمسا وروسيا.

وفي عام ١٩١٦ ازدادت قيمة الواردات على الصادرات، فكان الوارد ٣٠,٨٨٧,٠٠٠ جنيه مقابل ١٩,٩٥٢,٥٣٤ جنيها للصادر، وشملت الزيادة في الوارد من السمك والجلود والمسكرات والشوكولاتة والكاكاو والبيرة والمشروبات الروحية والمنسوجات والقبعات والغنم والشمع والشعير والزيوت المعدنية[٥]،

---

(١) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 25 Sept., 14 Dec., 1916.

(٢) Conseil des Ministre, Commission d'Approvisionnement, No. 547.

(٣) الأهرام، ٢٨ نوفمبر ١٩١٥.

(٤) نفس المصدر، ٤ فبراير ١٩١٦.

(٥) Récueil des Doc. Officiels, 12 Avril, 1917., Allenby, Report, p. 18.

وأصبح معلوما بأن «هذه الزيادة تعلل بزيادة المقطوعية لوجود القوات البريطانية، وإقبال التجار على طلب البضائع والمنسوجات طمعا للربح»[١].

أما بالنسبة للصادرات، فقد زادت عن السنوات السابقة للحرب، فبلغت ٣٧,٤٥٨,٠٠٠ جنيه مقابل ٢٥,٧٩٧,٠٠٠ جنيه في عام ١٩١٣ واحتوت على الحبوب، وشمل القطن منها مبلغ ٢٩,٨١٣,٦٨١ جنيها[٢].

وقد أُنشئت في ٨ إبريل ١٩١٦ لجنة للزراعة والتجارة رأسها إنجليزي ووكيل وزارة الزراعة، وكانت مهمتها تسويق بعض الحاصلات الزراعية[٣]، فعلى سبيل المثال كانت مصر تصدر الأرز لتركيا، وبانقطاع العلاقات أصبح على هذه اللجنة أن تنظم تسويق هذا المحصول بما يتفق مع النظام الاقتصادي الذي وضع لمصر إبان هذه الفترة.

أما عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩١٧ فلم تصل في سنة من السنين ما وصلته في هذا العام من صادر ووارد، فإن قيمة الصادرات بلغت حسب تقدير الجمارك ٤١,٠٤٩,٦١٢ جنيها، وقيمة الواردات بلغت ٣١,٨٣٨,٩٩٨ جنيها، وصُدرت بضائع ثمنها أكثر من ٤١ مليون جنيه، وجلبت بضائع ثمنها أقل من ٣٢ مليون جنيه، فزاد لحسابها أكثر من ٩ مليون جنيه، وفي منها دين الحكومة.

وجاءت هذه القيمة من الصادرات بفضل ارتفاع أسعار القطن، إذ بلغ ٤١,٥٧٩,٤١١ جنيها. ويمثل المبلغ الخاص بالواردات ارتفاعا في الأسعار أكثر مما يمثل زيادة في المقادير، فإذا قابلنا معدل الأسعار التي استوردت بها الأصناف بمعدل أسعارها عام ١٩١٤ تكون الزيادة ٥٥٩٪ على سعر خشب البناء، ٥١٢٪ الفحم، ٢٧١٪ الأسمنت، ١٠٠٪ المنسوجات، ٢٩٤٪ الحديد، ولوجود الجيوش البريطانية أصبح وارد القمح والذرة ٦٩٤,١١٧ جنيها، فارتفع معدله عن السنوات السابقة[٤]. ومع عام ١٩١٨ كثرت الواردات والصادرات عن بقية سنوات الحرب،

---

(١) المقطم، ٢٤ أكتوبر ١٩١٦.

(٢) المقتطف، ديسمبر ١٩١٦، ص ٥٨٣، فبراير ١٩١٧، ص ٢٠٦.

(٣) The Egyptian Mail, Ap. 26, 1916.

(٤) الغرفة التجارية، مايو ١٩١٨، ص ١٨٧، المقتطف، إبريل ١٩١٨، ص ٣٢٩.

فالأولى بلغت ٤٧,٢٨٥,٢٢٦ جنيها، بينما الثانية وصلت ٤٨,١٠٩,٩٥٢ جنيها، وعُلل سبب ذلك أنه كان لا يزال في الإسكندرية حتى أول سبتمبر ١٩١٨ مقدار ١,١٠٦,٠٠٠ قنطار من القطن المخزون قيمتها نحو ٧,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، وأن في الواردات احتياجات بملايين الجنيهات لحساب القوات البريطانية[١] ومن هنا كان الميزان التجاري في صالح مصر.

وأصبح جليا أن اعتماد مصر قد ارتبط ارتباطا وثيقا في الصادرات والواردات على إنجلترا، حيث أعطت لنفسها حق احتكار صادرات مصر وخاصة القطن الذي ساهم بمبلغ ٣,٨٧٥,٠٠٠ جنيه من صادرات هذا العام[٢].

وعلى أية حال، فإن فترة الحرب التي عاشتها مصر، قد أثرت في حياتها الاقتصادية تأثيرا كبيرا، فكان الميزان التجاري في صالحها بمعدل ١٣٩,٤٤٣,٠٠٠ جنيه، مما نتج عنه رواج استثمار الأموال عند نهاية الحرب، إذ بلغت حوالي ١٥٠ مليون جنيه[٣]، وجهت إلى ميدان جديد في اقتصاد مصر هو الميدان الصناعي، وكما تبيَّن فقد أُرجع السبب في أن أسعار القطن ارتفعت، أيضا زادت الكميات المصدرة منه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ما أنفقته القوات العسكرية الذي تراوح ما بين ٨٠، ٨٥ مليون جنيه[٤]. ومن خلال هذه السطور أمكن التعرف على أوضاع مصر الاقتصادية التي خلقتها ظروف الحرب القاسية.

---

(١) National Bank. Assemblée General, 24 Mars 1919, p. 12.

(٢) Crouchley, The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies Public Debt, pp. 175, 179.

(٣) Ibid, pp. 80, 197, The Times, Jan. 21, 1919.

(٤) National Bank, p. 52.

الفصل الثالث

الأوضاع الاجتماعية

قوى المجتمع

- الأجــانب

تعددت القوى الاجتماعية على أرض مصر، وكان لكل قوة ظروف حياتها التى شكَّلت طبيعتها وموقعها على الخريطة السكانية وفقا لانتمائها الطبقى الذى اندمجت فيه الثروة الاقتصادية مع المستوى الاجتماعى، وبالتالى أصبح هرم مصر تتربع على قمته الرأسمالية الأجنبية التى لعبت دورها المهم، وكانت لها السلبيات التى عانى منها المجتمع المصرى، ليس فقط أثناء الحرب، ولكن أيضا فى سنوات ما قبلها وما بعدها.

وقد أثَّرت فترة الدراسة فى تلك القوة تأثيرا عميقا، وعليه فإنها برزت على الساحة بشكل أساسى. وكثرت الجنسيات الأجنبية، فهناك اليونانيون والإيطاليون والبريطانيـون والفرنسيون والألمـان والنمساويـون والإسبـان وغيرهم، وما يتبعهم من أصحاب الحمايـات، فقـد لعبوا بالأموال، وتوغلوا فى الاقتصاد بمختلف مجالاته، وصار لكل منهم التخصص الذى وظَّفه بمهارة وذكاء، وكفل لهم نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة تحقيق مصالحهم على حساب مصر والمصريين.

وبجوار هؤلاء، هناك شرقيون - من رعايا الدولة العثمانية - وفدوا إلى مصر، وكانت لهم أنشطتهم التى عادت عليهم بالمنفعة الخاصة. ويُعد الأجانب هم القوة

الوحيدة التى لم تحسب على الطبقة العليا فقط، وإنما منهم الذين ينتمون إلى ما هو دونها، وقد زاحموا الأهالى فى أرزاقهم.

ومع الاحتلال البريطانى لمصر، استحوذ الإنجليز على المناصب المهمة، وابتكروا الجديد منها لبنى جلدتهم، لتكون لهم السيطرة والهيمنة، وغدا نصيب المصريين الوظائف الدنيا، ففى أثناء وجود لجنة ملنر فى مصر طلبت من كل وزارة بيانا لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها إلى بعض فى سنوات ١٩٠٥، ١٩١٠، ١٩١٤، ١٩٢٠ فوجدت أن المصريين يشغلون من الوظائف الصغيرة نحو ثلثى ما كان راتبه عنها يختلف من ٢٤٠ جنيها إلى ٤٩٩ جنيها وينحط نصيبهم من الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ إلى ٧٩٩ جنيها. أما الوظائف الكبيرة فإن نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع، وفى الوزارات المالية والمعارف والأشغال العمومية والزراعة والمواصلات كان نصيب المصريين من الوظائف الكبيرة فيها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون. وواضح أن الاحتلال البريطانى كان يعمل عامدا على إبقاء المصريين فى حالة من القصور والعجز والاعتماد على الإنجليز فى القيام بشئون الوظائف المهمة، ومن ثم سيطروا تماما على شئون البلاد[١] وكما وضح أنهم مع الحرب قيدوا مصر بأغلالهم.

ومما هو مؤكد، فإن غير المصريين قد استفادوا مما غدت عليه مصر إبّان فترة الحرب، وبالتالى انعكس ذلك على المجتمع بالأضرار البالغة.

كون الأرمن جالية خاصة بهم ومارسوا العمل الاقتصادى وازداد عددهم بقيام الحرب حيث قاسوا من الاضطهادات فى تركيا والشام مما اضطرهم إلى الهجرة لمصر، فهى البلد الوحيد الذى كان يفتح ذراعيه لكل غريب يطأ أرضه حتى إنه وصل فى يوم واحد أربعة آلاف أرمنى لاجئ[٢].

وعن الجالية الشامية فقد جاءت إلى مصر منذ عهد إسماعيل هربا من ظلم الحكم العثمانى فى الشام، وخنقه للحريات وتضييقه على إنتاج المطابع والفكر، فكونوا جالية فى مصر على درجة كبيرة من النفوذ وخصوصا المسيحيين منهم، وهذه الجالية

---

(١) تقرير اللجنة الخصوصية لمصر، ص ٢٤١.

(٢) The Near East, October 1, 1915.

لم تكن تستمد أهميتها من أعضائها بل من المراكز التى كان يشغلها أفرادها، فكان معظمهم من الطبقة العليا.

واحتضن الاحتلال الشوام، إذ رأى أنه ليس باستطاعته الاعتماد على المصريين من المسلمين، بحجة أنهم لا فائدة منهم فى ذاك الوقت، ورأوا أن الأقباط لا يفضلون عن المسلمين إلا فى القليل، ومن ثم فلم يبق أمامهم سوى الشوام، فهم موظفون أكفاء يتقنون لغتهم ويقبلون أن يتعاونوا معهم، فسدوا الفراغ لهم لذلك وصفهم كرومر فى مذكراته بأنهم «منحة من السماء» وأنهم «خميرة البلاد»، ووصل بعضهم إلى أعلى المناصب الإدارية، وكان منهم المحاسبون والصحفيون والتراجمة والجباة والمرابون وأصحاب المهن.

وازدادت أعدادهم أثناء فترة الحرب إذ هاجروا إلى مصر هربا من اضطهادات جمال باشا. ففى أقل من شهر وصل إلى الإسكندرية ثمانية آلاف منهم[1].

وتقول الإكسبريس معبرة عن أوضاعهم ومدى استفادتهم من ظروف الحرب «ولقد نجحوا فى التجارة والزراعة والصناعة. ففى الأسواق التجارية نجد السوريين فى المقام الأول، فهذا هو سمعان الشهير وسليم، وفى بورصة ميناء البصل وبورصة الأوراق فى الإسكندرية يوجد التجار المشهورون من السوريين الذين نجحوا فى تجارة الحبوب والأقطان، وأسسوا لهم المراكز المالية الخطيرة، وفى الأشغال المالية البحتة نبغ السوريون وخصوصا فى إدارة المصارف والشركات، وكذلك فى الزراعة ألفوا الشركات الزراعية حتى اشتغلوا بمهنة الخياطة وصناعة الأحذية والحلاقة والبقالة، وبالفنون الأدبية كأصحاب المطابع والمجلات والجرائد وأرباب المكاتب العمومية، وفى تجارة الخشب فقد نجح فيها عائلة كرم بسبب ارتفاع أثمان الخشب، وكذلك أسعد باسيلى تاجر الخشب الذى ربح الكثير، وكذلك الخواجة شكر الله الذي اشتغل في تجارة الحديد، فربح في هذه الأيام بسبب ارتفاع أثمان الفحم والحديد وغيرهم، وبأرباحهم اشتروا العقارات والأطيان، وذلك بعكس الوطني الذي إذا صادفه شيء من الربح يبعثره في الحانات ومنازل الدعارة واقتناء المركبات»[2].

---

(١) Le Progres Egyptien, 24 Jan, 1915.

(٢) الإكسبريس، ١١ يونيو ١٩١٦.

أما عن اليهود[1]، فقد تمتعوا بامتيازات عديدة، وحينما اندلعت الحرب تعرضوا هم الآخرون في الشام لعنف جمال باشا، ففروا لمصر لاجئين إليها، فوصل الإسكندرية عقب قيام الحرب ١١,٢٧٧ مهاجرا وصفهم أحد كتابهم «وصلوا إلى مصر وهم يطوون أحشاءهم على الطوى ويتقلبون على حجر الفضا، فرفلوا في بحبوحة النعيم والسؤدد مدى أربع سنوات متوالية». وبمجرد أن تدفق هذا السيل من المهاجرين تشكلت لجنة من كبار الرأسماليين من أبناء الطائفة اليهودية وقابلوا السلطان حسين كامل الذي أبدى من جانبه عطفا شديدا على اللاجئين، وبادرت الحكومة المصرية بإرسال أحد مفتشي وزارة الداخلية لدراسة أحوالهم واحتياجاتهم واقتراح مدى إمكانية مساعدتهم[2]، ففتحت لهم مناطق القباري والبلدية في الشاطبي ومبنى الحجر الصحي ووضع تحت تصرفهم محطة الورديان ودار المحافظة في رأس التين وغيرهما من الأماكن الحكومية[3].

وتولت الخزانة المصرية نفقات المهاجرين اليهود حتى لقد أنشأت لهم المخابز الخاصة، هذا في الوقت الذي كانت تعاني فيه من شدة الأزمة. وعلى لسان الكاتب نفسه يقول: «وقد ارتاح لهم المصريون أن يعيشوا في أمان، وأن يقيموا شعائرهم بحرية، فقد بُنى لهم معبد ومستشفى، فضلا عن أن المكان نفسه صحي وملائم للمعيشة وبه حدائق خضراء وطرقات مرصوفة ونافورات مياه»[4]. ونعم اليهود في أثناء هذه الفترة، فتمتعوا بكافة حقوق المواطنين وبامتيازات أخرى لم يكونوا يحلمون بها. وراحت معظم الصحف تنشر المقالات تنوه فيها بالعذاب الذي قاساه اليهود. ومن معسكرات اللاجئين، خرجت الفكرة التي تدور حول مساعدة الإنجليز ضد الأتراك والمحاربة في صفهم، فتكونت منهم فرقة من أجل هذا الغرض[5].

واستفاد اليهود من ظروف الحرب، وذلك لدرايتهم وكفاءتهم من الشئون

---

(١) كان هناك يهود انتسبوا للجنسيات الأجنبية. أما هؤلاء فهم من رعايا الدولة العثمانية، وبالتالى عُرِّفوا بانتمائهم الدينى.

(٢) أحمد محمد غنيم، اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ ـ ١٩٤٧، ص٢٢.

(٣) Fargeon. M, Les Juifs en Egypte, pp. 173-177.

(٤) Ibid, p. 177.

(٥) Ibid, p. 178.

الاقتصادية وعلى سبيل المثال فمنذ بداية الحرب تسجِّل الشعب: «أخذ اليهود يطوفون في الأسواق بمصر والأقاليم لالتقاط الجنيهات الذهبية التي يجدونها بين يدي الجمهور أو لدى التجار، ويدفعون عن كل جنيه أربعة أو خمسة مليمات زيادة على سعره الرسمي (٩٧٥ مليما) ولا جرم أن هؤلاء اليهود لا يدفعون هذه الزيادة إلا مقابل الحصول على أكثر منها، فإذا استمرت العملة الذهبية تتوارى عن العيون، وهؤلاء الصيارفة يجدون في أثرها فلا يبعد أن تصل قيمة الجنيه الإنجليزي في مصر إلى ١٠٠ قرش أو أكثر»[١].

ومارسوا نشاطهم دون أية قيود، واستطاع بعضهم أن يصبح من ذوي الأملاك، والبعض الآخر احتكر بعض الصناعات مثل صناعة السينما، فقد أسس جوزيف موصيري عام ١٩١٥ شركة للسينما سماها «جوزي فيلم» أدارت دور سينما في القاهرة والإسكندرية والسويس وبور سعيد، وأقام شيكوريل في العام نفسه مؤسسة خاصة بتصدير القطن وتسويقه الداخلي، ثم أصبح عضوا في بورصة البضائع وبورصة مينا البصل وعضو مجلس إدارة جمعية المصدرين، وأسس ألفريد كوهين عام ١٩١٤ «شركة التسليفات التجارية» التي انتشرت انتشارا واسعا، وأصبحت لها وكالات في لندن وغيرها من المراكز التجارية الرئيسية في العالم[٢].

ـ ملاك الأراضي

مثَّلت قوة ملاك الأراضي (الأعيان) المكانة في المجتمع ـ الذين يمتلكون أكثر من خمسين فدانا، وعددهم على حسب إحصاء سنة ١٩١٤ = ١٢,٤٨٠ وكانت مساحة الأراضي التي يمتلكونها تبلغ ٢,٣٩٦,٩٤٠ فدانا بمعدل ٤٣,٩٪ من مساحة أراضي مصر المنزرعة ـ وقد تمكنت أغلبيتهم من نسج علاقة مع الإنجليز، وبنى كرومر سياسته وخطته لحكم مصر على أساس دعم هذه الطبقة والاستعانة بها، وأصبحوا بذلك أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد، وكانت مبادئهم السياسية تنحصر في المطالبة بالحياة النيابية والحكم الذاتي في ظل الاحتلال البريطاني.

---

(١) الشعب، ٢٧ أكتوبر ١٩١٤.

(٢) أحمد محمد غنيم، ص ص ٥٢ ـ ٥٨.

وبقيام الحرب اتبعت إنجلترا سياسة قطنية خسر على أثرها هؤلاء الملاك، فمنذ البداية أخذ سعر القطن ينزل تدريجيا بسبب خوف مستوردي الأقطان المصرية في البلدان الأجنبية من خلق الأسواق التي يبيعون فيها منتجاتهم، وكان قد انخفض متوسط ثمن القنطار إلى ١٢ ريالا بعد أن كان ثمنه في السنة التي سبقت الحرب ١٩ ريالا وقد تسبب عن ذلك خسارة جسيمة لأصحاب الأراضي، ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلا، إذ ازداد طلب الدولة الأجنبية على الأقطان المصرية، وأخذت أسعارها تصعد من أول موسم ١٩١٥/١٩١٦ وتوقع ملاك الأراضي أن يعوضهم هذا الصعود بعض ما خسروه. ولكن الحكومة كانت قد حددت المساحة المنزرعة قطنا بثلث الزمام مما جعل الملاك يصيحون في طلب إلغاء هذا التحديد وتم لهم ذلك في ١٩١٦، ولكن في يونيو ١٩١٧ حدد سعر القطن بـ ٢٣ ريالا ثم حرمت زراعته في مصر العليا وقيدت زراعته بثلث الأراضي القابلة للزراعة في باقي مصر، ولم يلبثوا أن أصيبوا في موسم ١٩١٨ حين احتكرت الحكومة الإنجليزية محصول القطن جميعه.

وسنحت الفرصة للرأسمالية المصرية إلى الظهور والنمو تحت حماية إلزامية اقتضتها ظروف الحرب، فانخفاض أرباح الزراعة، وانقطاع سيل رءوس الأموال الأجنبية، وتصفية أعمال الرأسماليين الأجانب من رعايا ألمانيا وحلفائها، وإغلاق بعض البنوك أبوابها، واشتداد الحاجة إلى صناعات مختلفة تسد حاجة الشعب والجيش المرابط على أرض مصر. كل هذا أتاح للرأسمالية المصرية الفرصة للنزول إلى الأسواق، فارتفعت رءوس الأموال المصرية في البنوك ارتفاعا سريعا وخاصة في البنك الأهلي والبنك الإنجليزي المصري، فازداد الرصيد عام ١٩٢٠ إلى ٣٥,٥ مليون جنيه، بينما كان عام ١٩١٥ قد وصل إلى ٦,٥ مليون جنيه[1].

ـ المثقفــون

المثقفون هم وافدون جدد على المجتمع المصري، أخذوا في النمو والازدهار مع بدايات القرن التاسع عشر كنتيجة للاحتكاك الفكري والحضاري بين المجتمع

---

(١) Crouchley, The Econonic Development....p. 77، أمين مصطفى عفيفي، المرجع السابق، ص ٤٨٩.

المتخلف في مصر والحضارة الرأسمالية الغربية، ولحركة النقل من الفكر الغربي في صوره المختلفة. وقد مثَّلوا الثقافة الأكثر تطورا، وحرموا من أهم وظائف الدولة التي كانت في معظمها حكرا على الأجانب.

وُزرع المثقفون بين أصحاب المهن الحرة كالمحامين والموظفين والدارسين. وقد حلت هذه القوة محل مشايخ الأزهر وورثتها في دورها الوطني القيادي للحركة الوطنية في مصر، وتوزعت بين الحزب الوطني وحزب الأمة، وكانت غريبة في ديارها محرومة من شغل المراكز اللائقة بها، ففي الوقت الذي كانت الوظائف تغلق الباب أمام المثقفين، كان الإنجليز يشغلون الوظائف ويسدون عليهم الطريق، يقول ويفل عنهم «كانوا ينظرون إلى أى وظيفة يشغلها موظف بريطاني على أنها يجب أن تكون من نصيبهم، وخصوصا أنه أثناء الحرب انحط مستوى الموظفين البريطانيين مع زيادة أعدادهم. ومن رأى هؤلاء أن المساعدة البريطانية للمصريين قلت رغم أن تدخل الإنجليز في شئونهم زاد، فلما خابت آمالهم اتجهوا إلى السياسة والصحافة»[١].

ووصل الأمر بتهاون الحكومة المصرية في حق المصريين أن وزير الأوقاف لبى طلب إنجلترا في تعيين أحد الإنجليز في وزارته ـ كانت قاصرة على المسلمين ـ فعين مستر «جربنوود» رئيسا عموميا للهندسة المياهيه بتفاتيش الأوقاف، مدعيا عدم وجود أهل لهذا المنصب بين مواطنيه المسلمين الأكفاء[٢]. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة منحت الموظفين الأجانب الذين استخدموا في الحرب مرتباتهم وقدمت المساعدات لعائلاتهم[٣]. في الوقت الذي نحت المصريين عن أعمالهم بسبب الاقتصاد.

وفي أواخر الحرب ازدادت متاعب المثقفين، ففي المدة بين ١٦ أغسطس ١٩١٨ وأول سبتمبر أي في ظرف أسبوعين، تقدم للقومسيون الطبي في لندن ١٣٣ شابا إنجليزيا من راغبي التوظف في مصر، ونجح هؤلاء جميعا في الكشف الطبي، فما كان على الحكومة المصرية إلا أن دفعت ٣٠٠ جنيه رسم هذا الكشف، ووفد هذا

---

(١) Wavell. Allenby in Egypt. p. 38.

(٢) العالم الإسلامي، ١٧ مايو ١٩١٦، ص ١٠.

(٣) Public Works Ministry. Archives. File no 87 11/1 A. Budget 1916 - 1917. December. 2. 1915.

العدد الكبير على مصر حتى اضطرت الحكومة إلى إيجاد أقسام جديدة في مصالحها لاستيفائه(١).

من هذا نرى كيف ضاقت سبل العيش في وجوه المثقفين، زد على ذلك ظروف الحرب القاسية التى كانت في حد ذاتها صورة ساخطة لما صاحبها من غلاء للأسعار وارتفاع في مستوى المعيشة وعدم دفع المرتبات والاستغناء عن الموظفين، وما صاحب ذلك من تقييد للحريات بوجود الأحكام العرفية. وكثرت الشكوى ورفعت الالتماسات إلى السلطان من حملة الشهادات يطالبون فيها بإلحاقهم بالوظائف بعد أن امتلأت جدران المصالح بالإعلانات عن عدم وجود وظائف خالية، وفيها يشرحون حالهم وما وصلوا إليه من بؤس وضنك(٢).

وارتفعت أصوات المفصولين من وظائفهم بسبب إلغاء تلك الوظائف أثناء فترة الحرب(٣). فنظرا لتوقف مشروعات الري والصرف، فصلت الحكومة ٥٠٠ موظف من وزارة الأشغال فتقول السفير: «كان أمام الحكومة طريق آخر كإلغاء العلاوات والترقيات التي تمنحها باليمين وبالشمال، وكان عليها أن تبحث في دوسيهات المستخدمين عن الذين ترقوا بسرعة البرق بفضل المحسوبية، إن الذين فصلوا هم الوطنيون فقط»(٤).

ومضت بقية الوزارات والمصالح على نفس المنهج، هذا في الوقت الذى زيدت فيه رواتب الكثير،فعلى سبيل المثال زيد راتب يوسف قطاوي ٢٠٠جنيه فأصبح ما يأخذه في السنة الواحدة ١٠,٠٠٠ جنيه، كذلك زيد مرتب المستر «دارجون» المستشار الزراعي والدكتور «ورنوك» زيادة كبيرة رغم أن رواتبهم عالية(٥). وتقول الإكسبريس: «وأصبحنا نقرأ في أعداد مرتبات الموظفين العشرات والمئات بدل الآحاد، والفضل في هذا اليسر يرجع إلى الذين نظموا الميزانية، والفضل يرجع في ذلك إلى هؤلاء المستعمرين، هذا اليسر الذي بات الموظفون يتنعمون به وهذا المال

(١) الأهرام، ٢٣ يناير ١٩٢٠.

(٢) الديوان العالي السلطاني، محفوظات ١٩١٦، ٣٠ إبريل، ١٣ مايو ١٩١٦.

(٣) Public Works Ministry, File no 8746/2, December 3, 1915.

(٤) السفير، ٢٨ أكتوبر ١٩١٤.

(٥) الأخبار، ٢ مايو ١٩١٥، الأفكار، ٤ أكتوبر ١٩١٥.

الذي زاد عن كفايتهم، فأخذوا يشترون العقارات والأطيان، ورغم هذا يمدون للرشوة وظلم الناس ولا يهمهم إذا خربت الدنيا أو تلف المحصول أو عم الغلاء»[١].

وساءت حالة الموظفين لدرجة أن وزارة المعارف شهدت عريفا من عرفاء كتاتيبها كان قد أُعلن الاستغناء عنه، فما كان منه إلا أن دخل على المفتشين في غرفتهم لا ليطلب أن يعاد إلى وظيفته وبيده شهادته، ولكن ليطلب حتى أن يعين في وظيفة «فراش كتاب» لأن وراءه ثمانية أولاد يبكون جوعا[٢].

ثم رأت الحكومة أن تستقطع من الموظف الذي يزيد مرتبه على ١٥ جنيها ربع المرتب والذي يزيد مرتبه على ٥٠ جنيها ثلث مرتبه، ثم قرر قومسيون بلدية الإسكندرية توفير المستخدمين الذين لا يزيد مرتب الواحد منهم على ١٤ جنيها في الشهر بحجة التدابير الاقتصادية، وذلك رغم أن بلدية الإسكندرية أكثر موظفيها يتراوح مرتب الواحد منهم بين ٤٠ جنيها، ١٠٠ جنيه في الشهر، هذا في الوقت الذي أعطت فيه البلدية عائلة «نورسا بك» منحة مالية لا مسوغ لمنحها قدرها ١٢٠٠ جنيه[٣].

وتدهورت أوضاع الموظفين، فعلى لسان أحدهم «إننا لم نذق طعم اللحم منذ مدة سنتين، وقد بعنا جميع ما نمتلكه حتى قضت أننا نلبس بدلة الحكومة على الجسد دون لباس ولا قميص»[٤].

وشارك الطلبة الموظفين في بؤسهم، وكان الوضع الاجتماعي لهم يدفعهم للعمل السياسي والثورة، بينما أبناء الأغنياء الذين تلقوا تعليمهم في الخارج عند عودتهم إلى بلادهم سرعان ما يرون أنفسهم محصورين في نطاق ضيق بالنسبة لما يمكن أن يقدموه لأنفسهم ولبلادهم، لكن الذين يتعلمون في داخل بلادهم، فقد كان معظمهم من الطبقة الوسطى، وبعضهم من عائلات فقيرة تعاني صعوبات بالغة في سبيل استكمال دراستهم[٥]، وحتى بعد تخرجهم لم يكن ثمة ضمان بأنهم سوف

---

(١) الإكسبريس، ١٣ إبريل ١٩١٧.

(٢) المؤيد، ٢٥ يوليو ١٩١٥.

(٣) الأهرام، ٢٩ أغسطس ١٩١٤، ٢٣ فبراير ١٩١٥.

(٤) الديوان العالي السلطاني، ٢٩ مايو ١٩١٦.

(٥) Laqueure, W., Communism and Nationalism in the Middle East, p. 13.

يلتحقون بعمل ملائم، وذلك بسبب مزاحمة الأجانب لهم، وحتى إذا توظفوا، فهناك حائل بينهم وبين الترقي للمناصب العليا. وهذا الوضع الاجتماعي لم يكن ينطبق فقط على طلبة المدارس العليا كالطب والحقوق والهندسة وغيرهم، إنما ينطبق أيضا على تلاميذ الثانوي.

وبدأت أول محاولة لتنظيم صفوف الطلبة بإنشاء نادي المدارس العليا عام ١٩٠٥، وكان هذا القطاع الشعبي يمثل لمصطفى كامل مثلا صالحا وتربة خصبة، ولما قامت الحرب وفرضت الأحكام العرفية، أقفل نادي المدارس العليا، وكُممت الصحافة، وتأجل انعقاد الجمعية التشريعية، ثم أعلنت الحماية البريطانية على مصر، فنتج عن هذا الكبت الشديد أن تحولت المدارس والجامعة إلى ميادين للمناقشات السياسية يتحدث فيها كبار الطلبة أمام صغارهم عن خيانة حكامهم لمصر[١]. وظهر أثر ذلك عندما أراد السلطان حسين زيارة مدرسة الحقوق فقد اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور في اليوم المحدد ـ ١٨ فبراير ١٩١٥ ـ فكان هذا الإضراب شبه مظاهرة ضد الحماية[٢].

وهكذا اهتم الطالب المصري بالسياسة، وأصبح من النادر أن يوجد المثقف الذي يتناول أي موضوع دون أن يعرج إلى الحديث عن العبودية السياسية لبلاده، وامتلأت القهاوي بالطلاب رددوا فيها شعاراتهم وأثروا تأثيرا قويا على السامعين الأقل حظا من الثقافة والتعليم، وكانت محاولتا اغتيال السلطان حسين تلقي تأييدا وموافقة من طلاب المدارس العليا الذين كانوا يتحدثون فيما بينهم عن القائمين بها بوصفهم أبطالا وطنيين[٣]. ولهذا فإنه عندما انتهت الحرب كان المثقفون أول من فجر الشرارة الأولى لثورة ١٩١٩.

ـ التجـــار

واجهت قوة التجار المصاعب، إذ سيطرت العناصر الأجنبية على النشاط التجاري

---

(١) Elgood, The Transit of Egypt, p. 220.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ص ٢٤، ٢٥.

(٣) Elgood, the Transit of Egypt, pp. 213-221.

ولم تترك للوطنيين سوى الأعمال البسيطة وحتى البيع بالقطاعي استولت عليه، فالبقالة كانت حكرا يونانيا، والمنسوجات الصوفية والقطنية والبياضات والفحم احتكارا إنجليزيا، والسجائر اختص بها الأرمن، والمشروبات الروحية اشتهر بها اليونانيون والإيطاليون. أما تجارة الغلال فقد كانت في أيد مختلفة، ومع أنه توجد مئات من الحوانيت الصغرى التي يمتلكها مصريون، إلا أن تجارتها غير رائجة، لأن أصحابها لم يكونوا يقدرون الأساليب العلمية الحديثة[1].

ومع قرب أجل الحرب، شعر التجار الأجانب بها، فأكثروا من شراء البضائع بأثمان بخسة، وكفوا عن البيع بعد أن أودعوها لوقت الحاجة ليكسبوا المبالغ الطائلة، فعلى سبيل المثال: «بعد انقطاع ورود الدقيق من روسيا وفرنسا عن بور سعيد، اجتمع تجار الدقيق وكلهم ولا شك من الأجانب اليونانيين وتداولوا في الأمر خفية، وقر قرارهم على رفع الأثمان ارتفاعا باهظا لم يسمع به من قبل لعلمهم أن الطلب كثير والعرض قليل والمصري محتاج إلى ذلك فيجب عليهم حسب شروط الاجتماع أن يتحكموا في المصريين وأن يمتصوا دماءهم، كل ذلك لأن التجارة بأيديهم والمصري بعيد عن الاشتغال بها، كل ذلك لأن رءوس الأموال التي بمصر هي أجنبية، كل ذلك لأن المصري لا يشتغل إلا بالتجارة البسيطة»[2].

وتمضي الصحافة لتعطينا صورة واضحة عن تحكم التجار الأجانب واحتكارهم للتجارة إبان فترة الحرب حتي إن محافظ القناة جمع قناصل الدول التي ينتمي إليها هؤلاء التجار للحد من جشعهم وجبروتهم وللتقليل من هذا الغلاء الفاحش[3].

وأُرجع السبب في أن التجارة الوطنية في يد المصريين تختلف عنها في يد الأجانب، ذلك لأن الأولين لا جامعة لهم ولا اتفاق ولا تضامن بينهم، وإن أدى إلى خسارتهم وفوز الأجانب عليهم، لدرجة أن الأمر كان يصل إلى أن الواحد منهم كان يسعى لدس الدسائس لزميله عند المصارف حتى يعرقل أعماله ويوقف حركة

---

(١) مليكة عريان، المرجع السابق، ص ص ١٩، ٢٠، ١٤٦.

(٢) الشعب، ١٧ أغسطس ١٩١٤.

(٣) الأهرام، ٧ أغسطس ١٩١٤.

أشغاله[1]. وفي الوقت ذاته فقد أقرت لجنة التجارة والصناعة في تقريرها بأن التجارة الوطنية تفتقر إلى كثير من وجوه التقويم والإصلاح.

وضغطت الحكومة منذ بداية الحرب على طبقة التجار المصريين، فكثيرا ما نزعت ملكياتهم، فعند إعلان الحرب أصدرت الحكومة الموراتوريوم ـ تأجيل الدفع ـ فكان ذلك لمصلحة البنوك ولمصلحة الماليين الأجانب، وأخذت هذه البنوك وهؤلاء الماليون يدفعون الأمانات على أقساط وبآجال حتى انتهوا من خطر الإفلاس، ولما سلمت البنوك وسلم الماليون مما تهددهم، رفعت الحكومة الموراتوريوم، وصرخ التجار وأعضاء الغرفة التجارية فلم تسمع ولم تجب، ولما جاء دور التجار وحلت الكمبيالات والأقساط التجارية التى أخذت في طريقها عدة محلات وأعلنت بسببه عشرات التفاليس.

وبالرغم من ذلك، فإن الثلاث سنوات الأخيرة من الحرب أفادت التجار، فاحتياجات تموين القوات البريطانية، وانتعاش تجارة السوق المحلية زادت من نشاطهم، فسدت ديونهم وخلصت رهوناتهم، وارتفعت رءوس الأموال المصرية في البنوك واستثمرت في إقامة المشروعات التجارية[2].

ودعت لجنة التجارة والصناعة بضرورة العمل على نهضة التجارة الوطنية وتحسين حالة التجار، في وقت سرت روح النقابات بينهم، ولعبت الغرفة التجارية دورا مهما في الحث على إنشائها، فدعت تجار الغلال في ٨ يونيو ١٩١٧ لإنشاء نقابة تضم شملهم وتوحد كلمتهم[3]، وفعلا أتم تجار الغلال في الإسكندرية وسائر القطر تشكيل نقاباتهم الرئيسية وفروعها في الأقاليم، وانتخبوا لها الرئيس العام وهو مراقب التموين ورؤساء الفروع، وهم من تجار الحبوب، وكذلك أعضاء النقابة العامة وأعضاء النقابات الفرعية وجميعهم من تجار الغلال المصريين أصحاب الدراية والخبرة في تجارتهم، وأتمت النقابة الرئيسية بالاشتراك مع نقابات الأقاليم وضع قانون النقابة العامة وشمل تعيين وظيفة هذه النقابات واختصاصها ووظيفة النقابة

---

(١) الإكسبريس، ٢ إبريل ١٩١٦.

(٢) Grouchley, The Investment of Foreign Capital..., pp. 76, 160.

(٣) الغرفة التجارية، يونيو ١٩١٨، ص ٢٣٥.

الرئيسية واختصاصها، وأوضح هذا القانون كيفية تشكيل النقابات ولجان التحكيم، وشرح اختصاص هذه اللجان، وعين الأبواب التى تحصل منها النقابات على نفقاتها، وفرض على كل نقابة وضع ميزانيتها السنوية، وخصصت لها ٨٠٪ من الإيراد، ٢٠٪ تعطي للنقابة الرئيسية، وعين القانون اختصاص لجنة التحكيم التي تنظر في الخلاف الذي يقع بين التجار وبعضهم وطريقة الحكم في هذا الخلاف، ورأت النقابة ضرورة إنشاء مجلة خاصة بها تنشر كل ما يهم تجار الغلال(١).

وتبع ذلك أن شعر أصحاب المطاحن بأن نقابة تجار الغلال ستكون لها السلطة عليهم، وستُمنح الإشراف على أعمالهم والترخيص بالعمل لكل صاحب مطحن أو وابور، فأسرعوا في المباحثة والمداولة لأجل إنشاء نقابة لهم تحميهم من هذه المراقبة. وأمام هذه الحركة النظامية شعر الخبازون أنه يستحيل عليهم البقاء بغير نقابة رسمية لطائفتهم مع تشكيل نقابتى الغلال وأرباب المطاحن، فاجتمعوا واتفقوا على تأسيس نقابة لهم تدافع عن مصالحهم وتعترف لجنة التموين بها رسميا(٢).

وقد خلقت ظروف الحرب طائفة أغنياء الحرب من التجار، وفي الواقع فإنه عندما قررت إنجلترا اتخاذ الإسكندرية قاعدة حربية لحملة غاليبولي أواخر عام ١٩١٥ دب فيها النشاط الاقتصادي وأدركت الرواج واليسر بصفة إجمالية بعد أن طفق الجنود يتواردون عليها، ودارت في أسواقها ومنازلها حركة التوريدات والأشغال المختلفة للغرض العسكري، وانعكس ذلك على بعض من التجار، فتكون ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح «أغنياء الحرب»، فتقول الأخبار «من نتائج الحرب أن كثيرين قد ربحوا مالا كثيرا بواسطة متاجرتهم مع الجيوش المحاربة، وقد كان معظم هذه الأرباح ليس بالقليل، فأثرى بعض الناس وربح بعضهم ربحا ما كان يحلم به ولا يخطر له ببال»(٣).

واغتنى تجار الحديد وتضخمت ثرواتهم، فعلى سبيل المثال كان أحد تجار

---

(١) الإكسبريس، ١٨ أغسطس ١٩١٨.

(٢) التجارة، ١٣ يناير ١٩١٨، الإكسبريس، ١٥ سبتمبر ١٩١٨.

(٣) الأخبار، ٢٣ مايو ١٩١٦.

الحديد يملك قبل الحرب حديد الكمر «لتسقيف المنازل وحديد مطروق» ما يقرب من ٤,٠٠٠ طوينلاطة، وكان ثمن الحديد قبل الحرب يترواح بين ستة وسبعة جنيهات على كل طوينلاطة. وبانقطاع الوارد واحتياج القوات البريطانية باع الطوينلاطة بـ ١٨ جنيها وربح من البضاعة الموجودة لديه ٤٠,٠٠٠ جنيه[١].

وراجت حركة الأخذ والعطاء، ولم يبق محل تجاري لم يتعهد للجيش بتوريد الملبوسات أو الأدوية أو المأكولات أو علف الماشية، وباع أصحاب شوادر الخشب أكثر ما عندهم بأضعاف أثمانه، لأن السلطة العسكرية أخذت كميات وافرة منه بعضها استعملته في عمل زرابي وأكشاك للخيول والجنود، وبعضها أرسلت إلى الدردنيل لهذا الغرض، ومن ثم قل وجود صنف الخشب، وارتفعت أثمانه إلى ثلاثة أضعاف. والذين ربحوا أكثر من الجميع متعهدو توريد علف المواشي وخصوصا صنف الشعير، فإن هؤلاء المتعهدين باعوا للسلطة العسكرية كميات عظيمة من هذا الصنف بأثمان غالية فربحوا من هذه التجارة مبالغ وافرة[٢].

وكان تجار الغلال والدقيق أيضا أكثر الناس ربحا بسبب امتناع وارد الدقيق والحبوب من الخارج، وزيادة الطلب على المحصول سواء من المصريين أو من العسكريين. وكان من بين الرابحين أيضا تجار الماشية والخضراوات والألبان وأصحاب المقاهي والحانات، وتجار الكحول ومعامل الدخان والسجائر المصرية.

وارتفعت الأرباح نتيجة لذلك، وبالتالي ارتفع مستوى الأثمان ونفقات المعيشة، وأصبح التضخم النقدي من الخصائص الواضحة والمسيطرة على الاقتصاد المصري، مما أثقل كاهل الطبقات الفقيرة وذوى الدخول المحدودة التي لم تستفد من ظروف الحرب. هذا في الوقت الذي أصبح أغنياء الحرب في عداد الأمراء بما جمعوا من ثروة هيأت لهم الجاه والرفاهية والقصور الفخمة والمركبات، ولم يشعروا بالأزمة بل استفادوا منها، فهي التي أوصلتهم إلى هذه الدرجة من الغنى واليسر. وأصبح لا حديث للمجالس إلا حكايات أغنياء الحرب التي رفعتهم من حضيض الذل والهوان

---

(١) وادي النيل، ٢٥ يوليو ١٩١٥.

(٢) الإكسبريس، ١ أغسطس ١٩١٥.

إلى أوج العزة والسعادة، فبعد أن كان أحدهم يسكن في منزل حقير ببضعة ريالات في الشهر، أصبح يساوم أرباب العقار في مشترى عقاراتهم بألوف الجنيهات، حتى نساء التجار الذين ربحوا مع الحرب، أصبحن يركبن المركبات الخاصة غارقات في الحرير بعد أن استبدلن الخلاخيل الفضة بالذهب[1].

وراح محمود بيرم التونسي يقول تحت عنوان «إيه نابنا بعد الحرب»:

بعد الحروب اللي هدت قلبنا الموجوع

طلع منابنا شوية خردوات وبتوع

وكام جباردين مشمع نصهم مخروع

وجنبهم ربعميت مليون جنيه مطبوع

وكام حمار حرب أصبح بالغنى ممروع

وجيش بنات اسمه أرتيستات يقوده الجوع[2]

ورغم هذا، فإن الفائدة الكبرى من نفقات الجيش البريطاني عادت على الأجانب، إذ إن أرباح الوطنيين لا توازي ربع أرباح الأجانب، فالأشغال التجارية المهمة في يد الأجانب وحدهم، فهم الذين أفادوا إفادة كبيرة سواء من ارتفاع الأسعار أو من التعهدات الكثيرة التي قاموا بها للدوائر والمصالح فمحلات «ديفس براين، لندن هاوس، شالون، هانو، صيدناوي» راحت تعمل لحساب معسكرات القوات ليل نهار، ونفدت جميع الأدوية من مخازن العطارة، وباعت محلات عطارة «دلمار وغناجه وجاليتي» بألوف الجنيهات وبأثمان مضاعفة، لأن السلطة العسكرية كان يهمها الحصول بسرعة تامة على العقاقير المطلوبة للمستشفيات.

ـ العمـــال

شهدت مصر في الخمسة عشر عاما السابقة للحرب قوة عمالية على درجة جيدة من الوعي، ساعدت على قيامها الظروف السيئة التي كانت تعمل فيها تلك الطبقة

---

(١) نفس المصدر، ١١ أغسطس ١٩١٨.

(٢) محمود بيرم التونسي، ديوان، جـ ٢، ص ٢٩.

الكادحة، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين، فمنذ أوائل القرن العشرين أخذت المشروعات الخاصة والحكومية تنتشر في مصر، وترتب على ذلك ازدياد عدد العمال المشتغلين فيها، وكانت ظروف عملهم صعبة، حيث إن الأجور ضئيلة وساعات العمل طويلة، وليس هناك ما يؤمنهم ضد الشيخوخة وإصابات العمل، إذ لم يكن هناك تشريع صناعى لتنظيم أمورهم، ولهذا شعروا بوجوب تضامنهم والمدافعة عن حقوقهم، وكون العمال الأجانب مع المصريين نقابات خاصة بهم، وبالتالي أصبح هناك وعي نقابي بين صفوف العمال.

وبإعلان الحرب تمخض أمران مهمان فيما يختص بالطبقة العاملة، أولا: زيادة أفرادها نتيجة للنشاط الصناعي الذي نهض إبان الحرب، والعمل في خدمة القوات العسكرية، وسفر العمال الأجانب، ففي إحصاء عام ١٩٠٧ كان عدد المشتغلين بالصناعة يبلغ ٣٥٦,٤٢٠، وذلك إلى جانب ١٠١,٠٢٦ يعملون في النقل. وقد ارتفع هذا الرقم عام ١٩١٧ إلى ٤٨٩,٢٩٦ بخلاف عمال النقل الذين بلغ عددهم ١٥٠,٦٣٣ فيكون المجموع ٦٣٩,٩٢٩ عاملا[١]، ثانيا: انتكاس الحركة النقابية بدلا من نموها بنمو الطبقة العمالية، وذلك نظرا للإجراءات التي اتخذتها إنجلترا منذ وقوع الحرب، كقانون التجمهر وإعلان الأحكام العرفية، وتقييد الحريات، وتعطيل الجمعية التشريعية، وإعلان الحماية، وما صاحب ذلك في تشديد الرقابة على المصريين، كل هذه الإجراءات شلت العمال وجردتهم من أسلحة العمل الجماعي، وترتب على ذلك إغلاق دور النقابات بناء على أمر الحاكم العسكري البريطاني، فتوقفت الحركة العمالية توقفا تاما خلال الحرب[٢].

وتعرض العمال في هذه الفترة للظلم والاستغلال حتى أصبحت ساعات العمل تصل إلى اثنى عشر ساعة على وجه العموم[٣]، هذا بالإضافة إلى أن التضخم ضرب العمال ضربة قاسمة. ومضت إنجلترا تنفذ سياستها تجاه هذه الطبقة، وكان كثير منها من أتباع الحزب الوطني، فقامت حملة اعتقالات واسعة ضد رجال هذا الحزب، كما هاجمت مقراته وأنديته العمالية ومدارس الشعب التي أنشأها للعمال، وضبطت

---

(١) مليكة عريان، المرجع السابق، ص ٨٩.

(٢) الوقائع المصرية، ٢ نوفمبر ١٩١٤.

(٣) Laqueur, op. cit., p. 25.

أوراقها ودفاترها وسجلاتها، وكان من أبرز رجال الحزب الذين اعتقلوا أو نفوا أو حددت إقامتهم عدد من العناصر الوثيقة الصلة بالطبقة العاملة والعاملين في الحقل النقابي، وخاصة في نقابة الصنائع اليدوية وفروعها، ونقابة عمال الترام أمثال: أحمد لطفي بك عضو شرف جمعية عمال ترام القاهرة، وأحمد أفندي رمضان زيان رئيس نقابة المصانع اليدوية بالإسكندرية، ومحمد عوض جبريل سكرتير نقابة المصانع اليدوية بالإسكندرية[1].

ومع بداية الحرب، وتلك الظروف الاقتصادية التي قابلتها مصر، خُلقت مشكلة كبيرة عانى منها العمال المصريون وذاقوا الأمرين وهى «البطالة»، فمنذ اللحظة الأولى للحرب، رأي أصحاب الأعمال توفير العمال، فقد وقفت الحركة التجارية، ورحل رعايا الدول الأعداء، وصفيت أعمالهم، ورأت الحكومة الاقتصاد، فأعطت الأوامر للوزارات بالاستغناء عن العمال.

ومنذ ٦ أغسطس ١٩١٤ توقفت أعمال الشحن والتفريغ «فبعد أن فرغ الحمالون من شحن الأربع بواخر التجارية الإنجليزية والنمساوية والفرنسية، أصبحوا الآن من غير عمل. أما الشحن فقد منع تنفيذا لقرار الحكومة بمنع تصدير المواد الغذائية إلى الخارج، فبذلك وجد ألف عامل في الحال بدون عمل»[2].

ولم يكن وقوف حركة العمال هذه قاصرة على عمال الميناء، والجمرك والمخازن والسكك الحديدية وشركات الفحم والنقل، ولا على الذين يرتزقون من حركة السفن التى توقفت من جراء الحرب، فهذه الأعداد من العمال لا تذكر بالنسبة لباقي جيوش العمال الذين يشتغلون في المدن وضواحيها كعمال البناء والورش والمصانع والمعامل والأنوال والمغازل والمحاجر، فقد كسدت الحركة في جميع هذه الأعمال، وأصبح عمالها الذين يعدون بالألوف لا يجدون لهم مصدرا للرزق ولا مجالا للكسب والتعيش هم وعائلاتهم.

ويصف حالهم مراسل المؤيد فيقول: «ذهبت اليوم إلى صديق لي يشتغل سواقي

---

(١) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٢) السفير، ٨ أغسطس ١٩١٤.

المياه والطنابير التي يحتاجها الفلاحون لزراعة وري أطيانهم، فوجدت أبوابها موصدة وعمالها جالسين على بابها وعلى وجوههم علامات الحزن والكدر ومررت بجملة ورش ومصانع تشتغل بسبك الحدايد وصنعها وعمل الآلات للزراعة وأدوات الحرث والفلاحة فوجدتها موصدة الأبواب أيضا والبؤس مخيما على ربوعها في عدة شوارع في المدينة وضواحيها وأقسامها، أن العمارات التى كان يشتغل أصحابها بإتمامها قد أبطل العمل فيها وجف ما حولها من مونة ومررت بشواطئ البحر، فرأيت أكثر قوارب الصيد بلا عمل، والصيادون يشكون من كساد الحال وقلة إقبال الناس على شراء السمك وانصرافهم لكل موارد الغذاء الرخيصة، ورأيت في عربات الركوب مئات من المركبات لا تخرج المركبة من الموقف إلا كل بضع ساعات مرة ولا يجد سائقوها إقبالا كما كانوا يجدون من قبل، فأين تذهب كل هذه الجيوش من هؤلاء العمال البائسين الذين كانوا يشتغلون في تلك الأعمال المتنوعة أيموتون جوعا أم يسعون لطلب الرزق وسد رمقهم ورمق أولادهم من باب يتيسر لهم حلالا كان أم حراما؟»[1].

ولم يكد يمضي أسبوع على قيام الحرب إلا وكان هناك أربعة آلاف من العمال طردوا من معامل السجائر وشون البنوك ومخازن التجار، وكانوا في حالة يرثي لها «وقد يجدهم الإنسان على القهاوي وفي منعطفات الطرق يشكون ويبكون ولا يعرفون كيف يتصرفون»[2]. وارتفع عددهم فجأة فوصل في ١٢ أغسطس ١٩١٤ إلى عشرين ألفا من العمال العاطلين، وهم عمال مخازن الأخشاب والفحم، وعمال شركات المكابس، وجميع عمال مينا البصل والعربجية، وعمال شركات البناء من بنائين وفعلة، ووفرت شركة الترام الأعداد الكبيرة هى الأخرى... وأصبحت جهات باب سدرة وكوم الشقافة والقباري وكفر عشري وكرموز وراغب مزدحمة بهؤلاء العمال العاطلين[3]. حتى أصحاب عربات الركوب استغنوا عن عمالهم، وبعض المصانع كمصانع السجائر والمحلات التجارية أنقصت مقادير الأعمال الموزعة على عمالها إلى النصف ثم إلى الربع حتى أصبح العامل لا يكسب في شهره ما يكفيه

---

(١) المؤيد، ١٦ أغسطس ١٩١٤.

(٢) الأهالي، ٩ أغسطس ١٩١٤.

(٣) نفس المصدر، ١٣ أغسطس ١٩١٤.

مئونة الأسبوع. وقد قلل هذا من حركة الدفع فالعامل لم يعد في وسعه أن يفي دينه للبدال والخباز وغيرهما ولا حتى أن يدفع أجرة منزله»[1].

وكثرت فئة المتعطلين بسبب وقف حالة المعمار لدرجة أنهم أصبحوا متسولين في الأزقة والطرقات. وقد بلغ الأمر أن اعتدى شخص منهم على سيدة أجنبية أثناء سيرها في الطريق بأن اختطف من يدها كيس نقودها فقبض عليه وسيق للقسم وظهر من التحقيق «أنه من الصناع المرفوتين»[2]، ويقول مراسل الوطن: «حدثني صديق لي عاد من الثغر ـ الإسكندرية ـ قال: كنت جالسًا بغرفة بوليس أحد الأقسام، وإذا بالشرطي آت برجلين أحدهما من أصحاب الحرف، والثاني صاحب مخبز، فادعي صاحب المخبز على خصمه بأن طلب منه خبزا فأرسله إليه مع تابعه إلى المنزل، فأخذه منه عنوة ولم يدفع له الثمن، وبين له أنه الآن بلا عمل وليس معه ما يدفعه، وعندئذ بدأ المتهم يقص على معاون البوليس مبلغ الشقاء الذى حاق به فقال: من يوم أن استغنى عني، وأنا أبيع أثاث منزلي قطعة لأسد بالثمن رمق أطفال صغار وزوجة، ولما لم أجد ما أبيعه وسمعت صراخ من حولي من ألم الجوع، دفعني الضيق إلى التحايل على صاحب المخبز بمثل ما فعلت، ثم خنقته العبرات وأخذ في البكاء، وقال إنه يطلب عملا يرتزق منه لأنه ليس من الكسالي، فدفع المعاون ثمن الخبز من جيبه، وعاون الرجل بشيء من المال»[3].

ولم تستطع أي نقابة من نقابات العمال أن تساعد في حل هذه الأزمة، فهى معطلة، واكتفت بأسلوب الالتماس واستثارة العطف بعد أن كان أسلوبها قبل الحرب هو الاعتصام والإضراب. فهذه صيحة من سكرتير نقابة طنطا «الجاشنجي» إلى الأغنياء والجمعيات الخيرية والحكومة تقول: «في مدينة طنطا وحدها ما يزيد على الألف عامل، وهم عاطلون من الأشغال ولا غلو فى ذلك، فجلهم من طائفة المعمار، وقد أوقفت الأعمال المعمارية كلها. ولقد وفرت سكة حديد الدلتا أيضا فوق الخمسين عاملا، وألصقت إعلانا من أول هذا الشهر بإدارتها تعلن عمالها جميعا بأنها خصمت

---

(١) الأهرام، ٢ أغسطس ١٩١٤.

(٢) ديوان معية سنية، صادر عربي، سجل رقم ١٤٦.

(٣) الوطن، ٢٨ أغسطس ١٩١٤.

من أجرتهم نصف شهر فيشتغل العامل نصف يوم فقط، وفوق ذلك أيضا عمال سكة حديد الحكومة، والإشاعات التى تنهال عليهم من وفر العمال، ناهيك بعمال السجاير عندنا وعمال المحال التجارية الجاري التوفير فيهم، وأن فوق المائتي حانوت من حوانيت الصناع الصغرى على وشك الغلق لقلة الأعمال، ولذلك انهال الصناع على دار النقابة يئنون ويشكون سوء الحال، والنقابة طالبة إعانتهم»[١].

ورفعت نقابة عمال الصنائع اليدوية في الإسكندرية إلى رئيس الوزراء عريضة يشكون «نحن أعضاء مجلس إدارة نقابة عمال الصنائع اليدوية بالإسكندرية جئنا بهذا لنشرح الحالة السيئة التي وصل إليها العمال في الظروف الحاضرة، فقد وصلت إلى النقابة عرائض من آلاف الصناع العاطلين، يشكون فيها من الضنك والفاقة، ويطلبون الإعانة منها ومساعدتهم بتقديم ما يقتاتون به هم وعائلاتهم، وبما أن النقابة نظرا لحداثة عهدها ليس في مقدورها إعانة هذا الجيش الجرار الذي يقدر بعشرات الآلاف، تطلب تأليف لجان عامة تجمع التبرعات من القادرين، لكي يُعطي كل عامل ما يكفيه لسد بعض مطالبه الضرورية، أو صرف جزء من أموال الأوقاف الخيرية ووضعها تحت تصرف هذه اللجان»[٢].

وعمال السجائر في القاهرة الذين طالما استخدموا سلاح الإضراب قبل إعلان الحرب، نراهم أمام هذه الظروف يكتفون بالاستعطاف إلى الصحف، فقد أرسل بعضهم رسالة إلى الأهرام تقول: «نحن لفافي السجاير اجتمعنا اليوم وعددنا نحو الثلاثة آلاف وانتخبنا منا وفدا قابل سعادة محافظ القاهرة وعرض على سعادته سوء مصيرنا، فأجاب سعادته للوفد أنه لا يتسنى له عمل أي شيء الآن، ونحن نلجأ إلى الأهرام خادم الإنسانية»[٣].

ومس الضرر المقاولين، فالبنوك قطعت عنهم تلك المبالغ التي اعتادت أن تمدهم بها في مقاولاتهم، ثم توقفت وزارة الأشغال العمومية عن أعمال الحفر والردم وسائر الأعمال العمومية، وبذلك أصبح لديهم أربعون ألف عامل متعطل[٤].

---

(١) العدل، ٦ أغسطس ١٩١٤، الشعب، ١٩ أغسطس ١٩١٤.

(٢) الأهرام، ٢ سبتمبر ١٩١٤.

(٣) نفس المصدر، ٣١ أغسطس ١٩١٤.

(٤) نفس المصدر، ١١ أغسطس ١٩١٤.

وهاجرت أعداد كبير من هؤلاء العمال العاطلين من الإسكندرية وبورسعيد والأقاليم إلى الوجه القبلي لعلها تستطيع أن تجد ما تسد به رمقها، وقامت الحكومة بتسفير حوالي ثلاثة آلاف من العمال «الصعايدة» العاطلين العاملين حمالين في الميناء إلى بلادهم محاولة لتخفيف الأزمة، وخوفا منها على الأمن العام، كذلك رحل من دمنهور حوالي ١,٩٠٠ عامل إلى الصعيد، وقد بلغ عدد «الصعايدة» الذين عادوا إلى قراهم حوالي السبعة آلاف(١).

ورغم هذا فلم تحل الأزمة، ووصل الأمر بالعمال أنه في يوم ٢٦ أغسطس ١٩١٤ بالإسكندرية، وفي شارع مسجد الحضري وأمام خباز بدأ فريق منهم يساومه، فما كان من الآخرين بعد أن رأوا الخبز قريبا منهم، وهم يطلبونه لأنفسهم وأولادهم فلا يجدون الدرهم الذي يشترونه به، فاندفعوا مرة واحدة على المخبز «فقلبوا عاليه سافلا وأخذوا من عيشه كل ما يجدون»(٢).

وراح عمال الإسكندرية يهددون المحافظ بأنه إذا استمر الوضع هكذا فسيكونون خطرا على الأمن العام «سعادة محافظ إسكندرية.. نعرض على مسامع سعادتكم أن الأزمة المالية اضطرت أصحاب المعامل إلى إغلاق أبوابها، ولذلك أصبحنا نحن طائفة البرشامجية وعائلاتنا في حالة ضنك شديد، وحيث إننا لم يكن لنا سوى هذه الحرفة بتنا حياري لاندري ما نصنع، فنرجو أن تشملنا الحكومة بأنظارها قبل استفحال الخطر وحدوث ما لا تحمد عقباه»(٣).

وفعلا حدث ما لا تحمد عقباه، ففي ٣١ أغسطس ١٩١٤ تجمع في الإسكندرية عدد كبير من العمال العاطلين قدروا بـ ١٥٠٠ وطافوا في شوارع المدينة متجمهرين متظاهرين. وخشى أصحاب الحوانيت على حوانيتهم، فأغلقوها، ثم تجمعوا أمام المحافظة وساعة المنشية، فازدحم بهم شارع نوبار وميدان سانت كاترين وشارع العطارين حتى تعذر مرور المركبات والدخول إلى ديوان المحافظة، «وكل منهم يصيح بأعلى صوته نريد خبزا.. نريد عملا نرتزق منه». ولكنهم لم يكتفوا

---

(١) The Egyptian Gazette, Sept. 2, 1914, Les Nouvelles, 9 Sept. 1914.

(٢) الأهالي، ٢٨ أغسطس ١٩١٤.

(٣) نفس المصدر.

بذلك، وفي اليوم التالي تكررت المظاهرة من هؤلاء العمال «وقاموا بحركات في الطرقات أدت إلى إغـلاق الحوانيت، وسمعنا أن بعضهم خرج عن حدود القانون وانتهك حرمة تلك الحوانيت»[١]. وهنا تداخل رجال البوليس محاولين المحافظة على النظام.

وفورا سرت العدوى إلى القاهرة، فقام العمال العاطلون الذين غشيتهم الفاقة بثورة الجياع وقصدوا المحافظة بباب الخلق يدوون بأعلى أصواتهم يطلبون الخبز والعمل، وراحوا يرددون «جعانين.. جعانين.. تسقط الحكومة.. يسقط الظلم.. يسقط الإنجليز». ولما لم يسمع لهم هجموا على المخابز والبقالين والقهاوي والخمارات، وجميعها ملك ليونانيين وأروام وهشموها بعد أن ضربوا أصحابها، وكاد نطاق الثورة يتسع بعد أن خرج أولاد الحسينية مسلحين بعصيهم لولا تدخل البوليس الفوري الذي أمسك بهم «وقد زاد عدد الذين قبض عليهم زيادة عظيمة ووزعتهم المحافظة كل على القسم التابع له»[٢]. وتكرر نفس الحدث في أكثر من مكان بالقاهرة، ولكن تمت السيطرة على الموقف.

ومضت المحافظة تقبض على عطلة العمال الذين كانوا في هذا التجمهر بإرشاد الموجودين في سجونها، فيذهب الشرطي ومعه نفر من المحجوزين ـ من المتظاهرين ـ إلى منزل الفار ويقبض عليه، وقد بلغ عدد المقبوض عليهم في نفس يوم المظاهرة ١٧٠ شخصا، فكتبت ضدهم المحاضر اللازمة واعتبرتهم النيابة مشاغبين وأسمتهم بياناتها بالرعاع، وطاف الفرسان من الجيش المصري في الشوارع يستطلعون الأخبار ويقبضون على من يشتبهون فيه ويحيلونه على المحاكمة[٣].

وأحيل المتهمون على النيابة العمومية، واستدعت الحقانية على الفور وكلاء النيابة من إجازاتهم لهذه الحالة وقسمت المتهمين إلى ثلاثة أقسام: المتظاهرون في الدرب الأحمر والخليفة، والمتظاهرون في باب الشعرية والجمالية، والمتظاهرون في بولاق. ووصفوا بأنهم عصبة بالقوة الإجبارية، وحكم علي بعضهم بالسجن

---

(١) الأفكار، ٢ سبتمبر ١٩١٤، .The Egyptian Gazette, Sept. 1, 1914

(٢) Ibid, Sept. 5, 1914، السفير، ٢سبتمبر ١٩١٤، الأهرام، ٢، ٣ سبتمبر ١٩١٤.

(٣) السفير، ٤، ١٠ سبتمبر ١٩١٤.

والآخر بالجلد. وكانت هذه أولى القضايا التي طبق فيها قانون التجمهر، وأقلقت بال الحكومة كما أقلقت السلطة العسكرية. ومن هنا رأت الحكومة ضرورة حل هذه المشكلة التي أصبحت تشكل خطرا قويا في مثل هذه الظروف، فقرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة للنظر في أمر العمال العاطلين، وللتباحث في الوسائل المؤدية إلى تخفيف كربتهم في هذه الأحوال[1].

أما في الإسكندرية، فكان أول عمل اتخذته أنها رحّلت أعدادا كبيرة من العمال إلى قراهم لتخفيف الضغط عليها، ثم أرسلت حوالي ألف عامل إلى شركة الملح والصودا ببورسعيد لتشغيلهم هناك بنقل الملح بأجرة قدرها ٨ قروش، وتعهدت الحكومة بتسفيرهم مجانا، فازداد العدد المرسل حتى وصل ألفين من العمال[2].

ووجدت بلدية الإسكندرية في منطقة الشاطبي مجالا لعمل هؤلاء العمال العاطلين من رجال ونساء، فوضعت شروطا لعملهم تلخصت في أن هذا العمل عبارة عن «أشغال أتربة بجهات الشاطبي»، ومواعيد العمل من الساعة السابعة صباحا إلى الواحدة ظهرا، والأجرة ثلاثة قروش في اليوم للرجال، وقرشين للنساء، ودفع الأجور يكون يوميا بعد انتهاء مواعيد العمل، والأدوات اللازمة للعمل تقدمها البلدية، وأن يراقب العمل ملاحظون يكونون تحت إدارة مفتش، فإذا لم يكن العمل قد أجرى بكيفية مرضية، فإن الأجر ينقص أو يقطع بالمرة، وكل عامل يرتكب عملا من أعمال سوء السلوك أو يخل بالنظام أو يتعهد بعدم إطاعة الأوامر يفصل، ويكون العمل ستة أيام في الأسبوع، والعطلة يوم الجمعة، وأن تعد البلدية في محلات الأشغال الماء اللازم للشرب والمعدات الصحيحة، وأن يبتدئ العمل من يوم الثلاثاء أول سبتمبر ١٩١٤ [3].

وفعلا انقض العمال على العمل في تسوية الأراضي بالشاطبي، فتفرقوا حول الهضاب التي بين البحر وخط الترام ليهدموها وينقلوا ترابها إلى الحفائر التي في

(١) مجلس الوزراء، جلسة ٣ سبتمبر ١٩١٤.
(٢) الأهالي، ٥ سبتمبر ١٩١٤.
(٣) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص ص ١٤١، ١٤٢.

تلك الجهة، واشترك النساء في هذا العمل المضني الشاق. ومرة أخرى تظاهر العمال وتجمهروا غير راضين ولا قانعين بهذا العمل، فثاروا وأخذوا يرمون الحجارة على قاطرات الترام المارة بالشاطبي إلى الرمل فكسروا زجاجها، وأصاب الركاب من جراء ذلك، وعلت أصواتهم فأحدثوا ضجة كبيرة، وفي الحال استدعى البوليس تلفونيا، فهرع الحكمدار (مدير الأمن) إلى الشاطبي بصحبة انجرام مأمور الضبط وعدد من رجال الشرطة لا يقل عن ٥٠ رجلا ووصلوا إلى محل التجمهر، وفرقوا المتجمهرين[١].

وهنا صدر الأمر إلى الملاحظين على العمال بالمحافظة على النظام باستعمال القسوة وبحرية التصرف في هؤلاء العمال، فأرسل لكل أمباشي بلوك خفر مجلدة لمعاقبة العمال الذين يحدثون اضطرابا في أثناء العمل، فكانوا يضربون العمال بلا رحمة وكثيرا ما كانوا يحدثون لهم عاهات مستديمة[٢].

ويذكر مندوب الأهرام: «وقد علمنا من الإحصاء الرسمي الذي في دفاتر موظفي البلدية بالشاطبي أن الشغالين يبلغ عددهم بهذا النهار ٣,٠٠٠ منهم ٢٣٠٠ رجل، ٤٠٠ ولد والباقي من النساء، أما الواقفون خارج الحواجز على جانب الطريق فلم يكن يقل عددهم اليوم عن ألفين، وبينما كان هؤلاء يتذمرون بأصوات منخفضة من قلة العمل وشدة الفاقة، كان أولئك ينقلون التراب ويحفرون في الأرض بسكون وهدوء بخلاف عادة العمال كما لا يخفي، وقد وقف نفر من رجال الشرطة الماشية والبوليس السواري بين الطالبين وكشك البلدية ليمنعوا كل خلل في النظام، ويسكتوا كل من أراد الاحتجاج، ويحرسوا مدخل الورشة، وكانت إحدى مركبات السجن واقفة على مسافة بضعة أمتار من مجتمع العاطلين وسائقها واقف بجانبها على أتم استعداد لسوقها بمن يؤدي بهم سوء الحظ إلى ركوبها إلى السجن»[٣].

ولم يمض شهر إبريل ١٩١٥ حتى انتهى العمل بمنطقة الشاطبي وعادت الأزمة من جديد، وتشكلت في الإسكندرية لجنة لإعانة العمال والعاطلين برئاسة وكيل

---

(١) الأهرام، الأهالي ٤ سبتمبر ١٩١٤.

(٢) الإكسبريس، ٢٤ يناير ١٩١٥.

(٣) الأهرام، ٦ سبتمبر ١٩١٤.

المحافظة لجمع التبرعات. وفي القاهرة تكونت لجنة أخرى رأت إنشاء مخابز عمومية ومطاعم لمساعدة العمال، ودعوة الأعيان للاكتتاب بما يجودون به لهذا الغرض[١].

وقررت الحكومة تشغيل العمال في استخراج السباخ من بعض التلال الواقعة في ضواحي القاهرة، وبدأ العمل في منطقة العباسية لنقل الأتربة، وقاسي العمال الأمرين من الملاحظين وقسوتهم مع الأجور، إذ كان المقرر لكل عامل ثلاثة قروش يوميا[٢].

وبعد قليل قرر ديوان المالية إبطال العمل في هذه المنطقة، وتوقف العمال عن العمل. وجاء تقرير وزارة الزراعة بأن «تلال السباخ الواقعة في ضواحي القاهرة لا تحتوي على مقادير النتروجين الكافية التي توجد عادة في السباخ الذي يحسن استعماله للأطيان، وعليه لا يمكن بيع ما يستخرج منها كسباخ نافع، وبالتالي يمنع تشغيل العمال العاطلين في ذلك وأن كل عمل من هذا القبيل يكون باطلا وبلا فائدة»[٣].

ولم تحل مشكلة العمال العاطلين، وفي ٢٢ يوليو ١٩١٥، مرة أخرى راحوا يتظاهرون أمام المحافظة يشكون الألم والجوع، ويصفهم مندوب وادي النيل يقول: «وكانت التعاسة بادية على وجوههم والفقر والجوع ظاهرا على أجسامهم التي برح فيها الشقاء بحيث إن مجرد النظر إليهم يؤثر في قلوب الناظرين، وقد قذفت بهم الحادثات بعد إلغاء تلك الأشغال إلى آخر درجة من درجات الشقاء. وكانوا يسترون عوراتهم بأسمال بالية، وهم يقولون نحن لا نسأل إحسانا، ولكننا نطلب عملا، ومالبث رجال الشرطة أن شتتوا شملهم بلا رفق ولا رحمة وأبعدوهم بعنف، فتفرقوا بين الجموع صامتين لا يبدون اعتراضا»[٤].

وراح البوليس يقبض على العمال في الطريق الذي يتوجس خيفة منهم بتهمة

---

(١) نفس المصدر، ٣، ١٠ سبتمبر ١٩١٤.

(٢) Egyptian Government. Cairo City Police, No. 90, Feb. 9, 1915, p. 39.

(٣) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص ص ١٤١، ١٤٢.

(٤) وادي النيل، ٢٣ يوليو ١٩١٥.

مزاحمتهم له، وذلك خشية من حدوث ما يقلق الأمن الداخلي. ومن الطريف أنه في الوقت الذي اشتدت وتأزمت فيه مشكلة البطالة، ولم تقلل الحكومة من الأعداد التي استمرت تنحيها عن أعمالها رغم ما أحست به من خطورة العمال العاطلين في مثل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة.

وبدأت الشكاوي تنهال على المسئولين تطلب العدالة، وجرت عملية واسعة من الجهر بالآلام والمطالبة بالحقوق، وعلت الأصوت تريد حلا وتعجب من تخيير الأجنبي على المصري «نصرخ بأعلى أصواتنا من هذه المصلحة التي لم تجب إلا شكوى الأجانب الذين لا تقل مرتباتهم عن الخمسة جنيهات بمنحهم علاوات»[١].

هكذا ساءت حالة العمال وسدت في وجوههم الأبواب وأصبح من المناظر المألوفة في شوارع مصر في الصباح والمساء أن يشاهدوا ومعهم أولادهم يدفعونهم إلى الغادين والرائحين يسألون الإحسان ويستمدون المعونة، وإن غل المسئول يده إلى عنقه، تقدموا خاضعين باكين مظهرين حقيقة أمرهم، وقد حدث أن عاملا يعول عائلة كبيرة متكونة من زوجة وأربعة أولاد وأخ عاجز مريض شرع في الانتحار، لأنه سعى كثيرا لإيجاد عمل وخاب في المسعى[٢].

وتقدمت الصحافة بالمقترحات من أجل إنقاذ مصر وإعانة العمال، وأظهر بعض الأفراد اهتماما عاطفيا فعملوا على تشكيل لجان من أجل تقديم المعونات للمحتاجين البائسين. لكنها لم تستمر، هذا في الوقت الذي تعددت فيه الحفلات الخيرية لمعاونة البلچيكيين والفرنسيين من منكوبي الحرب، وخرجت أموال الأغنياء للصليب الأحمر، وجمعية القديس يوحنا[٣].

ونجحت إنجلترا في القضاء على أي نشاط نقابي مع بداية الحرب، وتعرض العمال للذل والهوان، وكان لا بد من العمل على لم شملهم وتوحيد فكرهم لمواجهة تلك الظروف الصعبة، وبالرغم من علمهم بأن أية حركة سيقومون بها سوف يقضي عليها في الحال وستقابل بالعنف من جانب السلطة العسكرية التي كانت بحكم الأحكام

---

(١) الحكومة المصرية، التماسات محفوظة، مايو، يونيو ١٩١٦.

(٢) مصر، ٩ ديسمبر ١٩١٦.

(٣) الإكسبريس، ٧ مارس ١٩١٥، الأخبار، ٤ مايو ١٩١٥.

العرفية مسيطرة على جميع قوى مصر وباسطة يدها على المرافق التي يعمل بها العمال، فإن المطالب العمالية ارتفعت صيحاتها، فكمسارية السكة الحديد يتقدمون للسلطان ولونجت بمطالبهم: عدم رفت الكمساري وهو في سن صغير، وضرورة صرف المكافأة بعد انتهاء الخدمة، ومكافآت للعمل، وبدل سفر، وتعويض حالات الإصابة في العمل، وزيادة المرتبات وتقليل ساعات العمل(١).

وراحت إضرابات العمال تتوالى، وكان عمال السجائر والدخان في الباكورة، ذلك أن ظروف الحرب كانت أشد تأثيرا عليهم، فقد انتهز أصحاب معامل السجائر فرصة إعلان الحرب للتخلص من الاتفاقيات القديمة التي أُجبروا على قبولها قبل الحرب، وقاموا بتوفير عدد كبير من العمال، بحجة نقص الدخان العام، وزاد من صعوبات حياتهم ذلك الارتفاع المطرد في تكاليف المعيشة، فلما لاحت تباشير السلام، وانتقل مسرح العمليات الحربية من منطقة القناة وسيناء إلى فلسطين، وخفت يد السلطة العسكرية نسبيا عن الشئون اليومية للحياة، بدأ العمال يعودون رويدا رويداإلى ممارسة أساليب العمل الجماعي للدفاع عن مصالحهم، ورفع بعض ما حل بهم من ضيق أصحاب الأعمال، ففي أغسطس ١٩١٧ أعلن نحو مائة من لفافي السجائر في محلات «كوتاريللي» بالإسكندرية الإضراب مطالبين برفع فئات أجورهم ـ كانت تتراوح بين ٢٠، ٢٢ قرشا للف ألف سيجارة ـ ومساواتها بأجور القطعة السائدة لنحو خمسين عاملا من العمال القدامي في المعمل ـ وهى تتراوح بين ٢٤، ٢٦ قرشا لكل ألف سيجارة ـ لكن هذه الحركة لم تسفر عن نتائج إيجابية، واضطر العمال للعودة إلى العمل دون إجابة مطالبهم(٢).

أعقب ذلك الإضراب، إضراب عمال معمل سجائر «كندرك بيكيان» في نهاية أكتوبر ١٩١٧، واشترك فيه نحو ١٢٧ عاملا، طالبوا بزيادة أجورهم قرشا على الفئة المحددة للف الألف سيجارة، كما طالبوا بتحسين معاملتهم أثناء العمل من جانب رؤساء العمل، وعقدوا عدة اجتماعات بإحدى المقاهي العامة للبحث في أمورهم، وشكلوا لجنة لعرض مطالبهم. وقابل صاحب المعمل وكيل محافظة الإسكندرية

---

(١) المحروسة، ١٧ يناير ١٩١٧.

(٢) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص ١٦٢.

وصرح بأنه لا يريد ولا يرضي أن يزيد أجورهم ويوقع شروطهم، وزعم أن الرجل منهم يربح في معمله ١٠ جنيهات في الشهر، فلما قابل وفدهم وكيل المحافظة وأخبرهم بهذا الخبر ونصح لهم بالعودة إلى العمل، كذبوا الخواجة «كفورك» وقالوا إن الذين يربحون الـ ١٠ جنيهات لا يزيدون عن أربع أنفس، والباقون لا يتجاوز ربح الواحد منهم ٤ جنيهات، وصمموا على إضرابهم[١]. وكان مصير هذا الإضراب لا يختلف عما قبله، فانفض دون نتيجة.

وفي أوائل فبراير ١٩١٨ أعاد عمال السجائر الكرَّة مرة أخرى، فطالبوا بزيادة الأجور لغلاء المعيشة، وأرسلوا للصحف يستغيثون بها، ووجدت هذه المطالب من الصحف أذنا صاغية، فكتبت الأهرام: «إن مطالب العمال حق ومن الواجب تعضيدهم، لأن العامل لم يعد يستطيع أن يوفق بين معدل كسبه اليومي وبين نفقاته سواء كان فردا أو عائلا، والعمال الذين يتطلبون زيادة الأجور يزيد عددهم على ألف عامل بالإسكندرية، وقد كتب كل فريق منهم إلى رؤساء محله بهذا الشأن، ولم تظهر نتيجة الالتماس حتى الآن»[٢].

وحدد عمال مصنع «ملكونيان» ـ قدروا بنحو ٧٠٠ عامل ـ بأنهم سيستمرون في إضرابهم حتى تحقق لهم هذه المطالب:

ـ رفع فئة الأجر المقررة للف الألف سيجارة من ثلاثة عشر قرشا وثلاثين فضة ($7\frac{1}{2}$ من المليمات) إلى ستة عشر قرشا وثلاثين فضة، وإنتاج العامل ٣,٠٠٠ سيجارة في اليوم.

ـ وقف إجبار العمال على شراء الأطعمة والملابس من المطعم الذي أقامه المصنع، وإطلاق حرية العمال في الشراء من الخارج.

ـ وقف إجبار العامل على التبرع بـ ٢٪ من أجورهم للجمعية الخيرية الأرمنية، وكان هذا الخصم يطبق على العمال الأرمن وغيرهم[٣].

---

(١) الوطن، ١٨ أكتوبر ١٩١٧.
(٢) الأهرام، ٢ يناير ١٩١٨.
(٣) المحروسة، ٥ فبراير ١٩١٨.

ورفضت إدارة المصنع هذه المطالب. وراح مدير المعمل يراسل الصحافة محاولا إيهام الجمهور بأن العمال لا حق لهم في الشكوى وبأنهم سعداء[1]، وذلك حتى لا تشجع العمال. لكن امتداد أمد الإضراب لم يلبث - في مثل هذه الظروف الصعبة - أن فت في عضدهم، وأخذت جماعات منهم تقبل العودة على أساس قبول زيادة قدرها قرشان على الفئة القديمة للف الألف سيجارة. وفي يوم ٢١ فبراير ١٩١٨ أعلن مدير المعمل أن العمال عادوا إلى أعمالهم إلا نفرا قليلا.

ويبدو أن عودة جانب من العمال المضربين إلى العمل لم ينه الإضراب تماما، فقد ظل العمال الذين استمروا في الإضراب يتجمعون حول المعمل، ويواصلون شكواهم لدى المسئولين طوال شهري مارس وإبريل ١٩١٨ دون جدوى، وحاولت إدارة المعمل تحطيم مقاومتهم بقبول عودة جماعات محدودة منهم يوما بعد يوم مع الإصرار على استبعاد العناصر التي قادت الإضراب.

وفي ٢٠ إبريل ١٩١٨ تضامن بعض العمال المشتغلين مع من بقي من العمال المضربين، وأعلنوا تجديد الإضراب، ثم هاجموا المعمل واشتبكوا مع العمال الموالين للخواجة «ملكونيان» في قتال مرير تحطم خلاله الكثير من معدات المعمل ونوافذه، وتدخل البوليس، وألقي القبض على عدد كبير من العمال، وأحيل ٦٦ منهم للمحاكمة[2]. وانتهي الإضراب على هذه الصورة.

أما عن إضراب العمال في الإسكندرية فقد كان أكثر تنظيما وأكثر فاعلية، ذلك أنهم تضامنوا بفضل إحياء وتنشيط نقاباتهم واستعانتهم بأحد المحامين، والتزموا جانب الهدوء، وتلافوا أعمال العنف، خوفا من تدخل البوليس كما حدث في القاهرة، وقابل المستشار القانوني لهم محافظ الإسكندرية لتسوية مطالبهم من زيادة الأجور، فجمع أصحاب المصانع، واقترح عليهم زيادة الأجور بنسبة ٢٠٪ ولكنهم رأوا أن تكون الزيادة ١٣٪ فقط، ولهذا قرر العمال الإضراب ابتداء من ٩ فبراير ١٩١٨، وكان إضرابا منظما بعد عن تصرفات عمـال «ملكونيان»، وكانت الغالبية العظمى من العمال المضربين وقادتهم «يصرفون أكثر ساعات النهار في مقهى فرنسا تجاه

---

(١) الحال، ١٩ فبراير ١٩١٨.

(٢) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص ص ١٦٤ - ١٦٧.

الميناء الشرقي حيث يجلسون بكل سكون، ويتداولون في أمرهم العام ومصلحتهم المشتركة»[١].

ولقيت هذه الحركة تأييدا من البعض، والدليل أنهم تبرعوا بمبلغ ٨٥ جنيها، وراحت تنظم الحفلات لصالحهم والتي خصصت لمساعدتهم[٢]. وفي ٢٠ فبراير ١٩١٨ عقد اجتماع بمكتب المحافظ ودار بين الفريقين ـ المحافظ والمحامي ـ حديث طويل اختص بزيادة الأجور وباقي مطالب العمال وإرجاعهم إلى أعمالهم[٣]. وأخيرا تم الاتفاق على رفع الأجور، ولكن حدث ما ليس في الحسبان فبينما نال العمال مطالبهم من الوجهة المادية، إذ بالعمل قد أجحف بهم من الوجهة الاجتماعية بأن سمح بعودتهم على أن يرفت فريقا منهم، بحجة أنه استخدم غيرهم أثناء الاعتصام «ولكن روح التضامن السارية بين العمال أبت قبول الرأي، وخرجت مسألة الاعتصام من المطالبة بحقوق مادية إلى المطالبة بحقوق الإخاء والتضامن في العمل، فلقد فضل العمال أن يكونوا كلهم عاطلين من أن يرضخوا إليه تاركين وراءهم فريقا من إخوانهم»[٤].

واستؤنف الإضراب من جديد، وكاد أن يفقد طابعه الهادئ حيث ترددت الأنباء عن تجمهر العمال المضربين أمام محلات «دوراس وكوتاريللي وكاسيموس ولوران» ومحاولتهم الاعتداء على بعض العمال الخارجين على الإضراب، وقد أصيب أحد رجال البوليس في هذا التجمهر، واستمر الإضراب إلى ٢٠ مارس ١٩١٨ فسوى على أساس زيادة الأجور ١٣٪[٥].

وامتدت حركة إضراب عمال السجائر إلى اعتصام مصنع الغزل بالإسكندرية ومثيله بالقاهرة وذلك بسبب عدم إجابة طلباتهم[٦]., هذا وشجعت الصحافة هذا التيار رغم الرقابة الصارمة عليها، فراحت تبين أن المطالب لا تنال إلا بالتضامن

(١) الأهرام، ١١ فبراير ١٩١٨.
(٢) المقطم، ١٦ فبراير ١٩١٨، الأهرام، ١٨ فبراير ١٩١٨.
(٣) الأهرام، ٢٠ فبراير ١٩١٨.
(٤) المحروسة، ٢٦ فبراير ١٩١٨.
(٥) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص ١٧٣.
(٦) الشباب، ٩ إبريل ١٩١٨.

واتفاق الكلمة، وأن النقابات هي المتحدثة بلسان العمال، وطالبت بأن تكون رئاستها من العمال أنفسهم[1].

هكذا جُددت حركة العمل الجماعي طالبة تحسين شروط العمل، وفي الوقت نفسه عملت على إحياء النظام النقابي، فقد نبهت الحرب العمال إلى أمر مستقبلهم بعد أن اشتدت بهم الفاقة وارتفعت الأسعار ارتفاعا عجزوا معه عن الحياة، لأن أجورهم القليلة التي كانت لا تكفيهم حتي قبل الحرب للمعيشة أصبحت أثناء الحرب لا تفي بأيه التزامات.

ـ الفـــلاحـــــون

شكَّلت قوة الفلاحين أهمية بالغة لما تقوم به من مهام جسيمة تُعوِّل عليها الدولة، وقد وقع الجزء الأكبر من عبء الأزمة الاقتصادية عليهم بسبب انخفاض أسعار القطن، وزيادة إيجارات الأطيان، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتشدد البنوك في تحصيل الديون العقارية، ووقف التسليف على القطن. ثم إكراه الفلاحين على إنفاق ما لديهم من مدخرات عينية أو مالية وبيع ما لديهم من ماشية ودواجن للوفاء بالديون والالتجاء إلى الاقتراض بالربا الفاحش.

هبط سعر القطن هبوطا فاحشا في موسم ١٩١٤ عقب إعلان الحرب، والقطن هو عماد الثروة الاقتصادية في مصر، واعتماد الفلاح الكلي يكاد يكون منصبا عليه، وجرت العادة أن الفلاح يذهب سنويا إلى المصارف والمرابين يقترض على قطنه، وقبل جنى ثروته يكون قد باع محصوله وأخذ العربون ليستعمله في الجنى.

وفي هذه الظروف وبعد منع التصدير، ماذا يفعل الفلاح الذي قضى العام يشتغل بزراعته وريه وجنيه منتظرا ثمنه ليدبر حاجاته المعتادة؟ إنه لا يجد إلا قطنا مخزونا، ومن هنا فلم يعد يأكل ولا يشرب ولا يلبس، إن عليه أن يُسدد قسط الضريبة والقسط العقاري والديون غير الاعتيادية، ثم يفكر في مصير قطن هذا العام.

وزاد الأمر صعوبة أن أصحاب الأراضي يطالبون بالإيجارات، وكان صغار

---

(١) الإكسبريس، ٢٠ يوليو ١٩١٨.

الفلاحين قد استأجروا الأطيان من كبار الملاك بأجور مرتفعة، واجتهدوا في زراعتها وأنفقوا النفقات الكثيرة، وإذ هم يفاجئون بخفض الثمن. وليس فقط هذا، بل تعذر التصدير، فكيف إذن يدفع الفلاح الإيجار؟ لقد امتنعت البنوك عن تسليف الفلاحين الأموال لجنى قطنهم وشحنه وتُرك القطن، ثم أخذت الجنية الأولى والثانية والثالثة معا فخرج القطن لذلك دونا في كميته وصفته، وحدث في بعض الحالات أن الفلاح المستأجر رفض جنى قطنه علما أنه يجمعه للمؤجر.

ووصفت الأفكار حالة الفلاح في ذلك الوقت بقولها: «بات الفلاح يخشى ألا يجد طريقة لجمع القطن من شجيراته فيبير مكانه وتعظم عصائبه ويشتد بلاؤه، فالمزارع الآن يعاني من المصائب ما لم ير في حياته، ولكن أجلها مصيبة القطن، تلك هى كبرى المصائب التي شملت القطر بأسره، فضرائبه لا مفر من دفعها، ويلتفت حوله فلا يجد شيئا غير ذلك القطن الذي يتساقط شيئا فشيئا على الأرض، ثم هو عاجز عن جميع لوازمه، وقد كانت الحكومة قد قررت دفع جنيهين عن كل قنطار، ولكن مرت فترة حلت أثناءها مواعيد جمع القطن، ولم يتقرر شيء بشأن دفع شيء للمزارعين، يتمكنون به من جمعه وحفظه»[1].

لقد رأى الفلاح أبواب الاقتراض مغلقة نصب عينه. فلم يجد من يقرضه قرشا أو يعطيه لأجل حاجيات عمله، مما اعتاد أن يتناولها على الحساب. فأصبح بذلك عليه ديون قديمة برهونات ذات ميعاد محدد لدفع الأقساط، وديون جديدة بشروط، فبات لا يملك أجرة جنى قطنه ولا ثمن الأكياس التي ينقل فيها القطن إلى بيته، وكان عليه أن يجهز أرضه للزراعة الشتوية، فإذا هو ليس لديه ثمن التقاوي والسماد ولا حتى أجرة تقليع حطب القطن، ومع هذا تتشدّد الحكومة في جباية الضرائب منه[2].

وأخذت البنوك العقارية تطالب بأقساطها، ولم تساعد الحكومة على تخفيف الأزمة على الفلاح، وأنها زادتها من تلك القسوة التي اتبعتها، فأصدرت تعليماتها إلى الحكام الإداريين والصيارفة باستعمال الشدة في تحصيل الأموال ومطلوبات

(١) الأفكار، ١١ سبتمبر ١٩١٤.
(٢) الوطن، ١٣ أكتوبر ١٩١٤.

البنك الزراعي، مما اضطر الكثير من الفلاحين إلى بيع أقطانهم بأدنى من الحد الذي هبطت إليه الأسعار حتى بيع القنطار في عام ١٩١٤ في غالبية القرى والبنادر بمائة وعشرين قرشا، وفي كثير غيرها بستين قرشا[١].

وفي حقيقة الأمر أنه لم تظهر أسعار محددة للقطن في ذلك العام، فرمى الفلاح محصول قطنه بأبخس الأثمان، وفضل ذلك عن أن يحتفظ به وهو محتاج لسد مال الحكومة. فانتشر الفلاحون في أنحاء البلاد يبحثون عن مشترين لقطنهم ويتساءلون عمن يعلمه بمكان تاجر قطن «فتراهم يدخلون في بيت التاجر أفواجا يتسابقون لعرض بضاعتهم، وذلك التاجر البسيط يشتريه بثمن بخس، ومن لم يقبل يرفض الشراء منه، فيرجعون على أعقابهم خاسرين»[٢].

ويصف مندوب الأهرام قسوة الحكومة وعنفها في جمع الضرائب يقول «كنت مسافرا إلى إحدى المديريات الأكثر خصبا، فالتقيت في القطار بالمعاون المأمور بتنفيذ البيع الجبري لمواشي الفلاح تحصيلا للمال وسمعته يقول مالا ينطق على السمعة المنوه عنها، وعلمت من أقواله أن اضطرار الفلاح للتخلي عن جاموسته بأبخس الأثمان لتأدية المال ولعدم وجود مشترين لقلة النقود عند الأهالي، كأنه عند إشهار مزاد جاموسته لا يقبل على شرائها إلا مشتر واحد، ويعرض لها الثمن البخس»[٣].

أمام ذلك اضطر الفلاحون، إلى بيع مصوغات زوجاتهم بأدنى الأسعار للمرابين «الذين كانوا يشترونها منهم، ويبيعونها إلى بعض البنوك التي ترسلها إلى لندن إما لتسك عملة أو لتحفظ سبائك في بنك إنجلترا»[٤]. ولما كثر عرض المصوغات في السوق هبطت أسعارها، ولعب التجار بأثمانها، وهنا رأت الحكومة أن تعمل شيئا، فتدخلت في الأمر، وأعطت للبعض سلفيات على أقطانهم، ثم عينت مثمنين لتقدير

(١) العدل، ١١ أكتوبر ١٩١٤.

(٢) نفس المصدر، ٢٥ نوفمبر ١٩١٤.

(٣) الأهرام، ١١ نوفمبر ١٩١٤.

(٤) مصر، ١٤ أغسطس ١٩١٤.

الأثمان الحقيقية للحلي، وقبلته بدل النقود في سداد الضرائب، وأصدرت قرارها بذلك[١].

وفي هذا القرار حصرت الحكومة مشتراها للذهب بمقابل الأموال الأميرية وعوائد الأملاك، وحذرت الناس من بيع المصوغات بأقل من قيمتها، فهل كان جميع الناس أصحاب أطيان وأملاك تستحق عليهم الأموال الأميرية وعوائد تلك الأملاك حتى يتمكنوا من بيع مصوغاتهم للحكومة بقيمتها الحقيقية وأخذ الزائد عن حق الحكومة نقدا؟ إن الكثيرين الذين يبيعون مصوغاتهم لا يملكون دارا ولاعقارا، فهؤلاء لا يجدي تحذيرهم من بيع مصوغاتهم بأقل من قيمتها، إن هؤلاء لا يجدون أمامهم سوى المرابين أو من يبتاعون منهم أشياءهم بأقل الأثمان.

هكذا أصيب الفلاح من جراء الحرب بالعسر المالي والضنك الشديد، بوقوف حركة أعماله، وارتفاع أثمان حاجياته، وأخيرا بمرض ماشيته، فقد أصيب الجاموس بمرض الخناق وفتك به، وأصاب الطاعون كل الفصيلة البقرية[٢].

وأمام ذلك رأت الحكومة أن تعلن الموراتوريوم ـ تأجيل الدفع ـ فوافقت مرغمة على تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة في شهر نوفمبر ١٩١٤ إلى شهر ديسمبر ويناير التاليين، وأصدرت وزارة الحقانية منشورا أبلغته للقضاة نصحت لهم فيه بالتسامح والإمهال وبمنح الآجال البعيدة لمن يكون غير قادر على سد دينه. ولكن ما لبث أن مرت بضعة شهور حتى أعلنت الحكومة انتهاء التأجيل الجبري للديون، وذلك لأن المستشار المالي بين أن كثيرا من الأهالي لديهم من الأموال ما يكفي في إجابة طلبه، وله حق طلب بيع هذه الأملاك لا ينازعه فيه منازع[٣].

إن التأجيل الجبري لم يكن ذا فائدة للفلاح بل هو لصالح معظم التجار، ذلك لأن ديون المزارعين لا تحل آجالها إلا في شهري نوفمبر وديسمبر ١٩١٤، فإذا انقضى أجل الموراتوريوم في شهر نوفمبر أو ديسمبر أصبحت الطامة الكبرى على الفلاحين، لأنهم يقفون بين نارين عجز محصول القطن إلى درجة أكثر من النصف عند بعضهم،

---

(١) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 10 Sept. 1914.

(٢) الشعب، ٢٤ سبتمبر ١٩١٤.

(٣) الأهرام، ١٣ مايو ١٩١٥.

ومن ٣٠٪ عند الأكثرين الأمر الذي حال بينهم وبين سداد ديونهم، لأن المال الذي يحصلون عليه لا يكفي لسداد الأقساط الباقية من أموال الحكومة[١].

وثارت ثائرة المستأجرين لقرار الحكومة القاضي بتحديد منطقة المساحات التي تزرع قطنا، فوجد المستأجر نفسه مغبونا بعد تحديد تلك المساحة، وطالب المالك بتخفيض الإيجار وفقا لقلة الإيراد. فالفلاح الذي يملك خمسة أفدنة ويزرع نصفها قطنا، ينتج منها أكثر من سبعة قناطير، فإذا بيع القنطار بـ ٢٧٠ قرشا كان الثمن حوالي ١٩ جنيها، وهذا أقل من المبلغ الذي كان يحفظه لسداد الأموال والنفقة الضرورية، فيصبح محتاجا لبقية النفقة في حين أن الدائن يطالبه بمبالغه. وهنا أمرت الحكومة ألا يزرع أكثر من ربع أطيانه قطنا، فيضطر إلى زراعة فدان وربع ينتج منها أربعة قناطير أو خمسة يقدر ثمنها بـ ١٥ جنيها، بيد أنه محتاج للمال الضروري الذي لا يقل عن ٢٠ جنيها، فيرتبك في أحواله ويطالبه الدائن في أمواله وفوائدها، فلا يدري من أين يحصل على نفقته الضرورية[٢].

وفي ٢ مارس ١٩١٥ اجتمع مجلس الوزراء، وأقر مشروع قانون بفرض رسوم وقتية على زمام الأطيان لمدة ثلاثة أشهر اعتبارا من أول يناير ١٩١٥ بنسبة ٦٪ من قيمة ضرائبها، وتحصيلها على الأقساط الأميرية وبنسبتها[٣]. وهذا مما زاد أزمة الفلاح ووصلت حالته إلى أقصى درجة من السوء.

وزاد ألم الفلاح وهمه، فقد هجم الجراد على المزروعات وترك الأرض جرداء، ثم انخفض ثمن الحاصلات وهبطت أسعار البصل هبوطا جعل التاجر والزارع يؤثران تركه في أرضه لمن يشاء حمله، وتشدد البنك الزراعى في طلب ماله قبل الفلاح، ونزلت الأراضي حتى أصبح الفدان الذي كان يضن به صاحبه على أن يبيعه بـ ٢٠٠ جنيه لا يجد من يشتريه بـ ٦٠ جنيها[٤].

ونتيجة لانخفاض أثمان الحاصلات، ازدادت حالة الفلاح ضنكا، فعلى سبيل

---

(١) نفس المصدر، ١٨ أكتوبر ١٩١٤.
(٢) العدل، ١٨ أكتوبر ١٩١٤.
(٣) الأهرام، ٣ مارس ١٩١٥.
(٤) الأخبار، ٢٩ إبريل ١٩١٥.

المثال كان الفلاح يؤجر الفدان بمركز ملوي بـ ٢٥ جنيها ويدفع المستأجر علاوة عليها ١٠ جنيهات، ثمن كيس سماد لتسميد الفدان، وجنيهين ونصف أجرة أنفار لري الفدان، وجنيها ثمن تقاويه، وجنيها أجرة حصاده، ونصف جنيه مشال المحصول إلى الأجران، وجنيها أجرة درسه وتجهيزه، ومجموع هذا لا يقل عن ٤٢,٥ جنيها ونصف جنيه، غير تعب المستأجر ليله ونهاره، إن أحسن فدان يعطي إردبا من القمح وأعلى ثمن يباع به الإردب في هذه الظروف ٣ جنيهات، فيكون مجموع هذا ٢٤ جنيها يضاف إليه ثمن التبن الناعم والخشن وقُدِّر بجنيهين ونصف جنيه، فيكون المجموع ٢٦,٥ جنيها ونصف جنيه، ومن هنا يخسر الفلاح ١٦ جنيها في كل فدان(١).

وانتشر المرابون واتسع نشاطهم فازداد دين الفلاح، وفي بعض الأحيان انتهى الأمر بأن المرابي كان ينزع ملكية الأرض «إن المرابين عمدوا إلى شراء الأرض ومحصولاتها ومواشيها ووصل بهم الطمع إلى الاستيلاء على امرأة الفلاح»(٢). وكثرت الشكوى وتتابعت العرائض ورفعت الالتماسات لتخليص الفلاحين من براثن المرابين والبنكيرات وشركات التسليف الصغيرة «فهمهم ينحصر في نزع الملكيات والحجز على المنقولات والمزروعات»(٣).

وأخيرا وافق المستشار المالي على دخول الحكومة مشترية لمقدار معين من القطن بسعر جنيهين للقنطار، وذلك ليتمكن الفلاحون من تسديد الأموال الأميرية، وترتب على هذا أن خسرت البلاد حوالي عشرين مليونا من الجنيهات في تجارة قطن عام ١٩١٥. وفي عام ١٩١٦ ارتفع القطن مبلغ ١٢ جنيها للقنطار، ولكن كبار التجار ومعظمهم من الأجانب تلاعبوا بالأسعار، وبقى الفلاح غارقا في ديونه، وزاد سعر ري الفدان من الأراضي التي كانت تروي بالآلات الرافعة لارتفاع سعر الوقود، وارتفع سعر السماد وأسعار الأكياس اللازمة لتعبئة القطن وأجور النقل حتى العمال الزراعيون الذين كانوا يستأجرون بـ ٣ قروش في النهار أصبحوا لا يرضون إلا بـ ٦ قروش(٤).

---

(١) الوطن، ٤ إبريل ١٩١٨.

(٢) الأخبار، ٣ نوفمبر ١٩١٥.

(٣) ديوان معية سنية، صادر، سجل ٤١٣، ١٣ أكتوبر ١٩١٥، التماسات محفوظة، ٢١ يونيو ١٩١٦.

(٤) الوطن، ١٨ يونيو ١٩١٧.

وراح البنك العقاري ينزع مساحات واسعة من الأراضي من مالكيها لدرجة أن أوشكت الأراضي الزراعية كلها أن تنتقل إلى ملكية البنك العقاري والمرابين الأجانب، وكانت قضايا الحجز على الأطيان تجرى بمعدل ١٢٠٠ قضية في الشهر، وقد حدث أن أطيان قيمتها تزيد على أربعين ألف جنيه رهنت بخمسة آلاف، ثم طرحت في المزاد العلني بثلاثة آلاف، فلم يتقدم لشرائها أحد، فأعيد طرحها بألف وخمسمائة جنيه، فزادها على البنك الدائن[١].

بهذه الطريقة ذهبت الأراضي للبنوك التي احتفظت بها حتى تتاجر فيها عندما تنتهي الأزمة، وأن مجرد إلقاء النظر على جداول قضايا نزع الملكية ثم مقارنة عددها في عامي ١٩١٥ ـ ١٩١٦ والأعوام التي قبلها يدل على سوء الحالة الاقتصادية، إذ هدد الفلاح الإفلاس، فطرح أراضيه في المزاد العلني وباعها بأبخس الأثمان[٢]. زد على ذلك متطلبات السلطة الجبرية، تلك التي أعطت لنفسها الأولوية المطلقة باستيلائها على المحصولات والمواشي والدواب، فوقع عبء تقديم المؤن الغذائية لها على صغار أصحاب الأراضي دون كبارهم. وعاش الفلاحون في ذعر وفزع من السلطة وهجماتها عليهم، وكان مجرد إعلان أي خبر خاص بذلك حتى ولو كان صدى لتصرفاتها يدخل الرعب في قلوبهم، فتذكر لنا صحافة الفترة العديد من الأحداث التي تشير إلى ذلك فتقول الأهرام: «حدث في مديرية المنوفية أول أمس حادث ذو نتائج سيئة، فقد روى مراسلنا في تلا أن مدينا خاف أن يحجز دائنه على مواشيه، فأخذ بتهريبها، فسأله أحدهما عن السبب فأجاب إن العساكر الإنجليزية تصادر المواشي لتذبحها، فشاع الخبر في البلاد كلها وتراكض الأهالي إلى الغيطان ليرجعوا مواشيهم إلى المساكن، واضطر مأمور المركز أن يرسل البوليس ومعاوني الإدارة إلى القرى، وأن يكلم العمدة بالتليفون ليسكنوا روع الأهالي. وفي يوم ٩ مارس ١٩١٥ كان يوم سوق جنزور، فراجت في تلك السوق إشاعة فحواها أن حكومة بريطانيا العظمى أمرت بجمع المواشي وأخذها للذبح، فعلا صراخ النساء وعويل الأطفال، وأسرع الأهالي إلى الغيطان ليأتوا منها بمواشيهم إلى البيوت، فاكتظت الطرقات بالمواشي

(١) أمين مصطفى عفيفي، المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٢) الأخبار، ١١ يناير ١٩١٦.

والجميع يتسابقون ليصلوا إلى منازلهم ويخبئوا ماشيتهم»[١]. وإن دل هذا على شيء، فإنما على مدى الشعور بالكراهية ضد الإنجليز ومتطلباتهم، بل وضد الحكومة التي كانت راضخة لطلبات السلطة.

ولم تقتصر طلبات السلطة على ماديات الفلاح فقط، إذ استطاعت أن تنتزع منه ابنه وأخاه وهو نفسه من أجل العمل في الميدان الحربي عن طريق التجنيد الإجباري، فذهب الفلاحون ومنهم من لم يعد إلى أرضه ومات شهيدا من أجل إنجلترا وحلفائها.

وقد اعترف لويد بأن الفلاحين ظلموا من وضعهم الذي خلفته الحرب إذ يقول: «وهكذا كانت مسألة الشعب آخذه في التحول ببطء إلى حالة من الهياج الشديد، وفقد الفلاحون احتمالهم الصبور للظلم»[٢].

وأمام هذه الحالة المؤلمة التي وصل إليها الفلاحون، كان التفكير في مسألة التعاون، فنشر صادق حنين كتابه عن التعاون وحدده، وراح أحمد بك لطفي المحامي يحرك ويدعو إلى هذه الحركة التعاونية طوال فترة الحرب[٣]، ومضت الدعوة تأخذ طريقها وتزدهر من أجل مساعدة الفلاحين بإنشاء شركات الاستهلاك التعاونية للقضاء على الوسطاء، وبنوك تعاونية للتخليص من المرابين وتأسيس النقابات الزراعية[٤].

كانت النقابات الزراعية من أهم ما شغل بال الفلاحين، والهدف منها تسهيل الحصول على البذور والأسمدة والآلات الزراعية والماشية، وتشييد المخازن والشون والمعامل الكيميائية ومعامل الحلج وحقول التجارب، وتسليف الفلاح.

وخلقت الحرب الكثير من النقابات الزراعية، فافتتح في ١٦ أغسطس ١٩١٤ نقابة ميت سلسيل الزراعية بمركز دكرنس دقهلية، وكان رأسمالها ٦٧٤ جنيها منقسما إلى ٢٦٩٦ سهما قيمة كل سهم ٢٥ قرشا حُصلت من ١٩٨ عضوا، وانتخب رئيس لها

---

(١) الأهرام، ١٢ مارس ١٩١٥.

(٢) Lloyd, op. cit., p. 243.

(٣) الأفكار، ٨ إبريل ١٩١٨.

(٤) الشباب، ١٨ مارس ١٩١٦.

هو الشيخ يوسف حسن عاشور، كذلك افتتحت في أول سبتمبر ١٩١٤ نقابة كمشيش الزراعية مركز تلا منوفية، وبلغ رأسمالها ١٧٧ جنيها، ٧٥٠ مليما مقسما إلى ٧١١ سهما قيمة السهم أيضا ٢٥ قرشا متحصلا من ١٠٨ عضوا، وانتخب رئيس لها هو مقلد أفندي من أعيان كمشيش(١).

وفي ٢٦ ديسمبر ١٩١٧ أُنشئت نقابة زراعية في جهة «سنبو» بمركز ميت غمر دقهلية، وعرف أهالي هذه الجهة فائدة التعاون وما وصلت إليه النقابات الأخرى، وبلغ مجموع رأس المال في هذه النقابة ١٣٥ جنيها وكان ثمن السهم ٢٥ قرشا(٢).

وفي ٦ يونيه ١٩١٨ أسست نقابة زراعية في مديرية المنوفية ببلدة زاوية «بمم» وأُنشئت هذه النقابة معامل النسيج ومخازن أعدت لصيانة الحبوب ومعمل صابون وكتب عليه «صابون نقابة زاوية بمم الزراعية»(٣). وقامت النقابة الأخيرة هذه بمجهود وافر، فأنشأت ناديا للألعاب الرياضية، وعملت على ترقية «جمعية المساعى المشكورة» ومدها بما يستطاع من مال مجلس المديرية تنشيطا لها وتثبيتا لمركزها، لتقوم بما عهد إليها من تربية أبناء المنوفية وتعليمهم ابتدائيا وثانويا، وكذلك عمل مدير المنوفية بإيعاز مأمورى المراكز بنشر هذه الفكرة التعاونية بين الأهالي، وضرب الأمثال لهم وبيَّن الفوائد التي تنجم عن ذلك وكيف أنها في مصلحة الفلاح، فكان أول من لبى نداءه عبد الرحمن بك حسن مأمور مركز منوف، وأخذ في تأسيس النقابات حيث تكون في دائرة مركزه أربع نقابات زراعية في أقل من شهر، وكانت الأولى في «الواط» والثانية في «الباجور» والثالثة في «الحامول وشبرا باوله وكفرها» والرابعة في «سرس الليان»(٤).

ومضت الصحافة تبين مزايا هذه النقابات وأهميتها فتقول التجارة: «ولو كانت النقابات الزراعية عامة في أنحاء القطر لما وجدنا أسعار الحيوانات الداجنة والمواشي

---

(١) الأهرام، ٨ سبتمبر ١٩١٤، الحرية، ١٣ سبتمبر ١٩١٤.

(٢) التجارة، ٦ يناير ١٩١٨.

(٣) الإصلاح، ١٣ يونيو ١٩١٨.

(٤) نفس المصدر، ٢٤ أكتوبر ١٩١٨.

قد بلغت هذا الحد الفادح، إنه يصعب علينا أن نرى في تقارير مصلحة الجمارك أن مصر مستوردة من الخارج حبوبا وأرزا ومواد أخرى لا يتعذر علينا زراعتها في تربتنا الخصبة، إذا انتشرت هذه النقابات»[١]. وبذلك سيطرت الروح التعاونية على الريف في هذا الوقت العصيب.

أمراض المجتمع

ـ الفقـــــــــــر

كان الفقر من أهم الأمراض التي عانى منها المجتمع إبان هذه الفترة، وقد جاء في معظمها نتيجة لظروف اقتصادية صعبة فرضتها الحرب على أهل مصر. فبإعلان الحرب ارتفعت أسعار حاجيات المعيشة الضرورية إلى درجة عالية، ووقع عبء هذا الارتفاع على كاهل الطبقات الفقيرة التي لم يكن باستطاعتها ولا بقدرتها دفع الأثمان العالية للوازم حياتها، وزاد من الغلاء متطلبات السلطة العسكرية فما كان من الحكومة إلا أنها أصدرت أوراق البنكنوت تفاديا للأزمة. ونتيجة لإغراق السوق بكمية كبيرة من العملة هى رواتب ضباط وجنود الاحتلال والقوات البريطانية المحاربة، انخفضت القيمة الشرائيةو وتضرر الناس من وقوف حركة الأشغال ومن الغلاء، وكثرت العرائض المقدمة من الأهالي للحكومة بالشكوى مما وصلوا إليه من بؤس وسوء حالة والتماس النظر إليهم[٢].

وتبعا لذلك زادت الوفيات من ٣٠٠,٠٠٠ حالة قبل الحرب إلى ٣٧٥,٠٠٠ عام ١٩١٦، وفي عام ١٩١٨ وصل عددها إلى ٥١٠,٠٠٠ أو أكثر من عدد المواليد في تلك السنة، هذا بالإضافة إلى ضحايا الحرب والجرحى والمشوهين[٣].

وقفت الحكومة إزاء هذا الغلاء موقف المتفرج في بادئ الأمر، فوعدت أن تنظر في أمر أسعار الحاجيات، واكتفت بأن نصحت لبعض التجار وسألتهم أن يرأفوا

---

(١) التجارة، ١٣ يناير ١٩١٨.

(٢) ديوان معية سنية، عربي، سجل رقم ٣٠٤١٦، ١١ يوليو ١٩١٦، سجل رقم ٤١٧ دفتر صادر، ١٧ مايو ١٩١٧، ١٨ أغسطس ١٩١٧.

(٣) Issawi, Egypt: an Economic and Social Analysis. p. 31.

بالأهالي، وبأن يتقاضوا أسعارا عادلة، ولكن التجار لم يأبهوا بكلام الحكومة لهم. وهنا رأت أن تصدر أمرا بتسعير المواد الغذائية، ولكن ضرب بهذه التسعيرة عرض الحائط وعانى الفقراء الأمرين، وحلت الفاقة بالناس «شنق شخص نفسه بحبل يدعى الشيخ أحمد حسن من كفر على أغا بطنطا لضيق ذات يده»[١]. وتعددت الحوادث وامتلأت بها أعمدة الصحافة لتصور الذل الذي عانى منه المصريون حتى لقد بلغ الأمر أن أحد الفقراء «أخذ بنتا من بناته إلى بلد أخرى غير بلدته وعرض بيعها على رجل وساومه فيها، فابتاعها منه بثمن بخس بدراهم معدودة»[٢].

وكثرت الجثث التي عثر عليها وتبين أن أصحابها قد ماتوا بسبب الجوع[٣]، وحتى المعونات التي قررت الحكومة أن تعطيها للبعض ما لبثت أن قطعتها، فعلى سبيل المثال «جعلت محافظة القاهرة للمدعوة فاطمة زهرة وأولادها إعانة يومية قرشان، فلم ينقض إلا وقت قصير بمنحها إياها حتى قطعتها»[٤].

وراحت الشركات ذات المرافق العامة تضغط على الشعب، فقطعت شركة المياه عن الأهالي المياه[٥]، وطرد أصحاب المساكن السكان منها فافترشوا الأرصفة[٦]. وقد كان للمهاجرين إلى مصر سبب في استمرار الأزمات التي عانى منها المجتمع، كما وقف المسئولون موقفا عمل على زيادة الحدة، فالمجلس البلدي بالإسكندرية وضع نصب عينيه استنزاف الأهالي بتلك الضرائب التي فرضتها، فيقول محمود بيرم التونسي:

قد أوقع القلب في الأشجان والكمد
هوى حبيب يسمى المجلس البلدي
ما شرد النوم من جفني القريح سوى
طيف الخيال، خيال المجلس البلدي

---

(١) الأهرام، ١٦ سبتمبر ١٩١٤.
(٢) وادي النيل، ٢٤ فبراير ١٩١٥.
(٣) نفس المصدر، ١٩ مارس ١٩١٥، عكاظ، ١٦ نوفمبر ١٩١٥.
(٤) الديوان العالي السلطاني، القسم العربي ١٩١٥، ٢٥ أكتوبر ١٩١٥.
(٥) الدليل، ١٦ سبتمبر ١٩١٤.
(٦) السفير، أول سبتمبر ١٩١٤، الوطن ١١ سبتمبر ١٩١٧.

إذا الـرغـيـف أتـــى فالنصف آكله

والـنـصـف للمجلس الـبـلـدي[١]

ذلك أنه عقب قيام الحرب كثرت مشاريع المدير العام لبلدية الإسكندرية ـ وهو إنجليزي ـ حتى سميت غرفته (بمطبخ الضرائب) ومن هذا المطبخ ظهر في بداية عام ١٩١٥ ألعن ضريبة وأبغضها للنفس وأثقلها على كل فرد وهي ضريبة الدخولية (المكوس)، فإنها ضريبة تحصل على قوت الإنسان في وقت الشدة والعسر، وهي لا معنى لها اخترعها المدير العام لسد نقص الميزانية ـ كما يدعي ـ واستطاع على الفور بقرار القومسيون التصديق عليها من وزارة المالية[٢]. هذا في الوقت الذي رفعت فيه مرتبات ومكافآت وإعانات الأجانب العاملين في البلدية[٣].

وترتب على ظاهرة الفقر التي عانى منها المجتمع عدة أمراض اجتماعية أخرى تمثلت في كثرة الجرائم بأنواعها من سرقة واختلاس وقتل وغش وربا وتزوير وتسول واحتيال وفوضى وفساد وهتك أعراض ودعارة وانتشار الأمراض، وخضع المجتمع لأوضاع جديدة طرأت عليه خلقتها الظروف الاقتصادية، ثم كان لوجود تلك الأعداد الوفيرة من قوات الإمبراطورية البريطانية أثر في طبع سمة جديدة على المجتمع في هذه الفترة، فاختلت لذلك القيم الإنسانية والاجتماعية والشاهد على ذلك ما ورد في أخبار تلك الفترة.

ـ الجـرائـــم

أما عن الجرائم فقد ازداد عددها فتقـول المحروسـة: «تـوالت أخبار الجـرائم في أنحاء القطـر لدرجة لم يعهد الناس لها مثيـلا، فقد عـددنا أمس في إحدى جرائد العاصمة اثنتى عشـرة حادثة وقعـت في الأريـاف والمـدن متباينة النـوع ما بين قتل وسطو وجرح، واشتد الرعب في بعض القرى خصوصا في مديرية الشرقية ومدينة

---

(١) الأهالي، ٢٥ مارس ١٩١٧.

(٢) الإكسبريس، ١٤ فبراير ١٩٥١.

(٣) نفس المصدر، ٢١ فبراير ١٩١٥.

الزقازيق نفسها، فقام الأهالي يضعون قضبان الحديد وراء أبوابهم غير مكتفين بالأقفال»[1].

وكثر القتل وسفك الدماء والحوادث الجنائية وانتشرت سلطة الأشقياء، وبناء على كثرة الجرائم أنشئت دائرة بمحكمة الاستئناف لنظر تلك القضايا أثناء العطلة للفصل فيها على وجه السرعة، وتحقيقا لهذا الغرض، اقترحت وزارة الحقانية تعديل المادة (١٢٣) من لائحة الإجراءات، ووافقت محكمة الاستئناف على هذا التعديل[2].

وعلى سبيل المثال كانت الجرائم التى ارتكبت في الثلاث سنوات الأخيرة من الحرب كما يلي:

السنة	دقهلية			أسيوط			جرجا		
	جنايات	جنح	عوارض	جنايات	جنح	عوارض	جنايات	جنح	عوارض
١٩١٦	٦٩	٢٥٢	١٣٥	٦٦	٤١٢	١٠٢	٧٠	١١٠	٢٢٨
١٩١٧	١٠٠	٢٢٥	١٤٧	٥٧	٤١١	٩٨	٤٩	١١٣	٢٠٣
١٩١٨	٦١	١٤٦	١٤٧	٥٧	٤٤٨	٧٨	٥٤	٢١٠	١٣٦[3]

وكثرت عصابات السرقة حتى بلغ الأمر بالعصابات أنهم كانوا يسرقون الحبوب من مخازنها فوق الأسطح ويسرقون المصاغ والنقود، وانضم إليهم بعض الخفراء. واضطر بعض العمال العاطلين البؤساء أن يقفوا موقف قطاع الطرق والمتشردين في أطراف مدينة الإسكندرية وبعض جهاتها «فقد حدث أمام شونة الخواجة (جارجيش) بقرب كفر عشري على شاطئ المحمودية أن أوقف بعض العمال العاطلين خادم الخواجة (زونبوس) البقال المعروف الذي كان يسوق مركبة صغيرة محملة بضائع لتصدر إلى بعض جهات القطر وحاولوا نهب البضائع لولا أن صرخ مستغيثا، وأتته النجدة من بعض رجال الأمن والأهالي، وفي نفس المكان فاجأ بعضهم عربجي

(١) المحروسة، ٢٥ أكتوبر ١٩١٤.
(٢) وادي النيل، ٩ أغسطس ١٩١٥.
(٣) وزارة الداخلية، إدارة عموم الأمن العام، تقرير الأمن العام في القطر المصري.

(الخواجة جرجس عماد) تاجر الصابون الذي كان يحمل على مركبة بعض جوالات الصابون، وحاولوا أخذها عنوة واقتدارا لولا أن أدركهم بعض الأهالي الذين كانوا سائرين على الشاطئ الثاني من ترعة المحمودية، وجاءوا لإنقاذه على أثر صراخه واستغاثته. وحدث أن قابل شخصان أحد أبناء الأعيان بين الشاطبي ومحرم بك وقت الغروب وطلب منه أحدهما أن يشعل له سيجارة ففعل، وفي أثناء ذلك هجم عليه الثاني من الخلف وأوثق يديه، وتمكن الآخر من سلب ساعته وسلسلته الذهبية ومحفظة نقوده»[1].

وأرجع السبب في انتشار جرائم السرقات إلى أنه فيما قبل الحرب كان الناس «يجدون أبواب الرزق مفتوحة أمامهم في عمليات المقاولين من ردم وهدم وبناء، ولكن الآن لا يجدون هذه السبل لوقوف حركة العمل بسبب الأزمة التي اضطرت الناس إلى تأجيل ما يرغبون عمله من هذا القبيل، فبقى هذا العدد الكبير من العمال عاطلا عن العمل، وهو إذا عاش في بلده كان عبئا ثقيلا على كاهلها لا يجعل شغله الوحيد إلا السلب والنهب وتقليع المزروعات وارتكاب الجرائم، وإذا خرج من بلده وقصد العاصمة ليبحث عن عمل يحمله الفقر وضيق ذات اليد على ارتكاب الإجرام، فيتفق مع نفر من بني جلدته لتأليف عصابة وسلب الخزائن والأموال»[2].

ولمّا كثرت الجنايات في داخل البلاد وتعددت حوادث السطو، اضطرت وزارة الداخلية إلى نشر بلاغ رسمي أمرت فيه المشايخ والعمد أن يقدموا إلى مأموري المراكز تقارير وافية كاملة يذكرون فيها أسماء الرجال المشتبه فيهم في دائرة محيطهم، وفي نفس الوقت يلاحظون عن قرب جميع التحركات[3]، لكن بعض السرقات كانت تجرى وراء ستار العمد والمشايخ، وقد راجعت مديرية أسيوط أعمالهم، فاتضح لها تداخل بعضهم في السرقات بل واشتراك بعضهم مع العصابات، فحاكمت ٢٨ عمدة ورفتت ٣٨ عمدة[4].

ولعب النساء والأطفال بل والشيوخ دورا في السرقة لقلة ذات اليد فتقول وادي

(١) وادي النيل، ٥ سبتمبر ١٩١٧.
(٢) المحروسة، ٧ أكتوبر ١٩١٥.
(٣) الأخبار، ١٠ أغسطس ١٩١٥.
(٤) الوطن، ١٦ نوفمبر ١٩١٨.

النيل «فيا ويحنا يوم نرى الشيوخ ينغمسون في الجرائم بأيد عاشت عمرها نقية ثم أبى الدهر إلا أن يلوث نقاءها بالإجرام في آخر أيامها ولا وسيلة للجائع الضعيف إلا أن يخالس الناس ليسرق ويخاتل القوم لينهب»(١).

وسرت عدوى السرقة إلى الموظفين أنفسهم لضيق ذات يدهم وللحالة التي وصلوا إليها، فشدة الغلاء جعلت بعضهم ينقاد إلى ذلك، إذ إن الكرب ساقهم إلى التماس الكسب بالطرق المحرمة، وصرح بذلك المستشار القضائي في تقريره حيث قال: «إن حوادث الضيق الذي أصاب فريقا من الناس، كان سببا في زيادة السرقات في القطر»(٢).

وتبع السرقات كثرة الاختلاسات، وخاصة في مصالح الحكومة، فقد اختلس أحد الموظفين مبلغ ١٥٠٠ جنيه، واختلس آخر من مصلحة الري بالإسكندرية مبلغ ٤٠٠ جنيه، ولم يقتصر الأمر على اختلاس النقود وإنما تعداه إلى جميع ما كان تحت الأيدي، فاختلس أحد الموظفين بالسكة الحديد أربعين صفيحة بترول(٣).

وانتشرت موجة الغش والتزييف سواء في المصوغات أو النقود، فأصبح من الذهب ما هو نحاس مطلي بالذهب، وزُيفت أوراق المائة جنيه، وضبطت الآلات المستخدمة(٤)، حتى المأكولات فقد مسها الغش في جميع أصنافها(٥).

وانتشر مرض الربا انتشارا واسعا في مصر أثناء هذه الفترة، فرضته الظروف الاقتصادية التي عانت منها، وانتشر المرابون في القرى والدساكر والعواصم والبنادر، فكبلوا المزارعين بالديون ووصل الأمر إلى فقدان الملكيات، فقد أراد تاجر أن يقترض ٥٠٠ جنيه إلى سنة، فطلب منه ٥٠٪، واقترض صاحب محل ١٥٠ جنيه بفائدة قدرها ٤٥٪ وقد أصبحت قيمة الجنيه المصري في شرع المرابين ٤٨٠ قرشا(٦).

---

(١) وادي النيل، ٣ نوفمبر ١٩١٥.

(٢) الوطن، ٢٦ مايو ١٩١٧.

(٣) الأفكار، ٣١ يولية ١٩١٥، الإكسبريس، ٢ يوليو، ٢٠ أغسطس ١٩١٦.

(٤) وزارة الداخلية، أحكام تأديبية، فهرست الأوامر العمومية ١٩١٨، ٤ إبريل ١٩١٨، ديوان معية سنية، صادر، سجل ٤١٧، ٧ أكتوبر ١٩١٧، مصر، أول فبراير، ٢ ديسمبر، ٣١ ديسمبر ١٩١٥.

(٥) الأهالي، ١١ نوفمبر ١٩١٦، وادي النيل، ١٠ مايو ١٩١٧، المحروسة، ٣٠ سبتمبر ١٩١٨.

(٦) المحروسة، ١٦ أغسطس، ١١ سبتمبر ١٩١٤.

وانتشرت محلات اقتراض النقود «الرهونات» في أنحاء مصر، فقامت بأعمالها وأقرضت المحتاجين نقودا زهيدة مقابل رهن بعض المصوغات أو الأواني النحاسية أو الملابس وغيرها بفائدة باهظة، لأن صاحب الحاجة أعمى «أما الفقراء والمحتاجون والذين عضهم الجوع بنابه فإنهم يذهبون بالمتاع القليل الذي أبقت عليه يد الدهر فيرهنونه على دريهمات معدودة، وربما كانت قيمة ذلك الشيء والمرهون توازي عشرة أضعاف، وكثيرا ما كان يترك أصحاب الرهونات رهوناتهم لعجزهم عن السداد[1].

وطغى المرابون وأخذوا يعملون كل ما يمكن ارتكابه من أنواع القسوة مع مدينيهم الضعفاء المحتاجين لطرق أبواب الاقتراض لحاجتهم، فأرغموهم على شروط لا مبرر لها، فالقانون المصري يعطي سعر الفوائد المشروعة ٩٪ ولكنه لم يطبق. لقد مد المرابون يدهم للمحتاجين بأكثر من ضعف الأرباح المشروعة.

وكثر عدد المتسولين، فكان العامل المتعطل يحمل أطفاله ويصحب زوجته ويطوف في الشوارع يطلب الإحسان «وسر في المدينة طولا وعرضا من العباسية إلى ضواحي القلعة تجد المتسولين وراءك وأمامك وحولك، إذا دخلت حانوتا لا يفارقوك إلا عند بابه ليستقبلوك ساعة خروجك منه»[2].

أما عن الاحتيال، فمنذ بداية الحرب ظهر بعض المشعوذين يدعون معرفة علم الكيمياء، وأنه بإمكانهم تحويل النحاس إلى ذهب، وآخرون استغلوا البعض وهددوهم بأنهم يعملون بالسياسة لعلمهم مدى عقوبة ذلك واستنفدوا أموالهم[3]، كما أن البعض منهم أوهم الناس أنهم رسل السلطة العسكرية واستحوذوا على ما لديهم، ومنهم من كون عصابات احتيال «لإخراج الشبان من الجندية»[4].

واتسع مجال التدجيل والشعوذة وامتهان التنجيم والكذب والتجني على الأهالي، وسيطرت آفة السكْر وأصبحت الشاغل لكثير من طبقات المجتمع، فتهددت الأمة

---

(١) وادي النيل، ٢ يناير ١٩١٥.

(٢) المحروسة، ٢٧ مايو ١٩١٨.

(٣) الجريدة، ٨ أكتوبر ١٩١٤، ١١ ديسمبر ١٩١٤.

(٤) وادي النيل، ٣١ مايو ١٩١٥، الوطن، ١٤ سبتمبر ١٩١٧.

بالضعف، وأرجع ذلك إلى وجود القوات البريطانية وتشجيعها لهذا الأمر، وكثرت معامل الخمور في كل مكان[1].

وتبعا لانتشار السكْر شاعت المواد المخدرة، فقد تفشى الكوكايين بين بعض من المصريين حتى تسرب إلى الفتيات والشابات، واستعمل كباقي المكيفات، وكان الصيادلة يبيعونه بدون تذكرة طبيب طمعا في الربح، ودخل كثير من هؤلاء النساء إلى المستشفيات يعانون من الإدمان، ورغم ذلك، فإن التجار كانوا يوصلون لهم الكوكايين والمورفين بطرقهم الخاصة[2].

وكثر تناول الحشيش فهُرب لداخل البلاد رغم يقظة رجال خفر السواحل، فكانوا يضبطون كميات كبيرة منه، ففي ١٩ إبريل ١٩١٥ قبض على نسافة حرب قديمة، وعليها أحد عشر رجلا وكانت مليئة بالحشيش وقبضوا على سفينة أخرى كانت تحمل ١٦,٠٠٠ كجم حشيش وعليها يونانيون اشتغلوا بهذا الصنف وضبط الكثير بميناء الإسكندرية يحاولون تهريب الحشيش[3]. ورغم هذا فقد انتشر موزعو الحشيش وتعاطاه الناس بجميع أنواعه وبمختلف طرقه اعتقادا منهم أنه ينسيهم همومهم.

وبجوار ذلك انتشر القمار في مدن مصر كلها، وأصبح في كل مقهى مجتمع للمقامرة يؤمه الأفراد وكثيرا ما أصبح الموظف المؤتمن على مال أو وكيل تاجر أو مزارع يتصرف في غير ماله. وانكب الكثير على القمار لدرجة أن أحدهم فقد في ليلة واحدة وفي جلسة واحدة بملعب قمار مبلغ ٦٠٠ جنيه، ودخل القمار المنازل فكثرت السهرات للصباح على لعب الورق حتى الغلمان قامروا في الأزقة والحواري، وعليه القوم وسراتها قامروا في النوادي والأماكن العامة، وسمحت وزارة الداخلية بتداول القمار، وشارك النساء في الأمر فرحن يقامرن في النوادي العامة[4].

---

(١) الأفكار، ١٠، ١٥ سبتمبر ١٩١٤، ٩ يونيو ١٩١٥، الأهرام، ٢ مارس ١٩١٥، الإكسبريس، ٣ سبتمبر ١٩١٧، وزارة الداخلية، أوامر عمومية، ٩ مارس ١٩١٦.

(٢) وادي النيل، ٦ إبريل ١٩١٥، ٢٠ مايو ١٩١٦.

(٣) الأفكار، ٢٠ إبريل، ١١ مايو، ١٣ أكتوبر ١٩١٥، وادي النيل، ٨ أكتوبر ١٩١٦.

(٤) وادي النيل، ٩ إبريل، ١٨ سبتمبر ١٩١٦، ٧ يونيو، ١٥ يوليو ١٩١٧، الإكسبريس، ٢٩ يوليو، ٢٥ نوفمبر ١٩١٧.

ووقعت حوادث هتك الأعراض والشذوذ الجنسي على مختلف المستويات وامتلأت بها الصحافة[1]، فكان ذلك سببا في تصدع المجتمع إبان هذه الفترة.

وأصيب المجتمع بداء الرشوة فانتشرت في المصالح الحكومية وبين الأفراد العاديين، ولعب بعض رجال البوليس دورا كبيرا في المساهمة فيها، إذ خلقت ظروف الحرب العوامل التي ساعدت على تفاقمها، من ذلك قضايا مخالفة التسعيرة وغش المأكولات وتجاوز مواعيد سهر الحانات ومهربي المواد المخدرة وبيوت الدعارة، فرجال الشرطة كانوا يتغاضون عن ذلك كله مقابل الرشوة[2].

وسرت الرشوة بين العمد ومشايخ البلد بالنسبة لطلبات السلطة العسكرية، إذ لم يكن عليهم رقيب في اختيار من يقدمونه للسلطة، فكان من يغدق عليهم الأموال يعفى من الخدمة ومصادرة محصولاته، ومن هنا كان حشد العمال والجمّالة بل والحاصلات قد أعطى الفرصة بدون شك لانتشار المحسوبية والفساد بأنواعه[3]. فقد حكمت محكمة الجنايات - نظرا لارتشاء العمد - على عمدة بولاق الدكرور بالحبس سنة مع الشغل، لأنه ثبت عليه أخذ رشوة، وألقت نيابة الزقازيق أحد العمد في غيابة السجن، لأنه متهم بالرشوة. وامتدت أيدي العمد إلى النزر القليل ولو حتى من مرتبات الخفراء، وتستر العمد على اللصوص نظير الرشوة أيضا، وبديوان المعية صور للمظالم التي قدمها الأهالي يشكون فيها العمد لنهبهم وحبسهم وأخذ الرشاوى منهم[4]، وكثيرا ما كانت الرشوة تؤخذ باسم الخفير لصالح المهندس، وسجل المستشار القضائي في تقريره عن جرائم الرشوة «إن قلة ما يبلغ ولاة الأمور منها لا يمكن أن يؤخذ دليل قاطع على قلة ما يقع منها»[5]، وضبطت الرشوة في بيوت بعض الموظفين، وتعاطاها المحضرون لكيلا ينفذوا الأحكام الصادرة أو

---

(١) الحرية، ٢٤ أغسطس ١٩١٥، وادي النيل، ٨ سبتمبر ١٩١٦، الوطن، ٢ يونيو، ٢٣ يوليو ١٩١٧، ٢٢ يونيو ١٩١٨.

(٢) الإكسبريس، ٦ أغسطس ١٩١٧.

(٣) House of Lords, Vol XXXIV, p. 678.

(٤) الأفكار، ٧ سبتمبر ١٩١٦، ١٣ يناير ١٩١٧، ديوان معية سنية، دفتر صادر غير رسمي، سجل ٤١٦، ٢ فبراير، ٦ مايو ١٩١٦.

(٥) المحروسة، ٣١ يوليو ١٩١٧.

ليؤخروها[1]. ومست الرشوة فليبدس Philipdes مأمور ضبط القاهرة، الذي كان رئيسا للمكتب السياسي، والذي ألحق الأذى بالمصريين أثناء الحرب، وتعددت القضايا التي اتهم فيها، وصدر الحكم عليه وعلى زوجته، واهتم الناس بهذه القضية اهتماما كبيرًا، وقابلوا الحكم بارتياح لأنهم كانوا على يقين من فساد سيرة ذلك الرجل وقبح إدارته[2]. وتعددت المجالس التأديبية لمحاكم المرتشين من المسئولين وخاصة رجال الأمن، ومضت السخرية من هذا الوضع على لسان المصريين في كل مكان. وسيطرت القسوة ومورست وسائل التعذيب على يد القائمين بالأمر من تجويع وضرب وسجن، وقد أرسلت الشكاوى للمسئولين في الحكومة والمعية وهى تفيض بالظلم الواقع على الأهالي بسبب وبدون[3]. إذ انتُهزت الفرص، واحتُج بالسياسة الأمنية.

وعانى المجتمع من الدعارة وتجارة الرقيق الأبيض، وكانت هذه التجارة معروفة قبل الحرب، فمصر دائما الملجأ الذي يفد إليها المهاجرون من كل مكان، وبذلك فتح باب هذه التجارة على مصراعيه، ففي سنة ١٩٠٨ كان عدد الفتيات والفتيان الذين عملوا في هذا المجال بالإسكندرية ٧٥٩ ثم ارتفع هذا العدد إلى ١٢٠٣ سنة ١٩٠٩ ثم إلى ٢٢٦٣ في عام ١٩١٠ [4]. وحينما أعلنت الحرب استقبلت آلاف المهاجرين من اليهود والأرمن فاشتغل عدد كبير منهن بالدعارة، وكانت الضائقة الاقتصادية التي عانت منها مصر سبب أن ترك الكثير بيوتهن وامتهن هذه المهنة، خصوصا بعد وجود هذه الأعداد الوافرة من الجنود التابعين للإمبراطورية البريطانية وإغداقهم على هذه الوجوه. «وانتشرت البيوت السرية في القاهرة والإسكندرية وحواضر المديريات، وتعدى الفساد إلى النيل فإذا بشاطئ النيل من وجهة العاصمة والجيزة رست عليهما الذهبيات أعدت للفحش والتجارة بالأعراض، كذلك كثرت في منطقة الأزبكية

(١) الوطن، ٢١ أغسطس ١٩١٧.

(٢) إبراهيم الهلباوي، المصدر السابق، الملف الثالث، ص ١٢٤، وادي النيل، ٥ يوليو ١٩١٧، سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣١، ٢٥ يوليو ١٩١٧، ص ١٧٥٢.

(٣) معية سنية، دفتر صادر، السجلان ٤١٦، ٤١٧، ١١ نوفمبر ١٩١٦، وادي النيل، ٢٧ مايو ٢ يونيو، أول يوليو، ٢٠ يوليو ١٩١٧.

(٤) الأهالي، ٦ يوليو ١٩١١.

وشارع وجه البركة بما وفد عليها من البغايا والمتهتكات فكثرت باراتها وبيوتها، ولم تخل طرقاتها من أسرابهن تغدو وتروح تشاغل المارة وتعاكس الجالسين»[1].

وتفننت التاجرات بالعفات والأعراض في الوسائل التي تسترهن عن أعين البوليس، فلم يكن منهن إلا أن استأجرن منازل وعلقن عليها لوحات كتب عليها «بنسيون» وذلك ستار وضعته على أبواب الدور، وكثرت هذه في القاهرة والإسكندرية، وخلقت ظروف مصر تغييرا في بعض أخلاق الفتيات، لدرجة أنه وصل لبعضهن التزين بأفخر الأزياء والخروج من بيوتهن، حيث شاء لهن الهوى، يغازلن من يعجبهن، فإذا ما كانت الإشارة أو الابتسامة كان السلام فالكلام فالموعد فاللقاء[2].

وفي حقيقة الأمر، فإن ظروف مصر آنئذ قد أجبرت بعضهن على الإقدام على ذلك بعد أن فتك الجوع بهن فقصدن الجمعيات الخيرية، فإذا بها مغلقة الأبواب موصدة المنافذ وحركة العمل عاطلة. إذن فليس أمامهن إلا هذا الطريق، ولم يكن هذا برضاء منهن، فحوادث الانتحار بينهن لدليل قوى على أن الكثيرات منهن طرقن هذا الباب مرغمات لأسباب قوية[3].

ـ الصحـــة

ساءت الحالة الصحية للمصريين نتيجة للحياة الصعبة التى فرضت عليهم بعد أن انتشرت الأمراض، ففى عام ١٩١٥ اجتاحت مصر الدفتريا على أثر انتشار الحمى التيفودية التي فتكت بالكثير. وارتفع عدد المصابين بالطاعون، وعانت الأحياء الوطنية من الجدري، وسري مرض الحمى القرمزية، وأصيب أغلبية الناس بالأمراض الرمدية، وعمت الملاريا وساد انتشارها. بالإضافة إلى انتشار العدوى من مرضى الجنود الإنجليز، فقد انتقلت الكوليرا على أيدي الهنود[4]، وكذلك حملها الجمَّالة

---

(١) العفاف، ٧ سبتمبر ١٩١٤.

(٢) الأفكار، ١٢ أكتوبر ١٩١٤، وادي النيل، ٢٧ يونيو، ٢٩ يوليو ١٩١٦.

(٣) وادي النيل، ٢٠ مارس ١٩١٥.

(٤) ديوان معية سنية، صادر، السجلان ٤١٦، ٤١٧، ١٥ يوليو ١٩١٦، ٤ مايو ١٩١٧، مجلس الوزراء، جلسة ٢٥ سبتمبر ١٩١٨، Egyptian Gov.. Copy letters 1917. Inspection of direction. Dec. 14. 1917. p. 412.

المصريون الذين عادوا من ميدان الحرب. وقد كانت للمفاسد التى أقدم عليها جنود الإمبراطورية وارتيادهم الأماكن المخلَّة بالآداب أن تفشَّت الأمراض السرية، واتسع نطاقها، وتعثر علاجها فى أحيان كثيرة، لارتفاع أسعار الأدوية.

وتبعا لذلك تكونت لجنة صحية للبحث عن أسباب انتشار الأمراض المتعددة، ورأت العمل على رفع المستوى الصحي عن طريق إنشاء وزارة للصحة، وإنشاء مستشفيات بها أقسام متعددة لجميع أنواع الأمراض[١].

ـ سلوك جنود الإمبراطورية

جاء سلوك جنود الإمبراطورية البريطانية في مصر ليسيء إلى المجتمع ويحطم معنوياته في هذه الفترة، وكان هذا من أهم ما أثار المصريين على الإنجليز وأعمالهم، ومما كان له الأثر الكبير في تفجير ثورة ١٩١٩، فقد نشرت إحدى المتطوعات ـ كانت تقوم بخدمة الجنود في الميادين وأمضت بمصر من نوفمبر ١٩١٥ إلى إبريل ١٩١٦ ـ مقالا في صحيفة الديلي نيوز في ٢ إبريل ١٩١٩ تعرضت فيه لأسباب ثورة المصريين في مارس ١٩١٩ فقالت: «إن الاضطرابات الحالية لم تكن إلا نتيجة لأزمة لخطئنا تجاه المصريين، لا جدال في أن السلطات المسئولية ملومة كل اللوم في إرسال جنود من جنود مستعمراتها إلى مصر دون أن يبينوا لهم الطرق التي يجب أن يعاملوا بها الأهالي، فإن الكثير من هؤلاء كان جاهلا فاضحا لدرجة أنهم كانوا يتصورون أن مصر بلد إنجليزي، وأن المصريين قوم دخلاء، ويعجبون كيف سمح لهؤلاء العبيد أن يأتوا إلى هذه الديار، ولقد سمعت غير واحد من الأستراليين يقول: (لو كان الأمر بيدي لما أبقيت على واحد من المصريين في هذه البلاد)، وعاملوا الأهالي بقسوة واحتكار، فلقد رأيت في الكنتين الذي كنت اشتغل فيه خادما مصريا من خير الخدم انهال عليه جندي بالضرب بقدمه لشيء تافه، وهو أنه لم يفهم أمرا أصدره إليه، وضرب أحد الجنود رجلا متعلما مهذبا من المصريين وسلب منه عصاه الغالية الثمن بلا أدنى سبب، وصرح لي الكثير من الجالية البريطانية أنه يجب أن تمر سنوات عدة لنستطيع محو الأثر السيئ لما اقترفه الجيش من الرذائل في هذه

---

(١) Le Journal du Caire, 17 Aout, 1918.

البلاد، وروى لي أن بعض الجنود السكاري نزعوا البراقع عن وجوه بعض السيدات المسلمات، فلا غرو إذن إذا كان المصريون يخافوننا ويحقدون علينا»[1].

ويقول محمد بهي الدين بركات: «حضر جيش هندي إلى مصر، ولقد سمعت أن فريقا منهم اغتال بائعة بلح، وأنهم اغتصبوها من كل ناحية وأنهم تكاثروا عليها حتى ماتت، وقد رآها بعض الثقاة ميتة أمام إحدى خيامهم بهليوبوليس، ولقد رأيت بعض هؤلاء الهنود في هليوبوليس وهم يأخذون بعض الحوذية قهرا ليحملوا لهم بضائعهم»[2].

ومحاضر البوليس المصري في فترة الحرب تكاد تكون ممتلئة بتهم موجهة ضد العساكر الإنجليزية والأسترالية والنيوزيلاندية ضد الأهالي تدل على الفظائع التي ارتكبوها مع المصريين، وسنتناول بعض هذه الحوادث لعلها تبرهن كيف سيطر الجنود على الشعب المصري، وكيف ضغطوا على الفقراء، وكيف أثاروا المصريين بتصرفاتهم.

ففي ١٠ ديسمبر ١٩١٤ استطاع جنديان إنجليزيان أن يستوليا على بضاعة من أحد المتجولين بشارع «وجه البركة» ولم يدفعا ثمنها وفرا هاربين، فما كان من هذا البائع الفقير إلا أن بلغ بوليس باب الحديد.

كذلك كان هؤلاء الجنود يركبون العربات دون أن يدفعوا الثمن، فالكثير من المحاضر بالبوليس مكتوبة من سائقى عربات يوضحون فيها أنهم لم يقبضوا أجورهم، وإذا طالبوهم بها اعتدوا عليهم[3].

ومضوا يرتكبون الأشياء المشينة في أحياء القاهرة. فقد حدث أن اتفق جماعة منهم على الدخول إلى بيت من بيوت الدعارة بشارع وجه البركة أثناء النهار، ولم يلبث المارة والجالسون إلى المشارب في ذلك الشارع الكثير الحركة أن رأوا النساء يُلقين من نوافذ أعلى طابق من ذلك البيت إلى الشارع، وبعد وقت قليل رأوا هؤلاء الجنود

---

(١) أحمد شفيق، حوليات مصر...، ص ٨٥، عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢) محمد بهي الدين بركات، المصدر السابق، ٢٦ سبتمبر ١٩١٤.

(٣) Egyptian Gov., Cairo City Police, No. 86, December 14, 1914, P. 277, No. 95, June 15, 1915, P. 359, No. 101, June 15, 1916, P. 105.

يصبون البترول على جدران الدار ثم يشعلون النار فيه، كل هذا والناس ينظرون هم ورجال البوليس إلى هذا المنظر الذي يمثل القسوة والوحشية ولا يقربون على الدنو من هؤلاء النساء لإسعافهن أو إطفاء ما أوقد هؤلاء الجنود من لهب، وأخيرا حضر رجال المطافئ والحكمدار ورجال الإسعاف، فقام كل منهم بما فرض عليه. «فقبض على نحو خمسين عسكريا سيحاكمون أمام المجلس العسكري»[١].

واتخذت السلطة الاحتياطات لعدم تكرار ذلك، فعلقت لوحات على كثير من شوارع الدعارة تحرم فيه مرور الجنود البريطانيين منها، وصدرت الأوامر للقهاوي - بالذات الموجودة في وجه البركة - بأن تغلق في الساعة التاسعة مساء منعا لحدوث أية مشاغبات، لكن هذا لم يمنع تفاقمها، وازدياد الاضطرابات ضد الأهالي، فحدث أن أحد الجنود يدعى «چورج راسن» وبدون أدنى سبب تشاجر مع أحد الأهالي «أحمد حسن» وسبب له إصابات بالغة في وجهه، ولم يخلصه من تحت يده إلا أحد رجال البوليس[٢]، لكن قليلا ما كانوا يتدخلون في هذه الاضطرابات، وتصف المؤيد بعض تلك الأعمال وموقف البوليس منها تقول:

«يختلف حوذى أو مكاري مع أحد الجنود حيث يطالب الأول بأجرته ويشتد في الطلب كما يشتد مع كل راكب، ويريد الثاني ألا يدفع، وتكاد تقوم قيامة الشارع من وراء هذا الخلاف، فيقف البوليس كما يقف أحد المارين مكتوف الأيدي، ويدخل جندي منزلا من منازل الضواحي، فيستغيث السكان بالخفير لكن بدون جدوى لأنه يتوارى إن كان حاضرا ويختفى كل الاختفاء إن كان متواريا، وهكذا تتعدد الحوادث وترتفع الشكوى كما يفسد الأمن ويختل النظام ورجال البوليس، يرون الشر كل الشر من وراء تعرض الجنود الإنجليز للأهالي فيقفون على الحياد التام»[٣].

وقد كانت المؤيد صاحبة صوت المعارضة والهجوم على تصرفات هؤلاء الجنود، وكثيرا ما كانت توجه الخطابات لمكسويل القائد العام للجيوش البريطانية، تستنكر فيه هذه الأفعال مطالبة بوضع حد لها.

---

(١) أحمد شفيق، حوليات مصر...، ص ٨٤، المؤيد ٤ إبريل ١٩١٥.

(٢) Egyptian Gov., Cairo City Police, No. 93, 97, Jan., Feb. 21, 1915, pp. 11.

(٣) المؤيد، ٢٢ يوليو ١٩١٥.

من هذا نرى أن البوليس كثيرا ما يقف موقف المتفرج، فقد كان يعلم جيدا أنه لو أقدم سوف تصدمه الأوامر بإدانة من يتدخل، فاحتمال أن يصاب في معركة من هذه المعارك يفقد فيها شيئا ولا يعاقب مصابوه، حتى البوليس يخشى هؤلاء الجنود، ويوميا تكثر المشاغبات بينهم وبين المكارين والعربجية والباعة الطوافين وكمسارية الترام، وغالبا ما كانوا في حالة سكر تام تائهين يعربدون ويضربون ويصيحون في كل مكان، يدخلون البارات يشربون ويمذون ولا يدفعون، بل يقومون بضرب وإصابة صاحب الحانة إذا طالبهم بالمقابل.

وحدث في ٢٧ أغسطس ١٩١٥ أن طلب جندي إنجليزي من أحد الأهالي المارين بشارع العباسية إعطاءه نقودا، فلما رفض إذ لم يكن معه فعلا، انهال عليه الأول ضرباوأصابه إصابات بالغة. وفي ١١ نوفمبر ١٩١٥ أحدثت جماعة من العساكر الأستراليين الشغب والاضطراب في شارع بولاق، فكسروا الزجاج لبعض المحلات وأصيب البعض من جراء ذلك. وتوالت الحوادث، فقد طرق جنديان حديقة أحد الأهالي كانت مملوءة بالفاكهة بالعباسية وعاثا فيها وأخذا ما لذ وطاب لهما، وعندما طالبهما بالتعويض بأي مبلغ ضرباه حتى فقد وعيه. ودخل جنديان أستراليان بارا بالأزبكية للشرب، ثم انقضا على الخزينة واستوليا على كل ما بها من نقود وهربا وقبض على واحد منهما والثاني عثر عليه مختفيا في حديقة الأزبكية. وهجم ثمانية جنود أستراليين سكارى على إحدى قهاوي الأهالي بالمطرية، وأداروا الضرب في الموجودين محطمين كل ما أوجدوه أمامهم من محتوياتها، كما انقضوا على درب «المللات» وبعثروا محتويات حوانيته. وبالإسكندرية دخل جماعة من الجنود على قهوة فرنسا، وهجموا على الخزينة وسرقوا ما فيها من نقود. وامتدت أعمال العنف والشغب إلى كل مكان، فقد أبلغ أحد رجال البوليس في ١٥ يناير ١٩١٦ أن أحد العساكر الإنجليز أطلق عيارا ناريا بجهة السبتية، وكان هذا العسكري معينا علي باب العنابر، فترك النقطة وذهب ليبحث عن مشروب له، فوجد المحال مغلقة وتصادف أن رأى غنما كثيرا في الشارع فأطلق عليها النار. وتتابعت الاعتداءات، إذ أطلق جندي عيارا ناريا على خمسة أشخاص من الأهالي، وبسؤاله عن السبب قرر أن هؤلاء الخمسة كانوا واقفين على الكوبري، وواضعين أيديهم على «درابزينه» ولما كلفهم بالسير لم يمتثلوا، ويبدو أنهم لم يفهموه فأطلق عليهم النار. وحدث أن

تشاجر عسكري أسترالي مع بائع فاكهة مصري في بار، فاستولى على زجاجة ويسكي وضرب بها البائع. وبلغ الأمر ببعض الجنود أنهم كانوا يعتدون على نساء الخفراء ويذهبون للعاهرات ولا يدفعون الثمن، وكثيرا ما كان رئيس البوليس الإنجليزي يرد هجماتهم بإطلاق النار[١].

ورغم محاولات السلطة كبح جماحهم، فإنهم واصلوا مسيرتهم غير الأخلاقية، واستمروا في تعدياتهم التي دفع ثمنها المصريون. وأصبح أمرا مألوفا تسابق عربات الجيش الإنجليزي في الشوارع دون مراعاة لآداب المرور، وعلى أثر ذلك تكررت حوادث تصادم وإصابات المصريين[٢]، وبالطبع دون أن تكون هناك أية تعويضات. وهكذا أصيب المجتمع المصري في هذه الفترة بتلك الآفات، وعانى من القسوة والشدة والظروف الصعبة ما هيأ له مناخ الثورة عقب نهاية الحرب مباشرة.

---

(١) Egyptian Gov. Cairo City Police, No. 89, 90, 94, 95, 96, 97, 98, 100, 103, 105, March, June, August, November 1915, January, April, May, July 1916.

(٢) Ibid, No 101, June 5, 1916, p. 47, No 104, Jan. 14, 1917, p. 429.

الفصل الرابع

التعليم والثقافة

التعليـــــم

جاهدت إنجلترا لجعل الجهل سائدا في مصر حتى يسهل لها قيادة المصريين. ومنذ البداية عملت على إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية في المدارس لتكون لغة التدريس في المرحلتين الابتدائية والثانوية، ثم رأت أن تجعل التعليم في المرحلتين بمصروفات لا يحتمل دفعها إلا الموسرون والقادرون، وساعد ذلك على تكوين طبقتين متميزتين في الثفافة والميول والاتجاهات لا تكاد إحداهما تؤمن بالأخرى أو تقوم بالتفاهم الجدي معها. هذا إلى جانب تشجيعها للمدارس الأجنبية على صناعة قوة تتسم بالأرستقراطية في ثقافتها الأجنبية عن البلاد، وبذلك تحاول التفرقة بين أبناء الشعب وخلق الطبقية فيه[1].

لقد أهمل الإنجليز التعليم بمصر بحجة أنه لم يأت وقت ذلك بعد، وأن هناك مجالا للإصلاحات في الري والقضاء وغير ذلك، وقال كرومر «إنه من الصعب أن نناقش طراز السجادة إذا كان المنزل المصنوعة فيه يحترق»، كذلك صرح أن التعليم العالي ليس ضرورة للبلاد، وأن الأفضل إنشاء كتاتيب تكفي لتعليم القراءة والكتابة، وأن الغرض من المدارس هو تخريج موظفين للعمل في الوزارات والمصالح. ويكفي للدلالة على اتجاه سياسة الاحتلال إلى عرقلة التعليم، أن الإنجليز عندما احتلوا مصر كانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ٥,٨٪ وبعد خمسة وأربعين

---

(١) محمد خيري حربي، تطور التربية والتعليم، ص ١١.

عاما من احتلالهم وطبقا لإحصاء عام ١٩٢٧ كـانت نسبـة المتعلمين ١/٤ ٨٪ وهذا دليل واضح وقاطع على شدة حرصهم على عرقلة يقظة الأمة[١].

كانت أولى مراحل التعليم في مصر الكتاتيب «المكاتب» تلك التي يتناول فيها الأطفال المبادئ الأولى لتعليمهم وخير وصف لها ما سجلته الإكسبريس على صفحاتها تحت عنوان «قبور الأحياء» فتقول «إذا مررت يوما في طريقك إلى حي المرغني من حارة الصوري رأيت جبا مظلما وبه أصوات كالنمل، إنها غرفة أرضية بها نافذة ضيقة وصبية صغار جالسون بين هذه الجدران في الظلام حيث لا هواء ولا ضياء، يستنشقون رطوبة تنبعث من جوانب المكان وهي سم قتال يفتك بهم، إنهم يتلقون القراءة والكتابة على يد ذلك الشيخ المسمى الفقيه أو العريف. أجسامهم نحيفة أذابها الفقر وأضناها الإهمال، ووجوه شاحبة كساها الجوع صفرة كصفرة الموت، وعيون حائرة تكاد لا ترى وخاصة في ذلك الظلام»[٢].

وفي هذه الكتاتيب كان التعليم ينحصر في مبادئ القراءة والكتابة تمهيدا لحفظ القرآن، وتمثلت الدراسة في الدين والتهذيب واللغة العربية والخط العربي والحساب، ولم يبذل الإنجليز أي جهود جديدة لا في إصلاح المناهج ولا في حسن تطبيقها، وحجتهم ارتباطها بالدين.

وهكذا استمر الحال حتى قامت الحرب العالمية الأولى، واحتاج الإنجليز إلى استرضاء المصريين حتى لا تقوم أي انتفاضة ضدهم أثناء هذه الفترة الحرجة هذا في وقت هى في أشد الحاجة إلى تعاونهم معها، وكانت على يقين من ضيق الشعب بسياستها التعليمية، فهمت ببعض الإصلاحات في التعليم الشعبي في عامي ١٩١٦، ١٩١٧ فحولت الكتاتيب إلى مدارس أولية ذات أربع فرق، ولقبت الفقيه برئيس والعريف بمعلم، وحرمت على الرؤساء والمعلمين جباية نقود.أو غير ذلك من التلاميذ، وفي مقابل ذلك رفعت مرتباتهم إلى خمسة جنيهات للرئيس وثلاثة للمعلم، وكان الراتب في سنة ١٩٠٨ جنيهين للفقيه وجنيها واحدا للعريف. وفي الحين نفسه قررت على التلاميذ والتلميذات بتلك المدارس مصروفات تجبي لوزارة

(١) محمد علي علوبة، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٢) الإكسبريس ١٤ فبراير ١٩١٥.

المالية مع منح المجانية لنسبة معينة منهم ترتفع تدريجيا في الأحياء الفقيرة. وعدلت مناهج الدراسة بما يطابق الوضع الجديد، ودُرِّس الدين واللغة العربية وعلم الأخلاق والخط والجغرافيا والتاريخ المصري والرسم والحساب والتربية العلمية والتربية العملية وقانون الصحة، وبالنسبة للتلميذات فقد درسن التدبير المنزلي من أشغال إبرة وطهى وغسيل وكي وإدارة المنزل. وحذت مجالس المديريات حذو وزارة المعارف في تحويلها الكتاتيب إلى مدارس أولية[1]، وزادت من عددها.

وفي عام ١٩١٦ بدأت الوزارة في إنشاء مدارس مكمِّلة للمدارس الأولية أطلقت عليها اسم «المدارس الأولية الراقية» كان أخص أغراضها أن تمهد لتلاميذ المدارس الأولية (الكتاتيب) الذين يتحتم عليهم إتمام مسيرتهم الدراسية سبيلا لتعليمهم تعليما أوفى مما يتلقونه في الكتاتيب، وأن يكون هذا التعليم عمليا وملائما لأحوالهم الاجتماعية أكثر مما يحصلون عليه في المدارس الابتدائية[٢].

ورأت الوزارة أن التلاميذ الذين يتخرجون من المدارس الأولية للبنين ليس لديهم من الدراية بالحياة ما يمهد لهم طريق الكسب، فأنشأت بالقاهرة مدرسة أولية راقية للبنين مدة الدراسة بها أربع سنوات، ووضعت لها منهجا أرقى من المدارس الأولية، فالتعليم فيها باللغة العربية، وتدرس أيضا اللغات الثلاثة العربية والإنجليزية والفرنسية والترجمة والتاريخ والجغرافيا والرياضيات والعلوم والرسم، كذلك تضمن المنهج مبادئ بعض الفنون كأشغال النجارة والمعادن. وأيضا اقتدت مجالس المديريات بالوزارة في ذلك. لكن لم تنجح تلك المدارس في الأقاليم، نظرا لقلة الإقبال عليها فأعادت المجالس الحالة إلى ما كانت عليه[٣].

كذلك أنشئت في نفس العام أول مدرسة أولية راقية للبنات، وكان الغرض منها تزويد خريجات المدارس الأولية الراغبات في الاستمرار في الدراسة بقسط كاف من العلوم والثقافة النسوية التي تزيد من كفاءتهن في الحياة المنزلية، لذلك احتل التدبير

---

(١) محمد خيري حربي، المرجع السابق، ص ٢٧. .Le Journal de Caire, 28 Fev. 1916

(٢) مجلس الوزراء، جلسة ٢١ يناير ١٩١٨.

(٣) .Conseil des Ministres, 6 Juin 1916

المنزلي بجميع فروعه المقام الأول في خطة الدراسة، وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات[١].

وعند تقرير عدد نسب التلاميذ الذين يقبلون مجانا بالمدارس الأولية الراقية، جعلت المصروفات المدرسية ثلاثين قرشا في الشهر بدون طعام، وستين قرشا بطعام، غير أنه بعد تأسيس المدارس الأولية الراقية بعام ثبت أن هذه المصروفات ما زالت فوق مقدور التلاميذ الذين يرغبون في الالتحاق بها، وهنا رُفعت مذكرة من وزارة المعارف إلى مجلس الوزراء بشأن تخفيض المصروفات «لأجل توسيع نطاق التعليم، ونظرا لمراعاة غلاء المعيشة، فلذلك دعى لتخفيض المصروفات المدرسية بالمدارس الراقية للبنين والبنات وجعلها خمسة عشر قرشا في الشهر بدون طعام وخمسة وأربعين بطعام»[٢].

ووضع عدلي يكن وزير المعارف في ٢١ مايو ١٩١٧ تقريرا وافيا عن توسيع نطاق التعليم الأولى للحد من الأمية المنتشرة في البـلاد، وكانت الوزارة قد شكلت لجنة في ٣٠ مايو ١٩١٦ لدراسة أحسن الطرق المؤدية إلى تعميم التعليم الأولى بين طبقات الأمة، واجتمعت هذه اللجنـة في أواخر يونيو ١٩١٧، وأوصت باستخدام اللغة العربية، وفي آخر جلساتها أقرت المجانية في جميع البلاد بالنسبة للتعليم الأولى، وخرج إطار مشروعها إلى الوجود وأوصى بأن ينشأ في كل مدينة وقرية في مدة لا تتجاوز عشرين سنة مدارس أولية يكون فيها نصيب البنين ٨٠٪ والبنات ٥٠٪ وأن تقدم الوزارة إعانات لمسألة البناء والمرتبات[٣]، لكن تنفيذ المشروع لم يتم وربما كان الغرض من خروج شكل المشروع إرضاء المصريين في هذه الظروف الحرجة.

وصدَّق مجلس المعارف الأعلى في أواخر فبراير ١٩١٧ على ميزانية وزارة المعارف ١٩١٧/١٩١٨ وأظهر الرغبة في إعداد مشروعات مفيدة استشارته فيها الوزارة لإصلاح التعليم وتكميله، وأدرجت في مشروع ميزانيتها ما يلزم للاستمرار

---

(١) Ibid.

(٢) مجلس الوزراء، جلسة ٢١ يناير ١٩١٨.

(٣) الهلال، يوليو ١٩١٧، ص ٨٥٣، الإكسبريس، أول يوليو ١٩١٧، الإصلاح، ٨ يوليو ١٩١٧، The Near East., July 27, 1917, P. 243، الوطن، ٢ أغسطس ١٩١٨، وادي النيل، ١٩ إبريل ١٩١٨.

في توسيع نطاقه على حسب ما يناسب قلة مواردها وصعوبة الظروف، فقررت أن توسع نطاق مدارس المعلمين للإسراع في إعداد المدرسين الذين تستدعيهم حاجة البلاد، وكانت قد أُنشئت بالإسكندرية سنة ١٩١٦ مدرستان أوليتان إحداهما للمعلمات، والأخرى للمعلمين، فأدرجت في ميزانية ١٩١٧/ ١٩١٨ ما يلزم لإنشاء فصلين جديدين بالأولى وفصل آخر بالثانية. وقررت أيضا أن تُدخل في اثنتى عشرة مدرسة النظام المتبع منذ سنة ١٩١٥ في مدرستين فقط من مدارس البنات الأولية، وهو أن تدفع الحكومة مرتبات المعلمين. وزادت الوزارة الإعلانات المخصصة للمدارس الأولية الأهلية التابعة لتفتيشها من ٣,٠٠٠ جنيه إلى ٤,٠٠٠ جنيه مكافأة لها وتشجيعها لأربابها، وزيدت ميزانية المعارف ١٩١٧/١٩١٨ عن ميزانية السنة التي سبقتها بمقدار ٤٢٥٥٠ جنيها وبعض هـذه الزيادة يقابلها زيادة في الإيرادات ناشئة عن تقرير المصروفات المدرسية بمدرسة المعلمين السلطانية، وزيادة مصروفات بعض مدارس أخرى عالية وثانوية خصوصية، وكثرة عدد الطلبة، وزادت المصروفات أيضا على نسبة زيادة عدد الطلبة وارتفاع أسعار الأدوات المدرسية والمواد الغذائية[1].

أما بالنسبة للتعليم الابتدائي، فقد كان غرض إنجلترا إعداد القلة للوظائف الصغيرة العامة، ونجلزة هذا النوع من التعليم بغرض نشر الثقافة الإنجليزية على حساب العربية وخصص لأبناء الطبقة التي هي أكثر يسارا من طبقة تلاميذ الكتاتيب. وطريقة التعليم هي التلقين المجرد من أي صفة علمية، إذ يقول علوبة «كان الضرب من وسائل التأديب في المدرسة، فيخلع حذاء التلميذ، ويضرب بالعصا على قدميه، ويُعقِّد المدرسون اللغة العربية حتى أصبحت من أصعب العلوم وأثقلها على التلاميذ»[2].

ولم تراع الوزارة بأي حال من الأحوال مستوى التلاميذ، فصعَّبت الامتحانات، فحدث أن اللجنة التي وضعت أسئلة الحساب لامتحان الشهادة الابتدائية لم تتبع برنامج الدراسة، فخرجت في الأسئلة التي وضعتها عن الحد المعقول، فلما اطلع

---

(١) فتاة الشرق، مارس ١٩١٧، ص ٢٥٩.

(٢) محمد على علوبة، المصدر السابق. ص ٩.

عليها رئيس اللجنة وكان فرنسيا أجلس الأساتذة أمامه، وأملى عليهم الأسئلة وطلب إليهم الإجابة عنها فعجزوا عن ذلك[1].

وأخيرا رأت الوزراة إلغاء شهادة الدراسة الابتدائية، والاستعاضة عنها بامتحان قبول في المدارس التي كانت تشترط وجوب الحصول على هذه الشهادة للدخول فيها[2]. وصرح عدلي يكن بأن الإلغاء أمر ضروري إذ إن المقصود منها لم يكن إلا الحصول على موظفين للوظائف الصغرى، فلما توفر عدد الذين بيدهم شهادة الدراسة الثانوية بقسميها الأول والثاني، لم يعد من حاجة إلى بقائها ما دام التعليم الأولى لا يعتبر إلا مؤهلا لمواصلة الدرس في الثانوي[3]. هذا بالإضافة إلى كثرة حاملي الابتدائية العاطلين والخوف من اندماجهم في سلك السياسة.

ومنذ بداية العام الدراسي لعام ١٩١٦ رأت وزارة المعارف أن تزيد أجور التعليم في مدارسها، وأقر مجلس الوزراء هذه الزيادة، وأُلغيت جميع الاستثاءات لقبول أي تلميذ بالمجانية، وتوسعت الوزارة في التعليم الابتدائي، فقررت زيادة أربع فصول في مدارس البنين الابتدائية، بحيث أصبحت تقبل ٦٥٨٠ تلميذا بدلا من ٦١٧٤ تلميذا[4]. وفي أول يناير ١٩١٦ أرسلت وزارة الداخلية إلى مجالس المديريات بصب الاهتمام على التعليم الأولى وجعل الدراسة الابتدائية واسطة لما فوقها[5].

أما عن المدارس الثانوية، فكانت تُدرس بها نفس علوم الابتدائية، ولكن بدرجة أقوى وأرقى، ما عدا الدين فيدرس مكانه الكيمياء والطبيعة، وكانت المواد تدرس بالإنجليزية ما عدا اللغة العربية، ولكن في منتصف عام ١٩١٥ قررت الوزارة العودة تدريجيا للتدريس باللغة العربية.وكانت مدة الدراسة فيها خمس سنوات، ويتناول امتحان البكالوريا مناهج الخمس سنوات والإلمام بها أمرا مرهقا، وهي تُعِد طبقة الموظفين في الحكومة على النمط الذي يريده الإنجليز، والمدرسون فيها أجانب من

---

(١) السفير، ٢٥ يونيو ١٩١٥.

(٢) Conseil des Ministres, 28 Dec. 1915.

(٣) وادي النيل، ١٦ يناير ١٩١٦.

(٤) وزارة المعارف، قلم السجلات، المحفوظات العربية للوارد الرسمي وغير الرسميّ سنة ١٩١٦.

(٥) Le Journal de Caire, 1 Jan. 1916.

إنجليز وفرنسيين وسويسريين. والتاريخ يدرس بغير لغة البلاد، وأهم جزء فيه ينحصر في تاريخ البلاد الأجنبية، وعظمة الدول الغربية، وعظماء الرجال الغربيين، ولم تعط من تاريخ مصر أو عظماء الإسلام إلا نتفا صغيرة(١).

وفي بداية الحرب لم يكن الإقبال على التعليم الثانوي كثيرا حيث إن المتخرجين من المتعلمين يقاسون من قلة العمل أولا ثم من ضعف المرتب ثانيا. ففي عام ١٩١٤ تخرج من إحدى مدارس القاهرة سبعة وأربعون طالبا لم تأخذ المعارف أحدا منهم(٢).

وكان لوزارة المعارف حتى عام ١٩١٧ ست مدارس ثانوية للبنين منها ثلاث بالقاهرة، واثنتان بالإسكندرية، وواحدة بطنطا، يتلقى العلم فيها ٢٤٤٢ من الطلاب، ورأت الوزارة منذ ذلك الحين أن هذا العدد من المدارس لا يكفي، فشرعت في زيادته، وأنشأت مدرسة كبيرة في أسيوط سنة ١٩١٨. كذلك قررت الوزارة في ميزانية التعليم لعام ١٩١٨ فيما يختص بالتعليم الثانوي زيادة خمسة فصول، بحيث يصبح عدد تلاميذها ٢٨١٨ بدلا من ٢٦٢٠، وعزمت على إنشاء مدرسة ثانوية بالزقازيق، وزادت الوزراة الإعانات المخصصة بالمدارس الثانوية من ستة آلاف إلى سبعة آلاف، وكانت صعوبة الامتحانات فيها من أهم سماتها، فكثيرا ما كانت نتيجة شهادة الكفاءة ١٨٪ وأقل من ذلك في البكالوريا، وتتابع رسوب الطلبة سنة وسنتين في مثل هذه الظروف الصعبة والعسر المالي الشديد(٣).

أما عن المدارس الصناعية، فكانت سياسة إنجلترا من حيث مناهجها ألا تُدخل بها صناعات مختلفة، إذ كانت ترمي إلى وجود صنعة واحدة أو اثنتين من نوع واحد، وهدفها أن تعد بعض الصناع أو الفنيين بحيث يزودوا بتعليم فني بسيط يؤهلهم لخدمة الأعمال اليدوية، وفي آخر ديسمبر ١٩١٥ بلغ عدد المدارس التي تديرها إدارة التعليم الفني والصناعي والتجاري اثنتين وثلاثين مدرسة تضم بين جدرانها ٤٣٨١ تلميذا ووسع نطاق التعليم بمدرسة الفنون والصنائع وبني أيضا ثلاث عشرة

---

(١) محمد علي علوبة، المصدر السابق، ص ٢٣، .Le Journal de Caire, 2 Juin, 1915

(٢) وادي النيل، ٣٠ يونيو ١٩١٥.

(٣) ديوان معية سنية، صادر، سجل ٤١٦، ١٥ يوليو ١٩١٦، الحكومة المصرية، التماسات محفوظة، ٣ يونيو ١٩١٦، وادي النيل ٦ يوليو ١٩١٨.

مدرسة صناعية. وفي سنة ١٩١٧ كان هناك بمصر سبع عشرة ورشة ومدرسة صناعية ثلاث بالقاهرة واثنتان بكل من مديريات أسيوط وقنا والغربية، وواحدة بالإسكندرية، والسبع الباقية موزعة على سبع مديريات في كل مديرية واحدة(١).

وفي حقيقة الأمر، فإنه منذ بداية الحرب احتاجت السلطة العسكرية لمنتجات المدارس الصناعية، وهنا راحت تعمل بجد وتبذل المجهودات، وعلى سبيل المثال فقد ووفق على فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨٠٠ جنيه لمصلحة التعليم الفني والصناعي والتجاري على ذمة ثمن الفحم بالورش الصناعية، نظرا لعدم كفاية المال المقرر لهذا الغرض بالميزانية، بسبب غلاء هذا الصنف، وازدياد الأعمال التي عهد بها إلى هذه الورش «لحساب السلطة العسكرية»(٢).

ونشطت هذه المدارس، ويصف مراسل الإكسبريس زيارته لمدرسة الصنائع في أسيوط يقول «تفقدت ورشة المدرسة فوجدت الطلبة منكبين فيها على تعلم الصناعة من برادة ونجارة وحدادة وسبك معادن ونقش وصنع السجاد»(٣). وبلغ عدد المدارس الصناعية المتخصصة في تعليم صناعة الخشب ثلاث عشرة مدرسة تابعة لمجالس المديريات وعدد تلاميذها ستمائة تلميذ في قسم النجارة فقط(٤).

وازدهر التعليم الزراعي على يد مجالس المديريات، وأُنشئت المدارس التابعة له التي هدفت مكافحة الأمية الزراعية ونشر الوعي الزراعي بين الفلاحين، ودرست لجنة الزراعة والتجارة جميع الطرق المؤدية لرقي هذا التعليم، كما اهتمت وزارة الزراعة به، وراحت الصحافة توالي نداءاتها من أجل ذلك(٥).

أما التعليم التجاري فكان مهملا، فالأجانب في مصر مستأثرين بالأعمال المالية والتجارة والشركات والمصارف والبيوتات المالية. والتجارة الكبيرة كان لا يؤسسها ولا يديرها ولا يعمل بها سواهم، لذا كانت مدارس التجارة المتوسطة قليلة في مصر

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ١٠٩.

(٢) مجلس الوزراء، جلسة ٥ أكتوبر ١٩١٥.

(٣) الإكسبريس، ٢٨ مارس ١٩١٥.

(٤) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ١٣١.

(٥) Le Journal du Caire, 20 Mai, 1915. Conseil des Ministres 6 Sept. 1916, The Near East, April 9, 1915, p. 642, L'Indisponsable, 15 Jan. 1917.

وعدد تلاميذها لم يتعدوا الألف، وقد رأت لجنة التجارة والصناعة إدخال التعليم التجاري الأولى في المدارس الأولية، وبوشر هذا التعليم في مدرستين نهاريتين، وثلاث مدارس ليلية[1].

أما بالنسبة للمدارس الأهلية، فهى تنقسم إلى قسمين الابتدائية والثانوية «وهذه المدارس هى ملاجئ بؤس لا ترى فيها غير أكواخ قذرة مظلمة في أحياء غير صحية، ولا تعثر بداخلها غير بعض المقاعد الخشبية ومنضدة أكل عليها الدهر وشرب، ولا نلاحظ من نظامها شيئا من العناية بالصحة أو النظافة، أما معلموها فإنهم يتناولون مرتبات تتراوح بين جنيه وجنيهين، ولذلك تجدهم على قدر مرتباتهم، فهم يأخذون من أولئك التعساء الذين قضوا وقتا مفيدا بالأزهر أو ببعض المدارس الأخرى، ومن ذلك يتبين مقدار التعليم في المدارس الأهلية»[2].

وأصبحت هذه المدارس هدفا للحصول على طرق للمعيشة لأصحابها، وأقرب إلى التجارة منها إلى دور التعليم حتى إن القائمين بإدارة شئونها لا يعرفون من المواد التي تدرس فيها غير اسمها فقط، والكتب المقررة على كل فرقة. ولما كان الغرض من فتح المدرسة هو التجارة فقط، فإنهم يقبلون في أي من سنى الدراسة من يدفع مصروفاتها المقررة. وأصبح متعذرا على أفراد الطبقتين الوسطى والعامة الالتحاق بهذه المدارس، لأنها ضربت حولها نطاقا من النطاقات والقوانين، فالمنتفع بها أفراد قلائل من الطلبة أبناء الأعيان لا يزيدون عن ١٠٪ من الطلبة المصريين[3].

ويدخل تحت التعليم الأهلي مدارس الجمعية الخيرية القبطية وجمعية التوفيق، ثم الجمعية الخيرية الإسلامية وما يتبع الأوقاف، ومنذ بداية الحرب قطعت وزارة الأوقاف الإعانات المقررة بسبب الأحوال المالية، وبناء على هذا أغلقت بعض المدارس التابعة لتلك الجمعيات أبوابها[4].

أما عن المدارس الأجنبية، فتفوق الفرنسيون وأسسوا مدارسهم في مصر على

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ص، ٢٤، ١٠٧.

(٢) وادي النيل، ١٨ إبريل ١٩١٧.

(٣) الوطن، ٢٧ يوليو ١٩١٧، الإكسبريس، ١٩ أكتوبر ١٩١٨.

(٤) الأخبار، ٢٧ إبريل ١٩١٥، المنار، مايو ١٩١٥، ص ٣١٣، المنبر، ١٧ أغسطس ١٩١٨.

النظام الفرنسي المرتبط بالدين «الفرير، الچيزويت، القلب المقدس، أم الإله، الراعي الصالح، الراهبات»، كذلك أسست الإرساليات المدارس الأمريكية والإنجليزية والألمانية واليونانية والروسية.

ويصف علوبة هذه المدارس بقوله «إن المدارس الأجنبية في مصر تعمد إلى تغيير التلاميذ والتلميذات من اللغة العربية، وترغيبهم في اللغة الأجنبية حتى أصبح المصريون فيها أقوى في اللغة الأجنبية منهم في اللغة العربية... ومما يوجب الحسرة أن المدارس الأجنبية تلزم المصريين ما يسمونه بالتاريخ المقدس وهو تاريخ الأنبياء من سيدنا إبراهيم إلى عيسى ولا يذكر فيه النبي محمد... والذين يتربون في هذه المدارس يضعف إحساسهم القومي ويبعدهم عن دينهم... إن هؤلاء برعوا في الرقص ولعب الميسر»[1].

أما عن التعليم العالي ـ المدارس العليا ـ فهو يختلف عن التعليم في مراحله السابقة، حيث إن الطلبة في هذه المدارس واقعون تحت نظم المواظبة والعقوبات بالطرد أياما أو نهائيا. وكان الغرض من إنشائها إعداد الموظفين للحكومة، وهذا يقتضي أن يتعلم الطلبة الطاعة والخضوع التام، وشملت الهندسة، والطب، والحقوق، والمعلمين العليا والزراعة العليا والتجارة العليا.

وجاء الاهتمام بمدرسة الهندسة سواء من حيث زيادة عدد التلاميذ الذين يمكن قبولهم فيها، أو من حيث إصلاح نظامها، وتوسيع فهم التعليم بها، لتخرج طلبة في فنون الهندسة الآلية أو الكهربائية أو المعمارية يكون في طاقتهم أن يشتغلوا بأعمال خارجة عن دوائر الحكومة وذات اتصال بالمشروعات الصناعية. وضمت هذه المدرسة قسما للعمارة بجانب قسم الري والهندسة المدنية، ثم استحدث في ١٩١٦ ثلاثة أقسام جدد واحد للهندسة الآلية، والثاني للهندسة البلدية، والثالث للهندسة الكهربائية[2]. وسرعان ما تقرر زيادة عدد المبعوثين الذين تخرجوا منها إلى أوربا[3].

---

(١) محمد علي علوبة، المصدر السابق، ص ص ١١ ـ ١٥.

(٢) تقرير لجنة التجارة والصناعة، ص ١١٢، ١١٣.

(٣) فتاة الشرق، مارس ١٩١٧، ص ٢٦١.

وفيما يتعلق بمدرسة الطب، فلها عيوب كثيرة، وخريجوها لا يسعون للحكومة ولا يقبل الناس عليهم لعدم ثقة الناس بالمتخرج الجديد. ومدرسة الحقوق تخضع للظروف نفسها، وهي خارجة عن اختصاص وزارة المعارف، والسلطة الإنجليزية ـ وعلى حسب المبادئ الدنلوبية ـ تقرر الكتب التي تتلاءم مع أغراضها، فكتاب قانون الامتيازات الأجنبية في مصر من أهم الكتب التي تدرس في هذه المدرسة.

وبخصوص مدرسة المعلمين، فلم يهتم فيها إلا بالتربية العملية، ومدرسة الزراعة خارجة عن سلطة وزارة المعارف، وكانت هذه المدرسة قبل ذلك مدرسة خاصة يدخل إليها حاملو الابتدائية. وسهلت الحكومة شروط الالتحاق بها وأدخلتها ضمن المدارس العليا، وقررت أن يكون أساتذتها إنجليز[١].

وكان للحرب أثرها غير المقصود في إسناد بعض وظائف التدريس في المدارس العليا للمدرسين المصريين، ودائما كانت إنجلترا تطعن في كفاءتهم، وتعمل على عدم تعيينهم في الوظائف الكبرى، فمنعوا من الاشتراك في التدريس في مدرسة الطب، غير أنه نتيجة للحرب وتغيب أستاذة مدرسة الطب الإنجليز، أُسند إلى بعض المصريين مهمة القيام بكثير من الأعمال، وبدئ في تعيين أساتذة منهم في القسم الإكلينيكي وقسمي أمراض النساء والرمد[٢].

وبالنسبة للمجانية فإنه عقب إعلان الحرب بسنة ألغيت من مدرسة المعلمين السلطانية، وألزم كل تلميذ فيها بدفع مبلغ خمسة عشر جنيها. ولكن عدلي يكن قرَّر في ٢٩ يوليو ١٩١٦ إنشاء محال مجانية بالمدارس العالية الأميرية، وزيد عدد الطلبة فيها. أيضا قرر مجلس الوزراء في ٢٢ أغسطس ١٩١٨ المجانية في مدرسة الحقوق السلطانية. وكان من نتائج الحرب كذلك أن زادت مصاعب الجامعة المصرية الأهلية المالية وما وافت سنة ١٩١٧ حتى فكرت الحكومة في إنشاء جامعة أميرية تدخل في دائرتها المدارس العالية[٣]. وقد وافق مجلس الوزراء على المشروع. وتم تشكيل لجنة لإعداد مشروع الجامعة الحكومية[٤].

---

(١) المنبر، ١٧ أغسطس ١٩١٨.

(٢) تقرير عن حالة التعليم في مصر من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٢٢، ص ٣٢.

(٣) الأهرام، ٢١ يونيو ١٩١٥، Conseil des Ministres, 25 Sept. 1918، الوطن ٦ سبتمبر ١٩١٧.

(٤) Conseil des Ministres, 27. 2. 1917. استمرت المجهودات حتى عام ١٩٢٥ عندما تحولت الجامعة الأهلية إلى أميرية.

وأمام ذلك رأت الجامعة الأهلية العمل على إصلاح نفسها، فأنشأت بعض الأقسام، وأعادت تدريس بعض المواد، وتخفيض الرسوم المفروضة وتعميم المحاضرات العامة[1].

ومن أحداث تلك الفترة نشأة ما أطلق عليها «جامعة الشعب» التي تأسست في مارس ١٩١٧ وفتحت أبوابها للجمهور، وصادفت إقبالا ونجاحا دعا القائمين بالأمر فيها إلى تنظيم الموضوعات التي تلقى فيها المحاضرات، وهذه الجامعة ضمت قسمين: قسم مصري عربي وقسم أجنبي (فرنسي)، وقام كلاهما بمهمته خير قيام، والقسم العربي تلقي فيه محاضرة في الأسبوع والأجنبي ثلاث محاضرات، وموضوعات المحاضرات تاريخية واجتماعية وأدبية، وساعد هذا على تثقيف العامة[2].

وفيما يتعلّق بتعليم البنات، فقد أنشأت الحكومة ومجالس المديريات والأهالي الكتاتيب والمدارس الابتدائية والثانوية في جميع أنحاء مصر لتعليم البنات، كذلك قُدر للمدارس الأجنبية أن تضم العدد الأكبر من البنات، حيث إن الطبقة العليا في مصر كانت تلحق بناتها بها، وقاربت أعدادها أعداد البنين، ففي إحصاء ١٩١٥ كان عدد التلاميذ ٢٣,٦٥٧ وعدد التلميذات ٢٠,٧٤٣ بينما في المدارس الوطنية، وحسب نفس الإحصاء كان عدد التلاميذ ٤٣٤,٠٤٠ في حين أن عدد التلميذات لم يتجاوز ٥٨,٨٣٠ [3].

وقامت الوزارة بمشروعين بالنسبة لتعليم البنات أولا: التوسيع في نطاق تعليمهن، وذلك عن طريق تشجيع مدارس البنات الابتدائية التابعة لمجالس المديريات والجمعيات الخيرية، وتحسين حالها بتفتيشها ومنحها الإعانات المالية، والمشروع الثاني مدرسة راقية للبنات في القاهرة، تشمل قسما ابتدائيا وآخر ثانويا على أساس أن يكون هذا المشروع أساسا لمشروع آخر لتعليم البنات تعليما ثانويا[4].

---

(١) المستقبل، ٨ يناير ١٩١٧.

(٢) الشباب، ٣٠ أكتوبر ١٩١٧. Le Journal de Caire, 28 April, 1917, 7 Juin, 1918.

(٣) فتاة الشرق، يناير ١٩١٧، ص ١٥٧.

(٤) The Egyptian Mail, Feb. 21, 1917.

واهتمت الجمعيات الخيرية وخاصة جمعية التوفيق الخيرية المركزية بتعليم البنات، ففي تقريرها عن أعمالها عام ١٩١٥ دليل على التقدم في مشروعاتها العلمية. إذ أنشأت قسما خاصا بهذا التعليم في مدارس الجمعية. وتشكل وفد منها وسعى لدى وزارة المعارف في عمل امتحانات للبنات المنتهيات وتسليمهن شهادات بعد أن أُبطل امتحان شهادة الدراسة الابتدائية، لما في ذلك من تشويق البنات على التعليم وترغيبهن في الدرس والتحصيل[١].

كذلك أدارت جمعية العروة الوثقي أربع مدارس ابتدائية للبنات منها ثلاث بالإسكندرية وواحـدة بطنطا، وبلغ عدد التلميذات فيها إلى ١٥ يناير ١٩١٧ = ٣٥٤ تلميذة، يتعلمن في ٢١ فصلا منهن ١٢٨ يتعلمن بالمجان، والباقي بالمصروفات[٢].

وأيقنت الوزارة أن مدارس البنات على أنواعها في حاجة ماسة إلى المعلمات، ومن هنا رأت ضرورة البحث عن طريقة للحصول على العدد المطلوب منهن، ومدرسة البنات السنية في القاهرة هى التي يتخرج منها المعلمات للمدارس الابتدائية والراقية والمعلمات الأولية، إذن فلابد من توسيع نطاق التعليم في هذه المدرسة. وبناء على ذلك قررت الوزارة تخفيض المصروفات المدرسية السنوية بمدارس البنات الابتدائية وجعلها تسعة جنيهات بدلا من اثنى عشر جنيها، وأدرجت في ميزانيتها التوسع في إنشاء مدرستين للمعلمات بالإسكندرية والقاهرة، وفتحت الأولى بمحرم بك، وسار النظام فيها على نظام مدرسة السنية بالقاهرة[٣].

وفي حقيقة الأمر فإنه بالنظر إلى ميزانية وزارة المعارف أثناء فترة الحرب نجد أنها ارتفعت فوصلت في عام ١٩١٨ إلى ٥٧٨,٧٣٣ جنيها بينما كانت قبل الحرب ٧٣,١٧٦ جنيها، بالرغم من إنقاص الوزارة من مصروفاتها تبعا لظروف الحرب،

(١) فتاة الشرق، فبراير ١٩١٦، ص ٢٨٤.

(٢) الإكسبريس، ٣٠ إبريل ١٩١٧.

(٣) مجلس الوزراء، جلسة ٢١ يناير ١٩١٨، فتاة الشرق، مارس ١٩١٧، ص ص ٢٥٩ ـ ٢٦١. La Bourse Egyptienne, 2 Fev. 1917.

إذ بلغ ما أنقصته ٦٠,٠٠٠ جنيه وذلك بالعدول عن بعض المشروعات وإكثار عدد الحصص، وإنقاص أجر العاملين والكتب وأدوات التعليم[١].

لقد أراد المسئولون أن يذروا رمادا في الأعين، ويبعدوا المصريين عن مناوأة السياسة الجديدة للدولة وأن يظهروا لهم فوائد النظام السياسي الجديد الذي خضعت له البلاد، فتعمدوا الاهتمام بالتعليم لعله يلهى المصريين عن الاشتغال بالأمور الأخرى، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك فلم يرض المصريون عن هذه الحركة التعليمية ومضوا يناوئون السياسة القائمة.

الثقافة

- الصحافة

قامت الحرب العالمية الأولى، وأعلنت إنجلترا الأحكام العرفية على مصر، وغصت السجون بالوطنيين، وأبطلت بعض الصحف بينما فرضت الرقابة على الأخرى. وكانت صحيفة «الشعب» وهى بديلة صحيفة «العلم» للحزب الوطني قد خضعت منذ البداية للرقابة الصارمة، فقد كانت ذات شعبية بلغت ذروتها من حيث الانتشار والرواج والمكانة الصحفية، وكان المصريون يتلهفونها لإدراكهم باتجاهاتها. لذا كثيرا ما تردد على إدارتها مندوبون من الداخلية ومآمير من الأقسام ورجال من البوليس لتفتيشها، إذ كان يصل إلى الحكومة دائما أخبار وجود منشورات سرية في إدارتها[٢]. وبناء على ذلك اتفق كل من أمين الرافعي رئيس تحريرها وعبد الرحمن الرافعي وعبد الله طلعت على وجوب وقف صدورها[٣]، احتجاجا على الرقابة الصحفية الصارمة.

وشرعت إدارة المطبوعات تطلب إلغاء الصحف والمجلات التي تتوجس خيفة منها، فابتدأت عملها بإغلاق صحيفة «الإجبشن ناخرختن» الألمانية رسميا بحجة أن

---

(١) Récueil des Doc. Officiels, 1915, pp. 104, 105, The Near East, June 14, 1918, p. 479. الأهرام، ٢٠ فبراير ١٩١٥.

(٢) الشعب، ٧ سبتمبر ١٩١٤.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ٢٤.

بعض الصحف اعتمدت عليها في نشر الأخبار[١]. وأظهرت أن هذه الأخبار بالطبع غير صادقة لأنها في صحف ألمانيا. وبدأت في استدعاء الصحفيين الذين لمست فيهم الجرأة ورأت أن تغلق صحفهم ومجلاتهم، فدعت سلامة موسى إلى تعطيل المجلة التي كان يصدرها تحت اسم «المستقبل» وهذه المجلة من أرقى مجلات العصر لما فيها من فكر ثقافى واع، فيقول بصدد ذلك: «ففي ذات يوم وأنا أفكر في مشكلة الورق، طلبتني إدارة المطبوعات، فقصدت إليها غير عابئ بما يحدث، وكانت الإشاعات كثيرة بشأن تعطيل الصحف والمجلات، وهناك قعدت أمام أحد الموظفين السوريين الذي حياني وطلب لي القهوة وجعل يلاطفني بكلمات عذبة، ويسألني عن المجلة وهي رائجة أم أني أخسر فيها. ثم بعث في طلب رجل إنجليزي، وجاء هذا وقعد قبالتي يستمع دون أن يتكلم، ثم شرح لي هذا الموظف حرج الموقف وضرورة وقف بعض المجلات، ومع أني لم أكن أبالي التعطيل كما قلت، فإني وجدت فتنة سيكولوجية في متابعة البحث والمناقشة وخاصة أمام هذا الإنجليزي، فأبديت أني قادر على إصدار المستقبل مهما كانت الصعوبات، فتلاحظ الاثنان وأنا مفتون بالموقف، وأصررت على أني سأصدرها إلى آخر الحرب، وأني سأدعو فيها إلى الاشتراكية. عاد الموظف السوري يخاطبني في ملاحظة مسرفة ويقول إني أستاذ وعاقل وأصررت أنا على العناد. وأخيرا صرح من غير ملاحظة بأن إدارة المطبوعات تستطيع التعطيل وأن المناوئين للحكم في الظروف الحاضرة الشاذة يمكن نفيهم أو اعتقالهم، وكان هذا ما أردت أن أسمعه، فنهضت وقلت إني سأعطل المجلة وخرجت»[٢].

وسلكت وزارة الداخلية منذ بداية الحرب خطة جديدة، وهى ألا تسمح بإصدار صحف جديدة إلا لمن تود ومتى تريد، وأصبح لها على الصحفيين بعد ذلك شروط وعهود، فحرَّمت التعرض للسياسة، والكتابة في المسائل الدينية، والتدخل في الشئون الإدارية، وأباحت فيما عدا ذلك الكتابة في التاريخ والفلسفة والعلوم والآداب والإصلاح والعمران والنقد والتقريظ والتربية والتعليم[٣].

---

(١) المحروسة، ١٨ أغسطس ١٩١٤.

(٢) سلامة موسى، تربية سلامة موسى، ص ص ١٥٥، ١٥٦.

(٣) عكاظ، ٩ أكتوبر ١٩١٤.

وامتلأت الصحف بما يهواه الإنجليز من الإشادة بانتصاراتهم، فلم يكن هناك أي خبر «حربي» صحيح إنما زيف حتى تخرج الهزيمة التي كانت تقع بهم كأنها انتصار مظفر لهم، ويقول سلامة موسى إزاء ذلك: «كنا نقرأ الأخبار كما يحب الإنجليز أن نفهمها، لذلك كانت الرقابة صارمة شاملة، فقد اشتركت في بعض المجلات كي أصل عن طريقها إلى الأخبار الصحيحة، فكانت إما تمنع من الوصول، وإما تنقص أوراقها التي تحمل أخبارا غير ملائمة للإنجليز»[1].

هكذا فرضت الرقابة على الصحافة، وضاعف من شدتها أن الرقيب لم يكن من صميم البلاد بل كان هو الخصم، فكانت الرقابة تتبع مباشرة لسلطات القيادة البريطانية، وهى سلطات لا يعنيها أن تتنفس صحف مصر أو أن تختنق أنفاسها، إن كل الذي يعنيها أن تكون الصحف مجرد نشرات لأنباء الانتصارات الحقيقية أو المزيفة للجيوش البريطانية أو الجيوش الحليفة لها، ولم يكن الغرض من القيود المفروضة على الصحافة خلال الحرب مقتصرا على أن تجنب الصحف الخوض في مسائل حربية أو ما من شأنه الإخلال بالأمن العام بل الغرض أوسع وأعم وخاصة في المسائل السياسية، فمن التعليمات مثلا: «لا يجوز نشر أي فصل أو فقرة يراد بها الإشارة تصريحا أو تلميحا إلى عدم اعتراف بعض الدول بالحالة السياسية الحاضرة في القطر المصري»[2].

وكانت السلطات البريطانية لا تعني بأن تظهر الصحافة المصرية بالمظهر اللائق بأي صحافة في العالم، فهى دون سائر صحف الدول الحليفة تظهر ومساحات كبيرة من صفحاتها بيضاء بسبب المشاطبات التي يشطبها الرقيب، وزاد البياض المتخلف عن الحذف عقب إعلان الحماية البريطانية، والرقيب يقرأ مواد الصحيفة بعد الفراغ من إعدادها للطبع، فلم يكن يسع الوقت للمحررين لإحلال مواد جديدة مكان ما حذفه الرقيب.

ويصف أمين الرافعي الرقابة في فترة الحرب يقول: «يكفي أن يرى الرقيب - ورأيه الأعلى - في جملة أو مقالة ما يتوهم أنه يحايل الأفكار، فتجد قلمه الأحمر أو الأزرق

---

(١) سلامة موسى، المصدر السابق، ص ص ١١٨، ١١٩.

(٢) البلاغ، ١٢، ١٣ نوفمبر ١٩٣٢.

معدا لهدم بناء المقالة من أولها أو في وسطها أو في آخرها أو فيها كلها، ولا يهمه بعد ذلك أن يستقيم معنى ما تركه بغير خوف أو لا يستقيم»[1].

هذا التصرف الرقابي أوجد في الميدان الصحفي نوعا من التواكل، فلم تظهر على الصحافة المصرية خلال فترة الحرب أية بادرة لمحاولة الرقي بالفن أو بالأسلوب الصحفي أو سد الفراغ الذي كان ينشأ عن شطب الرقيب، فضلا عن الأخبار الخارجية ذاتها كانت تأتي للصحف على صورة بلاغات رسمية صادرة عن القيادة البريطانية، ويبدو أن الصحفيين كانوا في فترة الحرب يعيشون في حيرة فلا هم يقدرون على امتداح السلطات البريطانية التي تعتبر سلطات معتدية على البلاد ولا هم يستطيعون مهاجمتها بسبب وطأة الأحكام العرفية، هذا بالإضافة إلى أنهم لم يكونوا في مناخ تبدو فيه مظاهر السياسة الوطنية إذ كانت الأحكام العرفية البريطانية قد كبَّلت الوطنيين، وبالتالي نستطيع أن نقول إن الصحافة المصرية كانت يومئذ في محنة.

وكانت صحيفة الوقائع المصرية وهى الصحيفة الرسمية لمصر تكاد تكون إنجليزية، فتنشر الأوامر والإعلانات العرفية، علاوة على أنها أصبحت ميدانا لنشر إعلانات السلطة العسكرية وطلباتها التي تنتهي بجملة معتادة هى «God Save the King».

أما صحيفة الأهرام فقد مورس عليها الضغط الشديد والرقابة الصارمة، فكثيرا ما وجدت مسافات واسعة بيضاء بفعل الرقابة لكنها ـ بالرغم من ذلك ـ كثيرا ما كانت تنشر بعض الأنباء على مسئوليتها ودون رغبة الرقيب، فإذا تبين لها أن الخبر يحتاج لتكذيب أو تصحيح، عادت فنشرت من نفسها التكذيب أو التصحيح[2].

ويؤكد لنا ذلك خطاب من إدارة المطبوعات إلى أحد المسئولين الإنجليز جاء فيه: «بمجرد وصول خطابك المؤرخ في ٢٤ الجاري اتصلت بمدير الأهرام لأحدثه بشأن الخبر الذي نشر في هذه الجريدة في ٢٧ الجاري ولقد لفت نظري «تقلا بك» أن

---

(١) الأخبار، ١٥ مايو ١٩٢١.

(٢) إبراهيم عبده، جريدة الأهرام تاريخ وفن، ص ٥٣٥.

الأهرام قامت بنفسها بتكذيب الخبر المذكور في رسالة نشرتها يوم ١٧ الجاري»[١]. كذلك خضعت التلغرافات الخصوصية التي كانت ترد للأهرام لمراقبة المطبوعات، وحتى التعليق عليها أيضا كان يعرض على الرقابة[٢].

كانت الأهرام تحاول أن تعبر عما يدور بأذهان الناس، فتلقى قلم الرقيب بالمرصاد، وكثيرا ما نشأت المشادة بينهما، وتعددت الشكاوى من سلطته، وأنذرت الأهرام، وزاد الخلاف حدة حين تبين لإدارة المطبوعات أن الأهرام تنشر أنباء يشطبها الرقيب، مما أثار ضجة في دوائر الرقابة التي أعدت ذلك اعتداء من الأهرام على سلطتها، وبالرغم من ذلك، فإنها عاودت نشر الممنوع، كالخبر الذي نشرته في ٢ مارس ١٩١٦ تحت عنوان «تلامذة مدرسة الحقوق والعفو عنهم» إذ أرسل رئيس قلم المطبوعات إليها ليستفسر عن السر في النشر، فكان الجواب هو حصولها على ترخيص شفوي من رئيس الوزراء بذلك[٣].

وكثيرا ما كانت الرقابة على المطبوعات تشكو من الأهـرام لتأخير عرض «البروفات» عليها، إذ أجبرت الرقيب على انتظارها حتى الرابعة صباحا، وذلك بعكس المقطم التي كانت تقدم «بروفاتها» في العاشرة مساء وحتى قبل ذلك[٤].

وازدادت المنازعات بين الرقيب والمحررين، فقد كان الرقيب يتعرض لكل أبواب التحرير حتى الإعلانات، وقلما كان شر الرقباء ينال الصحف الأخرى كالمقطم، لأنها تصدر طبقا لما تريده السلطة العسكرية، فمن قبل الحرب وهي على سياسة تفاهم مع الإنجليز، وحينما ظهرت تباشير الحرب الأولى جُندت هذه الصحيفة لخدمة أغراض إنجلترا والدعاية لها، ومن قبل إعلان الحماية نشرتها في مقالاتها وشجعتها، فكتبت تحت عنوان (أهل مصر والتغيير المنتظر) تتنبأ فيه بفرض الحماية الإنجليزية على مصر واعتبارها نعمة عليها، وعندما أعلنت الحماية تجرأت المقطم وأذاعت هذا النبأ تحت مانشيت كبير بعنوان (بشرى للأمة المصرية) في ملحق يوزع في الشوارع

---

(١) محفوظات إدارة المطبوعات، ٢٥ فبراير ١٩١٥.

(٢) نفس المصدر، ١٦ فبراير١٩١٦.

(٣) نفس المصدر، ١٨ يناير، ٢ مارس ١٩١٦.

(٤) نفس المصدر، ١٢ إبريل ١٩١٥، ٩ أكتوبر ١٩١٧.

والطرقات. ومما يذكر أنها أشادت بما قدمه المصريون في الميدان الحربي، وهو نفس الخط الذي سلكه بعض المسئولين الإنجليز.

أما صحيفة الجريدة وهى لسان حزب الأمة، فقد أخذت في بداية الحرب تؤيد إنجلترا وحلفائها. وكان لطفي السيد يعيب على الألمان بقوة غزوهم بلچيكا واعتداءهم على حيادها، واعتقد أن مباحثات تجرى بين رشدي والإنجليز للتصريح بأنهم متى انتصروا في الحرب جلت إنجلترا عن مصر، واعترفت باستقلالها التام، وعندما بدأت المقطم تروج لفكرة أنه إذا خيرت مصر بين من يحكمها من الدول، فإنها تختار إنجلترا، أخذت الجريدة تكتب كتابة مخففة في هذا المعنى، فقد كانت تذكر أن مصر تريد الاستقلال، فإذا لم يكن السبيل إليه ميسورا، ولا بد من أن تحكمها أمة أخرى، فإنجلترا خير أمة ترضاها مصر، ومع أن لطفي السيد لم يكن هو الذي يكتب حول هذا المعنى، إلا أنه مسئول عن الصحيفة وعن كل ما ينشر فيها[١].

وبالنسبة لصحيفة الأهالي، فقد كانت قبل الحرب تنتهج الاعتدال مع الإنجليز. ولكن هذه السياسة تعرضت بعد أربع سنين لخطرين: الخطر الأول قيام الحرب التي كانت عاملا مهما من عوامل تكذيب فكرة الاعتدال مع الإنجليز لما ارتكبته السلطات البريطانية من وسائل العنف والإكراه مع المصريين في سوقهم إلى ميادين القتال دون مبرر، وفي اغتصاب المواد التموينية وأخذها من أفواه المصريين لحساب القوات البريطانية المحاربة. أما الخطر الثاني الذي تعرضت له هو اندلاع ثورة ١٩١٩ وهنا ليس مجالا لشرحه. ومرت فترة الحرب على الصحيفة وهى في حالة ركود، إذ لم يبق لها مورد تعيش منه غير التعاقد على نشر الإعلانات القضائية من المحكمة المختصة، وقد عانت علاوة على نقص مواردها من نقص الورق حتى صدرت عام ١٩١٧ في ورقة واحدة خشنة وضابة إلى السمرة في حجم نصفي، واضطرت في أحوال أخرى إلى الاحتجاب عن الظهور من أواخر أكتوبر حتى ٢٠ نوفمبر ١٩١٨. ومع هذا فقد كانت لها الوقفات العابرة التي وضح فيها معاكسة إنجلترا.

وعن صحيفة وادي النيل وصاحبها «محمد الكلزة» فيكفي أنه خدم السلطة

---

(١) محمد حسين هيكل، مذكرات...، ص ص ٦٥ ـ ٦٧.

العسكرية في أثناء الحرب حتى خفت عليه الرقابة ونال بعد ذلك وساما إنجليزيا عالي الشأن. وبخصوص صحيفة مصر، فكثيرا ما عُطلت لكونها في بعض الأحيان تنشر مقالا لم يطلع عليه الرقيب أو مثلا لنشرها سطورا كان الرقيب قد حذفها[١].

وتعرضت صحيفة البصير التي كانت تصدر بالإسكندرية لتهديدات الرقابة وإنذاراتها المتعددة على نشرها حوادث ليست على درجة من الأهمية مثلما فعلت عندما نشرت في ١١ يناير ١٩١٨ عن شخص ارتدى لباسا عسكريا ـ وهو ليس من العسكريين ـ فاعتبرت الرقابة أنها بذلك النشر خالفت نص المادة السادسة عشرة من التعليمات المرسلة في ٣١ أكتوبر ١٩١٧ والقاضية بعرض جميع الأخبار المتعلقة بالمجالس الحربية أو العسكرية على رئيس مراقبة المطبوعات قبل نشرها[٢].

وفي عام ١٩١٦ أصدرت السلطة العسكرية البريطانية صحيفة الكواكب وذلك لخدمة مصالحها في مصر ولبيان فضل إنجلترا عليها، وجعلتها سياسية أدبية أسبوعية وقد رأس تحريرها الشيخ محمد القلقيلي.

أما الصحف الأجنبية في مصر وبالذات الإنجليزية فكانت بطبيعة الحال تعمل لصالح الإنجليز فنرى صحيفة إجيبشان جازيت (The Egyptian Gazette) منذ بداية الحرب استنكرت فكرة حياد مصر، وطالبت بإعلان الحماية عليها، وذلك بعد نشوب الحرب بيومين فقط، وكما تقول: «حتى لا يتأثر موقف مصر إذا ما دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا». وأتت على رشدي لنبذ فكرة الحياد لأن دولة الاحتلال تحارب، وطالبت بفرض الرقابة على الصحف والرسائل حماية لمصالح الإمبراطورية البريطانية[٣].

وعندما أعلنت الحماية، نشرت على الفور أنها استقبلت بالرضاء والهدوء، وارتاحت كثيرا لعزل عباس ورجّحت حسين كامل عليه. وظلت الجازيت تردد طيلة الحرب أن إنجلترا صديقة الإسلام وألمانيا عدوته، وتحث المصريين على الولاء لها، ونفت ما تردد من أن ثورة وطنية وشيكة الوقوع في مصر، وتفرغت شأنها شأن جميع الصحف الأجنبية والوطنية لأنباء الحرب وميادين القتال، ونشرت المقالات

---

(١) الأفكار، ٢٢ أغسطس ١٩١٥.

(٢) محفوظات إدارة المطبوعات، ١٣ يناير ١٩١٨.

(٣) The Egyptian Gazette, August 1, 6, 7, 1914.

المتصلة في تمجيد إنجلترا وحلفائها والثناء على بسالتهم. وكانت شئون مصر السياسية لا تحتل من أعمدة الجازيت مكانا بارزا، إنما كان يقتصر اهتمامها على الشئون المالية وأنباء التجارة وأسعار القطن والأوراق المالية.

وتأتي صحيفة إجيبشان ميل (The Egyptian Mail) لترحب بالحماية حتى قبل إعلانها وتصف عزل الخديو بالحكمة والعقل[١]. وتؤيد صحيفة إجيبشان مورنينج ميل (The Egyptian Morning News) إنجلترا وتنادي بوجوب فرض الأحكام العرفية على مصر في حالة دخول الدولة العثمانية الحرب، كما طالبت بنفي الوطنيين الذين أسمتهم «المهيجين» إلى تركيا، وهاجمت صحيفة الشعب وباركت عزل عباس وإعلان الحماية[٢].

وسارت الصحف الفرنسية في نفس الطريق تؤيد وتحبذ وتبارك أعمال إنجلترا في مصر، ورغم التأييد لتلك الصحف من السلطة الإنجليزية فإنها خضعت للرقابة، فكثيرا ما نرى بين صفحاتها أماكن بيضاء ألغيت بفعل الرقيب.

من هذا نرى أن إنجلترا استطاعت فرض سيطرتها وأحكامها العرفية في هذه الفترة، وكممت أفواه الصحفيين، وشلت أقلامها، وأبقت ما تراه هى على هواها، وما هو متفق مع مصالحها معتقدة ومقتنعة أنها بذلك تقضي على أي حركة يمكن لها أن تثير الشعب المصري، لكن ما لبثت أن وضعت الحرب أوزارها حتى تغير الوضع في مصر ودخل في مرحلة جديدة.

ـ الفكـــــــر

تعددت الاتجاهات الفكرية في هذه المرحلة الصعبة التي مرت بها مصر، فانصب الاتجاه الأول على النزعة الاشتراكية التى سادت وسيطرت على عقول بعض المفكرين، وظهر ذلك بوضوح فيما كانت تنشره صحافة ذلك الحين من مقالات متفرقة إن دلت على شيء، فإنما تدل على أن موضوعات جديدة دخلت كمادة دسمة في أحاديث الناس يناقشون ويجدون فيها بصيصا من الأمل في المستقبل، وربما يكون مرد ذلك كله إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مرت بها مصر

---

(١) The Egyptian Mail, August 6, 1914.

(٢) The Egyptian Morning News, August 13, 1914.

هذا من ناحية، وظهور بعض المفكرين الاشتراكيين من ناحية أخرى. أما الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فقد لمسناها فيما سبق. وعن الاشتراكيين فكانوا كثيرين منهم شبلي شميل ونقولا حداد وإسماعيل مظهر وفرح أنطون وولي الدين يكن وسلامة موسى، وقد نشر الأخير في عام ١٩١٣ أول مؤلف عن الاشتراكية رد فيه على الاتهامات التي توجه إلى هذا المذهب، والكتاب في حجمه أقرب إلى المقال مما جعل تأثيره محدودا في تيار الفكر الاشتراكي. وكان سلامة موسى مؤمنا بالعلم الحديث، وما يقتضيه من ضرورة تطوير الأدب والحياة بأسرها مستهدفا من وراء ذلك كله أن يقيم بناء جديدا على أنقاض البناء القديم، ولم يأل جهدا في كل ما كتب ليقاوم الأسلوب القديم في التفكير والكتابة.

وفي أوائل عام ١٩١٥ صدر كتاب: «تاريخ المذاهب الاشتراكية» لمؤلف ظل مغمورا فترة طويلة من الزمن هو مصطفى المنصوري، لم تتح له ظروف الشهرة وذيوع الصيت ولا الانضمام إلى حزب من الأحزاب ولا حتى الحزب الاشتراكي المصري الذي تكون عام ١٩٢١ بسبب أنه كان يعمل بالوظائف الحكومية، بينما زملاؤه يعملون بالصحافة متحررين من تلك الوظائف، فضلا عن أن الاشتغال بالصحافة يتيح للكاتب الفرصة كي يتعرف جمهور كبير من القراء على آرائه وأفكاره، لذا فإن أحدا من المثقفين لم يدر بالمنصوري ولم يعرف عنه شيئا اللهم إلا المهتمون بدراسة تطور الفكر الاشتراكي المصري، وفي كتابه أحاط بالتيارات الاشتراكية والفكرية والتنظيمية التي عرفتها أوربا. وإيمان المنصوري بالاشتراكية كحل ضروري لعلاج المشكلات والأمراض الاجتماعية، يبدو واضحا من حديثه عما فعلته الاشتراكية لإصلاح المجتمع، وقد قدم برنامجا اشتراكيا تضمن العديد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والقضائية وما أسماه بالإصلاحات الديمقراطية[1].

وبذلك كان المنصوري على دراية وإحساس بالأمراض التي تنهش المجتمع وتنخر في عظامه كالسوس، وهذه المطالب في معظمها تمثل حلم مثقف مدرك للأفكار الاشتراكية التي سبق لها أن تحققت في بيئات أخرى، وتعبر في نفس الوقت عن أماني وتطلعات إنسان درس مختلف المذاهب الاشتراكية وتعرف على

---

(١) وادي النيل، ٦ إبريل ١٩١٥.

اتجاهاتها وأعلامها. ومن ثم فإنه كمفكر اشتراكي رائد تمكن رغم الظروف القاسية التي أحاطت به من أن ينشر آراءه تلك ويطبع من كتابه ثلاثة آلاف نسخة، وأنه نادى في عهد لم يألف هذا النداء بعد بآراء كانت تعد إلى ذلك الحين خيالية يوتوبية لا سبيل إلى تحقيقها أبدا.

وإلى جانب هذه المحاولات المجتمعة نجد مقالات متفرقة في صحف ومجلات هذه الفترة تدور حول ذلك، فتقول مجلة البيان: «إن غرض الاشتراكية الأكبر هو عدم حرمان العمال من المصادر الطبيعية للحياة ومن التعليم... إن النظام الحالي يفضي إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين أصحاب ملايين يقف في وجوههم جمهور من الفقراء المعدمين... الآن يجب أن تضع الأرض ورأس المال تحت حماية المجتمع وفي حوزته»[١].

وقال حسن كامل الشيشني داعيا للاشتراكية «إن التعاون يرمي إلى اقتصاد كبير من النفقات، وهو الوسيلة الممهدة للاشتراكية، وهو يرمي إلى تعميم امتلاك رءوس الأموال من بين أفرادها»[٢].

وفي الهلال كتب نقولا حداد تحت عنوان «الاشتراكية ما تطلبه وما لا تطلبه» مقالا شرح فيه مفهومية الاشتراكية، وأنها مبنية على سنة اجتماعية اقتصادية منصفة، وأن الوسيلة المشروعة الوحيدة لإنتاج الثروة هى العمل فقط[٣].

وراحت الآنسة مي تنادي هى الأخرى بالاشتراكية وتبين فضل الإخاء والمساواة، وبأن «الإخاء الدواء الشافي لآلام البشرية والمحرر الوحيد للعالم يساوي بين غنيهم وفقيرهم وقويهم وضعيفهم»[٤].

وكانت هناك عناصر من أبناء الطبقة الغنية تشارك في هذه الأفكار مدافعة عن الحرية والديمقراطية. فكتب هيكل في السفور تحت عنوان «الاشتراكية تخطو إلى الأمام» مقالا بين فيه أن الاشتراكية تمحو أصول الظلم، تريد الحق والعدل والحرية،

---

(١) البيان، مارس ١٩١٦، ص ص ٥٩، ٦٠.

(٢) الشباب، إبريل ١٩١٦، ص ٤٠٩.

(٣) الهلال، يوليو ١٩١٨، ص ص ٧٨٣ ـ ٧٨٥.

(٤) فتاة الشرق، مارس ١٩١٨، ص ٢٢٥.

وتطالب للناس بأكبر حظ من السعادة[١]. وحذا حذوه منصور فهمي في السفور بتمجيد الاشتراكية والأمل في أن تعم بين الأمم جميعا[٢].

وأن من يتتبع ما نشر في البيان، الفجر، السفور، وادي النيل سيجد أن الاشتراكية كانت حلما جميلا يراود مخيلات الكتاب، فعبروا عنه منفردين وفي أوقات متفاوتة، ونادوا بضرورة الأخذ بالنظام الاشتراكي، وكثيرا ما كانت المقالات تنشر دون توقيع من صاحبها، وحتى المقطم طالبت ألا تكون مصر بمعزل عن الاشتراكية[٣].

وبذلك قويت هذه النزعة ولقيت صداها في الفكر المصري في ذلك الوقت، فكانت مادة دسمة يتحدث بها الناس في مجالسهم، يجدون فيها بصيصا من الأمل في المستقبل، فهي رمز للنضال والكفاح والتمرد على الظلم، ورفض حياة الخضوع والاستسلام.

وقامت الصحف بحملة ضد الأغنياء، فقالت الأهرام: «أما البلاد فمع حالتها الحاضرة يوجد بها أغنياء كثيرون يملكون أطيانا وعقارات جمة ويستطيع كل منهم أن يتبرع بجانب عظيم من أمواله الوافرة تنفق على فقراء البلاد، وهذا لا يتم إلا بأن تأمر الحكومة بتأليف لجنة لكل مركز قوامها العمدة والأعيان والتجار والعلماء وتعين هذه اللجنة لجانا فرعية تؤلف لهذا الغرض وتفرض هذه اللجنة على كل مقتدر نقودا يدفعها أو غلالا لإعانة الفقراء»[٤].

وحدث فعلا هذا، ولكن بصورة أخرى«فقد علم محمد سعيد بك مأمور مركز ملوي أن جماعة من أهل بندر ملوي لجئوا إلى تكوين عصابة من أشقياء المركز لضرب ضريبة على الأغنياء لأن شقاء الحياة والضائقة المالية أثرت عليهم تأثيرا شديدا»[٥]. جرى هذا بناء على تحرك الرأي العام. وامتلأت صحافة الفترة بالشعر والأزجال التي تفيض بالمبادئ الاشتراكية بل وبالثورة على الوضع الاجتماعي والهجوم على الأغنياء. وتأصلت هذه النزعة لدى أغلبية الشعب المصري في تلك

---

(١) السفور، ١٧ يناير ١٩١٦.

(٢) نفس المصدر، ١٤ يونيو ١٩١٧.

(٣) المقطم، ٢٤ يوليو ١٩١٧.

(٤) الأهرام، ٦ سبتمبر ١٩١٤.

(٥) الوطن، ١٥ سبتمبر ١٩١٤.

الفترة، فبعد أن أصبح العمال في الطرقات عاطلين تعددت الحوادث، نظرا للضيق بهذا الوضع والتطلع للنظام الاشتراكي: «بينما كان أحد الموظفين لإدارة سكة حديد القباري يمر بين شون الأقطان القريبة من ترعة المحمودية قاصدا كوم الشقافة بين الغروب والعشاء، فاجأه أحدهم وطلب منه ربع ريال، فلما رفض أن يجيبه إلى طلبه قال له: كيف أنك تحمل هذه الساعة الذهبية الثمينة وهذه السلسة القيمة، وهذا الخاتم الغالي ونحن وأولادنا نعاني الآلام من الجوع ومر الفاقة؟»(١).

وقد وصل الأمر إلى أنه حدث أن«جماعة من طلاب المدارس في القاهرة اشتغلوا بنشر مطبوعات تحتوي على انتقادات جارحة على بعض إخوانهم من ذوي اليسار والجاه، وأوعزوا إلى ماسح أحذية بتوزيع هذه المنشورات أمام مدرسة درب الجماميز وراح البوليس يقبض عليهم»(٢).

وبجوار هذا الاتجاه، كان هناك اتجاه آخر تمثَّل في التحرر الفكري من القيود التي كانت مفروضة على المجتمع فيما يختص بالمرأة، حيث إنه نتيجة لإعلان الحماية البريطانية على مصر وإلغاء السيادة العثمانية حدث تغيير جوهري هو تحرير القضاء الشرعي من التقيد بالمذهب الحنفي الذي كان معمولا به وفقا للتبعية العثمانية، فأصبح مأخوذا من المذاهب الأربعة، وهي نفس الفكرة التي سعى إليها محمد عبده وكانت الدولة العثمانية عقبة أمام التنفيذ. وبذلك انفصلت المحاكم الشرعية عن محاكم الآستانة، وعين سلطان مصر قاضي مصر الأكبر. وفي عام ١٩١٥ شُكلت لجنة من علماء الأزهر ومُدرسي مدرسة القضاء الشرعي ومدرسة الحقوق برئاسة وزير الحقانية لوضع مشروع قانون الأحوال الشخصية لأحكام الزواج تستمد مواده من فقه المذاهب الأربعة(٣).

ولكن اعترض بعض رجال الدين عليه. وعقب تولى السلطان فؤاد، أُعيدت المسألة للبحث، ووضع مشروع آخر، وللسبب نفسه تم إرجاؤه إلى أن انتهت الحرب، وصدر قانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠.

---

(١) المؤيد، ٦ سبتمبر ١٩١٤.

(٢) الأمة، ٧ يناير ١٩١٦.

(٣) الإكسبريس، ٧ فبراير ١٩١٥.

وشغلت قضية السفور والحجاب مفكري هذه الفترة وأحدثت صراعا عنيفا، فأصبح هناك فريقان: من أيد الحجاب وانتصر له وعزا ما انتشر من فساد إلى السفور، وآخر دافع عن السفور ورأى ضرورة تحرير المرأة، فكانت معارك قلمية عنيفة استمرت طوال الحرب وانضم لكل حزب أنصاره. وظهرت صحيفة السفور وحصرت نفسها في مجال الانتصار لحرية المرأة والمناداة بوجوب سفورها[1]. وعلى نفس الدرب سارت بعض الصحف الأخرى، وخاصة تلك التي انصبت على الاهتمام بالمرأة وخرجت منها الصيحات «أيها النساء اخلعن الحجاب وضعن مكانه الفضيلة»[2]. ومضى الشعراء ينادون بالسفور، فيقول طه السباعى عن الحجاب:

إن كـــان حـسـنـا تـرغـبـون حصانة

فـالـعـلـم والأخـــلاق أفـضـل برقع

أو كـــان قـبـحـا فـاتـركـوه وشـأنـه

فـالـشـوك ليس بحاجة لـمـوشـع[3]

وكانت الآنسة مي على رأس المنادين بتحرير المرأة، ففي الحديث لها مع سلامة موسي تقول: «يجب أن تربى المرأة المصرية على أن تفكر، وإننا نريد جمعيات تجتمع فيها النساء للمناقشة، وبذلك يضطررن إلى التفكير بوعي وإدراك»[4]. وانبري الكثير في تجنيد المقالات وإقامة الحجج والبيانات على وجوب حرية المرأة وضرورة اختلاطها بالرجل في المجتمعات، وإلغاء انتقالها من رق أهلها إلى رق زوجها بدون حرية[5].

تبع ذلك المطالبة بالعدل والمساواة في الحقوق والواجبات بالنسبة للرجل والمرأة، وماجت البلاد بتلك الحركة النسائية، فنرى أسماء منصور تتحمس لتلك

---

(١) السفور، ٤ يونيو ١٩١٥.

(٢) الجنس اللطيف، مارس ١٩١٨، ص ص ٢٢٨، ٢٢٩. البيان، ٢٠ فبراير ١٩١٧، ص ص ٧٥، ٨٦، ٨٧.

(٣) السفور، ١٠ مارس ١٩١٦.

(٤) المستقبل، ٩ أغسطس ١٩١٤.

(٥) المنار، إبريل ١٩١٥، ص ص ٢٢٧، ٢٢٨.

القضية، وتخطب في الجمعيات العامة، وتطالب بذلك وتنقد سلطة الرجل المسيطرة المتحكمة، بل وتدعو المرأة للخروج إلى ميدان العمل[١].

وارتفعت صيحة وجوب تعليم المرأة ونبذ القديم من العادات والتقاليد حتى المسئولون نادوا بوجوب تعليم البنات[٢]. وتولت لواء الزعامة في هذه المسألة لبيبة هاشم صاحبة مجلة فتاة الشرق.

وتأسست الجمعيات النسائية مع عام ١٩١٤، وشاركت فيها المرأة بكل طاقتها ووضح فيها نشاط هدى شعراوي وزوجة إسماعيل عاصم وغيرهما. وتوسعت تلك الجمعيات، ووضعت نصب أعينها العمل على الرقي بالمرأة وتعليمها والاهتمام بمستقبلها[٣].

وكانت باكورة تلك المجهودات أن أقدم البعض من النساء على السفور، وخرجن بالملابس الملونة، وذهبن إلى المجتمعات، وشاركن في الأحاديث وأصبح يسمع لرأيهن، و تلك أولى الخطوات التي مهدت للمرأة أن تلعب دورا بارزا في ثورة ١٩١٩. لكن ذلك لم يمنع تمسك البعض بتفكيره الذي انصب على التمسك بالقديم.

ـ المســــرح

شهدت فترة الحرب العالمية الأولى في مصر نهضة كبيرة في المسرح خلقتها تلك الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها المجتمع، إذ كان لا بد من وجود ما يخفف من آلام الناس ويعزيهم في وضعهم ويعبر عن كبتهم وضيقهم وتبرمهم من تلك الأوضاع التي عاشوا فيها، ووقع عبء ذلك على المسرح الذي لعب دورا متميزا في هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر، فوجدت نهضة مسرحية جديدة على يد أفراد يعدون من أعمدة المسرح الحديث.

وأصبحت القاهرة في حركة دائمة، تقول الإكسبريس: «فإذا قضى الإنسان يومه

---

(١) الجنس اللطيف، سبتمبر ١٩١٧، ص ص ١٠١ ـ ١٠٦، مارس ١٩١٨، ص ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) نفس المصدر، مارس ١٩١٥، ص ٣٢٩، السفور ١٨ يونيو ١٩١٥، الكوكب ٦ نوفمبر ١٩١٧.

(٣) المنار، يناير ١٩١٧، ص ٥١، فتاة الشرق، فبراير ١٩١٧، ص ٢١٩، Les Nouvelles, 3 Mars, 1917.

مشغولا بعمله ففي الليل يقضيه مع عدد كبير في المسارح التمثيلية والموسيقية، ويمكن له أن يتنقل من مسرح بريطانيا إلى الكورسال إلى كازينو دي باري إلى الأوبرا السلطانية، ومن نادي الألعاب الرياضية إلى نادي الموسيقى الشرقية إلى نادي الفنون الجميلة، ومن جوق عكاشة إلى جورج أبيض إلى عبد الرحمن رشدي إلى جوق الريحاني الهزلية إلى منيرة المهدية إلى توحيدة المطربة»[١].

وفي عام ١٩١٤ اتفق كل من چورج أبيض والشيخ سلامه حجازي على تأليف جوق «أبيض وحجازي» فمثل رواية «صلاح الدين الأيوبي»، «عايدة»، لكن ما لبث چورج أبيض أن كون لنفسه فرقة خاصة في عام ١٩١٦ مثلت الأدب الغربي مثل «روى بلاس» لهوجو وترجمها نقولا رزق، ومسرحية «قيصر وكليوباترا» لبرنارد شو التي ترجمها إبراهيم رمزي[٢].

وازداد الإقبال على المسرح بشكل لم يكن معتادا من قبل «إن المسارح في كل ليلة تذاكرها مستوفاة من قبل الميعاد، إذ إن الإقبال عظيم جدا عليها في هذه الأيام، وهذه الحال لم يألفها صاحبها قبل الحرب، إن هذه المسارح في مصر تبيع أوراق دخولها للطالبين قبل الموعد بأربع وعشرين ساعة»[٣].

وفي أثناء الحرب فكر جماعة من الماليين في إنشاء شركة ترقية التمثيل العربي، لتقوم بتمثيل روايات من جميع الأنواع غنائية وغير غنائية على أن تكون كل رواياتها مؤلفة ولها صبغة مصرية أو شرقية، وكان من أنجح التمثيليات التي قدمتها رواية «الراهب المتنكر» عرضت علي مسرح الأوبرا ثلاث مرات في موسم ١٩١٦ وكتبها أمين الخولي وكان وقتذاك طالبا بمدرسة القضاء الشرعي[٤].

وانتعشت حركة التمثيل في مصر لدرجة لم تعهدها في أي وقت من الأوقات، وفي عام ١٩١٧ بلغت الجوقات مبلغا راقيا من الحركة الأدبية ولا سيما الجوقات الجدية منها، «إذ كانت الجوقات الهزلية محرزة من النجاح، بينما

(١) الإكسبريس، ٢٤ فبراير ١٩١٨.
(٢) محمد مندور، المسرح، ص ٤١.
(٣) الإكسبريس، ٢٤ فبراير ١٩١٨.
(٤) محمد مندور، المرجع السابق، ص ٤٣.

الجوقات الجدية نائمة حتى ذلك العام، ثم ما لبثت أن ظهرت في الأفق مثبته قدرتها وعظمتها»[1].

ونزل المثقفون ميدان المسرح، فمن بينهم كان المحامي والمهندس والأديب فعلى سبيل المثال كان عبد الرحمن رشدي محاميا قبل اشتغاله بالتمثيل مع فرقة چورج أبيض، وما لبث أن كون فرقة عام ١٩١٧ قدمت مسرحيات معربة وعربية، وميز فرقته أن أعضاءها كانوا من الشباب المتعلم ومن أبناء الأسر الكريمة، وكان محمد بك تيمور يكتب له رواياته الرائعة، فقدم رواية «العصفور في قفص» باكورة إنتاجه، فقامت بتمثيلها الفرقة في أول مارس ١٩١٨ [2].

وسرى حب الروايات غير العربية، وكان من أشهر الروايات التي قدمت «كارمن» للكاتب الفرنسي راسين بعد أن قام فرح أنطون الكاتب الروائي بتعريبها، وهى من نوع الأوبريت، ولحنها كامل الخلعي، وتولت منيرة المهدية وجوقها غناءها وتمثيلها[3].

وكان چورج أبيض زعيما للمسرح الدرامي، فلم يكن أحد يجرؤ على محاكاته أو عن أي محاولة لتقليده، وقد تربع على هذا المسرح طوال فترة الحرب وما بعدها، وتهافت الناس على رواياته فكانت بنواراته ومقاعده دائما مشغولة وبالحجز[4].

وارتقى التمثيل المسرحي على يد عكاشة وجوقه، إذ أخذ على عاتقه تمثيل الروايات العربية كرواية «طارق بن زياد». واستطاع سلامة حجازي أن يسهم بدوره في هذه الفترة فيصبح عميد التمثيل العربي[5]. ولو أن وافته المنية أثناء الحرب، إلا أنه ترك تراثا عظيما من بعده، وتمكن سيد درويش الذي عمل بفرقة چورج أبيض والريحاني وعلي الكسار ومنيرة المهدية وعكاشة، أن يكون لنفسه فرقة خاصة، فهو فنان ملحن قبل أن يكون مغنيا حسن الصوت، فصاغ أدواره في قوالب ذات حبكة فنية. وبذلك تعددت الفرق المشتغلة بالغناء المسرحي، وبلغ

---

(١) المحروسة، ٨ فبراير ١٩١٧.

(٢) الشباب، ١٦ أغسطس ١٩١٧، ص ١٣، محمد مندور، المرجع السابق، ص ٤٤.

(٣) الإكسبريس، ١٨ مارس ١٩١٧.

(٤) La Bourse Egyptienne, 5 Jan. 1915, The Egyptian Mail, April 10, 1918.

(٥) الإكسبريس، ٢٧ يونيو ١٩١٥، ١١ نوفمبر ١٩١٧.

نشاطها ذروته في سنوات الحرب، وقامت بينها منافسة شديدة بكل ما في هذه الكلمة من معنى(١).

أما المسرح الفكاهي، فكان في طليعته نجيب الريحاني، الذي بدأ عمله في عام ١٩١٦ ـ وكان موظفا بشركة السكر ـ برأس مال قدره خمسة وعشرون جنيها، ولم يكن لديه فرقة ولا روايات يمثلها، ولكنه أخذ يمثل على مسرح الشانزليزيه بالفجالة، ثم كون فرقة على مسرح «الإجبسيانه» وأصبح ملك الفكاهة، وخلقتها شخصيته المستقلة البعيدة عن التقليد وغير المعروفة قبل ذلك والتي تهافت عليها الناس، وكانت تحمل بين طياتها النقد اللاذع، وابتكر شخصية كشكش بك عمدة كفر البلاص، ونجح في رواياته الفرانكو أراب، ثم تعرف على بديع خيري ونجح الاثنان في كتابة الروايات، وكثر جمهور الريحاني، وأصبح من المستحيل وجود أي مكان خال في مسرحه، فهو غاص بالمشاهدين من كل طبقات الأمة(٢).

وكون مصطفى أمين فرقة افتتح بها كازينو «دي بارى» وضم إليها علي الكسار «البربري الأبيض» الذي كان يضحك الجماد(٣).

ولمع فن التمثيل الفودفيلي على يد عزيز عيد فكان له فضل استنباطه، وقام بتمثيل عدة روايات نقلت أكثرها عن الفرنسية وأشهرها «خلي بالك من إميلي»، «ياستي ما تمشيش عريانة»، «العمدة في باريس»، «مقدرش أقول» ودل ظاهرها على الفكاهة وباطنها على نواح أخلاقية(٤). كما حدث أن نسب الممثلون في هذا الفن إلى الحكومة التقصير في أعمالها في ترانيم مضى الشعب ينشدها كقولهم «يا حكومة أنت الملومة» وبذلك استطاعوا أن «ينفثوا في روح الشعب احتقار الحكومة بمثل هذه الألفاظ ويمهدون للناس طريق الاستهانة بها»(٥). ومن هنا يتبين أن التمثيل نقد المجتمع، فعرض المضار والفساد والضغط والكبت، وأظهر ذلك على مرأى ومسمع من الجميع.

---

(١) محمود أحمد الحفني، سيد درويش، ص ٩٥.

(٢) السيف، ١٥ أغسطس ١٩١٧، La Bourse Egyptienne. 2 Jan. 1917, The Egyptian Mail. April 19, 1918.

(٣) السيف، أول إبريل ١٩١٧.

(٤) المحروسة، ٨ فبراير ١٩١٧، السيف، ٤ مارس ١٩١٧، الوطن، أول أغسطس ١٩١٨.

(٥) المنبر، ٢٣ يوليو ١٩١٨.

ومضت الفرق الفنية تتنافس فيما بينها، فعاد هذا على الفن بمزيد من النشاط والثروة والتقدم، وفي حقيقة الأمر فإنه منذ عام ١٩١٥ حاول البعض السعي المتواصل في التأليف بين الأجواق المشتغلة بالتمثيل. ولم تمض سنة ١٩١٧ حتى ظهرت دعوة قوية لتآلفها، وقد سمى هذا المشروع باسم «نقابة التمثيل العربي» للعمل على إعلاء شأنهم وفنهم[١].

ونالت الإسكندرية نصيبها من النهضة الفنية، فقد وفد إليها جميع أرباب المغاني والأجواق، وانتشروا فيها ومنهم «داود حسني وشفيق وزكي مراد وجميل عزت وسلامة حجازي ومنيرة المهدية وعكاشة»[٢]. وغصَّت مسارحها بالحاضرين، وارتادها بعض من جنود الإمبراطورية أثناء إجازاتهم.

وأصبحت المرأة من رواد المسرح، تقول الإكسبريس: «رأيت فتيات وسيدات وطنيات يفضن بمسرح الكورسال وقد شغلن قسما كبيرا منه غير متحجبات يرتدين أحسن زي ويبدون في أبهى منظر، وعلمت أن المرأة المصرية تسبق الرجل إلى المسرح»[٣].

وتشجيعا للمسرح والعمل على الرقي به، أصدر الأديب محمد حسن مجلة شهرية أسماها «الأدب والتمثيل». وولعت القلوب بالتمثيل حتى الطلبة راحوا يمثلون الروايات الأدبية كأنهم درسوا هذا الفن في عدة كليات[٤]، لقد آمنوا بما حواه من المعاني والحكم والمواعظ وما تضمنه من أخلاق وعادات، بالإضافة إلى أنه يُعد مرآة للمجتمع.

أما دور السلطة العسكرية إزاء الفن، تلك التي استطاعت أن تكمم الأفواه طوال فترة الحرب وتقضي على كل معارضة ضد تصرفاتها، فقد تبين مما سبق أنها لم تتمكن من أن تقضي على هذا المنفذ الجديد الذي طرأ على المجتمع في ذلك الوقت، فهي تعلم مدى تأثير فن المسرح على الشعب ودرجة اهتمامه به، فلم تستطع وقفه لخوفها من تذمر الأهالي، وكمثل الصحافة والبريد أخضعته بالتالي للرقابة التي انصبت على

---

(١) المحروسة، ٢٠ يناير ١٩١٧.

(٢) الإكسبريس، ٦ أغسطس ١٩١٦.

(٣) نفس المصدر، ٢٤ فبراير ١٩١٨.

(٤) الدليل، ٣ فبراير ١٩١٧.

الممثلين ورواياتهم والمطربين وأغانيهم، فاستدعى سلامة حجازي للتحقيق لبيت في رواية قدمها عقب عزل عباس حلمي وتولية حسين كامل إذ قال:

عم يخون وأم لا وفاء لها   أم ولكن بلا قلب ولا كبد

ويقول محمد بهي الدين بركات أنه عندما غنى الشيخ سلامة حجازي في رواية شهداء الغرام:

زمن يعلمنا الفجور ملوكه   فيه وآثام الخنا ملكاته

قامت ضجة عنيفة وهدد الشيخ في حريته، وبإغلاق مسرحه، وأُرغم على التعديل فصار:

زمن يعلمنا الفجور شيوخه   فيه وآثام الخنا ساساته

ويُسجل جورج طنوس الذي كان يعمل بالتمثيل مع سلامة حجازي هذه الواقعة «في مساء الأحد ٣٠ سبتمبر ١٩١٧ مثل في تياترو برنتانيا رواية شهداء الغرام، ومثل إذ ذاك تمثيلا شائقا، أُعجب به كل الشاهدين، حتى جعل الكل يقفون هاتفين «ليحى الشيخ». وفي صباح اليوم التالي قصدت وإياه دار الحماية لأمور تخص الجوق»[١]. وعندما قدم علي الكسار وأمين صدقي رواية «ليلة ١٤» لإجازتها تدخلت الرقابة، وجعلت اسم الرواية «القضية ١٤»[٢]. كما رأت السلطة العسكرية إغلاق قهوة «نزهة النفوس» التي كانت تشدو فيها منيرة المهدية. وذلك بسبب تصرفات الجنود الأستراليين وخروجهم عن الحدود اللائقة[٣].

ورغم القيود فقد استطاع المسرح أن يؤدي دورا مهما وأن يهيئ الأذهان، ويعد النفوس لاجتياز أهم مرحلة تاريخية للنضال المصري المتمثلة في ثورة ١٩١٩ فكان للفن وبالذات المسرح دور كبير في المشاركة فيها بكل إمكاناته.

---

(١) جورج طنوس، سلامة حجازي، ص ٧.

(٢) صبري أبو المجد، زكريا أحمد، ص ١٤٩.

(٣) آخر ساعة المصورة، ٢٤ سبتمبر ١٩٣٩، ص ٢٥.

الفصل الخامس

الميدان الحربي

الصراع العسكري

بإعلان الحرب العالمية الأولى، ساءت العلاقة بين الدولة العثمانية وإنجلترا، بعد تلك الإجراءات التي اتخذتها كل منهما تجاه الأخرى وخاصة في المجال البحري.

واشتغل الساسة الألمان والأتراك بمسألة مصر والسعي في ضرورة انتزاعها من أيدي إنجلترا، ولذا كان عليهم أن يحققوا ذلك عن طريق الحرب، وأُعدت الخطة التي شملت الزحف على الجهات المصرية من الشرق والغرب والجنوب.

ـ الحملة العثمانية الأولى

بعد أن رئي ضرورة إعلان الموقف صراحة بحتمية الاستيلاء على مصر، تعانقت المصالح العثمانية والألمانية من أجل تحقيق المصلحة. فالدولة تواقة وبكل رغبة في إعادة مصر إليها خاصة وأن هناك من سيقدم لها المعونة لتحقيق ذلك، وكثيرا ما كان يتردد على مسامعها قول الإمبراطور الألماني «خذوا مصر فليس أمامكم سوى قناة السويس تجتازونها»[1]. كذلك فإن في الحملة إحداث الارتباك لبريطانيا والسيطرة على قناة السويس الشريان الحيوي لإمبراطوريتها، وهذه النقطة راقت ألمانيا التي كثيرا ما رأت ضرورة ضربها عن طريق مصر، ولطالما دارت بخلدها هذه الفكرة.

---

(١) على فؤاد بك، الحملة المصرية، ص ٤٤.

ومن هنا كان اللقاء في ضرورة إصابة المواصلات البريطانية بالشلل، وبذلك يكون من السهل التأثير على موقف بريطانيا السياسي إزاء أملاكها هذا من ناحية، وإرهاقها من الوجهة الاقتصادية بعد تحويل طريقها إلى رأس الرجاء الصالح[1] من ناحية ثانية، ومنعها من تجميع وإعاشة احتياطي استراتيجي كبير وهو ما كانت تأمل أن تجمعه في مصر من ناحية ثالثة، وإعاقتها في تنفيذ تعهداتها في الجبهة الغربية من ناحية رابعة. ويجب أن نذكر أخيرا أن ألمانيا نفسها كثيرا ما راودتها فكرة سيطرتها على مصر وإحلال نفسها محل بريطانيا.

أظهرت كل من الدولة العثمانية وألمانيا للمصريين في الآستانة أن الهدف من تكوين حملة على مصر هو إرجاع الحالة فيها إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال البريطاني، والاحتفاظ لمصر بالامتيازات التي خولتها لها الفرمانات[2]. وصرح السفير الألماني في الآستانة بأن طرد الإنجليز من مصر لا يترتب عليه جعلها ولاية عثمانية، بل إنها ستكون مستقلة في أعمالها الداخلية، وإنما عليها أن تستأذن الباب العالي في بعض المسائل الخارجية، وأن تحفظ فيها الامتيازات الخديوية، وأن تكون مصر بالنسبة للدولة العثمانية كبڤاريا بالنسبة لألمانيا[3]. وهنا يجب أن نُسجِّل بأن الآمال قد تمكنت بشأن إمكانية ثورة المصريين على الإنجليز ومساعدتهم للحملة أثناء زحفها على أرضهم.

وبالرغم من استعدادات الدولة لهذا المشروع، فإن الصدر الأعظم أنكر قطعيا للسفير الإنجليزي قصد الهجوم على مصر، ولكن جاءت التقارير من شيتهام بمصر إلى جراي لتؤكد حتمية الحملة العثمانية على مصر، ففي ٢٤ سبتمبر ١٩١٤ أرسل إلية يقول «إن بعض العربان السواري المتسلحين اجتازوا الحدود المصرية، ويقال إنهم محرضون من الجنود العثمانية، وإن خط الحجاز محفوظ لمرور العساكر». ثم كتب في ٢٥ سبتمبر عن التجهيزات العثمانية «إن ألفين من العساكر مرّوا على غزة في ليلة ١٩ سبتمبر ومعهم مهمات حربية متجهين إلى الحدود عن طريق شاطئ البحر» وفي نفس التاريخ يذكر «إن شخصين ألمانيين من مستخدمي سكة بغداد أحدهما

(١) الأهرام ٤ فبراير ١٩١٦.
(٢) أحمد شفيق، مذكراتي...، ص ص ٢٣، ٢٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

من الخبراء العالميين في العمليات الفقاعية ووضع الألغام، تركا حلب في صباح اليوم قاصدين الشام، وأخبر الثاني خادمه أنهما في الطريق للعقبة، وكان معهما ألف وستمائة خرطوشة من الديناميت وألف وخمسمائة متر من الأسلاك المفرقعة»، وفي تقرير في ١٥ أكتوبر يُسجل «أُرسل جملة ضباط ألمان إلى بر الشام لملاحظة الجنود هناك وتعليمهم لأجل الحرب، ولجمع المهمات واللوازم، وتجهيز خطوط المواصلات، وأخذ التدابير اللازمة للدفاع عن الشاطئ». وفي ١٦ أكتوبر يُبلغ لندن «أن حكومة يافا المحلية وزعت عشرة آلاف بندقية على العرب، وتم استخدام بعض العربان في حفر الآبار، وبأن المحل المقصود الآن هو العقبة»[١].

ومضت الدولة في تعبئة جيوشها، وراحت بريطانيا تلفت نظرها أمام تلك الإجراءات التي تتخذها، وأنها مسئولة أمام الدول عن سلامة قناة السويس، كما أنها عدَّدت الخطوات التي تقوم بها الدولة تمهيدا للحملة على مصر، وحذَّرت من محاولات إثارة المصريين[٢]. ولم يفت ذلك في عضد الدولة، وراح الجناح العسكري الألماني يتعاون مع عسكرييها في وضع الخطط للغزو المشترك لمصر.

وظهر جليا الاتجاه الألماني العسكري الذي مثله ڤون ساندرز، إذ رأى ضرورة حجز أكبر قوة بريطانية في مصر والعراق، وذلك للوقوف أمام الوصول إلى منطقة العمليات الرئيسية، وأنه بمجرد تهديد القناة سيضطر البريطانيون لتركيز قوات كبيرة فيها للدفاع.

وحاولت الآستانة استغلال وجود عباس لديها لإشراكه في الحملة، وذلك حتى يسهل لها الأمر فى دخول مصر، وكان ذلك وفقا لرغبة المصريين فيها، ولكن بعد التفكير، وعند الإعداد النهائي للحملة، استقر رأي الدولة على استبعاده حيث كان يخشى أن «يحدث اتفاق بين العساكر الشامية والخديو والمصريين، فلذا كان الصدر يريد إبعاده عن القيادة»[٣].

---

(١) كوك، إدوارد، تلخيص أسباب انقطاع العلاقات الودية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية المدونة بالمكاتبات الرسمية المنشورة من وزارة الخارجية البريطانية بلندن، ص ص ١٤، ١٥.

(٢) نفس المصدر، ص ١٦.

(٣) أحمد شفيق، مذكراتي...، ص ص ٣٨٨، ٣٨٩.

ويرجع محمد فريد أسباب ذلك إلى أن أنور باشا كان يخشى تداخل عباس في القيادة لعدم استعداده العسكري، وكان يرى ألا يسافر إلا بعد أن يتم النصر للجيش العثماني[1]، وأخيرا رأى أنور باشا أن يكون جمال باشا هو القائد.

طلب جمال باشا من عباس خرائط مصر، فرفض الأخير، وتأكد رفضه عندما علم أن ما أبداه من ضرورة تعيين عمه البرنس إبراهيم حلمي في الحملة ليدخل مصر نائبا عنه قد قوبل بعدم الرغبة من الجانب التركي[2].

وقع الاختيار على ڤون كرس (Von Kress) الألماني ليكون رئيسا لهيئة أركان الحرب في الحملة. ومنذ اللحظة الأولى راح يدب الحماس في الجنود «حملتكم ستزحف على سيناء وتجتاز الحدود المصرية، فإذا وصلتم إلى القناة لن يبقى أمامكم إلا بضع ساعات، فلا تدعوا أقل فكرة في الارتداد تخطر ببالكم، وإذا ارتددتم عن القناة، فاعلموا أنكم ستلاقون الموت الذي لا مفر منه، إن لم يكن من الصحراء فمن يد الجيش الاحتياطي الذي يسير وراءكم»[3].

كان الجيش العثماني منظما على أسس خمس عشرة فرقة، وشمل خليطا من الأجناس أرمن، أكراد، سوريين، چراكسة وهم على قسط ضئيل من التعليم، فيستطيعون القراءة والكتابة وفهم الأوامر الصادرة إليهم من رؤسائهم[4]. وبالرغم من وجود حوالي الثلاثة آلاف من العسكريين الألمان[5]، فإن الجيش العثماني لم يكن قد أعد الإعداد الكامل للحرب، بالإضافة إلى أنه كان من العسير على هذا الجيش فهم العقلية الألمانية التي تميل إلى الدقة والنظام.

وفي أكتوبر ١٩١٤ كان الفيلق التركي الثامن بقياة جمال باشا مكونا من ثلاث فرق تصحبه بعض قوات من الفيلق الثاني عشر وقوات الخط الثالث، يتخذون من سوريا قاعدة لهم[6]. وتشكّلت الطليعة من فرقة رديف عربية أخذت من بدو شبه

---

(١) محمد فريد، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٢) نفس المصدر، ص ١٠٢.

(٣) الأهرام ٨ فبراير ١٩١٥.

(٤) Kearsy, The Operations in Egypt and Palestine. 1914 to June 1917. p.3.

(٥) الأهرام ٢٩ يناير ١٩١٥.

(٦) Wavell. The Palestine Campaigns, p.28.

الجزيرة، بلغت عدتها ما بين ثمانية وعشر آلاف، وحشدت بين القدس والعقبة، ولم تكن مدربة على الفنون العسكرية[1].

وأُلحقت بالحملة الفرقة العاشرة وبعض المدفعية الثقيلة وبراطيم وقولات ذخيرة[2]، وجُهزت بعجلات عرض دائرتها ٦ بوصة، والقصد من تعريضها توزيع ثقل المدافع فلا تغرز في الرمال. وكان بصحبتها ثمانية آلاف جمل، ألفان منها لجر الأحمال التي وضعت في مركبات زحافة على الرمل، وستة آلاف لحمل الزاد والذخيرة، وكان معها جسر مؤلف من ستة وثلاثين زورقا حديديا لمده على قناة السويس[3].

وصحب الحملة طلبة مصريون كانوا قد حضروا من لندن وقت إعدادها، وتقدموا إلى وزارة الحربية العثمانية للتطوع في القسم الطبي للحملة[4]. وقبل أن تمضي الحملة في طريقها كان اللقاء بين قائدها وأفرادها، الذي تردد فيه ضرورة تحرير مصر وديعة الإسلام من أيدي المغتصبين الإنجليز[5]، كما أعلن القائد أنه لن يعود إلى عاصمة بلاده قبل أن يدخل القاهرة[6]، وأعقب ذلك بأن أصدر أوامره بخصوص المكافآت التي ستصرف لمن يقع في ميدان الحرب سواء أكانت مالية أو رتب عسكرية أو أشياء عينية[7].

وفي ١٥ نوفمبر ١٩١٤ كانت هناك قوة من الأتراك تبلغ حوالي خمسة آلاف من المشاة، وثلاثة آلاف من البدو المساعدين قد وصلت إلى العريش، ولم يمض إلا أربعة أيام، إلا وكانت في العبد وانتقلت منها إلى بير النوس. وعندما علمت الآستانة

(١) تاريخ الحرب العظمى، جـ ٧، ص ٤٦، Manifold, An Outline of The Egyptian and Palestinian Campaigns 1914 - 1918, p.7.

(٢) Ibid, Kearsy, op. cit., p. 2.

(٣) تاريخ الحرب العظمى، المصدر السابق.

(٤) أحمد شفيق، مذكراتي...، ص. ٣٩.

(٥) جمال باشا، مذكرات، ص ٢٣٧.

(٦) Elgood, The Transit of Egypt, p. 218.

(٧) الأهرام أول نوفمبر ١٩١٥.

بهذا التقدم أعلنت أن احتلال قناة السويس قد تم[١]. كذلك أرسلت قوة تركية فاحتلت العقبة في ١٧ نوفمبر، وثبتت الألغام في خليجها. ومنذ ٢٠ نوفمبر بدأت المناوشات على الحدود بالقرب من العريش مع حرس الحدود، وتمكن الأتراك آنئذ من أسر كتيبة مصرية[٢].

وفي يناير ١٩١٥ تجمعت القوات في بير سبع التي اختيرت كقاعدة للتقدم وهي على حدود الصحراء الفاصلة بين مصر وفلسطين، وهدفت الخطة التركية التقدم تجاه القناة وكان لدى جمال باشا نحو مائة ألف من القوات في الشام، وأصبح عليه أن يختار بين الطرق الثلاثة: الأول وهو الطريق الساحلي من العريش مارا ببير العبد وقاطية إلى القنطرة، والثاني عبر تلال سيناء ويمتد من بير سبع والعوجة مارا بالحسنة والجفجافة وبئر حمه ووادي المخشب إلى الإسماعيلية، والثالث طريق الحجاج من القسيمة ونخل إلى السويس[٣].

وأنيط الزحف على القناة بالفرقة الخامسة والعشرين، مضافا إليها كتيبة من الضباط والجنود. أما عن الفرقتين الثامنة والعاشرة، فإحداهما لمهاجمة القناة والأخرى للقيام بالخفارة. وكان على القلب أن يتوجه من بير سبع إلى الإسماعيلية، والجناح الأيمن يتبع طريق غزة ـ العريش ـ القنطرة، أما الجناح الأيسر، فعليه أن يسير من قلعة النخل والسويس. ولم يتيسر لمعظم الجيش محاذاة الساحل بسبب قبض البريطانيين على زمام السيادة البحرية، ولم يكن له غير الإمعان في قلب الصحراء بدون طرق واضحة ولا خريطة منظمة[٤].

إذن فاطريق الرئيسي هو طريق الوسط، واجتيز بقوة قدرت بستة آلاف من المشاة وبعض المدفعية والبراطيم في مواجهة سيرابيوم وطوسون، ووضعت قوة مماثلة في مواجهة معدية الإسماعيلية. أما بالنسبة للشمال فقد أنيط لثلاثة آلاف من المشاة

---

(١) Manifold, op. cit., p. 11.

(٢) لمزيد من التفصيلات، العدل ٢٥ نوفمبر ١٩١٤، The Times, Nov. 25, 1914.

(٣) Tonnele. L'Angleterre en Méditerranée, p. 163, Hallberg, The Suez Canal, p. 341, Wavell, The Palestinian Campaigns, p. 29, Manifold, op. cit., p. 8.

(٤) علي فؤاد بك، المصدر السابق، ص ٥٢.

ومعهم بعض الفرسان وبعض المدافع في مواجهة القنطرة والفردان، كذلك في الجنوب وُجد ثلاث كتائب وبطارية مدفعية جبلية[1].

وصمَّم جمال باشا على أن يستعمل الطرق الثلاثة للوصول إلى قناة السويس، فالطريق الساحلي خصص له كتيبتين وبعض الفرسان ووحدة من المدفعية يتألف مجموعها من ثلاثة آلاف جندي، والطريق الأوسط عبر سيناء فجعل الهجوم منه لأنه ـ كما سبق القول ـ أقل تعرضا لسفن الأعداء، كما أنه أقل الطرق احتمالا للهجوم في نظر البريطانيين، فضلا عن أن سطح هذا الطريق أصلب من الطريق الشمالي، وأخيرا فإن مدينة الإسماعيلية والترعة الحلوة تقعان في نهاية هذا الطريق، وعليه فالأمر سهل للقاهرة، فخصصت له ست كتائب من المشاة والمدفعية الثقيلة ووحدات الكباري، أما الطريق الأخير من نخل إلى السويس فقد خصص له ثلاث كتائب وبطارية مدفعية جبلية[2].

وفي ١٣ يناير ١٩١٥ وصلت القوات الزاحفة إلى العوجة والقسيمة، ووصل إلى بير العبد سبعمائة جندي تقدموا تجاه دويدار، وهاجموا نقطة التل وأصبحوا في طريقهم للقنطرة، ووصل الجناح الأيمن الزاحف من العريش تجاه القنطرة، بينما الجناح الأيسر تقدم ووقف مقابل السويس، وراح جمال باشا يشجع جنوده ويحثهم على الجهاد في سبيل الله وراحت الموسيقى والأغاني تردد «الراية الحمراء تخفق فوق القاهرة»[3].

من هنا نرى أن الأتراك أصبح لهم أربع نقاط ارتكاز في سيناء ومنها تقدمت طلائعهم نحو القناة، الأولى في بير قطية (تبعد عن القنطرة ٤٧ ك.م)، والثانية في بير الدوار (على مسافة قريبة من السابقة)، والثانية في مياة حارب (على بعد ١٠٠ كـ.م جنوب الإسماعلية)، والرابعة في بير مابيوم (بين السويس ونخل). وبذلك تحكموا في جميع تلك الطرق[4].

---

(١) Kearsy, op. cit., p. 9.

(٢) Ibid. p. 41.

(٣) جمال باشا، المصدر السابق، ص ٢٦٣، Manifold, op. cit., p. 12

(٤) الأهرام ٤ فبراير ١٩١٥.

وكانت العوامل المتحكمة في اختيار الطرق، تتوقف إلى حد كبير على المياه، والتسهيلات المتوافرة لنقل المدافع، لذا كان قرار الأتراك في استخدام الطريق الأوسط للتقدم منه صوب القناة. وفي ٢٦ يناير ١٩١٥ تقدمت القوات وتزايدت أعدادها، وتم الاستيلاء على القنطرة(١) واعتقدوا أنه بنجاح هجماتهم، سيكون بالإمكان قطع السكة الحديدية التي تصل القناة بالنيل، ويصبح الطريق سهلا للقاهرة.

وإذا انتقلنا إلى الأرض المصرية نجد أن القيادة العامة للقوات البريطانية في قبضة مكسويل، ولم يكن غريبا عن مصر، إذ قضى بها ثلاثين عاما(٢)، ومن هنا راح يخطط للأعمال الحربية، فجعل الدفاع عن منطقة القناة مستقلا ومقره الإسماعيلية وقائده جنرال ولسون (Wilson)(٣). وعندما رأى أن تلك المنطقة ممتدة امتدادا طويلا أمر بغمر جزء كبير منها بالمياة ما بين بور سعيد والقنطرة وذلك لحصر خط القتال، ولم يحاول الاحتفاظ بالمنطقة الشرقية من القناة ما عدا بعض المراكز الدفاعية التي أقيمت على ضفة القناة الشرقية، أما الضفة الغربية فقد حُفرت الخنادق على امتدادها، ونُظمت الحراسة على طول القناة في شكل دوريات(٤). وقُسمت دفاعات القناة إلى أربعة قطاعات الشط والكوبري وجنيفة، والدفرسوار وسيرابيوم، والمعدية والفردان والبلاح، والقنطرة وملاحات بور سعيد(٥).

وعندما علمت القيادة البريطانية الخطط الحربية التي تحاك ضد الإنجليز ـ كانت لديها كل المعلومات عن التحركات الجارية بناء على ماقامت به الوحدة الجوية البريطانية، وتلك التقارير التي وصلت القيادة عن استعدادات حملة الأتراك على القناة سواء في مسألة مخازن التموين أو عدد القوات أو الطرق المعدة لزحفهم ـ وزع ولسون على القناة قواته التي شملت الفرقة العاشرة والحادية عشرة الهنديتين،

---

(١) Manifold, op. cit.

(٢) Wavell, The Palestinian Campaigns.. p. 25, Arthur, Life of Kitchener, vol. 11, p. 96, Macmunn, Military Operation, p. 127.

(٣) Manifold, op. cit., p. II, Douin, L'attaque du Canal de Suez, pp. 64, 65.

(٤) تقرير جون مكسويل عن الدفاع عن القطر المصري منشور بلندن جازيت، ونقلته عنها الأهرام في ٨ يوليو، والعدل في ١٢ يوليو ١٩١٦.

(٥) Kearsy, op. cit., p. 41.

لواءات الفرسان الإمبراطوري، فيلق من الهجانة البيكانير، ثلاث طوبجية مدفعية جبلية، بطارية مدفعية مصرية[1]، وصدرت الأوامر للسفن الحربية البريطانية والفرنسية ـ سبع بريطانية واثنتين فرنسية ـ باحتلال مواقعها المخصصة للدفاع عن القناة[2]. وبذلك سهلت المراقبة، وعززت قوة المدفعية، وقللت المواجهة التي كان على الجيش المحافظة عليها بمقدار ٣٠ ميلا، ونُظمت فوق ذلك لانشات مسلحة يقودها رجال السلاح البحري الملكي[3].

كانت هناك في القيادة البريطانية وجهتا نظر مختلفتان: أولاهما ترى الدفاع من خارج منطقة القناة، وذلك في صحراء سيناء وما بعدها، وثانيهما يدعم فكرة الدفاع عن القناة في منطقة القناة نفسها، وتغلب الرأي الثاني خوفا من أن القوات قد يضعف انتشارها في الصحراء من كفاءتها[4].

أنشئ خطان للدفاع عن القناة: الأول في شرقيها، والثاني في غربيها، وخصص الأخير للدفاع الحقيقي، أما الشرقي فكان للحراسة والمراقبة، وأُعد نظام للمواصلات السلكية واللاسلكية لربط جميع النقط بمراكز الرئاسة[5].

وفي حقيقة الأمر، فإنه منذ إعلان الحرب، كانت بريطانيا قد أعدت للأمر عدته، فأخذت تتوافد على مصر قواتها المختلفة وخاصة من الهند، ولم يأت آخر ديسمبر ١٩١٤ إلا وبلغ مجموع القوات البريطانية حوالي السبعين ألفا، ومالبث أن ازدادت تلك الأعداد، واستتبع ذلك أن أصبحت مصر قاعدة للعمليات الحربية للحلفاء في شرق المتوسط (Levant Base)[6].

هدفت الخطة البريطانية إنهاك قوى القوات المهاجمة في الصحراء، ثم التربص لها على القناة، هذا في الوقت الذي كتب فيه مكسويل إلى وزارة الخارجية يعلمها بخطوات الأتراك وحلفائهم، ويوضح ماوصلوا إليه بشأن ضم بدو سيناء في الشرق،

---

(١) Macmunn, op. cit., pp. 22, 23. Manifold, op. cit., p. 10. Wavell, The Palestinian Campaigns., p. 27.

(٢) Tonnele, op. cit., p. 163. Kearsy, op. cit., pp. 22, 42.

(٣) Manifold, op. cit., p. 10. Wavell, The Palestinian Campaigns p. 27.

(٤) Revue de deux Mondes, Jan. 1, 1926 p. 151.

(٥) Hallborg, op. cit., p. 342. Kearsy, op. cit., pp. 12, 22.

(٦) Manifold, op. cit., p. II. Arthur, Kitchener et la Guerre, p. 127.

وأتباع السنوسي في الغرب، ويطلب ضرورة التقرب من عرب مكة واليمن حتى يتمكن من ضمان نجاح عملياته العسكرية[١].

وفي ٣٠يناير ١٩١٥ وصلت الطلائع العثمانية إلى أقرب النقاط من الاستعدادات الحربية التي أقامها الإنجليز على القناة، وحدث الاشتباك الأول في غرة فبراير بين البريطانيين والأتراك على طول الطريق من سيرابيوم إلى الفردان، واستمر هجوم الأتراك عند الإسماعيلية والمعدية والكوبرى، إلا أن إعصارا شديدا جعل الرؤية متعذرة، فتوقف القتال[٢].

حدد جمال باشا ليلة ٢/ ٣ فبراير للهجوم، فجعل قوة للاستيلاء على القنطرة، وخصص الآلاي الثامن والستين للفردان والإسماعيلية، وركز قوة أخرى على منطقة السويس ورأى أن تزحف الهجانة على سيرابيوم، بالإضافة إلى القوة الاحتياطية، كما نظم مسألة المدفعية لتحطيم السفن البريطانية في بحيرة التمساح[٣].

ووقعت المعركة الرئيسية عند محاولة الأتراك اجتياز القناة في طوسون، وذلك أنه عقب صدور القرار التركي باجتياز القناة بواسطة كوبري نقالة وأطواف تحت حماية المدافع، تظاهرت القوات البريطانية بالضعف ـ كما يؤخذ من البلاغ الرسمي ـ حتى تمكن الأتراك من مد الكوبري[٤]. وبدأ الأتراك يعبرون القناة، وفي بادئ الأمر خيل إلى جمال باشا أنه دخل مصر، فأبرق للآستانة بذلك، وهناك وعلى الفور أقيمت الزينات ورفعت الأعلام معبرة عن النصر[٥]. وأثناء الزحف كانت المدفعية التركية تطلق نيرانها على طوسون وسيرابيوم، ولكن المدفعية البريطانية ردتها، وذلك بعد استخدام الخدع العسكرية[٦].

ومن الطريف أنه كان هناك من الأتراك من اجتاز القنـاة سبـاحة.إذ كان جمال باشا

---

(١) Ibid.

(٢) Kearsy. op. cit., p. 24. Manifold, op. cit., p. 12.

(٣) الأهرام أول نوفمبر ١٩١٥.

(٤) نفس المصدر ٤ فبراير ١٩١٥.

(٥) جميل جبران قودم، مذكرات معتقل، ص ٣٧.

(٦) الأهرام ٤ فبراير ١٩١٥، وادي النيل ٢٦ فبراير ١٩١٥.

قد وعد الجندي الأول الذي يركز العلم العثماني على رأس مصر بجائزة[1]، ولكنهم أسروا في الحال. كذلك تمكن عدد من البراطيم وقارب من الجناح التركي من عبور القناة ولكن قضى عليهما. وواصل الأتراك الهجوم حتى تمكنوا من الوصول إلى قرب مواقع الإنجليز الذين أفلحوا في القيام بهجوم مضاد أرغم الأتراك على الانسحاب، ولكنهم مالبثوا أن ردوا مرة أخرى، ثم أعادوا الكرة وضربوا النقط البريطانية التي فتحت نيرانها عليهم. وأخيرا وفي مساء ٣ فبراير أمر جمال باشا قواته بالانسحاب وأعلن أن ما قامت به قواته لم يكن القصد منه إلا استصلاح دفاعات القناة[2].

ومما لا شك فيه أن جمال باشا قد حقق ما أراده الألمان ألا وهو احتجاز قوات بريطانية كبيرة على القناة وتأجيل حملة الدردنيل. وكان الأمل ما زال يسيطر عليه في مساعدة المصريين للأتراك الذين قال عنهم إنهم سيثورون ضد بريطانيا بمجرد أن تصل جيوشه إلى القناة، وعندئذ يقع الإنجليز بين نارين العدو في الخارج والثورة في الداخل[3]. لقد صاحبه الفشل الذي تعددت وجوهه، فلم يكن هناك احتمال للحصول على السرية والمفاجأة وذلك لطول المسافة[4]، ثم صعوبة المواصلات خاصة في سيناء تلك التي عبّر عنها مكسويل لأحد چنرالاته بأنها حليفة للإنجليز وبأن نهاية الأتراك ستكون على يديها[5]، فالمياه فيها قليلة مما دفع الضباط الأتراك إلى منع الجنود من استعمال الماء، هؤلاء الذين ازدادت أعباؤهم بجر المدافع والعربات، حيث إن الحيوانات كانت تغرز حوافرها في الرمال، فساءت حالتهم حتى لقد قال البعض «إن اتساخ أجسامنا وما علق بها من البراغيث والقمل كان أشد على أنفسنا من الموت»[6]، وقد فتكت الأمراض بمعظمهم، وساعد على ذلك قلة الأطباء ونقص الأدوية وسوء التغذية[7].

---

(١) جميل جبران قودم، المصدر السابق.

(٢) Wavell, The Palestinian Campaigns, pp. 30, 31, Manifold, op. cit., pp. 12, 16, Arthur, Kitchener et La Guerre, p. 107, Kearsy, op. cit., pp. 24, 43, 44, 45.

(٣) Douin, op. cit., p. 88.

(٤) الأهرام ٤ مارس ١٩١٥.

(٥) Massey, The Desert Campaigns, p. 20.

(٦) الأهرام ١٥ فبراير ١٩١٥.

(٧) جميل جبران قودم، المصدر السابق، ص ٣٦.

وبذلك انهارت نفسية الجنود فيذكر شاهد عيان «تألفت الحملة على مصر بحماس شديد في جميع البلاد وكانت خطب الحض على فتح مصر تلقى على الناس في كل مكان، فخيل للكثيرين أن الحرب دينية، وعلقت على سواعد الجند رقع كتب عليها إلى مصر»(١) وفي حديث لضابط عثماني أسير يدل على ما كان مخطط له يقول «إن الألمان خدعونا خداعا مرا بقولهم إن قوة الإنجليز على القناة قليلة لا يعتد بها، وإننا سنتمكن من عبور القناة بسهولة، وحالما نشرف عليها يثور عرب مصر كلهم، ويزحف السنوسي من الغرب على مصر، بل لم يكن عندنا ريب في أننا حالما نهاجم القناة سنجتازها ونستولى على مصر»(٢).

ورغم ذلك فإن المجهود الذي قام به الأتراك ـ وعلى حد شهادة أحد أعدائهم ـ جدير بالإعجاب «فإن حملة قوامها نحو خمسة آلاف من الجنود تتقدم ما يقرب من ١٤٠ ميلا لعمل عسكري في اقتحام جبهة يدافع عنها حوالي السبعين ألفا يرتكزون على قاعدة ثابتة ليعد عملا جريئا»(٣).

وحاول الأتراك عقب ذلك امتهان طريقة القناصة، لكنها لم تثمر معهم وفشلت على أيدي الإنجليز، وطلبت القيادة البريطانية في قناة السويس من القاهرة «قوات اليومنري» التي كانت مخصصة لمواجهة ما قد يحدث من ثورات في مصر لصالح الدولة العثمانية(٤)، وذلك لتعزيز مركزها على القناة.

وجاء بلاغ سلاح الطيران البريطاني بأن قوات الأتراك على الطريق تتقهقر، وما لبث أن انسحبت آخر القوات إلى القرب من نخل والعريش تاركة جماعة صغيرة تبلغ حوالي الأربعمائة قرب البحيرة المرة لتجبر البريطانيين على الاحتفاظ بقوات هناك.

وحدث أن أبلغ قائد الجنود الأتراك في نخل أن الطور ليس فيها قوة تحميها، فأوفدت إليها قوة من خمسين رجلا وضابطين ألمانيين لاحتلالها، ولكن عندما

---

(١) نفس المصدر، ص ٣٧.

(٢) الأهرام ٢٦ فبراير ١٩١٥.

(٣) Manifold, op. cit., p. 16.

(٤) الأهرام ٥ فبراير ١٩١٥، Kearsy. op. cit., pp. 24, 25, Macmunn, op. cit.. p. 48, Manifold, op. cit., p. 13.

اتضح أنه ليس من السهل الاستيلاء عليها، عُزِّزت قوتها بمائتين من الجند، فاحتلوا شمال الطور، ولم يتمكنوا من الاستمرار إذ انتصر عليهم البريطانيون، وذلك بفضل مساعدة الأورطة الثانية المصرية تحت رئاسة مصطفى حلمي[1].

وفي ١٥ يناير ١٩١٥ عاد مركز القيادة التركي إلى بير سبع ولم يمض أسبوع حتى أنزلت الطرادة الفرنسية دوزيه (Dosé) عددا من البحارة عند العقبة حيث تمكنوا بمساعدة المدفعية من طرد الأتراك[2]، ولم يأت أول مارس حتى كان الضباط الألمان المرافقين للحملة قد عادوا إلى الآستانة[3]، ليبدءوا من جديد في التخطيط مرة أخرى.

جاءت نتيجة هذه الحملة بأن ازدادت الاحتياطات خشية تجدد هجوم آخر، فكانت الملاحة في القناة تعطل ليلا، وتحتم على كل سفينة عابرة أن تحصل على تصريح من السلطة العسكرية، وزيدت القوات في منطقتها. وبذلك يتضح كيف أن أحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ الخاصة بحياد القناة خولفت نصا وروحا من جانب الحلفاء، فقد حشدت بريطانيا كل قواتها على القناة، ورابطت السفن الحربية فيها، وكان هذا خرقا لقرار الخامس من أغسطس عام ١٩١٤ فالمادة الحادية والعشرون تنص على «أن الحقوق الحربية في جميع موانئ مصر لن تباشرها بريطانيا إلا من حدود أحكام المعاهدة السابقة»[4]. وينطبق هذا الأمر أيضا على الدولة العثمانية عندما هاجمت قناة السويس.

ولم تقتصر الاحتياطات على أرض القناة، إذ انتشرت المعسكرات في كل مكان، ففي الإسكندرية التي أصبحت منذ بداية عام ١٩١٥ قاعدة حربية لحملة البحر المتوسط، كانت هناك معسكرات في مصطفى باشا وسيدي بشر والنزهة والقباري والورديان ورأس التين وڤيكتوريا[5]، كذلك تم استدعاء الجنود الفرنسيين، فوصلت إلى الإسكندرية في مارس ١٩١٥، ووزعت بين كامب شيزار والشاطبي

---

(١) الأهرام ١٤، ٢٥ فبراير ١٩١٥. Elgood, Egypt and the Army, p. 142.

(٢) Macmunn, op. cit., p. 54, Kearsy, op. cit. pp. 24, 25.

(٣) الأهرام ٤ مارس ١٩١٥.

(٤) Elgood, Egypt and. the Army, p. 150.

(٥) الأهرام ٢١ أغسطس ١٩١٤. Briggs, Through Egypt in War-Time. pp. 15, 16.

والمكس(١). وبالنسبة للقاهرة فقد خُصصت المعادي للجنود الإنجليز، وهليوبوليس للنيوزيلانديين، والأهرام للأستراليين(٢)، وبالإضافة إلى ذلك عسكرت قوات كبيرة في الصحراء. وأخيرا استقبلت مصر كثيرا من القوات الهندية والأسترالية والإفريقية التي اتخذتها كاستراحة (Half Way House) لحين وصولها إلى مسارح العمليات الحربية في أوربا(٣).

ـ السنوسيون وتهديد غرب مصر

نجحت الدولة العثمانية في جذب القوة السنوسية على حدود مصر الغربية، واستخدمتها بالتعاون مع ألمانيا ضد بريطانيا، واعتمدت في ذلك على العلاقة التي تربط بين السنوسية والجامعة الإسلامية.

ومنذ أن أعلنت الحرب تيقنت القيادة العسكرية البريطانية لذلك، فأحكمت الرقابة على سواحل مصر الغربية، خاصة بعد أن ألقت القبض على ألمان وأتراك متخفين في زي الأعراب، وبعد أن ضبطت ستة وثلاثين طرد أسلحة مهربة من حدود قسم دمياط إلى الساحل الغربي. وتبعا لذلك رصدت المكآفات ـ بلغت خمسة جنيهات ـ لمن يُبلغ عن أي شخص تركي أو ألماني بالساحل الغربي(٤).

كذلك فرضت الرقابة علي المراكب الشراعية خوفا من أن تكون محملة إما بالسلاح وإما بالمنشورات التي تروج للدعاية العثمانية والألمانية، فكان يكفي أن تكون المركب رافعة العلم العثماني، فعلى الفور تتخذ ضدها الإجراءات، فقد حدث ـ على سبيل المثال ـ أن ضبط رجال مصلحة الحدود مركبا شراعيا حمولتها ٤٩ طنا مشحونة رُمَّانا وقادمة من قبرص تدعى «قاصد كريم» ورئيسها تركي ومعه خمسة أشخاص بصفة طاقم للمركب، وترفع العلم العثماني، فأُوقفت في الحال ووضعت

---

(١) La Bourse Egyptienne, 13 Mars, 1915.

(٢) Himaya, Latif, La Condition International de l'Egypte depuis 1914, p. 63.

(٣) Arthur, Life of Lord Kitchener, vol II, p. 96.

(٤) الحكومة المصرية، دفتر كوبيا السواحل الغربية عام ١٩١٤ في ٢٧، ٣٠ أغسطس، ١٣ سبتمبر، ٣ أكتوبر، ٢٠ نوفمبر ١٩١٤، ص ص ٢١٠، ٢٥٠، ٢٧٥، ٣٧٩، ٤٦٥.

تحت الحراسة[1]. وكان قد تم ضبط أخرى تسعى في تنزيل ديناميت على الساحل الشمالي بالجهة الغربية من الإسكندرية[2]. وبذلك أيقنت بريطانيا فهم المخطط المعادي لها.

كان للشيخ السنوسي تأثير ديني كبير، ليس فقط في شمال إفريقيا ولكن أيضا على كل قبائل العرب القاطنة في غربي مديرية البحيرة وكذلك الفيوم، فرجاله في تلك المنطقة أكثر من ١٢٠,٠٠٠ رجل لذا كان يُخشى من مشاغباتهم داخليا وخارجيا[3].

ونتيجة لذلك أقدم الإنجليز على حركة اعتقالات واسعة النطاق في المنطقتين، هذا من ناحية، وقام مكسويل بزيارات لشيوخ العرب فيهما محاولة منه لضمهم لصفوف بريطانيا من ناحية أخرى.

وفي الأيام الأولى من شهر مايو ١٩١٥ ظهرت علامات تدل على أن ضغوط الحزب التركي بطرابلس تحت نفوذ نوري بـك قد أخذت تظهر في بوادر تلك الأعمال التي قام بها السنوسي، وبدأت المخابرات بينه وبين ألمانيا تأخذ دورها الجدي، وذلك بعد أن خطط أنور باشا فقـرر أن يقوم السنـوسيون بالهجوم على حدود مصر الغربية ليصبح الإنجليز بين فكي كماشة، فضلا عن تقسيـم قواتهم شرقا وغربا، وبذلك يصعب الصمود على أرض القناة[4]، ويكون النجاح من نصيب الأتراك.

وجاء جعفر باشا ليفاوض السنوسي ومعه كميات كبيرة من الأسلحة والمهمات الحربية والأموال الكثيرة تصاحبه وتسانده الصيحة الدينية التي كان لها صداها في شمال إفريقيا، فإذا ما أعلن نداء الإسلام بالجهاد في سبيل الله، التُف حول هذا النداء. وكان من نتيجة تلك المؤثرات أن تحول السنوسي كلية تجاه الأتراك، وذلك

---

(١) نفس المصدر، ١١ نوفمبر ١٩١٤، ص ١٩٩.

(٢) نفس المصدر، ٢٨ أكتوبر ١٩١٤، ص ٤٦٩.

(٣) Macmunn, op. cit., p. 102. Wavell, The Palestinian Canpaigns., p. 35. Dane, British Campaigns in the Near East 1914 - 1918, vol II, p. 13. La Bourse Egyptienne, 16 Juillet, 1916. The Times June 22, 1916.

(٤) الأفكار ٤ إبريل ١٩١٥.

بالرغم مما أقدم عليه قائد الواحات الغربية من اجتنابه لمعاداة السنوسي ومحاولات التقرب منه، ولكن محاولاته ذهبت سدي، وعندما رأى الإنجليز إرسال السيد محمد الإدريس ـ نائب السنوسي في مصر ـ لاستمالته بالأموال من أجل إغرائه للتخلي عن الأتراك والانضمام إليهم، لم يأت هذا بفائدة[١].

وفي أغسطس ١٩١٥ التجأت غواصتان بريطانيتان إلى ساحل القيروان بسبب رداءة الطقس، فأطلق رجال السنوسي النيران عليهما، واعتذر السنوسي مدعيا أن رجاله كانوا يجهلون أنهما بريطانيتان، وواصل عداءه وعدوانه، فأرسل عشرة آلاف من الطوارق عن طريق الصحراء للانتقام من الإنجليز، فهاجموا معسكر الأستراليين، وانضم إليهم مجاهدون وقطعوا السكة الحديدية وفتكوا بالكثير[٢].

وعندما أغرقت الغواصـات الألمانيـة سفينتـي الحلفـاء «تارا، مورينا» على سواحل طرابلس الغرب، وما كاد نوتيـاهما يصلان إلى الشاطئ حتى أسرهما السنوسيون[٣].

وازداد السنوسي قوة عقب إعلان الجهاد ضد أعداء الإسـلام[٤]، والوقوف مع الدولة صاحبة الخلافة الإسلامية، وكذلك بعد دخول إيطاليا الحرب بجانب الحلفاء.

كانت خطة الأتراك والألمان أن يتقدم السنوسي فى حملة لمهاجمة مصر عن طريقين الطريق الساحلي وطريق الواحات الغربية[٥]، وقيام القناصة النظاميين التابعين لقواته بالإغارة على مينائي السلوم والبراني والهجوم على مراكز الحراسة المصرية والنقاط التي تبعد ٣٠ ـ ٥٠ ميلا شرقي السلوم. وهنا تخوف الإنجليز من أن يفلت الزمام من يدهم خاصة وهم في حالة حرب على الجبهة الشرقية، كما أرادوا أن تكون دائرة القتال بعيدة عن الدلتا قدر استطاعتهم، فبدءوا يسحبون القوات من

---

(١) نفس المصدر ٩ يوليو ١٩١٦، العدل ١٠ يوليو ١٩١٦.

(٢) الأفكار ٤ إبريل ١٩١٥.

(٣) الأهرام ٨ يوليو ١٩١٦.

(٤) Macmunn. op. cit., p. 67.

(٥) Wavell. The Palestinian Campaigns., p. 35.

المراكز الواقعة على حدود مصر الغربية إلى مرسى مطروح وحشدها بالقوات الكافية للتمكن من صد السنوسيين وإيقاف زحفهم، وليكون من السهل مهاجمتهم من البر على أرض تسهل فيها المواصلات وتكثر بها المياه وتتناسب عليها حركات النقل، بالإضافة إلى سهولة حماية بدو الساحل من المصريين إذا والوا الإنجليز، ومعاقبتهم إذا شقوا عصا الطاعة[١].

وبناء على هذه الاعتبارات، حشدت القوات الإنجليزية في مرسى مطروح من ٧ ديسمبر ١٩١٥، وأخليت السلوم وسيدي براني وبقبق باعتبارها من المراكز الأمامية[٢] وسحب باقي القوات من نقاط الصحراء، وأُمنت سكة حديد الإسكندرية ـ الضبعة، وتم احتلال وادي النطرون والفيوم كإجراء احتياطي، ومضت عملية المراقبة بواسطة الاستطلاع الدقيق والمستمر لواحة المغارة[٣].

وفي أثناء هذه العمليات التنقلية، انسحب عدد من فرقة الهجانة من رجال خفر السواحل المصرية في الصحراء الغربية، وانضموا علنا بأسلحتهم لقوات السنوسي «وبلغ مجموعهم اثنى عشر ضابطا وتلميذين من تلاميذ الحربية ومائة وعشرين رجلا من المراتب الأخرى مصطحبين معهم مائة وستة وسبعين جملاً»[٤]. وأصبحت السلوم وسيدي براني في أيدي السنوسيين بعد أن انضم إليهم عربان الصحراء الغربية[٥].

رأت القيادة البريطانية أنه من الضروري اتباع خطة للهجوم في منطقة مرسى مطروح، وبناء عليه وفي ١١ ديسمبر ١٩١٥ قام من مرسى مطروح «آلاى يومنرى» ومدفعية خيالة وفصيلة سيارات مصفحة، وذلك عندما أُبلغ أن هناك قوة من السنوسيين تبلغ ألفا وخمسمائة عند وادي سناب، وكلف القائد الإنجليزي بالالتفاف حولهم مما جعلهم غير قادرين على الثبات في موقعهم فاضطروا للانسحاب[٦]، وواصل المشاة

---

(١) Macmunn, op. cit., p. 107.

(٢) Dane, op. cit., p. 14, Wavell, The Palestinian Campaigns., p. 37, Manifold, op. cit., p. 16.

(٣) Manifold, op. cit., p. 16, Kearsy, op. cit., p. 28.

(٤) العدل ١٠ يوليو ١٩١٦.

(٥) العالم الإسلامي، ١٧ مايو ١٩١٩، ص٦.

(٦) Macmunn, op. cit., p. 110.

من الإنجليز زحفهم، وبالقرب من الضفة الشرقية لوادي خشيفيات وجدوا أنفسهم تحت نيران السنوسيين ولكن مالبث أن وصلت الإمدادات للإنجليز[١].

وأيقن البريطانيون أن السنوسيين في موقع حصين عند تل جبل مدورة ـ على بعد ستة أميال جنوب غرب مرسى مطروح ـ وقد بلغ عددهم حوالي خمسة آلاف تحت قيادة جعفر باشا، فاقتربوا من هذا الموقع، وقسمت القوات البريطانية بقصد قطع خط الرجعة عليهم، ونجحت في ذلك وتم انسحاب السنوسيين والأتراك وأخلى وادي المجيد، وقد عاونت السفن الحربية بمدافعها في هذه المعركة[٢].

تراجع السنوسيون إلى انجيلا وبيرتونس، وقد اتبع السنوسي طريقة الحرب النظامية بدلا من حرب العصابات، ولو أنهم تفرقوا وكروا على خطوط المواصلات البريطانية مستخدمين خفة الحركة، لكانت الصعوبات التي واجهت الإنجليز أشد وأعظم[٣].

وفي ١٩ يناير ١٩١٦ اكتشفت الطائرات البريطانية مراكز السنوسي وتوزيع قواته[٤]، ولم يمض يومان حتى نشبت بين الطرفين معركة كبيرة، فقوة السنوسيين تشكلت من ألفى جندي نظامي وأربعة آلاف من البدو، وعسكرت على بعد خمسة وعشرين ميلا من مرسى مطروح قاعدة الإنجليز، أما القوة المضادة فتشكلت من أربعة آلاف من المشاة وخمسمائة خيال وبطارية ومدفعين، ثم انضمت إليها فرقة من جنوب إفريقيا، وكان الفصل شتاء وهطول الأمطار قد سبب صعوبات كبيرة للإنجليز، وعند فجر يوم ٢٢ يناير سار مشاة الإنجليز في الأوحال حتى وصلوا إلى مسافة قريبة من معسكر السنوسيين، وقرر القائد الإنجليزى الهجوم، ولم يتزعزع السنوسيون من مكانهم بل أطلقوا مدافعهم على الخيالة الإنجليز فأجبروهم على التراجع، ورغم انضمام القوات النيوزيلاندية، فقد ظل السنوسيون ثابتين في مراكزهم واستمر القتال، وعندما أراد القائد الإنجليزي القيام بحركة تطويق لم يكتب

---

(١) Kearsy, op. cit., pp. 64,65.

(٢) الأهرام ٢٩ ديسمبر ١٩١٥.

(٣) Kearsy, op. cit., p. 28.

(٤) الأهرام ٨ يوليو ١٩١٦.

له النجاح. والواقع أن السنوسيين حاولوا أن يقهروا الإنجليز بنفس طريقتهم، ولكن وصول الإمدادات من الإسكندرية رجّحت كفة الإنجليز[1]، كما أنهم قاموا بتغيير الخطة، وكان لهم الفوز[2].

وسرعان ما استعاد السنوسيون نشاطهم، ففي ١١ فبراير ١٩١٦ استولت قوة منهم على الواحة البحرية، وأقامت قاعدة عند عنجيلة، وذلك بعد الإحساس بالإخفاق في الطريق الساحلي، فكان لا بد من اتباع طريق الواحات، فزحفت القوات واحتلت سيوة والفرافرة والداخلة والخارجة. وكان هذا مبعثا لقلق الإنجليز، فغيروا هم الآخرون خطتهم، وتسلم ماكسويل قيادة العمليات في غرب مصر[3].

وحينما أفادت التقارير الإنجليزية بوجود قوة سنوسية عند عجاجيا ـ على بعد خمسة وستين ميلا غرب مرسى مطروح ـ كان لا بد من الاشتباك معها، فهجمت القوات الإنجليزية عليها، وبالرغم من أن المعركة كانت تقع في أرض مكشوفة، وأن السنوسيين قاموا بهجوم مضاد حول الجناح الأيسر البريطاني، فإن النهاية كانت في صالح الإنجليز الذين هزموا السنوسيين والأتراك[4]. ومن المعروف أن عبد الرحمن عزام قد شارك مع السنوسيين والأتراك في ميدان القتال، وأبلى بلاءً حسنا.

وبعد أن أحس الإنجليز بخطورة الموقف ـ رغم انتصارهم ـ رأوا أن يعطوا الرقابة المزيد من الإحكام فأُنشئ نظام جديد لدوريات من الفيوم إلى أسيوط، ووُضعت قوات خفيفة الحركة عند بني سويف، وتمكنت البحرية البريطانية من إقامة قاعدة للتموين عند سيدي براني، ثم شكِّلت حكومة جديدة خاصة بالحدود الغربية سميت محافظة الغرب، وشملت من الشمال في الحدود المصرية الغربية مراكز: مرسى مطروح، الضبعة، سيدي براني، سيوة، ومن الجنوب: الواحات البحرية، الفرافرة الملحقة بمديرية المنيا والواحات الداخلة والخارجة الملحقة بمديرية أسيوط، وعين على هذه الحكومة اللواء هانتر باشا (Hunter) رئيس إدارة حرس الحدود، وأُخضعت

---

(١) Dane, op. cit., p. 15.

(٢) وادي النيل، ٧ مارس ١٩١٦.

(٣) Massay, op. cit., p. 136. Manifold, op. cit., p. 17.

(٤) الأهرام أول مارس ١٩١٦، Dane, op. cit., p. 17, Kearsy, op. cit., pp. 29, 68, Macmunn, op. cit., p. 126, Manifold, op. cit., p. 17, The Times, Feb. 29, 1916, The Daily Telegraph, June 28, 1916.

للأحكام العرفية، وتقرر إلحاقها بالسلطة العسكرية رأسا[1]. وانتشرت لواءات المشاة على طول غرب النيل، وكونت جزءا من قوة الحدود الغربية، وأصبحت واحة الفيوم من المراكز الدفاعية المهمة، ووضعت حاميات كبيرة حتى أسوان[2].

وفي ١٤ مارس ١٩١٦ تم استعادة ما تبقى في أيدي السنوسيين من مواقع، ولم تكتف بريطانيا بذلك إذ أرادت المزيد من تأمين موقفها، فرأت أن تقوم مع إيطاليا بعمل مشترك ضد السنوسيين حتى تكسر شوكتهم نهائيا فنزلت قوة إيطالية في مايو ١٩١٦ بمنطقة مرسيا، أغلقت الطريق نهائيا في وجه السنوسيين إلى وادي النيل[3]، كما أنها ضيقت الخناق عليهم حتى لا يفكروا إلا في الخضوع والاستكانة.

- الضغط على الجبهة الجنوبية

لم تكن خطة الأتراك وحلفائهم الألمان قاصرة على حدود مصر الشرقية وعبور القناة ودخول القاهرة وطرد الإنجليز، ولا على تشجيع السنوسي في الهجوم على الحدود الغربية لمصر بل شملت أيضا ضرورة إشغال الإنجليز بجنوب مصر وذلك حتى تضمن وتتمكن من إقامة سياج عدواني مسلح من جميع الجهات تكون نهايته النصر لها.

ورأت الدولة العثمانية في شخصية علي بن دينار سلطان دارفور القدرة والكفاءة على مناوأة أعدائها، في الوقت الذي يكون التقدم لها على جميع الجبهات المصرية. وبدأ التنفيذ حيث تسلم ونجت سردار الجيش المصري وحاكم السودان رسائل تهديدية بعث بها علي بن دينار إلى حكومة الخرطوم معلنا العصيان لخروج الحكومة عن أمر الخليفة، منذرا بحرب شعواء وجهاد في سبيل الله ضد الإنجليز[4]، وفي ١٠ فبراير ١٩١٦ أعلن انضمامه لأعداء بريطانيا وامتنع عن دفع الجزية، وبدأ يتقدم تجاه الخرطوم[5].

---

(١) La Bourse Egyptienne, 28, Mars 1916.

(٢) Briggs, op. cit., p. 44, Manifold, op. cit., p. 17, Wavell, The Palestinian Campaigns, op. p. 38.

(٣) الهلال، نوفمبر ١٩١٦، ص ١٦٤، مارس ١٩١٧، ص ٥١٠.

(٤) العالم الإسلامي، ١٧ مايو ١٩١٦، ص ٧. Wingate, op. cit., p. 183

(٥) Macmunn, op. cit., p. 148.

وكان أمر هذه الجبهة سهلا إذ أعد ونجت حملة مصرية تمكّنت وبمهارة من حرب الثأر والحصول على الانتصار لبريطانيا في هذه المنطقـة، فاحتلت النهود وجبل الحلة[1]. وعندما استولت على الفاشر، تمكن على بن دينار من الهـرب، ولكن مالبث أن قتل على أرض المعركة بين إقليم جبل المورا ودارسولا[2]، واستسلم أولاده وأتباعه لقائد القوة المقاتلة، وفي أول أغسطس من العام نفسه أعلن حاكم السودان خلع سلطان دارفور، وضم مملكته إلى السودان، وبذلك فشل التخطيط المعادي لبريطانيا ولم يحقق الهدف المنشود.

- الحملة العثمانية الثانية

أصبح واضحا عقب هزيمة الأتراك على قناة السويس أنهم سوف يعودون مرة أخرى للغرض نفسه، ومن ثم كان من رأى كتشنر وزير الحربية أن تقوم بريطانيا بالهجوم بحريا على الدردنيل كوسيلة لإبعاد الدولة العثمانية عن قناة السويس، ولقيت هذه المسألة معارضة من رئيس الوزراء الإنجليزي ووزير خارجيته[3]. ولكن مضى كتشنر في تنفيذ العملية، وبالرغم من عدم نجاحه فيها فإنه واصل اهتمامه فغادر لندن إلى مدروس، واجتمع بالقادة في غاليبولي، وأوضح لهم مدى الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها بريطانيا في مصر إذا ما أخلى الإنجليز غاليبولي[4].

وفي أغسطس ١٩١٥ كان الهجوم النهائي في غاليبولي، وانحصرت المشكلة في ضرورة إرسال الإمدادات من مصر، كما اضطرت الظروف إلى تغيير نظام القيادة فيها، فأصبح مكسويل قائدا للقوات الإنجليزية ومقره القاهرة، وأنشئت في الإسكندرية إدارة إمدادات وتموين من قبل وزارة الحربية البريطانية كانت مسئولة عن إمدادات غاليبولي وسالونيكا والعراق[5].

واختلفت الآراء وحدث الخلاف بين كتشنر ورئيس الوزراء الإنجليزي، أراد

---

(١) حسن قنديل، فتح دارفور، ص ص ٦ ـ ١٠.

(٢) ديوان رئيس الجمهورية، وارد إفرنجي، No. 1743, 1922, 1958, Nov. 12, 13, 1916

(٣) Magnus, Kitchener, p. 313.

(٤) Ibid, p. 296.

(٥) Kearsy, op. cit., p. 27.

الأول ضرورة مرابطة القوات قرب الإسكندرية كعمل دفاعي لقناة السويس ومنع الأتراك من التقدم ناحيتها، ورأى الثاني أن الدفاع عن مصر خير أن يتم عند قناة السويس بل وطلب من وزير الحربية الإنجليزي ضرورة الإخلاء التام لغاليبولي(١). هذا في الوقت الذي عين فيه الأتراك القائد الألماني ڤان ساندرز قائدا عاما للمنطقة، فأخذ يعد العدة للدفاع ويحصن السواحل مما جعل الأمر صعبا، لذا قرر الحلفاء الانسحاب من غاليبولي نهائيا في أوائل عام ١٩١٦.

على أثر ذلك اجتمع كتشنر بقائد القوات البريطانية في مصر ،وأوضح عدم جدوى الدفاع عن القناة من الضفة الغربية لها، وأنه يجب الدفاع من نقط أمامية في شرقيها، وأعقب ذلك تنظيم القيادة في مصر فقسمت إلى ثلاث: الإسكندرية، الإسماعيلية، القاهرة، وأصبحت مصر مسرحا للعمليات الحربية(٢).

ورفعت التقارير إلى هيئة أركان حرب الإمبراطورية توضح أن الدفاع السابق عن القناة كان مضيعة للرجال والسلاح، وأن القاعدة الاستراتيجية التي يمكن الدفاع منها هى بين العريش والقسيمة، وضرورة وجود قوة عند العريش لتعطيل الأتراك ومنها يمكن مهاجمتهم، وفي منتصف مايو ١٩١٦ تم مد السكك الحديدية من القنطرة إلى رومانة، ومن بور سعيد إلى نقطة المحمدية شرقا على ساحل المتوسط، ومن المحمدية إلى رومانة(٣).

وبدأت الظروف تعاكس بريطانيا بعد أن أُخليت غاليبولي، وراح الألمان يرسلون غواصاتهم إلى البحر المتوسط لمهاجمة سفن الحلفاء، ففي نهاية فبراير ١٩١٦ ضربوا ثلاثا وستين سفينة تجارية إنجليزية، ولهذا حولت بريطانيا سفنها إلى طريق الكاب(٤)، ومضى استعداد الآستانة لحملة ثانية على قناة السويس.

كانت بريطانيا على يقين من أعمال الدولة العثمانية، فأرادت أن تضمن عدم

---

(١) Magnus, op. cit., p. 366.

(٢) Manifold, op. cit., p. 19, Macmunn, op. cit., p. 154, House of Commons, vol. lXXVII, Jan, 13, 13, 1916, p. 1742.

(٣) Wavell, The Palestinian Campaigns, pp. 42, 43.

(٤) Hallberg, op. cit., pp. 345, 346.

مهاجمتها من الجنوب الشرقي ـ من أراضي شبه الجزيرة العربية ـ أثناء تقدمها، بالإضافة إلى أنه من الممكن للأتراك أن يسددوا ضرباتهم للسفن البريطانية في البحر الأحمر من شواطئ الحجاز واليمن، ولذا كان السعي للاتفاق بين الإنجليز والشريف حسين، وبإيعاز من كتشنر، فوض مجلس الوزراء البريطاني مكماهون في أن يصدر تصريحا أذيع في أول يونيو بأن بريطانيا بعد انتهاء الحرب ستساعد العرب في نيل استقلالهم والاعتراف بالخلافة العربية بدلا من الخلافة الإسلامية[١].

صدر هذا التصريح في وقت لم تكن الحرب فيه لصالح بريطانيا، فالأتراك متحصنون في غاليبولي، وقناة السويس معرضة للهجوم عليها، والسنوسي في غرب مصر أعلن وقوفه مع الأتراك، وسلطان دارفور استجاب لدعوة الجهاد الإسلامي، والقوات العثمانية تتقدم في عدن الواقعة تحت النفوذ البريطاني. وبذلك يمكن القول إنه فيما عدا التقدم الذي تم للإنجليز جنوب العراق، كانت القوات البريطانية في الميدان الشرقي تقف موقف المدافع.

ومضت القيادة البريطانية في مصر تعمل ما في وسعها لتضمن النصر، فأعيد توزيع المهمات، وإراحة وتدريب القوات، واتخاذ ما يلزم من خطوات في سبيل زيادة دفاعات القناة، فضلا عن الاقتصاد في قوة الرجال، والاحتفاظ بأكبر قوة ممكنة احتياطية للميدان الغربي من ناحية، وللعمليات الهجومية على فلسطين من ناحية أخرى، وتمت الترتيبات الخاصة بالتقدم إلى العريش عبر سيناء، فنظم فيلق العمال المصريين ووحدات الحملة وقوافل التعيينات والمياه.

واعتبر مري (Murray) ـ القائد العام للقوات البريطانية ـ أن آبار القسيمة والعريش مفتاحا لصحراء سيناء، وأنه لا بد من حراسة المنطقة بينهما، إذ رأى أن الصحراء عائق قوى بل وساتر عظيم القيمة، وأنه إذا تقدم الأتراك عن طريق شمال سيناء لأمكن مقاومتهم من العريش، وإذا حاولوا التجمع في جنوب فلسطين يتم الهجوم عليهم[٢].

Antonius, G, the Arab Awakening, p. 106. (١)

Manifold, op. cit., p. 20, Macmunn, op. cit., p. 90, Kearsy, op. cit., p. 17. (٢)

ونجح القائد في هذا التخطيط، فاستولي على منطقة قاطية ـ رومانة، وهي يسيرة المواصلات وجعل فيها فرقة من المشاة وبعض وحدات من الجنود، وبذلك تمكن من ترك منطقة شرق القناة، والنتيجة اقتصاد في القوات، فقد أمكن إرسال تسع عشرة فرقة من مصر إلى مسرح الحرب الخارجي[١].

أما عن الدولة العثمانية فقواتها موزعة في القوقاز والعراق وبلاد العرب، وكانت تزودها إمدادات خاصة عرفت باسم «تشكيلات الباشا» تكونت في ألمانيا بهدف القيام بحملة على مصر[٢].

رأى الألمان ضغط الأتراك على الجبهة المصرية لإجبار بريطانيا على سحب جزء من قواتها المرابطة في الميدان الغربي، ومن هذا المنطق كان قرار الهجوم على جبهة مصر الشرقية. وفي هذه المرة كان لا بد من تفادي أخطاء الحملة السابقة والاستفادة من تلك التجربة سواء في الطرق والمواصلات أو في المياة أو في اختيار الوقت المناسب للقيام بالعملية.

ونشطت حركات الإنجليز من إنشاء خط السكة الحديد القنطرة ـ قاطية، ومد خطوط أنابيب المياة العذبة من ترعة الإسماعيلية، وإنشاء محطة ترشيح في القنطرة[٣].

وقُسمت القناة إلى ثلاث مناطق دفاعية: الجنوب من السويس إلى كبريت ومركز القيادة السويس، والوسط من كبريت إلى الفردان ومركز القيادة الإسماعيلية، والشمال من الفردان إلى بور سعيد ولها قيادتها، ووزعت الفرق على تلك المناطق[٤]. أما القنطرة وهى تلك المنطقة التي كان يتوقع نشوب القتال عندها، فجُعل لها قيادة مستقلة، كذلك كانت هناك قوة تمركزت في التل الكبير[٥].

وأعدت الدولة العثمانية حملتها، وعهدت بقيادتها إلى القائد الألماني الذي كان

---

(١) Ibid.

(٢) Kearsy, op. cit., p. 16.

(٣) Wavell, The Palestinian Campaigns., p. 43.

(٤) Macmunn, op. cit., p. 156.

(٥) Kearsy. op. cit.. p. 32. Manifold, op. cit., p. 22, Macmunn, op. cit.. p. 156.

رئيسا لهيئة أركان الحرب في الحملة السابقة. وفي يوم ٢٣ إبريل ١٩١٦ قامت قوة منها بهجوم ناجح على النقاط البريطانية المتقدمة عند قاطية، وأسرت ثلاث أورط من وحدات الفرسان، واستتبع ذلك الهجوم من ثلاث جهات فاستسلمت قوات قاطية، وأصيب البريطانيون بخسائر، ولكن لحقتهم الإمدادات السريعة فاستعادوا قاطية وبعض المناطق الأخرى التي كان الأتراك قد استولوا عليها(١).

وقرر قائد الحملة العثمانية ضرورة القيام بعملية قوية وسريعة على امتداد طريق القوافل من العريش إلى قاطية تعززها الطائرات والمدفعية، وتحول بقواته تجاه القناة هادفا التمكن من احتلال أي نقطة يمكن منها تخريبها ـ أي القناة ـ والسيطرة عليها وحرمان الإنجليز من استخدامها.

وخصصت قوة الهجوم على منطقة رأس السكة الحديدية في رومان، وفي ٩ يوليو خرجت القوات العثمانية من بير سبع واستقرت في بير العبد التي أصبحت قاعدة أمامية لهم(٢).

وفي ٣ أغسطس ١٩١٦ بدأ التقدم والإغارة على الخط البريطاني (رومانة ـ المحمدية) مما أدى إلى انسحاب قوات ذلك الخط، وكانت النية ترمي إلى القيام بحركة التفاف حول الجناح الجنوبي للإنجليز والنفوذ إلى الخط الحديدي، وتم الأمر وتراجعت القوات البريطانية واستمر هجوم الأتراك وتقدمهم، وهدف القائد الإنجليزي من وراء ذلك جذب الأتراك وجعلهم يتقدمون فوق الرمال الثقيلة الناعمة حتى تنهك قواهم(٣)، وهذا ما أقره القادة الإنجليز في كتاباتهم عن الحرب ولكن مما لا شك فيه أنه لولا وصول الإمدادات المستمرة لدارت الدائرة على الإنجليز، وفي هذه المرة عززت المواقع البريطانية بتلك اللواءات التي حضرت على وجه السرعة.

وكانت النتيجة انسحاب الأتراك وتتبع القوات البريطانية لهم بعد هزيمتهم في

---

(١) Manifold, op. cit., p. 20, Kearsy, op. cit. 31, Wavell, The Palestinian Campaigns., p. 45, Macmunn, op. cit., pp. 162, 163.

(٢) Manifold, op. cit., p. 21, Kearsy, op. cit., pp. 32, 48.

(٣) House of Commons, vol. LXXXVI. Oct. 10, 1916, p. 99.

معركة رومانة وبعد أن قتل وجرح منهم ما قدر بـ ٥٠٪[١]. وتحققت القيادة البريطانية من حتمية نقل مسرح الحرب إلى فلسطين بعد أن أصبح واضحا أن فكرة استخدام صحراء سيناء غير موفقة، حيث تمكن العثمانيون مرتين من اجتيازها وتهديد القناة. وزحفت القوات البريطانية واستولت على العريش بعد أن أخلاها الأتراك، كذلك ضمت منطقة المغضبة ـ على بعد ٢٠ ميلا جنوب العريش ـ وكانت بها نقاط دفاع الأتراك، فتداعت وأسر من فيها[٢].

تبع ذلك معركة رفح في ٩ يناير ١٩١٧، فقد أفادت التقارير بأن الحامية العثمانية تحتل أربعة استحكامات قوية جنوب غرب رفح، وهنا هجمت القوات البريطانية وقامت بسد منافذ الطرق، وقاوم الأتراك مقاومة عنيفة ورغم وصول المعونات لهم فإنهم استسلموا في النهاية. وفي أواخر يناير أعادوا إنشاء نقاط صغيرة في نخل والحسنة ـ ٥٠ ميلا جنوب العريش ـ ولكن عاقتها الرمال، وهزُمت حاميتها وأسر رجالها[٣].

وبذلك أصبحت سيناء خالية من العثمانيين، وبدأ الإنجليز في التقدم نحو غزة، ولكنهم فشلوا مرتين في الاستيلاء عليها، وعندئذ عدلوا خطتهم وتولى القائد اللنبي Allenby المهمة، وكان عليه التقدم إلى الشام، ووضع لهذا الأمر أهميته، وعمل على تأمين قواته وحمايتها. وبناء على ما سبق من اتفاق بين الإنجليز وشريف مكة، وما للعقبة من أهمية استراتيجية عند التقدم شمالا، عهد اللنبي بمهمة احتلالها لفيصل بن الشريف حسين بعد أن تلاقت مصالح الطرفين وتم ذلك، وتقدم اللنبي فاستولى على القدس في ديسمبر ١٩١٧، واستتبع ذلك دخوله دمشق في أكتوبر ١٩١٨ بعد هزيمة الأتراك. وهكذا أُسدل الستار على تلك العلاقة الطويلة التي ربطت الدولة العثمانية وبريطانيا بصراع عسكري أنهى ما عرف باسم المسألة الشرقية.

---

(١) Kearsy. op. cit.. pp. 32.. 50. Wavell. The Palestinian Campaigns., p. 50, Manifold, op. cit., p. 22. Macmunn, op. cit., pp. 178, 185, 187, The Times, Aug. 7, 1917.

(٢) ديوان رئيس الجمهورية، وارد إفرنجي، No. 618. 629. 653. Dec. 23. 1916

(٣) Wavell. The Palestinian Campaigns.. p.65. Kearsy. op. cit., pp. 36, 54. Manifold, op. cit., p. 24. Macmunn, op. cit., p.262.

ـ مصـر معسكـرا للقـوات الإمبـراطـورية

قامت الحرب العالميـة الأولى وكـان على مـصر ـ وهي تحـت النفوذ الإنجليزي ـ أن تكون طرفا في هذه الحرب، فقد أقحمها قرار ٥ أغسطس ١٩١٤ بالانضمام لإنجلترا، ومنذ اللحظة الأولى عملت على جعل مصر معسكرا لقواتها وقوات حلفائها، إذ إن موقع مصر الاستراتيجي ووجود قناة السويس وهي الشريان الحيوي للإمبراطورية البريطانية، حتم عليها وضع مصر في إطار حربي بجانبها. وراحت توالي استعداداتها داخل مصر، فأمرت بإقامة الخنادق، واهتمت بمدن الساحل، فعززت مواقع جنودها في النقط الحربية والشواطئ، وشددت المراقبة على السواحل، وأمرت باليقظة التامة بين جنودها حذرا من حدوث ما ليس في الحسبان، واهتمت بمدينة الإسكندرية ـ التي أصبحت قاعدة لحملة البحر المتوسط تجاه غاليبولي ومركزا لقيادة القوات ـ فأنشئت الاستحكامات الحربية فيها، ونصَّبت مدفعا بقرب قصر رأس التين موجهة فوهته إلى المدينة، «فتضاعف الرعب والذعر بين أهل المدينة وضواحيها»[١].

وعسكرت الجنود الإنجليزية في أبي قير ورشيد، وخضعت المدن كلها لإنجلترا فحولت منها إلى معسكرات لجيوشها، وأصبحت مصر قاعدة كبيرة للعمليات الحربية في الشرق الأدنى. وأدخلت مدينة بور سعيد والإسماعيلية والسويس في منطقة الحرب، وبالتالي قيدت فيها حركات الأهالي، وخضعت لرقابة عسكرية صارمة وتبع ذلك إصدار التعليمات الواجب على المصريين اتخاذها أثناء الغارات، فكان عليهم إقفال أبواب المنازل والنوافذ من غروب الشمس حتى شروقها، وإظلام الأماكن العامة والخاصة[٢].

وشهدت البلاد طوفان من جنود الإمبراطورية من كل ملة ولون وجنس حتى يصح أن تسمى كل مدينة مدينة عسكرية إذ أصبح أهاليها وسكانها يرون الجنود والعساكر في كل جهة من جهاتها وفي كل شارع من شوارعها، ويصف لويد هذه الحالة فيقول:

---

(١) الأهرام، ٨ أغسطس ١٩١٤.

(٢) نفس المصدر، ٢٥ أغسطس ١٩١٦، السفير، ٢٧ ديسمبر ١٩١٦.

«عندما حل عام ١٩١٦ كنا قد حولنا دلتا النيل إلى معسكر مسلح، ولم يراع في ذلك أي اعتبار إلا للمحاربين، فعندما وصلت قوات الاحتلال إلى بور سعيد والسويس، وجدت هاتين البلدتين تحت الحكم العسكري، وكانت قناة السويس خط مواصلات الحلفاء، وقاعدة معسكراتها في الإسماعيلية والقنطرة تسكنها القوات الأسترالية والهندية والبريطانية، وأسند إلى المصريين فيها القيام بأعمال مسح الخشب ونقل المياه، أما القاهرة والإسكندرية فكانتا المكانين اللذين تخص فيهما القوات وقت إجازتهما، وكانت الحكومة المدنية تسهر على راحتها»[١].

وتحملت مصر وحدها نفقات وتكاليف هذه المعسكرات، فقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١ نوفمبر ١٩١٥ الموافقة على فتح اعتماد بمبلغ ٨١٩٨ جنيها لوزارة الحربية لإنشاء معسكرات وفرق هجانة «على ذمة شبه جزيرة سيناء» وكذلك قرر المجلس بعدها بستة أيام الموافقة على فتح اعتماد بمبلغ ٣٣٥٧ جنيها لوزارة الحربية «على ذمة نفقات المعسكرات وفرق الهجانة التي تقرر إنشاؤها»[٢].

هكذا استغلت إنجلترا موقع مصر، وما لبث أن تعدت هذا الاستغلال بالسيطرة على المصريين أنفسهم لخدمتها وخدمة حلفائها، وقد ساهمت مصر بمجهود حربي وافر في هذه الحرب لدرجة أن قواد إنجلترا أنفسهم أشادوا بهذه المساعدة، واعترفوا بأنها هى التي رجحت كفة الإنجليز وحلفائهم.

ومنذ الأيام الأولى من الحرب أعلنت إنجلترا بأن مصر لن تتحمل شيئا من أعباء هذه الحرب، لكنه رغم ذلك، فقد ضرب بهذا التصريح عرض الحائط واستغلت مصر بمن عليها أسوأ استغلال.

ـ دور الجيش المصري

كانت الاستفادة من الجيش المصري لصالح الإنجليز من أهم مقدمات هذه المساعدة حتى إنه حسبت قوة الجيش المصري من قوة الجيش البريطاني على القناة، فمنذ أن بدأت الحرب دعا ونجت ـ حاكم عام السودان وسردار الجيش المصري ـ

---

(١) Lloyd, op. cit., p. 185.

(٢) Conseil des Ministres, No. 11, 30 Nov. 1915.

الجنود الاحتياطية المصرية للانضمام إلى الجيش المصري العام، وأعلن ضرورة تلبية الأوامر التي تصدرها وزارة الحربية، وأعقب ذلك أن اجتمع بأفراد الجيش المصري بالعباسية، وحثهم على الشجاعة والطاعة في هذه الحرب، وأخذ يوالي اجتماعاته بالجنود، طالبا منهم تنفيذ أوامره[1].

وبدأت الاستعانة بالقوات المصرية من قبل نشوب الحرب مع الدولة العثمانية، فمنذ شهر أغسطس ١٩١٤ صدرت الأوامر لسلاح الهجانة المصري باستطلاع شواطئ القناة والقيام بأعمال الدوريات فيها[2].

وتعرض هذا السلاح إلى الخطر، «ففي ٢٠ نوفمبر ١٩١٤ بينما كان الملازم أول محمد أنيس وهو من هجانة السواحل يجول مع فرقته بين بير النصف وقطية، وجد عشرين رجلا راكبين هجنا يلوحون برايات بيضاء ولكنهم ما لبثوا أن صوبوا نيرانهم عليهم، فردت عليها النيران المصرية، وفي أثناء ذلك أصيب الملازم فأخذه أحد هجانته وأركبه خلفه على هجينه، ولكن النار أصابتهما، كذلك قتل اثنا عشر رجلا وجرح ثلاثة من هذه الفرقة»[3]. والواقع أنه بعد بضعة أيام من إعلان إنجلترا الأحكام العرفية، أخذ العسكريون المصريون طريقهم إلى قناة السويس للمشاركة في تلك الحرب التي أُجبروا على خوضها، وليس كما يقول إلجود «ليأخذوا نصيبهم في الدفاع عن مصر»[4].

أما بالنسبة للمعارك مع الأتراك، فقد ساهم الجيش المصري بنصيب وافر في هزيمتهم على القناة، ففي ليلة ٢/ ٣ فبراير ١٩١٥ حاول الأتراك اجتياز القناة عند طوسون، وكانت قد استقرت عليها البطارية المصرية الخامسة التي وضعت ضمن وحدات الجيش البريطاني للدفاع عن قناة السويس وصد هجوم الأتراك، وكانت برئاسة الملازم أحمد حلمي. وعندما بدأ الأتراك يمدون الكوبري فوق القناة الذي كان منصوبا على زوارق من الألومنيوم للعبور عليه. تركتهم البطارية المصرية بعد أن تقرر أن يقوم أحمد حلمي بتكتيكاته عقب إتمام تركيبه والبدء في السير عليه.

---

(١) السفير، ١٠ أغسطس ١٩١٤، الأهرام ١٤ يناير، مصر ١٣ يناير ١٩١٥، Les Nouvelles. 9 Sept. 1914

(٢) Macmunn. op. cit., pp. 13, 14. Kearsy. op. cit., pp. 21, 86.

(٣) العدل، ٢٥ نوفمبر ١٩١٤.

(٤) Elgood. Egypt and the Army, p. 86.

وهنا أدخل أحمد حلمي عنصري المفاجأة والسرعة، فانصب عليهم بنيران المدفعية فهزمهم وردهم وقتل منهم وأحبط محاولتهم، ولكنه ضحى بنفسه في هذه المعركة، كما قتل الملازم ثان فريد حلمي، وجرح عدد آخر من الضباط[١]. وشهد قائد الجيوش البريطانية بذلك التفوق للعسكريين المصريين وبتلك التضحية التي قدموها. وأشاد أيضا بشجاعة المصريين على القناة لمواجهتهم الأسرى الأتراك، حيث ذكروا أنه أثناء هجومهم على القناة لاحظوا أن هناك عساكر وضباطا مرتدين الطرابيش قد فتحوا نيرانهم وانقضوا عليهم. ومنح ملك إنجلترا وسام (Victoria Cross) للقائد علي زكي الذي تولى قيادة البطارية وللملازم أول خليل جبوز لدورهما في المعركة[٢].

أعقب ذلك موقعة الطور، وكان الفضل في الانتصار فيها للجنود المصريين، فقد حدث في شهر يناير ١٩١٥ أن أبلغ قومندان الجنود العثمانية في نخل أن الطور ليس فيها قوة تحميها، فأوفد إليها قوة قوامها خمسون رجلا وضابطين من الألمان لاحتلالها، غير أن هذه القوة وجدت عند وصولها إلى الطور أن هناك حامية من مائتي مقاتل، وأنه ليس من السهل الاستيلاء عليها. فأرسلت إلى نخل تطلب نجدات جديدة، فبلغت قوتها بالنجدات الجديدة مائتي مقاتل من الأتراك والعرب، واحتلت قرية الطور، فلما عُلم خبر وصولهم أُنزلت فصيلة من الجنود المصرية تتبع أورطة البيادة الثانية المصرية، وزحفت عليهم وسط الروابي والتلال من غير أن يشعروا وفاجأتهم بالقتال، وقد قاموا بواجبهم خير قيام، وهذه الفصيلة كانت مؤلفة من بلوكين ومعهما اليوزباشي مصطفى حلمي وضباط آخرين مصريين وقوة قدرت بحوالي مائة وخمسين رجلا[٣]. وحارب الفرسان المصريون على أرض سيناء. كما شكّل الضباط المصريون لجنة لجمع الأموال لمساعدة الأرامل والأيتام وضحايا الحرب من الإنجليز[٤]. وعلى الحدود الجنوبية كانت القوات المصرية تحارب من أجل

---

(١) الأهرام، ١٢ فبراير ١٩١٥، السفير ٢١ فبراير ١٩١٥، وادي النيل ٢٦ فبراير ١٩١٥، Le Journal du La Verité, 22, Fev. 1915, Caire, 21 Fev. 1915.

(٢) La Phare d'Alex. 24 Fev. 15 April, 1915.

(٣) الأهرام ١٤، ٢٥ فبراير ١٩١٥، Elgood, Egypt and the Army, p. 142

(٤) Gouvernement Egyptienne, copies des lettres d'administration, 30 Mars, 1917, p. 427, Les Nouvelles, 10, La Reforme, 10 Sept. 1914.

الإمبراطورية البريطانية، فعندما انضم سلطان دارفور للعثمانين وأعلن الجهاد ضد الإنجليز، صدر أمر ونجت في ٢٧ فبراير ١٩١٦ بتحرك بطارية مكونة من اليوزباشي على إسلام نائب قومندان هذه البطارية، والملازم أول حسن الزيدي قائد اجي صنف، والملازم أول حسن حلمي قائد ٢ جي صنف، والملازم أول حسن قنديل قائد ٣ جي صنف. وقد أعدت لهذه البطارية قوة ست مدافع مكسيم وخمسة وخمسون صف ضابط وعسكري من ضمنهم ثلاثة إشارجية وبروجي وبيطار وباشجاويش وبلوك أمين وثمانية وسبعون جملا.

وصلت هذه البطارية الأُبيض عاصمة كردفان، ثم اتجهت بعد ذلك إلى بلدة النهود وعسكرت فيها البطارية مع باقي القوة من طوبجية وبيادة راكبة وهجانة، ثم اتجهت إلى جبل الحل واحتلتها، وقامت بطارية ـ كانت تحت حكمدارية الملازم أول محفوظ ندى ومحمود زكي رشاد ـ بحماية بلدة اللجود للمحافظة على الآبار فيها. وتقدمت القوات المصرية واحتلت بردش وأم كدادة، ثم اشتبكت مع قوات سلطان دارفور عند برنجية وهزمتها. ولم يمض إلا القليل حتى تمكنت القوات المصرية من التقدم صوب الفاشر عاصمة دارفور، هذا في الوقت الذي احتلت فيه كتيبة مصرية آبار الأُبيض بعد أن تقهقرت قوة دارفور نحو الفاشر. فتابعت القوات تقدمها إلى أن احتلت الفاشر وقتل سلطان دارفور. وقد استشهد في هذه المعارك قواد مصريين أمثال الملازم أول محمد يسري، والملازم ثاني أحمد زهران، وخمسة آخرين عدا الجرحي[١].

وبيَّن ونجت أن الفضل فى الانتصار على قوات سلطان دارفور يرجع للقوات المصرية التي تحملت الصعاب خاصة الظروف الطبيعية من جبال ورمال ومياه. وطلب منح وسام النيل ووسام محمد على إلى الضباط كمكافأة لهم على خدماتهم واعترافا بالمشاق والمجهود الكبير الذي بذلوه[٢].

وتحملت المالية المصرية نفقات هذه الحملة، فوافق مجلس الوزراء على فتح

(١) ديوان رئيس الجمهورية، دفتر وارد، أرقام ٢٢٩٧، ٢٥٨٧، ٢٥٨٢، من ٢٣ مارس ١٩١٥ حتى ٢٩ مايو ١٩١٦.

(٢) نفس المصدر، رقم ٢٣٦٧، ٣١ يوليو، ١٢ أغسطس ١٩١٦، رقم ١٢٨٣، ٢٠ يوليو ١٩١٧، المقطم، ٤ نوفمبر ١٩١٦.

اعتماد بمبلغ ٣٥٨١٥ جنيها بميزانية وزارة الحربية لسد النفقات اللازمة من أول يناير إلى آخر مارس ١٩١٧ لأجل احتلال دارفور[١].

ومضى الجيش المصري يحارب في ميدان آخر، حيث أرسلت منه فصائل وعدد من الجنود إلى شبه الجزيرة العربية لمساعدة شريف الحجاز الذي أعلن الثورة والحرب على الدولة العثمانية. ويذكر لورنس (Lawrence) أنه وجد في وادي الصفراء لدى فيصل بن الشريف حسين، معسكر الجيش المصري المنظم تحت قيادة الصاغ نافع بك وكان قد أرسله ونجت من السودان، وضم بطارية مدافع الجبال وبعض الرشاشات، ويذكر أيضا أن السبب في إرسال ذلك أنه عند وصول القائد الإنجليزي الكولونيل ولسون (Wilson) إلى ينبع تقدم فيصل إليه وبين له ما يحتاج إليه، فأمر فورا بأن تسلم إليه بطارية مدافع جبلية وبعض مدافع مكسيم وضباط ورجال فنيون من المستودعات المصرية في السودان «واعتقد العرب عند وصول هذه النجدة بأنهم قد أصبحوا يعادلون قوات الترك ويتمكنون من مقاومتهم»[٢].

وأبلى الجنود المصريون شجاعة فائقة في مساعدة العرب ضد الأتراك لدرجة أن ونجت أبان في خطبة فضلهم. «ولا أرى بدا من الإشارة إلى ما قام به الجيش المصرى الباسل وضباطه الشجعان من الخدمة الشريفة في الحجاز، والاسم المجيد الذي اكتسبوه بين إخوانهم العرب»[٣].

وكذلك ساهم الجيش المصري في العمليات الحربية على حدود مصر الغربية ضد السنوسي كما أن هناك عددا من الضباط والجنود المصريين قد حاربوا في أكثر من جهة في الدردنيل وفي القناة وفي السلوم، ففي خطاب موجه من سردار الجيش المصري إلى سلطان مصر يطلب مكافآت لهم على قدرتهم الفائقة وخدماتهم الجليلة التي أدوها في هذه الميادين وتذكر الوثيقة بعضا منهم: شحاتة كامل، البكباشي محمد شاهين، واليوزباشي محمود حلمي، مصطفى منصور، عارف لبيب والملازم أول

---

(١) Conseil des Ministres, 30 Jan. 1917.

(٢) لورنس، الثورة في الصحراء، ترجمة رشيد كرم، ص ص ٣٥، ٣٨.

(٣) المقطم، ٤ نوفمبر ١٩١٦.

محمد صادق الأصفهاني[1]. ونشرت الجريدة الرسمية للحكومة البريطانية أخبار مكافآت حسن الخدمة في القتال للعسكريين المصريين، كما أنعم بالترقيات على الكثيرين منهم[2].

وعلاوة على ذلك، فقد وضع الجيش المصري بكل أريحية تحت تصرف قوات البحر المتوسط والقطر المصري معدات للراحة ومهمات حربية وتقديم ١٧٤,٠٠٠ قنبلة، وتسليم القاطرات والفولاذ للدفاع عن القناة، وصنع مقادير عظيمة من المهمات والملبوسات وتصليحها في إدارة المهمات[3].

ولم يقتصر ضغط إنجلترا على مصر باستخدام جيشها في تلك الميادين المختلفة، ولكنها ذهبت إلى أبعد من ذلك رغم تعهداتها السابقة بأنها ستأخذ على عاتقها كل أعباء الحرب دون أن تكلف المصريين شيئا، لقد كانت هذه الوعود حبرا على ورق، مجرد تخدير لأعصاب المصريين الذين أقحمتهم في حرب ضروس لا منفعة لهم فيها، إنما عليهم أن يقاسوا ويستغلوا ويموتوا من أجل إنجلترا.

- الرديف المصري

مع بداية عام ١٩١٦ أتيح للسلطة العسكرية استدعاء الرديف المصري - كان عدده حوالي ١٢,٠٠٠ وهو الجيش المدرب على الأعمال العسكرية والذي قضى المدة المقررة تحت السلاح بمقتضى قانون العسكرية المصري وقدره خمس سنوات، ويستمر تحت طلب الحكومة بصفة جيش احتياطي مدة خمس سنوات أخرى - لاستخدامه في تنظيم التشهيلات اللازمة للدفاع عن قناة السويس بعدما أصبحت مُعرَّضة لغزو عثماني ألماني مرة ثانية. وعلى ذلك رفع إسماعيل سري وزير الأشغال بصفته وزير الحربية والبحرية في ٢٠ يناير مذكرة إلى حسين رشدي تتضمن مشروعا وزاريا يطلب أفراد الرديف في جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين

(١) ديوان رئيس الجمهورية، دفتر وارد، بدون رقم، ٥ فبراير ١٩١٦: بكباشي (مقدم حاليا)، يوزباشي (نقيب حاليا).

(٢) الوطن، ٢، ٢٧ نوفمبر، ٤ ديسمبر ١٩١٨.

(٣) الأهرام، ٢٦ يناير ١٩١٧.

منهم في خدمة الحكومة، وذلك بناء على طلب قائد عموم القوات البريطانية في مصر، ولم يلبث يوم ٢٠ يناير ١٩١٦ أن يمر حتي وافق مجلس الوزراء[1].

وأُضيفت التعيينات الخاصة بالرديف على عاتق مصر، وقد رأت إنجلترا في أول الأمر أن تستأجر أفراد الرديف، فأبت الحكومة قائلة «إني آنف أن يقال عني إني أؤجر رجالي للذود عن قنالي بمال غيري وليس بمالي»[2].

وبذلك وافقت الحكومة وتحملت الأعباء بلا أجر أو مساومة وقد كان من الممكن أن تطلب بعض المنح في مثل هذه الظروف التي عجزت فيها إنجلترا وحلفائها عن متابعة القتال في الدردنيل وغاليبولي أوائل يناير ١٩١٦ بعد أن فقدت الرجال والذخائر والأموال.

وبُدئ في تنفيذ قرار جمع الرديف، فأخذت وزارة الحربية ترسل إلى المحافظات والمديريات كشوفا بأسماء المطلوبين للخدمة حسب أقسامهم في السلك العسكري وتاريخ مدتهم وانفصالهم من الجيش. وحينما تلقت المحافظات والمديريات هذه الكشوف، أرسلتها إلى كل قسم من أقسامها بجدول به أسماء المجندين المقيمين بذلك القسم، وعُهد إلى المأمور تنفيذ الأمر، فيستدعى كل من كان مدونا اسمه في الجدول، ويرسله إلى المحافظة[3].

وقسمت وزارة الحربية الرديف إلى خمس حملات بحسب طبقاته المعروفة في السنوات الخمس قبل ذلك التاريخ والتي اقتصر استدعاؤه للخدمة عليها، وقسمت كل حملة من هذه الحملات إلى خمسة أقسام، وجعلت كل قسم مؤلفا من ٢٢٠ صف ضابط وعسكري عدا ما يتبعه من الجمال، واختارت أن تجعل القاهرة مركزا للرديف العام، وأن تظل قيادته العامة في يد اللواء «هربرت Herbert باشا قومندان قسم المحروسة»، واختارت لواءين من الضباط المصريين المتقاعدين للمعاونة في التفتيش، وضمت إلى كل منهم في حملته الضباط المصريين المستودعين والمتقاعدين أحد عشر ضابطا متفاوتي الرتب، أكبرهم من الحائزين لرتبة البكباشي

---

(١) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 20 Jan. 1916.

(٢) المقطم، ٢١ يناير ١٩١٦.

(٣) الأهرام، ٢٣ يناير ١٩١٦.

أو الصاغ وهو الذي يولى من بينهم منصب «أركان حرب»[1] وبازدياد الأعمال انهال الطلب على الاحتياطي، فطُلب من اللواء هربرت أعداد من الاحتياطيين للعمل في الفرق المساعدة[2].

ومنذ البداية لم يكن الرديف المصري راضيا عما أصابه، فكانت أولى انتفاضاتهم تلك التي حدثت في ميدان عابدين حيث تجمهروا فيه وأعلنوا عصيانهم، ورغم شدة الرقابة وسلطة الأحكام العرفية وتجردهم من السلاح توجهوا لإعلان شكواهم إلى السلطان التي انحصرت في «التأخير في دفع المكافآت المستحقة لهم، وعدم كفاية الأجور التي تقرر دفعها إليهم، وعدم موافقة الغذاء، فقابلهم حسين رشدي، ووعدهم بالنظر في شكواهم، ولكنهم جددوا المظاهرة، واجتمعوا في اليوم التالي، وهنا كانت الاحتياطيات العسكرية قد اتخذت، ووقع صدام بينهم وبين رجال البوليس، جرح على أثره ثمانية من الرديف وأصيب كذلك بعض المارة على أثر الاشتباكات بينهم»[3]. ونتيجة ذلك رُحِّلوا بعيدا عن العاصمة، وأخذ البعض يفر من بلدة إلى أخرى ليعيش فيها عيشة مستترة حتى لا تراه الأعين.

ولما رئى أن ذلك الفريق من المصريين قد نأوا بجانبهم عن معاونة الإنجليز وأنفوا خدمتهم رغم تهديدهم، أصدر السلطان الجديد فؤاد مرسوما خاصا بالتجنيد بتعديل الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٠٢ وذلك لتشجيع الناس على التطوع ومنحهم الامتيازات، فمن تطوع لخدمة الإنجليز لمدة عام أعفى من الخدمة العسكرية التي كان ملزما بها[4].

وكان هذا منافيا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ أغسطس ١٩١٤ والذي يحرم على مصر الدخول في خدمة إحدى الدول المتحاربة، ولعهد إنجلترا الذي قطعته على نفسها بأنها ستتولى الدفاع عن مصر دون طلب أية مساعدة منها.

ورغم الرقابة التي كانت مفروضة على الصحافة، فإن صحيفة الأهالي راحت تُذكر

---

(١) الأمة، ١٧ فبراير ١٩١٦.

(٢) عملية أورطة رديف الجيش المصري، دفتر صادر ووارد، جـ ١، ١١ يناير ١٩١٨. صاغ (رائد حاليا).

(٣) الأهرام، ١ فبراير ١٩١٦.

(٤) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 22 Oct. 1916.

إنجلترا بوعودها وتقول: نذكر أن جناب قائد القوات البريطانية في العام الماضي وهو يستعد لرد حملة جمال باشا قد نشر بلاغا أعلن فيه للمصريين بأن إنجلترا أخذت على نفسها حق الدفاع عن مصر بجنودها، وأنها بناء على ذلك لا تطلب من المصريين أي مساعدة أو أن يدخلوا معها في القتال»[1].

ويقول سعد زغلول معلقا على هذا المرسوم: «نشرت الجرائد مرسوما سلطانيا بمعافاة من سيتطوع في الجيش الإنجليزي سنة من الخدمة العسكرية، وقد وقع هذا الأمر أسوأ وقع عند الناس وتشاءموا به من حكم عظمة السلطان لأنهم عدوه أسوأ فاتحة لأعماله»[2].

وكانت سياسة الوفاق بين رئيس الوزراء والإنجليز هي التي فرضت على المصريين نزف الدماء والمزيد من التضحية والعذاب، فرشدي هو المتحكم في الأمور، وكان رهن إرادة الجيش البريطاني، حيث إنه يتصرف في معظم الأمور بدون موافقة بقية أعضاء الوزارة أو حتى أخذ رأيهم، مع العلم بأنه مهما كان أي وزير قد اعترض، يعزل في الحال ويؤتي بآخر ليكون رهن إشارة إنجلترا، ويؤكد سعد زغلول في مذكراته على استئثار رشدي بكافة الأمور: «فهمت من عدلي أن القوم كانوا يريدون تجنيد خمسة وعشرين ألف جندي بصفة عمال في الجيش، ولكن حصلت معارضة في ذلك خشية ما يحدث في نفوس الناس، ومن سوء الأثر. وفهمت منه أنه غير راض عن ضعف رشدي أمام الإنجليز، ويشكون من طرف خفى من أن رشدي يبت في الأمور بدون أن يأخذ بآرائهم»[3].

ـ فيلقا العمال والجمَّالة

رأت إنجلترا أن هناك أعمالا غير قتالية ليس على الجندي التابع لإنجلترا القيام بها، فيكفيه جدا أن يحمل السلاح ويحارب وتقع الواجبات غير القتالية على غيره،

---

(١) الأهالي، ٢٢ يناير ١٩١٦.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣٠، ٢١ أكتوبر ١٩١٧، ص ١٩٦٩.

(٣) نفس المصدر، كراسة ٢٦، ٢٦ ديسمبر ١٩١٥، ص ١٣٨٥.

وليس هناك أمهر من المصريين في عملهم، إذ إن هذه الأعمال تعتمد على العمل اليدوي والطاقة البدنية، وتشمل تعبيد الطرق ومد السكك الحديدية وحفر الآبار والخنادق ومد أنابيب المياه، وإقامة الاستحكامات ونقل معدات التليفون والتلغراف والمهمات والذخائر والتموين. لهذا بدا من الضروري جمع المصريين، على شكل صورة فيالق إضافية تكون تحت تصرف القيادة البريطانية وتعمل لخدمة القوات المحاربة.

قررت إنجلترا أن تشكِّل فيلقين: فيلق العمَّال للقيام بالأعمال اليدوية وراء القوات الإنجليزية، وفيلق الجمَّالة لنقل المهمات وغيرها من نهاية السكك الحديدية إلى الخطوط الأمامية.

ولم يكد يمر آخر أغسطس حتى أُمر الجمَّالة المصريون بالذهاب إلى قناة السويس وبعدم مبارحتهم إياها[١]، كذلك بدأ فيلق العمال عمله منذ أغسطس ١٩١٤ حيث أقام التحصينات بقرب الشطوط المهمة وحول ضفتي قناة السويس وذلك بهمة فائقة ونشاط كبير[٢].

وساعدت الظروف على تكوين فيلق العمال، إذ ساءت الحالة منذ بداية الحرب، وقاسى العمال المصريون والفلاحون الأمرين من وقف النشاط الاقتصادي، ومن تلك البطالة التي تفشت بين الطبقات العاملة، وأخيرا الارتفاع في تكاليف المعيشة. فساعد هذا في أول الأمر على الانخراط في هذا الفيلق والإقبال عليه، وبلغ الأمر إلى أنه تقدم إلى قومندان البوليس المصري أهالي تطلب الانضمام إلى فرق العمال بالدردنيل، وذلك للتخلص من تلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية[٣].

وشرعت السلطة العسكرية في تنظيم وترتيب فرقة العمال المصريين في يوليو ١٩١٥، وعهد في ذلك إلى عشرة ضباط، فجمعوا حوالي ألف وخمسمائة عامل،

---

(١) Hallberg, op. cit., p. 334.

(٢) مصر، ١٤ أغسطس ١٩١٤.

(٣) Egyptian Gov. Cairo City Police, No. 96, Sept. 13, 1915, p. 408.

وكان الانتظام فيها في بادئ الأمر بالتطوع، وأعطى أجرة العامل فيها يوميا خمسة قروش، بالإضافة إلى الجراية اليومية(١).

وخلال الاستعدادات لمعركة غاليبولي، رأت القيادة البريطانية ضرورة الاستعانة بالعمال المصريين. ففي أغسطس ١٩١٥ طلبت قيادة الحملة البريطانية للبحر المتوسط نحو خمسمائة عامل مصري من أبناء الصعيد للعمل بجزيرة «مودروس»، فوفقوا في عملهم وأتقنوه، بحيث إن القيادة طلبت المزيد منهم حتى بلغ عددهم ثلاثة آلاف عامل عند جلاء القوات البريطانية عن غاليبولي. ويعلق إلجود على هؤلاء العمال بقوله: «إن الصعيد ينتج رجالا ذوي بناء جسماني رائع، لا يضارعهم إنسان آخر في قدرتهم على الاحتمال، إنهم يؤدون كافة الأعمال اليدوية في يسر وسهولة، ولكنهم يبلغون حد الإعجاز في أعمال الحفر، وهى الأعمال التي كانت الحملة تتطلبها حين ذاك»(٢).

وازدادت الأهمية للعمال، ففي الفترة ما بين خريف ١٩١٥ وربيع ١٩١٦ حشد من فيلق العمل المصري ٨,٥٠٠ فرد للعمل في خدمة الحملة الهندية بالعراق، ١٥,٠٠٠ فرد للعمل وراء خطوط القتال في الجبهة الغربية(٣)، ذلك لأنه ما إن اطلع ولاة الأمور العسكريون على الأعمال النافعة التي تقوم بها هذه الفرقة من العمال حتى اشتد الطلب عليها من كل جبهة، ولا سيما قسم التعيينات والطبجية والمهندسين، فلُبت طلبات هذه الأقسام وسواها، وكان استخدام العمال في أول الأمر لقضاء الحاجة الحاضرة الماسة، ثم تبين أن الضرورة تقضي بإنشاء مصلحة دائمة، وبتعيين رؤساء لها وتأسيس مكاتب دائمة للاستخدام. كذلك خرجت من فرقة العمال المصريين، فرقة العمال المتعهدين، وهم رجال يعملون في مقالع الحجارة، ويشتغلون بإنشاء الطرق بموجب عقود فردية(٤).

لأجل هذا لم يتوان القائد العام للجيوش البريطانية عن الإلحاح في اتخاذ

---

(١) المقطم ٣ يوليو ١٩١٧.

(٢) Elgood, Egypt and the Army, pp. 108 - 238.

(٣) Ibid, p. 240.

(٤) المقطم، ١٧ سبتمبر ١٩١٧، الأهرام ٢٦ أغسطس ١٩١٦.

الإجراءات الفعالة للحصول على العدد اللازم من العمال الذين اشتد الطلب عليهم حتى لقد بلغ عددهم ١,٢٠٠,٠٠٠ مصري جندوا، وليس صحيحا أن عددهم كان بين ٨٠، ٩٠ ألفا، إذ يذكر هذا العدد البيان الصحفي القائم بأعمال السفارة البريطانية[١].

احتوت فرقة الجمَّالة على مائة ألف رجل، ذهب منهم ثلاثة وعشرون ألفا استخدموا في فرنسا، وقدمت هذه الفرقة الخدمات الجليلة ويصفها مراسل المانشستر جارديان الإنجليزية فيقول: «لا يمكن لقنبلة أو لرصاصة أن تحرك وتثير الحيوان الأبله وقواد الإبل، وهم من الفلاحين الذين جمعوا وسجلوا في القرى المصرية، وكلهم عزل من السلاح وغير مدربين على الحرب، يمكنهم أن يجروا عند الإشارة للهجوم، وأن معظمهم الآن في الحقيقة في التصاق تام بحيواناتهم، وهم يسرعون في تلبية نداء ضباطهم البريطانيين والرصاص يدوي ويتساقط حولهم، وهم إذا طولبوا بالخروج بإبلهم لتكون في مأمن من الأذى، أخذوا معهم سترهم التي توزع عليهم خشية أن تسرق أثناء غيابهم، وبعضهم يسعى في الصعود إلى التل تحت إطلاق النار ليأتوا بنقودهم من خيامهم. وكان قواد الإبل أنفسهم يعيرون الذين يلوذون بالفرار ويقولون عنهم (بنات) وأنه لا يليق بهم أبدا أن يكونوا من الرجال... وأصبحت اليوم بعض الفرق تقسم نفسها قسمين: الأول الثابتون في أمكنتهم، والثاني الهاربون. وأن الانتقال من قسم إلى آخر إما جائزة وإما عقاب»[٢].

ضحت مصر من أجل جمع هؤلاء العمال والفلاحين، فقد عرقل هذا أعمال الزراعة التي تتوقف عليها الحياة في مصر، وتعطلت مشروعات الري الجديدة. وعندما برزت أهمية هؤلاء الرجال، تحول التفكير من مجرد استخدام جماعة محدودة من العمال والفلاحين إلى إنشاء الفيالق الإضافية. ففي ديسمبر ١٩١٥ صدرت أوامر القيادة البريطانية لإنشاء عشر مجموعات، كل مجموعة تحتوي على ٢,٠٢٠ جملا، ٢٠ حصانا، ١,١٦٨ مصريا، ١٠ ضباط إنجليز تحت رئاسة الكولونيل وايتنجارن (Whittingharn). وفي سبتمبر ١٩١٦ وبعد موقعة رومانة، وأثناء

---

(١) عبد الرحمن فهمي، المصدر السابق، الملف السابع، ص ٥٠٧.

(٢) الأفكار ٧ يونيو ١٩١٧.

التقدم عبر الصحراء، كان هناك ثلاث عشرة مجموعة في خدمة القوات المحاربة(١). وفي الستة شهور الأولى من عام ١٩١٥ استطاعت أن تجمع السلطة العسكرية بين ألف وألف وخمسمائة جمل، وعدد يقرب الألف من الجمَّالة للخدمة على القناة بين بورسعيد والسويس، وقسموا إلى أربعة أقسام، ولم يمض شهر ديسمبر ١٩١٥ - وبعد تكوين الحملة المصرية - حتى صدر أمر من القيادة بضرورة إعداد فيلقين من الجمَّالة، وأن يكون كل فيلق محتويا على عشرة آلاف جمل، وقُسِّم كل فيلق إلى خمس مجموعات. وأثناء الفترة من ديسمبر ١٩١٥ - تاريخ تكوين الجمَّالة - إلى عام ١٩١٩ كان هناك ١٧٠,٠٠٠ جمَّال، ٧٢,٥٠٠ جمل في خدمة الفيلق. واستُدعى لهم ضباط من الجيش المصري لصعوبة التفاهم اللغوي معهم، ووضعت فيالق الجمَّالة هذه لمعاونة الحملة المصرية التي وقع عليها عبء القتال في سيناء وفلسطين.

ومصادر تلك الفترة تبين أن التعاقد على هذا العمل كان اختياريا وبناء على عقود تكتب بين الطرفين لمدة ستة أشهر(٢)، ذلك في بداية الأمر، وأخذت الصحف تنشر المزايا التي تعود على من ينضم إلى هذه الفرق وما يوزع على الفرد يوميا من مأكل ومشرب وملبس ومسكن لضم أكبر عدد للفرقة، فكانت تغريهم بأن الجراية اليومية للعامل هى ٣٢ أوقية خبز بلدي، ٢٤ أوقية بقسماط، ٣ أوقية لحمة، ٤ أوقية عدس، ٢ أوقية أرز، ٤ أوقية بصل، ثلثا أوقية سمن، وثلثا أوقية ملح(٣).

هذا في وقت اشتدت فيه الأزمة وانعدمت الأقوات، كذلك رفعت أجرة العامل في فرقة العمال إلى خمسة قروش يوميا، والجمَّال إلى ستة قروش، وأعلن أنه حين انتهاء مدتهم يعودون إلى أوطانهم على مصاريف السلطة(٤).

وعندما قررت القيادة البريطانية تتبع الأتراك في سيناء وفلسطين بعد الخروج من قناة السويس، رئى إنشاء خط للسكة الحديدية من قطية إلى فلسطين، وهنا ألحت

---

(١) Macmunn, op. cit., 409, Badcock, A History of the Transport Services of Egyptian Expeditionary 1916 -1918, p. 21.

(٢) Badcock, op. cit., pp. 20, 21, 23, 32,300.

(٣) المقطم، ٣ يوليه ١٩١٧.

(٤) وادي النيل، ١٨ يوليه ١٩١٧.

الحاجة إلى مضاعفة أفراد فيلق العمال وفيلق الجمَّالة. ورأت السلطة أن أسلوب التعاقد الاختياري هذا لن ينفع أمام ذلك العمل المتزايد. وفي نفس الوقت سرعان ما ظهرت صعوبة جمع المصريين للالتحاق بقسم العمل في الجيش الإنجليزي بالرغم مما كان يدفع لهم من أجور، لا سيما بعد ما علم هؤلاء بالمخاطر الجسيمة التي أصابت العمال في سيناء نتيجة للقتال، حيث تعرضوا لضرب القنابل وراح الضحايا منهم، بالإضافة إلى ما أشيع عن سوء المعاملة التي يلقاها المتطوعون المصريون، لأجل ذلك تردد الفلاحون في إجابة الدعوة، بل إنهم فضلوا الموت عن الخدمة في تلك الفيالق المساعدة في الوقت الذي كانوا يعتقدون أن النصر سيكون حليفا لألمانيا والدولة العثمانية[١].

ونقلت العمليات الحربية إلى فلسطين للقيام بهجوم قوى على الأتراك، وعين اللنبي قائدا للقوات البريطانية في مصر عام ١٩١٧ وتزايدت مطالب الجيش، وإن كان القائد قد أبقى قسما من هذه القوات في مصر لمساعدة الحامية البريطانية للمحافظة على النظام، وتوفير الإمدادات اللازمة للقوات المحاربة، ولقسمي العمل والنقل. وحتى ذلك الوقت لم يحتج المصريون احتجاجا ظاهرا على ما كانت تطلبه السلطة العسكرية من العمال، غير أنهم بمجرد نقل الجيوش البريطانية إلى فلسطين، أصبحوا يحجمون عن تقديم مساعدتهم، إذ لم يجدوا أي فائدة من متابعة الحملة في بلاد خارج حدودهم كفلسطين، غير أن السلطات الحربية أساءت تفسير روح القلق التي استولت على المصريين، واتهمت هؤلاء بأنهم معادون لإنجلترا، ومن ثم أصبح الحكم العرفي أداة للقمع بصورة أحس بها جميع المصريين[٢].

ويحلل ويڤل Wavell الموقف «لقد ازدادت حاجات الجيش ـ كلما تقدمت حملاته ـ إلى العمال والحيوانات والمواد الغذائية، ولم يعد التطوع وحده يكفي للوفاء بها. وبذلك لم يجد رجال الحرب وسيلة للحصول على حاجاتهم سوى بالضغط على الحكومة المصرية، وأدى هذا بدوره في النهاية إلى أشنع صور الضغط في القرى، فراحوا يجندون الناس رغم إرادتهم في فرقة العمال... وكما يحدث دائما في مثل

(١) Lloyd, op. cit., pp. 224, 230, Elgood, Egypt and the Army. p. 315, Badcock, op. cit., p.31، عبد الرحمن فهمي، المصدر السابق، ص ٤٥٦.

(٢) Lloyd, op. cit., pp. 234, 235. Elgood, Egypt and the Army., pp. 306, 307.

تلك الاضطهادات، وقع العبء الأكبر على أشد الناس فقرا وأقلهم نصيرا من غير أن يدرك الجيش والموظفون من الإنجليز كل تلك المظالم التي ترتكب باسمهم، ولكنهم بالطبع ـ مذنبون ـ في نظر الفلاحين... وأصبح الإنجليز هم الظالمون إذن فليسقط الأجانب الملاعين»[1].

ولسوء حظ إنجلترا، فإن الفلاحين لم يكن لديهم أية رغبة في الانخراط في فرق العمل، فالفلاح المصري كان عزوفا عن ترك قريته، ومسقط رأسه، فكيف يترك أرضه ليلقى حتفه في الحرب، كذلك فلم يجذبه للعمل في الجيش أي شعور وطني، لأنه كان يفهم أن الحرب الدائرة على حدود بلاده لا تخصه هو إنما تخص إنجلترا وحدها، وعلى ذلك فعندما تقرر أن يتسع نطاق استخدام العمال المصريين، لم يكن هناك مفر أمام السلطات العسكرية من اتخاذ إجراءات القسر للحصول عليهم.

ورأت السلطة العسكرية للتغلب على هذه الصعوبات أن تحول عملية الاستخدام من أسلوب «التعاقد الاختياري» إلى «التجنيد الإجباري» إذ أصبح لا مفر إلا الالتجاء إلى طريقة القوة، إذ هى التي يحقق لها حشد الأعداد المطلوبة للفيالق الإضافية، وعندما أوعزت القيادة العامة برئاسة مري في ٢٣مايو ١٩١٧ باتباع طريقة التجنيد بالإكراه، عارض ونجت على اعتبار أن ذلك يعد خرقا للتصريح الذي أصدره مكسويل في ٧ نوفمبر ١٩١٤ وأعلن فيه تكفل بلاده بكل أعباء الحرب دون أن تطلب من مصر أية مساعدة، كما أنه يفقد المصريين الذين يعتبرهم الإنجليز أنهم يضمرون العداء لهم، فحيادهم وهدوءهم من الصواب، وإن كان قد أشاد بإيجاد أي وسيلة تضمن اشتراك المصريين من تلقاء أنفسهم في الحرب[2].

وشُكلت لجنة في القاهرة للكشف عن كل الوسائل لزيادة العمال، واشترك فيها السلطان حسين ووزراؤه، وعُرض التشجيع في الصحف، غير أنها لم تهتد إلى حل، وعندئذ كتب ونجت يعلن موافقته على ما رأته اللجنة من استحالة تنفيذ اقتراحات الحكومة الإنجليزية، وذهب أبعد من ذلك فقال: «إني لا أستطيع أن أضمن أن عدد

---

(١) ويفل، اللنبي في مصر، ترجمة إبراهيم الأقطش، ص ٣٧.

(٢) Wingate, op. cit., p. 214, Lloyd, op. cit., p. 237.

العمال المصريين الذين تستخدمهم الآن حكومة جلالة الملك وهو مائة ألف، يمكن المحافظة عليه في الظروف الحاضرة، وأن رشدي أكد لي أنه سيبذل هو ووزراؤه كل جهد لمساعدة السلطات التي تتولى التجنيد وتسهيل عملهم» ثم قال: «إن القسر يمكن اتباعه إذا أبطل التصريح - تصريح مكسويل - وسواء بطل على يدنا أو على يد الوزراء من تلقاء أنفسهم، فإنه سوف يكون من المستحيل أن نتجنب الكراهية الناجمة عن خيانة العهد، وهذه الكراهية سوف تعبر عن نفسها محليا في صورة اضطرابات داخلية، وبعبارة أخرى أن القسر سوف يقتضي زيادة كبيرة في فرق الحامية الإنجليزية بمصر، ولا يوجد ثم ريب من أنه سوف يقلل المساعدة التي تعطيها مصر الآن إن لم يوقفها تماما»[1].

ويقول سعد زغلول في مذكراته «تدور على ألسنة الناس إشاعة بأن الإنجليز يريدون أن يجمعوا جنودا من مصر بطريق الجبر. ويعللون ذلك بأنه إذا لم تشترك مصر في الحرب معهم، فلا تتقاسم معهم شعور الفرح والخير، وبما أنها تتنعم بحسن إدارتهم يلزمها أن تشاطرهم المتاعب التي يتحملونها في سبيل الحرب، ويرد قوله هذه الإشاعة بأن رشدي والسلطان غير مبالين لهذا المشروع ومعارضان فيه حتى ذهب بعضهم إلى أنه ربما أدى هذا الخلاف إلى سقوط الوزارة»[2].

واستخدمت السلطة العسكرية الضغط على الحكومة، غير أن الأخيرة رفضت ما يوعز من استعمال القسر، وإن كانت قد بدأت بعرض وسائل الإغراء على التطوع للعمل، ففي ٢٠ أكتوبر ١٩١٧ أعلنت قرارها: «بما أن السلطة العسكرية البريطانية أبلغت الحكومة المصرية أنها تلاقى صعوبات في إيجاد الرجال اللازمين لفرقة العمال بطريق التطوع الاختياري، وبما أن الحكومة البريطانية قد أخذت على عاتقها الدفاع عن مصر، إلا أن البلاد لا تستطيع أن تقف وقفة المتفرج إزاء هذا الدفاع، بل إن من واجبها الأدبي أن تعاون السلطة العسكرية المشار إليها جهد الاستطاعة، وبما أنه يتعين في هذه الحالة العمل على إيجاد وسيلة للتشجيع على التطوع الاختياري فقد قرر المجلس أن يقترح على السلطة العسكرية زيادة الأجر اليومي، وأن تتحمل هذه الزيادة الحكومة المصرية، وأن يعفى كل رجل يتطوع في هذه الفرقة لمدة سنة على

(١) Ibid, p. 215, p. 283.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، الكراسة ٢٩، ٥ نوفمبر ١٩١٦، ص ص ١٦٠١، ١٦٠٢.

الأقل من الخدمة العسكرية، وكذلك إعفاء كل رجل يتطوع في هذه الفرقة من أجور الخفر طول مدة تطوعه»[1]، ولكن جاء ذلك دون جدوى.

ومن هنا أصبح التجنيد الإجباري الوسيلة الوحيدة التي لا بد من اتخاذها للحصول على العدد اللازم من العمال، واقترح الإنجليز استخدام جميع المقترعين للتجنيد ممن تثبت لياقتهم ولم يصبهم الدور، ولكن الحكومة المصرية رفضت قبول ذلك حتى لا تتهم بأنها أشركت البلاد في جهود الحرب. كما رفضت رفضا قاطعا حل هذه المشكلة بالإجبار. ولم تكن على استعداد لأن تتحمل مسئولية التجنيد الإجباري، وكانت واثقة من أن موظفي الإدارة في الأقاليم وخاصة العمد يمكنهم بوسائل الضغط الحصول على ما يلزم من الرجال[2]. وهكذا أبدت استعدادها لتوفير العدد بتلك الوسائل الإدارية سواء بالقبول أو الرفض.

واتفقت كلمة السلطة وكلمة الحكومة على جمع الرجال، وظل التجنيد اختياريا في الظاهر، وفي الحقيقة لم يكن بهذه الصورة، إذ فرضت السخرة دون أن ينص عليها قانون، وعلى الفور طلبت الحكومة من المديرين في منشورات دورية أن يضاعفوا جهودهم لتشجيع التجنيد. وأبلغ المديرون مأموري المراكز هذه الأوامر، وأبلغها هؤلاء بدورهم للعمد، وأُنذر الأخيرون بأشد العقوبات إذا قصروا في العمل، وأنه إذا لم يتطوع للجيش البريطاني عدد كاف من القرية أو الناحية، فإن اللائحة تقع على المسئولين أنفسهم، لذا اتخذ المديرون والعمد التدابير التي اعتقدوا أنها ستحميهم من المصير الذي يهددهم إذا فشلوا في مهمتهم. وبهذه الطريقة أصبح من اللازم على كل مدير أن يقدم شهريا من مديريته عددا معينا من الرجال لسد طلبات السلطة[3].

وقاسى المصريون سواء عن طريق جمعهم أو من السخرة التي فرضت عليهم والتي أرجعتهم إلى عهد إسماعيل، ولأهمية هذه المرحلة في حياة شعب مصر سنعرضها من خلال شهود العيان.

---

(١) Egyptian Gov. Conseil des Ministres, 1917 No. 10, 20 Octobre, 1917.

(٢) الأهرام، ١٢ إبريل ١٩١٧.

(٣) Wingate, op. cit., p. 216, Macmunn, op. cit., p. 366, Elgood, Egypt and the Army, p. 316.

بدأ تنفيذ السياسة التعسفية الجديدة لحشد العمال والفلاحين جيدا للعمل في السلطة، فعين ستة وعشرون ضابطا بريطانيا بين الإسكندرية وأسوان لأجل هذه العملية[1]، وكل ضابط يعاون مأمور المركز في جمع الأنفار. وتبدأ العملية باستدعاء عمدة القرية وإبلاغه بالعدد المطلوب من قريته، وعندما يأوى الفلاحون إلى دورهم، يبدأ الخفراء ورجال البوليس بالهجوم عليهم لجمع العدد المفروض على القرية أن تجمعه، وبين صراخ الأطفال وولولة النساء يحشد الرجال الذين وقع عليهم الاختيار في مضيفة العمدة تحت حراسة قوة من بوليس المركز. وفي الصباح يساق الجمع - وهم موثوقون بالحبال - إلى المركز، حيث يتسلمهم الضابط البريطاني ليشحنهم بالسكة الحديد إلى «كمب التوزيع» في الإسماعيلية ولا يجرى - خلال هذه العملية - أي قدر من التسجيل الدقيق، وإنما يكتفي الضابط البريطاني بإعداد قائمة بأسماء الرجال وأحيانا يقسمهم إلى مجموعات (٥٠ رجلا) يختار لكل مجموعة رئيسا من بينهم، يتولى تنفيذ ما يصدر إليه من أوامر خلال الرحلة الحزينة إلى الحرب.

ويُسجل سلامة موسى «رحلت إلى الريف - قرية بالقرب من الزقازيق - ورأيت كيف كان يسلط الإنجليز علينا الموظفين المصريين من مأمورين ومديرين وحكمدارين وشرطة لخطف محصولاتنا، وكانت الجمال والحمير بل الرجال يخطفون أيضا كما لو كانوا في قرية زنجية على خط الاستواء قد كبسها النحاسون لخطف سكانها وبيعهم في سوق الرقيق، وكان المنظرتئن منه النفس كما يفتت القلب، فكان الرجل يربط بالحبل الغليظ من وسطه وخلفه أمثاله، ويسيرون على هذه الحال صفا إلى أن يبلغوا (المركز) فيحبسون في غرفة المتهمين، ثم يرحلون إلى فلسطين، وكنت أنجح أحيانا بالرشوة في استخلاص بعض هؤلاء المساكين، وذات مرة وأنا بالمنزل سمعت صراخا ودخلت على نسوة في فزع ونحيب، وعرفت أن ثلاثة ممن يزرعون أرضنا ألقى القبض عليهم وهم يحرثون في الحقل، فخرجت ووجدتهم مربوطين بالحبال الغليظة بحراسة أحد الشرطة. أما سائر الشرطة فقد تركوهم كي يغزوا قرية أخرى، واستطعت بمساومات مع الشرطة أن أحصل على الإفراج عنهم، ولكني لم أنجح كل مرة، ففي ذات يوم قصدت إلى مأمور الزقازيق

(١) Allenby, A Brief Record of the Advance of the Egyptian Expeditionary Force, p. 108.

أطلـب منـه إطلاق اثنين من الفلاحين فتأملني ثم قال: أنا عايز أرحلك أنت لفلسطين، فتركته إذ لم تكن الظروف وقتئذ تأذن بالتحدي. وفي تلك السنوات السود أثرى كثير من العمد ثراء فاحشا فقد فرضوا ضرائب على جميع الشباب من سن العشرين إلى الخمسين على مقدار ما يملك، فهذا يؤدي خمسة جنيهات وذاك عشرة جنيهات حتى يعفيهم من الاعتقال وبعثهم إلى فلسطين، وعرفت عمدة كان يملك ست أفدنة فقط جمع نحو خمسة آلاف جنيه بهذه الطرق، وكان الفلاحون يجوعون كي يجمعوا هذه الغرامات ويؤدوها»[1].

ويذكر إلجود ـ كان أميـرالايا في الجيـش الإنجليـزي ـ «إن كل مدير لمديـرية كان مطالبا بأن يقـدم من مديـريته عددا معينـا من الأنفـار، وفشلـه في ذلـك كـان يجر عليه لوما قاسيا من رؤسائه، أما كيف كان المديرون يحضرون الأنفار، فقد كان ذلك متروكا لتصرفات الموظفيـن في كل مديريـة، وهؤلاء كانوا يفهمون بالإشارة، فشيوخ القرى اختاروا الضحايا الذين كانوا يرونهم مناسبين دون تدخل من أحد، لقد حانت لهم الفرصة لتصفية ثأرهم المبيت ضد أعدائهم. وأصبحت مصر الزراعية تمزقها الحزازات، فوشت العائلات ببعضها البعض، وتسمم الجو بالفساد، وكان الفلاحون الذين لا يستطيعون دفع المال من أجل إعفائهم أول من كانوا يؤخذون غالبا، ثم يعقبهم الأعـداء الشخصيـون لحكام القريـة، وكان أهل الريف الذين يرتادون الأسواق يخطفون عنوة، ثم يرحلـون إلى أقرب معسكر عمل، وإذا كان أغلبهم يستسلمون للمصير، فإن البعض منهم كان يقاتل من أجل حريته ويولي الأدبار»[2].

وسطَّرت مجلة نيشن هذه الحقيقة: «إن تجنيد فرق العمال فكك عرى الأسرة بغياب عائلها ورجالها مما أدى إلى زيادة الفقر وانحلال الأخلاق، كما أدى سوء معاملة هؤلاء العمال إلى تعرضهم للأمراض وموتهم، حتى إننا قد صنعنا ما عم من سخط علينا بين طبقات الفلاحين، فقد وعدنا مراعاة لشعور المسلمين ألا نزج مصر في الحرب، ولكننا نقضنا هذا الوعد بتجنيد فرق العمال، وما كان تجنيدها إياها على طريقة التجنيد الإجباري المنظم، بل كان يجري على أيدي أعوان يتفرقون في القرى،

(١) سلامة موسى، المصدر السابق، ص ص ١١٢، ١١٣.

(٢) Elgood, Egypt and the Army, p. 318.

ويتصيدون العمال من هنا وهناك، وقد عاد الكرباج الذي طالما افتخر اللورد كرومر بإلغائه»[1].

ويصف الدكتور جست (Guest) في صحيفة دايلي نيوز (Daily News) بتاريخ ٢٨ مارس ١٩١٩ ما رآه بقوله «وضع نظام للتطوع ظهر عدم كفايته، وصدرت الأوامر بأخذ العمال من الحقول بالإكراه، والطريقة هي أن يدخل رجال الحكومة القرية وينتظرون رجوع الفلاحين إلى منازلهم في الغروب، فيحيطون بهم وينتقون خيرهم للخدمة، فإذا رفض أحدهم هذا التطوع الإجباري جُلد حتى الإقرار بالقبول، وعلى هذا النحو ساقوا صبيانا من سن أربعة عشر عاما وشيوخا في السبعين، وكانت الجموع المريضة المنهكة تساق لتأدية الأعمال الحربية، والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية، وكان المكلفون بالجلد هم الأطباء أنفسهم حتى إن المرضى كانوا يخافون أن يختلط الأمر فينتقلون خطأ من طابور المحتاجين للعلاج إلى طابور المحكوم عليهم بالجلد»[2].

ويُعلِّق سعد زغلول على ذلك الموقف: «افتخر رجال الحكومة بأنهم عارضوا في التجنيد الإجباري حتى منعوه، ولكن الحكام في سائر أنحاء القطر أخذوا من بضعة أيام يتخطفون الناس من الأسواق ومن الطرقات ومن المساكن في القرى، ويحملونهم على أن يكتبوا طلبا بالتطوع في الحملة، ومن يأبى من المخطوفين أن يختم ضرب حتى يختم، وفي بعض المراكز أُقيم صانع أختام على باب المركز ليصنع ختما لكل من ليس له ختم. وقد أبى رجال في أطسا ـ بمديرية المنيا ـ فجاءتهم قوة من العساكر والخفر وساقتهم إلى المركز مكبلين بالحديد، وهنا ضربوا حتى ختموا، وحدث أن بعض الأهالي في جهة فارسكور رفضوا السير مع العساكر، وحدثت مشاجرة أدت إلى إطلاق النيران عليهم فقتل ثلاثة، والسلطة تستعين في جمع الناس بكل طريقة من طرق الجبر والإكراه، وهذا فضلا عن كونه أشد أنواع مصادرة الأمة في حريتها فإنه احتقار لها بإنزالها منزلة الأنعام السائرة»[3].

---

(١) الأهرام ٢٠ ديسمبر ١٩١٩.

(٢) Sabry, M., La Question de l'Egypte depuis Bonapart jusqu'a la Revolution de 1919, pp. 85, 86.

(٣) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٨، ٥ يونيو ١٩١٨، ص ١٥٨٥.

هكذا كان الناس يساقون مكرهين إلى ميادين الحروب ولنأت الآن على فكاهة ذكرها سعد زغلول في إحدى خطبه، فقد قال إنه رأى جنديا يسوق مصريا مكبلا في الحديد، فلما مثل أمام رئيسه قال له من هذا؟ فرد عليه الجندي قائلا: هذا متطوع يا سيدي[1].

ويذكر أحمد شفيق حادثة إن دلت على شيء، فإنما تدل على الضيق الذي ألمّ بالمصريين من جراء هذه السخرة يقول: «إن قطارا كان يقل جماعة من المتطوعين المحروسين بالجند شاهري أسلحتهم قاصدا القنطرة، فما إن ابتعد عن مدينة الزقازيق بضعة كيلو مترات حتى ألقى واحد منهم بنفسه من القطار أثناء السير تخلصا من التطوع لم يكن بالطبع بناء على رغبته فمات في ساعته»[2].

من هذا نرى أن إمداد الجيش البريطاني أصبح ضريبة إجبارية تزداد باتساع العمليات الحربية، وسارت مواكب العبيد المقيدة بالحديد والأغلال لتحارب معركة الحرية كما كان يسميها الإنجليز.

وكم من المخازي والفساد واكب هذه العملية الغريبة، فكثير من العمد انتهزوا هذه الفرصة ليوقعوا بأعدائهم وأبناء الأسر المناوئة لهم فيخصونهم بالاختيار للعمل في السلطة، بينما يتسترون على معارفهم ويعفونهم منها. وسويت حسابات قديمة على أثرها تمزقت مصر من الأحقاد والثأر، واتهمت الأسر بعضها البعض، وسمم الفساد جو البلاد. كما اتسعت الذمم بقبول الرشاوي وامتد خيطها من العمدة إلى مأموري المراكز والضباط البريطانيين أنفسهم، وبالرغم من صدور الأحكام التي تمنع قبول الهدايا، فإن الثراء انتاب الكثير من العمد بعد أن فرضوا الإتاوات على الأهالي ليعفوا من الذهاب للحرب. وساءت أحوال الأسرة، ومضى النساء يبعن حليهن حتى يدفعن مقابل الإفراج عن أولادهن وأزواجهن من خدمة السلطة[3].

---

(١) البلاغ، ٢١ فبراير ١٩٢٣.

(٢) أحمد شفيق، حوليات مصر...، ص ٩١.

(٣) Les Nouvelles. 15 Dec. 1915.

سيق المصريون الذين جمعتهم السلطة العسكرية إلى ميادين الحرب ليس إلى الميدان الشرقي فحسب، وإنما إلى الغربي أيضا. فأخذوا من الدار إلى النار حرموا من وطنهم وآلهم، وذهبوا إلى حيث يقومون بحفر الخنادق وتمهيد الطرق وإنشاء السكك الحديدية ونقل الأغذية والذخائر، وذلك لتقديمها للخط الأمامي وتحت وابل قنابل الألمان وحلفائهم.

ومنذ أواخر عام ١٩١٥ استُخدم العمال المصريون لمضاعفة الخط الحديدي الممتد من الزقازيق للإسماعيلية لتسهيل عملية نقل القوات والعتاد الحربي إلى منطقة القناة، ثم ما لبث أن استُخدم هؤلاء على نطاق واسع لبناء خطوط السكك الحديدية الخفيفة والطرق المرصوفة في الأراضي الصحراوية الممتدة على الجانب الشرقي من قناة السويس، وبذلك عبدوا الطرق، ومدوا أنابيب المياه، وبنوا الخزانات والصهاريج، وأقاموا مخازن العتاد والتموين وخطوط البرق والتليفون، وأنشئوا التحصينات، ومهدوا الأحجار والأشواك، وأعدوا المياه والأقوات، ومدوا الأسلاك فوق الرمال لتيسير مهمة قوات الإمبراطورية[١].

فمن غير المصريين يقوم بهذا العمل؟ لقد فرض عليهم وما عليهم إلا الطاعة، وأصبحت القنطرة مركزا لتجمع عدد كبير من العمال، وبفضلهم غدت ملتقىً مهما للخطوط الحديدية.

عقب تقهقر العثمانيين عن القناة تتبع الإنجليـز خطـواتهم في سينـاء وكانـت قاحلـة لا ماء فيها ولا سبيل لسير الجيوش بمدافعها وعرباتها الضخمة، وهنا «أرسل الإنجليز أمامهم العمال المصريين والرديف المصري لتمهيد الطرق حتى أصبحت صالحة لسير السيارات ولجر المدافع الضخمة، ومدوا بجوارها أنابيب المياه المأخوذة من ترعة الإسماعيلية، وأنشئوا سككا حديدية لسير القطارات عليها، فأصبحت الصحراء هينة الاختراق بفضل العمال المصريين والرديف المصري، وصار زحف الجنود فيها مستطاعا بعد أن كان ضربا من المخاطرة»[٢].

---

(١) Lloyd, op. cit., pp. 216, 217, 223. The Egyptian Gazzette, Dec. 24, 1916.

(٢) Massey, op. cit., p. 31.

ويؤكد كيرسى (Kearsy) أنه «لعبور شبه جزيرة سيناء وحدها يلزم قطع مائة وعشرين ميلا على الأقل من القنطرة، وفي هذا السبيل كان من الضروري زيادة فرق العمال المصريين لإنشاء الخطوط الحديدية، أيضا أنه من الأهمية إعادة تنظيم حملة الخط الأول على استخدام الجمال والحمير لإمكان تموين القوات في الصحراء من رأس السكة الحديدية، وهذه الأعمال كانت تتطلب وقتا لإتمامها، كما أن التقدم سيكون حتما بطيئا، إذ إن سرعته ستتوقف على سرعة إنشاء السكة الحديدية التي قدرت سرعة إنشائها بحوالي عشرين ميلا في الشهر»[1].

وتصف وادي النيل المجهود الحربي للعمال «من القنطرة شرقا تجد الاستحكامات المنصوبة، وهذا الطريق البري مرصوف بالأحجارالصغيرة بواسطة الوابورات، وحفرت الآبار على الجانب المقابل للقنال حتى تتمكن العربات الرائحة الجاية مدة عظيمة من النهار من إطفاء جيشان الأتربة بالرش، هذا هو الحال الذي عليه الطريق من الإسماعيلية إلى القنطرة، وللمصريين يد في تسوية الطرق وإقامة الاستحكامات، وهم الذين يشتغلون بالحفر لتسيير مياه الأنابيب فيها»[2].

وقد أرجع الكثير من مسجلي الحوادث الحربية أن السبب في نصر القائد مري في معاركه إنما ينسب إلى المصريين «والفضل كله اليوم في النصر يعود إلى فرقة المصريين الذين مدوا السكك الحديدية مسافة مائة ميل في الصحراء القاحلة، بل وتعدوا ذلك بأن نقلوا الأحمال الثقيلة والغذاء والثياب والذخيرة وتلك الآلات التي تتدفق إلى خطوط القتال، ويعود الفضل أيضا إلى القوافل القائم بها فرقة العمال المصريين»[3].

لقد تقدم العمال المصريون بكل همة ونشاط غير مبالين للأخطار، فحدث على سبيل المثال أثناء عملهم بالعريش أن قتلت قنبلة وجرحت تسعة وثلاثين منهم، ورغم ذلك فلم يتوان البقية عن العمل[4].

---

(١) Kearsy, op. cit., p. 12.

(٢) وادي النيل، ١٠ أغسطس ١٩١٦.

(٣) الأفكار، ٢٧ يوليو ١٩١٧.

(٤) Massey, op. cit, p. 12.

وتصف المقطم نشاط العمال المتزايد فتقول: «استخدمت إنجلترا علاوة على العمال العاديين، عددا كبير من الصناع البارعين من نجارين وحدادين وسمكرية وصناع خيام وعمال محاجر وبرادين وسائقي قطارات، وعمال هذه الفرقة يقولون إن أهم صناعة من صناعاتهم إنشاء الاستحكامات، وقد أنشئوا برعاية الملاحظين البريطانيين خطا (للديكوفيل) على الشاطئ الغربي بمصر، وبنوا مخافر وعنابر، وشقوا الطرق، وأنشئوا أرصفة المواني وبلغ من نشاطهم وهمتهم أن مائة وخمسين رجلا أفرغوا تسعمائة طن من المهمات الحربية في إحدى الناقلات في يوم واحد وكوموها أحسن تكويم، وفي شرقي القنال فإن فرق العمال أنشأت جانبا كبيرا من الاستحكامات الدائمة وشبكة سكك الحديد، ومدوا أنابيب المياه، ويظن المرء أن مد أنابيب الماء من الأعمال الهينة، ولكنها في الحقيقة مهمة شاقة تقتضي نقل ونصب ألوف الأطنان من الأنابيب وتمهيد الطرق. وقامت فرق العمال بأعمال كبيرة القيمة في شحن البواخر وتفريغها في المواني المصرية وفي توزيع المهمات في مواضع شتى على شاطئ البحر في الشرق والغرب، ومع أن السواد الأعظم منهم لم يألف ركوب الزوارق والنقل بها، ومع شدة المجاري البحرية في القسم الجنوبي الشرقي من البحر المتوسط، فقد تعلموا أن يعملوا في هذه الأحوال الشاقة ويذللوا الصعوبات. وبعد ما استولى الجيش على العريش واحتلها، أنزل العمال المذكورون مقادير من المهمات لا تقع تحت حصر من البواخر إلى البر في القسم الجنوبي من فلسطين»[1]. وكذلك فقد استخدم العمال المصريون في بناء المطارات[2].

وكان انتصار الإنجليز على العثمانيين في رومانة يعود إلى تلك الأعمال الشاقة والخدمات الجليلة التي قامت بها فرقة العمال المصرية «فقد مهدت الطرق لتقدم الجيوش البريطانية، ومدت السكك الحديدية، ودكت الحصون والاستحكامات، ونظمت بمهارة أنابيب المياه وطمرتها تحت الرمال، وأقامت لوازم التليفون والتلغراف ونصبتها في أماكن معينة، ونقلت أيضا المهمات والذخائر إلى مسافات

---

(١) المقطم، ١٧ سبتمبر ١٩١٧.

(٢) Gouvernment Egyptienne, Canal Secretairiat, No. 159, 9 Fev. 1918, p. 63.

معينة شاسعة وفي أرض يصعب فيها السير. وبالاختصار فإن فرقة العمال قامت بجميع الأعمال الهندسية الثانية، فأطلقت يد الجنود للقيام بواجباتهم الحربية الخصوصية، والحق أن هذه الفرقة العظيمة القيمة يحق لمصر أن تفاخر بالأعمال الباهرة التي قد قام بها أبناؤها، كما يحق أيضا لضباط هذه الفرقة من أكبرهم مقاما إلى أبسطهم رتبة أن يباهوا بأعمالهم التي يستحقون من أجلها كل مديح وثناء، ولا شك أن الجيش مدين لهم بنجاحه دينا عظيما، لأن حسن دفاعه عن القناة راجع إلى جدهم وسعيهم، ثم إن البوليس المصري التابع لهذه الفرقة يستحق هو وقومندانه المصري وضباطه كل مديح وثناء، فإن المحافظة على النظام بين الألوف من الفلاحين غير المدربين ليس من الهينات»(١).

ودارت مناقشات في مجلس العموم البريطاني حول هؤلاء العمال، فكان الجميع يعترف بتلك الأعمال القيمة التي أفادت الجيش البريطاني أثناء الحرب(٢). كما أشاد المهندسون الإنجليز في بور سعيد بمهارة العمال، فهناك خطابات منهم إلى المسئولين في القاهرة تُسطر أنهم كانوا يواصلون عملهم ليل نهار، وذلك لعدم إمكان تزويد المدينة بعمال أكثر(٣). وبذلك أُخل بالعقود التي حددت مدة العمل بثلاثة أشهر في بادئ الأمر ثم بستة أشهر، فأصبح العامل أو الجمَّال يدخل تحت خدمة السلطة ولا يعرف متى ستنهي هذه الخدمة.

ويُبين اللنبي فضل المساعدات المصرية في حملته على فلسطين وسوريا إذ يسجل: «تبعت فرقة العمال المصرية الجنود منذ اليوم الأول من أيام القتال تسير وراءهم في زحفهم، وتعمل بهمة ونشاط ونجاح في تحسين الطرق، وقد كانت بعض فصائل هذه الفرقة تعمل في خطنا الأصلي، وبهذا فإن مصر مسئولة إلى حد كبير عن نجاح الحلفاء في فلسطين»(٤).

وأقر ملنر Milner في تقريره بأن الشعب المصري تحمل التكاليف والقيود التي

---

(١) الأهرام، ١٣ أغسطس ١٩١٦.

(٢) House of Commons, Vol. 113, March 20, 1919, p. 2369.

(٣) Gouv. Egy. Canal Secretairait. No. 27, 22 Juin 1916, p. 14, No. 36, 24 Juillet, 1916, p. 9, No. 116, 18 October 1918, p. 37.

(٤) The Egyptian Gazette, Nov. 31, 1919.

اقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضا والخدمات التي قام بها فيلق العمال المصري كانت لا تُثمن ولا غِنى عنها للحملة الفلسطينية[١].

وكان للبطولات التي قام بها العمال موقعها، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث أنه في شهر مارس ١٩١٧ أن كان جندي إنجليزي يسبح في مياه البحر قرب العريش فجذبه التيار وبعده عن البر فأخذ يصيح طالبا العون، وفي الحال ألقى أحد رجال فرقة العمال بنفسه وأخذ معه خشبة تساعد الجندي على العوم، ثم عاد إلى الشاطئ وجاء بحبل طويل ثم سبح في البحر المتلاطم بالأمواج حتى بلغ الجندي فأعطاه طرف الحبل وانتشله. وقد حدث أن طيارة من طيارات ألمانيا أغارت ليلا على أحد المستشفيات القائمة على خطوط المواصلات، وقذفت عليها القنابل، وكان في المغاور المجاورة للمستشفى جاويش ومعه مائتان من رجال فرقة العمال، فخرجوا على الفور وساعدوا في نقل الجرحى من المستشفى إلى مكان أمين وعرضوا أنفسهم للمخاطر[٢].

ووصل مجهود مصر الحربي عبر البحار، فخدم العمال المصريون في الميدان الغربي وبلغ عددهم حوالي ١٦,٣٠٠ رجل في منتصف عام ١٩١٧ [٣]. وذلك أنه لما طارت أخبار نجاح العمال لفرنسا، خاطب العسكريون فيها ولاة الأمور في مصر، ومن هنا تم الاتفاق على إرسال بعض هذه الفرق إلى فرنسا[٤]. وفي مارس ١٩١٧ أرسلت بعثات العمال المصريين من مديرية جرجا للخدمة في فرنسا «فبات أهلهم على أحر من الجمر منتظرين ورود الأخبار عنهم وقد زار حضرة مدير جرجا المعسكر منذ يومين فقابله جناب القائد فرأى سعادته فرقة من العمال مستعدين للسفر إلى فرنسا فخطب فيهم باذلا لهم النصح ومبينا الفوائد التي تعود عليهم من هذا السفر ماديا وأدبيا ولا سيما في هذا الحين الذي اشتد فيه الغلاء طالبا لهم السلامة»[٥].

---

(١) Milner. Report, p. 10.

(٢) المقطم، ١٧ سبتمبر ١٩١٧.

(٣) Wingate, op. cit., p. 214.

(٤) المقطم، ١٧ سبتمبر ١٩١٧.

(٥) نفس المصدر، ٢١ إبريل ١٩١٧.

ومضت الصحافة تنشر بنود الإغراء للحث والتشجيع على السفر فكل عامل يرغب في السفر إلى فرنسا يعطي بذلة، بالطو، حذاء، ٣ بطانيات، ٢ قميص، ٢ من الجوارب، لباس، قميص من الفانلات، عدا الطعام الذي يحتوي على لحم، خضر، شاي، لبن، سجائر، وأجرة اليوم ٨ قروش[١].

وتقول الأهرام «نزلت في فرنسا حديثا الفرقة الأولى من قسم الأشغال المصري القادمة إليها من مصر للاشتغال بأعمال مختلفة فيها بأجور طيبة، وقد وصفها كاتب ممن حضروا حفلة استقبالهم في فرنسا فقال: جاءتنا فرقة من العمال المصريين للعمل معنا هنا في أعمال مختلفة مؤلفة من رجال ممتلئين صحة وقوة ونشاطا، وقد قوبلت مقابلة حافلة عند نزولها إلى البر، وأعجبنا جميعا من حسن هندامها ونظامها، ودلتنا هيئتها بلباس الخاكي على أنها فرقة جد وعمل، ولاحظنا على وجوه رجالها السرور بالمناظر الجديدة التي وقعت عليها أبصارهم في البلاد»[٢].

وبرهن هؤلاء العمال على كفاءتهم، فقد عملوا في مناخ يختلف كل الاختلاف عن البيئة التي عاشوا فيها، حضروا من أقصى صعيد مصر ليتحملوا أعباء المعيشة في فرنسا، ورغم ذلك فقد أثبتوا جدارة فائقة، فقد حدث مرة فى أحد موانى فرنسا أنهم فرغوا من شحن باخرة تحمل ٣,٠٠٠ طن من البضائع والمهمات المختلفة في أقل من ثلاثة أيام، وفرغوا مرة أخرى من إحدى البواخر ستة آلاف طن من الشوفان في يومين، وجاء التقرير الرسمي عنهم ما نصه: «وكل ما شاهدناه من أعمال هذه الفرق يشهد بالفضل للضباط وصف الضباط والرجال فيها، فإنهم يؤدون أعمالهم برغبة ونشاط يبعثان على أشد الارتياح»[٣].

ولم يقتصر إرسال العمال إلى فرنسا فأوفدوا لليونان والعراق، فأدوا خدمات جليلة هناك وعملوا تحت نيران القنابل والمدافع والبندقيات[٤]. بالإضافة إلى الخدمة في الدردنيل، ففي شهر مايو ١٩١٥ جمعت أورطة من الأشغال مؤلفة من ست بلوكات للخدمة هناك، واستلم قيادة الأورطة والبلوكات ضباط إنجليز في

---

(١) نفس المصدر.

(٢) الأهرام، ١٣ إبريل ١٩١٧.

(٣) المقطم، ١٧ سبتمبر ١٩١٧.

(٤) The Egyptian Mail, April 13, 1917, Badcock, op. cit., p. 23.

خدمة الجيش المصري «وقامت هذه الأورطة مدة الأربعة الأشهر التي خدمتها في شبه الجزيرة بخدمات فائقة تحت وابل مستمر من القنابل»[1]. وذهبت طوائف من العمال إلى طنوس ومدروس للقيام بإعداد الطرق وتمهيدها للقوات المحاربة. وفي سلانيك أرسل عدد كبير من العمال المصريين قدر عام ١٩١٦بستمائة عامل، ثم ما لبث أن وصل العدد لسبعة آلاف عامل عام ١٩١٨، وشمل عملهم القيام بإنشاء السكك الحديدية[2].

أما بالنسبة للعراق فقد استخدمت فرق كثيرة من هؤلاء العمال في ميدانه الحربي فوصله عام ١٩١٦ حوالي ٨,٢٨٠ عاملا، وتركوا فيه آثارا من أعمالهم وصنعهم امتدت من البصرة إلى بغداد، فضلا عن أن الإنجليز في العراق رأوا أن يستعينوا بجانب من العمال المصريين على حفظ النظام والأمن العام في مدينة بغداد، فشكلوا قوة من البوليس اختاروا رجالها من العمال المصريين، فقامت بعملها خير قيام[3]. وقد بلغ العمال الذين عملوا فيما وراء البحار نحو ثلاثة وعشرين ألف عامل[4].

ولعبت فرقة الجمَّالة دورا جوهريا ـ لا يقل أهمية عن دور العمال ـ في الحرب مع إنجلترا وحلفائها سواء على شرق مصر أو غربها. فإنه حينما شرع الجيش البريطاني في تتبع الأتراك في سيناء، كان الطعام والمياه والذخيرة تنقل في كل مكان على ظهور الجمال قبل أن تمد الطرق والسكك الحديدية، فإن طبيعة الحرب تقضي على فصائل من الجنود أن يرابطوا في مواقع بعيدة عن الطرق المطروقة. إذن فلا بد من استخدام العدد الكبير من الجمال لإيصال المهمات والمئونة والماء إليهم وجميعها من أشد الضروريات أثناء المعارك، ويغلب أن تكون الجمال الوسيلة الوحيدة لنقلها إلى المواضع التي تبدو فيها الحاجة إليها، وأسهمت فرقة الجمالة بنصيبها في كل معركة، فقد عاونت لورانس ضد الأتراك، وساعدت اللنبي في الاستيلاء على العقبة، إذ حملت المؤن والإمدادات من العقبة للقوات العربية التي

---

(١) الأهرام ٢٦ يناير ١٩١٧.

(٢) Major R.A.M.C., With R.A.M.C. in Egypt, p. 278. The Egyptian Mail, April 4, 1918.

(٣) المقطم، ١٧ سبتمبر ١٩١٧. Elgood, Egypt and the Army, p. 240

(٤) Macmunn, op. cit., p. 365.

كانت تحت قيادة الأمير فيصل في معان[1]. كما كان لها مجهودها الواضح في الحرب مع السنوسيين.

كذلك أدى الجمَّالة خدمات كبيرة في إسعاف الجرحي البريطانيين، فكانوا ينقلونهم بأسرع ما يمكن وبدون خـوف من القنابل والنيران التي كانت تحيط بهم[2].

وقد اطلع مندوب المقطم على بعض السجلات من أعمال البسالة والإقدام التي قام بها بعض الجمَّالة، فمن ذلك أنه في بئر دويدار صدر الأمر إلى جانب منهم بأن يصعدوا بالجمال إلى تل «طلبا» وكان ذهابهم إلى ذلك التل ثلاث مرات من الأعمال المقرونة بالخطر، وكتب القائد يقول إن الباش ريس عبد الله خيري سلك سلوك باهرا النهار بطوله، وقاد رجاله صاعدا إلى التل في المرات الثلاث بأتم نظام، وذكر القائد أسماء آخرين امتازوا في تلك المعركة التي دارت في يوم ٢٣ إبريل ١٩١٦ ـ معركة رومانة ـ وبعد هذه المعركة وجه القواد الأنظار إلى ثبات الجمالة تحت قنابل المدافع وقالوا «إنهم لم يفارقوا جمالهم بل سلكوا مسلكا عظيما». وحدث مثل ذلك في رفح وبقية المدن، على أن أفعال الفرقة ظهرت على أتمها في «المعركتين اللتين دارتا في فلسطين حيث أثبت رجالها أنهم أهل للاسم الحسن الذي أحرزوه»، فقد وجه قواد الفرق نظر القائد العام إلى خدمات الفرقة الجليلة وشدة التزامها، وسألوا الجمَّالة أي مكافأة يفضلون، فاختاروا أن يعطوا مالا، ولكن الضباط رأوا أن يعطوهم مكافآت، وعرض على قائد إحدى الفرق أسماء سبعة وعشرين رجلا من الجمَّالة، وقال عنهم الضابط الذي عرض أسماءهم إن الوصف المعتاد لا يفيهم حقهم من الثناء، فقد فعلوا في كل مرة فوق الواجب المفروض عليهم، وأنه في مقدمة الممتازين الباش ريس عمر محمد عمر، ولكن الجمَّال حامد عبد الله معوض لا يقل عنه، فقد ظل يعمل ست عشرة ساعة متوالية وإحدى يديه مجروحة جرحا بالغا بعد ما عضه أحد الجمال[3].

---

(١) The Near East. March 9, 1917, Lawrance, Seven Pillars of Wisdom, pp. 516-572.

(٢) Wavell, The Palestinian Campaigns, p. 62.

(٣) المقطم، أول أغسطس ١٩١٧.

وهناك شواهد أخرى من هذا القبيل، وهي مقتبسة من تقارير القادة والضباط «فقد خدم الباش ريس نور الدين سعيد خدمة عظيمة، فإنه رد الطمأنينة إلى نفوس الجمَّالة، وجعلهم ينطرحون على الأرض بقرب جمالهم، وساعد الجنود في نقل الذخيرة في الخنادق تحت نيران المدافع السريعة والبنادق والقنابل. كما عهد إلى الباش ريس عباس سعيد محمود والريس محمد عثمان في نقل جماعة من الجرحى إلى مكان الأمان تحت نار القنابل وهما رابطا الجأش. وقد صوب الأتراك عددا كبيرا من القنابل أثناء معركة رومانة إلى نقالات الجرحى في الميدان، فاستقر الرأي على نقل كل شيء إلى موضع أمين ودُعي الجمَّالة إلى المساعدة، وبينما هم ذاهبون بالجرحى سقطت بجانبهم تسع عشرة قنبلة وهم سائرون، فلم يفر واحد منهم بل ظلوا يقودون جمالهم كأنه لم يحدث حادث ما، وقد احتفل في ٢٧ مايو ١٩١٦ بعرض بعض بلوكات الجمَّالة في فلسطين، فوزعت عليهم المكافآت والجوائز اعترافا ببسالتهم، وكان الجمَّالة لابسين الجلاليب الزرقاء وعلى رءوسهم الطاقيات، وقد أجمع الذين عرفوا هؤلاء الجمَّالة على أنهم استحقوا هذا التكريم أعظم استحقاق»[١].

وتشجيعا للمزيد من التضحية والتفاني، أنعم السلطان بنوط الجدارة من الفضة والبرونز عليهم، وخاصة الجرحى الذين استمروا في ممارسة عملهم تحت النيران. وأقر اللنبي بخدمات هذا الفيلق في برقية له لوزارة الخارجية البريطانية في ٣١ أكتوبر ١٩١٨ «إن فيلق الجمالة قدم خدمات قيمة ساعدت كثيرا على النصر للحملة»[٢].

وهكذا قدمت مصر أقصى ما يمكن تقديمه في هذه الحرب لصالح إنجلترا ووقع العبء الأكبر من هذه التضحيات على العمال والفلاحين الذين استخدمتهم السلطة، فقاسوا من طريقة جمعهم أو بمعنى أصح خطفهم التي استمرت طيلة عامي ١٩١٧، ١٩١٨ حتى بعد إعلان الهدنة، فانتشر الرعب في نفوس الفلاحين وأصاب الحزن كل منزل حيث فقد فردا من أفراده وأهله لا يعلمون هل سيعود أم لا، فلم تنقطع المآتم ولم يهدأ الندب على تلك الألوف التي ذهبت، ألقى بهم الإنجليز في أتون

---

(١) نفس المصدر.

(٢) Badcock. op. cit., p. 23.

النيران خارج بلادهم. وقد أجمع المعاصرون والمؤرخون لتلك الفترة على أن من أهم أسباب ثورة ١٩١٩ ذلك التجنيد الإجباري الذي وقع على القرى المصرية. وبالرغم من تلك الخدمات الجليلة التي قدمها الفيلقان لإنجلترا وحلفائها، فإنهم عانوا الأمرين، عاشوا في ظروف غير طبيعية، وزاد الأمر وبالا عليهم المعاملة القاسية التي كانوا يلقونها على أيدي قوات الإمبراطورية الذين انتزعت من قلوبهم الشفقة والرحمة.

وتكتب صحيفة «رائد العمال» الإنجليزية في ٣ إبريل ١٩١٩: «كان الكرباج هو الوسيلة الوحيدة لتسخيرهم، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية في معسكرات هؤلاء المجندين وأي معسكرات، لا خيام، وسوء تغذية، ورداءة كساء، وقلة غطاء، ثم أمراض تفترسهم افتراسا. لقد كانوا يموتون كالذباب في الصحراء، وكثيرا ما رفض السماح لهؤلاء المجندين بالعودة إلى بلادهم حتى بعد انتهاء مدة خدمتهم»[١].

ويقر ملنر في تقريره عن أسباب ثورة ١٩١٩ أن المستشفيات التي كان يمرض فيها هؤلاء العمال لم تكن على ما يرام، وأنه كان من بين ضباطهم كثيرون يجهلون لغتهم ولا خبرة لهم بمعاملتهم، زد على ذلك إطالة مدة خدمتهم إلى ما بعد التاريخ الذي تعاقدوا عليه، وذلك بعد ما تولت السلطة العسكرية أمر التجنيد[٢]. وقد صرح تشرشل (Churchill) في مجلس العموم البريطاني بأن الخدمة الطبية للفلاحين المصريين العاملين سواء في فرقة العمال أو الجمَّالة كانت ناقصة وغير كافية[٣].

ويؤكد الدكتور جست في صحيفة دايلي نيوز (Daily News) أنه «لسوء تغذيتهم وملبسهم وعدم وجود مستشفيات كافية ورداءة أحوالها، كانت نسبة الوفيات بينهم عالية جدا رغم عدم نشر إحصاءات»[٤].

ويصفهم تشيرول (Chirol) «وبعد أن جند هؤلاء عاملناهم كما يعامل العمال

---

(١) شهدي عطية، تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦، ص ٣.

(٢) Milner, op. cit., p. 11.

(٣) House of Commons, vol. 114, April 3, 1919, p. 1412.

(٤) Sabry, op. cit., pp. 85, 86.

الرخيصو الأجر عادة، فكانت أطعمتهم وملابسهم وخيامهم وفراشهم رديئة. وقال قس إنجليزي إن الفلاحين في هذه الفرق كانوا يتساقطون في سيناء وفلسطين والعراق تساقط الذباب»[١].

وكان الرافعي شاهد عيان فيقول: «كانوا يعاملون معاملة المعتقلين وما هم بالمذنبين، يربطون بالحبال ويساقون كالأنعام، ويقام عليهم الحراس وينقلون بالقاطرات في مركبات الحيوانات، ويعاملون أسوأ معاملة ولا يعتني بصحتهم ولا بغذائهم وراحتهم، وكانوا يوعدون بأن يستخدموا لمدة محدودة ثم تمد على الرغم منهم، ومات كثيرون منهم في ميادين القتال أو في الصحراء في سيناء والعريش أو في العراق وفرنسا، وأصيب كثير منهم بالأمراض والعاهات التي جعلتهم عاجزين عن العمل»[٢].

وقد سئل بعض من قضى عليهم نكد الطالع بأن يكونوا ضحية هذا «التطوع» فقالوا إنهم ذاقوا العذاب وكانوا في أسوأ حال»، وزيد أيضا أنه كان نصيب البعض منهم أن أسر في الجيش العثماني شهورا، كما أصيب البعض بجراح أليمة[٣].

وكتب الكاتب الأمريكي جورج كريل في صحيفة Le Gppe بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩١٩ عما قاساه هؤلاء العمال «لقد سبق مليون ومائتا ألف من المصريين إلى الخدمة في فرقة العمال والنقل، وما يتهم به الوطنيون المصريون السلطة العسكرية أن معاملتها للعمال كانت أسوأ من معاملتها لدواب النقل، فقد كان طعامهم رديئا، ومسكنهم فاسدا، وكانت العناية الصحية بهم ضئيلة، فمات هؤلاء المجندون التعساء كالذباب، وكلما قضى منهم نفر وخلا بموتهم مكان، ساق الكرباج الآلاف غيرهم ليحلوا محلهم، ودم هؤلاء الرجال هو الذي يجري بين مصر وإنجلترا اليوم»[٤].

ويصف إلجود ظروف العمل بقوله: «في الشهور الأولى من عام ١٩١٦ لم يكن

---

(١) الأهرام، ٢٠ ديسمبر ١٩١٩.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ٤١.

(٣) البلاغ، ٢١ فبراير ١٩٢٣.

(٤) عبد الرحمن فهمي، المصدر السابق، الملف السابع، ص ٤٥٧.

لسائقي الجمال زي خاص بهم، وإن كانت صرفت بطانية واحدة لكل منهم. وبهذه المعدات الوهمية تحمل الرجال مشاق الحملة في سيناء»، ثم أشار للظروف المناخية القاسية «إن فلسطين في الشتاء ليست بالبلد الذي ييسر القيام بحملة مريحة في أراضيه، وعمليات النقل بالدواب في مثل هذا الجو الذي لا يرحم تتم في أقسى الظروف، فالوحدات المقاتلة يمكنها أن تتوقف حتى تتحسن الظروف الجوية، ولكن قوافل التموين لا يمكن أن تتوقف لتأخذ قسطا من الراحة... وكانت الأمطار الغزيرة تضيع معالم (المدقات) وتجتاح مسافات طويلة من خطوط السكك الحديدية فتقتلعها، ولا يكون ثمة مفر من تعطيل كافة وسائل النقل الميكانيكية. وهنا يأتي دور الجمال لتحمل عبئها، ولقد تمكنت قوافل الفيلق من أداء مهمتها بفخر في هذه الظروف، وكم من قوافل صارعت العواصف وهى تحمل التموين إلى الخطوط الأمامية، وكثير من الرجال والدواب والجمال لقوا حتفهم دون رحمة على الطريق... لقد كان هذا الفيلق بحق مخلوقا فريدا»[١].

وتروى المقطم عن الذي قاساه الجمَّالة على لسان أحد الضباط الإنجليز «جرح الجمال يونس في رأسه، ولكنه ظل مع جماله ولم يذكر شيئا عن جرحه حتى حططنا الرحال في محلة أخرى على بعد ميل من محلتنا الأولى. وبعد سبع ساعات من جرحه، وقد كان هذا الجرح بالغا، كما تبين من الكشف الطبي، واضطر الجراحون أن يستخرجوا إحدى عينيه ويعملوا له عملية جراحية كبيرة في الجمجمة»[٢]. وأمام هذه الشدة في العمل وهذا الضغط المتزايد حاول بعض الجمَّالة الفرار وترك عملهم مما قاسوه. وشاركهم في ذلك بعض من العمال والرديف وامتلأت الصحافة بإعلانات الهروب.

وتعددت الإصابات حتى في فرنسا من جراء الظروف المناخية القاسية لتراكم الثلوج وعدم تحمل المصريين لها، كذلك ارتفعت نسبة الوفيات للعاملين في طنوس ومدروس[٣].

---

(١) Elgood, Egypt and the Army p. 244.

(٢) المقطم، أول أغسطس ١٩١٧.

(٣) الأهرام، أول نوفمبر ١٩١٥، Major R.A.M.C., op. cit., pp. 278, 279

وهاجمت الحمى فرقة الجمَّالة التي كانت تعمل لمساعدة الأمير فيصل، وكثر المصابون بالتيفوس والدوسنتاريا، ورغم ذلك فقد كانوا يقومون بمهامهم، وانتشرت الكوليرا وكثرت الأعداد المصابة بها لدرجة أنهم حينما عادوا إلى مصر نقلوها معهم(١)، كما مات الكثير من جرائها من الرديف في الميدان(٢).

وبناء على ذلك أصدرت الحكومة المصرية في ٢٩ يونيو ١٩٢١ بلاغا رسميا يتبين منه أن العمال الذين لقوا حتفهم وهم قائمون بخدمة الإنجليز وأصيبوا بجراح وعاهات مستديمة وبعجز تام أو جزئي عن العمل، ستصرف لهم مكافآت ومعاشات(٣). واعتبر ذلك هبة ممنوحة مع أنها حق واجب. هذا وقد كانت المبالغ التي قدمت بسيطة للغاية.

وفي ملفات أذونات المعاش لعمال السلطة يتضح أن ما أنيط إليهم من أعمال قد سببت لهم عاهات وإصابات مستديمة وطالبوا بالتعويض، فعلى سبيل المثال، الجمَّال منصور شحاتة أرسل لقومندان قلم تعويضات حملة الجمال همفورز Homforz يطلب التعويض عن عينه التي فقدت أثناء عمله كترابي، كذلك طلب تعويضا من يدعى محمد إبراهيم العامل بالسلطة الذي أصيب بإصابة مستديمة، وأيضا سعد كريم حسن الذي يقول «أفندم إني كنت شغال تبع الريس عبد القادر سالم رئيس طلبة نمرة ٦١٨ بالسلطة العسكرية بالقنطرة، ونظرا لأني مكثت شغالا بالأتربة حتى عجزت ببصري في عينيّ الاثنتين، وذلك من عناء الأشغال بالسلطة» وهو الآخر يطلب تعويضا عن إصابته(٤).

وأصاب الموت الكثيرين على أثر أعمالهم الشاقة، ففي شكوى من والد يطلب تعويضا عن ابنه ـ المدعو فريد عبد القادر ـ الذي مات أثناء قيامه بخدمة الجيش الإنجليزي(٥). وبجوار هؤلاء كان هناك المفقودون الذين انقطعت أخبارهم ولم يعثر لهم على أثر.

---

(١) المصدر نفسه ٢٦ أغسطس ١٩١٦، Ibid p. 179

(٢) عملية أورطة رديف الجيش المصري، دفتر صادر ووارد، جـ ١، ٤ ديسمبر ١٩١٧، ٦ يناير ١٩١٨.

(٣) الوقائع المصرية، ٢٩ يونيو ١٩٢١.

(٤) ملفات أذونات معاش، ٢٩ مارس ١٩٢٢، ٢١ سبتمبر ١٩٣٣، ٢٩ أكتوبر ١٩٣٣.

(٥) Egyptian Gov. Cairo City Police. No. 239. Sept. 16. 1916. p. 95.

ومن اللافت للنظر أن أهل مصر من ذوي اليسر قدموا خدماتهم للإنجليز عن طريق دفع الإعانات للصليب الأحمر وأهملوا بني جلدتهم، الأمر الذي جعل كاتبة إنجليزية تقول: «لقد عرفنا من مزايا أهل مصر أنهم إذا دعوا لمبرة عامة يظهرون بمظهر الكرم والأريحية، ويكتتبون بسخاء للأعمال الخيرية النافعة مثل خدمة الصليب الأحمر والإعانات الخاصة ونحو ذلك، وكثيرا ما نرى منهم عطفا على المنكوبين والبؤساء، ومن الغريب والحالة هذه أنهم لم يهتموا الاهتمام الواجب بإخوانهم رجال فرقة العمال المصرية المشتغلين بالأعمال العسكرية، إنهم يستحقون كل عطف ومساعدة»[1].

وكانت رحلة عودة هؤلاء ـ لمن كتبت له ـ أصعب من الرحيل، امتلأت بالعذاب والمشقة واللهفة والحنين لأرض الوطن بعد ذلك الحرمان الطويل والغربة القاسية التي انعكست فيما رددوه من كلمات فاضت بالشوق والحب لمصر.

وقد عبرت الأغاني الشعبية عن آلام الفراق:

يا عـــزيز عينـــي وأنا بـدي أروح بلدي
بلـــدي يا بلـــدي والسلطة خدت ولدي

وانعكست صورة الفرحة على ما تغنوا به:

ســـالمـة يـا ســـلامـة رحنـا وجينـا بالسـلامـة
شفنا الحرب وشفنا الضرب وشفنـا الدينـاميت بعنينـا
مهمـا يكـون كلـه يهـون إلا وطنا مايهونش علينا[2].

- جمع الدواب

كما جمعت السلطة الرجال لم تبق على جمل أو حمار، إلا واستولت عليه لصالحها، وطبقت نفس طريقة جمع العمال على الحيوانات «وكان كل ذلك يجري بمساعدة رجال الحكومة بل بناء على أوامرهم وبضغطهم على الأهالي، فكانوا يسارعون إلى إرهاق الأهالي لخدمة السلطة العسكرية ويتفانون في إظهار الهمة

(١) المنبر، ٢١ نوفمبر ١٩١٨.
(٢) شهدي عطية، المرجع المذكور، ص ص ٥٩، ٣٠.

في تلبية طلباتها كل فيما يخصه، فالمدير يتلقى الأمر من وزارة الداخلية بجمع عدد مخصوص من الدواب، والمأمور بدوره يفرض على كل بلد أو قرية ما يخصها من القدر المطلوب، فيقوم العمدة بجمع ما طلب منه من أفراد الأهالي كبيرهم وصغيرهم، غنيهم وفقيرهم، وكان هؤلاء الحكام من المدير إلى العمدة إلى الخفير يستعمل كل ما أوتي من حول وقوة وما منح من سلطان للحصول على ما فُرض على مديريته أو مركزه أو قريته، بل لقد تعدى بعضهم حدود العدالة في تنفيذ تلك الأوامر حتى إن البعض استعمل هذه الظروف سبيلا لجمع الأموال من الناس وأكلها بالباطل»[١].

وكان على العمد والمشايخ في كل البلاد أن يقدموا للسلطة كشفا وافيا يشتمل على عدد الجمال والحمير وأسماء أصحابها، وخضع ذلك لرقابة صارمة، وقبض على أعداد كبيرة منهم لإخفائهم بعض الدواب، وعلى سبيل المثال، فقد تستر العمدة عبد الرحمن التميس عمدة أسيوط على أغنياء البلد ولم يذكر في تقريره من الجمال والحمير إلا النزر اليسير خوفا من إنه إذا قدم جمال غيره يضطر هو الآخر إلى ذكر جماله وحميره[٢].

وفي حقيقة الأمر، فإنه منذ أن بدأت الحرب كان لا بد من الاستيلاء على قطعان من الجمال حيث احتاجت إليها القوات البريطانية لنقل المهمات، وهنا بدأت السلطة تجمع الجمال من المديريات. وفي بادئ الأمر جعلت أجرة الجمل الواحد خمسة عشر قرشا يوميا، ولم يمض شهر فبراير ١٩١٥ حتى كانت قد جمعت ألفين ومائتي جمل[٣].

وقد اعترف لويد بأنه «مما أغضب المصريين إلحاح السلطات البريطانية في طلب الجمال والحمير لاستخدامها في سلاح الهجانة، إذ تعتبر الدابة بالنسبة للفلاح شيئا مقدسا، وحتى شرعية الطلب لم تخفف من غضب الناس كما لم تقلل من متاعبهم»[٤].

---

(١) أحمد شفيق، حوليات مصر...، ص ص ٩٢، ٩٣.

(٢) الوطن، ١٠ أكتوبر ١٩١٧.

(٣) الأهرام، المقطم ٣ فبراير ١٩١٥.

(٤) Lloyd, op. cit., p. 238.

ورغم الأعداد الكبيرة التي جمعتها السلطة، فإنها دائما كانت تحتاج إلى المزيد، فعاني الفلاحون كثيرا من فقدان دوابهم اللازمة لهم. وقد أُسيء إلى الزراعة بجمع هذه الدواب، ففي عام ١٩١٧ اشتدت الحاجة إلى استخدام الجمال في النقل الحربي، ووجدت اللجان المكلفة بالشراء من قبل الجيش صعوبة كبيرة في الحصول على العدد اللازم منها، بل إن المنشورات السرية التي أرسلتها الحكومة إلى المديرين لحثهم على بذل جهود قوية في هذا السبيل، لم تحدث نتيجة سوى نشر الظلم ،فكبار أصحاب الأراضي وشيوخ القرى كانوا يتمتعون بميزة الإعفاء، والفلاحون والفقراء هم الذين كان عليهم أن يقدموا جمالهم(١).

وأظهرت الحكومة كرما في معاملة السلطة العسكرية، حيث فتحت وزارة المالية في ٢٥ أغسطس ١٩١٧ بعض الاعتمادات للمديريات لابتياع الحمير اللازمة للسلطة، وقالت الحكومة في بلاغها إن الغرض من ابتياع هذه الحمير «إنها لازمة للخدمة العمومية»، ثم صدرت الأوامر للمديريات بأن ينتقي المفتشون البيطريون الحمير الصالحة للعمل، وأن يقدروا أثمانها التي تدفع من خزانة المديرية من الاعتمادات المفتوحة(٢).

وتبع ذلك أن نشرت السلطة العسكرية إعلانا في ٢٦ نوفمبر ١٩١٧ أمرت فيه جميع المصريين أن يقدموا دوابهم، وأصبح غير مصرح لهم بالتصرف فيها أو حتى نقلها، وفرضت العقوبة على من يخالف تلك الأوامر(٣). وازدادت حركة المصادرة لأعز ما يملكه الفلاحون، وأقر ملنر في تقريره أن ما تم في هذا الأمر كان من أهم أسباب ثورة المصريين عام ١٩١٩ (٤).

ووالت الحكومة مجهوداتها في تقديم الدواب للسلطة العسكرية وفي الضغط على الناس، كما كـان دورها في جمع الرجال للسلطة، ووقف الوزراء أوقاتهم لجمع الدواب للسلطة العسكرية، وتحملت هي التكاليف، ذلك أن السلطة استولت أيضا حتى على ركائب المهندسين التي وجدتها صالحة للاستعمال، وهنا كان على

---

(١) Ibid, pp. 241. 242.

(٢) أحمد شفيق، حوليات مصر...، ص ١٠٨.

(٣) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 26 Nov. 1917.

(٤) Milner, op. cit., p. 10.

الحكومة التعويض لهؤلاء، وعلى سبيل المثال فقد وافق مجلس الوزراء في ٢٣ فبراير ١٩١٨ على إعطاء عبد المسيح فهمي، وحسين كامل ماهر، وكامل ميخائيل المهندسين بري الفيوم مصاريف الركائب التي يتكبدونها بسبب استيلاء السلطة العسكرية على ركائبهم[١].

وفي بداية عام ١٩١٦ كان هناك ٢٠,٠٠٠ جمل مستخدمة في الحملة المصرية، وفي أواسط ١٩١٧ ارتفع العدد إلى ٣٥,٠٠٠، وقسم إلى مجموعات حوت كل مجموعة على ٢,٠٠٠ جمل[٢]. وهذه المجموعات عملت في خط النقل الأول لتنقل الأحجار وتحضر الإمدادات.

وجمعت الجمال من مختلف المديريات، فكان نصيب البحيرة ٢,٥٢٦، والغربية ٤,٢١٨، والدقهلية ١,٥٦٠، والمنوفية ٢,٧٤٠، والشرقية ٥,٨١٧، والقليوبية ٢,٠٦٩، والجيزة ١,٤٢٦، والفيوم ١,٢٠١، وبني سويف ١,٣٨٠، والمنيا ٢,١٠٦، وأسيوط ٣,٥٤٣ ، وجرجا ٢,٣٦٣، وقنا ٢,٠٨٤، وأسوان ٣٦٣، والقاهرة ٢٠٣، والإسكندرية ٨٦، والإسماعلية ٣٣ [٣]. وبناء على ذلك قلت الجمال وارتفعت أسعارها بمعدل ثماني مرات عما كانت عليه قبل الحرب. وبلغ من جبروت السلطة أنها بعد الحرب أرادت أن تبيع ما تبقى من الجمال للمصريين بأسعارقدرتها وفق مصالحها.

أما بالنسبة للحمير فكانت لها منفعة تامة، وقسمت إلى أربع مجموعات كل منها تحتـوي على ٢,٠٠٠ حمار[٤]. عملت بكل طاقتها مع المصريين في خطوط القتال.

ـ مصــادرة الأقــوات

جاء بعد ذلك دور مصادرة الحبوب والمنتجات المصرية بالقوة لصالح السلطة العسكرية وقد كانت هذه المصادرة أيضا من أسباب ثورة ١٩١٩ .

---

(١) مجلس الوزراء، جلسة ٢٣ فبراير ١٩١٨ .

(٢) Wavell, The Palestinian Campaigns, p. 62.

(٣) Badcock, op. cit., p. 57.

(٤) Manifold, op. cit., p. 25.

استولت السلطة على كل ما يلزمها من المنتجات الزراعية بالسعر الذي ترتضيه، وما بيد المصريين غير التسليم بالأمر الواقع وتقديم فروض الطاعة والولاء، فهناك سلطة أكبر تجبرهم على ذلك، ألا وهى سلطة الحكومة المصرية التي كانت طوع السلطة العسكرية، فيذكر عبد الرحمن فهمي: «وضعت السلطة يدها على ما تنبته الأرض من قطن وكتان وحبوب في مقابل أثمان تحددها السلطة بنفسها لنفسها وتلزم الناس قبولها، وياليتها كانت تأخذ ما تحتاج إليه هى وحدها بهذه الطريقة الجائرة... إنها كانت تأخذ هذه الأشياء بأثمانها الضئيلة، وتبيعها للدول الأخرى بالأثمان العالية. فكانت بذلك شر وسيط وأنهم تاجر»[1].

وكان على كل فرد أن يقدم ما ملكت يداه من غلال وحبوب، وإلا عرض نفسه لخطر المصادرة والقبض والمحاكمة «وهكذا أخذت غلال البلاد ومحاصيلها وسلمت للسلطة العسكرية بأبخس الأثمان، وكان لهذا العمل رد فعل، ترك الأهلين في ضنك وعطل أعمالهم وعاد عليهم بكل الأضرار»[2]. ويقول ملنر «والأهالي الذين لم يكن عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالية، ويقدموه بأسعار المصادرة المنخفضة»[3].

ومنعت الحكومة في بداية الحرب تصدير المواد الغذائية حرصا منها على كفاية متطلبات السلطة لتموين جيوش الإمبراطورية، وليس حرصا منها على الشعب الذي يعاني من الظروف التي خلقتها الحرب على اقتصادياته. ومثلت دورها في الضغط على الشعب للحصول على القمح والشعير والتبن والدريس، فاستخدمت نفس الأسلوب فيما يخص طلبات السلطة، والمتعلق بتدرج مهمات المسئولين، والمساوئ التي اصطحبها الفساد والظلم والجبروت «كما أن بعض ذوي الأمر كان يتخذ من هذا الأمر واسطة للانتقام من أعدائه حتى فسدت نفوس بعض الحكام والمحكومين على السواء»[4].

وكان موقف العمد بصفة خاصة من هذه المسألة كموقفهم من مسألة جمع أنفار

---

(١) عبد الرحمن فهمي، المصدر السابق، الملف الأول، ص ٥.

(٢) البلاغ، ٢١ فبراير ١٩٢٣.

(٣) Milner, op. cit., p. 11.

(٤) أحمد شفيق، حوليات مصر...، ص ص ٩٢، ٩٣.

للسلطة، فجعلوا الجمع ضريبة على المزارعين، فمنهم من فرض على أهل بلدته مثلا مائة إردب واضطرهم إلى شرائها من الجهات الأخرى البعيدة، فنتج عن ذلك أن ارتفع ثمن الشعير إلى ٤٠٠ قرش للإردب كما حدث في بلدة إتليوم بمركز ملوي[١].

وهكذا سُخر الإنتاج الزراعي في خدمة إنجلترا وجيوشها. ومن أجل هذه الغاية زيدت مساحة الأراضي التي تزرع حبوبا وأنقصت المساحة التي تزرع قطنا لتموين تلك الجيوش المتدفقة على مصر. ويصف سعد زغلول الحالة «وحددت ثمن الأقطان بأبخس الأثمان، وكذلك بقية المحصولات وأساءت إلى الزراعة بجمع الدواب والأنفار للحملة، وحجزت على الزارعين ألا يتصرفوا في محصولاتهم حتى تستوفى السلطة مطلوبها منها»[٢].

وبهذا أجبرت مصر على أن تمد القوات البريطانية بالمؤن وجميع متطلباتها وقد علق محرر صحيفة «رائد العمال» الإنجليزية على ذلك «فارتفعت أثمان الحاجيات بمصادرتنا للمحصولات الزراعية، فعم الغلاء، وأصبح العيش متعسرا، وأجور العمال كما هي، فساءت حالة الفقراء والعمال بدرجة عظيمة لم تتمالك الصحف رغم الرقابة الحربية من الإشارة إليها، فهل بعد هذا نستغرب إذا بلغ الكره لنا والحقد علينا مبلغا في قلوب المصريين»[٣].

واحتكرت السلطة الدريس، ففي ١١ نوفمبر ١٩١٥ أصدر القائد العام لجيوش الإمبراطورية أمرا لوزارة الزراعة لتوريد كافة الدريس إلى الجيش البريطاني. وحسبنا بهذا العمل اعترافا من الحكومة بتقديمها كل ما استطاعت من المساعدات للجيش المحارب في مصر رغم ما أعلنه الإنجليز أنفسهم من أنهم لن يلجئوا إلى ذلك. وتحججت الوزارة بأن الزراع المصريين لم ينتفعوا حق الانتفاع ببيع الدريس للجيش البريطاني، بل اختص الوسطاء أنفسهم بأرباحه «لهذا ارتأت السلطة العسكرية رعاية لمصلحة الزراع المصريين أن تشتري منهم رأسا الدريس المطلوب للجيش

---

(١) الوطن، ٤ أكتوبر ١٩١٧.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٨، ٥ يونيو ١٩١٨، ص ١٥٨٦.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ٤٣.

على يد ها هى، وأنها ستعين من وقت لآخر الثمن الذي تشتري به الدريس، وتعلقه في الأسواق بين القرويين، وتنيب شركة الأسواق عنها استلام الدريس وشحنه وتصديره»[1].

وفي ١٦ أغسطس ١٩١٧ رأت السلطة ضرورة إيجاد كل السبل لتسهيل زراعة الحبوب والزيادة منها لتموين جيشها. فاحتكرت السلطة أيضا محصول الذرة الخضراء للمعسكرات في القاهرة والإسكندرية وضواحيهما، وحدد المقدار الشهري الذي على كل مدينة أن تقدمه، فالقاهرة ٢,٥٠٠ طن إنجليزي والإسكندرية ٢,٠٠٠ طن إنجليزي[2].

واستمرارا لتلك السياسة، أصدر القائد العام للقوات البريطانية في نوفمبر ١٩١٧ أمره بالحصول على المؤن اللازمة للحملة العسكرية بالأسعار الرسمية، وتحددت بأبخس الأثمان، وانتشر رجال الحكومة ينقبون في منازل الفلاحين ليستولوا على مطالبهم، وإن صادف ودفعوا فالأسعار زهيدة.

وعندما قررت السلطة الاستيلاء على التبن، رأت الحكومة إدخاله في التسعيرة حتى تستولى عليه السلطة بثمن محدود، فيذكر سعد زغلول «واحتاجت السلطة إلى التبن بعد أن قرر مجلس الوزراء إدخاله في التعريفة... إن الحكومة تدخل الصنف في التعريفة المذكورة، فويل لقوم أمورهم بأيدي غيرهم»[3].

وفي أواخر عام ١٩١٧ بلغ التبن المطلوب للسلطة العسكرية ٥٣٠,٠٠٠ حمل، فقسمت هذه الأحمال على الأقاليم[4]. وينقل لنا سلامة موسى الصورة «كان معظم النقل في الحرب على الخيول الأسترالية، وكانت ضخمة يعلف الحصان منها بضعف ما يعلف به حصان من خيولنا، ولذلك كان التبن والشعير يخطفان من الريف»[5].

---

(١) الأهرام، ١٢ نوفمبر ١٩١٥.

(٢) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 23 Mars. 1916.

(٣) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣١، أول سبتمبر ١٩١٧، ص ١٧٦٨.

(٤) أحمد شفيق، حوليات مصر...، ص ١٢٦.

(٥) سلامة موسى، المصدر السابق، ص ١١٣.

كذلك رأى مجلس الوزراء إعفاء رسم السكر المصنوع ـ المكرر ـ اللازم للسلطة العسكرية، لكن سكر الأهالي وضعت عليه الرسوم. كما احتكرت السلطة كل إنتاج البطاطس لتمون به قواتها، فحُرم على المصريين، في الوقت الذي امتنع فيه وروده من إيطاليا عقب دخولها الحرب[1].

وتبع ذلك احتكار السلطة لبذرة القطن لعام ١٩١٨/١٧، وقد عُينت لجنة عرفت باسم «لجنة مراقبة بذرة القطن» لكي تتولى شراء وتخزين وشحن بذرة القطن عن محصول هذا العام لحساب حكومة جلالة ملك بريطانيا[2].

وأُنشئت لجنة أخرى لمراقبة القطن شُكِّلت من الإنجليز، تعاونها لجنة استشارية تمثل مخازن التصدير ومزارعي القطن والبنوك، وتتولى هذه اللجنة شراء القطن من محصول ١٩١٨ بسعر حدد بـ ٤٢ ريالا للقنطار على «ألا يسمح إلا بتصدير القطن الذي اشترته اللجنة، وأن تلغى الرخص التي أعطيت من قبل، ما عدا رخص المودع بالمواني»[3]، وكان تحديد الأسعار خسارة كبيرة على المصريين، ومما زاد الأمر صعوبة احتكار إنجلترا لمحصول القطن عام ١٩١٨.

كذلك وضعت مادة زيت البترول تحت تصرف السلطة العسكرية، ومنع أي شخص من اقتنائه إلا بشروط قاسية، ولمدة محدودة جدا وبكمية صغيرة[4].

وكثرت مصادرات الأهالي عندما تشعر السلطة بأنها في حاجة إلى المزيد، ففي ٤ مارس ١٩١٨ أصدر اللنبي بلاغا: «حيث إنه قد حصل تأخير في استيراد الكميات اللازمة من الأذرة الشامي والرفيعة (العويجة) للسلطة العسكرية، ولضمان الحصول على المقادير المطلوبة من الجهات المختلفة بالقطر بطريقة عادلة نعلن: كل شخص يملك أذرة شامي أو عويجة عليه أن يخطر مأمور المركز التابع له بما في حيازته منها، وذلك في ظرف عشرة أيام من تاريخ هذا الإعلان. وهذا الإخطار يجب عمله بواسطة عمدة البلد، ويمكن للمالك أن يخطر المأمور مباشرة بعد إبلاغ عمدته بذلك، وكل

---

(١) The Near East, Feb. 1, 1917, p. 268. Conseil des Ministres, 25 Sep. 1917.

(٢) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 12 Août, 1917.

(٣) Elgood, Egypt and the Army, p.330.

(٤) Wingate, op. cit., p. 218.

من يتأخر عن إخطار المركز بما لديه من الأذرة، يكون جميع ما يمتلكه منها عرضة للمصادرة، فضلا عن تعرضه للمحاكمة أمام مجلس عسكري، والعمد مسئولون عن تنفيذ ما جاء بهذا الإعلان كل فيما يختص بالبلاد التابعة لعموديته، وعن مراجعة البيانات التي تقدم بواسطتهم، وعن صحة ما جاء بها بوجه عام»[١].

وفي أول إبريل ١٩١٨ أمرت السلطة العسكرية العمد بالمحافظة على الأجران بمنع المزارعين من التصرف في محصولاتهم وبأن يخزنوها عند العمد حتى تأخذ السلطة حاجتها من الحبوب على اختلافها، وبذلك توسط العمد بين الفلاحين والسلطة، وأطلق أيديهم للتحكم في الفلاحين باسمها. وقلق الفلاحون لأن العمد لا توجد لديهم مخازن تسع المحصولات، ولأنهم يجهلون مدة التخزين، وهم في أشد الحاجة إلى أثمان حبوبهم، وذلك في الحين الذي حل فيه موعد دفع الضرائب التي لو لم يدفعوها من ثمن المحصول اضطروا إلى بيع ما يمتلكون بأبخس الأثمان، بل واستدانوا بالربا الفاحش.

واستولت السلطة على الأشجار لتنتفع بأخشابها وتغطي احتياجاتها منها، وامتدت يدها لتستحوذ على النشارة، فكثرت الطلبات عليها لحاجة الجيش لاستخدامها[٢]. واستغلت السلطة المصريين حتى في أعمال الرقابة على مراكب الصيد بالمياه المصرية، وفوق ذلك فإنها استولت على معظم المراكب الشراعية التي رأت أنها في حاجة إلى استعمالها[٣].

ـ الخـــدمات الصحيـــة

قدم أطباء مصر خدماتهم للقوات البريطـانية، فتـواجـدوا على الحـدود وقـاموا بكل ما أنيط إليهم من أعمال، وازداد الطلـب عليهم، وكـان التعـاقد معهم مـدته ستـة أشهر لكي يخدموا في فرقة العمال المصريين. وتحملت الحكومة أيضا نفقاتهم، فأصدر مجلس الوزراء في ٢٧ فبراير ١٩١٧ الموافقة على منح

---

(١) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 4 Mars, 1918.

(٢) Egyptian Gov. Cairo City Police. No. 104, Jan. I, 1918, p. 8.

(٣) الحكومة المصرية، كوبيا السواحل، ديوان الإدارة، ١٤ فبراير ١٩١٧، ص ٤٧٢.

المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال والملتحقين بجيوش الإمبراطورية نفس الامتيازات الممنوحة للموظفين الدائمـين، وذلك بأن تعطي لعائلاتهم إعانة توازي ثلث مرتباتهم، وأن تحسب لهم المدة التي يقضونها في تلك الجيوش من المدد التي يستحقون عليها المكافأة[١].

كذلك ساعدت وتعاونت الحكومة على إيجاد المستشفيات لاستقبال جرحي القوات العسكرية، ووضعت تحت تصرف السلطة مبان كثيرة، لتكون مستشفيات للجنود، ففي جميع مدن مصر وجدت هذه المستشفيات، وازدادت في منطقة القناة ـ الإسماعيلية، القنطرة، الكوبري، بور توفيق، بور سعيد، رومانة، المحمدية ـ حيث الجبهة الحربية، وحولت السلطة في الزقازيق المدارس إلى مستشفيات، وانتقلت المدارس إلى أماكن أخرى. كما حولت مباني كثيرة في الإسكندرية كانت مدارس وفنادق إلى مستشفيات لاستقبال جرحى غاليبولي، وخصص كازينو سان استفانو كمستشفى عسكري لإنزال المرضى والجرحى الهنود فيه. وعلى طول النيل حتى أسوان أصبحت الفنادق الفاخرة مستشفيات عسكرية وذلك إضافة إلى المستشفيات الأصلية فعلى سبيل المثال «أعطيت إستبالية الجيش بالقاهرة بكامل معداتها إلى فرقة النيوزيلانديين»[٢].

وذكر مراسل التيمز في القاهرة بأن «مصر تلقت آلافا عديدة من جرحى البريطانيين ومرضاهم الذين استفادوا من مناخها الصحي، وأن المستشفيات ودور النقاهة فتحت في جميع أنحاء البلاد، وقد أنفق المصريون على بعضها، ولطالما تقدموا بالعطايا الجزيلة وقدموا الهدايا المسهلة للراحة، كما قدموا هبات من أثاث وغيره»[٣].

وقدم المصريون أيضا للجرحى البريطانيين المساعدات الكثيرة، فعلى سبيل المثال، قدمت جمعية الهلال الأحمر المصرية للسلطة العسكرية قطارات مجهزة بكل ما يلزم لراحة الجرحى، ومن أموالها كانت تساعد في إقامة المستشفيات[٤].

---

(١) Conseil des Ministres, 27 Fev. 1917.

(٢) الأفكار، ٨ نوفمبر، الأهرام ١ يناير ١٩١٥، ٢٦ يناير ١٩١٧، La Bourse Egyptienne, 26 Aôut, 1916.
Elgood, Egypt and the Army, pp. 170, 171.

(٣) وادي النيل، ١٥ يناير ١٩١٨.

(٤) الوطن، ٥ يونيو ١٩١٥، الأهرام ٢٨ أكتوبر ١٩١٥.

- الأمـوال للصليـب الأحمـر

مثلما حدث في جمع الرجال والدواب، رئى أنه من الضروري استنزاف الشعب المصري بامتصاص أمواله، ومنذ بادئ الأمر عملت الحكومة على تلبية رغبة السلطة العسكرية في ضرورة إسهام المصريين في جمعية الصليب الأحمر وفرسان القديس يوحنا، وحث الناس على ذلك، وجندت الصحافة لدفع عجلة التبرعات.

واهتمت السلطات الإنجليزية بذلك الأمر وراح مكماهون يخطب بين القاهرة والإسكندرية للاكتتاب للصليب الأحمر: «أنتم تعلمون ولا أزيدكم علما أن الاجتماع الذي أتشرف برئاسته اليوم قد عقد بقصد إعلام الجمهور بالدعوة العامة التي أصدرتها جمعية الصليب الأحمر البريطاني حاثة الجمهور على الاكتتاب لإعانتها، كما نستطيع الاستمرار على القيام بالمبرة الجليلة التي أخذت على نفسها القيام بها في أنحاء القطر. وتذكرون أنه عقد في الإسكندرية اجتماع من هذا القبيل، وإني توسعت في الكلام فيه على الجهود العظيمة والأعمال الجليلة التي تقوم بها جمعية الصليب الأحمر في كل مكان... إن جمعية الصليب الأحمر في احتياج إلى الكثير من المال، ومهما تكن خزائنها فائضة بالمال، فلا بد من مال جديد تنفقه في سبيل مبراتها وخيراتها إلى أن ينتهي أجل القتال»[1].

ويُسجل سعد زغلول في هذا الصدد «شرع السير مكماهون نائب الملك في اكتتاب عام بالقطر المصري لجرحى الحرب البريطانية، عقد لذلك احتفالا بالإسكندرية وآخر في القاهرة، خطب في كل منهما خطبا طويلة في بيان مزايا الصليب الأحمر والخدمات التي يؤديها، وأن الحاجة إلى المال إنما هى للأمور الكمالية التي تسلى الجرحى لا للوازم الضرورية التي تقوم الحكومة بتوفيرها على غاية ما يرام. وما إن بلغت هذه الدعوة الأقاليم حتى قاموا يحثون الأهالي على الاكتتاب حتى بلغ المجموع مبلغا عظيما قدرناه بمائة ألف جنيه على التقريب، ولكن الذي ساعد على ذلك الإقبال هو الرهبة من الأحكام العرفية وتنفيذها وإن لم يهدد بالأحكام فعلا»[2].

(١) الأهرام، ٢٨ أكتوبر ١٩١٥.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٦، ٢ نوفمبر ١٩١٥، ص ١٣٧٥.

وعلى أثر ذلك أقيمت الحفلات لصالح هؤلاء الجرحى[1]. وقد كان المصريون أنفسهم آنئذ في حاجة ماسة إلى المعونة، وليس من العدل ولا الإنسانية أن يحض الناس على التبرع لجرحي الإنجليز في حين أن فقراء الأمة من العمال العاطلين وغيرهم كانوا على حالة كبيرة من الجوع والبؤس.

وتقول صحيفة مصر «تلقت الوزارة كثيرا من رسائل الاستفهام من أعيان المصريين الذين يرغبون فى الإعراب عن عطفهم على إنجلترا وميلهم للتبرع للصليب الأحمر الإنجليزي... وفي الوقت نفسه تقول الوكالة البريطانية إن القطر المصري مني بتأثير الحرب، وإن الضيق المالي ترك كثيرين من الناس بلا عمل وأوقع ضيقا وضنكا في جميع أنحاء البلاد ويحتمل أن يدوم ذلك، وترى الوكالة أن يوحد المصريون جميعهم مساعيهم لإسعاف إخوانهم ومواطنيهم بتنظيم الإعانات لتخفيف وطأة الضيق والضنك في القطر المصري»[2].

واتبعت الحكومة طريقة الإجبار، وذلك لتدبير الأموال اللازمة التي لم يتيسر الحصول عليها بطريق التبرع، واستعملت وسائل الإكراه، ففرض على كل مدينة وكل قرية أن تدفع مبلغا معينا من المال، ومارس حكام الأقاليم الضغط بوسائلهم الخاصة والمعهودة على مرءوسيهم الذين أرغموا المصريين على دفع الأموال بتهديدهم بالويل والثبور على يد الحكومة إذا لم يجمعوا المقرر جمعه.

وكانت الصحف تنشر يوميا قوائم طويلة بأسماء المتبرعين للصليب الأحمر، غير أن هذه القوائم لم تكن حقيقية كما يقول أحد المعاصرين لتلك الأحداث[3]. ويُسجل ملنر في تقريره: «أما تفويض جمع المال إلى موظفين محليين من المصريين فكان من شأنه فتح باب المساوئ المؤدية إلى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جدا لأسباب أخرى كثيرة». كما بين أن الاكتتاب للصليب الأحمر كان من أهم عوامل تفجير ثورة ١٩١٩ [4].

---

(١) الأهرام، ٢٤ أكتوبر ١٩١٥.

(٢) مصر، ١٧ سبتمبر ١٩١٤.

(٣) Symons, T., Britain and Egypt, p. 75.

(٤) Milner, op. cit., pp. 10 - 12.

وعبر الشاعر عبد الحفيظ الأسيوطي عن سخط الشعب لاغتصاب أمواله باسم الصليب الأحمر فقال:

ولو أننـا استطعنــا بذلنا جهـــدنا بالاكتتـــاب وعنـــه لا نتـأخـــر
العين تبصــر والأكــف قصـــيرة فـــإذا تـــأخـــرنا فـــإنــا نعـــذر
من لم يجــد يا قـــوم قـــوت عياله أولى بعطـف المنصـفين وأجدر[1]

وبلغ ما دفعته مصر للصليب الأحمر ٣٢٠,٠٠٠ جنيه[2]، جمعت قسرا. ولم يُكتف بذلك وإنما تعداه بحث الناس على الاكتتاب لإنشاء تمجيد وتخليد لكتشنر، إذ كتب وزير الداخلية للمديرين بشأن ذلك، واختير من كل مديرية عضو ليرأس لجنة الاكتتاب[3].

- المبـــاني والأراضـــي

امتدت أيدي السلطة إلى أراض ومبان كثيرة في أنحاء مصر، وذلك لخدمة أغراضها العسكرية، فعندما احتاجت لمد الخط الحديدي بين الإسماعيلية والزقازيق، أصدر القائد الأعلى لجيوش بريطانيا في مصر نزع ملكية الأرض التي ستنشئ فيها السكك الحديدية[4].

واستولت السلطة على ممتلكات الأفراد فانتزعتها منهم، وصرحت في بادئ الأمر أنها ستعوضهم، فنشر قلم المطبوعات بلاغا يؤيد ذلك «طبقا للتعليمات الواردة من وزارة الحربية وبمشاركة جناب المرخص البريطاني، قد عين جناب القائد العام للجيوش البريطانية في القطر المصري الأشخاص الآتية أسماؤهم أعضاء لمجلس التحكيم الذي سيناط به البحث في جميع المسائل والشئون المتعلقة بالإيجارات والتعويضات المقتضى إعطاؤها عن المنازل والأملاك التي استولت عليها السلطة العسكرية»[5]. ولكن لم يتم أي تعويض.

---

(١) المنبر، ١٦ نوفمبر ١٩١٦.
(٢) وادي النيل، ١٥ يناير ١٩١٨.
(٣) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٩، ٢٥ أكتوبر، ٢٥ نوفمبر ١٩١٦، ص ص ١٥٩٣، ١٦٠٢.
(٤) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 4 Dec. 1915.
(٥) الأهرام، ٧ يونيو ١٩١٥.

وتنازلت الحكومة المصرية مجانا إلى الحكومة البريطانية عن أراض مساحتها ٢٠٣,٤ م٢ بجاردن سيتي بالقاهرة، قدر ثمنها بمبلغ ٢٠٨,١ من الجنيهات لتكملة مباني دار الحماية[١].

وفي مارس ١٩١٧ قررت القوة الجوية الملكية البريطانية احتلال منطقة أبي قير بالإسكندرية، وجعلها محطة جوية بريطانية[٢]. والأمير عمر طوسون يملك فيها أماكن واسعة وكان ينتفع بها إلى ما قبيل الحرب انتفاع المالك الحر بملكه الخاص، فلما نشبت الحرب رأت السلطة العسكرية أن الأرض التي يمتلكها واقعة في مكان حربي مهم، فتوصلت إلى أن تستولى على ٤٧٩ فدانا من ملكه، ووضعت يدها عليه، ثم تابعت الاستيلاء على حوالي ٨٩ فدانا بما عليها من أشجار ومبان أصبحت «في حيازة وزير حربية جلالة الملك وملكا له»[٣]. وعلى الفور عُينت لجنة لتقدير الثمن، ومضت احتجاجات عمر طوسون.

وذاقت مصر العذاب من الحرب، وتلف الكثير من مبانيها وتعددت الضحايا، وذلك بوصول الطائرات الألمانية وإلقاء قنابلها فوق القاهرة في الأحياء المأهولة بالسكان ومحال العمل[٤]، وعلى المدن الساحلية في الإسكندرية ورشيد ومدن القناة في السويس وبور توفيق وبور سعيد، فتقول الأهرام «قامت الطائرات الألمانية بغارة على بور سعيد، وألقت القنابل على حي العرب وبعض المنازل الخاصة، فسقطت إحدى القنابل على مدرسة، وألقت قنبلة على كلية الفرير، وألقيت ثالثة على الشارع الأكبر في أول حي العرب، فسقطت على قهوة تدعى قهوة البسفور، وقتلت وجرحت جميع الأهالي، وكان جميع القتلى من الوطنيين... وقد كان منظر الشارع حين حدوث الغارة مما يفتت الأكباد»[٥].

ـ التزامات المصالح

جُندت كل المصالح الحكومية وغير الحكومية لمتطلبات السلطة العسكرية

---

(١) مجلس الوزراء، جلسة ٣١ أكتوبر ١٩١٦.

(٢) Elgood. Egypt and the Army. p. 339.

(٣) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣١، ٣١ أغسطس ١٩١٨، ص ١٨٢٠.

(٤) الأهرام، ١٤ نوفمبر ١٩١٦، ٢٢ مارس ١٩١٨، السفير، المقطم ١٤، ١٥ نوفمبر ١٩١٦.

(٥) الأهرام، ٢ سبتمبر ١٩١٦.

حتى إن الجنرال مكسويل قد أعرب في برقية له لوزارة الخارجية البريطانية عن ارتياحه التام لتلك المساعدات الثمينة التي قدمتها له جميع مصالح الحكومة المصرية(١).

وذكر مراسل التيمز بالقاهرة «أن المصالح الأميرية المختلفة قد ساعدت السلطة العسكرية مساعدة كبرى، وأن وزارة الأشغال العمومية ومصلحة السكة الحديدية قامتا بدور عظيم في إنشاء الاستحكامات الدفاعية على ضفة قناة السويس الشرقية، وكان مد الخطوط العسكرية واستخدامها تحت إدارة مصلحة السكة الحديدية المصرية، وكان جل المشتغلين فيها من العمال المصريين من أهم الأمور التي ساعدت السلطة، وفوق ذلك فقد قدمت مبالغ طائلة لتلك الأعمال»(٢).

واعترف أكثر القادة الضباط الإنجليز والذين اشتركوا في الحرب كجنرالات على قناة السويس وسيناء وفلسطين بمدى أهمية تلك المساعدة وهذه الخدمات التي قدمتها مصلحة السكة الحديد للسلطة.

كما قدمت وزارة الأشغال العمومية المساعدات القيمة للسلطة لإعداد الطرق، فكانت تمونها بالأحجار رغم احتياجاتها لها لبناء الحواجز ضد الفيضان، وتمدها بالسماد الذي واصلت في طلبه(٣)، وكلفت الورش الصناعية لخدمة السلطة، فوافق مجلس الوزراء على «منح مصلحة التعليم الفني والصناعي والتجاري اعتمادا إضافيا بمبلغ ٢,٦٠٦ من الجنيهات، منها ٢٣٥ للأجور، ٣,٣٧١ للمهمات، وذلك بسبب ازدياد العمل الناشئ عن كثرة الطلبات التي توصى عليها السلطة العسكرية في الورش التابعة لهذه المصلحة»(٤).

ووقع العبء على العمال، فأكثر المصالح التي قدمت خدماتها للسلطة لم تكافئ العمال، وبعضها عوضهم. فمثلا مصلحة السكك الحديد والتلغرافات خصت طائفة من مستخدميها بمكافآت مالية مقابل الخدمات الكثيرة التي قدموها في الأعمال

---

(١) الوطن، ٢٣ يونيو ١٩١٦.

(٢) وادي النيل، ١٥ يناير ١٩١٦.

(٣) Ministry of Public Works, Archives Circle Irrigation File No. 43. 6 - 7, Feb. 7. 1916, p. 36, No. 43- 7- 60, April 8, 1916, p. 58, No. 89 -12-1, Feb. 20, 1918, p. 43.

(٤) Conseil des Ministres, 1 Fev. 1916.

المتنوعة الخاصة بالسلطة العسكرية منذ بداية الحرب، ولكن بقية المصالح ظلمت العمال، ففي شكوى موقع عليها من عمال يعملون بورش الإسكندرية يقولون: «لقد مضى علينا الآن أكثر من سنتين، أي منذ نشوب الحرب ونحن مشتغلون بالورشة أشغالا تختص بالسلطة العسكرية زيادة على أعمالنا اليومية المعتادة، الأمر الذي يضطرنا إلى الاشتغال ليلا لغاية الساعة الثامنة مساء وأحيانا لأكثر من ذلك دون مقابل، مع علمنا بأن مصلحة الفنارات والسكك الحديد والتليفونات تدفع لمستخدميها المشتغلين ليلا في تلك الأعمال مقابل سهرهم»[1].

كذلك وافق مجلس الوزراء على فتح اعتماد إضافي لمصلحة السجون بمبلغ ٨,٠٠٠ جنيه علاوة على المقرر للتوريدات العمومية للقيام بمصروفات الأعمال التي تطلبها السلطة العسكرية التي يترتب عليها زيادة في الإيرادات[2].

وبهذا نرى أنه منذ نشوب الحرب أنفقت الحكومة المصرية لحساب الحكومة البريطانية ولأغراضها العسكرية مبالغ طائلة في مختلف المصالح، وقيدت المبالغ في حساب الأمانات والعهد على الحكومة البريطانية، وقد وضع برونيات المستشار المالي بالنيابة كشفا في أوائل عام ١٩١٨ بالمبالغ التي أنفقتها الحكومة منذ أن بدأت الحرب إلى نهاية ٣١ ديسمبر ١٩١٧ فوصلت إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، مع تقدير مبلغ نصف مليون جنيه آخر كان منظورا صرفه حتى آخر تلك السنة المالية، أي أن ما أقرضته الخزانة المصرية للحكومة البريطانية بلغ ثلاثة ملايين جنية، فكان ذلك كرما بالغا وسخاء زائدا.

لقد أعلن القائد العام للجيوش الإنجليزية في مصر عند دخول البلاد تحت الأحكام العرفية أن الحكومة الإنجليزية سوف تدافع عن مصر وتتحمل أعباء الدفاع، لكن الوزراء وعلى رأسهم حسين رشدي رغبوا في أن تكون الحكومة رهن إشارة الأوامر العسكرية، فبذلوا العطاء على حساب مصر والمصريين وكان لهذا أثره على الشعب، «ولما اطلع الناس على هذه المذكرة (الكشف) سخطوا سخطا شديدا على الوزراء واستنزلوا عليهم اللعنات»[3].

---

(١) الحكومة المصرية، مصلحة أقسام الحدود، كوبيا السواحل، الإسكندرية ١٠ يناير ١٩١٧.

(٢) Conseil des Ministres, 16 Fev. 1916.

(٣) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٨، ١٨ إبريل ١٩١٨. ص ١٥٦٩.

ويعلق سعد زغلول على ذلك: «لم يمر على مصر زمان كانت الأمور فيها أكثر فوضى من هذا الزمان، ولم تكن الحكومة محاربة للأمة في وقت أكثر من محاربتها لها الآن لأنها سلبت منها ثلاثة ملايين قدمتها للحكومة الإنجليزية»(١). وقال ملنر على أثر هذه المنحة «إن حكومة السلطان أيدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبي، والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه إنجليزي من حساب الأمانات والعهد التي كانت قد سلفتها، وكان يحق لها المطالبة بها»(٢). وهكذا تبرعت الحكومة المصرية بهذا المبلغ الكبير وتحملت هذه النفقات في الوقت الذي كانت مصر تعاني فيه الكثير.

بهذا أفلحت القيادة البريطانية أن تجند مصر وإمكاناتها من رجال ودواب وأموال ومنتجات للمساهمة في المجهود الحربي، فقد كان دائما الشغل الشاغل لقائد القوات البريطانية تقديم المزيد من التضحيات. فدائما هو على اتصال بونجت، باحثا ومدققا معه في الدور الذي يمكن أن تقوم به مصر لتكثف مجهوداتها في الميدان الحربي(٣).

لقد اعترف ونجت في خطاب للسلطان فؤاد بأنه بفضل تعاون ومجهود كل طبقات الشعب المصري أمكن لإنجلترا الانتصار(٤). ونشرت التيمز تفخر بمصر وبأصالتها «إن مصر حافظت على السكينة والهدوء، وقدمت مئات الألوف من أبنائها لمعاونة الحلفاء، وقدمت أيضا جزءا كبيرا من محاصيلها لهم في الوقت الحاضر الذي تعاني هى من متاعب العيش وصنوف الغلاء»(٥).

وبالفعل فإن مصر تحملت فوق طاقتها، وبذلت كل ما تملك لصالح إنجلترا وحلفائها، وصبرت علّها تحظى بالمقابل بعد انتهاء الحرب.

---

(١) نفس المصدر، ٥ يونيو ١٩١٨، ص ١٥٨٥.

(٢) Milner, op. cit., p. 85.

(٣) Wingate, op. cit., p. 214.

(٤) ديوان رئيس الجمهورية، دفتر صادر ووارد، ٢٧ ديسمبر ١٩١٧.

(٥) الوطن ٢ ديسمبر ١٩١٧.

الفصل السادس

الحركة الوطنية

إجراءات القمع

عندما أُعلنت الحرب رأت إنجلترا أن تحكم الرقابة على المصريين حتى تأمن جانبهم، وبذلك تضمن الميدان الداخلي وتتفرغ للخارجي بعد أن تأكدت من نوايا العثمانيين في إعداد حملتهم للاستيلاء على مصر وتعاونهم مع كل من السنوسي على حدود مصر الغربية وعلى بن دينار على الحدود الجنوبية.

كانت أولى خطوات السلطة العسكرية هي إحكام الرقابة الحربية على مصر وقد ساعدها على ذلك الجيوش البريطانية الموجودة فيها، بالإضافة إلى استدعائها فرقة «إيست لانكشير» من لندن واللواء التاسع الهندي من الهند، بخلاف قوات كبيرة من أستراليا ونيوزيلانده، وتلك القوات كانت في حاجة إلى تدريب كبير قبل أن تكون أهلا للحرب، لذلك وكل إليها مهمة المحافظة على الأمن الداخلي في مصر[١]، حتى تتفادى حدوث أية اضطرابات وتبعد الخطر على قدر الإمكان، فاحتلت الجنود كل قرية وكل طريق بل وكل قنطرة، وعزز ذلك بتشكيل قوي خصوصية من الخفراء وتوزيعها في القاهرة والإسكندرية والمحافظات والمديريات وسائر المدن التابعة لها[٢].

كان الإنجليز يعلمون جيدا أن قرار ٥ أغسطس سيكون له تأثير كبير على الشعب

---

(١) Massey, op. cit., p. 3, Elgood, Egypt and the Army, p. 117.

(٢) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 23 Sep. 1915.

ضد إنجلترا، لذا أخذت للأمر عدته، فزادت من الاهتمام بالضغط والرقابة على المصريين، فأوقفت الإجازات لعلاج أي اضطراب يمكن له أن يحدث[١]، واستغلت السلطة الشباب اليوناني المقيم في مصر حتى تتمكن من ضبط الأمن[٢]، كذلك أعطت البطارية المصرية بالجيش إجازة لمدة أسبوع ووزع أفرادها على الأقاليم للمحافظة على النظام وللقضاء على أي حركة، وعلى الفور جمع اللواء هارفي حكمدار بوليس القاهرة ـ كان بإجازة في بداية الحرب ولكن استدعاه على عجل وكيل الداخلية في ٦ أغسطس ١٩١٤ لما له من سلطة قوية على إحكام الأمور في مثل تلك الظروف[٣] ـ مأموري الأقسام المختلفة والضباط والجنود، وعاد من كان في إجازة منهم ليتسلم عمله، وأمرهم بمراقبة العاصمة وببذل الجهد في المحافظة على الأمن العام. ثم انتقل إلى الإسكندرية واجتمع فيها بالسلطات المحلية لتنفيد نفس التعليمات[٤].

وتبع ذلك أن انتشرت قوات الأمن في القاهرة لمواجهة ما قد يحدث من ثورات، ووزعت القوات الأجنبية على قصر النيل مركز الرئاسة وهليوبوليس والأوبرا والزيتون والعباسية والهرم وشارع عباس وشارع سليمان وبالقرب من البنك الأهلي، وعززت هذه القوات بقوتين مصريتين الأولى وضعت في شارع عماد الدين والثانية لا تبعد عنها كثيرا[٥].

ونشطت إجراءات رجال البوليس السري، فانتشروا في كل مكان سواء في العاصمة أو المديريات وسهروا طوال الليالي لمراقبة حركات المصريين. وأخذ الإنجليز ينشرون الرعب في قلوبهم، فبدأت القيادة البريطانية تستعرض جنود الاحتلال في الشوارع والطرقات المشاة منهم والفرسان بكامل أسلحتهم الثقيلة والخفيفة، وكان أكثر طوافهم بالأحياء الوطنية الآهلة بالسكان، وذلك لإثنائهم عن القيام بأي حركة ضد الإنجليز، ووزعت الجنود الهندية ـ وقدرت بعشرة آلاف ـ بين

---

(١) وزارة الداخلية، الفهرست الخاص بالأوامر العمومية، ٩ سبتمبر ١٩١٤.

(٢) La Bourse Egyptienne, 12 Août. 1914.

(٣) ملف إذن أوراق ربط معاش چورچ هارفي حكمدار مصر، ٢١ مارس ١٩١٨.

(٤) المؤيد، ٩ أغسطس ١٩١٤.

(٥) Egyptian Gov. Cairo City Police, No. 100, April 3, 1916, p. 21.

رمل الإسكندرية ومصر الجديدة وبلبيس، وكانت كل قوة منها تسافر إلى فرنسا تحل محلها أخرى، ونصبت المدافع فى كل مكان، ووصلت حركة الضبط والربط للدرجة القصوى[١].

إزاء تلك الإجراءات لم يستطع الشعب أن يقف من قرار ٥ أغسطس موقف احتجاج، فتقول الأهالي على أثره: «قابله الناس بانقباض وسكون غريبين، قابلوه بالهدوء الذي يقابل به الإنسان خبر وفاة عزيز له، ولولا أن الناس الآن مشغولون بالغلاء وبأخبار الحرب، لكان لهذا القرار ضجة كبرى، ومع ذلك فسيأتي يوم ويظهر فيه الأثر الطبيعي لهذا القرار»[٢].

وقد تعمّدت الصحيفة وقالت إن الغلاء وأخبار الحرب منعت المصريين عن القيام بأي احتجاج على هذا القرار، ولم تذكر أن الرقابة الشديدة هي التي منعت المصريين من عمل أي شيء.

ويصور محمد بهي الدين بركات أثر القرار على المصريين فيذكر: «أُدخل على النفوس الحزن والأسى، فجعلنا نحس من جديد بذلك الجرح الذي لم يندمل بعد جرح الحكم الأجنبي واستعماره البلاد لصالحه، وأننا لا حول لنا ولا قوة في أمس الأشياء بمصالحنا، وقد كتب علينا أن نرى الأقدار تقع علينا دون أن نتحرك»[٣].

كان المحتج الوحيد على هذا القرار أحد أعضاء الجمعية التشريعية ويدعى حسين هلال رغم أنه من الزعماء الحكوميين، فإنه عقب إعلان القرار أعد تقريرا وقدمه إلى حسين رشدي يهاجم فيه خروج مصر عن الحياد، ويرى أنه كان من الضروري المحافظة عليه، وأن مصر أصبحت مهددة بالغزو من جميع حدودها، وازدادت أعباؤها بتلك الجيوش الوافدة عليها، وأن وضع مصر الدولي يمنعها من ذلك فهى تابعة للدولة العثمانية، كما استفهم عن الشيء المقابل لمصر إزاء هذا

---

(١) الأهرام، ٢٩ أغسطس ١٩١٤.

(٢) الأهالي، ٩ أغسطس ١٩١٤.

(٣) محمد بهي الدين بركات، المصدر السابق، ١٨ أغسطس ١٩١٤، ص ٦.

الموقف الجديد[1]. كان هذا الصوت بمفرده الذي خرج معلنا ومحتجا على دخول مصر الحرب بجانب إنجلترا، أما بقية الأصوات فقد كممتها الرقابة الصارمة.

تبع ذلك أن وضعت خطوط التليفونات تحت مراقبة جيش الاحتلال، وموِرست الرقابة على الرسائل بنوعيها البرقية والبريدية، فكان القانون يفرض توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة حتى عشرين جنيها والعزل في الحالتين على كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البوستة أو فتح خطابا من الخطابات المسلمة للبريد أو سهل ذلك لغيره. ثم فرض توقيع العقوبتين معا على كل من أخفى من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات تلغرافا من التلغرافات المسلّمة إلى المصلحة المذكورة أو أفشاه أو سهل ذلك لغيره[2].

هكذا اعتبر القانون فتح الرسائل البريدية أو إفشاء ما تحتويه الرسائل البرقية أو مجرد تسهيل ذلك من الأمور التي يستحق عليها الموظف العزل فوق العقاب بحسب الأحوال. ولم يجز الاطلاع على تلك الرسائل إلا في مواد الجنايات والجنح بشروط خاصة منها استئذان النيابة.

لكن إنجلترا أعطت لنفسها حق فتح الخطابات ومراقبة البرقيات، ففى أول الأمر روقبت البرقيات الواردة للوكلاء السياسيين الألمان والنمساويين، واحتج هؤلاء الوكلاء على هذا العمل، ثم ما لبث الأمر أن سرى على كل المكاتبات الخارجية حتى لقد شكا وكيل الولايات المتحدة من فتح خطاباته لما فيها من معلومات سرية[3]، وبذلك سيطر الرقيب على كل ما كان يرد من الخارج، وتعدى ذلك بأن عُمم الفتح والمراقبة على كل ما كان يتداول في داخل مصر من رسائل أو برقيات بل من داخل كل مدينة منه، فإذا فرطت من مصري كلمة تناقض أغراض السلطة اطلعوا عليها في تلك المكاتبات، ومن ثم أوفدوا إليه الجواسيس تترقبه حتى لقد وصل بهم الأمر إلى الاعتقال والمحاكمة من أجل كلمة في خطاب.

---

(١) نفس المصدر، ص ٢٠، المؤيد والأهرام، ٣ سبتمبر ١٩١٤.

(٢) مصر، ٥ أغسطس ١٩١٤.

(٣) Ministre des Affaires Etrangers, Copies des Lettres Reçues, No. 1776, 6 Août, 1914, Allemange, No. 327, 10 Mai, 1918, Amerique.

هذا وقد وردت الأنباء البرقية الخارجية الخاصة بالناحيتين الحربية والسياسية مغيرة ومبدلة، وعلى لسان شاهد عيان «كانت ترد إلينا مبتورة لا تكاد تفهم. فإذا أضفنا إلى ذلك أنها كلها واردة من لندن التي لها صالح ظاهر في نشر انتصارات حقة عن أسطولها وجيوش أصدقائها، عرفنا ما في تلك الأنباء من الصدق. ولقد بلغ من تلك المراقبة أننا أردنا أن نرسل إلى أحد أقاربنا بالشام تلغرافا ليحضر حيث إن مصر صارت في حالة حربية قيل لنا إنه تلغراف سياسي لا يصح إرساله لأن فيه كلمة حرب»[1].

ويؤيد ذلك سلامة موسى إذ يقول: «كنا نقرأ الأخبار كما يحب الإنجليز أن نفهمها، ولذلك كانت الرقابة صارمة شاملة، فقد اشتركت في بعض المجلات الأمريكية كي أصل عن طريقها إلى الأخبار الصحيحة، فكانت إما تمنع من الوصول إليّ، وإما تقص أوراقها التي تحمل أخبارا غير ملائمة للإنجليز»[2].

ولما كانت الصحافة أداة كبرى لوقوف الشعب منها على الحقائق، فلم يرد الإنجليز إطلاق الحرية لها، بل لم يريدوا أن يكتفوا بقيود قانون المطبوعات الذي هو على الصحف أشد قسوة من أية رقابة، فكتموا أنفاسها، وكمموا أفواهها، فنرى الصحف أكثر أعمدتها بيضاء لحذف المقالات حتى السطر الواحد محذوف منه كلمات، فيُذهب بالكلام ومعناه ويشوه المقال، ونُبه على الصحف بألا تنشر شيئا يشعر بأن هناك ضيقا في النفوس أو أن هناك ظلما واقعا على أهل مصر، وصدرت الأوامر تمنع توزيع أي من الصحف أو النشرات الإخبارية بدون ترخيص[3].

كذلك منعت الصحف من نشر أي خبر له مساس بتحركات الجيوش، من نزول في السفن أو خروج منها، أو نقل أي خبر يتعلق بوصول السفن الحربية أو النقالة أو سفرها أو مرورها، وبأن قلم المطبوعات سيقوم بإبلاغ الصحف وذلك حتى لا يكون الشعب على دراية بالتحركات ويستغل ذلك ضد الإنجليز، وأوقفت الداخلية بعض الصحف وعلى رأسها الصحيفة الألمانية[4].

---

(١) محمد بهي الدين بركات، المصدر السابق، ص ٢٠.

(٢) سلامة موسى، المصدر السابق، ص ١١٨.

(٣) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 13 Août. 1914.

(٤) The Egyptian Gazette, August 17, 1914, The Near East, Sept. 25 1914, p. 677.

وجاءت برقيات الصحف الخاصة بأنباء الحرب متناقضة، رغم أنها من مصدر واحد إنجليزي، وقد اختلفت عن الحقيقة التي تمثلت في انتصارات ألمانيا المتتابعة.

وراحت إنجلترا تقرب للأذهان ـ عن طريق الكثير من الصحف التي جندتها لمصلحتها ـ بأن الميول الألمانية ليست متسلطة على المصريين، فالمؤيد تحتج على رأى المقطم في أن تسعة أعشار المصريين مع الألمان، أما المحروسة فتندد بإمبراطور ألمانيا وبحقه الإلهي المقدس. وبإعلان الأحكام العرفية ازداد الضغط على الصحافة، فلم يعد يسمح بنشر شيء إلا بعد عرضه على الرقيب وأخذ الإذن بالموافقة على نشره، وبذلك أصبحت «كل الصحف شبه رسمية لا تنطق إلا بما تأذن به الرقابة ولا تنشر إلا ما تريد إعلانه وإعداد النفوس لقبوله»[١].

وتكملة لهذه الرقابة الصارمة على الشعب صدر قانون التجمهر الذي يمنع تجمع الأشخاص وفرض العقوبة على ذلك، ورغم أن هذا القرار صدر في ١٨ أكتوبر، فإن الاجتماعات كانت قد حرمت عقب إعلان الحرب مباشرة، وروقب المتحمسون من المصريين مراقبة شديدة، وفرق أي اجتماع سواء أكان بقصد أو غير قصد «فقد حدث مساء أمس الأول أن مجموعة من تلاميذ المدارس من سكان جهة الباب الجديد كانوا جالسين في محل بائع دخان يتجاذبون الحديث، فجاءهم أحد رجال البوليس برتبة أونباشي وأمرهم بالانصراف من هذا المحل وإلا ساقهم للبوليس»[٢].

ورغم ذلك فقد استطاع أحد الضباط وهو نجل الشيخ سليم البشري شيخ الجامع الأزهر أن ينقل للخديو عباس بالآستانة أخبار مصر وتحركات الإنجليز فيها ورسوما عن الاستحكامات التي شرعوا في إقامتها بجبهة القتال ومعلومات أخرى حربية[٣].

لم تطمئن إنجلترا إلى موقف المصريين حيالها، فرأت السلطات الإنجليزية ضرورة إيقاف نشاط الجمعية التشريعية، ومهدت لهذا بإصدار قانون التجمهر، وعلى الفور صدر الأمر بتعطيل الجمعية التشريعية، وكان المظهر الوحيد لوجودها هو تسلم

(١) سعد زغلول، ٩ مارس ١٩١٥، ص ١٣١٧، الشعب ٥ نوفمبر ١٩١٤.

(٢) الشعب ٢٥ أكتوبر ١٩١٤.

(٣) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٥، ٢٦ مارس ١٩١٥، ص ١٣٢٩.

أعضائها لمرتباتهم بانتظام، إذ خافت إنجلترا من أن تخلق الجمعية المتاعب لها بأن تحتج مثلا على أي إجراء تقوم به، وكانت انتشرت الشائعات منذ أوائل الحرب بتعطيل الجمعية إذ يقول محمد بهي الدين بركات: «وقد سمعنا أن بعض الإنجليز يصرح بأن الجمعية التشريعية لن تعقد أبدا، ولست أدري إن كان هذا عن طريق التهدئة أو أن منشأه أن الإنجليز يريدون انتهاز هذه الفرصة للتخلص من المعارضة في الجمعية»[1].

بهذا نرى أن إنجلترا قد منحت نفسها الحرية لإطلاق يديها فى كل شيء حتى في الجمعية التشريعية وهى الهيئة النيابية الوحيدة في مصر عطلتها، وقوبل هذا الإجراء بهدوء من أعضاء الجمعية ما عدا العضو حسين هلال الذي تحرك بحرص وكتب تقريرا إلى حسين رشدي التمس فيه أن يكون الخديوي بين رعيته في هذه الأيام الصعبة حتى يشرف على أعمال حكومته ويبعد بذلك ما تلوكه الألسن، حيث كان يدور همسا في المجالس أن الحكومة العثمانية تمنعه من الحضور لمصر وتريد أن تحجزه عندها رهينة حتى تأمن به جانب مصر إذا تحركت لمساعدة إنجلترا، أو أن الإنجليز يريدون أن يبقى بعيدا عن مصر حتى لا يكون فيها رأي عام ويجمع حوله حزبا قد يكون خطرا عليهم[2].

أما باقي أعضاء الجمعية التشريعية، فالكثير منهم أظهروا النفاق والرياء للإنجليز، فأقاموا للمغادرين من رجالهم الحفلات، واكتتبوا للصليب الأحمر حتى سعد زغلول نفسه تغاضى عن الكثير على أمل أن يتولى الوزارة.

كل هذه الإجراءات التي اتخذت والبلاد لم تقع رسميا تحت الحكم العرفي، وأخيرا رأت إنجلترا إعلانه في ٢ نوفمبر ١٩١٤، وتأذت أنظار المصريين من لصق إعلانه على الجدران في الطرقات في كل أنحاء مصر.

ويحلل إلجود أن سبب إعلان إنجلترا الأحكام العرفية على مصر هو تخوفها من معاونة الشعب المصري لتركيا، نظرا للعلاقة الروحية التي تربطهما ولوجود

---

(١) محمد بهي الدين بركات، المصدر السابق، ٢٦ سبتمبر ١٩١٤، ص ٣٠.

(٢) نفس المصدر، ص ص ١٧، ١٨.

عباس حلمي الحاكم الشرعي للبلاد في عاصمتها[1]، وهو على صواب، فإن وجود الأحكام العرفية والسيطرة التامة على المصريين حال دون تحقيق هدف الدولة العثمانية المتمثل في ثورة المصريين ضد إنجلترا وقت اجتياز حملتها أرض مصر، ولولا هذا الضغط الشديد الذي مورس عليهم، لقامت ثورة ١٩١٩ في فترة الحرب، فقد أرسل جراي إلى شيتهام في ١٣ نوفمبر ١٩١٤ يقول له: «إنني موافق على الترتيبات التي تمت، وأشكرك وأشكر أيضا القائد العام لسيطرتكما على الموقف بتميز ومهارة»[2].

ووصفت صحيفة لا بورص إجيبسيان (La Bourse Egyptienne) الموقف عقب إعلان الأحكام العرفية «وجد منذ فجر أمس تغيير في شوارع القاهرة عقب إعلان الأحكام العرفية، فالعربات آخذة طريقها العادي، ولكن المقاهي والبارات تحدد ساعات العمل فيها إلى الساعة الثامنة مساء، وسُلحت بعض الأماكن أمثال شركة التلغرافات الشرقية والوكالة الإنجليزية والوكالة الفرنسية، واصطف الجنود المسلحون في الشوارع والطرقات، يوقفون أي جماعة صغيرة منفذين تطبيق قانون التجمهر»[3].

وتولى الناس الذعر والجزع في كل مكان، وحاول شيتهام خداع الشعب بأن بين لهم أن الحكم العرفي مقصور أمره على الوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن مصر دون أن يتعدى ذلك التهجم على تشريع البلاد ونظامها الأساسي وقوانينها وقضائها وكل سلطة فيها، فأرسل لحسين رشدى في ٦ نوفمبر ١٩١٤ يقول له: «ياعطوفة الوزير أتشرف بأن أرفع لعطوفتكم في هذا صورة المنشور الذى أصدره جناب قائد الجيوش البريطانية في ٢ نوفمبر. معلنا به الأحكام العرفية، وترون عطوفتكم من هذا المنشور أن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن القطر المصري وبالتدابير التى يستند عليها هذا الدفاع، أصبحت منحصرة في يد جناب القائد العام، وأن حضرات النظار لا يزال كل واحد منهم حافظا للسلطة التى له في الأمور الملكية الخاصة بنظارته»[4].

---

(١) Elgood, op. cit., p. 83.

(٢) Lloyd, op. cit., p. 196.

(٣) La Bourse Egyptienne. 3 Nov. 1914.

(٤) الوقائع المصرية، ٦ نوفمبر ١٩١٤.

وبذلك أصبحت الأحكام العرفية خطرا على الحرية العامة وحقوق الأفراد ومجالا لبعض ذوى الأغراض للنكاية بخصومهم وإحراج مراكزهم. وقسمت مصر إلى عدة مناطق عسكرية، يحكم كلا منها قائد مسلح بقوة الحكم العرفي (قسم الإسكندرية ـ قسم الدلتا ـ القوة الغربية وتشمل مديريات القطر كلها). وأُنشئت محافظة في الغرب سميت (محافظة الغرب الوقتية) وألحقت بالسلطة العسكرية رأسا، ونُفذت في منطقتها الأحكام العرفية وشملت مرسى مطروح وسيدى البراني والضبعة وواحة سيوه والواحات البحرية[1]. هكذا أعلن الحكم العرفي الإنجليزي على مصر بجرة قلم من قائد جيش الاحتلال بناء على أمر حكومته، وفتح له الطريق موقف المسئولين.

وفي ١١ نوفمبر أصدر مكسويل منشورا ـ لحتمية الحكم العرفي ـ يهدد فيه المصريين إذا تشيعوا لأعداء إنجلترا ووجدت معهم منشورات يعنى ذلك تعرضهم للحكم العسكري[2].

وأُنشئت تبعا لذلك المحاكم العسكرية تحت الحكم العرفي، فقامت على غير القانون المصري، وأخذت تقضى بعقوبات الإعدام والسجن والغرامة والجلد، وتولى القضاء فيها جماعة من ضباط الجيش الإنجليزي يجهلون عادات البلاد وتقاليدها، وزيادة على ذلك فليس لهم إلمام بالقوانين يمكنهم من تحرى الحقائق «فالأهالى بذلك خاضعين لا لقانون العقوبات العادي، إنما خاضعون لمارشال حضر من إنجلترا ليست لديه أية خبرة عن عقول المصريين»[3].

وأُعطيت لهذه المحاكم اختصاصات كثيرة، فكانت تقضى فى جرائم القذف والسب في غير الإنجليز، والمسائل الخاصة بالآداب وتزييف النقود، وتبعا لذلك أصبح كل شخص خاضعا للقانون الجنائي المصري يرتكب جريمة يحاكم أمام المحاكم العسكرية إذا اعتبرت السلطة العسكرية جرمه هذا منافيا لمصلحتها.

ومن المعروف أن الحكم بالإعدام يستلزم أولا معرفة وزارة الداخلية بناء على

---

(١) نفس المصدر.

(٢) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 14 Nov. 1914.

(٣) House of Commons, vol. 115, May 15, 1919, p. 1835.

طلب من النائب العمومي مبين فيه استيفاء إجراءات خاصة، ولكن هنا أُهمل ذلك، فأصبح في إمكان تلك المحاكم العسكرية التصرف كيفما تشاء في المصريين بورقة مكتوبة يرسلها رئيس المحكمة العسكرية إلى الحكمدار لتنفيذ ما فيها خلافا لما تنص عليه القوانين المصرية دون استئناف.

ونشرت الشركة المركزية التلغرافية برقية دلت على نشاط هذه المحاكم في فترة الحرب تقول: «إن الحركة الثورية في مصر تزداد يوما فيوما بين المصريين، وإن المحاكم العسكرية التى أنشأها الإنجليز في مصر تصدر الأحكام بالإعدام بلا انقطاع على العصاة والثائرين ضد سلطتها من المصريين»[١].

وصرح أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني بأن مصر قد بترت الحرية فيها بهذه الإجراءات[٢]. ووقع العبء على المصريين، فكثيرا ماصدر الحكم العسكرى ظلما وعدوانا، بينما كان هناك أناس أوقعوا الظلم وبرئوا. وروى أحد المحامين في مقال له بصحيفة البلاغ أن قضيتين رفعتا على عمدة طهطا إحداهما جنحة تستر على نفر محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وصدر فيها الحكم ابتدائيا على العمدة بحبسه ثلاثة أشهر، ولما استؤنف الحكم توصل المحكوم عليه إلى استصدار أمر من السلطة العسكرية بالامتناع عن نظر الدعوى وفعلا صدر الأمر ولم ينفذ الحكم[٣].

أعقب ذلك أن أغلقت السلطة العسكرية نادى أعضاء المدارس العليا خوفا من حدوث أي شغب يضر بمصلحة إنجلترا[٤]، وحلت النقابات العمالية، وأعطت الأوامر للعمد والمشايخ بأن يمنعوا بالقوة المناقشة في المسائل السياسية «وإلا تعرضوا لأشد أنواع العقاب»[٥].

وبلغ الأمر أن إنجلترا راحت تمنع أي احتفال ديني ممكن له أن يجمع الساخطين على الأوضاع، فأجلت الموالد كمولد السيد البدوي بطنطا وإبراهيم الدسوقى بدسوق، وتحججت في ذلك بأن الظروف المالية لا تسمح بإقامة مثل هذه الموالد،

---

(١) العالم الإسلامي، ٢٥ مايو ١٩١٦، ص ١٣.

(٢) House of Commons, vol. 113, Mars 20, 1919, p. 2385.

(٣) البلاغ، ١٩ أغسطس ١٩٢٣.

(٤) فخري عبد النور، المصدر السابق، الفصل الثاني، ص ١١.

(٥) The Near East. Septembre 11, 1914.

وبأنها تجعل الفلاحين يتركون حقولهم ومصالحهم. ويذهبون إلى هذه الموالد، لذا فإن إبطالها يعود على البلاد بالفائدة. ولا ينكر أحد أن هذا التأجيل يرجع إلى ظروف سياسية. وحتى في الموالد التى لم تستطع إنجلترا أن تؤجلها أمثال مولد الحسين، فرضت رقابة صارمة عليها، يقول سعد زغلول: «توجهت إلى مكان المولد في السرادق، وكان الجو حاشدا حسب العادة وحضر هنس ـ مستشار الداخلية ـ وتحادثنا معا، فأخذ هنس يتكلم بالألمانية معى، وقال ما معناه إننى أريد أن أقبض عليك وأرسلك إلى رأس التين، قلت إن كانت الوطنية هي سبب سجن الناس فإنى فخور بالسجن»[١].

إلى هذه الدرجة وصلت الأحوال بأن يحضر مستشار الداخلية وقوات البوليس الموالد حتى يسيطروا على الموقف ويحولوا دون وقوع أي مظاهرة يقوم بها الموجودون. وأصدرت السلطة الأوامر إلى جميع ملاك ومديري الفنادق بأن يقدموا لها يوميا بيانا عن الأشخاص الذين ينزلون في فنادقهم ويبرحونها، وكان عليهم أن يرسلوا هذه البيانات للبوليس في كل صباح، وقد وُقعت العقوبة على كل من خالف هذا[٢].

وراح مكسويل يحذر المصريين من المخابرة مع العدو بأية وسيلة أو تقديم المساعدة له أو بالحصول على معلومات يمكن لها أن تعرقل الإجراءات العسكرية والترتيبات الحربية الجارية في ميدان القتال أو داخل البلاد، أو من إذاعة أخبار تحدث قلقا أو إزعاجا في البلاد أو تشويشا على النظام أو التعرض لسلامة الخطوط الحديدية والكبارى والبواغيز أو التعريف عن المواقع التى يشغلها والجيش والأسطول بحركاته وتدبيراته وخططه الحربية، وبين أيضا أن للسلطة العسكرية حق استخدام الأفراد والممتلكات الخاصة، وتكليف السكان بإخلاء الأماكن التى تكون مجاورة للحصون أو تقع على موانئ أو المجاورة للمواقع الحربية، وقد تلزم السلطة أي شخص بالاعتكاف في المكان الذى تعينه، والحجر على أي إنسان بملازمته بيته وعدم مبارحته داره بعد ساعة معينة تقررها السلطة[٣].

---

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٨، ٢٦ ديسمبر ١٩١٧، ص ١٥١٩.

(٢) السفير، ٢٥ فبراير ١٩١٥.

(٣) الجريدة، ١٧ نوفمبر ١٩١٤.

وتبع ذلك أن فرضت المراقبة الشديدة على سواحل مصر سواء الغربية أو الشرقية خوفا من تسرب أشخاص محرضين على الثورة، ولهذا أُخضعت الطرق التجارية، وخاصة الطرق الواقعة غرب مصر إلى رقابة صارمة، فمنذ الأول من سبتمبر ١٩١٤ « كثرت الاجتماعات بالإسكندرية للاتفاق على الترتيبات التى ستتخذ لأجل أحسن الطرق للرقابة على حركة الطرق التجارية»[١].

وانتشر الجواسيس في كل مكان تراقب التحركات، ففى ٢٦ أغسطس ١٩١٤ ضبط ضابطان ألمانيان مرتديان زي عربي ومعهما من يدعون «سيدي عبد الرحمن» «وسيدى أحمد» «وسيدى محمد إدريس» قاصدين الحدود بالساحل الغربي، وكذلك ضبط السيد محمد شرف ومحمد عبد المطلب وعبده كيلانى متوجهين أيضا للغرب ومعهم سبعة ضباط أتراك لينضموا للسنوسي.وأبلغ مدير إدارة الأقسام الغربية قومندان قسم الضبط أنه في ٢٧ أغسطس ١٩١٤ مرت مركبة ومعها ٦٠ جملا تحمل مواد غذائية فتم الاستيلاء عليها، وأعطيت الأوامر لتفتيش القطارات جيدا في محطة الحمام، وحجز أي شخص سواء أكان من الألمان أو الأتراك أو المصريين مسافرا للغرب وتفتيشه والاستيلاء على ما معه من أوراق أو مكاتبات[٢].

هكذا اتخذت الاحتياطات اللازمة لمراقبة المارين من وإلى الساحل الغربي، وعين مراقبون للعمل ليلا ونهارا لهذا الغرض وجاءت الإخباريات تفيد بأنه ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ تبين أن المركب المسماة «أبو العباس» وهى تحت رئاسة محمد الفتورى، كانت موجودة بالسلوم وفرغت البضائع التى استحضرتها من الإسكندرية، ثم قامت من السلوم رأسا للشام لاستحضار جوابات سرية وأدوات حربية ونورى باشا، وأمر مدير الأقسام الغربية بمراقبتها وحجزها عند الرجوع[٣].
إزاء ذلك صدرت أحكام الإعدام على كل من يضبط حاملا لبضائع أو خلافه للحدود الغربية.

من هذا نرى أن إنجلترا كانت يقظة جدا تجاه هذا الأمر، فأوقفت الكثير على هذا

---

(١) ديوان الإدارة، كوبيا السواحل، عام ١٩١٥، ١٦ أكتوبر، ص ١٥٢.
(٢) كوبيا أقسام السواحل الغربية، عام ١٩١٤، ٢٧ أغسطس ١٩١٤، ص ٢٤٨.
(٣) كوبيا أقسام السواحل الغربية، عام ١٩١٤، ١٦ إبريل ١٩١٥.

الطريق، وخافت من حدوث قلاقل داخل مصر، فأصدرت التعليمات إلي قومندان حرس الجمارك بالإسكندرية «بأنه في حالة حدوث هيجان ذي خطر بالبلدة يجب غلق جميع البوابات الموجودة بالإسكندرية وعلى الفور استدعاء جميع الأنفار من الوردية، وأن يتضاعفوا بكل بوابة، وكذلك إعداد خراطيم ومعدات الحريق لتصويبها فورا تجاه الرعاع عند اللزوم»(١). تبعا لذلك كثرت جنود الإنجليز على هذه السواحل، ووزعت بين السلوم وبنى سويف، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الجمَّالة، وانتشر البوليس في الموانئ سواء منها الشرقية أو الغربية، وذلك لتأمن إنجلترا عدم تسرب أي برنامج عمل من جهة العثمانيين أو السنوسيين يكون له تأثير على نفوس المصريين، خصوصا بعد أن تأكدت من استعداد السنوسيين للزحف على مصر.

واتخذت نفس الإجراءات بالنسبة للسواحل الشرقية خوفا من حدوث تسرب لأفراد معهم منشورات أو كتابات تقضي بتحريض المصريين على الثورة.

وتقول الأهرام: «اعتقلت السلطة العسكرية في دمياط منذ أيام خمسة عشر بحارا عثمانيا جاءوا دمياط بمركب شراعي للاتجار والنقل، ثم أخلت سبيلهم وعادت فاعتقلتهم وأرسلتهم للإسكندرية، واعتقلت القوات البريطانية المرابطة على قناة السويس سبعة من البدو وأرسلتهم إلى مصر»(٢).

وفي ٢٩ سبتمبر ١٩١٥ وقبل الهجوم العثماني الأول على قناة السويس أصدر مكسويل أوامره التى تقضي: « أولا: لا يجوز للمسافرين في أي مركب كان النزول إلى البر في منطقة قناة السويس ما لم يكونوا قاصدين الجهة التى نزلوا فيها أو كان نزولهم بقصد انتقالهم من مركب إلى آخر، ويستثنى من ذلك المسافرون من الرعايا البريطانيين أو رعايا إحدى دول الحلفاء الحاصلين على جوازات سفر قانونية. ثانيا: تشمل منطقة قناة السويس وبور سعيد، وبور توفيق وجميع المراسى التى بينها على جانبي القناة وتوقيع عقوبة صارمة على كل من يخالف ذلك»(٣).

(١) نفس المصدر ٢٧ أغسطس ١٩١٤، ص ٢٤٨.

(٢) الأهرام، ٢٥ فبراير ١٩١٥.

(٣) Récueil des Documents Relatif a la guerre. 29 Sept. 1915.

عقب ذلك عين قومندان بوليس الإسكندرية قائدا للبوليس الحربي للمدينة، فأصبح من أهم اختصاصاته الرقابة بل والسيطرة على الميناء الذى صار منذ أغسطس ١٩١٦ ميناء حربيا خاضعا للسلطة الحربية مطبقا عليه كل الإجراءات الحربية[١].

وهكذا كانت إجراءات إنجلترا تجاه الحدود والرقابة عليها خوفا من تسرب الدعاية الألمانية والعثمانية داخل مصر وانتصارها، وفي هذه الحالة تفقد إنجلترا السيطرة على الموقف في مصر التى أصبحت من أهم المراكز الحربية لها ولحلفائها، وخاصة بعد أن تأكدت من شعور المصريين المعادى لها، ولهذا كانت فطنة للقضاء على كل حركة يمكن لها أن تتغلغل داخل مصر سواء كانت هذه الأخطار من داخل مصر أو من خارجها.

وكان عليها أن تراقب ثلاثة آلاف من رعايا أعدائها وتتبع خطواتهم وتحركاتهم[٢]. ولم يمض عام ١٩١٥ حتى صفيت أعمالهم ورحلوا عن مصر، وفى تقرير مكسويل إلى كتشنر في ١٦ أكتوبر ١٩١٤ يوضح ما معناه أنهم يجتهدون في القضاء على الدعاية الألمانية التى لها المقدرة على تحريض الثورة في مصر، وأنه قد تم إعداد قائمة بأسماء الذين يجب مغادرتهم لمصر من رعايا الأعداء، وقص عليه مسألة «روبرت مورس» وهو ضابط ألماني برتبة ملازم أول كان يعمل في بوليس الإسكندرية، وسافر إلى الآستانة في ٤ سبتمبر ١٩١٤ وقابل فيها المسئولين الأتراك والألمان الذين أفهموه بوجود رسل في مصر يعدون أذهان المصريين لثورة ضد الإنجليز، في نفس الوقت الذى تصل فيه الحملة العثمانية حتى يجبروهم على تقسيم قواتهم بين الثورة والحملة، وبحث معه في مسائل حربية خاصة بسد قناة السويس وهدم الجسر الفاصل بينها وبين الترعة الحلوة، وأعطى له ديناميتا لتسليمه إلى مؤيدى الدولة العثمانية بمصر، ولكن قبضت عليه السلطة في ٢٩ أكتوبر ١٩١٤ وحوكم[٣].

وكتب القنصل الإنجليزي في حلب يُبين مجهودات الألمان تجاه مصر ضد

---

(١) Allenby, op. cit., p. 60.

(٢) الحرية، ٣١ أكتوبر ١٩١٤.

(٣) Arthur, G, Kitchener et la Guerre 1914 - 1916, p. 127, Young, G., Egypt, pp. 210, 202.

الإنجليز فقال «إن أحد خياطى هذه البلدة أوصى بعمل عدة بدل وعمائم هندية على أنواع مختلفة طبقا لرسومات وقياسات أعطاها له بعض الضباط الألمان الموجودين هناك»[١]، وذلك حتى يتيسر لهم الأمر ويدخلوا مصر.

ورغم ذلك فقد ازداد النشاط الألماني في مصر، وكثر الأشخاص الألمان المحرضين على الثورة ضد الإنجليز بإثارة الشعور الديني، وإعلان خلاص مصر على يد الجيش العثماني المحتشد في الشام. ولم تستطع السلطة أن تصل إلى بعض الألمان الموجودين في مصر لمهارتهم في الهرب، مثال ذلك الضابط الألماني البارون أتو فون جامبنبرج (Otto Von Gumppenberg) الذى أتعب السلطة ووزارة الداخلية، وقد عرض مدير السواحل الغربية مكافأة كبيرة لمن يرشد عنه[٢].

وخضع أيضا الأتراك النازلين لمصر والموجودين فيها إلى مراقبة شديدة، وراح البوليس السرى يبحث وراءهم، وقبض علي كثيرين وهم جالسون في بعض المحال العمومية التى اعتادوا الجلوس عليها، واستدعت إدارة الضبط بعض الذين لهم صلة بهؤلاء الأتراك، وحجزوا حتى صدور قرار نهائي بشأنهم[٣]. وضبط أيضا سليمان البروى - وهو تركي - يحث الناس على العصيان، وقد عثر على خطاب حرره أحد الضباط البحريين الأتراك في مصر، قال فيه إنه اجتهد كل الاجتهاد في إحداث اعتصام الأنشجية والمهندسين المسلمين المستخدمين في أربع بواخر متخصصة لنقل الجنود الإنجليز، وبأنه سيسعى في تفريق هذه البواخر بعد ركوب الجنود فيها[٤].

ويؤكد محمد فريد هذه الخطط «كنا قد أرسلنا عبد العزيز أفندى عمران إلى مصر ليراسلنا بطريقة مخصصة عن الأخبار الحقيقية أو لإرسال أحد الإخوان المخلصين، وسافر في ١٩ فبراير ١٩١٥، وبعد أن صرح له بالدخول لمصر بعد تفتيشه وتفتيش عفشه، عاد إليه البوليس بعد أربعة أيام وفتشوا مسكنه ومسكن أخيه المقيم بمصر،

---

(١) كوك، المصدر السابق، ص ١٧.

(٢) كوبيا السواحل، ٣ إبريل ١٩١٥، ص ٢٠٤.

(٣) الجريدة، ٤ نوفمبر ١٩١٤.

(٤) كوك، المصدر السابق، ص ١٧.

وقبضوا عليه وسجنوه مدة اثنى عشر يوما، ثم رحلوه إلى الإسكندرية، وأمروه بالسفر حالا من القطر المصري»[1].

وتمكن بعض الأتراك من الفرار من مصر بعد صدور المحاكمة بإدانتهم، ففى الأيام الأولى من الحرب، وفد إلى مصر أحد ضباط الجيش العثماني لمهمة سياسية، وكان اعتماده في قضائها على معونة شخص آخر يدعى مجد الدين أفندى ناصف، ولكن لم يلبث أمر ذلك الضابط أن انكشف فقبض عليه بتهمة التجسس، وحكم عليه بالإعدام رميا بالرصاص، ثم استبدل الحكم بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، وهناك في ليمان طره ألقى مجد الدين أفندى شباكه لاقتناص هذا الضابط من السجن، وتم له ما أراد[2]. هذا في الوقت الذى كان جمال باشا يوزع المنشورات في سوريا، تضمنت فتاوي أصدرها المفتى الأكبر بالآستانة يحرم فيها على مسلمى مصر الحرب ضد الأتراك ويعلن أن جزاء من يفعل ذلك نار جهنم[3]. وكان السلطان العثماني قد وجه نداء للمصريين لإثارة القلاقل أمام الإنجليز ومساعدة الحملة العثمانية.

واتجهت المجهودات التركية في هذا الإطار إلى الحدود الغربية لمصر، لتشتت جهود إنجلترا، لكن الأخيرة كانت يقظة لذلك، ففى تقرير من رويتر يبين أن المحكمة العسكرية في مصر عقدت جلستها في ٢٠ ديسمبر ١٩١٦ لمحاكمة خمسة رجال ضبطوا وهم في طريقهم من الواحة البحرية إلى مصر يحملون معهم أسلحة وخطابات، الأول وهمان بن حيان، عربي طرابلسي ويعمل لدى السنوسي، استطاع دخول المنطقة التى تحتلها القوات البريطانية وهو مسلح بالمفرقعات والطبنجات ومكاتبات تحتوى على إشعال الثورة في مصر والخروج على الإنجليز، والثانى موسى صالح، والثالث موفتى سنيدا، والرابع يوسف محمد، والأخير على محمد، وكانوا محملين جمالهم بالديناميت والمفرقعات والطبنجات، وخطابات من السنوسي تحث المصريين فيها على التمرد ضد الإنجليز[4].

---

(١) محمد فريد، المصدر السابق، الكراسة الرابعة، ص ١٢٦.

(٢) محمود طاهر العربي، اثنى عشر عاما في السجون، ص ص ٣٣٤، ٣٣٥.

(٣) Storrs, op. cit., p. 135.

(٤) The Near East, Feb. 2, 1917, p. 326.

لقد كانت السلطة الإنجليزية في مصر على دراية فائقة بهذه التحركات، وأحكمت الرقابة وشدَّدت الإجراءات للقضاء على أي حركة من هذه الحركات، حتى إن مكسويل نفسه توقع تحالفا بين الأتراك وعلى بن دينار على الحدود الجنوبية لمصر، ليقوم الأخير بنفس الغرض الذى قام من أجله السنوسي، فأرسل إلى كتشنر في ١٦ أكتوبر ١٩١٤ يقول له: «إننى أعرف أن هذه سياسة وزارة الخارجية، ولكنى أعتقد أنه يجب أن نتقرب من عرب مكة واليمن لضمها لنا ضد الأتراك»[١]. وعن هذا الطريق قامت الثورة العربية على يد الشريف حسين، وأمن الإنجليز خطر أي هجوم مضاد من هذه الناحية، وتفرغوا لصد الدولة العثمانية وحليفتها ألمانيا، وانتهى الأمر بانتصارهم.

انعكاسات الأوضاع على المصريين

كان بمصر فريقان، فريق يؤمن بالاستقلال عن الدولة العثمانية، ويرى أن ترتبط مصر بمعاهدة مع إنجلترا، ولا يعترف بالأسلوب الثوري لتحقيق ذلك، وتمثل في مدرسة حزب الأمة الذى يري التفاهم المباشر مع الإنجليز، وتشيع هؤلاء لإنجلترا وحلفائها، وضم أيضا رجال الحكومة القائمة وهم الطبقة العليا ومنهم بعض الشخصيات القوية التى لعبت فيما بعد دورا كبيرا في التاريخ المصري أمثال سعد زغلول، وعدلى يكن، وعبد الخالق ثروت، وإسماعيل صدقى وأنصارهم، كما كان من بينه كثير من المصريين الذين تلقوا تعليمهم بالخارج.

وثق هؤلاء بوعود إنجلترا التى قطعتها على نفسها لرجال الحكم في مصر متى خرجت منتصرة من القتال، ومنهم من كان يرى أن الظروف تحتم على الأمة أن تنتظر حتى يحين الوقت للمطالبة بحقوقها. وكان أغلب هذا الفريق من الطبقة الأكثر ثروة الذين يعتمدون على بيع قطنهم للإنجليز لهذا تقربوا وتحببوا لهم[٢].

أما الفريق الآخر، فهو يؤمن بالاستقلال التام عن الإنجليز مع بقاء الارتباط الروحى الإسلامي بالدولة العثمانية، ويرى أنه بالتعاون مع الأتراك يمكن التخلص

---

(١) Arthur, Kitchener et la Guerre 1914 - 1916.p. 128.

(٢) Storres. op. cit., pp. 132, 133.

من الإنجليز، وكان أكثر هذا الفريق يضم الطبقة الوسطى والمثقفين الذين أُطلق عليهم «الأفندية»، وهم من أتباع الحزب الوطني، آمنوا بالانحياز إلى جانب ألمانيا، وساعدتهم انتصاراتها على ذلك حتى إن أحد رفقاء الخديو عباس كتب إلى عدلي يكن محاولا ضمه إلى صفهم، وكان مما قال له: «إن بعد موقعة البحيرات الماسورية لن تقوم لروسيا قائمة، وإن النصر أصبح محققا للألمان»[(١)].

ولا شك أن تأثير الزحف الألماني المظفر عبر بلچيكا وعدم صمود الجيش الإنجليزي وارتداده، وما انطلق من الشائعات حول الهزائم الإنجليزية كان له تأثيره في مصر. إذ غمرت مصر روايات هذا الارتداد، ومن هنا فإن «موجة من الشعور العدائي للإنجليز والموالى للألمان قد سادت حينذاك في بعض الدوائر المصرية»[(٢)].

وراحت صحيفة الشعب وهى لسان الحزب الوطني تشكك القراء في أنباء القتال المنشورة في الصحف، ودللت على انتصار الألمان وسخرت من المغلوبين من البلچيك والفرنسيين والإنجليز، وعلى ذلك «فإن شعورا باطنيا كان يخالج الكثيرين بأن انتصار الألمان والأتراك معناه الخلاص من الإنجليز والسلطة العسكرية والأحكام العرفية»[(٣)].

لهذا فقد أصبح المصريون من أتباع الحزب الوطني تواقين للألمان وعلى استعداد لتبنى الثورة، وانتشر الشعور المعادي للإنجليز وأصبح قويا جدا وكاد أن ينتصر، لولا إجراءات مكسويل التى حالت على قدر الإمكان دون نفاذ نشاطه، وساعدت سيطرة الأحكام العرفية على ذلك.

ولم يكترث المصريون بالعقاب، ففى ٢٤ يناير ١٩١٥ - قبل الهجوم العثماني بحوالي أسبوع - جمع أحد أبناء أعيان الوجه البحري عددا من الفلاحين وبين لهم قرب دخول العثمانيين مصر وتحريرها من الإنجليز على يدهم، فأبلغ أمره للسلطة فألقت القبض عليه[(٤)].

---

(١) الأهرام، ٢ نوفمبر ١٩٢٧.

(٢) Lloyd, op. cit.. pp. 188, 189.

(٣) محمد حسين هيكل، مذكرات...، ص ٧٣.

(٤) المقطم، ٢٥ يناير ١٩١٥.

وفي كل مساء كان الناس يجتمعون بالقهاوي ويتكلمون بأصوات مرتفعة عن النصر المؤكد الذى سيحرزه العثمانيون، ويرسمون خطط القتال على أفاريز المقاهى وقارعات الطريق، وذهبوا إلى أنهم حددوا الساعة التى سيدخل فيها الجيش العثماني مدينة القاهرة[1]. وذهب فريق إلى بث شائعة بأن الأتراك وصلوا الدلتا واحتلوا البلاد «فهؤلاء الرجال ـ أتباع الحزب الوطني المنحاز لتركيا ـ أعلنوا أن الأتراك وصلوا إلى بنها، وأكد الحاضرون ذلك بل إن البعض حكى أنه شاهد الأتراك المنتصرين وهم يجتازون القناة بعد أن قضوا على استحكامات الإنجليز الدفاعية هناك، وصدق الأهالي ذلك في طول البلاد وعرضها»[2].

وفي ١٦ أكتوبر ١٩١٤ كتب مكسويل إلى لندن يقول: «لقد ازداد عدد المتهيجين في مصر، ولكن كل شيء هادئ، وهذا ناتج عن الدعاية الألمانية، إذ إن الثورة في مصر على وشك الحدوث، وأن العملاء منتشرون في كل مكان يروجون ضد الإنجليز»[3].

وراح المتشيعون للألمان ودولة الخلافة يذيعون أن الجيش المقبل عرم، ولن يستطيع الإنجليز صده، واعتقدوا أن الأتراك سيصلون للقناة في آخر يناير ١٩١٥ وأن الخديو اتفق معهم على استقلال مصر استقلالا تاما، وسافر إلى ڤينا للعمل على ما فيه صالح مصر مع الحكومتين الألمانية والنمساوية.

وبذلك ترددت الأخبار في مصر عن إعلان استقلالها والاعترف بسيادتها في الآستانة نفسها، وبأن الخديو قادم وبصحبته لفيف من المصريين على رأس جيش لطرد الإنجليز وخلاص مصر، وأنه بانتصار ألمانيا وتركيا سوف تحرر أرض مصر[4]. وردد الناس: «الله حي عباس جاي، قولوا لعين الشمس متحماشى، لاحسن غزال البر صابح ماشى، يا أمة الإسلام ليش حزينه إن كان على عباس بكره يجينا». لقد اعتبر المصريون لعنات الإنجليز على عباس ورفض عودته إلى مصر شهادة بوطنيته، ودليلا على تمسكه بأهداف مصر في الحرية والاستقلال.

---

(١) نفس المصدر، ٣ يناير ١٩١٥.

(٢) The Near East. March 3, 1915.p.484.

(٣) Arthur, Kitchener et la Guerre 1914 - 1916. p. 96.

(٤) محمد حسين هيكل، مذكرات ...، ص ص ٦٩ ـ ٧١.

وقد جهرت هذه العناصر بعدائها لإنجلترا وحلفائها. وكانت تدعو الله علنا أن ينصر الأتراك وحلفاءهم الألمان، وتطوع من مكنته الظروف في جيش السنوسيين وفي الجيش العثماني، إذ رأوا أن الفرصة قد سنحت لمصر للكسب وللتخلص من الحكم البريطاني[١]. ومضت الدعاية لألمانيا فوصفت بأنها الدولة الكبرى الوحيدة التى صادقت الإسلام دون أن تحتل شبرا من الأراضى الإسلامية، وبأن الإمبراطور الألماني أصبح مسلما وأُطلق عليه «الحاج حامى الإسلام»، ويبين ستورز أن هذا من أثر الدعاية الألمانية التى كان يقوم بها البارون أوبنهايم السكرتير الشرقي للقنصلية الألمانية منذ أواخر عهد كرومر[٢]، وعلى أثر ذلك تتابع قدوم الألمان على مصر، وأرجع الإنجليز لهؤلاء الألمان تسميم العقول المصرية ضدهم، وأنه على أثر ذلك اتسع مجال الميل للألمان في مصر، وانتشر بين الشعب وخاصة طلبة المدارس الذين أصبحوا معادين للإنجليز على طول الخط[٣].

وبالرغم من إجراءات إنجلترا بصدد وأد ذلك الشعور، فإنه ازداد، وعلى سبيل المثال «في إحدى الليالى قام شخص من الأهالى وأخذ يصيح بصوت عال في الشوارع.. الحرب الحرب، ويقصد بذلك إثارة الشعب بالحرب ضد الإنجليز، فقبض عليه في الحال. ونفذت أيضا عقوبة الجلد على إبراهيم الجزمجى، لأنه أخذ يطوف في المقاهى ويردد انتصارات ألمانيا، وفي أحد المقاهى صاح يقول (فلتحي ألمانيا.. فلتسقط إنجلترا) فجلد سبعين جلدة، وكانت هذه أول مرة تنفذ فيها عقوبة الجلد».[٤] وهكذا نفذت المحاكم العسكرية هذه العقوبة وفرضتها على الشعب المصري رغم أنها لم تطبَّق قبل ذلك.

وعندما بدأت المناوشات بين الأتراك وحرس خفر السواحل في الجهة الواقعة بين الصف وقطية شرقي القنطرة، ودارت بينها معركة صغيرة انتهت بوقوع قوة خفر السواحل في الأسر بعد أن قتل منها عدد من الجنود بينهم بعض الإنجليز، كان لهذا أكبر الأثر على سمع المصريين، فأظهروا الشماتة والفرح، وارتفعت الأصوات

---

(١) عبد الرحمن فهمى، المصدر السابق، الملف الأول، ص ٦.

(٢) Storrs, op. cit, p. 121.

(٣) The Near East Sept. 25, 1914, p. 686, Young, op. cit., p. 218.

(٤) الأهرام، ١٧ سبتمبر ١٩١٤.

بالدعاية للخلافة العثمانيـة بالنصر، وامتلأت المقاهى في المساء بالأفندية، وأصبح الكل على يقين من نصرة الألمان وهزيمة الإنجليز. وقد أرجع مسى هذا إلى هؤلاء الأفندية إذ يقول «إن هبهبتهم كانت حادة وفعالة أكثر من عضهم»[1]، وذهب بهم الأمر إلى أنهم «راحوا يدورون في الأندية والأماكن العامة وفي قطارات السكك الحديد وبيدهم خرائط الحرب مؤشرا عليها بمواقع القتال وبما كسب الألمان واندحر الحلفاء»[2].

وانتشرت الشائعات التى تدل على أمانى المصريين تُردد قرب وصول الأتراك، ومن هنا حدثت اضطرابات في بعض أحياء القاهرة أخمدتها السلطـة، وعلـى الفـور أصـدر مكسويـل في ١٧ نوفمبر ١٩١٤ تحـذيرا يقـول فيه «إنه على أثـر وقـوع عـدة حوادث في الأيام الأخيرة ببعض أحـياء القاهرة، نشـأت من الأخبـار الكـاذبة التى أذاعها بعض الأشخاص بدون أن يقبض عليهم في الحال، رأت السلطـة العسكرية أخـذ تحـوطات شديـدة، فأرسلت إلى رجال السلطـة الملكيين والعسكـريين تأمرهـم بالقبض على كل شخص يذيع أخبارا كـاذبة ينشـأ عنها وقوع رعب أو خوف في نفوس السكان، والموظف الذى يقصر في واجبه من هذا القبيل ينزل به عقاب صارم»[3].

من هذا يتبين أن الشعب يعطف على ألمانيا ويتمنى أن تنتصر في الحرب على الإنجليز، لا لأنه ينتظر خيرا بل لأنه كان يرى في انتصارهم هزيمـة لأعدائه الذين احتلوا البلاد وسلبوا الحريات وامتصوا الدمـاء. لكن هذا العطف لم يرتفع إلى مستـوى الثورة بغير قيادة وبغير تنظيم وبغير وجود قائد ملهم يحرك الملايين، إذ حـرصت إنجلترا منذ أن بدأت الحرب على القضاء على الحزب الوطني الذى كان يكمن فيه الخطـر، فشلت السلطـة عملـه وأقفلـت نواديه، وضبطـت أوراقـه، وبـددت شمل أعضائه، واعتقلت الكثيـرين من أتباعه وزجت بهم في السجـون، كان منهم على كامل وأحمد لطـفى وهمـا وكيلاه، ثم عبد اللطيف الصـوفـاني وعبد الله طلعت ومصطفى الشوربجى وعبد الرحمن الرافعي، وإسماعيل حافـظ

---

(١) Massey, op. cit., p. 2.

(٢) محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، عبد الخالق ثروت، ص ٢١٦.

(٣) الوطن، ٢٦ أكتوبر ١٩١٤.

(صهر محمد فريد) ومحمد زكى على وأحمد وفيق وعبد المقصود متولى وهم من أعضاء اللجنة الإدارية، وأمين الرافعي ومحمد فؤاد حمدى وإبراهيم رياض والدكتور عبد الحليم متولى والدكتور عبد الفتاح يوسف وأحمد رمضان زيان واليوزباشي حافظ قبودان واليوزباشي أحمد حمودة وفؤاد عثمان ومحمد الشافعي ومصطفى حمدى ويعقوب صبرى وأحمد قبودان وإسماعيل حسين وإبراهيم مروني وعبد الوهاب البرعى، والأخير من أهم العناصر العاملة في الحزب الوطني ووكيل جريدة الشعب بالشرقية[1]. أما من نفى إلى مالطة من أعضاء الحزب الوطني فهم الدكتور عبد الغفار متولى وعلى فهمى خليل والأمير العطار وعوض جبريل ومحمد عوض محمد ومحمود إبراهيم الدسوقي وحسن نور الدين وسلامة الخولى[2]. وكان بعض هؤلاء على صلة بالحركة النقابية، فأحمد لطفى كان عضو شرف جمعية عمال الترام بالقاهرة، وأحمد رمضان زيان كان رئيسا لنقابة الصنائع اليدوية بالإسكندرية، ومحمد عوض جبريل سكرتيرها[3].

هذا بالإضافة إلى أن أعدادا كبيرة من الأعضاء العاملين بالحزب الوطني كانوا قد خرجوا من مصر هاربين من ضغط إنجلترا، وقد كان لهروبهم ضرر للحركة الوطنية، فكيف يخرج في تلك الساعة الحاسمة من مصر أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني وهى المفروض أن تتولى القيادة الثورية. لقد برروا موقفهم بأن الإنجليز سينكلون بهم، وربما يكون دورهم خارج مصر أنفع لها من وجودهم على أرضها. ولكن مما لا شك فيه أن خروجهم رجح كفة الفشل على كفة النجاح وأحدث فراغا ثوريا أثناء الحرب، ولكنهم كانوا على يقين من نجاح مقاصدهم، فيقول محمد فريد: «في يوم الأربعاء ١٦ سبتمبر ١٩١٤ وصل إلى هنا ـ الآستانة ـ من مصر الإخوان عبد الحميد سعيد وعبد الملك حمزه ومحمد على محمد وأحمد ظاهر وإسماعيل كامل ومحمد عوض البحراوي وكلهم من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني وأكبر العاملين به، وقالوا إنهم هربوا خوفا من بطش الحكومة بهم، لأنها مشددة المراقبة عليهم وتنوى الإيقاع بهم وبغيرهم من الأعضاء العاملين إذا حصل أقل حادث بمصر، أو

---

(١) نفس المصدر، ٤ نوفمبر ١٩١٤.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٣) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص ١٣٦.

لو هاجم الأتراك مصر مساعدة لهم على خروج الإنجليز منها، ومما قالوه إن الأمة كلها متحفزة للوثوب على المحتلين بمجرد تحرك الجيش العثماني، وإن الحماس بلغ غايته، وإن الإنجليز يخشون النتيجة ويبذلون الجهد في غاية التقرب من الأهالي، فيسافر المفتشون ومستشار الداخلية إلى عواصم المديريات ويخطبون في العمد والأعيان الذين يجمعهم المديرون لهذه الغاية، ولكن كل هذه المساعى لم تأت بنتيجة. وبالاختصار فالحالة في مصر تشجعنا فيما نحن ساعون إليه هنا وهو إرسال جيش عثماني لمحاربة الإنجليز»[١].

وحقيقة فإن جراهام مستشار الداخلية كان يقوم بدوريات في مصر، يتنقل من الوجه القبلي إلى البحري، من أسوان إلى دمنهور والمنصورة وطنطا، وهذه المدن كان واضحا فيها الشعور الألماني، فما كان عليه إلا أن يجتمع بالفلاحين فيها ويشرح لهم عمل الحكومة لمساعدتهم محاولا بذلك ضمهم إليها[٢]، وقد كانت مدينة طنطا مركزا لتجمع المعادين للإنجليز، وكان مراسل صحيفة إجيبشان جازيت (Egyptian Gazette) يمد السلطة بتحركاتهم وأقوالهم[٣]. وحشدت السلطة جيشا من العيون والجواسيس أكثرهم من حرافيش اليونان ونصارى الشرق، وذلك للكشف عن أي عمل يمكن أن يقوم به الشعب[٤].

ومضت السياسة الإنجليزية تتوسع في حركة اعتقال الأفراد، وانقسم المعتقلون إلى ثلاثة أقسام: الأول يشمل اعتقال رعايا الألمان والنمساويين وإبحارهم إلى مالطة، والثانى اعتقال الأتراك الموجودين بمصر وإبحارهم أيضا للخارج، والثالث اعتقال المصريين المشتبه فيهم[٥]. كذلك خضع للمراقبة أعداد كبيرة من الأتراك الذين لم يرحلوا[٦]. لقد ظنت إنجلترا أن هذا الاعتقال يخيف المصريين ويخمد نار وطنيتهم، فعمدوا إلى كل من آنسوا فيه إخلاصا لعباس أو للدولة العثمانية وقبضوا

---

(١) محمد فريد، المصدر السابق، ص ص ٨٨، ٨٩.

(٢) The Near East, September 25, 1914, p. 677.

(٣) The Egyptian Gazette, August 22, 1914. Les Pyramides 23 Août, 1914.

(٤) العالم الإسلامي، ١٧ مايو ١٩١٦

(٥) Lloyd, op. cit., p. 191.

(٦) إدارة السواحل الشرقية، دفتر كوبيا صادر [illegible] رقم، ١٠ ديسمبر ١٩١٤.

عليه وأودعوه غيابات السجون، فكانوا يتتبعون الأفراد، وما أسهل عليهم أن يسلطوا أعوانهم يترسمون خطوات الناس، فتم القبض على كل من تحدثه نفسه بالتكلم في السياسة، وكان قد أُنشئ عقب مقتل بطرس غالى ما يسمى بـ «المكتب السياسي» وتولى رئاسته فليبدس، وهو مكتب لاستقاء أخبار الناس، يقوم بالعمل له البوليس السرى. ولعب هذا المكتب دورا مهما أثناء الحرب، فكانت له السلطة المطلقة، وأصبح له رأي مسموع في مختلف المسائل السياسية[1].

وكانت الاعتقالات تجرى وفقا لتقارير سرية، وملئت السجون بالمعتقلين السياسيين وبمئات المشبوهين، سواء أكان ذلك بسبب أو من غير سبب. وفى يوم إعلان الأحكام العرفية، قبض على كثيرين من الجالسين في القهاوي لوقوع الشبهة عليهم في ترويج السياسة الألمانية، وضبطت حكمدارية الإسكندرية طبيبا برتبة بكباشى، ففتش منزله في نصف الليل وأخذت أوراق وجدت عنده، ثم أودع في السجن على ذمة التحقيق «لاشتغاله بأمور سياسية» لم ترض رجال السلطة العسكرية[2]، وقبض على آخر وحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة سنة، لأنه «كان راكبا الترام ويتكلم فيها ضد الإنجليز»[3].

وراح البوليس يفتش المنازل، فهاجم منزل يوسف سلامة ببلدة مجاورة في الزقازيق ووجد عنده أوراقا تدل على علاقته بعبد العزيز جاويش، فاعتقل وأرسل للسجن، وقبض على تلميذين أحدهما في المنيا والثانى في الغربية، بسبب اتهامات سياسية، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من «نور الدين باشا والقائمقام صفوت بك والبكباشى حسن بك والبكباشي نورك بك واليوزباشي أحمد بك صبرى واليوزباشى أصلان بك والبمباشى شعبان أفندى والملازم فريد بك والملازم صلاح الدين بك وحافظ بك إسماعيل ومراد بك عبد الله ومحمد على بك وكرم الدين ورحمى بك وبصرى بك وكاظم بك وغالب الرسام وإحسان ماركو وجميل بك وجعفر إبراهيم. ومن الشرقية الشيخ هاشم بدران ومهدى محمد بدران وأبو حميده من العربان والشيخ مصطفى نوح»[4].

---

(١) محمود طاهر العربى، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٢) الشعب، ٣ نوفمبر ١٩١٤.

(٣) نفس المصدر، ٤ نوفمبر ١٩١٤.

(٤) الوطن ٥ أغسطس ١٩١٤، ٤ نوفمبر ١٩١٤.

وبين مكسويل أن الذين قبض عليهم فريقان: الأول فريق تثبت عليه أمور توجب القبض عليه، والثاني فريق ثبت عليه أنه يضمر مثل تلك الأمور وفي إمكانه تحقيقها، فقبض عليه لاتقاء شره[1].

ودعت السلطة بعض المصريين الذين اشتبهت فيهم إلي محافظة العاصمة لمقابلة الحكمدار، والبعض إلي وزارة الحربية لمقابلة قومندان المخابرات، وحجزت المحافظة أغلب الذين ذهبوا إليها ومن بينهم حامد بك العلايلي التشريفاتي الخديو ونبهت إدارة المخابرات على الذين ذهبوا إليها بالاستعداد للتوجه إلى الجهات التى تعينها لهم، وهى بين إما أن يقيموا في بلادهم على شرط أن يذهبوا إلى أملاكهم في الأرياف، أو أن يذهبوا إلى ايطاليا أو مالطة أو قبرص. ويقول مندوب صحيفة الأهالى «علمت أن قومندان المخابرات في نظارة الحربية وهو ضابط إنجليزى برتبة ميرالاى يستقبل الذين ينبه عليهم بالاستعداد بالاستبعاد السياسي برقة ويقابلهم بلطف، ويعطيهم مع الأمر المكلف بتبليغه سيجارة وفنجان قهوة، وبلغوا نحو مائتين أو يزيد عن ذلك، وقد حجزوا في القلعة والمحافظة وطرة»[2]. وحُددت إقامة بعض أعضاء الجمعية التشريعية مثل إسماعيل أباظة وحمد الباسل. وبلغ الأمر إلى أنه شوهد غلام يمزق إعلانا ملصقا على جدار به نص الحكم العرفي، فاقتاد على الفور إلى مركز البوليس، حيث بقي هناك معتقلا إلى أن صدر عليه الحكم بالجلد[3].

وخوَّل للموظفين الإنجليز في الداخلية بأمر من اللواء هيكنسن (Hekenson) قائد البوليس المصري سلطة تكاد تكون مطلقة لقمع أي حركة تقوم بداخل البلاد، وإيقاف كل الأشخاص المشكوك فيهم[4]. وطلب رسميا من الأمير محمد على شقيق الخديو عباس واثنين آخرين في الأسرة الخديوية مغادرة القطر، فرحلوا إلى إيطاليا.

لقد أبعدت إنجلترا كل من استشعرت فيه بالولاء للعهد السابق، أو من شكت فى أمره، أو من تكلم مع مسئوليها بشأن وضع مصر السياسي ومستقبلها. وكان الشاعر أحمد شوقى ممن وقع عليهم عقوبة النفى، فهو معروف بعدائه للإنجليز، فوضعت

(١) نفس المصدر، ١٣ نوفمبر ١٩١٤.

(٢) الأهالى، ٨ نوفمبر ١٩١٤.

(٣) الأفكار، ٨ نوفمبر ١٩١٤.

(٤) Les Nouvelles, 12 Oct. 1914.

العين عليه خاصة بعد تلك القصائد التى نظمها وبين فيها أن الإنسان أعجز من أن يتغلب على ما جرت به المقادير أو يحول مجراها، وتمنى أن يتحطم سيف البغي والعدوان، وأن ينصر الله الحق على الباطل، وأنهى كلماته فى إحدى قصائده:

ومضت بنا منية الحوادث وانقضت — إلا نتـــــائج بعـــدها وفصـنولا

وانفـض ملعبهــا وشـاهــده على — أن الـــروايــــة لـــم تتـــم فصـــولا

فعقب نشر هذه القصيدة وفي أوائل يناير ١٩١٥ دعته النيابة العمومية للتحقيق معه لما جاء فيها، فقالت الوطن «الذى نقل إلينا ولم تشر إليه الجرائد أن بعض السلطات تحقق في هذين اليومين مع واحد من كبار الشعراء، لنشره قصيدة فيها بعض المغامز السياسية والإشارات إلى بعض الحوادث التاريخية، مما لا يصح نشره في الوقت الحاضر»[1]. وصدر الأمر بنفيه، فاختار إسبانيا مقاما له.

وعندما وكل قائد جيش الاحتلال جراهام مستشار الداخلية في إدارة الأحكام العرفية، اتسعت حركة الاعتقالات «فاعتقل الكثير من أبناء مصر بعد أن هجم على بيوتهم وأدخل الرعب في قلوب أهليهم ونفى الكثير منهم»[2]، لدرجة أن الأهالى علقت على هذا بأنه «رجوع إلى عهد المظالم»[3].

وبالإضافة إلى الضغط على الشعب والنفى والاعتقال والجلد، رأى الإنجليز ضرورة تجنيد رجال الدين من العلماء للمناداة باتباع الهدوء والكف عن إظهار الشعور المعادى للإنجليز، لعلمهـم ما للدين من قوة لدى النفوس المصرية، وأن سبب تشيعهم للألمان وللأتراك هو ذلك الرباط الروحي الذى يربطهم بخليفة المسلمين.

وفى حقيقة الأمر فإنه عقب إعلان الحرب، ظهرت حركة بين العلماء ضد الإنجليز وتفطن حسين رشدى لخطورة هذا الأمر، فأوفد رسولا إلى الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع الأزهر مبينا «إن الحركة لا تفيد لأن المصريين لا يملكون سلاحا ولا ذخائر

(١) الوطن، ١١ يناير ١٩١٥.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٣١، ٣ أكتوبر ١٩١٧، ص ١٧١٨.

(٣) الأهالى ٣١ ديسمبر ١٩١٤.

للمدافعة عن أنفسهم وعن بلادهم، والأفضل أن يكون الهدوء رائدهم»[١]. وأمام الضغوط بدأ الموقف يتغير، فأصدر كبار علماء الأزهر منشورا يطلبون فيه الالتزام بالهدوء والسكينة واجتناب المجالس التى يكثر فيها القيل والقال. وبذلك نجح الإنجليز في الحد من تيار الأزهر الذى كانوا يخشونه حيث إن ميوله تجاه الدولة صاحبة الخلافة الإسلامية قوي هذا من ناحية، وله تأثير كبير على المصريين من ناحية أخرى.

وفي أول الأمر طُلب تعطيل الدراسة، لكن رجال الأزهر أفهموا مستشار الداخلية أن الأزهر أكبر جامع تؤدى فيه الشعائر الدينية ولا يمكن بأي حال من الأحوال إغلاقه. وفى ٢٥ أغسطس ١٩١٤ جمع رشدى الشيخ سليم البشرى والشيخ محمد حسين مخلوف والشيخ أبو الفضل الجيزاوى، ودار الحديث حول تأخير افتتاح الأزهر والمعاهد الدينية «خوفا من حصول هياج بين الطلبة، خصوصا إذا أعلنت تركيا الحرب على إنجلترا، وبعد المداولة تقرر افتتاح الدراسة على أنه إذا حدثت أية مشاغبة تأمر الحكومة بتأجيل الدراسة»[٢].

وقد فكر الإنجليز في تقليل عدد الطلبة بالأزهر ـ وكان عددهم في ذلك الوقت حوالى ٨,٢٢٢ طالبا ـ بفصل من هو معروف بعدائه للإنجليز من مصريين وأتراك، فتم فصل ٣,٠٠٦ من الطلاب فصلا تاما، بحيث يصبحون لا صلة لهم به[٣]، بحجة عدم انتظامهم في الدراسة، واشتغالهم بغير طلب العلم، ثم استصدروا من مشيخة الأزهر منشورا إلى الطلاب سواء في الأزهر أو فى المعاهد العلمية الدينية في القاهرة والأقاليم، يفرض عليهم التفرغ للدراسة، وعدم الخوض في المسائل السياسية، وأن يلزموا بيوتهم عقب الغروب، وألا يتكلموا في الأحوال السائدة[٤].

بهذا أحست إنجلترا أنها قضت على الخطر من جانب الأزهر الذى كانت متوجسة خيفة منه، ثم سعت بعد ذلك لتجنيد بعض الصحف المصرية، فصدرت هذه الصحف تنادى بضرورة التزام الهدوء والسكينة ومساعدة الإنجليز ومد يد المعونة لهم.

---

(١) أحمد شفيق، مذكراتي ....، ص ١٣٦.

(٢) نفس المصدر، جـ ٢، ص ٤٤٤.

(٣) الأفكار، ٢٠ أكتوبر ١٩١٤.

(٤) نفس المصدر، ٢٥ نوفمبر ١٩١٤.

وراح المسئولون في مصر ينادون بذلك، ويدلون في تصريحاتهم ما يؤيد ضرورة التعاون مع الإنجليز، فقد صرح حسين رشدى إلى مراسل الچورنال دي إيطاليا: «أشاعوا عن مصر أنها على أبواب ثورة داخلية... إن الشعب المصري يعلم أن مصلحته في خلوده إلى الهدوء والسكينة، وأن همه الوحيد في هذه الظروف يجب أن يكون موجها لجني قطنه، والتفكير في أمر تصريفه»(١).

وحاول الإنجليز أن ينفروا المصريين من الألمان والعثمانيين ليحدوا من مشاعرهم، فقامت الدعاية البريطانية على أساس إقناع الشعب بفضائل الإنجليز ومناقبهم وعدلهم، في الوقت الذى وصفوا فيه الألمان بالتوحش والهمجية والتعطش لسفك الدماء، لدرجة أنهم جعلوا طيارتهم ترمي إحدى عشرة قنبلة على أحياء القاهرة المدنية على أنها طائرة ألمانية، وذلك حتى يبعدوا الشعب عن الألمان. ويبين سعد زغلول تفاصيل ذلك ويعلق بقوله: «ويستدل الذين يقولون بأن تلك الطيارة إنجليزية بالأدلة الآتية: أولا أنها اجتازت الحدود ووصلت إلى عاصمة البلاد صباحا وحلقت من الساعة العاشرة، وقد وقعت الحادثة الساعة الحادية عشرة والنصف ولم يطاردها مطارد ولا يدافعها مدافع، ثانيا أنه كان في الإمكان مقابلتها عند العودة واقتناصهافي السويس أو القنال، ثالثا أنها لم تلق القنابل إلا في الشوارع والخرائب، رابعا أن الألمان لا يستفيدون منها إلا النفور منهم، أما الإنجليز فيسعون إلى إثبات كون هؤلاء من الهمج المتوحشين، وأنهم لا يعطفون على ضعيف، ولكن الناس أيقنوا أنها من غير الترك والألمان»(٢). كذلك تم تجنيد بعض الشعراء لأجل الدعاية البريطانية وتوعية المصريين بالتزام الهدوء وترك نزعة الشباب ومهاجمة الألمان والإشادة بأعمال الإنجليز(٣).

وفهم المصريون الأمر، ولم تخدعهم تلك الدعايات، ولم تقض على إبداء الشعور المعارض، فعلت الأصوات بالدعاء بالنصر والتمنيات بالفوز لتركيا وحلفائها، لدرجة أن تجار الإسكندرية اكتتبوا لأجل شراء طيارة وإهدائها للجيش العثماني، وبلغ الاكتتاب ٨٠٠ جنيه، ولكن السلطة أوقفت هذا الأمر(٤).

---

(١) الحرية، ٣١ أكتوبر ١٩١٤.
(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٩، ١٣ نوفمبر ١٩١٦، ص ص ١٦٠٦، ١٦٠٧.
(٣) المؤيد، ٩ نوفمبر ١٩١٤.
(٤) الإكسبريس، ٧ مارس ١٩١٥.

ثم لجأ الإنجليز إلى محاولة غريبة، لقد تصوروا أنهم يستطيعون الاستعانة بأغاخان الزعيم الإسلامي الإسماعيلي لحمل الناس على حبهم، فهو زعيم إسلامي، فلذا اعتقدت أنه سيكون له شعبية بين المسلمين في مصر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه يمكن له أن يهدئ من روح المصريين المتذمرة، فيقول في مذكراته: «كان كتشنر متيقظا لكل طارئ في الشرق ـ وبالذات مصر ـ فقد أرسل إليّ لمهمة دبلوماسية أو شبه دبلوماسية كانت الوزارة تؤيدها، وكان الملك جورج الخامس موافقا عليها ومهتما بها، كانت تلك المهمة تتعلق بمصر حيث كان الوضع السياسي مضطربا ودقيقا»[1]. لكن محاولة إنجلترا هذه لم تنجح، وبذلك فشلت المساعى التى كانت تبنى عليها آمالا واسعة في تهدئة المصريين.

لقد عملت إنجلترا كل احتياطاتها خوفا من الثورة ضدها، فهى تعلم جيدا شعور المصريين تجاهها، فأعدت للأمر عدته بعد دراسة دقيقة، فلم يكن الأمر سهلا، إنه تغيير جوهري في حياة مصر السياسية. ويصف ستورز القلق الذى سيطر على الإنجليز: «عندما مرت سيارة السلطان في حفل تنصيبه بجوار المنصة الكبرى للعمد والأعيان التى أقيمت في ميدان عابدين، كان تصفيقهم فاترا لا حرارة فيه، وكل منهم ينظر إلى جانبه ليرى ماذا يفعل جاره، وركبت مع شيتهام العربة، لكى نقدم العرش للسلطان الجديد، وكان في حالة عصبية بالغة متأثرا إلى حد عميق بأهمية المناسبة، وسارت سيارة شيتهام خلف سيارة السلطان، وكان الموكب في حراسة جنود الجيش البريطاني والجنود يصطفون على جوانب الشوارع. وعندما وصل السلطان حسين إلى قصر عابدين استقبل شيتهام، وأعترف أننى تنفست الصعداء عندما انتهى التتويج، وكنا نقدر لأنفسنا أن احتمال إلقاء قنبلة أو إطلاق النار علينا خلال الموكب يتراوح بين ٢٠، ٣٠٪، فقد اكتشفت في الليلة السابقة للتتويج عصابة تضم خمسة من الأتراك، أحضرت مسدسات براونج في أوائل الأسبوع، وأخذت تتدرب على استخدامها منذ ذلك الحين بفكرة إطلاق النار على الحكام بصفة عامة... وفي طريقي من قصر عابدين بعد الانتهاء من التتويج، حذرت خادمى المصري إسماعيل، وقلت له إن أي محاولة منه أو من زملائه لقطع رقبتى أو حتى لقطع رقبة مستر شيتهام،

(١) أغاخان، المصدر السابق، ص ص ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٤.

فإن أجورهم سوف تخفض بمقدار النصف، وأن فصلهم من الخدمة سيكون جزاء محاولة الاغتيال الثانية»[1].

وقابل الشعب الموكب السلطاني بالوجوم وكان الحزن مرتسما على الوجوه فلم يسمع هتافا ولا تصفيقا، «وأن الأهالى لم يرفعوا العلم الجديد وحتى العلماء امتنعوا عن إعطاء فتوى بعزل الخديو عباس، وأصبح الأهالي ينتظرون قدوم الجيش العثماني»[2].

لقد توقع الإنجليز أن تقوم الثورة في ٢٠ ديسمبر ١٩١٤، وكانت المخابرات السرية التى تدور بين شيتهام وجراى أنه يتوقع هذا الانفجار. وفي بداية عام ١٩١٩ أكد المندوب السامي البريطاني في برقياته السرية لوزارة الخارجية بأن الانفجار لن يحدث، وأن الموقف أهدأ كثيرا مما كان في ٢٠ ديسمبر ١٩١٤، لكن ماكسويل أمكنه النجاح في السيطرة التامة على المصريين دون أي اعتبار للشعور الوطني.

وظهر ذلك في السلبية التى انتابت المصريين بناء على إجراءات إنجلترا، ولسوء حظ مصر كانت الحركة الوطنية تعيش بدون تنظيم أو إدارة، فخروج محمد فريد قبل الحرب ترك فراغا في القيادة، وترك أعضاء الحزب الوطني لمصر ونفى الكثير وقف حائلا دون قيام تنظيم واسع إذا قبض على خلية حلت أخرى محلها على الفور. وامتلأت قلوب المصريين كرها وحقدا لمن قبل أن يحكم في ظل الحراب الإنجليزية، وكان حرسه من قوات الجيش البريطاني، فيقول ستورز: « في مساجد القاهرة كان دعاء الإمام لخليفة المسلمين يتكرر ثلاث مرات على التوالى، وفى كل مرة كان المصلون يرددون الدعاء بصوت عال يشترك فيه الجميع، وعندما دعا الإمام لسلطان مصر الجديد جاء رد المصلين ضعيفا وغير مسموع وكثير منهم كانوا لا يؤمنون على الدعاء»[3]. وظهر طلبة الحقوق يرتدون جميعا أربطة عنق سوداء وبدا على وجوهم تعبيرات الحزن الشديد، وحتى طالبات المدارس الثانوية الحكومية للبنات علقن فى صدورهن أزهارا سوداء[4].

---

(١) Storrs, op. cit., p. 141.

(٢) محمد فريد، المصدر السابق، الكراسة الرابعة، ص ١١٤.

(٣) Storrs, op. cit., p. 140.

(٤) Symons, op. cit., p. 42.

لقد ساء الشعب ما حدث وقابله بالسخط والألم، إذ رأى في جلوس حسين على عرش مصر بخطاب موجه من المندوب السامي البريطاني مظهرا لضياع استقلال مصر، وأيقن أن إنجلترا أصبحت الحاكمة الحقيقية وما هذا السلطان إلا تابع جديد، وأصبح واضحا أن من يحكم هو الذى أجلس السلطان على العرش، ويبين سعد زغلول أثر ذلك على الشعب «والناس جميعا انقبضت صدورهم، وعم الخوف جميع الطبقات حتى ما كان من الناس أشد بغضا لدولة عباس وحكمه»[١].

ولم يكن ذلك حبا في عباس الحاكم السابق والذي أذاق المصريين الأمرين في عهده، لكنه اعتبر رمزا لاضطهاد الإنجليز، ومن هنا كان العطف عليه فيذكر محمد علي علوبة: «ورغم أن الخديو عباس لم يكن محبوبا من المصريين، فإنهم نظروا إلى مسألة عزله نظرة وطنية أكثر منها شخصية، واعتبروا تنصيب أى رجل محله طعنة في حقوق مصر، وأجمعوا على عرقلة كل مسعى يقضي بتنصيب رجل آخر تحت الحماية البريطانية، إذ الواجب في نظرهم أن ينصب حاكم مصر بفرمان عثماني من السلطان الذي هو خليفة المسلمين[٢].

ومضى تيار التوتر الذي اجتاج مصر ضد الحماية إلى أن قامت ثورة ١٩١٩، فقد كانت خطابات ونجت إلى هاردنج وجراهام أثناء سنتي ١٩١٧و ١٩١٨ تدل على ذلك[٣]. ولكن المصريين اضطروا تحت الضغط والإرهاب وهذه الظروف القاسية إلى تضييق نطاق نشاطهم، وكبت الإفصاح عما كان في قلوبهم من ثورة متأججة على هذه الأوضاع، تلك الثورة التي لم تستطع أن تجد لها متنفسا إلا بعد إعلان الهدنة وما أعقبها من أحداث.

الترجمة العملية

كان لفشل الدولة العثمانية وهزيمتها أمام الإنجليز في قناة السويس في ٢/ ٣ فبراير ١٩١٥ أثر كبير في نفوس المصريين الذين كانت تتحرك الثورة في نفوسهم،

---

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٥٣، غير مرقمة، ص ١.

(٢) محمد على علوبة، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٣) Wingate, op. cit., pp. 214. 215, 220.

والذين كانوا يتشيعون للخليفة وحليفته ألمانيا، والذين كانوا يرون في الإنجليز مجرد مغتصبين لحقوق الخليفة، وفي السلطان حسين مغتصبا لحقوق ابن أخيه.

ولما أيقن الشعب أنه لا خلاص له على يد جيش الأتراك رأى أن يبذل نشاطه هو لعله يستطيع إثارة القلاقل والانتقام سواء من الإنجليز أو من الخونة الذين حكموا البلاد تحت حمايتهم.

لم تكن فكرة الاغتيالات السياسية بجديدة، فلها سابقة إذ قتل بطرس غالي عام ١٩١٠، كما جرت محاولة قتل دنلوب (Dunlop) مستشار المعارف إذ قصد أحد موظفي مدرسة طنطا الأميرية ويدعى حسن خليفة وزارة المعارف في ٢٢ سبتمبر ١٩١٤ وطلب الإذن بالدخول للمستشار، ولكنه منع، فحاول الدخول بالقوة، فألقوا القبض عليه وفتشوه فوجودوا معه مسدسين، وبالتحقيق معه اتضح أنه يريد اغتيال دنلوب، وثبت أنه هدده قبل ذلك على مسمع من الموظفين[١].

ومع الظروف الجديدة التي تعرضت لها مصر بقيام الحرب، ووزعت مجهودات الشعب في هذه الفترة على عدة ميادين، فالبعض رأى الانتقام من السلطان والوزراء الذين هم أصل البلاء. والبعض راح يثير الناس ويتفوه ويصيح ويؤلب المصريين على الحكم، والبعض اتجه إلى مضايقة الإنجليز بجملة أفعال مثل حوادث سرقات القوات البريطانية، وحوادث التخريب للسكك الحديدية. ومن هنا زادت حركة الاعتقالات في تلك الأثناء، ففي ٢٠ ديسمبر ١٩١٤ ألقت السلطة القبض على كاتب المحكمة المختلطة ويدعى عبد الله كبش؛ لأنه تفوه بألفاظ فيها تهديد للسلطان الجديد، وأنه ارتدى هو وزملاؤه ملابس الحداد يوم إعلان الحماية، وبتفتيشه وجد معه مسدس، وفتش منزله ومنازل أقربائه[٢].

أحست السلطة أن الشعب غير راض عن تعيين خلف لعباس، لهذا استعدت لحسم أي موقف يمكن أن يخلق انتقاما من السلطان الجديد، فأوقفت أمام غرفة نومه حراسا من الإنجليز بالمسدسات، خشية أن يطلق عليه بعض خدم الخديو الرصاص. ثم أمرت بطرد جميع الطباخين من القصر خشية أن يدس له واحد منهم

---

(١) السفير، ٢٣ سبتمبر ١٩١٤، الأفكار، ٢٤ سبتمبر ١٩١٤.

(٢) وادى النيل، ١٦ يناير ١٩١٥.

السم في الطعام، وأحكمت الرقابة عليه ولازمته الحراسة في كل مكان. وكانت أول جمعة صلاها السلطان الجديد بمسجد السيدة زينب مع أنه كان ينوي الصلاة في مسجد الحسين، ولكن في اللحظة الأخيرة بلغه وجود مؤامرة ضده، فحول قصده للسيدة زينب، وبقى رجال البوليس في طريق الحسين حتى يتوهم الناس أن السلطان سيصلى بالحسين[1].

وحدث حينما توجه السلطان إلى المسجد الحسيني لصلاة جمعة ١٥ يناير ١٩١٥ أن جاء رجل واخترق النطاق من البوليس والحرس والحاشية، وجلس في صف الوزراء خلف السلطان، فأبعده البوليس السري وساقوه إلى مقر البوليس وحققوا معه. وبينما كان الركب السلطاني مخترقا شارع أبي الدرداء بالإسكندرية صاح شخص قائلا «يا معين» بصوت دوى في الفضاء، فقبض عليه في الحال وسيق إلى التحقيق[2].

وانعقدت محكمة الجنح بالعطارين لمحاكمة الشيخ مصطفى الترمذي صاحب مطبعة وشريكه محمد صلاح المطبعجي وذلك لطبعهما منشورات ثورية ضد الإنجليز والسلطان، وضبطت هذه المنشورات معهما في نهاية ديسمبر ١٩١٤، وعندما سألت المحكمة محمد صلاح عن التهمة فقال إنه طبع المنشورات هذه بناء على أنه مأمور من صاحب المطبعة، فهو يطبع كل ما يطلبه منه الشيخ الترمذي. وقد استدعت المحكمة مستر إنجرام كشاهد أول فقال: «في يوم ٢٩ نوفمبر ١٩١٤ الساعة الحادية عشرة ونصف طلبني سعادة الحكمدار، وأخبرني أن في الإسكندرية جمعية سرية، وهي تتبع جمعية تحرير مصر، قد نشرت منشورات ثورية ومن ضمن أعضائها شخص يدعى عبد الوهاب علي ومحمود حسني العرابي ومحمد فهمي رشيد، وأعطاني صورة المنشور وأمرني أن أفتش منازل الأشخاص الثلاثة المذكورين في الحال وفي وقت واحد، فعينت ضابطا لتفتيش مكتب عبد الوهاب علي ومنزله وسفَّرت موظفا إلى المحلة الكبرى لتفتيش منزل محمود العرابي، وذهبت بنفسي لمنزل محمد فهمي رشيد فلم نجد شيئا، وعلمت أن المبلغ في هذه المسألة الشيخ

---

(١) أحمد شفيق، مذكراتى ...، جـ ٣، ص ٢٨.

(٢) وادى النيل، ٦ يونيو ١٩١٦.

الترمذي، فأحضرته وطلبت منه أن يوضح لي بلاغه، فبلغني بأنه على علم بأن جمعية سرية اسمها (جمعية تحرير مصر) تصدر منشورات سرية ثورية، وأنه ضبط المنشور الذي كان أعطاه لى جناب الحكمدار من عبد الوهاب علي، فقلت له إنني فتشت منزله ومكتبه ولم أجد شيئا، فقال لي وهل فتشتم مكتب عبد الوهاب، فقلت له فتشنا ولم نجد شيئا، فاستغرب من ذلك وقال لي، وهل بحثتم فوق الدولاب، فرجعنا وفتشنا فوجدنا ثلاثة عشر منشورا ملفوفة فوق الدولاب، ثم قام الشك في نفسي من جهة الشيخ مصطفى، فأمرت أحد الضباط بقفل مطبعته، وفتشت المطبعة فوجدت بها بقايا المنشور محروقا، وقطع أخرى صغيرة من مسودة، وهذا يعني أن الشيخ مصطفى هو الذي طبع المنشورات واتهم عبد الوهاب فيها، وقد أثبت بالتحقيق أن الكل مشترك في الجريمة»[١].

عم السخط وازداد على الأوضاع عامة وعلى السلطان حسين خاصة، فقد كان ضعيف الشخصية ومن هنا بدأ يحابي الإنجليز، فإنهم الذين أجلسوه حاكما، إذن فلا بد من استمرار الموالاة. ووصل الأمر إلى أن ستورز يذكر أن السلطان حسين كان يقول للإنجليز الذين يصافحهم «إنني أصافحك مصافحة حقيقية مصافحة چنتلمان لا مصافحة ابن البلد»[٢]. أي أن السلطان يعتبر أن المصريين يصافحون مصافحة الغدر والخيانة، وأما هو الذي ليس بابن مصر فهو چنتلمان يصافح الإنجليز مصافحة الصدق والوفاء. وكانت شخصيته مهزوزة أمام ذلك العرش الذي أُجلس عليه، ويدل على ضعفه أن سعد زغلول يُسطر «كثيرا ما كان يحلف على مصحف ويخرجه من جيبه، ويضعه على عينيه، ولما تكرر ذلك منه استخف الناس بشأنه وسخروا منه، وأخذوا يهزءون بما يبدو منه»[٣].

أحس شيتهام بهذا الضعف، ولاحظ أن المصريين يكرهونه وبالذات المثقفون، لذا اقترح عليه أن يقوم بزيارة المدارس والمعاهد العليا حتى يتقرب منهم، وبذلك يمكن له أن يكسر الثلج بينه وبين الشباب المصري، فأعجب السلطان بالفكرة فورا وقرر أن يبدأ زياراته بمدرسة الحقوق، وكان ذلك في ١٨ فبراير ١٩١٥.

---

(١) الإكسبريس، ١٧ يناير ١٩١٥.

(٢) Storrs, op. cit., p. 146.

(٣) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٥، ٩ مارس ١٩١٥، ص ١٣١٧.

بدأ الموكب السلطاني الزيارة، فاصطفت الجنود على الصفين من قصر عابدين إلى مدرسة الحقوق، وفرش فناء المدرسة بالرمل، وغطيت طرقاتها بالسجاجيد الحمراء، ورفعت الأعلام، وعلقت الزينات على جدران المدرسة، ووقف على أبوابها الوزراء وكبار المسئولين مرتدين الردنجوت[1] ودخل السلطان، وإذا بمفاجأة تقع تذهل الجميع «إن أغلب الطلبة وخاصة طلبة الليسانس قد تغيبوا عن الحضور لمقابلة عظمة السلطان، وتحرج الموقف وتعقد، وتحيرً عدلي يكن وزير المعارف وحسين رشدي رئيس الوزراء وحاولا التخفيف من وقع الصدمة على السلطان الذي أحس بأنهم يحتقرونه وهو سلطان البلاد ومليك كل شيء، وكان هذا خدشا لكرامته، وعلى الفور ظهر غضبه ورجع لقصره واتصل بمكماهون وأبلغه ما حدث، وطلب منه نفى جميع الطلبة الذين رفضوا مقابلته إلى مالطة، وتدخل رشدي وعدلي واقترحا الاكتفاء برفت التلاميذ من مدرسة الحقوق وحرمانهم من الامتحانات، بل ومن دخول أي مدرسة عالية في مصر، والبحث عما إذا كان زعماؤهم هم سبب هذه الحركة ومعاقبتهم بالسجن، وقد حاولا إقناع السلطان بذلك فوافق»[2].

كان هذا الإضراب شبه مظاهرة صامتة ضد الحماية وضد السلطان. وحاول الطلبة تبرير موقفهم فاعتذروا وأبانوا أنهم اضطروا للغياب نظرا لتشييعهم جنازة أحد زملائهم وتبين في التحقيق أن عنوان هذا الشخص المتوفى ما هو إلا عنوان محل جروبي[3]. وثبت أنهم اصطنعوا هذا السبب عذرا حتى لا يقابلوا السلطان، فهو خائن في نظرهم ومن أقوالهم «إنه من المستحيل أن ندرس القانون في بلد كل القوانين فيها متهكم عليها»[4]. وانتهى مجلس التحقيق إلى فصل ٥٤ طالبا منهم أحمد مرسى بدر الذى أصبح فيما بعد وزيرا للمعارف ثم العدل، ومحمد صبرى أبو علم الذى أصبح هو الآخر وزيرا للعدل، ويوسف أحمد الجندى الذى أصبح زعيما للمعارضة في مجلس الشيوخ وكان عضوا في الجهاز السرى لثورة ١٩١٩، وعبد العظيم محمد الهادى الذى أصبح نائبا في البرلمان، وحسن يس الذى لعب دورا مهما في الثورة

---

(١) المحروسة، ١٩ فبراير ١٩١٥.

(٢) مصر، ٢٦ فبراير ١٩١٥.

(٣) نفس المصدر.

(٤) The Near East, March 26, 1915, p. 567.

وطالب بخلع السلطان فؤاد، والباقى محامون مشهورون. كما تم حرمان ١٣ طالبا من الحضور للدراسة حتى آخر العام، ١٨ طالبا وقع عليهم عقاب عدم حضور امتحانات آخر العام، وكان منهم محمود عزمى الذى أصبح نائبا عاما ومحمد عبد الله عنان الذى أصبح كاتبا ومؤرخا، ومحمد محمود الذى أصبح رئيس محكمة الاستئناف، وسليمان نجيب الممثل وصار الباقون محامين بارزين[١].

وبعد أن باشر المجلس التحقيق مع الطلبة، رفع إلى وزارة الحقانية تقريرا أثبت فيه أن ما وقع هو مظاهرة اتفقوا عليها فيما بينهم، وعلى الفور طلبت السلطة الاطلاع على التحقيق، لأن الحكم العرفى المبسوط على مصر يتطلب ذلك[٢].

وانتشر خبر الحادث في أنحاء البلاد، وفرح الشعب بأن تلاميذ مدرسة الحقوق صفعوا السلطان على وجهه وأحسوا أنهم بعملهم هذا تحدوا الحماية. وعندما علم الشعب برفت الطلبة أسف لهذا القرار، وتلقت الحكومة تقارير من المدارس والأزهر بأن القرار قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات في جميع المدارس، وأنه ليس من مصلحة السلطان ولا الوزراء أن يصدر مثل هذا القرار، فاقترح عدلى يكن أن يصدر القرار من مجلس إدارة مدرسة الحقوق حتى لا يعرف الناس أنه صادر عن السلطان أو عن وزراء الحماية، وبذلك يمكن تهدئة الرأي العام والحد من حدوث أي ضجة أو قلاقل. ويقول محمد فريد إزاء ذلك: «كل هذه الأمور تفيد أن الحكومة متوجسة خيفة من الأمة مع أنها للآن لم تبدأ أقل حركة عدوانية ضدها، وأن حسين كامل غير آمن على مركزه»[٣].

أحدث قرار الرفت والحرمان من الامتحان أثر سيئ في الطلبة ثم على الأهالي، معنى هذا القضاء على مستقبلهم. ومن المعروف أن مدرسة الحقوق في ذلك الوقت كانت تخرج كبار رجال الدولة، وذهب الأهالي إلى الوزراء للوساطة، فيذكر سعد زغلول «حضر عندي محمود أبو النصر عقب حادثة مدرسة الحقوق، ورجاني في أن أسعى لدى ولاة الأمور في الاستعطاف بهم فلم أعده بشيء، نظرا

---

(١) الأهرام، ٢٦ فبراير ١٩١٥.

(٢) نفس المصدر، ١ مارس ١٩١٥.

(٣) محمد فريد، المصدر السابق، ٢٣ مارس ١٩١٥.

لما أعلمه من عجز ولاة أمورنا في هذه الحالة، ولكن مع ذلك تكلمت مع رشدي باشا في شأنهم وقلت إنهم أخطئوا، ولكن الحكم جاء غاية في القسوة واللازم أن يكون التأديب مناسبا للذنب، وإن الأمم تعامل التلاميذ في جميع الأحوال معاملة أبوية، وتغتفر لهم ما تعاقب عليه سواهم، والحرمان من التعليم لا يصح أن يكون عقوبة لأن فيه ضررًا كبيرا بالأمة، فرأيت منه عطفا عليهم، ووعدني بأنه سيبذل جهده في العفو عنهم إلا بضعة عشر منهم، فقلت إن العفو الشامل خير وأبقى، والذين يراد التشديد عليهم منهم هم أذكاهم وأوسعهم كفاءة فوعدني خيرا، ولكنى سمعت هذا الرأي، أي رأي رشدي باشا من السلطان نفسه، ففهمت أن هذا هو رأى السلطة الإنجليزية»[1].

من هذا نرى أن المسئولين بدءوا يفكرون في تخفيف العقوبة والحد من العدد الذي تقرر رفته حتى يأمنوا جانب الناس، فقد كانوا يتوجسون خيفة منهم ومن احتجاجهم ضد هذا الإجراء، ولكن السلطان في الوقت نفسه كان متمسكا كل التمسك بضرورة الانتقام منهم، والضرب على أيديهم، أليسوا هم الذين أهانوه، وقد أفضى بذلك لسعد زغلول في مقابلة تمت بينهما في ٤ مارس ١٩١٥ إذ يقول الأخير: «ثم تأوه ـ السلطان ـ من الأحوال عموما، ومن أحوال تلامذة الحقوق الخديوية، وقال إنه يئس من إصلاحهم، وأنهم تجاوزوا كل حد في الوقاحة وقلة الأدب، وأن قلبه أصبح كسيرا من آلامه وشدة جهالتهم وسوء أخلاقهم، وأنه عزم ألا يهتم بأمرهم، وأن يتركهم وشأنهم تعبث الحوادث بهم»[2].

أخيرا رأى المسئولون أنه لو نُفذ الإجراء ضد الطلبة، فإن هذا سيكون الثقاب الذي سيشعل الثورة، لذا استصدر من السلطان أمر عفو عن هؤلاء الطلبة، ولكنه استثنى من المحكوم عليهم سبعة عشر تلميذا لم يعف عنهم، قيل لأنهم هم الذين حرضوا زملاءهم على ذلك الامتناع «وهم أذكى المحكوم عليهم وأوسعهم كفاءة وأكملهم استعدادا، إن حرمان سبعة عشر من أنبه التلامذة وأكفئهم خسارة كبيرة وقد يترتب عليه فساد عظيم، إلا إذا استدرك ذلك بالعفو عنهم أيضا»[3].

---

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٨،٢٥ مارس ١٩١٥، ص ١٣١٥.

(٢) نفس المصدر، ص ١٣١٢.

(٣) نفس المصدر، ص ١٣٢٠.

وفكر عدد من الطلبة المفصولين في الاتصال بسعد زغلول «فقال لهم إنه سيحاول أن يتشفع لهم لدى السلطان، ولكنه لن يدافع عنهم لأنه يعرف السلطان جيدا، فقال الطالب أحمد مرسي بدر: إننا نفضل أن نموت ولا نكتب اعتذارا، فرد عليه: أنا لا أطلب منكم اعتذارا، ولكني مضطر أن أعتذر بالنيابة عنكم حتى أنال براءتكم وأنتم طلبة حقوق، وتعرفون أن من حق المحامي أن يتخذ ما يراه من الوسائل لمصلحة موكله... وقد رجوت رشدي باشا عندما أخبرني بعزمه القبض عليهم بألا يفعل فلم يرد الإصغاء، فرجوته بعد ذلك في واحد منهم وهو من يدعى إسماعيل محمود حمدي أخو امرأة مصطفى بك الباجورى الذى أوصى عليّ أولاده، فوعدني خيرا بأنه سيفرج عن جميعهم قرب افتتاح المدارس، فقلت له إذا لم يكن عليهم شيء، فالأولى الإفراج عنهم قبل ذلك التاريخ، فقال سأنظر في ذلك»[1]. هكذا لعب سعد زغلول دورا في التشفع لدى الجهات المسئولة لطلبة الحقوق حتى إنه أخيرا تقرر قبول السبعة عشر تلميذا المطرودين ما عدا اثنين.

وأراد السلطان ألا يرى وجه طلبة الحقوق، فأمر بنقلهم من جوار القصر، حيث كانت مدرسة الحقوق تقع بين شارع عبد العزيز وحسن الأكبر إلى الجيزة، ونفذ هذا القرار اعتبارا من العام الدراسي ١٥/ ١٩١٦.

وتكررت الحادثة ولكن بشكل مصغر عندما زار السلطان الأزهر، فقد صرخ فيه الطلبة قائلين «اخرج يا خائن» فقبض على بعضهم. ومن ثم وضع جميع الأزهريين تحت المراقبة الشديدة، وقرر قائد الجيوش الإنجليزية أن تكون محاكمتهم على أقل أمر يقع منهم أمام السلطة العسكرية[2].

ومضت الرقابة تشتد على الطلبة، فقبض البوليس على عشرة طلاب من جامعة الأزهر ينتمون إلى قسم الدراسات التركية، وذلك لكثرة إرسال تهديدات منهم إلى شيخهم وإلى بعض المسئولين[3].

وأمر السلطان بالقبض على طالبين من مدرسة الطب بسبب أنهما لم يقابلاه فى

---

(١) نفس المصدر، كراسة ٢٤، ٥ سبتمبر ١٩١٥، ص ص ٢٣٨، ١٢٣٩.

(٢) محمد فريد، المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٣) La Phare d'Alexandrie, 16 Mai, 1915.

الطريق بالتعظيم اللائق[1]. ولكن على الرغم من الضعف والإرهاب فإن اشتغال الطلبة بالشئون السياسية لم ينقطع، ففي ١٧ نوفمبر ١٩١٥ قررت وزرة المعارف فصل طالبين بمدرسة المعلمين العليا وهما محمد صبري منصور ومحمد عوض محمد وحرمانهما من دخول المدارس الأخرى والمصالح الأميرية والامتحانات العمومية، وجاء في قرار الفصل بأنهما يشتغلان بالمسائل السياسية بكيفية يخشى منها على الأمن العام، وقد ارتكبا بذلك ذنبا خطيرا استوجب هذه العقوبة، ووزعت الوزارة نشرة بهذا القرار على جميع الوزارات والمصالح الحكومية والمدارس والمعاهد العليا[2].

لم يكن الطلبة وحدهم الذين خافهم الإنجليز وأقلقوهم، فقد توجه مكسويل للفيوم وقابل هناك مشايخ العرب لمحاولة ضمهم إليه، وذلك لتخوفه من انضمامهم للسنوسي تحت شعار الإسلام، وطلب منهم أن يحلفوا له يمين الطاعة والولاء، فلم يقبلوا أن يؤدوه إلا للحكومة المصرية، فاستاء منهم وأمر بحبسهم، ولكنه أُرجع عن ذلك عندما أفهمه المسئولون أن لكل شيخ أتباعا يتجاوزون بين المائة والمائتين، فإذا علموا بحبسهم حدث شغب، فاضطر أن يأمر بإخلاء سبيلهم[3].

لقد كره المصريون السلطان حسين، لدرجة أنه عندما كان يزور بعض الأماكن كان الكثيرون يقاطعون هذه الزيارة فلا يجد من يستقبله غير الموظفين والأشخاص الرسميين[4] وبذلك فقد احترام الناس له بارتدائه رداء الملك، وحدث أن أقام دعوة للمحامين وكان من بين المدعوين المحامي أحمد عبد اللطيف وهو صديق لحسين رشدي، فرفض الدعوة وقال إنه لا يعترف بسلطانه، فغضب السلطان، وعلى الفور وكالعادة أبلغ الأمر إلى السلطة العسكرية إذ اعتبره إهانة لكرامته، ورأت السلطة ضرورة نفيه إلى مالطة، ففي ذلك الوقت كان يكفى جدا أي إشارة على أى إنسان وبدون تحقيق، يصدر الأمر بالنفي لمالطة، حيث أصبحت أثناء الحرب وبعدها ملجأ للمضطهدين السياسيين.

---

(١) سعد زغلول ، المصدر السابق، كراسة ٢٦، أول يناير ١٩١٦، ص ١٣٨٩ .

(٢) الأهرام، ١٧ نوفمبر ١٩١٥، وادى النيل، ١٨ نوفمبر ١٩١٥.

(٣) أحمد شفيق، حوليات مصر ....، ص ٢٩.

(٤) محمد حسين هيكل، مذكرات....، ص ٧٣.

وجسَّم الأمر لدى السلطة محمد سعيد وشيعته، فهو يطمع في تولى الوزارة بدلا من حسين رشدي، لأنه إذا حدث ونفت السلطة أحمد عبد اللطيف ثم يتشفع له رئيس الوزراء من هنا لن ترضى عنه السلطة، ولكن غرض محمد سعيد لم يف، إذ تدخل حسين رشدي فعلا في المسألة واحتج، وهدد بالاستقالة إذا تم هذا النفى «لأن البك المذكور صديقه الوحيد في مصر ونفيه يسقط نفوذه في عين أهله، فعدل الإنجليز عن ذلك»(١).

وكان السلطان حسين كثير الشكوى فيقول لسعد زغلول إزاء هذه الحادثة: «إن الكبار سفهاء وأجلابهم طائشة انظر كيف فعل أحمد بك عبد اللطيف المحامي، فإني دعوته ضمن من عرفته من المحامين عندي فحضر قبل اليوم المعين إلى هنا وقال لسعيد باشا ذو الفقار كبير الأمناء إنه لا يمكن إجابة هذه الدعوة، لأنه لا يعترف بسلطنة البرنس حسين، ولا ينبغى له أن يعرفه كسلطان، كما لا ينبغى أن يعترف بالحماية الإنجليزية»(٢).

من هذا يتبين أن اعتلاء السلطان حسين العرش كان إيذانا بتحول الأفكار للانتقام منه، فقد حدث حريق في غرفة الاستقبال الكبرى بقصر عابدين، أحدثه أحد الفراشين القدماء بقصد إحراقه. وفي داخله أُلصقت إعلانات تهديديه للسلطان أيضا ضبطت القصائد الهجومية المعادية للحكم(٣). ولكن كل ذلك لم يؤثر تماما في السلطان أو السلطة إلى أن وقعت حادثة كتب لصاحبها أن يخلد اسمه بين الوطنيين في تاريخ مصر الحديث، ألا وهي حادثة خرجت منها أول رصاصة في ذلك العهد احتجاجا على الحماية وعلى الذي قبل الحكم في ظلها، صُوبت على حسين كامل، وصاحب الفكرة الأساسية لمحاولة الاغتيال هو محمد شكري الكرداوي طالب بكلية الطب الشاهانية ومن أتباع الحزب الوطني، كان قد رجع إلى بلدته المنصورة في صيف عام ١٩١٤ لتمضية الإجازة، وبعدها يعود للآستانة لتكملة دراسته، ولكن وقوع الحرب حال بينه وبين العودة، وبدأت مصر تتعرض لأحداث سياسية كان لها رد فعل عليه إذ يقول «أثار هذا الحادث ـ الحماية وتولية حسين ـ في نفسي كل مقت

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٥، ١٧، ٢٠ مارس ١٩١٥، ص ص ١٣٢٣، ١٣٢٥.
(٢) نفس المصدر، ٨ مارس ١٩١٥، ص ١٣١٢.
(٣) نفس المصدر، ٢٠ مارس ١٩١٥، ص ١٣٢٤، أحمد شفيق، حوليات مصر...، ص ٣٠.

وقابلته بعقد نيتي على أن أكون أول فداء في سبيل الاحتجاج الفعلي ضد الحماية الباطلة، وأقدمت على تنفيذ النية، واحتاج الأمر إلى شراء مسدسات والتمرن على ضرب النار، فتجولت في الريف أبحث عن ضالتي، وساعدني في ذلك ابن خالتي حضرة عبد الحميد أفندي إسماعيل، واشترى لي عددا من المسدسات لا بأس بها، ولكنها من الطراز القديم، وترددت على بلدة بيلا الغربية، وأطلقت كثيرا من الطلقات من المسدسات والبندقيات»(1).

وصمم على ضرب السلطان بالرصاص، فسافر إلى القاهرة قبيل تتويجه حتى يستطيع أن يقتله في اليوم المناسب وهو يوم التتويج، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل، وكان السبب كما يذكر «وأقمت بطرف أحد الإخوان، وتركت المسدسات بمنزله، فأرسل إلى أهلي خطابا ينبئهم فيه بالخبر، فحضر أخي على الفور ومعه بعض الأقارب، وأكثروا من التهديد بإخطار البوليس إذا لم أعد معهم في الحال، فعدت مع أقاربي إلى المنصورة، وأجلت التنفيذ إلى فرصة أخرى أنتهزها على حين غرة منهم»(2).

كان لشكري الكرداوي ابن عمة يدعى محمد خليل من المتشيعين للحزب الوطني، وللكرداوي تأثير عليه أولا بحكم المعيشة الواحدة التي كانوا يحيونها، ثانيا لأنه لم ينل قسطا وافرا من التعليم، لذا اعتبر الكرداوى معلما له، ومن هنا تشبع بأفكاره وميوله وبمقته وكراهيته لما حدث لمصر عقب إعلان الحرب، وكان لمحمد خليل هذا الاستعداد الكافي للتضحية من أجل مصر، ويصف الكرداوي غرفة ابن خاله فيذكر «وكان الذي يزور غرفته الخاصة يرى على الحائط إطارا بديعا يجمع في زواياه الأربع صور مصطفى كامل باشا وعلى فهمي بك ومحمد فريد بك وصورتي»(3).

ومن هنا نعرف ميول محمد خليل السياسية. ودار الحديث بينهما، وعلم محمد خليل بما كان الكرداوي ينويه، فأيده في العمل بل وعرض نفسه للقيام به، وبأن

---

(٢) محمد شكرى الكرداوى، خمسة وخمسون شهرا في مخبئى، ص: ط.

(٣) نفس المصدر، نفس الصفحة.

(٣) نفس المصدر، ص: ى.

يكون هو فداء لهذا الواجب. وفعلا بدأ يتمرن على ضرب النار واستطاع الكرداوي الحصول على مسدسات من طراز براونج من شخص يدعى عبد اللطيف لطفي تاجر حدايد بالمنصورة، وقد تبرع بها هذا الأخير عندما علم بالغرض الذي طلبت من أجله.

بدأ محمد خليل يتمرن على ضرب الرصاص بهذه المسدسات بعيدا عن المنصورة في الحقول والمقابر حتى حذق الرماية، واتفق الطرفان على السفر للقاهرة وتحجج الكرداوي بأنه مريض وسيتردد على العلاج هناك، وسافر كل منهما عن طريق، محمد خليل عن طريق الزقازيق القاهرة، والكرداوي عن طريق طنطا القاهرة، وعندما وصل الكرداوي أقام بمنزل ابن عم له، وأعلمه أنه حضر للعلاج، أما محمد خليل فأقام بفندق بكلوت بك، وبدأ في الاستعداد لضرب السلطان والانتقام منه.

تحرك الموكب السلطاني من قصر عابدين يوم ٩ إبريل ١٩١٥ في الساعة الثالثة والنصف قاصدا زيارة السيد عمر مكرم نقيب الأشراف والسيد عبد الحميد البكري شيخ الطرق الصوفية، وتقدم الموكب الفرسان فوق الخيول بملابسهم الموشاة بالذهب وهم يشهرون السيوف، والسلطان جالس في عربته الفخمة تجرها الخيول. وعند تقاطع شارع عابدين مع شارع حسن الأكبر لجهة باب الخلق تقدم شاب يحمل باقة من الورد الأحمر نحو عربة السلطان ـ بداخل الورد مسدس، وذلك تقليد للحالة التي كان عليها مسدس برنزيب الصربي الذي قتل ولي عهد النمسا في سيراجيفو ـ وهش السلطان وبش وضحك. لقد بدأ الشعب يقدره وها هو يستقبله بالورود، لكن سعيد ذو الفقار كبير الأمناء الذي كان يجلس بجوار السلطان لاحظ في عيني الشاب الذي يحمل باقة الورد شيئا لا يدل على الحب والإعجاب والتقدير بالسلطان، فأشار على الفور إلى ضابط الحرس إبراهيم خيري بأن يمنع الشاب من الاقتراب، وتقدم الضابط نحو الشاب وهو شاهر سيفه بيده وراح يلوح بالسيف في وجهه حتى مس سيف الضابط رأسه، فشطر طربوشه وجرحه في رأسه، ولكن الأخير لم يتراجع بل اندفع نحو السلطان وبسرعة البرق خرجت من باقة الورد رصاصة أصابت الحديد الملتف على طرف كبوت العربة، وأسرع ضابط الحرس مرة أخرى فضرب الشاب الذي حاول أن يطلق الرصاصة الثانية على السلطان، ولكنه لم يستطع لإحاطة

البوليس به[1]. وهوى السلطان وهو يصيح أمسكوه، أمسكوه لا تقتلوه[2]. إذ خاف من أن يطلق عليه الحراس الرصاص كما فعل الأتراك مع محمود مظهر الذي اعتدى على حياة الخديو عباس بالآستانة. لقد أراد حسين أن يعرف شركاءه وعصابته التي هدفها الانتقام منه.

وقبض الحراس على الشاب، وسيق إلى قسم عابدين وهو يهتف: يسقط الاحتلال! يسقط السلطان الخائن! يسقط الإنجليز! ويُبين ستورز أنه لو كان السلطان جالسا في وضع قائم، لكان قتل بكل تأكيد ولكنه كان متعبا قليلا فاستند إلى الوراء، ومن ثم مرت الرصاصة على مسافة ٣ بوصات من جسمه[3]. وأكد ذلك الطبيب الشرعي، فقال إن الرصاصة لو لم تنحرف سنتيمترا واحدا لقتلت السلطان. وذهل الإنجليز لهذا الحادث، إنها أول رصاصة تنطلق بعد إعلان الحماية وبعد تعيين السلطان الجديد، وذلك رغم أن السلطة جمعت كل السلاح الموجود في مصر، حتى العصى الغليظة، ونبهت على تجار الأسلحة والآلات القاطعة بالتوقف عن البيع مطلقا[4]. وذلك كله خشية أن يضرب الوطنيون أحد الإنجليز أو الوزراء أو السلطان منتقما منهم، ولكن رغم هذا خرج هذا الشاب وأطلق الرصاص على السلطان.

وعقب الحادث، ذهب إنجليز ووزراء وأعضاء جمعية تشريعية إلى تهنئة السلطان، وأظهر الأخير امتعاضه لسعد زغلول «لقد حفت الجنة بالمكاره، ولا يسلم المكان الرفيع من أذى يلحقه، ولا بد من مقابلة عظام الحوادث بالتجلد والصبر، وكلما علت منزلة المرء كثر حاسدوه والمؤمن مصاب، وإني من يوم جلوسى على هذه الأريكة ما أتيت شرا، وما فعلت إلا خيرا، وإني أتأسف أن الأمة لم تقدرني قدرى حتى إن الأجانب قابلوني وأنا عائد بالهتاف، أما الوطنيون فبالانصراف»[5].

وهذا يثبت أن الشعب كان راضيا عن الاغتيال وفرح بالحادث، لكن ساءه عدم إتمامه. واستكمل السلطان طريقه بعد وقوع الحادث، وعند رجوعه كما تبين من

---

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٥، ٢٣ إبريل ١٩١٥، ص ١٣٣٤، الأهرام، ٩ إبريل ١٩١٥.
(٢) الأهرام، ٢٠ إبريل ١٩١٥.
(٣) Storrs, op. cit., p. 140.
(٤) الأهرام، ٢٠ أغسطس ١٩١٤، الشعب ٢٥ نوفمبر ١٩١٤.
(٥) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٥، ١٣ إبريل ١٩١٥، ص ١٣٣٥.

مذكرات سعد زغلول، لم يقابله الشعب، ولم يهتف بنجاته، إنما الذي فعل ذلك هم الأجانب أصحاب المصلحة الحقيقية في البلاد. وأوعزت الحكومة إلى حكام ومديري الأقاليم بدعوة الناس للحضور إلى تقديم التهاني للسلطان على نجاته، وكلم حسين رشدي سعد زغلول للمخابرة مع مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية بشأن استدعاء أعضاء الجمعية لنفس الغرض[1].

وتولى مأمور قسم عابدين محمد شكيب أخذ أقوال الجاني قبل وصول رئيس النيابة والنائب العمومي، وفتشه المأمور فوجد معه أربع رصاصات من عيار أكبر من عيار المسدس الذي أطلقه، ووجد معه قرصين دخلهما مادة مسمَّمة، اعترف أنه اشتراهما ليقتل بهما نفسه بعد ارتكاب فعلته، ولكنه عدل حتى لا يتهم بالجبن، أما الرصاصات الأربع، فقال إنه اشتراها من المنصورة، وهو يظن أنها توافق المسدس الذي معه، أما المسدس فقال إنه وصل لديه هدية من حمادة بك أحد أصدقائه في بيروت عند زيارته لهذه المدينة عام ١٩١٢، ووجد في جيبه أربعة جنيهات ومفتاحا عليه رقم ٥ فسُئل عن هذا المفتاح فقال إنه مفتاح الغرفة التي نزل فيها بفندق المؤيد.

وأُرسل على الفور اليوزباشي رئيس البوليس السري إلى الفندق لتفتيشه، فوجد به حقيبة للجاني مقفلة ومحزمة بسيور جلدية. فلما فتحت وجد بها خطابان فيهما استنهاض المسلمين والمصريين لقلب الحكومة الحالية، كما دوَّن بقلمه «أنا الآن أعطي حياتي لأمحو ذلك العار العظيم الذي سجله علينا التاريخ» وعبارات أخرى تقول إحداها: «ألتمس إليكم وأرجوكم أن تحافظوا على شرف إسلامكم»[2]. كذلك وجدت أوراق تتضمن طعنا في الإنجليز ودعوة إلى الثورة عليهم.

شاع أولا بين الناس أن الجاني قبطي، ثم إنه تلميذ في مدرسة الحقوق حاول أن ينتقم من السلطان مرة أخرى، فطلبة الحقوق قبض على بعضهم بعد حادث الزيارة، ووضعوا سجن طرة، ثم أطلق سراحهم وحددت إقامة كل واحد منهم في بلده، لكن التحقيق يكشف أن الشاب ليس قبطيا وليس طالبا بالحقوق ولا حتى طالبا

---

(١) نفس المصدر.

(٢) الأهرام، ٢٠ إبريل ١٩١٥.

في أي مدرسة على الإطلاق، ومن غير سكان القاهرة أيضا، بل هو تاجر خردوات بالمنصورة، وعمره سبعة وعشرون سنة، وعلى خلق كريم ومعروف بالأدب الجم وقوة الأعصاب.

على أثر هذه الحادثة أحست الحركة الوطنية أنها استطاعت أن تفعل شيئا انتقاما من هذه الإجراءات التعسفية حتى إن محمد فريد قال: «لقد سررت جدا من هذا الحادث الذي أثبت للعالم أن الأمة غير راضية عن الحماية الإنجليزية، وأنها مستعدة لمجازاة كل من يقبلها، ولكن ساءني عدم إصابة المرمى لأن هذا الشاب سيعدم طبعا بدون أن يكون أتم مأموريته»[1] وسارعت الحكومة في بلاغاتها الرسمية تلوث سمعة محمد خليل وتصفه بأنه سيئ الأخلاق، واختلقت أحكاما صادرة عليه، ولفقت له قصة ونشرت في الصحف.

وامتلأ قسم عابدين بالوزراء، حيث أسرع إليه كل من حسين رشدي وعبد الخالق ثروت وعدلي يكن وأحمد حلمي وعلى ذو الفقار محافظ القاهرة وهارفي حكمدار القاهرة ورسل مساعد الحكمدار وفليبدس مأمور الضبط ومحمود محمد وكيل الضبط وعلي توفيق رئيس نيابة مصر.

وفي الوقت نفسه ألقى البوليس القبض على بعض أقرباء المتهم ومعارفه في المنصورة، وفتشت منازلهم كما قبض على الكثير من الطلبة، وقبض كذلك على محرك محمد خليل وهو شكري الكرداوي الذي يقول: «وبعد أن سألت النيابة العمومية الدكتور حامد شكري بك وتلقت منه ردا بأنني كنت أتردد على عيادته بالعتبة الخضراء كل يوم للمعالجة لم تجد وجها لاستمرار حبسي[2].

وانعقدت المحكمة العسكرية لمعاقبته في دار محكمة الاستئناف بباب الخلق وسط مظاهرة عسكرية إنجليزية، قصد بها إرهاب الشعب حتى لا يقوم بأي مظاهرة أو ما شابه ذلك، وخضعت الجلسات لمراقبة شديدة، فكان هارفي حكمدار القاهرة وفليبدس مأمور الضبط وبعض ضباط البوليس ورجاله يسهرون على النظام. وكان رسل مساعد الحكمدار في داخل القاعة يفحص تذاكر الداخلين،

---

(١) محمد فريد، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٢) محمد شكرى الكرداوى، المصدر السابق، ص: ل.

ووقف ثلاثة من جنود رماة لانكشير على باب القاعة، وثمانية داخلها ببنادقهم وفي أفواهها الحراب، ورغم أن المتهم ملكي والمحاكمة المدنية المصرية لا تزال قائمة بأعمالها، وكان لها الحق في محاكمته، فإن إعلان منشور الأحكام العرفية والمنشور الذي لحقه في نفس اليوم يعطيا المحاكم المدنية الاستمرار في عملها، ومع هذا فإن السلطة أصرت على المحاكمة أمام محكمة عسكرية وذلك «أولا للسرعة في الحكم، وثانيا للحكم بالإعدام الذي لا تحكم به المحاكم الاعتيادية في مثل هذه الجريمة، ويجوز أن ينضم لهذين الغرضين غرض البعد عن ضجة المحاماة وعلانية الجلسات»[1].

ومن المعروف أن السلطة كانت تتوجس خيفة إعلان الحكم خشية من إثارة شعور الشعب، ولكنها رأت تضييق الأحكام العرفية على عنق الشعب، فجعلت الرقابة تكمم لسانه، وملئت السجون بالأبرياء، ورهبت الناس بسيف السلطة لدرجة أن ما جرى أثناء المحاكمة حذفته، وخاصة أقوال محمد خليل التي لو نشرت في تلك الأيام لألف الشعب الأغاني والأزجال ونظم القصائد مثلما حدث مع الورداني.

وانعقد المجلس العسكري الإنجليزي، وحضر حسين رشدي وطلعت بك وهلتون رئيس محكمة مصر المختلطة وجراهام مستشار الداخلية وجيرو القاضي الفرنسي في المحاكم المختلطة، وكرابيتس القاضي الأمريكي فيها وشيتهام وستورز، وقد حاول عدد من الشباب المصريين دخول المحكمة فمنعوا وحتى الصحفيون فلم يسمح بالدخول إلا لثلاثة تطمئن لهم السلطة.

نودي على الجاني من سجن الاستئناف، فأُخرج من غرفة السجن بين جنديين إنجليزيين شاهرين السلاح ويتقدم جندي ويتلو الجميع ضابط صف، فساروا به حتى قفص السجن، فوقف في القفص جندي على يمينه وآخر على يساره وثالث وراءه، وبذلك أحكمت الرقابة عليه حتى لا يمكن من القيام بأي عمل أو أي انتقام، وكان في أثناء الاستراحة يطلب أن يؤتي إليه بطعام وهو يغني بصوت منخفض ويضحك وحتى أثناء الجلسات وأمام أقوال المدعى العمومي والنيابة والدفاع كان

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٥، ١٣ أبريل ١٩١٥، ص ١٣٣٤.

يضحك ويحك جبهته، ولم يعترف أنه مجرم أو آسف لهذا العمل بل آسف لأنه لم يتم كما أراد، ورفع صوته وبيَّن أن حسين خان مصر، لأنه قبل العرش من الإنجليز، ووافق على إعلان الحماية، وباع مصر لإنجلترا، وردد أنه سيعود إلى ما أراده ويقتل السلطان[١].

وكان حسين رشدي قد ذهب إلى محمد خليل في سجنه ليغريه بالاعتراف على شركائه على أن يستصدر أمر عفو عنه ويعينه وزيرا، فضحك محمد خليل من هذا العرض، وقال وبعد ذلك سأضرب بالرصاص، إنني أفضل أن أموت وأنا وطني على أن أعيش وأنا وزير خائن.

وحاول أيضا فليبدس، إذ كان مشهورا بالذكاء والخبث أن يؤثر عليه بكل وسائل الإغراء والتعذيب، ولكن محمد خليل صمد أمام كل هذه الضغوط، ولم يعترف بشيء يدل على أن له شركاء. وفي ٢٦ إبريل ١٩١٥ نشر قلم المطبوعات بلاغا جاء فيه «حكم المجلس العسكري بالإعدام شنقا على محمد خليل الذي حاول اغتيال عظمة السلطان، وقد أقر على هذا الحكم اللفتننت الجنرال السيرچون مكسويل قائد جيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى في القطر المصري»[٢] ونفذ فيه الحكم بعد خمسة أيام، ولم يحدث في تاريخ مصر أن نفذ حكم الإعدام في محكوم عليه بعد صدور الحكم بهذه الأيام القليلة.

وفي يوم تنفيذ الحكم سأل مأمور السجن محمد خليل: ما هي طلباتك؟ فرد عليه بأن طلباته لا يستطيع إجابتها: إنني أطلب رأس السلطان. وعندما جاء عشماوي ليعصب عينيه رفض ذلك، ووقف على منصة الإعدام وهتف قائلا: يسقط السلطان وتحيا مصر، ثم أدار وجهه للحاضرين وتبسم ورفع يده إلى جبهته وقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته[٣]. وتصور الإنجليز والسلطان والوزراء أنهم بعد إعدام محمد خليل السريع سيخيفون المصريين.

ونشطت حركة التجسس، فصدرت أوامر السلطة بغلق جميع المقاهي والأماكن

---

(١) الأهرام، ٢٠ إبريل ١٩١٥.

(٢) نفس المصدر، ٢٧ إبريل ١٩١٥.

(٣) محمد شكرى الكرداوى، المصدر السابق، ص: ق.

العامة في المنصورة[١]، وروقب شبابها جميعا، وتتابع تفتيش منزل محمد شكرى الكرداوي ونبه عليه بعدم مغادرة المنصورة، ثم رأت أن تعتقله وأرسلته إلى سجن الاستئناف بالقاهرة، ثم إلى سجن الحدرة بالإسكندرية، ثم أُفرج عنه وبعد أسبوع قبض عليه وأُرسل إلى سجن الاستئناف، ثم نقل إلى معتقل درب الجماميز، ثم إلى معتقل طرة ثم معتقل الجيزة، وكان معه أفراد كثيرون من المنصورة يجمعهم الاستياء ضد الإنجليز والحماية والسلطان[٢].

وقبض أيضا على أحد مستخدمي المحاكم المختلطة لمجرد أنه تكلم في السياسة ضد إنجلترا لأحد زملائه، فاعتبرت السلطة ذلك تدخلا في المسائل السياسية محرما على الأهالي[٣]، وامتدت أيديها إلى النساء، فقبض على من تدعى نعمة هانم لأنها تكلمت في صالح تركيا والألمان، ولكن أفرج عنها لتشفع حسين رشدي لها، ثم اتهمت سيدة أخرى لنفس التهمة فنفتها السلطة العسكرية، ويُسطِّر سعد زغلول «فأكبرت الأمر ونددت به وقلت إن هذه سياسة خرقاء، فلم نسمع من قبل هذا بأن الحكومة تهتز أركانها لما يتحدثه النساء في مجالسهن، خصوصا المسلمات منهن لأنهن لا يجتمعن بالرجال ولا يمكن أن يحدث ما يبدو منهن أقل تأثير في الرأي العام»[٤].

هكذا كان يخيف السلطة حتى اجتماعات النساء وحديثهن، فكان لسان سيدة يكفى لإرهاب السلطة ولتخويف السلطان ولإفزاع الوزراء فلا يرون حيلة لإسكاتها سوى مغادرتها للبلاد.

وقد عثرت السلطة بعد تفتيشها في خزانة إدارة صحيفة المؤيد بالإسكندرية ـ ميدان محمد علي ـ على كتب ثورية ومنشورات ضد الحماية، وعلى الفور قبض على وكيلها للتحقيق معه، وأقفلت الصحيفة في الحال[٥]. وأصبح من المألوف أن نجد الشوارع يسير فيها رجال البوليس مثنى مثنى وفي يد كل جندي عصا طويلة

---

(١) La Phare d'Alexandrie, 13 Avril, 1915.

(٢) محمد شكرى الكرداوى، المصدر السابق، ص: س.

(٣) الإكسبريس، ٩ مايو ١٩١٥.

(٤) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٥، ٩ مارس ١٩١٥، ص ١٣٨.

(٥) الأخبار، ١٨ مايو ١٩١٥.

للقضاء على أي عصيان إذا اقتضى الحال[1]. وبعد حادثة محمد خليل أيقن الإنجليز أن الأهالي مازالوا على شعورهم وولائهم لدولة الخلافة ولمبادئ الحزب الوطني، ومن هنا رأوا أيضا التشديد والرقابة على أعضاء البطارية المصرية المشتركة في القتال على القناة، وذلك لتوقع هجوم الأتراك مرة ثانية، وفعلا اكتُشفت خطابات كان يحملها وكيل أومباشي يدعى محمد سيد أحمد العبد رقم ٧٢٦٠ من البطارية الخامسة المصرية بالإسماعيلية، إذ كان يأتي يوميا من بور سعيد في قطر الخامسة صباحا ويقابل بعض الشبان (الأفندية) بالقرب من محطة سكة حديد القاهرة فيعطيهم خطابات ويأخذ منهم خطابات[2].

واستاء الإنجليز وأصبحوا لا يأمنون جانب الجنود المصريين، رغم أن هؤلاء الجنود اشتركوا معهم في الحرب ضد الأتراك والألمان، وكانوا أصحاب فضل في الانتصار أثناء الهجوم الأول للأتراك على القناة، لكن رغم ذلك فقد أخضعهم الإنجليز لرقابة صارمة.

واضطربت نفسية الشعب وازدادت كراهيته للإنجليز، وبالرغم من قيود الأحكام العرفية عليه، فإنه وقف أمامهم كلما استطاع إلى ذلك سبيلا، لقد ساءه انتشار جنود الإمبراطورية في كل مكان يسيئون للأهالي وينقضون على الحرمات ومن هنا أراد الشعب الانتقام، وكانت الإسكندرية مقرا للحملة المصرية للبحر المتوسط منتشرا فيها هؤلاء الجنود، فقام أحمد المغربي بطعن جندي إنجليزي عدة طعنات في ظهره وزيادة في الانتقام جز عنقه بالسكين فمات في الحال وحاول الجاني أن يهرب ويرمي السكين في البحر، ولكنه ضبط وسيق إلى المحافظة[3].

ويقول إقبال شاه الذي كان معاصرا لهذه الحوادث: «حدث أن رأيت جنديا أستراليا في لباس المستشفى الأزرق واقفا عند أحد المنعطفات دون غرض، فاقتربت منه ثم اقترحت عليه وهو لا يحمل سلاحا وفي موقف لا يستطيع معه أن يحمى نفسه إذا ما هوجم بأنه خير له لو لجأ إلى مكان آخر أقل خطرا، فضحك في مرح ثم قال: إن معي

---

(١) وادى النيل، ٦ إبريل ١٩١٥.

Egyptian Gov. Cairo City Police, vol. Iv, No. 94, March 13, 1915, p. 171. (٢)

(٣) السفير، ٦ إبريل ١٩١٥.

زميلين خلف المنعطف يحملان عصايتين أما أنا فأقف للإغراء»[1]. وكثيرا ما نجح المصريون في اقتناص هؤلاء الجنود والتنكيل بهم. وراح البعض ينتقم بالاستحواذ على أدوات الجيش البريطاني، وأحيانا كان يتم القبض عليهم، وعلى الفور تشكل لهم محاكم عسكرية[2].

ولم يفت ذلك في عضد المصريين، بل مضوا يوسعون دعاياتهم ويوزعون حقدهم على الإنجليز فيذكر ستورز: «لا تزال دوائر الطلبة والصحفيين تبدى فتورا بالغا حيالنا، لا تزال تبدى عداء مليئا بالحقد، إنهم لن يقتنعوا أبدا، إن نيتهم سيئة، إن عقولهم مضللة. إذا أعلن البلاغ الحربي الرسمي بوقوع أسرى في أيدي الإنجليز، قالوا إذن الإنجليز خسروا من رجالهم أكثر من هذا العدد بكثير، ثم يتساءلون أين هؤلاء الأسرى؟ فإذا مشت في الشوارع مواكب الأسرى، قالوا إذن فهم ليسوا إلا هنودا متنكرين في صورة أسرى أتراك أو إذا أظهروا ملابس الأسرى رثة وأقدامهم عارية، قال المصريون إن الإنجليز هم الذين مزقوا ثيابهم وخلعوا نعالهم، وإذا ذهبنا إلى الإسكندرية لتمضية ثلاثة أيام قال المصريون إننا نفعل ذلك حتى نكون على مقربة من الميناء ومستعدين للهرب فورا بطريق البحر، لا تكاد تسقط شائعة حتى تقوم أخرى»[3].

وصمم الإنجليز على مواصلة التنكيل بالشعب بعد أن أيقنوا أن تصرفاتهم لم تؤثر عليه، وأن إعدام محمد خليل لم يخفه، ولكن لقد استهان المصريون بالتهديد والإرهاب والوعيد وعمليات النفي والاعتقال، وصمموا على استمرار الكفاح، فكانت المحاولة الثانية لاغتيال الحاكم، ولم يكن قد مضى على الأولى إلا وقت قصير.

وبالإسكندرية، وفي يوم ٩ يوليو ١٩١٥ خرج موكب السلطان الفخم من قصر رأس التين إلى سيدي عبد الرحمن بن هرمز لتأدية صلاة الجمعة، وكان على يساره في مركبته إبراهيم فتحي وزير الأوقاف، وفجأة ألقيت من أحد المنازل بشارع رأس

---

(١) Shah, Ikbal Aly, Fouad King of Egypt, p. 99.

(٢) Egyptian Gov. Cairo City Police, vol. 1v, No. 97, Oct. 16, 1915 p. 10, No. 102, August 23, 1916, p. 101.

(٣) Storrs, op. cit., pp. 146, 147.

التين المطلة على موكبه قنبلة أثنـاء سير الموكـب، ولكنها لم تصـب عربة السلطان ولـم تنفجر، بل سقطت بين أرجل الخيول التي تجر العـربة، ولـم يعرف السائق الذي يسوق العربة ولا الحراس أنها قنبلة إنما ظنوها كرة قذف بها سهوا أحد الأولاد. ولـم يعرف السلطان أن قنبلة ألقيت عليه، فقد وصل إلى المسجد وأدى الصلاة ثم عاد للقصر وتناول غذاءه، وعرف من بعض من كانوا معه أن هذه قنبلة، وتوجهت أنظارهم إلي المنـزل الذي سقطـت منه فعـرفوه، وأخفوا عن السلطان الخبر حتى لا يزعجوه، وتلقى عقب رجوعه إلى القصر من دار الحماية عبارات التهنئة بسلامته بالتليفون فاستغرب وسأل موظفي القصر عن جلية الخبر فقصوه عليه. وهنا كانت طامته وانزعج أكثر عندما علم أن الذي ألقى عليه القنبلة فر وهرب وعجز البوليس عن القبض عليه(١).

سعد المصريون بهذا الحادث وكانوا يتمنون نجاحه، وامتنعوا عن التبليـغ عنه، فيوم الحادث يوم جمعة والناس في بيوتهم والشـوارع غاصة بالمارة، وهذه منطقة آهلة بالسكان، ومع ذلك فإن الجاني قذف إلى سطح منزل مجاور ونزل من السلم بهدوء، وخرج إلى حارة واقعة خلف شارع رأس التيـن، فشاهدته بعض النسوة نازلا وكان ثابت الخطى وقد حياهن بأدب جم واختفى. وكانت السلطة واثقة من أن الجيران رأوه وهو يلقي القنبلة، وأن المطليـن من النوافـذ شاهدوه وهو يقوم بالحادث، ورغم ذلك فلم يتقدم أحد بالشهادة حتى تلك السيـدة التي تقدمت وشهدت أنها رأت الجاني ينزل من البيت المجاور، أعطت معلومات كاذبة فوصفته بأنه أبيض اللون رغم أنه ظهر أنه قمحي اللون، لكنها أرادت تضليل البوليس حتى لا يعثر على الجاني.

شعر الإنجليز بأن هناك مؤامرة واسعة لقلب نظام الحكم وقتل السلطان والوزراء وربما الإنجليز، وذلك أن ثمة تيارا موجها ضد الحماية وأحست أن الساعة قد حانت للانتقام من كل الإجراءات والضغوط التي مارستها إنجلترا على مصر منذ أن بدأت الحرب.

وفُتش المنزل الذي ألقيت منه القنبلة، فوجد البوليس قنبلتين من نفس النوع،

---

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٤، ١١ يوليو ١٩١٥، ص ١٢٠٥، الأهرام، ١٠ يوليو ١٩١٥.

وانزعج السلطان عندما علم ذلك، ففي المرة الأولى لاغتياله كانت رصاصة ثم في المرة الثانية قنبلة. إذن فهناك احتمال كبير في أن تكون المرة الثالثة قنبلتان، ثم يهاجم السلطان بالمدافع، لهذا ثارت ثائرته وطالب بالانتقام من المصريين جميعا. ووصف سعد زغلول حالته فقال: «سافرت إلى الإسكندرية للتهنئة بنجاة السلطان واستقبلني وحدي وجلست في حضرته مدة أربعين دقيقة ورأيته متأثرا جدا، وكان يختنق أحيانا بالبكاء وكنت ألاطفه وأسهل عليه وقع الحادث. وكان يؤلمه أن الشعب لا يحبه ويستخف به رغم ما يسديه من المبررات وما يبذله من جهد والذي يقلقه أن هذه الخيانة لا ترتكب إلا باشتراك الكثيرين»[1].

وانزعجت السلطة من وقوع الحادث، ومن الطريقة التي دبر بها، ثم من فرار الجاني والتستر والتكتم عليه، فقد ترك الأهالي الجاني يهرب دون أن يقبضوا عليه أو يطاردوه، وأخذ رجال البوليس يلقون القبض على الناس جزافا ويسوقونهم إلى التحقيق، وانتشر البوليس السري في جميع أنحاء مصر يبحث عن الجاني، وبلغ الذين قبض عليهم من سكان المنازل المجاورة للمنزل نحو عشرين شخصا على أمل أن يكون لواحد منهم معرفة بالجاني.

وتم اعتقال أعداد من طلبة مدرسة الحقوق ومدرسة المعلمين السلطانية والمدارس الثانوية لتشككهم في أن الذي قام بالمحاولة من الطلبة الحاقدة على السلطان الذي قبل العرش في ظل الحماية، وأعلنت السلطة العسكرية أنها ستدفع خمسمائة جنيه مكافأة لمن يدلي بمعلومات صحيحة تؤدى إلى القبض على الشخص الذي استأجر المنزل رقم ٣٧ شارع رأس التين ملك التمساح يوم ٢٢ يونيه ١٩١٥، وقد ألصقت إدارة الضبط هذه النشرة على الجدران[2].

وفورا أصدر قائد قوات جلالته منشورا: «كل من يعلم بوجود مؤامرة ضد نظام الحكم سواء نتج عن هذه المؤامرة فعل أو لا، وعلى كل شخص يعلم أن فردا من الأفراد مشتركون في مؤامرة أو متهمون بأية جريمة موجهة ضد نظام الحكم أن يبلغ

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٢٠٦.

(٢) نفس المصدر، ص ١٢٠٥.

بلا أدنى تأخير إلى أقرب سلطة سواء ملكية أو عسكرية كل المعلومات التي يكون حاصلا عليها، وكل من لم يقم بالتبليغ عن ذلك مع علمه به، يعرض نفسه للمحاكمة بالطريقة العرفية، وكذلك من يتستر على أشخاص مشتركين في مؤامرة أو جريمة أو يساعدهم في الهرب من يد القضاء»(١).

وانتشر الرعب بين الناس من جراء حركة القبض على كثيرين والاعتقالات الواسعة، وفتشت المنازل، وفقدت السلطة العسكرية أعصابها في هذا الشأن. ولم يعد السلطان يشتبه في المشكوك فيهم فقط، بل أصبح يشتبه في كل المصريين بعد أن شعر أنه محدق بالخطر، وأن قوات الإنجليز أصبحت عاجزة عن حمايته. وبدأ يتصور أن الشعب سيهاجم قصره، كما فعل الفرنسيون مع لويس الرابع عشر.

وثبت أن الجاني استأجر المنزل بواسطة حلاق، وسمي نفسه في عقد الإيجار محمود حلمي من التجارية بكفر الزيات، وأنه يحتاج لقضاء فصل الصيف فيه، وسيرسل لاستحضار عائلته، ودفع شهرين مقدما للإيجار(٢).

وظهر الخيط الذي يوصل إلى قاذف القنبلة على السلطان، فقد أرشد تلميذ في مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية عن أستاذ له يدعى محمد نجيب الهلباوي رآه يوم الخميس السابق لليوم الذي ألقيت فيه القنبلة داخلا المنزل الذي ألقيت منه القنبلة، وألقى إلى أبيه بهذه الشهادة ـ ونظرا للمكافأة الكبيرة المعلن عنها ـ فأخبر على الفور البوليس بها. وبناء على ذلك قبض على هذا الأستاذ وهو يبلغ من العمر خمسة وعشرين عاما، ولما فتش منزله وجد فيه أوراق تدل على أنه من الحزب الوطني، وفتش منزل والده في «أبا الوقف» التابعة لمركز مغاغة فوجد من بين أوراقه خطاب من ابنه إليه يقول له فيه ما حاصله إنه انتهى من الامتحانات ويريد البقاء في الإسكندرية ترويحا للنفس من عناء العمل، وختم خطابه بقوله: «إني أرى المستقبل مظلما ومليئا بالأخطار، ولا أدري هل أكون من الأشقياء أو من السعداء، من الأموات أم من الأحياء وإني أرسل بصورتي إليك فاحترس عليها

---

(١) Récueil des Doc. Relatif a la guerre, 17 Juillet, 1915.

(٢) الأهرام، ١٠ سبتمبر ١٩١٥.

أشد الاحتراس حتى أعود لأنها البقية الباقية، وإني أجثو على ركبتي وأطلب منك الدعوات الصالحة»[1].

ولما رآه الحلاق الذي كان واسطته في إيجار المنزل عرفه، وقال إنه حضر إليه وسأله عن المنزل المذكور فدل عليه، وكان معه مفتاحه، ووجد فى المنزل المذكور عند تفتيشه عقب سيجارة عليها اسم تاجر، تبين أنه تاجر هذا الأستاذ وتبين من أقوال محمد نجيب الهلباوي والتاجر أن هذا يبيع إلى ذاك مزيجا خاصا من الدخان لا يبيعه لغيره[2].

وفي بادئ الأمر حاول الهلباوي أن ينفى التهمة عن نفسه، فذكر أنه قضى ليلة ٩، ١٠ يوليو عند من يدعى عبد الله حسن، لكنه كذبه في ذلك. وبلغ الأمر بالاهتمام بهذه الحادثة للوقوف على الشركاء فيها لأنه كما هو ظاهر أن إلقاء قنبلة ليست إلا نتيجة عمل أيد كثيرة وباشتراك أشخاص متعددين، وكان حسين رشدي يحضر التحقيق مع عدلي يكن رغم أنهما ليس لهما سلطة التحقيق إلا بواسطة الانتداب لا من تلقاء أنفسهم «وفي ذلك إسقاط من هيبة الحكومة وابتذال لها، وأصبح رشدي يتردد بين الإسكندرية والقاهرة باحثا ومنقبا مشتغلا مع البوليس للقبض على الأفراد المشتركين مع الهلباوي»[3].

أثناء ذلك تقدم للتحقيق شاب يدعى إبراهيم صالح مرشدا عن أناس يُشكِّلون جمعية تسمى «جمعية الرابطة الإسلامية». فاستدعى ودخل قفص الاتهام كل من شفيق منصور المحامي، وأحمد سابق وهو محام أيضا والدكتور عبد الفتاح يوسف ومحمد فريد موظف بالسكك الحديدية وعبد الله عوض وعلى صادق ومحمد شمس الدين ومحمد نجيب الهلباوي ومحمود عنايت من طلبة الهندسة، وكل من عبد الله حسن وعلى صادق وهما عاملان[4]، ووجهت إليهم تهمة محاكاة هذه المؤامرة، وقد تعرف الحلاق على أحدهم وهو شاب من تلامذة مدرسة التجارة

---

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٤، ١٧ يوليو ١٩١٥، ص ص ١٢٠٩، ١٢١٠.

(٢) نفس المصدر، ص ١٢١٠.

(٣) نفس المصدر، ص ١٢١١.

(٤) الأهرام، ١٧ سبتمبر ١٩١٥، La Bourse Egyptienne. 21 Sept. 1915

يدعى محمد شمس الدين، وقال إنه هو الذي استأجر ذلك المنزل وكتب العقد بخطه، ووافقه على هذا التعرف كل من صبي الحلاق ومالك البيت، وقد ثبت أن خط العقد خطه[1].

أما عن القنبلتين اللتين وجدتا في المنزل الذي تمت فيه الجريمة والمطابقتين للقنبلة التي ألقيت على السلطان، فبعد أن عرضا على خبير المفرقعات وجد أنهما تحتويان على مواد شديدة الانفجار وقطرهما $\frac{1}{2}$ ٥ بوصة وثقل الواحدة ٣ أرطال. أما عدم انفجار القنبلة فناشئ عن أن قليلا من نشارة الخشب حالت بين الكبسولة والمواد المفرقعة فانطفأت قبل أن يصل اللهيب إلى المواد المفرقعة، وقرر الخبير أن القنبلة لو انفجرت لكان لها تأثير خطر في دائرة اتساعها عشرون ياردة، وكانت تكفى لقتل خمسين شخصا وهدم أكثر من منزل من المنازل المجاورة لها[2]. وكانت التعليمات قد صدرت للهلباوي بأن يشعل شريط القنبلة من نار فحم بلدي، إلا أنه أشعلها بسيجارته التي اعتاد أن يشربها فلم تنفجر.

وأخيرا اتضح الأمر وأثبت أن هناك جمعية منظمة للانتقام من الخونة الذين باعوا الوطن للإنجليز إذ يقول شفيق منصور فى اعترفاته الخاصة بقضية مقتل السيرلي ستاك: «لما عدت من أوربا عام ١٩١٤ وجدت بعض أعضاء الجمعية قد انفصل عنها بسبب تعيينهم في وظائف، ولم أجد من أعضائها إلا الدكتور محمد صالح الملاح والدكتور عبد الفتاح يوسف، وانضممت إليهما وكونت جمعية انضم إليها خلاف الشخصين السابق ذكرهما كل من محمد فريد وأحمد سابق المحامي ومحمود عنايت وعبد الحليم البيلي وعبد الرحمن البيلي ومجد الدين حفني ناصف، وكان هناك في ذاك الوقت جمعية رئيسية من الحزب الوطني فيها الدكتور إسماعيل صدقي ومصطفى الشوربجي وأحمد وجدي وعبد الرحمن الرافعي والدكتور عبد الغفار متولي وأخوه عبد المقصود متولي المحامي ومحمد فؤاد حمدي المحامي، ونظرا لأني كنت منتميا للحزب الوطني اتصلت بهذه الجمعية أيضا، وفاتني أن أذكر محمود إسماعيل بأنه كان عضوا في الجمعية الأولى وكان متصلا بمحمود عنايت، ولما اتصلت بجمعية أعضاء الحزب الوطني كانت جمعيتنا تابعة لها، واعتبرت الجمعية

---

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٤، ١٠ أغسطس ١٩١٥، ص ص ١٢١٥، ١٢١٦.

(٢) الأهرام، ١١ يوليو ١٩١٥، ٩ مايو ١٩١٦.

المذكورة جمعية رئيسية وجمعيتنا فرعا لها، وفاتني أن أذكر أيضا اسم محمد شمس الدين فقد كان عضوا في الجمعية الفرعية».

ويتابع «كان موجودا بالإسكندرية جمعية أخرى وهي تعتبر أيضا فرعا للجمعية الرئيسية التي كان يرأسها في ذلك الوقت الدكتور إسماعيل صدقي، وهذه الجمعية أي جمعية الإسكندرية موجودة من سنة ١٩١٠ وهي فرع من جمعية التضامن الأهلية، وكانت مكونة من يعقوب صبري وهو ضابط بالمدارس الأميرية والحاج أحمد رمضان زيان التاجر ومحمد عوض جبريل المراسل بجريدة الاتحاد وسليمان حافظ المحامي وأحمد حسني نور المحامي ومحمد حسين الفرارجي وعبد الله حسن عوض وعلى أفندي صادق ومحمد نجيب الهلباوي وعبد الرازق الحبشي التاجر، وهذه هي الجمعية التي قامت بإلقاء القنبلة على السلطان حسين».

ويواصل «كانت النية إلقاء القنبلة بمصر بشارع عابدين، واستأجرنا شقة في الشارع نفسه على اليمين والذي استأجرها شخص اسمه عبد العزيز عمر، فقد طلبنا من جماعة الإسكندرية إرسال مندوب من قبلهم ليستأجر المنزل حتى لا تقع الشبهة على أحد من جمعيتنا، والمبلغ دفع من اللجنة الرئيسية المكونة من بعض أعضاء الحزب الوطني، وعبد العزيز المذكور هذا نزل في لوكاندة جوردون هاوس، وكتب اسمه في اللوكاندة مستعارا، وكان لابسا برنيطة ونظارة سوداء أى بزي خواجة وتسمى باسم الخواجات في اللوكاندة وفى عقد الشقة بعابدين، ولا أعرف المدة التي أقامها في اللوكاندة لطولها، وعبد الرحمن البيلي يعرفه شخصيا وهو ومجد الدين حفني ناصف وهو مهندس درس الهندسة في إنجلترا. وبعد إتمام العقد اشتري شمس الدين بعض الموبيليا ووضعها بالمنزل، ولكن الجريمة لم ترتكب في مصر ولم أذكر السبب بالضبط، وربما يكون لعدم ملاءمة المنزل لارتكاب الحادث فيه، لأن السلطان سافر قبل الميعاد المحدد، وخابرت جمعية الإسكندرية لإرسال مندوب من طرفها للتكلم في موضوع هذه الحادثة، فأرسلوا لا أذكر إما عبد الله حسن عوض أو محب عوض جبريل، لأني لا أتذكر من منهما حضر».

ويستمر «اتفقنا على إلقاء القنبلة على السلطان بالإسكندرية، وأرسلنا من قبلنا محمد شمس الدين، وحضّر القنبلة محمود عنايت من صوابع ديناميت ووضع فيها مسامير وربطها بالجلد وعمل لها كبسولة بشريط، وقد تطوع شمس الدين أفندي

بالسفر إلى الإسكندرية لتأجير المنزل، وتقابل هناك مع محمد عوض جبريل الذي عرفه بالهلباوي، وهناك استلم الهلباوي مفتاح المنزل وزاره وأخذ عقد الإيجار وذهب إلى المنزل وقام بالحادث. أما شمس الدين فسافر إلى مصر وقبض عليه بعد ذلك لما ذكرت صفاته من إعلان المكافأة»[١].

أُدخل الأشخاص المتهمون تحت الحكم العسكري كبقية القضايا نظرا لوقوع البلاد تحت الحكم العرفي، وفي ٣٠ مايو ١٩١٦ صدر الحكم بإعدام كل من محمد نجيب الهلباوي ومحمد شمس الدين، إلا أن السلطان حسين بعث إلى حسين رشدي في ٢ يونيو ١٩١٦ يطلب منه التدخل لدى السلطات البريطانية لتخفيف الحكم. ووافق القائد العام على هذا الطلب وعدل حكم الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، وبقى بعض من الذين قبض عليهم وهم الدكتور عبد الفتاح يوسف وأحمد سابق المحامي ومحمود عنايت وشفيق منصور في سجن الحدرة، ثم صدر أمر بنفي كل من شفيق منصور ومحمد عوض جبريل وأحمد سابق وعبد الله حسني وعلى صادق ويعقوب صبري وعبد الرحيم سرور ومصطفى حمدي وعبده البرقوقي ومحمد كمال إلى مالطة.

وبذلك ضمنت السلطة أنها أوقفت كل نشاط بالبلاد، وأحكمت الحراسة على السلطان أثناء ذهابه وإيابه، فقد حدث في يوم ٢٥ أغسطس أن مر السلطان في وسط المدينة إلى الرمل بالإسكندرية، فلما وصل إلى ميدان محمد علي وقف أحد الأشخاص على مسافة قصيرة من محل مروره ورفع يديه كمن يريد أن يأتي بحركة، ولم يكد يفعل ذلك حتى ألقى القبض عليه في الحال وسيق إلى قسم المنشية ومضى الموكب في طريقه[٢].

على أثر ذلك اتسعت حركة الاعتقالات وامتلأت السجون بمئات الأفراد لمجرد الاتهام فقط ودون إثبات أي تهمة على من يعتقلونه، وكان الكثيرون يهربون، لكن وزارة الداخلية كانت يقظة، فهي تعلن في النشرة الإدارية للبحث عن الأشخاص عن

---

(١) محضر تحقيق النيابة مع شفيق منصور المحرر بتاريخ ٢٣ يونية ١٩٢٥، ص ص ٣، ٤ ، ٥، ٦، ١٠، التقرير المقدم منه في يونيو ١٩٢٥، ص ٩.
(٢) الأهرام، ٢٦ سبتمبر ١٩١٥.

طريق مكافآت لمن يبلغ عن أشخاص أحست هي بخطورتهم مثل من يدعى محمد فهمي حسين أبو صير وهو يوزباشي بمصلحة خفر السواحل، بعد أن علمت أن لديه منشورات يوزعها، وفريد فهمي الذي يحرض على الثورة ضد الحكام، وقد ضبط مختفيا في أحد الأديرة القبطية(١).

لهذا الغرض أُنشئ بأمن وزارة الداخلية مكتب خاص لمراقبة الأشخاص المشكوك والمشتبه فيهم وأصبحت قرارات هذا المكتب نافذة بعد تصديق مجلس الوزراء عليها(٢)، ومحاضر البوليس اكتظت بأسماء الأشخاص الذين اعتقلوا وأدخلوا السجون لبواعث سياسية ممن لم ترض عنهم السلطة عقب حادثة السلطان الأخيرة. ومعظمهم من محامين ونظار مدارس وطلبة من الطب البيطري والمهندسخانة والحقوق والأزهر والمدرسة السعيدية، كما كان من بينهم بعض العمال(٣).

ونُفذت الأحكام العسكرية في الأقاليم، وكانت مديرية الفيوم أولى المديريات التي شكل فيها مجلس عسكري برئاسة مدير الإقليم للحكم على من يشتغلون بالسياسة، وضبطت أوراق تختص بالسياسة في منازل خمسة أشخاص، وشكل لهم مجلس عسكري عرفي تحت رئاسة مدير المديرية وعضوية مفتش الداخلية وقومندان خفر المديرية لمحاكمتهم، وحكم عليهم وصدق على هذا الحكم قائد القوات البريطانية. وقد أمر مديريها باجتماع العمد والأعيان ومشايخ البلد وعموم المراقبين والمشبوهين، ونصبت في وسط الدائرة آلة لربط المحكوم عليهم، وخطب فيهم بأن المحكوم عليهم لم يطيعوا الأوامر واشتغلوا بالسياسة ووجدت عندهم أوراق تثبت عليهم الاشتغال بها، فحكم عليهم المجلس العسكري، ثم استرسل في إنذار الأشقياء وإرهابهم ووعيدهم بالعقاب الصارم، وبأن السلطة العسكرية قد خولته الحكم بالضرب بالرصاص(٤).

وأمام هذا الضغط والإرهاب اهتزت القيادة البريطانية واهتزت الحكومة واهتز

---

(١) الأخبار، ٧ أغسطس ١٩١٥.

(٢) La Réforme, 26 Août, 1915.

(٣) Egyptian Gov. Cairo City Police, No. 95, July 3, 1915, p. 450, No. 88, August 11, 1915, p. 366.

(٤) الحرية، ١٤ يوليو ١٩١٥.

السلطان، فإن المخابرات البريطانية الحربية حصلت على معلومات بأن هناك مؤامرة تدبر لاندلاع الثورة ضد الحماية وضد السلطان أعضاؤها بالمنصورة، إنها ستعلن الثورة، ستحطم الكباري، ستقطع السكك الحديدية، ستسهل دخول الجيش العثماني في هجومه الثاني على مصر، إن المخابرات البريطانية دست اثنين من ضباطها على المتآمرين تظاهرا بأنهما من الضباط الألمان وحضرا الاجتماعات، وبذلك استطاعا أن يعرفا تفاصيل المؤامرة. إذن فلم تعد المسألة مسألة قتل السلطان الذي قبل الحماية، إنما أصبحت أكبر من هذا وأخطر، إنها غدت تمس مستقبل الحرب ومستقبل الجيوش البريطانية في مصر، لأنه بنجاحها يدخل الجيش العثماني الألماني مصر ويقضي على الإنجليز فيها، وتسقط كفة الحلفاء.

ويلقى سعد زغلول الأضواء على هذه الحادثة فيذكر «قال لنا رشدي إن الحكومة دست ضابطين: إنجليزيا وروسيا بين الأسرى الأتراك في مصر، وأوهم الضابطان الأسرى الأتراك بأنهما ألمانيان، ولكن قصدهما أن يثبتا للحكومة أنهما روسيان حتى تحسن الحكومة معاملتهما وتخلى سبيلهما، وقال الضابطان للأسرى الأتراك إنهما توصلا إلى هذا الإثبات وأن الحكومة اقتنعت بروسيتهما، وقال رشدي باشا إن الحكومة البريطانية اتفقت هنا على ذلك، فهذان الضابطان زارا بعض أسرى الأتراك الذين هم من أصل مصري ولهم أقارب ومعارف بالمنصورة، وأخذا يوصلان رسائل بين الفريقين. ويتضح من هذه المراسلة أن جماعة من المنصورة عقدوا النية على أن يساعدوا الأتراك عند دخولهم مصر بإحداث الشغب فيها، بأن يتوجه منهم جماعة إلى كل مديرية ليبثوا الهياج فيها ويكسروا الكباري ويقطعوا طرق المواصلات، فإنهم مستعدون للقيام بهذه الأعمال متى حضرت إليهم الأسلحة التي كانوا يعبرون عنها، بأنها كتب في رسائلهم، وكانوا قد صمموا على أن يعقدوا اجتماعا هائلا في الإسكندرية يضم إليهم كل المتآمرين أو أغلبهم ليقروا الخطة التي يجرون عليها في تنفيذ قصدهم، ولكن بوليس المنصورة الذي لم يكن له علم بصفة هذين الضابطين الرسميين ارتاب في حركاتهما الظاهرية، وألقى القبض على أحدهما، وترتب على ذلك أن امتنع هذا الاجتماع، وقد قال الضابطان إنهما على علم من جماعة المنصورة أن وراءهم أناس من الأعيان الكبار، وذكروا لهما اسم عبد اللطيف المكباتي بك وغيره من الأعيان... وكان رشدي يلقى هذه العبارة وهو يبدي السرور من تعرف الحكومة

عليهم، ويعجب بنشاط بوليس الدقهلية لتسرعه في القبض على أحد الضابطين، وببوليس مصر لأنه لم يخبر إدارة المنصورة بمهمة هؤلاء الجواسيس»[١].

وازداد غضب المصريين من اتساع حركة الاعتقالات فيعبر سعد زغلول. «رأيت الناس ساخطين على الحكومة إزاء خطة الإزعاج والإرهاب التي سلكتها أخيرا، وقيل لي إنها ألقت القبض على كثيرين، ويظهر لي أن كل واحد ظن أنه إن لم يقبض عليه، فعلا فلا بد أن يقبض عليه بعد ذلك. وهكذا اضطربت القلوب وانكسرت النفوس أيما اضطراب وأيما انكسار، وقد لمت رشدي على ما أبدي من الشدة في القبض على الناس، إذ كان يؤيد القبض على تلامذة الحقوق الذين سبق الحكم بالطرد عليهم من مدرسة الحقوق ورجال الحزب الوطني بقوله إنه يلزم إبعادهم احتراسا من شرهم»[٢].

وكان من بين المقبوض عليهم عبد اللطيف المكباتي الذي حاول سعد زغلول أن يبرئه بحكم الزمالة في الجمعية التشريعية، فرجا المستشار محمد صدقي أن يكلم رشدي في الإسراع بإنهاء مسألته ومسألة محرم رستم المقبوض عليهما إن لم يكن هناك ما يوجب إدانتهما، ولكن رشدي أجاب أن المسألة أصبحت في يد النيابة ولاعمل له فيها، وتسبب هذا الطلب في مضايقة السلطان[٣].

وخرجت المحاولة الثالثة للاغتيال في فترة الحرب، ولكنها لم تكن للسلطان هذه المرة، وإنما لأحد الوزراء الخائنين الذين قبلوا الوزارة في ظل الحماية هذا من ناحية، ولتملقهم للإنجليز سواء في تصريحاتهم أم في مصاحبتهم لهم في غدواتهم وروحاتهم من ناحية أخرى. وكانت العين على ثلاثة وزراء هم حسين رشدي رئيس الوزراء الذي لعب دورا خطيرا في سياسة البلاد إبان هذه الفترة، وعبد الخالق ثروت وزير الحقانية ثم إبراهيم فتحي وزير الأوقاف، إنهم أضروا بمصر وأوقعوها في التهلكة.

وفي يوم ٤ سبتمبر ١٩١٥ امتلأت محطة مصر بالبوليس العلني والبوليس السري

---

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٤، ١٠ أغسطس ١٩١٥، ص ص ١٢١٧، ١٢١٨.

(٢) نفس المصدر، ص ص ١٢٢٠ ـ ١٢٢٦.

(٣) نفس المصدر، ص ١٢٢٣.

لسفر الوزير إبراهيم فتحي في قطار الصعيد إلى مديريات الوجه القبلي للتفتيش على مأموريات الأوقاف. وفي الساعة الرابعة والنصف وصل محطة مصر واجتازها إلى رصيف الوجه القبلي على أن يبرحها بإكسبريس الساعة الثامنة، واتفق أنه نظر بقرب الديوان المعد له خصيصا في ذلك الإكسبريس جماعة من معارفه القدامى في الجيش المصري، ومن جملتهم الميرلاي محمد شفيق والصاغ جلال منير وغيرهما، فسلم عليهم ووقف معهم يحادثهم، ولم يكن إلا خمس دقائق أو ثمان حتى اقتحم شاب أسمر طويل القامة الحراسة الضخمة، وبيده اليمني جريدتي وادي النيل والأفكار وفي طياتهما سكين ذات حدين طولها نحو ٣٠ سم كتب على يدها (هذا جزاء الخائنين) وانقض في لمح البصر على الوزير وطعنه ثلاث طعنات، الأولى في كتفه الأيسر والثانية في خده الأيسر، والثالثة في خده الأيمن، وعند الطعنة الأولى مد الوزير يده إلى جيبه من الخلف وأخرج مسدسا ورمى به الجاني برصاصة منه فأخطأته ولم تصب أحدا، وسقط الوزير على الأرض مضرجا في دمه، ثم جرى الشاب نحو قطار الإسكندرية ولكن الباشجاويش عبد العليم على الملحق ببوليس محطة مصر سمع صياح الراكضين خلفه فأمسك به، وأسرع الصول سليمان الملحق بالبوليس القضائي في قسم مصر فعاونه على ذلك، وكانت السكين باقية في يمين الجاني، وقد مسح الدم على الصفحة الأخرى وكان يصيح ويقول لهم: «اتركوني إن القطار القادم من الإسكندرية عليه رئيس الوزراء ووزير الحقانية وأريد أن أقتلهما أولا ثم بعد ذلك أمسكوني».

نقل الجاني إلى قسم الأزبكية تحت حراسة مشددة من الجنود مكبلا بالحديد، واعترف أثناء وجوده في مكتب البوليس القضائي بالمحطة بارتكابه الحادث متعمدا قتل الوزير، وأنه كان مصمما على أن يتبعه ويقتله في الطريق إذا لم يتمكن من قتله في المحطة، وأنه ابتاع تذكرة في الدرجة الثالثة لهذا الغرض، وأعد مع السكين مسدسا من طراز براوننج به ست رصاصات، ووجد هذا المسدس في جيبه محشوا بالرصاصات الست ووجدت معه ستة أخرى، وقال إن رصاصة منها مخصصة للسلطان، ورصاصة لرئيس الوزراء، ورصاصة لنائب الملك وثلاث رصاصات للوزراء الخونة.

وفي قسم الأزبكية قال الشاب بهدوء عجيب: «اسمي صالح عبد اللطيف موظف بوزارة المالية وعمري خمس وثلاثون سنة، أقطن في حارة جمعة الشيخ بشارع

محمد علي، نعم أردت وزير الأوقاف، إن البقية تأتي، سيكون الموت مصير السلطان الخائن ورئيس الوزراء المجرم وجميع الوزراء الذين يحكمون مصر في ظل الحماية البريطانية[1].

وتولى عبد الخالق ثروت وزير الحقانية التحقيق بنفسه وحضره حسين رشدي ومحمود شكري رئيس الديوان السلطاني وجراهام المستشار الداخلي وعدلي يكن وزير المعارف وجعفر ولي محافظ مصر وهارفي وفلبيدس.

أصر الجاني على أقواله، وزاد عليها بأنه علم أن الوزير المجني عليه يحضر عادة من الإسكندرية في صباح السبت من كل أسبوع، وانتظره في محطة مصر في ذلك الميعاد لينفذ فيه فكرته، فلم يتيسر له ذلك طوال النهار مترقبا حركاته إلى أن علم أنه مسافر لبني سويف بإكسبريس المساء، فتبعه إلى محطة مصر وجرى له معه ما جرى. وأثناء التحقيق قال المتهم لعبد الخالق ثروت: إنه لا بد من قتلك، وأنك لن تتم هذا التحقيق قبل أن تقتل، وقال: إننا نعلم أنك ستقضي الليلة في مصر، ولم يرد أن يدل على مصدر علمه، وقال: إنه لا يجيب على مثل السؤال، وقال: إن رشدي استحق القتل للقبض على الناس، وإعانته للسلطان حسين الخائن وقوله إننا سنضرب الأمة في شبابها.

وفي ٢٧ سبتمبر ١٩١٥ حُولت أوراقه إلى المجلس العسكري البريطاني وتشكلت المحكمة العسكرية من رئيس وأربعة أعضاء ومستشار ومدع عمومي، ودافع عن المتهم المحامي باروت، والتفت حوله طائفة من الجند شاهري السلاح، وحافظ على النظام بعض الجند من داخل القاعة بقيادة الضباط، وتولى الحكمدار ومعه بعض مأموري الأقسام ضبط النظام، وأوقف بلوك من الخفر لمنع الزحام[2].

اتهمته المحكمة بتهمتين: أولا تعمد قتل إبراهيم فتحي وزير الأوقاف، ثانيا التصميم على قتل حسين رشدي وعبد الخالق ثروت، وقد سئل في المحضر عن الوقت الذي فكر فيه قتل إبراهيم فتحي، فكان رده: «من زمان وكل الناس تعرف مبادئي» ثم سئل ومتى فكرت في القتل؟ فقال: «بعد القبض على كثيرين من أعيان

---

(١) الأهرام، ٥ سبتمبر ١٩١٥.

(٢) نفس المصدر ٢٨ سبتمبر ١٩١٥.

القطر وشبابه ومعرفتي بالمكيدة التي دبرها لهم أعداؤها» فسئل ومتى عرفت ذلك؟ «منذ خمسة وعشرين يوما فكرت في القتل، ولكني صممت على قتل فتحي أولا» وأخيرا سئل عن معرفته عن حركات الباشا وكان رده: «أنا أعرف دائما أنه يجيء يوم السبت بعد صلاة يوم الجمعة في الإسكندرية، فذهبت إلى المحطة ووقفت في ميدان باب الحديد، فحضر بمركبته أمامي وكان وحده، ولكني تركته لأني لم أجد الفرصة المناسبة، ولو تمكنت من قتله في بني سويف لكنت بت فيها، وسافرت إلى الإسكندرية في اليوم التالي، وقد ذهبت إلى المحطة ورأيت حسين رشدي، ولكن الفرصة لم تكن مناسبة».

ثم قال أيضا في المحضر إن من حسن حظ ثروت باشا أنه قبض عليه وفي كلامه أمام المجلس العسكري ذكر: «كنت أرمي أن أكون نافعا لبلادي، فقد وجدت حركة كبيرة في القبض على الناس والحجز على آخرين، وسمعت الناس يهمسون أن فلانا باشا وفلانا بك قبض عليهم. وسمعت أن كثيرين من الشبان الذين قبض عليهم بسبب الحادثة الأخيرة - قنبلة رأس التين - فقراء وعائلاتهم في حاجة إليهم، ولما سألت عن الأسباب وجدت أنها مكيدة دبرت بواسطة إبراهيم فتحي وشخص آخر لا أخلاق له - إبراهيم صالح - وهذا الشخص كان تلميذا في الآستانة ورفت لسوء أخلاقه، فلما كان سائرا في الأزبكية عثر به إبراهيم فتحي باشا، وكان قد عرفه في الآستانة فسأله هل تعرف من المسلمين من يهتم بالحالة في مصر، ولما كان الولد طامعا في المكافأة بشرط أن يؤمنه على حياته، فأعطاه ساعة وكتينة من الذهب عربونا لذلك، والخلاصة أن فتحي كان ساعيا بضرر البلد، وهو يشغل مركزا كبيرا يمكنه من أن يضر البلد»، وأثناء ذلك كان ينظر إلى حسين رشدي ويقول له: «إن مكنش النهارده فتأكد أن دورك جاي بكره» كذلك قال «إن كل الوزراء خونة ويجب إعدامهم، إنني عندما طعنت إبراهيم فتحي، جريت لأقتل رشدي باشا السافل، وعبد الخالق ثروت الخائن، وأقتل أيضا مكماهون نائب الملك»[1].

ويؤكد شفيق منصور في تقريره أن السبب في بداية اغتيال الوزراء بإبراهيم فتحي «أن الذي بلغ عنا كان له صلة به، وأن فتحي باشا هو الذي شجعه على التبليغ ضدنا،

---

(١) الأهرام، ٢٨ سبتمبر ١٩١٥، سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٤، ٥ سبتمبر ١٩١٥، ص ١٢٣٣.

لذا أراد فرع من فروع الجمعية في ذلك الوقت أن يقوم بالانتقام من فتحي باشا لهذا العمل، فتطوع صالح أفندي عبد اللطيف الذي كان صرافا في المالية بالقيام بذلك فأخذ سكينا وذهب إلى محطة مصر، ومعه أيضا مسدس، ولكنه استعمل السكين، ولم يتمكن من الوصول إلى غرضه»[1].

ويتبين من هذا أن صالح عبد اللطيف من أتباع الحزب الوطني أراد أن ينتقم ممن أوقعوا بالحركة الوطنية، بالإضافة إلى أن إبراهيم فتحي كان قريبا من رجال الحماية، إذ يقول سعد زغلول عقب رفض لندن سحب الوزارة منه «حدث في أثناء هذه المدة أن وصل جواب لوندرة عن التغيير الوزاري وخلاصة ما فهمت من عدلي ورشدي أن الحكومة الإنجليزية لا ترى محلا للتغيير في الوزارة ولا في السياسة أثناء الحرب، وأن فتحي حايز لثقة مكماهون وكتشنر»[2].

قابل كل من حسين رشدي وعدلي يكن المتهم في السجن وكان الغرض من ذلك إمكان إغرائه لمعرفة من يكون له من الشركاء من الغير فربما يبوح بشيء فأبى رغم ما بذلوه من الوعود الخلابة له.

وأخيرا وفي ٣٠ سبتمبر ١٩١٥ حكم المجلس العسكري البريطاني على صالح عبد اللطيف بالإعدام شنقا، ونُفذ الحكم في ٤ أكتوبر ١٩١٥، وقد تملكه الذهول وقت نفاذ الحكم، فحيا المجتمعين حوله بصوت خافت قائلا (السلام عليكم) ورجا هارفي والحبل مشدود على عنقه أن يسلم صورته إلى أخيه لتكون تذكرة، وبعد نفاذ الحكم، شُرحت جثته وسُلمت إلى أهله على أن يدفن بدون احتفال[3]. لقد خافوا من أن يودعه الناس بمظاهرة واحتجاج على إعدام وطني ضحي بنفسه في سبيل مصر.

والقانون المصري في هذه القضية لا يحكم على المتهم بالإعدام الذي يحكم به القانون الإنجليزي، ولكن هنا اعتبرت البلاد تحت الحكم العسكري، فيجب أن تحاكم وفقا للقانون الإنجليزي، وعلّل حسين رشدي إقدام هؤلاء الشباب على

---

(١) التقرير المقدم من شفيق منصور، ١٨ يونيو ١٩٢٥، ص ١٤.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٨، ١٧، ١٨ ديسمبر ١٩١٧، ص ١٥٠٨.

(٣) الأهرام، ٤ أكتوبر ١٩١٥.

هذه الحركات «بأن عقولهم وألبابهم خلبت بهوى الألمان والأتراك... وأن الألمان إذا انتصروا فلن يسلموا مصر لأبنائها»[1]. هكذا فسَّرها، ولم يدخل في حساباته تصرفاته التي غالى فيها، ولا تلك الإجراءات التي فرضها الإنجليز على مصر والمصريين.

استمرارية سياسة العنف

على أثر حادثة إبراهيم فتحي، مضى الإنجليز والسلطان والوزراء في التمسك بسياسة الشدة والعنف والإرهاب والتعسف بل زادوا فيها لدرجة أنهم مضوا يفتشون البيوت جميعها، ففُتش بيت كامل البندراي المحامي وقبض عليه وزج به في السجن لأنه تكلم في حق السلطان وهزأ من الإنجليز في المحكمة التي حاكمت صالح عبد اللطيف[2]، وساروا يقبضون على الأبرياء ويطاردون الوطنيين متصورين أن الإرهاب قادر على أن يقضي على حركة المقاومة بين المصريين، حتى لقد سلكت الحكومة مسلك المستخف كل الاستخفاف بأمن الناس وبحريتهم الشخصية وسوء الظن فيهم، فألقت القبض على الكثير لأقل شبهة، وأزعجت عائلاتهم إزعاجا شديدا، وأمضى الكثير منهم في السجون، وبعضهم لم يوجه المحقق لهم سؤالا بتهمة معينة، وقد منعت الصحف من نشر أخبار القبض عليهم والإفراج عنهم، وتركت بذلك سبيلا واسعا للشائعات تدار على الألسنة. وتم القبض على السبعة عشر تلميذا الذين سبق الحكم عليهم بالطرد من مدرسة الحقوق، فقد كانوا معقدين من الطلبة ومن أتباع الحزب الوطني لذا انصب كل الاهتمام عليهم، فساء وقع ذلك عند الناس.

وكان من رأى مكماهون أن يعتقل مع كل مشبوه المخالطين له من الأقارب والأصدقاء، وبأن هذه الطريقة نجحت في الهند نجاحا كبيرا، ولكن حسين رشدي عده ظلما فهو راض على اعتقال المشبوه فيهم فقط، فتلك هي العدالة، فراح يشدد على الطلبة ويلقى القبض عليهم بدون أدنى سبب، إذ يقول مدير المنوفية «إنه جاءه

---

(١) الحرية، ٢١ سبتمبر ١٩١٥.

(٢) سعد زغلول، المصدر لسابق، كراسة ٢٤، ١١ سبتمبر ١٩١٥، ص ص ١٢٤٥، ١٢٥٨.

أمر بتفتيش تلميذ والقبض عليه مع العلم أنه كان من أكرم التلامذة خلقا، فكان يكفي جدا أن يكون الاتهام لكون الشخص المقبوض عليه تلميذا»[١].

وفي حقيقة الأمر كان الطلبة ثائرين على الحكام والإنجليز ومؤيدين لحركات الاغتيال، فقد عثر على خطاب من طالب أرسله عقب محاولات الاغتيالات يطعن فيه على الحكومة أقبح طعن، ويرى أنه لا بد من إراقة الدماء وتوالي مثل هذه الحوادث[٢].

ونُفِّذ ما ارتآه المندوب السامي البريطاني، فكان يعتقل الأب وأبناءه جميعهم، يذكر سعد زغلول: «لقد حضرت حرم خليل شاهين باكية تستغيث بي لأنهم اعتقلوا زوجها وأولادها الأربعة، وأنهم لا يعلمون سببا لسجنه، وأنهم لم يجدوا عند تفتيشه شيئا سوى صورة للخديو السابق وكتاب لمصطفى كامل»[٣]، فعلى الفور اتهمت العائلة بأنها من أتباع الحزب الوطني الذي اعتبروه المسئول عن حركة عدم الرضا والاغتيالات لتسميمه لأفكار الناس.

وكان قصر السلطان دائما وأبدا معرضا للتفتيش والتغيير في الخدم، فهم ينفون البعض ويعينون الآخر، ثم تدور الدائرة لأنهم خافوا أن يأتي الخدم بعمل ضد السلطان بأن يوضع له السم في الأكل أو يطلقوا عليه رصاصة، أو غير ذلك مما يهدد حياته بعد أن رأوا تحفز الشعب واستعداده لانتهاز أية فرصة لينكل فيها بالحاكم.

وازداد عدد المسجونين لدرجة أن قائد البوليس المصري يرسل إلى الداخلية يقول: «إن سجن طرة الخاص للمعتقلين السياسيين أصبح كامل العدد، وسجن الإسكندرية أرسل اليوم مسجونين سياسيين كثيري العدد لاعتقالهم هنا، وأنه لا يوجد مكان لهم وأنا أطالب بتعليمات تعطى لبوليس الإسكندرية والقنال والمديريات بأن يكفوا عن إرسال مثل هؤلاء المسجونين وإلا فاعملوا على بناء سجن آخر كسجن طرة»[٤].

---

(١) الحكومة المصرية، التماسات محفوظة، ٣٠ يونيو ١٩١٦.

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٤، ١٣، ١٦، ١٩ سبتمبر ١٩١٥، ص ص ١٢٥٤، ١٢٥٧، ١٢٦٤.

(٣) نفس المصدر، كراسة ٢٦، ٥ أكتوبر ١٩١٥، ص ص ١٣٦٥، ١٣٦٦.

(٤) Egyptian Gov Cairo City Police, No. 129, Oct. 18, 1915, p. 96.

وإزاء هذا مضي التفتيش العام للسجون في بناء سجون جديدة في المديريات، وبدأها في المنصورة لأجل هذا الغرض. وتوسعت حركة الاعتقالات، ففي ٢٠ نوفمبر ١٩١٥ قبض على أعداد كبيرة من العمال لخوضهم في المسائل السياسية، وبلغ الأمر أن دائرة البوليس في الإسكندرية ارتأت أن تقسم البوليس إلى قسمين، قسم لمراقبة الحوادث الجنائية، وقسم لمراقبة الحوادث السياسية[١].

واستُخدم التعذيب مع المتهمين الذين تكون الإدانة قد توفرت ضدهم سواء عن اعترافهم أو كتاباتهم أو ضبط ما يشير إلى ثوريتهم، وكانت الطريقة لحمل المتهمين على الإقرار بمن يكون اشترك في الجريمة معهم، هي العمل على ما يضعف الإرادة فيهم من الإكثار من سؤالهم، والإطالة في التحقيق معهم، ومضايقتهم بنقلهم من مكان إلى مكان[٢].

وكثرت شكوى المعتقلين بعد أن أثبت أنهم أبرياء، فعلى سبيل المثال لمجرد القبض على شخص وتفتيشه ولوجود بطاقة زيادة في جيبه باسم شخص آخر، فالبوليس على الفور يستقصى عن الأخير ويعتقله ويبقى في السجن إلى مالا نهاية، رغم أن المتهم الأول الذي كان يحمل البطاقة قد أفرج عنه، ورغم أن الأخير كان يكثر من شكواه ويرسل مظالمه إلى السلطان ومن يهمهم الأمر يبين فيها أنه العائل الوحيد لأسرته[٣]، إلا أنه يبقى في السجن دون أن يسمع إليه أحد.

وساءت حالة المعتقلين في السجون بانتشار الأمراض بينهم وإهمال معالجتهم، وعذبوا بوضعهم في خيام على البلاط، يقول سعد زغلول بصدد هذا: «أمس حضرت عندي حرم باجور بك وأخبرتني بأن أخاها المسجون بمرض حمي الملاريا أبوا أن ينقلوه إلى أحد المستشفيات، أو أن يمكنوا أخاه الحكيم الدكتور صالح من مداواته، وقد أخبرني أحد الحكماء بأن بين المسجونين من يدعى الشوربجي الأفوكاتو بطنطا، كان عنده مرض، وكان يعالج منه ثم دخل السجن فأوقف العلاج»[٤].

---

(١) Ibid. Nov. 20. 1915. p. 239، الأهرام ٢٩ ديسمبر ١٩١٥، La Bourse Egyptienne. 10 Août. 1916 .

(٢) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٤، ٢٧ سبتمبر ١٩١٥، ص ١٣٥٨.

(٣) الديوان العالي السلطاني، المحفوظات العربية للوارد الرسمي وغير الرسمي، ٢٤ يوليو سنة ١٩١٦.

(٤) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٤، ١١ سبتمبر ١٩١٥، ص ص ١٢٤٦، ١٢٤٧.

بالإضافة إلى فرض الرقابة الصارمة على المعتقلين داخل السجون، فقد كتب محمود طاهر العربي بالمعتقل أثناء الحرب يصف الحالة: «في ليلة الأربعاء ٣٠ إبريل ١٩١٨ فتحت الأوضة فجأة الساعة العاشرة مساء، وأخذني ثلاثة من السجانين الأشداء وألقوني في زنزانة في عنبر التأديب بغير فرش ولا غطاء وطوال الليلة وأنا راقد على الأسفلت، وفي صباح اليوم الثاني حضر إلى السجن سعادة وكيل التفتيش ومعه كاتب خاص واستدعاني، وفتح محضرا اتهمني بأني وضابطا تركيا أسيرا وثالثا من طلبة الأزهر نحرض المسجونين على بغض الإنجليز، وأن الأزهري يتنبأ للمسجونين بأن ألمانيا ستكون الغالبة، وأنه في ذلك تحريض على قلب نظام السجن، وتسميم لعقول البسطاء من المجرمين الحشاشين الذين هم كالبارود لا ينقصه إلا النار لينفجر، قلت لا حول ولا قوة إلا بالله، واستمر العقاب خمسا وعشرين يوما في عنبر التأديب لم أر فيها وجه الشمس ولم أحرك قدمي خارج الزنزانة»[1]. من هذا نرى أن الرقابة شُدِّدت داخل السجن حتى لا يقوم السجناء بثورة ضد الظلم.

وفقد الإنجليز الثقة في المقربين إليهم من المصريين أمثال سعد زغلول ـ كان على صلة برجال الحماية، وخاصة مكماهون، وسعى لتولي الوزارة، وهو في الوقت نفسه على علاقة طيبة سواء بالسلطان حسين أو فؤاد ـ خاصة بعد أن وقعت العين عليه في بداية الحرب، عندما أرسل إليه الخديو عباس برقية بمناسبة وفاة حماه مصطفى فهمي، فأثيرت ضجة حولها، فآخرها يترجم بـ «وإنك لمحتاج في مثل هذه الأوقات العصيبة إلى حفظ كل همتك لتخدم بها أميرك وبلادك زمنا طويلا»[2].

ونشرت هذه البرقية في الصحف فكانت موضعا للتعليق، فالعامة يذهبون إلى أن هذا اعتراف بفضل سعد زغلول ورضاء عنه وتشجيع لخطته، أما الخاصة فيذهبون مذاهب ويختلفون في تعليقهم. ففي رأى البعض أن الخديو ممنوع من الحضور إلى بلاده، وأنه في ضيق، ولذلك يريد من سعد أن يستمر في خطته ضد الحكومة لينتقم بذلك لنفسه، ورأى آخرون أن الخديو أخذ تحت جناحه ضرب المعارضة التي كان سعد زعيمها في دور انعقاد الجمعية التشريعية. وتضايق شيتهام من هذه

---

(١) محمود طاهر العربي، المصدر السابق، ص ص ٣٢١، ٣٢٢.

(٢) فخري عبد النور، المصدر السابق، الفصل الأول، ص٨.

البرقية واعتبرها ليس فقط تشجيعا على معارضة السياسة الحالية، ولكنها تحرض عليها[1].

وكثيرا ما اتهم كتشنر سعد زغلول بأن له ميولا ألمانية، ويستدل على ذلك بأنه زار ألمانيا عدة مرات لدرجة أنه أحضر معه وصيفة ألمانية - كان في ذلك الوقت الحاكم بأمره في إنجلترا ولا يبت في مصر أمرا إلا برأيه واستئذانه - وعدّه خطرا وعدوا مستترا لبريطانيا ومتآمرا ضد الاحتلال، وصدرت منه الأوامر بتعقبه في القاهرة ومسجد وصيف والإسكندرية، وكلما اقترحت وكالة الحماية بالقاهرة تعيينه وزيرا، ويوافق نائب الملك والسلطان، يرفض كتشنر.

كان سعد زغلول حريصا طول فترة الحرب على حسن هذه العلاقة لخوفه من الاعتقال أو النفي كما حدث مع أعيان البلاد، فأكثر من الزيارات للمسئولين والاجتماعات بهم لينفي عن نفسه أي شبهة أو تهمة أو شك، لكن هذا لم يمنع أنه كان ساخطا على تصرفات السلطة والوزراء والأوضاع الموجودة في مصر، فقد عاش في مشكلة طلبة الحقوق وطلب التخفيف عنهم، وكان على صلة بكل من أمين الرافعي وطلب التخفيف عنه، وبأعضاء الجمعية التشريعية أمثال عبد اللطيف المكباتي الذي توسط له لدى رشدي، وكذلك رجاه في على فهمي وصالح صقر وإسماعيل صبري وبعض طلبة المهندسخانة. وكان حسين رشدي بدوره يُبلغ السلطان طلبات سعد زغلول، فامتعض منها، وعندما التقى به لم يقتنع بمبررات شفاعته[2]. من هذا نرى أن سعد زغلول استطاع أن يضرب عصفورين بحجر واحد، فيظهر أمام الوطنيين أنه معهم ويتوسط للإفراج عنهم، في الوقت الذي يوطد علاقاته مع المسئولين لينال وظيفة وزير أو حتى محافظ، إذ يقول: «ومن ضمن ما قلته لهنس - مستشار الداخلية - أن أتعين محافظا للإسكندرية، وأتعهد ألا أفعل شيئا سوى مباشرة أمور زراعتي، فقال ومن يضمن أن تفي بذلك العهد»[3].

وحدث أن سمع سعد زغلول أن السلطان حسين يطلق عليه اسم «شيخ العصبة»

---

(١) St. Antony's Papers, op. cit., p. 142.

(١) سعد زغلول، المصدر السابق، كراسة ٢٦، ٢٥ سبتمبر ١٩١٥، ص ١٣٥١.

(٢) نفس المصدر، كراسة ٢٨، ٢٦ ديسمبر ١٩١٧، ص ١٥١٩.

فانزعج لهذه التسمية واحتج كيف يطلق عليه السلطان هذا اللقب، وخشي أن يبلغ ذلك الإنجليز فيذكر: «عدت الآن من زيارة السلطان في عابدين حيث جلست بحضرته من الساعة الثانية إلى الساعة الثالثة والنصف، وقد دار الكلام في موضوعات شتى، أهمها أنه اعتذر عن تسميتي بشيخ العصبة بأن هذه التسمية مزح ومباسطة»(١).

ورغم ذلك فقد كانت العين عليه، وفجأة تلقي مدير الأمن العام بلاغا بأن سعد زغلول يدبر مؤامرة لقتل حسين رشدي يقول هو بصددهذه التهمة: «علمت من بعض الصحف أن رشدي حضر أمس إلى العاصمة، فأردت الاستفهام منه عما فعل مع السلطان في خصوص ما وعد به من تلطيف خاطره، فتكلمت معه بالتليفون رغبة في مقابلته، فقال إنه سيحضر عندي ما بين الساعة الثالثة والرابعة وأن أنتظره في هذا الميدان، ثم قال إنه كان يريد أن يتكلم معي لأن بلاغا ورد إليه بأني أتآمر على قتله مع آخرين»(٢).

وهذه التهمة لم تثبت عليه، لكن وضعه في إطار الاتهام والشبهات والبلاغات، أقلقه للغاية، وما كاد يسعى في النفي عن اتهام حتى يفاجأ باتهام آخر.

وبدأ السلطان يتوجس خيفة منه، في الوقت الذي حضر للسلطان محمود أبو النصر نقيب المحامين، وبلغه بأن سعدا يسعى ليل نهار في تخليص رجال الحزب الوطني ليحل محل عبد العزيز جاويش ومحمد فريد، وأنه يتوسط في الإفراج عنهم بعد أن اعتقلتهم الحكومة في حوادث الاعتداء الأخيرة، وأن السبب في ذلك أنه يمهد بهذه الوسائط لهؤلاء الشبان ليتولى زعامة الثورة ضد السلطان وضد إنجلترا، وأنه ينشر بين الشبان روح السخط والانقضاض على الإنجليز. وما كاد السلطان يعلم بهذه المعلومات حتى أبلغها إلى رئيس الوزراء ونائب الملك والقائد العام للجيوش البريطانية، وأراد نفيه لمالطة.

ولما سمع سعد ذلك أراد أن يقابل السلطان ليزيل من ذهنه هذا الاتهام ويثبت تبرئة نفسه «توجهت إلى الإسكندرية لمقابلة السلطان إحباطا لعمل أولئك، فذهبت

---

(٣) نفس المصدر، ٢٥، ٢٠ إبريل ١٩١٥، ص ١٣٤٢.

(٤) نفس المصدر، ٢٦، ٧ أكتوبر ١٩١٥، ص ١٣٦٦.

إلى سراى رأس التين وطلبت المقابلة فلم أحظ بها، وفهمت من جواب التشريفاتي أن في الأمر شيئا فعدت إلى مصر، وفي النفس أثر من هذا، ورجوت محمود فخري الأمين الأول أن يطلب تحديد جلسة ويعلنني بها عند التفضل بها، ولكنه إلى اليوم ـ ١٦ سبتمبر ١٩١٥ ـ لم يعلمني بشيء وقد كان رشدي باشا قد حضر عندي يوم الخميس الماضي فحكيت له فقال إني سأجتهد مع عدلي في أن يكون لك جلسة، فلم أقل له شيئا بل سكت سكوت المرتاح لهذا المسعى، ولكي يخفف عني قال دولته إن السلطان سريع الانفعال، ولكنه طيب القلب، ولكنه مشمئز، قلت وما علة الاشمئزاز؟ وما السبب في هذا الخفض بعد الرفع؟ على أنه إن كان ذنبي لديه أني تكلمت معك في بعض المعتقلين، فلست إلا صديقي أناجيك كما أناجي نفسي، وإذا نبهتك إلى أمر ولم تر فيه رأيا تركت الأمر وعدلت، وقد أخذت أفكر في الأمر طويلا، وكنت بين السكوت التام عن كل سعى للاستعطاف والاسترضاء والسعى فيه بحسن الأول، وأنه يصعب على أن أعتذر من غير ذنب، وأن أهين النفس وأذلها طمعا في رضاء لا أقدر على استدامته، ولا أستطيع التمتع بدوام نعمته، لأن ذلك يتطلب مني تجنب أمور أجهلها ومباشرة أمور لا أعلمها ولو علمتها ربما لا أتقنها، ثم إني آنست من نفسي ضعفا عن الجهاد والعراك وقناعة عن الجاه العريض والمنصب الرفيع».

ويتابع «إننا في زمن فتنة وحرب ويجب على العاقل فيه أن يتقي شره بكل وسيلة لا ضرر منها بالغير، ومن جهة أخرى فإن عظمة السلطان سريع الرضاء وغيظه كالبرق اللامع، قد يلومني لائم بأني لم أعدل عن الشفاعة في بعض المعتقلين بعد حادثة المكباتي مع أنها كانت درسا عظيما ينبغي الاعتبار به والارتداع عن مثل السعي الذي أوجبه، ولكن لا يمكنني أن أسكت عن نصرة الحق والأخذ بيد الضعيف، ولو كان لي عدوا خصوصا إذا التجأ إلى في الدفاع عنه، وإني أرى من نعمة الله علىّ أن يلتجئ إلىّ الأعداء في الشدائد لأنقذهم منها، ويكون أكبر سروري أن ينجيهم الله على يدي، كما وقع لي مع الكثيرين ولهذا لا يمكنني بأي حال أن أوافق على ظلم يصدر من الحكومة خطأ أو عمدا مهما كان بيني وبين رجالها من الصداقة والمودة، نعم إني لاقيت من جراء ذلك صعوبات جمة، وحرمت كثيرا من المنافع، ولكن نفسي لا يصفو لها عين مع الباطل ولا تخلص لها لذة في غير الحق».

ويواصل «فإذا كان السبب في غضب عظمة السلطان على أني تشفعت في بعض من حبسوا لاعتقادي ببراءتهم أو لأن أهلهم استغاثوا بي، فلا ينبغي لي أن أطمع في رضائه، لأني فعلت ذلك وأفعله ولا يمكنني الإقلاع عنه ما دام فعله ممكنا والنفع منه متوهما، وفضلا عما في طبيعتي من الفتور عن الباطل والتآذي عن الظلم، فإني قد عاهدت أمتي أيام الانتخابات أن أكون مدافعا عنها، ساعيا في رفعة شأنها ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وقلت في الجمعية التشريعية دائما أنا رجل وضعت فكري وبياني تحت تصرف أمتي، فلا يمكنني أن أخالف هذا العهد أبدا سواء رضيت الحكومة عني أو غضبت، لقد عقدت النية على اعتزال السراي إذا لم يفد مسعى رشدي الذي وعدني به من تلقاء نفسه في القريب العاجل لا انتقاما من عظمته، لأنه أكبر من أن يتأثر بهذا، وأنا أضعف من أن أحاول، ولكن لأربأ بنفسي عن الذلة والانكسار وأرتفع بها عن أن تنال ارتفاعا بانخفاض، صحيح أن في ذلك ما يشمت الأعداء، ويؤذي بعض الأقارب في مصالحهم، ولكن لا يصح أن أكيد الأعداء بخفض جناح الذل، وأن أنفع أقاربي بضعة النفس والحط من قدري».

ويستمر «إني أرى في التقرب بعد ذلك الإبعاد خفضا من شأن الأمة التي أنا أمثلها بصفة كوني وكيل الجمعية التشريعية، وقد يكون من وراء هذا الاعتزال الاعتقال، لأنه أصبح سهلا لا يطلب له سبب إلا إرادة ولي الأمر، فاللهم إن السجن أحب إلى من الاستخفاف بأمتي وعدم الاحتفاظ بكرامتي، وقد عرفت من عدلي أن سبب غضب السلطان مني لا بد وأن يكون أمرا آخر غير الرجا في مسألة المكباتي، قلت لا أعلم شيئا غيره، قال إنه سمع من أحد أصدقائك في الجمعية التشريعية أنه يريد انعقادها حتى يسأل الحكومة عن سياستها، فربما توهم أنك تقاسم صاحب هذا الرأي رأيه، فقلت إن هذه فكرة لم تدر بخلدي وليس في موضوع هذه المسألة من خصائص الجمعية، وعلى فرض أن يكون هذا الرأي رأيي فليس فيه ما يغضب السلطان»[1].

ورغم هذه التصريحات الثورية التي تنم عن استعداده لقيادة الحركة الوطنية فإنه عقب تصريحه بها، ذهب والتقى بالسلطان وعالج الموقف، ووضح له أن الأمر ليس

---

(١) نفس المصدر، كراسة ٢٦، ٢٥ سبتمبر ١٩١٥، ص ص ١٣٥٣ - ١٣٥٧، ١٣٦٠، ١٣٦١.

بهذه الدرجة من الأهمية، وأن الرواية التي تقول بسعيه للشبان ليخلف فريد وجاويش لا أساس لها من الصحة.

وبذلك نجا في هذه المرة أيضا من تلك التهمة، فلم يعتقل ولم ينف إلى مالطة كما كان متوقعا، لكنه روقب مراقبة شديدة حتى نهاية الحرب إلى أن خول إليه أن يتصدر الجبهة الثورية، ويقود الحركة الوطنية ويصبح زعيم الشعب.

ومضى الشعب في طريق الانتقام بأي شيء يمكن أن يضايق الإنجليز ورجال الحكومة، فكثرت حوادث الاعتداء على السكك الحديدية، وذلك بفك القضبان وإزالة الفلنكات، وبوضع أحجار ضخمة على القضبان، والهجوم على القطارات، والاستحواذ على البضائع، فمثلا حدث عند مركز أبي قرقاص أن قطعت السكك الحديدية وكسرت القضبان لمسافة أربعة وعشرين مترا(١). وفي ٤ مايو ١٩١٥ ضبط أحد الأهالي ويدعى عبد الرحمن المنشاوي وشركاء له، ومعه مفاتيح السكة الحديد وهم يفكون القضبان(٢). كذلك قبض على رجلين كانا يفسدان الخط الحديدي بالدلتا(٣). واستمرت مسألة إطلاق النيران على القطارات أثناء سيرها بين محطة وأخرى، وذلك رغم التحركات الشديدة الداخلية التي أصدرت الأوامر لكل العمد بمراقبة وحماية الطرق الحديدية والجسور والكباري حتى لا تمتد إليها يد الغضب(٤). وقد عبرت هذه الأعمال عن سخط الأهالي على الإنجليز، إذ كانت القطارات تنقل الجنود بين أنحاء مصر.

وردد الناس الكلمات في الشوارع بعد فشل الرصاص والقنابل والخناجر، فأثرت في النفوس تأثيرا عميقا.. «يا ونجت يا ونجت.. بلادنا خربت.. نهبتم قمحنا.. نهبتم مواشينا.. نهبتم جمالنا.. أخذتم أولادنا.. لم تتركوا لنا إلا أجسامنا.. اتركونا وشأننا» كانت على كل لسان يتغنى بها التلاميذ والموظفون والفلاحون، وبالرغم من أنها لم تنشر في صحيفة، ولم تطبع على إسطوانة، إنها عبرت عن مأساة شعب يعيش في كبت وظلام مقيد بالسلاسل والأغلال، حياته موحشة في ظل

---

(١) La Bourse Egyptienne, 3 Juillet, 1915.

(٢) المؤيد، ١٠، ٢٦ يوليو ١٩١٥.

(٣) Weigall, A History of Events in Egypt from 1798 to 1914, p. 278.

(٤) The Egyptian Gazette, Nov. 7, 1917.

الأحكام العرفية ومن تلك الإجراءات والقرارات الظالمة المجحفة التي تتلخص في نهب كل شيء والاستيلاء بالقوة على كل ما تمتد إليه يد السلطة لصالح جيوش الإمبراطورية[١].

وراح الشعور بالثورة يتأجج بين الصدور مع سطو الإنجليز على الرجال والأموال والمحصولات والدواب وسوء الأوضاع الاقتصادية وانهيار الحالة الاجتماعية، وكان لموقف الحلفاء السيئ أمام الدردنيل عاجزين عن لقاء أعدائهم الذين والوا انتصاراتهم أثر في الضغط على مصر، فإن هذا الأمر جعل الإنجليز في حيرة شديدة، وعلى درجة كبيرة من الخوف ليقينهم بنفسية وبشعور الشعب المصري إذا انتصر الألمان والأتراك، فنكلوا بالمصريين وازدادوا في القبض عليهم بسبب وبدون سبب رغم سوء حالة المعتقلين، وتلك الشكايات المتعددة التي كان يرسلها أهاليهم والتي ضرب بها عرض الحائط، كما جرى اعتقال أعداد كبيرة من قبائل أولاد على لخوفهم من الانضمام لأعداء إنجلترا، ورغم ظهور براءة البعض، فإن السلطة أبقت عليهم[٢].

وأعطيت الأوامر من قائد بوليس مصر بالقاهرة لجميع أقسام البوليس في العاصمة بأن يقبضوا على الأشخاص العاطلين، وذلك خوفا من أن تفرغهم يتيح لهم فرصة العمل ضد الحكومة والإنجليز، ومع ذلك فقد تسلم إسماعيل سري وزير الأشغال العامة خطابا من مجهول يهدده فيه بالموت لقبوله العمل مع الإنجليز[٣].

وكان المعتقلون أصحاب وطنية جارفة، فكثيرا ما كانوا يهتفون أثناء ترحيلهم بهتافات «فلتحى مصر حرة» يقولها أحدهم ثم يرد عليه زملاؤه ثلاث مرات بأعلى صوتهم، وقد كثر الحراس البريطانيون حولهم وأقفلت القطارات التي ترحلهم حتى لا يعطوهم فرصة الهرب من النوافذ أو الأبواب[٤].

وأصدرت السلطة قانون منع حمل السلاح[٥]، معتقدة أنها تكسر شوكة الانتقام،

---

(١) Young, op. cit., pp. 227, 228.

(٢) الحكومات المصرية، التماسات محفوظة، ٦، ٢٠، ٣٠ يونيو ١٩١٦.

(٣) La Réforme, 7 Juillet 1916, La Verité, 28 Mai, 1917.

(٤) Egyptian Gov. Cairo City Police, No. 105, October, 1, 1916, p. 446.

(٥) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 21 Mai 1917.

وحظر حمله وإحرازه بدون ترخيص، واستبيح حق تفتيش البيوت ومصادرته إذا وجد، وغير الحكم العرفي من القانون المصري بشأن ذلك حيث أوجد عقوبة الإعدام بدلا من الحبس لمدة أشهر. وعاني الفلاحون من هذا الأمر، وأصبحوا عرضة لتآمر العمد لعلاقات شخصية، ومضت سياسة التعذيب والقسوة من أجل نزع السلاح.

وبذلك أرادت إنجلترا تكميم الأفواه وشل الحركة لكل من سولت له نفسه مقاومة النظام القائم، لكنها لم تستطع فاستمرت مناوأة الحكم، ففي ١٧ أكتوبر ١٩١٨ حدثت مظاهرة بالإسكندرية ثائرة على الأوضاع، إذ «اجتمع لفيف من العامة حاملين علما، وساروا من جهة مسجد أبي العباس إلى ميدان محمد علي وحولهم جماعة يصيحون، فشتتهم البوليس في ميدان محمد علي، ولكنهم اجتمعوا ثانيا وذهبوا إلى الميدان وهو شارع تجاري مزدحم، فهاج الشارع كله واشتبك البوليس معهم، وقبض على زعماء الثائرين، وأودعوا بالسجن تحت قانون منع التجمهر»[١].

وأعلنت الهدنة وانتهت الحرب لتضع حدا للظروف الصعبة التي مرت بها البلاد، وبدأ أبناء مصر يضعون النقاط على الحروف، وبعد أن طفح بهم الكيل تتفجر ثورة ١٩١٩، ويسجل التاريخ أن المصريين شاركوا فيها بكل قواهم وإمكاناتهم بعد الأنين والعذاب الذي قاسوه طوال فترة الحرب.

الحركة الوطنية خارج مصر

لقد استطاع محمد فريد أن يقوم بمجهوداته إذ كان على يقين من أنه إذا تعاون كل من الأتراك والخديو السابق والطلبة المصريين المعتنقين لمبادئ الحزب الوطني، والمصريين الذين نفتهم السلطة العسكرية البريطانيـة من مصـر، بالإضافة إلى مساعدة الألمان الذين كانوا على ثقة كبيرة من انتصارهم، يمكن لمصر أن تجبر إنجلترا على التخلي عنها. لقد كان فريد عدوا لإنجلترا، ولهذا فهو يرحب بكل دولة تحاربها.

وفي ٢٢ أغسطس ١٩١٤ رأى أنه أصبح لزاما عليه أن يبدأ برنامجه الكفاحي، فأراد أن يتقرب من عباس ويُحسن العلاقة معه، فكتب إليه لانتهاز فرصة قيام الحرب،

---

(١) الإكسبريس، ١٩ أكتوبر ١٩١٨.

والعمل على تخليص مصر من أيدي الإنجليز، ومنحها الدستور، وأن ذلك لن يتأتى إلا بمجهودات الحزب الوطني داخل مصر وخارجها[1]. وبدأ فريد يبرهن على أنه مستعد للتحالف حتى مع الشيطان من أجل مصر، وانتقل على الفور إلى الآستانة مقر وجود عباس الذي راح يفكر هو الآخر في مدى الاستفادة التي ستعود عليه من انضمامه إلى زعيم الحزب الوطني، وخاصة بعد أن ساءت العلاقة بينه وبين رجال الدولة العثمانية.

وأُعدت الخطة، واشتملت على شقين: الأول يتمثل في جملة عثمانية على مصر، يشترك فيها عدد من الطلبة المصريين الذين حضروا خصيصا من لندن لهذا الغرض[2]. وأراد عباس أن يكون قائد الحملة ليعود بهذا الجيش الفاتح إلى عرش مصر، وأراد الأتراك أن يكون القائد جنرالا تركيا، وأراد فريد أن يهزم الإنجليز على أيدي هذه الحملة.

أما الثاني فهو إشعال الثورة داخل مصر في الوقت المحدد وتعددت الاجتماعات بين أعضاء الحزب الوطني وعباس ورجاله، وأُعد المنشور الذي وقعه الخديو السابق ليوزع على المصريين، وتقرر تعيين مصطفى ماهر قائمقام لعباس لحين عودته وعزل حسين رشدي.

وشُرع في تنظيم المخابرات مع مصر، واشترك أوبنهايم الألماني فيها الذي رأى اختيار مندوبين في روما ونابولي وأثينا لجمع المعلومات عن أحوال مصر، وتشكيل قلمين للمخابرة في نابولي وبيروت وطرابلس للاتصال بمصر وإعدادها للثورة في الوقت المحدد، وأن يكون للإسكندرية والآستانة وڤينا شفرة للمخابرات، واتفق أعضاء الحزب الوطني على أن يكون عبد اللطيف المكباتي مندوب الإسكندرية، وطرقت جميع الوسائل التي تقضي بتوصيل الرسائل إلى مصر، ولكن انتهى الأمر بفشل المشروع، حيث لم يكن عباس راضيا عنه فهو لم يأمن جانب الأتراك أبدا[3]، وانتهى به الأمر بأن غادر الآستانة إلى ڤينا في ١٥ ديسمبر ١٩١٤، أي قبل أن تعزله إنجلترا.

---

(١) محمد فريد، المصدر السابق، الكراسة الثالثة، ٢٤ نوفمبر ١٩١٤، ص ٨٤.

(٢) نفس المصدر، ص ١٠٢.

(٣) أحمد شفيق، مذكراتي...، ص ص ٥٣ ـ ٥٧.

ومضى أعضاء الحزب الوطني يعملون، فأكثروا من الاجتماعات مع رجال الدولة العثمانية، ولكنهم أيقنوا أن الأتراك لم تكن نيتهم خالصة في جعل مصر للمصريين، كما تخوف فريد من أعمال جمال باشا في الشام إذ يقول «كل هذه الأعمال تنفر المصريين من الأتراك، وتجعلنا نخشى أن يكون نصيبنا الشنق لو دخل جمال باشا مصر»[١].

وقرر فريد وحزبه كتابة إنذار إلى عباس يطالبونه بضرورة العودة إلى الآستانة لاستكمال البرنامج الذي بدءوه، والسعي لتخليص مصر مما هي عليه، ومما شجعهم على ذلك وصول الأخبار المتتالية من مصر التي تفيد بإمكانية تحقيق الآمال التي تطلع إليها الحزب الوطني[٢].

وسعى فريد لإرسال الأسلحة والذخائر للمصريين، ولكن مخابرات إنجلترا وحلفائها كانت تعرف دقائق ما يفعله المصريون في الخارج. ومرة أخرى وبعد فشل الحملة العثمانية الثانية حاول فريد مع الأتراك من أجل مصر، ولكن بدون نتيجة[٣].

وضاع ما يتمناه فريد وحزبه من مساعدة الدولة العثمانية لهم أو حتى عون الخديو. لقد أثبتت الأحداث أن كليهما يسعى لمصلحته الخاصة، وكانت إمكانات الحركة الوطنية خارج مصر ضعيفة وعاجزة عن القيام بمفردها بترجمة عملية لثوريتها.

وخارج الآستانة كان فريد يحضر المؤتمرات ويحاول أن يرفع اسم مصر فيها مثلما حدث في «مؤتمر الأجناس» بلوزان في يونيو ١٩١٥ حيث خطب فيه، كما قدم على الشمسي تقريرا مطولا بشأن المسألة المصرية[٤].

ونشر رجال الحزب الوطني الدعاية المعادية للإنجليز في أوربا، وخاطبوا إنجلترا، فيرسل محمد فهمي رئيس اللجنة الدائمة للشباب المصري في أوربا خطابا مفتوحا

---

(١) محمد فريد، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(٢) نفس المصدر، الكراسة التاسعة، ص ٢٥٧.

(٣) نفس المصدر، الكراسة الرابعة، ص ١٢٦، الكراسة التاسعة، ص ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٤) نفس المصدر، الكراسة السابعة، ص ٢١٢.

إلى رئيس وزرائها، يطالب فيه بإعطاء مصر حقها، وفي ١١ ديسمبر ١٩١٥ اجتمع الطلبة المصريون في چنيف وحضر بعضهم من لوزان وبرن وتناقشوا في المسألة المصرية، وقرروا إنشاء صحيفة أسبوعية لتهيئة الرأي العام الأوربي واستمالته نحو مصر. وعلى أرض ألمانيا نظم الطلبة الذين يتلقون تعليمهم فيها لجنة وطنية، أعلنت احتجاجها على تصرفات إنجلترا في مصر(١).

أما عن نشاط جمعية الشبيبة المصرية بچنيف، فقد عقدت اجتماعا في ١٤ سبتمبر ١٩١٤ بمناسبة ذكرى مرور اثنين وثلاثين عاما على دخول الإنجليز القاهرة، ندّدت فيه بالاحتلال، وأرسلت برقية إلى رئيس وزراء إنجلترا، تطالبه بتحقيق وعود الحكومة الإنجليزية التي كررتها برد الحرية لمصر(٢).

وبذلك يمكن القول إن الحركة الوطنية لم تكن منحصرة داخل مصر، واكتفت بتلك المواجهة القوية التي حاربت بها الإنجليز، وإنما أيضا خارج الحدود المصرية، ارتفعت الأصوات وعلت الصيحات من أجل تحرير مصر.

---

(١) محمد فريد، المصدر السابق، الكراسة السادسة، ص ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢) الوطن، ٧ أكتوبر ١٩١٤.

ختـــام

وضح من كل ما تقدم أن مصر في الحرب العالمية الأولى تعرضت لظروف صبغتها بصبغة خاصة أثرت في تاريخها، فبإعلان الحرب ودخول إنجلترا فيها كان عليها أن توجه سياستها وفقا لمصالحها على الأرض المصرية، فسيطرت عليها، وأصبحت كل الإجراءات التي اتخذتها مصر بناء على رغبة الدولة المحتلة، فأدخلتها الحرب بجانبها دون مقابل، وأصبح قائد الجيوش البريطانية له السلطة المطلقة على مصر والمصريين، فأصدر قانون التجمهر، وأعلن الأحكام العرفية، وفرض الرقابة على الصحافة. ورأت إنجلترا أن الفرصة التي تنتهزها قد حانت بتغيير وضع مصر السياسي الذي أقرته معاهدة لندن وفرمانات السلطان العثماني، فأنهت السيادة العثمانية نهائيا، وأعلنت حمايتها عليها من غير سند قانوني، وعزلت الخديو عباس حلمي الثاني الذي كانت لا ترتاح إليه، وعينت السلطان حسين كامل بدلا منه، فكان أول حاكم لمصر في ظل الحماية، وتبعه أحمد فؤاد في المنصب. وعانت مصر في عهدهما أشد المعاناة، وتحكم المندوب السامي البريطاني فيها، خاصة بعد أن ظهرت أهميتها الحربية.

وانتهت الحرب ورددت الشعوب المغلوبة على أمرها مبادئ ولسون الأربعة عشر المتعلقة بحق الأمم في تقرير مصيرها، والتي أيدتها إنجلترا وفرنسا في تصريحهما المشترك، وأحست مصر أن الوقت قد حان لتنال ما تريد ولتكافأ عما قدمته لإنجلترا وحلفائها طوال فترة الحرب، وخرجت فكرة تأليف الوفد لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح أو على الأقل للتفاهم مع لندن في مستقبل مصر، ولكن جاء

الاعتراف الدولي بالحماية البريطانية على مصر ليحطم الأمل في الحصول على العدالة.

وغيرت الحرب مجرى الحياة الاقتصادية في مصر، فاستُصدر النقد الورقي ـ بعد أن انخفضت قيمة الذهب وقل استيراده ـ وازدادت كميته تبعا للظروف التي مرت بها البلاد. فالجيوش البريطانية مرابطة، وسعر القطن غير ثابت، فانخفضت قيمته ونشأ التضخم المالي، كما أصبح إصدار هذا النقد مضمونا بأذونات الخزينة البريطانية، وبذلك انتمت العملة المصرية إلى الإسترليني، وظهر العجز في مجالات متعددة.

وامتنعت البنوك عن التسليف على القطن، وأغلقت بورصة مينا البصل، وتوالت الحجوزات على الأهالي وانتُزعت ملكياتهم لتُحصل ضرائب الحكومة، التي خفضت المساحة المنزرعة قطنا وأحلت الحبوب محلها لتموين القوات البريطانية، وما لبث أن احتكرت إنجلترا محصول القطن، وحددت سعره بنصف السعر المتداول. وبالنسبة للإنتاج الحيواني فتعرضت مصر لأزمته لانقطاع الوارد ولتموين القوات العسكرية، وللأمراض التي هاجمته.

وفيما يختص بالصناعة، فقد توقفت الواردات في حين أن مصر كانت في احتياج إلى الغذاء والكساء، فتهيأت الظروف للرأسمالية المصرية، وشكلت لجنة التجارة والصناعة، ونهضت بعض الصناعات.

أما التجارة، فالداخلية ارتفعت أسعارها لعدم الاستيراد من الخارج ولسد الاحتياجات العسكرية، ولعب التجار دورا في هذا المجال ومعظمهم أجانب، وبالرغم من التسعيرة التي وضعتها الحكومة فإنه لم يُعمل بها، وكان لذلك انعكاساته على الشعب.

وعن التجارة الخارجية، فقد عاقت الحرب في بادئ الأمر ورود السلع المستوردة، كما أوقفت الحكومة حركة التصدير وخاصة المواد الغذائية، ومنعت مصر من التعامل مع أعداء إنجلترا، وكان لهذا أثره على اقتصادها، وسرعان ما سمحت الحكومة بالتصدير، فارتبكت السوق التجارية.

وأثرت الأوضاع السياسية والاقتصادية على المجتمع، وتفاوت الأمر بين

الطبقات، فهناك من استفاد من الحرب وكانوا قلة معظمها من الأجانب، أما السواد الأعظم من المصريين، فقد قاسى الأمرين وبخاصة المثقفون والعمال والفلاحون، واتسم المجتمع المصري في هذه الفترة بأمراض اجتماعية أثرت فيه.

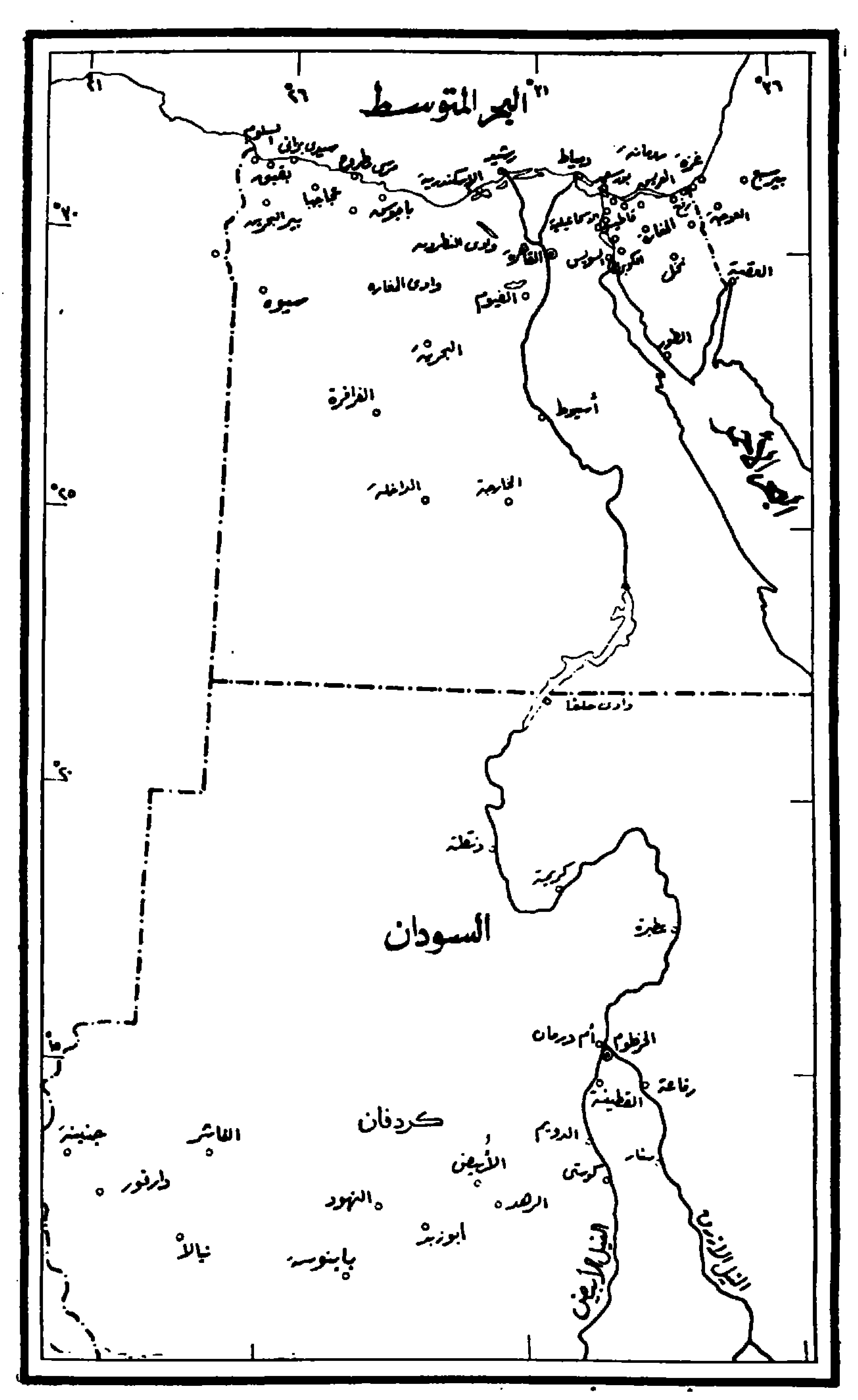
وبالنسبة للتعليم، فقد كان لإنجلترا موقف تجاهه، فعملت على التغيير من وضعه رغبة منها في شغل المصريين عن السياسة، لكن ذلك لم يشفع لها عندهم. وأقام الإنجليز المذابح للصحافة التي تصل إلى القلب وتغذى الروح، فأوقفت الأقلام المناهضة لها، وتحكمت في كل كلمة تكتب فيها، وبالرغم من ذلك، فإن هناك من تحايل وصمد أمام التيار. وظهرت الاتجاهات الفكرية، فسادت النزعة الاشتراكية التي دعمتها ظروف الحرب العصيبة، وبرزت قضية تحرير المرأة، وارتفعت أصوات دعاة السفور، كذلك كان للمسرح دور فعال وإيجابي في نقد المجتمع.

وكان على مصر بعد أن أصبحت طرفا في الحرب دخول ميدانها، فعلى أرضها عسكرت الجيوش، ودارت العمليات الحربية بعد أن صارت قاعدة أساسية في الشرق الأدنى، وخرجت منها الحملات العسكرية، وكان للجيش المصري مجهوداته في رجحان كفة إنجلترا وحلفائها. وليس الجيش فقط، وإنما كذلك الرديف، وتلك الفرق التي تشكلت من العمال والجمَّالة للخدمة في الشرق وفرنسا والدردنيل. ولم تكتف السلطة الإنجليزية بذلك، بل أجبرت مصر على تلك المساعدات الاقتصادية من جمع الأموال والدواب والمحاصيل والاستيلاء على المباني والأراضي، وما ألزمت به المصالح.

وأمام ذلك جميعه، كان لا بد للحركة الوطنية أن تقاوم، ومنذ اللحظة الأولى لقيام الحرب مارست إنجلترا الرقابة الصارمة على المصريين الذين ساءهم دخول مصر الحرب، وتلك الإجراءات التعسفية التي تبعت ذلك، وبذل الإنجليز مع المسئولين من المصريين الذين ساروا في ركابهم وعلى هديهم كل ما في وسعهم للقضاء على أي نشاط تقوم به الدولة العثمانية وألمانيا، ومضت أيديهم تبطش بالمصريين وخاصة أتباع الحزب الوطني، وازدادت حركة الاعتقالات والنفي، وبالرغم من ذلك كثرت المنشورات الثورية، وأضرب طلبة الحقوق عن حضور زيارة السلطان لهم، إذ اعتبر خائنا لقبوله العمل تحت الحماية البريطانية، وحدثت المحاولة الأولى لاغتياله، ثم الثانية لكنه نجا منهما، كذلك جاءت محاولة اغتيال وزير الأوقاف الممالئ للإنجليز،

فلم يصبها النجاح. وخرجت محاولات الانتقام من الإنجليز إما بالاستيلاء على أدواتهم أو بقطع طرق مواصلاتهم أو بالاعتداء على قواتهم. كان ذلك رغبة أكيدة للتنفيس عما يجيش بصدور المصريين. ولم تقتصر الحركة الوطنية داخل مصر بل وجدت جبهة وطنية خارجها تزعمها محمد فريد، وقد حاولت قدر استطاعتها أن تقوم بدور إيجابي، لكن الظروف لم تمكنّها من تحقيق ما تصبو إليه.

وأصبحت مصر متحفزة ومستعدة، تنتظر اللقاء الثوري الذي سرعان ما التهب، وقامت ثورة ١٩١٩ التي أقر بها واعترف المعاصرون لها والمشاركون فيها، بأن ما تعرضت له مصر أثناء فترة الحرب صنع الإرهاصات التي أشعلت الثورة.



مصر والجبهات العسكرية

المصادر والمراجع

أولا ـ الوثائق غير المنشورة:

* وثائق وزارة الخارجية المصرية.

* Ministère des Affaires Etrangers, Registre Des Lettres Reçues, 1914-1918.

* وثائق وزارة الداخلية.

* Egyptian Government, (Ministy of Interior) Cairo City Police, 1914-1918.

ـ مجالس المديريات، قسم الإدارة.

ـ أوامر عمومية وتقارير عن الأمن العام.

ـ ملفات أذونات المعاشات لكبار رجال الدولة ولعمال السلطة.

ـ محفوظات إدارة المطبوعات، ١٩١٤-١٩١٨.

ـ جلسات مجلس الوزراء، ١٩١٤-١٩١٨ (Conseil des Ministres).

* وثائق وزارة الأشغال العمومية.

Ministry of Public Works, Central Office of Registration and Archives, Inspection General of Irrigation, 1914-1918.

* وثائق حرس الحدود.

ـ مصلحة أقسام الحدود، كوبيا السواحل، ١٩١٤-١٩١٨.

* ديوان معية سنية، صادر عربي، ١٩١٤-١٩١٧.

* ديوان رئيس الجمهورية، وارد، ١٩١٤-١٩١٦.

* الديوان العالي السلطاني، المحفوظات العربية للوارد الرسمي وغير الرسمي، ١٩١٥-١٩١٧.

* الحكومة المصرية، التماسات محفوظة، ١٩١٦ و ١٩١٧.

* عمليات أورط رديف الجيش المصري، ١٩١٧-١٩١٩، دفاتر وارد، جزء أول وثالث.

* وثائق وزارة المالية.

- إدارة عموم الحسابات، ١٩١٧ و ١٩١٨.
- كوبيا عموم المصلحة، ١٩١٥ و ١٩١٦.
* وثائق وزارة المعارف، قلم السجلات، ١٩١٦-١٩١٨.
* سكرتارية القناة.

Gouvernment Egyptienne, Canal Secretariat, Correspondance Reçues, 1915 - 1918.

* وزارة الحقانية، قضية اغتيال السيرلي ستاك (١٩٢٥)، محضر تحقيق النيابة مع شفيق منصور، والتقرير المقدم منه.
* أوراق خاصة بالوفديين محمود سليمان غنام وإبراهيم فرج.

ثانيا ـ الوثائق المنشورة:

* تقرير جون مكسويل عن الدفاع عن القطر المصري، نشرته لندن جازيت ونقلته الأهرام والعدل (يوليو ١٩١٦).
* تقرير عن حالة التعليم (١٩١٧-١٩٢٢).
* تقرير لجنة التجارة والصناعة، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٥.
* الكتاب الأبيض.
* القضية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٤)، تقرير اللجنة الخصوصية لمصر، الطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٥.
* عمر طوسون، مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية، ط ٣، الإسكندرية، ١٩٤٢.
* Ministère des Finances Egyptienne:
  - Récueil des Documents Relatif à la Guerre.
  - Récueil des Documents Officiels.
  - National Bank of Egypt, Assembly General (1915-1918)
  - National Bank of Egypt (1898-1948).
  - Report on The Work of The Government Analytical Laboratory Assembley Office (1913-1919).
* Ministère d' Agriculture, Rapport d' Allegation Commerciaux et Agriculture (1916 -1917).
* G. Britain, Report by her Majesty's Agent and Consul General on the Finances, Administration and Condition of Egypt and Sudan (1903-1920), Milner Report, Allenby Report.

* St. Antony's Papers, Number II, Middle Eastern Affairs, Studied by Albert Hourani, London, 1961.
* Hansard's Parliamentary Debates, Official Report: House of Commons, House of Lords.
* Foreign Office (F. O.) Documents,

وهى منشورة بصحيفة الأهرام من ٧ مارس إلى ١٠ إبريل ١٩٦٩.

* تاريخ الحرب العظمى، جـ٧، ترجمة وطبع المقتطف والمقطم.
* كوك، إدوارد، تلخيص أسباب انقطاع العلاقات الودية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية المدوَّنة بالمكاتبات الرسمية المنشورة، وزارة الخارجية البريطانية، لندن، ١٩١٥.

ثالثا ـ المذكرات والذكريات:

أ ـ المخطوطة:

(من هذه المذكرات ما قد تم نشره، لكن الدراسة اعتمدت على الأصل المخطوط):

إبراهيم الهلباوي، سعد زغلول، عبـد الرحمن فهمي، فتح الله بركات، فخري عبد النور، محمد بهى الدين بركات، محمد على علوبة، محمد فريد.

ب ـ المنشورة

ـ أحمد شفيق، مذكراتي في نصف قرن، جـ ٢، ٣، مصر، ١٩٣٦.
ـ أحمد لطفي السيد، قصة حياتي، الهلال، القاهرة ١٩٥٩.
ـ جمال باشا، مذكرات، تعريب علي أحمد شكري، ١٩٢٣.
ـ جميل جبران قودم، مذكرات معتقل (١٩١٧ ـ ١٩١٩) الإسكندرية، ١٩٥٥.
ـ سلامة موسى، تربية سلامة موسى، ط ٢، القاهرة، ١٩٥٨.
ـ عباس حلمي الثاني (صحيفة المصري من ٣١ مارس إلى ١٩ يوليو ١٩٥١).
ـ عبد العزيز فهمي، هذه حياتي، الهلال، القاهرة، ١٩٦٣.
ـ محمد أغاخان، مذكرات، ترجمة دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٩.
ـ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، جـ ١، القاهرة، ١٩٥٨.
ـ محمد شكري الكرداوي، خمسة وخمسون شهرا في مخبئى، القاهرة، ١٩٣٦.
ـ محمود طاهر العربي، اثنى عشر عاما في السجون، القاهرة، ١٩٢٤.

رابعا ـ الدوريات:

أ ـ العربية

آخر ساعة المصوَّرة، الأخبار، الإصلاح، الإكسبريس، الأفكار، الأمة، الأهالي، الأهرام، البلاغ، البيان، التجارة، الجريدة، الجنس اللطيف، الحال، الحرية، الدليل، السفور، السفير، السيف، الشباب، الشعب، العالم الإسلامي، العدل، العفاف، عكاظ، العمران، الغرفة التجارية، المصرية، فتاة الشرق، المحروسة، المستقبل، مصر، المقتطف، الهلال، وادي النيل، الوطن، الوقائع المصرية.

ب ـ الأجنبية

La Bourse Egyptienne, Bulletin Commercial, The Daily Telegraph, L'Egypte contemporaine, The Egyptian Gazette, The Egyptian Mail, The Egyptian Morning News, L'Indisponsable, Le Journal du Caire, Les Nouvelles, The Near East, La Phare d'Alexandrie, Le Progrès Egyptien, Les Pyramides, La Reforme, Revue de Deux Mondes, The Times, La Verité.

خامسا ـ المراجع:

أ ـ العربية

ـ إبراهيم عبده، جريدة الأهرام تاريخ وفن (١٨٧٥ ـ ١٩٦٤)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥١.

ـ أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الأولى، القاهرة، ١٩٢٤.

ـ أحمد محمد غنيم، أحمد أبو كف، اليهود والحركة الصهيونية في مصر (١٨٩٧ ـ ١٩٤٧)، الهلال، القاهرة، ١٩٦٩.

ـ آدم، جوليت، إنجلترا في مصر، تعريب على فهمي كامل، جـ ٢، مطبعة الدفاع الوطني، القاهرة، ١٩٢٥.

ـ أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة، القاهرة، ١٩٦٧.

ـ أمين مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٥٤.

ـ جاد لبيب، بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا، القاهرة، د. ت.

ـ جورج طنوس، سلامة حجازي، مصر، ١٩١٧.

ـ حسن قنديل، فتح دارفور (١٩١٦)، الإسكندرية، ١٩٣٧.

ـ حسين علي الرفاعي، الصناعة في مصر، القاهرة، ١٩٣٥.

- راشد البراوي، محمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في العصر الحديث، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٤٩.
- شهدي عطية، تطور الحركة الوطنية (١٨٨٢ ـ ١٩٥٦)، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٧.
- صبري أبو المجد، زكريا أحمد، القاهرة، ١٩٦٣.
- عباس محمود العقاد، سعد زغلول، القاهرة، ١٩٣٦.
- عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، جـ ١، ط ١، القاهرة، ١٩٤٦.
- علي فؤاد بك، الحملة المصرية، حماة، ١٩٢٢.
- لورنس، الثورة في الصحراء، ترجمة رشيد كرم، د. ت.
- محمد حسين هيكل، شخصيات مصرية وغربية، القاهرة، ١٩٥٤.
- محمد خيري حربي، تطور التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٥٨.
- محمد عبد العزيز عجمية، دراسات في التطور الاقتصادي، ط ١، القاهرة، ١٩٦٣.
- محمد فهمي لهيطة، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي، القاهرة، ١٩٤٥.
- محمد مندور، المسرح، القاهرة، ١٩٦٣.
- محمود أحمد الحفني، سيد درويش، القاهرة، ١٩٦٢.
- محمود بيرم التونسي، ديوان، جـ ٢، ط ١، القاهرة، ١٩٤٨.
- مليكة عريان، مركز مصر الاقتصادي، القاهرة، ١٩٢٣.
- ويفل، أرشيبالد، اللنبي في مصر، ترجمة إبراهيم الأقطن، د. ت.
- يوسف نحاس، جهود النقابات الزراعية المصرية العامة، القاهرة، ١٩٥٢.

ب ـ الأجنبية

- Allenby, E., A Brief Record of the Advance of the Egyptian Expeditionary Force, Cairo, 1919.
- Antonius, G., The Arab Awakening, Beirut, 1955.
- Arthur, G., (A) Kitchener et la Guerre 1914 - 1916, Paris, 1921.
  (B) Life of Lord Kitchener, vol. II, London, 1922.
- Badcock, G., A History of the Transports Service of the Egyptian Expeditionary Force, 1916 - 1918, London, 1925.
- Beaman, A., The Dethronement of the Khedive, London, 1929.
- Bourgeois, A., La formation de L'Egypte Modern, Paris, 1939.
- Briggs, M., Through Egypt in War-Time, 1st Published, London, 1918.
- Chafik, H., Statut Juridique International de L'Egypte, Paris, 1922.
- Chirol, V., The Egyptian Problem, 1st edition, London, 1921.

- Cromer, Earl of, Abbas II,London, 1915.
- Crouchley, A., (A) The Econonic Development of Modern Egypt, 1st Published, London, 1938.
(B) The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, Cairo, 1936.
- Dane, E., British Campaigns in the Near East 1914 - 1918, London, 1919.
- Douin, G. L' Attaque du Canal de Suez, Paris, 1922.
- Elgood, P., (A) Egypt and the Army, London, 1924.
(B) The Transit of Egypt, London, 1928.
- Fahmy, M., The Legal Principles the International Status of Egypt, London, 1928.
- Fargeon, M., Les Juifs en Egypte, Le caire, 1938.
- Galatoli, A., Egypt in Mid Passage, Cairo, 1950.
- Hallberg, Ch., The Suez Canal, New York, 1931.
- Himaya, L., La Conditton International de L'Egypte depuis 1914, Paris, 1922.
- Hurewitz, J., Diplomacy in the Near and Middle East, 2 Vols, London, 1957.
- Issawi, Ch., (A) Egypt: an Economic and Social Analysis, London, 1947.
(B) Egypt in Revolution, London, 1963.
- Kearsy, The Operations in Egypt and Palestine 1914 - June 1917, London, undated.
- Laqueur, Communism and Nationalisme in the Middle East, London, 1956.
- Lambelin, R., L'Egypte et L'Angleterre vers L'Independence de Mohamed Ali au Fouad, Paris, 1922.
- Landau, J., Parliaments and Parties in Egypt, New York, 1954.
- Lawrance, T, Seven Pillars of Wisdom. London, 1950.
- Le Groupe d'Etude d'Islam, L'Egypte Independente, Paris, 1938.
- Lloyd, G., Egypt since Cromer, 2 vols, London, 1933.
- Macmunn, G., Military Operations, Egypt and Palestine, London, 1928.
- Magnus, Ph., Kitchener, New York, 1959.
- Major R.A.M.C., with R.A.M.C. in Egypt, London, 1918.
- Manifold, An Outline of The Egyptian and Palestinian Campaigns 1914 - 1918, Eighth edition, 1932.
- Marlowe, J. Anglo - Egyptian Relations 1800 - 1953, 1st Published, London, 1954.
- Massey, W. The Desert Campaigns, London, 1918.
- O'Rourke, A., The Juristic Status of Egypt and Sudan, London, 1935.

- Roux, Ch.; L'Egypte et L'Occupation Anglaise à L'Independance Egyptien, Paris, 1929.
- Sabry, M. La Question de l'Egypte depuis Banapart Jusqu'a la Revolution de 1919, cinquieme edition, paris, 1920.
- Shah, Ikbal Aly, Fouad King of Egypt, 1st published, London, 1930.
- Storrs, R., Orientation, London, 1943.
- Symons, t. Britain and Egypt, London, 1925.
- Tonmelé, J., L'Angleterre en Méditerranée, Paris, 1952.
- Wavell, A., (A) The Palestinian Campaigns, Third edition, London, 1941.
(B) Allenby in Egypt, London, 1943.
- Weigall, E., A History of Events in Egypt from 1798 to 1914, London, 1915.
- Wingate, R., Wingate of the Sudan , Ist published, Murry, London, 1955.

عن المؤلفة

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب ـ جامعة بنها.

* حائزة على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية (تاريخ) عام ١٩٨٤.

* حائزة على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية (تاريخ) عام ٢٠٠٠.

* حائزة على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى.

* صاحبة مؤلفات عديدة تُعد مراجع أساسية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

مصر
في الحرب العالمية الأولى
١٩١٤ - ١٩١٨

مرجع أساسي لكل مهتم بالتاريخ المصري الحديث، يتناول الثمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعسكري الذي دفعته مصر أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، وهي فترة رغم قصرها ستظل من أكثر الفترات صخبًا في التاريخ المصري. حينما ألغيت التبعية العثمانية على مصر و أعلنت الحماية البريطانية عليها وما ترتب على ذلك.

تتتبّع المؤلفة د. **لطيفة محمد سالم**، كل هذا بدقة الباحث المتخصص وخبرة الأستاذ المتمكن لتستعرض أهم الأحداث في هذه الفترة المفصلية في التاريخ المصري الحديث. سنقرأ تحليلًا وافيًا لقصة عزل الخديو عباس حلمي الثاني، وتولية الأمير حسين كامل سلطانًا على مصر، ثم اعتلاء الأمير فؤاد عرش السلطنة، ثم نهاية الحرب وتشكيل الوفد.

كذلك يلقي الكتاب الضوء على أثر الحرب في الحياة الاقتصادية وأوضاع الأسواق المصرية عموماً وسوق القطن خصوصاً، والتي طرأت عليها تغييرات عميقة في تلك الحقبة الحيوية، محللا الأوضاع الاجتماعية للقوى المصرية المختلفة في ذلك الحين: من ملاك أراض وتجار وعمال وفلاحين وأجانب، ومحللا أحوالَ التعليم والثقافة، ومراحل نضج الحركة الوطنية التي قامت على أكتافها ثورة ١٩١٩.





6 221102 024266

تصميم الغلاف: عمرو الكفراوى

دار الشروق
www.shorouk.com